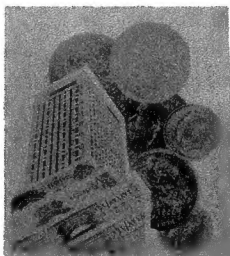


اسمى جميل المهدوى  
الاشترائية  
والاستثمارات الخاصة



نقد عقلا في علم للاقتصاد الماركسى

ثلاثية الأيدى لجمعية الجديدة

١٩٩٠

أهدأت ٢٠٠٣

أميرة المرحوم الأستاذ/محمد سعيد البصري

الأسكنة

ثلاثية الايديولوجية الجديدة  
الكتاب الثانى

# الاشتراكية والاستثمارات الخاصة

اسماعيل المهدوى

نقد عقلانى علمى للاقتصاد الماركسى

حقوق الطبع والنشر للمؤلف

١٩٩٠

تصميم الفلاف : للفنان الكبير الأستاذ غنيمت داوستان

### حقوق الطبع والنشر للمؤلف

وعنوانه الثابت : ٤ (1) شارع الدكتور محمود ابراهيم، أمام الحديقة الدولية بمدينة نصر، القاهرة  
تليفون : ١٥٣٧ . ٦٠



## تتويه

كنت قد جهزت نفسى على إصدار هذا الكتاب فى أواخر العام الماضى، بعد شهرين من الموعد المقرر لصدر الكتاب الأول فى هذه الثلاثية (وعنوانه «معنى الديمقراطية»). وكان المفروض أن يصدر ذلك الكتاب السابق فى سبتمبر أو أكتوبر ١٩٨٩ على الأكثر. لكنه تعرض لمشاكل واعتداءات ضخمة شديده ومتكررة، بحيث لم يصدر الا فى يناير ١٩٩٠. وقد أشرت فى ملحقاته إلى بعض الوقائع الأولى لهذه المطاردات غير القانونية.

وبعد جهود مضنية من أجل إصدار الكتاب السابق المذكور عن الديمقراطية، فكرت فعلا فى أن ابدأ بإصدار هذا الكتاب عن الاقتصاد الاشتراكى، وأن أوجل كتاب الديمقراطية إلى أن تتاح ظروف مناسبة. لكن ظهور إمكانيات أو ثغرات حقيقية فى سور المطاردات الشاملة، جعلنى أوصل محاولاتى وأتعلق بالأمل فى أن تصدر الكتب الثلاثة عن الايديولوجية الجديدة بترتيبها المطلوب: الديمقراطية، ثم اشتراكية الاستثمارات الخاصة، ثم فلسفة التاريخ. وكانت النتيجة أننى لم أستطيع أن أدفع هذا الكتاب الجديد إلى المطبعة، إلا فى فبراير ١٩٩٠. وأرجو أن يصل قريبا إلى يدي القارئ. أما الكتاب القادم عن فلسفة التاريخ، فلا أعرف متى ستسمح الامكانيات المالية بإصداره، فى ظروف الاهدار الشامل التى تضطرنى إلى تحمل تكاليف وأعباء النشر، وليس فقط ضغوط الارهاب والتخريب فى عملية النشر والتوزيع. وإزاء ضعف إمكانياتى الخاصة فى مجال الطباعة والنشر والتوزيع، أكرر هنا أيضا متاشدة القارئ الكريم أن يتقبل هذه الصفحات بما تستحق من تسامح وتعاطف واهتمام.

فبراير ١٩٩٠

## محتويات الكتاب

- \* خلاصة المقدمة العامة عن الايديولوجية وأجهزة السلطة.
- \* هذا الكتاب.
- \* الفصول التقديرية المضافة بعنوان "علم الاقتصاد والاشتراكية" (٣ فصول كبيرة).
- \* الفصول الأصلية للكتاب عن اشتراكية الاستثمارات الخاصة (٩ فصول).
- \* تذييل: نظرة إحصائية جامعة الى خط التدهور البشرى فى مصر وفى العالم (٣ بنود كبيرة).
- \* ملحقات ديمقراطية أخرى.
- \* الفهرس وأعمال المؤلف.

## خلاصة المقدمة العامة عن

### الايديولوجية وأجهزة السلطة<sup>(١)</sup>

#### كلمة «إيديولوجية»

المعروف أن هذه الكلمة ظهرت في كتابات الفيلسوف المادى العقلانى كوندتياك (١٧١٥-١٧٨٠) وتلاميذه المباشرين (خصوصا دى تراسى وكابانى) فيما كان يسمى «مدرسة الايديولوجيين». وكان هؤلاء يستعملون الكلمة بمعناها الاشتقاقى (إيديا + لوجوس)، أى بمعنى «علم الأفكار». وكانوا يقصدون بذلك الدراسة العلمية للأفكار فى مجالين هما: ١- مجال اللسان الفردى؛ وهذا يعنى دراسة الاحساسات والادراكات والمعانى ومن ثم قوانين التفكير والمنطق، أى تأسيس علم نفس فكرى عقلانى فى القرن الثامن عشر، قبل ظهور وانحراف علم النفس الحديث إلى الاتجاهات اللاعقلية والطبية المرضية بحجة التجربة السطحية.

٢- مجال المجتمع؛ وهذا يعنى دراسة القواعد والقوانين العقلانية للتربية والأخلاق والسياسة والظواهر الاجتماعية الأخرى، لاقامة «مجتمع علمى»، قبل ظهور وانحراف علم الاجتماع الحديث الذى اتخذ أيضا اتجاه التجربة السطحية المسماة بالوضعية. وبسبب ذلك الاتجاه العقلانى العلمى الموسوعى لبدائيات الايديولوجية/ علم الأفكار، أجهضت وصفت محاولات «مدرسة الايديولوجيين»، وتعرضت الكلمة نفسها للتشويه والتحوير والتعكيس، لالغاء دورها ككلمة مفتاحية تتجه إلى أهم المراكز العصبية للبحث الصحيح فى العلوم الذهنية والاجتماعية. وكانت أشهر عمليات التشويه والتعكيس التى نقلها لنا التاريخ، هى تعليقات نابليون بوناپرت الجاهلة والتجهيلية المضللة عن كلمة «إيديولوجية».

فقد كان يزعم مثل غيره، أن القوضى الارهابية التى وقعت فيها مرحلة الثورة الدهمانية قبل إعدام روبسبير، كانت نتيجة التنظير المجرد والفكر المجرد غير الدعم بالتحرة الواقعية، الذى أطلقوا عليه اسم «الايديولوجية»! ذلك أنهم لم يدركوا أن المرحلة المذكورة كانت عملية إجهاض دهمائى للثورة الحقيقية- وهى الثورة الفلسفية العقلانية التى بدأها فلاسفة فرنسا ومنهم كوندتياك- ومن ثم لم يدركوا أنها كانت نتيجة الفساد ذهنى وانعدام الفكر والمنطق، وكانت نتيجة مخططات أجهزة وشبكات التحكم السرى التى تصنع وتستخدم اللاعقل واللامنطق وتصنع وتستخدم الانفجارات الفوضوية والغوغائية ضد الفكر العقلانى. وبهذا

(١) أرجو أن يسمح لى القارئ بأن أسترجع هنا من الكتاب السابق عن الديمقراطية، خلاصة عناصر المقدمة العامة للثلاثية، وذلك لتوضيح الاطار العام الذى يربط الكتب الثلاثة المتوالية تحت اسم «الايديولوجية الجديدة».

المعنى المشوه المعكوس، كان نابليون وأمثاله يكررون أن «الأيديولوجية هي عمل المثقفين الذين يحاولون أن يفرضوا على السياسة أفكاراً نظرية مأخوذة من الكتب»، وكان يجمع كثيراً عن ضرورة اعتماد السياسة على الخبرة العملية وليس على أيديولوجية الكتب، ومن ثم غرق في أحوال الانتهازية العملية وتصالح مع الكنيسة وأشعل الحروب وأطلق الجيوش ضد أوروبا كلها. وكانت نتيجة هذه الانتهازية العملية المضادة للأيديولوجية ولل فكر العقلاني والفلسفة، هي الهزائم المتوالية ووقوع باريس تحت الاحتلال وانطفاء الانتلاق العقلاى فى فرنسا!

والمهم أن الكلمة اتخذت منذ عهد نابليون معنىً مشوهاً معكوساً، هو معنى الفكر السياسى المقطوع عن الواقع وعن التجربة، وبالتالي أصبحت تستعمل بمعنى النقيض المقابل لكلمة «السياسة الهرجماية» أو «السياسة العملية»! واعتمد هذا التشويه التعكيسى أيضاً على الانطباع الذى انتشر ضد تخطيطات وسفسطات هيكل اللاهوتية، بخصوص ما يسمى «الفكرة المطلقة» أو الأصل الفكرى اللاهوتى للوجود. وبهذا التشويه التعكيسى الذى ارتبط باسم نابليون، وبحجة رفض التخطيط اللاهوتى الهيكلى، التقط كارل ماركس فى القرن التاسع عشر كلمة «أيديولوجية» واستخدمها فى نفس هذا الاتجاه المتفاقم

ولم يتفك ماركس والمجلز بالتقاط المعنى المشوه المذكور للكلمة، بل إنهما قاما بتكريسه مذهبياً وطبقياً؛ وهكذا أصبحت الكلمة تعنى عندهما: أولاً، التهميم الفكرى أو التداعى الفكرى المنسلخ عن الواقع. وثانياً، التبرير أو التنظير الفكرى للاشعورى والارادى، الذى يرجع إلى ما يعتبرانه تصورات لاشعورية طبقية. وذلك اعتبرا «الأشكال الأيديولوجية القانونية والسياسية والدينية والجمالية والفلسفية»، الخ، أشكالاً من التبرير أو الخداع الفكرى الذى يصطنعه الفكر شعورياً ويتوهم أنه يعبر به عن الحق والعقل والمنطق، رغم أنه يرجع فى الحقيقة إلى أسباب اقتصادية وطبقية لاشعورية ولا إرادية! ورغم أن المجلز بالذات لم يتخرج من الجامعة ولم يكن يستطيع أن يتعمق موضوعات الفلسفة والأيدىولوجية، إلا أنه كتب كثيراً عن ذلك الوهم أو الخداع الذاتى المزعوم الذى أسماه «التصور الأيدىولوجى»، والذى يقول إن «المفكرين» و «الفلاسفة» يقعون فيه بدون وعى!

وهذه التشويهات الهرجماية اللاعقلية لكلمة «أيديولوجية» التى وجدناها عند نابليون ثم عند ماركس والمجلز، لمجدها أيضاً عند بعض الوجوديين اللاحقين، مثل ألبير كامى الذى كان يهاجم ما يعتبره جرائم أيديولوجية يسميها «جرائم المنطق»، حيث كان يرجع جرائم الارهاب وما يسميه العنف السياسى إلى ما يعتبره تبريرات فكرية ومنطقية! وهكذا لم يقتصر الاتجاه التشويهى على كلمة «فلسفة» (التي أصبحت تعنى السفسة والتحدلق الفارغ)، وعلى كلمة «أيديولوجية» (التي أصبحت تعنى الأوهام الفكرية)، بل امتد أيضاً إلى كلمة «المنطق» (الكا حدث لكلمة Justification فى الأفرنجية ولكلمة «حجة» فى العربية اللذين أصبحا يعبران عن معنى الـ Pretext (1)).

### المعنى المعاصر للأيديولوجية

رغم التشويهات والتعكيسات السابقة، استمر الأصل العقلانى القديم لكلمة «أيديولوجية» يفرض إبحاماته وتأثيراته على الثقافة الأوروبية. ولهذا حدث فى العصر الحاضر نوع من التخفيف أو التراجع الجزائى عن المعنى التفسيرى المذكور للكلمة. وحتى فى الماركسية، بدأوا يستعملونها بمعنى عام- يتضمن المعنى الطبقي للاشعورى واللا إرادى المذكور- ولكن لا يصل إلى درجة الوهم والخداع الذاتى والتهميم المنفصل عن الواقع! أما فى الثقافة البرجوازية الرسمية، فقد جعلوا لها معان شبه ماركسية، مثل : «الأفكار الخاصة

بمجموعة أو بعصر كتعبير عن عصر تاريخي» (الاروس). أو «نظام الأفكار الذي يستهدف تفسير وتغيير العالم كليهما» (الانسيكلوبيديا البريطانية)، الخ.

وعلى كل حال، فأقرب ترجمة مفيدة للمعنى المعاصر للكلمة بدون تشويه، هي: «التكوين الفكري» أو «التكوين العقائدي» (بالمعنى العام للاعتقاد). وفي محاولتي لإعادة تحديد الكلمة. متجديداً متسقاً، استعملتها للتعبير عن تركيبة «الأصول» الفكرية والفلسفة لمختلف العلوم والمعارف وفروع الثقافة. وهذه الأصول تشكل «المبادئ النظرية الأولى» بالنسبة للعلوم الدقيقة، كما تشكل مبادئ «الاتجاهات أو المذاهب الفكرية بالنسبة للدراسات التي لم تخضع بعد لمنهجيات العلوم الدقيقة. ومعنى ذلك أن كلمة «إيديولوجية» تشبه كلمة «فلسفة»، ولكن تعتبر أوسع وأعم منها، بحيث تشمل التصورات العلمية والاتجاهات أو المذاهب الفلسفية والثقافية والاجتماعية والاعتقادية عموماً.

وبهذا المعنى، فإن عنوان «الأيديولوجية الجديدة» هنا يشمل أصول أو اتجاه الفلسفة المادية العقلانية (التي تناولت مبادئها في الكتاب الأسبق)، بينما يشمل في هذه الثلاثية أصول أو اتجاه السياسة الاجتماعية اللاتطبيقية (في الكتاب السابق عن الديمقراطية)، وأصول أو اتجاه الاقتصاد الاشتراكي (في هذا الكتاب عن الاشتراكية والاستثمارات الخاصة)، وأصول أو اتجاه التصور العقلاني للتاريخ (في الكتاب التالي عن فلسفة التاريخ).

وفضلاً عن ذلك، فإذا أخذنا كلمة «فكر» بالمعنى الخاص الذي يتميز عن معنى «الفن والأدب» من ناحية وعن معنى «العلم» من ناحية أخرى، نجد أنها يمكن أن تعبر تقريباً عن المعنى الشائع حالياً لكلمة «إيديولوجية»، أي عن معنى الأصول والاتجاهات. لكن كلمة «فكر» لها معنى آخر عام - يشبه معنى كلمة «تفكير» - بحيث يشمل كل أنواع الأفكار والتصورات والمعتقدات والآراء والتعبيرات، الخ. وقد استعملت في هذه المقدمة كلمة «فكر» بهذين المعنيين العام والخاص، أي للتعبير عما هو أوسع من معنى «الأيديولوجية» ومن معنى أي كلمة نوعية أخرى.

## أجهزة السلطة وأنواع الفكر

في مقابل الفكر الرسمي أو المعتمد رسمياً، يوجد فكر يعتبر غير رسمي أو غير معتمد رسمياً - لكن مسموح له بالتواجد القانوني أو بالتواجد العملي. والفكر غير المعتمد رسمياً يتكون من عدة أنواع أو حلقات - من حيث درجة تباعده عن الشكل الرسمي أو المعتمد رسمياً - تتدرج كما يلي:

١- فكر غير معتمد رسمياً ولكنه منسوب إلى الاتجاه الرسمي. من ذلك مثلاً، فكر الصحافة الحكومية غير المعتمدة رسمياً، وفكر الجهات شبه الحكومية التي تسمى باللفة الدبلوماسية «المنظمات غير الحكومية» (مثل لجان التضامن الأفريقي الآسيوي).

٢- فكر غير منسوب إلى الاتجاه الرسمي ولكن مقبول رسمياً. من ذلك مثلاً فكر كوادرو وزراء العهد الناصري الذين لازالوا يتمتعون بالدعم الحكومي والاجتماعي (مثل محمد هيكل وثروت عكاشة وأمين هويدى وأحمد بهاء الدين، الخ). ومن ذلك أيضاً كوادرو الاتجاه الإسلامي أو أحزاب المعارضة الرسمية الذين تعتبرهم مرافق الحكومة والمجتمع «معتدلين» (مثل عبد المنعم النمر ومصطفى محمود وإسماعيل صبري عبدالله، الخ).

٣- فكر تتصلل منه الجهات الرسمية قانونياً، لكن تسمح له بالتواجد العملي. أما الأجهزة العليا للسلطة، فقد تعتبره بديلاً أو احتياطياً للاتجاه الحاكم يستخدم عند الاضطراب. من ذلك مثلاً فكر الاسلاميين الاخوانيين غير المعادين للعسكرية المصرية في حزب العمل، والفكر

الناصرى فى حزب التجمع.

٤- فكر معارض ترفضه الجهات الرسمية وتنفّر منه، لكن قد تسمح له بالتواجد العملى، بينما تعتبره الأجهزة العليا للسلطة بديلا شعبيا أو اجتماعيا يطرح بطريقة أو بأخرى على بعض قطاعات الرأى العام ليلمح به الأفراد أو القوى الساخطة أو المعادية التى تبعث عن بديل إيديولوجى. من ذلك مثلا إيديولوجية الوفد، وإيديولوجية التمرس الناصرى، وإيديولوجية التنظيم الارهابى الناصرى المدعوم دعائيا المسمى "ثورة مصر".

٥- فكر مغضوب عليه وشديد التباعد عن الاتجاه الرسمى وتقاربه الجهات الحكومية بشدة كما تقاربه الأجهزة العليا للسلطة بدرجة أو بأخرى، لكنها تسمح له بالتواجد على مسرح الرأى العام بدرجة أو بأخرى، لأنها تعتبره بديلا فكريا لهؤلاء الذين يكونون أشد بعدا وأشدّ عدا. من ذلك مثلا فكر المتطرفين الارهابيين الاسلاميين، وكذلك فكر التنظيمات الماركسية الديداية فى مصر (من ذوى الاتجاه القومى الفوغائى السطحى الذى يشوه الشيوعية الأممية، ويهدر العقلانية الراقية والثقافة الفكرية، ويخدم مصالح العسكرية المصرية بالاشتراك فى الهيستريا الفلسطينية والعداء الاثارى ضد اسرائيل).

وفى كل هذه الأنواع أو الحلققات المتدرجة، نجد بدائل احتياطية قريبة أو بعيدة بالنسبة للاتجاه الرسمى، بعضها بدائل يحتمل قبولها أو يحتمل الاعتراف بها رسميا فى وقت ما، وبعضها بدائل تؤدى فقط دور العدو اللدود لتنميط وفرض قوالب إيديولوجية معينة على احتمالات الانقلاب والغدا، وبعضها تعتبر مجرد بدائل أو قطع غيار للاعتقاد والتفكير حتى فى خواطر الدهن، الخ.

وصناعة مثل هذه الأنواع أو الدرجات من البدائل وقطع الغيار الإيديولوجية، هو تقليد قديم منذ عصور الكهنتوت الفرعونى الذى كان يصنع مختلف العبادات والخرافات المتصارعة ومختلف الآلهة المتصارعة داخل وخارج مصر، بحيث أن من كان يرفض عبادة رء مثلا كان يقع فى عبادة آمون، ومن كان يرفض عبادة العجل كان يقع فى عبادة القط، ومن كان يؤمن بالتسامح الدينى كان يقع فى عبادة جميع الآلهة Pantheonism، ومن كان يرفض عبادة الحيوانات أو الوثنية وتعدد الآلهة Polytheism كان يقع فى عبادة رئيس الآلهة Mon- otheism، الخ. وبهذا المنظور، يمكن أن نفهم موقف الغرب الأنجلوأمرىكى إزاء الماركسية، التى صنعت فى لندن كبديل تضليلى زائف للمادية العقلانية الأوروبية الصحيحة والعلمية الموضوعية الصحيحة وللإشتراكية اللابطبيقية الارتقائية. كما يمكن أن نفهم موقفهم إزاء الاتجاهات الاسلامية فى العالم (خصوصا منذ الحرب العالمية الثانية).

ومن ترسانة أو ورشة البدائل وقطع الغيار الإيديولوجية المسموح بتواجدها عمليا بدرجة أو بأخرى ولوفى دور العدو اللدود، تنتقل إلى النقطة الأهم والأخطر فى هذه التقسيمات والتحديدات، وهى أنه فى مقابل ذلك كله يوجد نوع من الفكر المحرم بدرجة لاتسمح له أصلا بالتواجد على مسرح الرأى العام ولا حتى فى دور العدو اللدود. وهذا هو الفكر غير المعلوم، أى الذى لايعرف معظم الناس عن وجوده أصلا، ولا يصل أى خبر عنه إلى الأجيال التالية، لأنه لا يحصل على أى وسائل عملية للظهور أو للتسجيل، ولا على أى إمكانيات للوصول إلى دوائر قادرة على الافادة عنه فى الحاضر أو فى المستقبل، وينطبق ذلك على الفكر التبصيرى التنويرى الحقيقى، أى المرشد إلى الحقائق والوقائع فى مختلف المجالات التى تتعرض جذريا للتنمية والتجهيل والتخليط والتضليل والتخريف والتحويل، الخ، خصوصا فى مجالات الدين والتاريخ والسياس والمجتمع منذ عصور الكهنتوت الفرعونى وطقوس "اللعة" الفرعونية

الصریحة.

ومعنى ذلك أنه فى مجال التفكير، يجب التمييز - ليس فقط بين أتباع أو أنصار أو متتبعى السلطة والنظام وبين البدائل والحصوم والأعداء - المسموح لهم عملها بالوصول إلى رأى العام - لكن أيضا يجب التمييز بين هذين الجانبين كليهما وبين هؤلاء الذين لا يسمح لهم أصلا بالوصول إلى رأى العام أو التاريخ الرسمى ولو كأعداء..

### الموقف اللاعقلى المتوارث ضد الفكر العقلانى

فى النصوص التاريخية القديمة والمنقولة من العصور الوسطى، نجد إشارات متكررة ولكن مطموسة المعنى أو محوورة ومخلوطة، عما يسمى "أسرار مصر" و "ضربات مصر" و "لعنة الفراغة" و "لفز سينكس" (=أهر الهول/"عذاب الهول"/ التسجيد أو تنكيس الكلب - Cn - nis)، و "سحر مصر" (أو "الجهت والطاغوت")، و "هجرات عبيد مصر" (إسرا / إسرائيين / مسرا، وجيسى وجيتانو، و "دار السجن" / "بيت العبودية")، الخ.

والقدرات السرية المهرلة التى تشير إليها هذه الكلمات، تعبر فى الحقيقة عما كانت قد اغشسته الأجهزة الكهنوتية الفرعونية من الحضارات العقلانية البحرارية (التي كانت فى شمال مصر قبل فرعونية مينا) من معلومات وخبرات كيميائية وطبية ونفسية وتلقينية وإشعاعية وفلكية. لكن الأجهزة الكهنوتية الفرعونية ثم الشرقية المكملة لها فى العصور التالية، استخدمت ذلك التراث العقلانى اللادبنى كوسائل لصناعة السحر والمعجزات وصناعة المرض والجنون والموت السرى والتأثير فى الطبيعة والحياة وإسقاط المطر والتحكم السرى الفردى والاجتماعى وتنظيم وإطلاق الاكتساحات القطعانية، أى عموما فى صناعة الغيبيات والأعقل والتدهور والسيطرة على العالم.

واستمرت الأجهزة الكهنوتية الفرعونية ثم سلالاتها القبطية فى استخدام هذه الوسائل السرية بطريقة غيبية ولاعقلية آلاف السنين، حتى وصول الحملة الفرنسية على مصر وانتقال المركز القىادى لأجهزة التحكم السرى اللاعقلى الشامل إلى بريطانيا والغرب، وذلك بدون أن تسمح تلك الأجهزة البديلة بظهور أى تبصير أو تنوير عن حقائق وجرائم التاريخ الفرعونى المطموس، الذى لقى على النقيض كل أنواع التجميل والتمجيد التعكيسى، وبذلك استمرت وتطورت فى أوكار الأجهزة العليا البريطانية والغربية وفى قدراتها التكنولوجية والعلمية المتزايدة، «أسرار» و «ضربات» و «لعنات» صناعة الأعقل والتدهور والحروب وغيرها من الوسائل الفرعونية للتحكم الشامل والسيطرة على العالم، بدون أن يسمح بظهور أى تبصير أو تنوير عن حقائق وجرائم الحكم والتحكم فى العصر الحديث أيضا.

ومن ناحية أخرى، ألفوا من بقايا التاريخ المعروف أى إفادة عن الشعوب أو الجماعات البحرارية العقلانية التى «خرجت» فرارا من شمال مصر قبل وأثناء اكتساحات مينا وقطعان الجنوب المصرى الأسود. بل قبلوا معنى "الخروج" أو "الأسراء" إلى المعنى الاسرائيلى القديم لهجرات الاكتساح القطعانى (حيث إسراء = إيل = حجرة الله)، وقبلوا كلمة "أوزير" / "عزير" من معنى وزير أو حاكم الوجه البحرى إلى اسم إله الموت الفرعونى، ثم إلى اسم معبود إسرائيلى ابن الله (كما سجلت النصوص العربية والقرآنية القديمة)، وطمسوا معنى كلمة موسى / موسى / mousa / musa فجعلوها اسم شخص لا توجد أى إشارة فى أى نص صحيح من التاريخ القديم تفيد عن وجوده (حيث أن الأصل البحرارى للكلمة بمعنى المعلم العقلانى أو المرشد / للتشير / الناصح، ومن ثم استمرت الكلمة فى اليونانية واللاتينية تعبر عن التعليم العقلانى واكتساب المهية والألهام؛ ومنها museum / mouseion بمعنى مدرسة أو

مكتبة وأيضا مكان التأمل التفكيرى أو الاستلهام العقلى/متحف/مطاف).

كذلك طمسوا المعنى الأصلي لكلمة ايونيا ويونان أو يونس وذى النون وكلمة نوح (وكلها من جذر نون أو نوا أى الماء)، فأنفوا أصلها الذى كان يعبر عن أهل الشمال البحرارى المطاردين من مصر، والذي كان يعبر بالتالى عن هجرات الفرار العقلانية التى ترمز إليها شعلة برومثيوس (= العقل أو المعرفة) إلى مهاجر الشام ثم اليونان والغرب والشرق الاقصى، الخ. وأنفوا أيضا أى إقادة عن مطاردات وضربات وكوارث الأجهزة الكهنوتية المصرية ضد هجرات شعلة برومثيوس العقلانية هذه، وعن الاكتساحات القطعانية التى كانت تذاهم مهاجر برومثيوس من مصر أو من محطات ومستودعات بشرية أخرى بتنظيم وقيادة الأجهزة الكهنوتية المصرية، وبالاغتماد على المعجزات المصنوعة والوسائل الاشعاعية والوبائية والكيميائية وغيرها من التقنيات التى كانت تنسب إلى السحر والقيب، وذلك بهدف إبادة أو تخليط واستعباد بقايا تلك الجماعات وسكان المهاجر واسترقاق الاتاث وفرض القبيبات والعبادات وأنواع التخريف والتزييف ومن ثم استئصال أو طمس وتزوير التراث الفولكلورى.

ووصل الامر إلى درجة أنهم أنفوا من الاستعمالات اللغوية فى اللغات القديمة التى تحكموا فيها، المعانى الأصلية الأقدم لكل الكلمات الاستراتيجية المفتاحية فى التراث العقلاى القديم، وحوروا تشويها أو قلبوها تعكسيا إلى كلمات كهنوتية. من ذلك مثلا: كلمة "تنتر" أو "تنشر" التى كانت تعنى الطبيبعة (natura)، قلبها الكهنة فى اللغة الهيروغليفية إلى معنى "رب" أو "كلمة" "إيل" أو "هيل" التى كانت تعنى المادة الطبيبعة (ومنها فى اليونانية هيولى/ سادة، وهيلاد وهيلين/ أى اليونان ذات الاتجاه الطبيعى)، قلبوها إلى معنى "إله" أو "كذلك كلمة "دين" (وقى اليونانية ديون) التى تعنى الواجب أو الالتزام الأخلاقى، وكلمة "عديبون" أى هدى العقل التى قلبوها إلى معنى اليهودية المعروفة (أى أنهم قلبوا اسم العقلانية الأقدم إلى اسم دين غيبى!) ثم كلمة "صوفست" أى حكيم أو فيلسوف، قلبوها إلى معنى السفسة وإلى معنى الصوفية التخريفية، الخ الخ!

ومع ذلك، فإن عمليات إلغاء الحقائق وإلغاء الفكر المحرم غير المسموح له أصلا بالتواجد فى أى مكان، لم تستطع إلغاء كل آثاره تماما. ذلك أنه لا توجد منطقيا جريمة كاملة، وإغما تنجح الجريمة وتخفى آثارها بمقدار ما تتوفر وتستمر قدرات مرتكبيها. وهكذا بقيت من الحقائق ومن الفكر العقلانى "الملعون" رواسب كثيرة متفرقة فى التراثات التاريخية، بعضها مقطعة ومبتسرة كالشظايا الفسيفسائية mosaïque وبعضها كالتبر الضائع فى أكوام تراب التاريخ الرسمى، وبعضها يختفى تحت المعالجات الخيالية الأسطورية كما يختفى الشئ الثمين تحت طمسات الطين، أو يمكن استخلاصها بالاستدلال من ثنايا التحويلات والتعريفات والتعكيسات فى النصوص القبيبة، أو فى فولكلوريات التفكير والسلوك والعبادات الاجتماعية - وخصوصا فولكلوريات التعبير اللغوى والأصول اللغوية القديمة، ومن خلال التحليلات الليولوجية وأبحاث فلسفة اللغة وفلسفة الادب، الخ. فضلا عن ذلك،بقى بعض التبر أيضا فى تراب النصوص الفلسفية والفكرية القديمة والمتقولة عن العصور الوسطى.

وقد قدما ولا زالوا يقدمون بدائل مزيفة ونماذج مضللة كثيرة لمختلف الأفكار المفتاحية، وخصوصا للعقلانية اللادينية. من ذلك مثلا، المادبة التنجيمية (الفلكية) والسميائية أو الطلسمية فى العصور القديمة والوسطى، والحركة "التعليجية" التى ربطوها بمذهب الامام أو المعلم الدينى المعصوم، ومبدأ سيادة الارستقراطية الوراثية أو التفوق القومى والعنصرى بدلا من سيادة العقل والقدرات الفكرية الأرقى حيثما تكون، والحركة الفكرية "الباطنية" التى



ربطوها بمنهج التأويلات الدينية بدلا من منهج النشاط الفكرى العبرى، وفكرة "المهدية" (وأصلها الاعتقاد فى دور المسيح/Messiah) المخلص العقلاى أو الهادى المرشد أو الفيلسوف القائد) التى ربطوها بخرافة المهدي المنتظر رجوعه من العالم الآخر أو مهدى التجديد الدنى وفى العصر الحديث، كانت أشهر البدائل المزيفة والنماذج المضللة للفكر الحر، هى العدمية والفوضوية والوجودية والماركسية والبرجماتية الوضعية. ومع ذلك، يمكن أن نجد خارج (بل) وأحيانا فى ثنايا هذه البدائل والنماذج المضللة التى تمتعت بأضواء الشهرة والرواج، الكثير من بقايا الأفكار التبصيرية والتنويرية والتحديثات والتحليلات الفلسفية العقلانية والمفاتيح الفكرية واللغوية الحرة.

\* \* \*

والمهم فى ذلك كله، أن نتنبه إلى النوعية الجذرية لموقف أجهزة السلطة اللاعقلية طوال عصور التاريخ: ضد الفكر المحرم الذى لا يُسمح له أصلا بالتواجد على خشبة المسرح ولو فى دور العدو اللدود، وضد أى باحث عقلاى مدقق ومتعمق يحاول أن يستخرج ويشكل صورة "فيسفاسية" متكاملة للحقائق المطبوسة ولل فكر المحرم، بالتقاط شذراتها وشظاياها ورواسيها من أكوام نفايات وتزييفات وأثرية التاريخ الرسمى. لكن هذه اللعنة المطلقة بدأت تتجه إلى التلاشى. فمن حسن حظ البشرية أنه حدث منذ أواخر السبعينات تغير فى ميزان القوى العسكرية والإشعاعية بين الغرب الأتجلى أمريكى والمسكر الاشتراكى بجناحية، أدى إلى تفوق القدرات السوفيتية. ومن ثم بدأ عصر تاريخى جديد يختلف جذريا عن المراحل والفترات العقلانية السابقة منذ فرعونية مينا. وكما سأوضح فى الكتاب التالى عن فلسفة التاريخ، فإن التاريخ تصنعه الأجهزة المحركة للبشر والحكومات؛ هى التى تصنع العدهود واللاعقل، وهى التى تصنع العقلانية والارتقاء، لأنها هى التى تظهر الشعوب والمجموعات والافراد أو تخطط لتحطيمهم أو تستخدمهم كوسائل للتدمير والتجهيل، وهى التى يمكن أن نحردهم وتطلعتهم فى طرق التنوير.

وفى هذا العصر الجديد، بدأت تتغير تدريجيا إمكانيات السماح للفكر العقلاى الجذرى بالتواجد على خشبة المسرح، بالقدر الذى يتيح تطور المراحل الانتقالية الاضطرابية للتغييرات الدولية الجديدة. ولولا ذلك، لما أمكن أن يصل إلى يدي القارئ مثل هذا الكتاب.

## هذا الكتاب

هذا الكتاب هو الثاني فى كتاب أكبر، يتكون من ثلاثة كتب فرعية: الأول بعنوان «معنى الديمقراطية»، والثانى بعنوان «الاشتراكية والاستثمارات الخاصة»، والثالث بعنوان «فلسفة التاريخ».

وكما أوضحت فى الكتاب الأول، كنت قد كتبت أصول هذه الكتب الثلاثة وجهزت منسوخاتها فى مستشفى المجانين بالعباسية، فى الفترة من ٢٢ يونيه ١٩٧٦ إلى ١٠ فبراير ١٩٧٧. وكان العنوان السابق للثلاثية هو «الديمقراطية والشيوعية»، ثم جعلته عند النشر «الأيديولوجية الجديدة».

وكنت قد فصلت من عملى الصحفى عام ١٩٦٨ فصلا تصفيا أدانه القضاء الابتدائى والاستئنافى، ثم أودعت تزويرا منذ أبريل ١٩٧٠ فى مستشفى المجانين على ذمة نيابة أمن الدولة العليا وباعتماد النيابة العامة بتهمة الاتصال بصحفيين أجانب للثارة ضد نظام الحكم الناصرى، وذلك بدون أى سؤال أو تحقيق، بل وبدون السماح لى بالاطلاع على أمر القبض الصادر ضدى حتى اليوم!! أما السبب الحقيقى للقبض على وإيداعى على ذمة النيابة فى مستشفى المجانين (فى فترة استخدام شاعات اليسار المزيف فى مسئوليات الدولة والمجتمع، ثم لمدة سبعة عشر عاما وثلاثة شهور)، فهو تمسكى بمبادئى ودفاعى عن العقلانية والثقافة الفلسفية والفكر الحر، وابتعادى عن تنظيمات الاتحاد الاشتراكى، ثم تراجعى سلبيا عن تأييد النظام الناصرى بعد أن عرفت من بعض «الاتصالات» الخاصة أن التأييد السوفيتى للنظام هو موقف تكتيكى اضطرارى لم يحقق النجاح المطلوب.

وقد تعرضت فى مستشفى المجانين خلال هذه السبعة عشر عاما وثلاثة شهور لأحوال وأخطار كثيرة، ومحاولات فاشلة للتصفية الجذرية بدنيا أو طبيا، واعتداءات خطيرة (أجهضت إشعاعيا قبل أن تصل إلى نتائج جذرية!). لكن بفضل الاتفاقات بين الأجهزة السوفيتية والأجهزة المصرية منذ إيداعى عام ١٩٧٠، ثم بفضل القدرات السوفيتية الخارجية ووسائلهم الخاصة وضغوطهم المباشرة وغير المباشرة (وبعضها من خلال الغرب)، كنت أفتح منذ اليوم الأول بحق القراءة والكتابة وإرسال الأوراق والمخطابات إلى مختلف الجهات بالوسائل المسجلة وغير المسجلة. ولم ينجح جسيم مستشفى المجانين والمحاولات والاعتداءات الخطيرة المذكورة- التى كانت تتكرر دوريا- فى حرمانى من هذه الحقوق والامكانيات (إلا خلال عدة شهور عام ١٩٧٣ كما أوضحت فى الكتاب السابق، ثم أعادوا لى أوراقى عند وصول الجيش الاسرائيلى إلى الكيلو ١٠١ على مشارف القاهرة!). ولهذا استطعت أن أقوم داخل الجحيم المجانينى بدراسات كثيرة فى مختلف المجالات الفلسفية والايديولوجية والعلمية والسياسية وفى نصوص الأديان، كنت أرسل منسوخاتها أولا بأول إلى عديد من الجهات. وعندما نجحت القدرات والضغوط الخارجية فى إرغامهم على الافراج عنى أخيرا عام ١٩٨٧، نجحت فى إنقاذ أوراقى وكتابائى، رغم استيلائهم عليها، ورغم أنهم حتى آخر لحظة استمروا فى تكرار محاولاتهم لتصفيتى وتصفية أوراقى بحجة نقلى إجباريا إلى مستشفى خاصة (بهمان) قبل إلقائى على قارعة الطريق!

وسأوضح الوقائع والتفاصيل ذات الدلالة بهذا الخصوص، فى مذكرات قادمة، بعد أن

أوردت توضيحات عامة عنها في الكتاب الأول عن الديمقراطية. لكن يهمني أن أؤكد هنا أن الكثير من هذه الأوراق يستحق الاهتمام، بحيث سأعمل على أن أنشر تباعاً ما يسمح القانون بنشره منها، بعد إجراء المراجعات والتعديلات اللازمة عليها، وتزويدها بالدراسات الإضافية الجديدة.

ومن المؤلف أن ما أتمرض له من حرمان من الصل والرزق ومن التعبير عن الرأي ومن حق النشر في الوسائل المتاحة للآخرين، وغير ذلك من سوء المعاملة والقتل المدني الحكومي خارج الأسوار كامتداد للقتل المدني الحكومي وراء الأسوار، مع تعرضي أيضاً لنفس هذا الموقف الشامل (أى القتل المدني أو الإعدام المدني العام) من المعارضة الرسمية المكبلة للحكومة ومن صحتها ووسائلها للنشر المكبلة لصحف ووسائل الحكومة، هو موقف يفرض على بلائك صعوبات وأعباء ومشاكل كثيرة في القيام بعملية نشر كتاباتي - ومنها هذه الثلاثية عن الأيديولوجية - باستخدام وسائل الشخصية والعائلية والرفاقية الضعيفة. لكنى على ثقة من أنني سأصل إلى نشرها.

والمهم أنه كان قد حدث في هام ١٩٧٦ أنني تلقيت بعض «الاشارات» أو «الايحاءات» من بعض المصادر السوفييتية، تفيد بأن الجهات ذات القدرة في الاتحاد السوفييتي تخطط لإجراء تغييرات بعيدة المدى في الأيديولوجية الماركسية اللينينية، وأنها تستطلع الأذكار المطلوبة بهذا الخصوص. ومن ثم أسرع إلى كتابة عدة فصول في نقد الفلسفة الماركسية (نشرتها في يولييه ١٩٨٩ بعنوان «المبادئ الفلسفية الجديدة»). ثم بدأت من يولييه ١٩٧٦ في كتابة الأبواب أو الكتب الثلاثة المذكورة كتفرد للفروع الثلاثة الأخرى للأيديولوجية الماركسية اللينينية - وهي فروع السياسة والاقتصاد وفلسفة التاريخ. وقد انطلقت في ذلك كله، من اقتناعي بضرورة وضع النظرية العلمية اللابلية الجديدة في موسكو وبالاستفادة من أنصار موسكو، وليس في لندن كالماركسية.

\* \* \*

وبخصوص فصول هذا الكتاب الثاني الاقتصادي، كتبها وجهزت منسوخاتها في الفترة من ١٥ يولييه ١٩٧٦ حتى نوفمبر ١٩٧٦. ثم أرسلت صورها الكربونية إلى الأستاذ على نجيب (الذي كان محرراً اقتصادياً لمجلة «دراسات اشتراكية»)، وإلى الاقتصادي المعروف الدكتور عبدالرازق حسن (وهذا فضلاً عن مكتب النائب العام كالمعتاد، حيث كنت أرسل إليه نسخاً من كل مراسلاتي، بهدف التسجيل للمستقبل، وليس فقط كوقائع عن استمرار قدراتي العقلية وقدراتي على الكتابة والاتصال والارسال).

وفي السنوات التالية، لحقت أفكارها وأرسلتها مع دراسات وموضوعات اقتصادية أخرى إلى عديد من المتخصصين في الاقتصاد، منهم الدكتوران محمد عبدالل وجلال أحمد أمين. وكان الجميع يتخذون موقف اللامبالاة إزاء مراسلاتي. بل وكان بعضهم يتصورون أن عشرات أومئات الصفحات التي أكتبها وأرسلها، هي مهربات من وراء ظهر السلطة المتحكمة داخل وخارج مستشفى المجانين!!

وفي عام ١٩٨٩، بعد أن انتهيت من تجهيز كتابي المذكور عن «المبادئ الفلسفية الجديدة» وسلمته إلى المطبعة، بدأت على الفور عملية مراجعة وإعادة كتابة الكتب الثلاثة عن الأيديولوجية الجديدة، وإضافة الدراسات التقديمية الجديدة إلى كل منها. وفي هذا الكتاب الاقتصادي، أضفت إلى الفصول الأصلية (وعدها ٩ فصول صغيرة) دراسة تقديمية من ثلاثة فصول كبيرة، على غرار ما فعلت في كتاب الفلسفة وفي كتاب الديمقراطية. وقد كتبت مسودة

هذه الفصول التطبيقية الكبيرة في يونيه / يوليه ١٩٨٩، بعنوان «علم الاقتصاد والاشتراكية».

\*\*\*

في ختام هذه الكلمة، أرجو من القارئ الكريم أن يسمح لي بملاحظة خاصة. إنني لست متخصصا في علم الاقتصاد. لكنني مع ذلك عملت محررا اقتصاديا لصحيفة «المساء» في الخمسينات، كما توليت تحرير ركن اقتصادي خارجي (بعنوان «الاقتصاد والعالم») في صحيفة «الجمهورية» في الستينات. وارتبطت هذه الخبرات العملية بدراسات كثيرة ومستمرة منذ عام ١٩٥٢ للاقتصاد الماركسي وللإقتصاد المصري وللإقتصاد العالمي وللمطهرات الاقتصادية عموما. ورغم ذلك كله، فأنا لا أتناول الإقتصاد هنا من زاوية موضوعاته المتخصصة، لكن من زاوية قواعده ومنطقاته واتجاهاته الفلسفية المنهجية والأيديولوجية.

يوليه ١٩٨٩

(١)

## الفصول التقديمية للكتاب علم الاقتصاد والاشتراكية

كل القوانين العلمية من أى نوع، يجب أن تكون موضوعية، أى حتمية وشاملة فى كل مكان وزمان. ولهذا، فقوانين الرأسمالية هى علميا قوانين موضوعية وحتمية شاملة، مثلها مثل قوانين الاشتراكية العقلانية الصحيحة. لكن الأولى تختلف عن الثانية، اختلاف القوانين والميكانيزمات بين ظواهر المرض وظواهر الصحة، أو بين ظواهر غرق السفينة وسقوط الطائرة وظواهر طفو السفينة وطيران الطائرة.



## الفصل الأول - علم الاقتصاد

### أصل الكلمة

مثل بقية العلوم العقلانية، نجد أن الاقتصاد علم أوروبي، أنشأه الفلاسفة كالمعاد. بل وكالمعاد أيضاً، نجد بداياته الأولى في عصر الفلسفة والعلوم العقلانية عند اليونانيين القدماء.

واسم الاقتصاد في الافرنجية مأخوذ من اليونانية القديمة. وكانت الكلمة اليونانية «أويكونوميا» تعنى تقريباً «تدبير المصالح» Administration des biens، أى تدبير مصالح المنزل أو التدبير المنزلى (ليس بالمعنى الذى ظهر فى اللغة العربية حديثاً وارتبط بأعمال المرأة فى المنزل، ولكن بمعنى تدبير «مستلزمات» الحياة المنزلية). ومع تطور مسئوليات الحكم فى المدن اليونانية القديمة، أخذت هذه الكلمة معنى إضافياً باستغذامها مع صفة «بوليتيكوس» المشتقة من كلمة polis أى المدينة. فأصبح الاسم هو «تدبير مصالح المدينة». وهذا هو أصل اسم «الاقتصاد السياسى» فى اللغات الأوروبية. لكن للأسف أن هذه الترجمة تعبر عن تغلف المترجمين الأوروبيين الأوائل، وعن عدم انتباههم إلى أصول الكلمات وإلى تغير وانحراف معانيها (بل وتمكيسها أحياناً) مع تطور الزمن. ذلك أن كلمة «بوليتيكوس» لم تكن تترادف كلمة «سياسى» politique فى اللغات الحديثة، بل كانت تعبر عن المجتمع أو مسئولية المجتمع الذى كان يتخذ فى اليونان القديمة شكل «المدينة». ولهذا نجد أن بعض المترجمين عن اليونانية واللاتينية يترجمونها بكلمة «مدنى»، بينما المترجمون الأقرب إلى الدقة يترجمونها بكلمة «اجتماعى». والأدق هى كلمة «مجمعى» communal<sup>(١)</sup>.

ونخلص من ذلك، إلى أن الأصل الصحيح لاسم «علم الاقتصاد السياسى»، كان يعنى علم تدبير مصالح أو مستلزمات المجتمع. وهذا تحديد يحتاج إلى اهتمام. فالاختلافات فى معانى الكلمات الأصولية أو الكلمات الاستراتيجية والمفتاحية، ليست مجرد اختلافات فى التعبير اللغوى، لكنها تؤدي عادة إلى اختلافات فى المسار وفى اتجاه التطور، ومن ثم فى نقاط الوصول. ولهذا نجد أن التعريف أو التحوير المشار إليه فى المعنى الأصولى العقلانى لعلم الاقتصاد، أدى - كما لاحظ البعض - إلى أنه اتخذ أولاً اتجاهها يشبه اتجاه ما يسمى «علم المالية»، أى البحث فى المصالح المالية الحكومية (= السياسية)؛ وعندما تخطى إطار المصالح الحكومية، اتجه إلى البحث فى مصالح الثروة عموماً - لكن بدون ربطها بمصالح المجتمع ومستلزمات الوجود الاجتماعى للإنسان. ولأزال الاقتصاديون حتى العصر الحاضر، يكررون أن

(١) هذه الانحرافات عن الدقة، واضحة أيضاً فى عبارة شائعة عن أرسطو هى: «الإنسان حيوان سياسى» - ويقال «مدنى»، ويقال «اجتماعى» - ولنلاحظ. أولاً التخليط اللغوى فى كلمة «حيوان» التى تتكرر كثيراً فيما ينسب إلى أرسطو وغيره من كتوبرا باليونانية واللاتينية، لأن الكلمة اللاتينية animalis كانت تعنى المني أو الكائن الحي، animé، بحيث كانت تشمل المجرى والإنسان؛ ولهذا، فالترجمة الصحيحة لعبارة أرسطو المذكورة هى: «الإنسان كائن حي مجتمعى» - بمعنى أنه لا يعيش إلا فى مجتمع أو فى جماعة منظمة. فبعضهم ومن ناحية أخرى، فمن المؤسف أن الاقتصاديين المصريين بشوهرن ترجمة كلمة communal. فبعضهم (مثل وهيب مسيحة وأحمد أبو اسماعيل) يترجمونها بكلمة «إجماعية» - مع أن «الإجماع» consensus أو unanimity يعبر طبعاً عن معنى مختلف تماماً؛ وبعضهم (مثل المحجوب) يترجمونها بكلمة «جماعية» - وهذه تفيد معنى مختلفاً أيضاً هو collective أى جمعى.

كلمة «الاقتصاد السياسي» تعنى «استخدام الاقتصاد كأداة للسياسة»<sup>(١)</sup> وهذا معنى يختلف طبعاً عن معنى استخدامه كأداة لخدمة مصالح المجتمع. ذلك أن هذا المعنى الثانى، يؤدي منطقياً إلى استهداف الاشتراكية، لأن كلمة اشتراكية فى اللغات الأوروبية، لاتعبر- كما ذكرت مراراً وتكراراً- إلا عن معنى «المجتمعية» socialism.

أما فى اللغة العربية، فاسم الاقتصاد مشتق من كلمة «القص فى النفقة»، بمعنى التوسط أو التنظيم المعتدل، أو ربما أيضاً الادخار. وقد كان الأثرب إلى الدقة، استخدم كلمة «التدبير» التى استخدمت فى العصور القديمة والوسطى بمعنى التخطيط. بل وكان الوزير أو المستشار يسمى (فى الأسفار القديمة مثلاً) باسم «المُدبِّر». وعلى كل حال، فيجب أن تنتبه إلى أن كلمة «اقتصاد» فى العربية يمكن أن تعبر حالياً عن معنيين هما: ١- معنى علم الاقتصاد القواميس- ومنها لا روس- بعد الخمسينات). ٢- معنى الواقع الاقتصادى أو النظام الاقتصادى économie/economy.

ومن ناحية أخرى، فقد استمروا فى اللغات الأوروبية حتى العقود الأولى من هذا القرن، يستخدمون اسم «الاقتصاد المنزلى» économie domestique فى مقابل «علم الاقتصاد» الذى يسمى أيضاً باسم «الاقتصاد السياسى» économie politique<sup>(٢)</sup>.

### تعريف علم الاقتصاد

أول كتاب عرف تاريخياً عن فن الاقتصاد أو تدبير المصالح (أو يكونوميكى)، هو كتاب إكزنيوفون Xenophon (٤٣٠-٣٥٥ ق.م)، أحد تلاميذ سقراط وأفلاطون. وكان أرسطو (٣٨٤-٣٢٢ ق.م) يعرّف الاقتصاد فى كتبه عن الأخلاق والسياسة (= المجتمع) بأنه فن إدارة واكتساب الملكية اللازمة للحياة السارة، أى فن تدبير المتعلقات المعيشية المملوكة.

(١) مثلاً الاقتصادي الأمريكى جورج سول فى كتابه الذى ترجمه الدكتور راشد البراوى عام ١٩٥٣ (تبع مؤسسة فرانكلين) بعنوان «المذاهب الاقتصادية الكبرى». انظر الطبعة الثالثة، ص ٢٦. ويقول المحبوب فى كتابه «الاقتصاد السياسى»، إن صفة «سياسى» تعبر عن «ازدياد تدخل الدولة فى الحياة الاقتصادية»؛ دار النهضة العربية، الطبعة الثالثة، الجزء الأول، ص ١٠.

(٢) انظر فى ذلك مثلاً، البحث التفصيلى المتعمق الذى أوردته عن هذا الموضوع الطبوعات السابقة لدائرة المعارف الفرنسية La Grande Encyclopédie فى مادة «اقتصاد». ويلاحظ أن النسخ القديمة المبددة من دائرتى المعارف الفرنسية والبريطانية، كانت أرقى فى الاتجاه العقلانى من النسخ المعاصرة (خصوصاً منذ الستينات والسبعينات) التى اكتسحتها الاتجاهات البرجوازية والاختزالات السطحية ومخططات التدهور اللاعقل العلمى المعاصر. وهم يبررون ذلك فى تقديمهم للطبوعات المتأخرة بضرورة التجاوب مع «تغير طرق التفكير فى الاقتصاد والسياسة»، ومع إعادة التفكير، فى الأدب والفنون والفلسفة، الخ؛ لكن لماذا يبررون تهديد الطبوعات السابقة فى مصر؟

أستاذان القارئ فى أن أسجل هنا ملاحظة خاصة من أجل التاريخ، لتحديد إحنى وقائع موقف النظام العسكرى الذى بدأ فى مصر منذ عام ١٩٥٢ إزاء وسائل الثقافة والمعرفة. فدوائر المعارف الفرنسية والبريطانية Britannica والإسلامية Islamica وماشابهها من أعمال أكاديمية ثقافية راقية ترجع بداياتها إلى القرن الثامن عشر، هى بلاشك أهم وأشمل وسائل الثقافة والعلم والمعرفة. وموادها التى حررها كبار الأساتذة والمفكرين المتخصصين فى موضوعاتهم، تعتبر خلاصات مختصرة لاتجاهات وأفكار وحقائق يحتاج كل منها إلى كتاب أو كتب. وكانت دار الكتب المصرية قد حصلت على نسخة من دائرة المعارف الفرنسية عام ١٩٢٢ ونسخة من دائرة المعارف البريطانية عام ١٩٤٨ ونسخة من دائرة المعارف الإسلامية فى الأربعينات، الخ. لكن فى ظل النظام العسكرى منذ الخمسينات والستينات، أخذوا فى تهديد هذه الثروات التى لا تعوض، بدلاً من أن يضيفوا إليها المزيد =



ويقال إن أول من استعمل اسم «الاقتصاد السياسي» بعد ظلمات العصور الوسطى، هو كاتب فرنسي اسمه أنطوان دي مونكريستيان، جعله عنواناً لكتاب أصدره عام ١٦٦٥م. ومع ذلك، فإن ما يسمى «الاتجاه التجارى» (أو بالأحرى «الاتجاه السلى») الذى ظهر منذ القرن السادس عشر واستمر حتى القرن الثامن عشر، لم يرتبط بهذا الاسم. ونتيجة تقدم الفلسفة والعقلانية ومن ثم العلوم والثقافة التنويرية بعد ديكارت وزملائه الذين أسسوا «أكاديمية العلوم الفرنسية»، ظهر فى فرنسا اتجاه يسمى «الاقتصاديين» Les Economistes. وكان هذا الاسم ينبع من موقف إحياء واسترجاع العقلانية اليونانية القديمة - وهو الموقف الذى صنع الحضارة الأوروبية الحديثة. وقد عُرف هذا الاتجاه باسم آخر يعبر عن وجهة نظره الاقتصادية، هو اسم «الفيزيوقراط» أو القائلين بسيادة الطبيعة (ويسمونهم فى اللغة العربية الطبيعيين). ويعتبر مؤسس هذا الاتجاه «الاقتصادى» أو «الفيزيوقراطى»، طبيب لويس الخامس عشر فرنسوا كينييه/ كينزاي quesnay (١٦٩٤ - ١٧٧٤) الذى وضع ما يسمى «الجدول الاقتصادى»، وكذلك أن تيرجو Turgot (١٧٢٧ - ١٧٨١) وزير مالية لويس السادس عشر. وكان الاقتصاد يعبر عندهم عن الإنتاج. لكن تأسيس علم الاقتصاد كعلم متكامل يراعى قواعد البحث العقلانى الموضوعى، ينسب إلى أحد المثاقيرين بهم وهو الفيلسوف الانجليزى آدم سميث (١٧٢٣ - ١٧٩٠) كما ساذكر.

وكان الفيلسوف والنطقى الفرنسى كوندillac Condillac (١٧١٥ - ١٧٨٠) يحرك الاقتصاد بأنه «فلسفة التجارة» أو «علم التبادلات». أما آدم سميث، فيتضح تعريفه لعلم الاقتصاد من عنوان كتابه المعروف، وهو: «بحث فى طبيعة وأسباب ثروة الأمم». ولاحظ أنه - بخلاف الاتجاهات السابقة - يتناول هنا أساساً «ثروة الأمة» وليس أساساً ثروة الحكومة أو الدولة. وعلى كل حال، هذا التصور ترك تأثيره فى كثيرين ممن انخرطوا به تدريجياً كالمعتاد،

= وكانت النتيجة أن ضاع حوالى عشرة مجلدات من دائرة المعارف البريطانية، ومجلد على الأقل من دائرة المعارف الفرنسية وأحدى نسخ دائرة المعارف الاسلامية، الخ؛ وعندما أنشأ دار كتب مركزية أخرى تبع ما يسمى «هيئة الكتاب» فى الثمانينات، أخذوا فيها دائرة المعارف الفرنسية الناقصة المذكورة، بدلاً من أن يشتروا نسخاً أخرى من الدائرة الفرنسية والدائرة البريطانية - ولو نسختين فقط للدار الجديدة ليرتكروا النسخ المبددة للدار القديمة! ومعنى ذلك أنك إذا أردت أن ترجع إلى بعض المواد فيما تبقى من مجلدات هاتين الدائرتين اللتين لا يمكن تعويضهما، يجب أن تذهب إلى دار الكتب القديمة فى باب الحلق، ثم إلى دار الكتب الجديدة فى الجانب الآخر من القاهرة فى رملة بولاق! وهذا مجرد مثال لما حدث أيضاً لألاف المراجع والكتب الأخرى البالغة الأهمية، التى ضاعت قبل وأثناء عملية النقل، وتلك التى أسقطت من الفهارس بمسحة لمخططات النقل (فأصبحت عملياً فى حكم المفقودة)، وتلك التى استأثرت بها الدار الجديدة التى لا تسمح بالاستعارة الخارجية، الخ الخ؛ وعلى سبيل المثال فى مجال علم الاقتصاد، لا توجد فى فهارس دار الكتب بباب الحلق الكتب الاقتصادية الهامة التى أصدرها الدكتوران حسين خلاف وعلى الجريئلى!

وقد كتبت بخصوص ذلك فيما سمع لى بنشره (مؤقتاً) فى إحدى المجلات فى نوفمبر ١٩٨٨، ثم فى فبراير ١٩٨٩. لكن أتباع الحكومة وأصنام الثقافة الرسمية أو الدجل الثقافى «المعارض» (أى الكمل للدجل الحكومى)، لا يهتمون إلا بما يسمى «ثقافة الطفل» و «ثقافة الرقص والمسرح والسينما والقصص، الخ (وأخيراً قبل مثال هذه الصفحات للطبع، أضافوا إلى دار هيئة الكتاب نسخة من دائرة المعارف البريطانية فقط - وللأسف أنها نسخة حديثة لا يمكن أن تعرض نسخة الأربعينات المبددة وتركت دار الكتب القديمة بمقايها المجلدات المبددة من دائرة المعارف البريطانية، ويخون دائرة معارف فرنسية أو إسلامية!.. انظر ملحقات هذا الكتاب : الملحق رقم ١.

(١) الدكتور وقعت المخطوب فى كتابه المذكور. الجزء الأول، ص ٨.

بحيث جعلوا الاقتصاد «علم الثروة» فحسب! ولهذا اقترح البعض تسميته باستخدام كلمة يونانية قديمة كان قد أدانها أرسطو، هي «اصطناع الثروة»، بحيث يصبح باسم -Chrematistike أي علم اصطناع الثروة

وقد عرّفه مترجم آدم سميث في فرنسا جان باتيست ساي J. B. Say (١٧٦٧ - ١٨٢٢) بأنه علم يعالج «الطريقة التي بها تتكون وتتوزع وتستهلك الثروات». واستمر هذا التعريف بدرجة أو بأخرى في القرن الماضي التاسع عشر، حيث يقول مثلاً ليروا بوليو: «الاقتصاد علم يشمل جميع القوانين الطبيعية العامة التي يجرى عليها إنتاج الثروات وتوزيعها وتداولها واستهلاكها».

ومن التعريفات الأخرى التي يذكرها أساتذة الاقتصاد المهتمين بتاريخ الاقتصاد وبالتحديد الأصولي والمنهجي لموضوعه<sup>(١)</sup>، أنه «علم إشباع الحاجات»، وأنه «علم المبادلة»، أو «علم الأثمان»، وأنه «علم الندرة» أو «علم الاختيار والملاسة في الحساب المنفسي»، الخ. والحقيقة أن كل هذه التعريفات تتناول جوانب جزئية معينة من المعنى العقلاني الصحيح لعلم الاقتصاد، ولكنها لاتحدد أهدافه وجوانبه الرئيسية التي كان يعبر عنها المعنى العقلاني القديم، وهو تدبير مصالح ومستلزمات الحياة للمجتمع. ولهذا لم يكن غريباً أن يظهر حديثاً تقسيم جديد لعلم الاقتصاد، إلى ما يسمى الاقتصاد الميكرو أو الأصغر للبحث في اقتصاديات كل مؤسسة، في مقابل ما يسمى الاقتصاد الماكرو أو الأكبر للبحث في اقتصاديات المجتمع، بدلاً من اعتبار الأول مجرد فرع تطبيقي جزئي لعلم الاقتصاد!

ويقترح أحد الأساتذة تعريفه بأنه «العلم الذي يدرس العلاقات بين الحاجات المتعددة والموارد المحدودة، وما ينشأ عنها من علاقات اجتماعية». (٢) والجزء الأول من هذا التعريف صحيح. لكن الجزء الثاني عام وغامض، ولا يحدد أهداف التدبير الاقتصادي وشرط الالتزام المجتمعي. وهو يذكرنا بكلمات أستاذ آخر من الماركسيين السابقين، يقول إن «علم الاقتصاد هو الدراسة النظرية للظواهر المتعلقة بالنشاط الانتاجي للإنسان»، وأن «النشاط الانتاجي هو الجهد المنظم الذي يبذله الإنسان في سبيل الحصول على ما يحفظ حياته ويرفع مستوى معيشته والذي يدخل بسببه في علاقات اجتماعية مع الآخرين». (٣) وهنا أيضاً نجد نفس الكلام العام الغامض عن «الانتاج» و «العلاقات الاجتماعية»، الذي يعبر عن تصور ماركس عما يسمى «علاقات الانتاج». ذلك أن ماركس في تخطيطاته ذات الشكل «العلمي»، يتحدث عن علاقات الانتاج أو العلاقات الاجتماعية باعتبارها نتيجة أوتوماتيكية لما يسمى أدوات الانتاج وأسلوب الانتاج (ويعني عنده الأساس الاقتصادي) التي تظهر تلقائياً في أي نظام، ولا يتحدث عن الانتاج والعلاقات الانتاجية والاجتماعية من حيث القوانين التي يجب

(١) للأسف أنه نتيجة للتدهور الثقافي المعاصر، يعد جيل الأساتذة القدامى الذين استمروا حتى الخمسينات (مثل الدكتور عبدالحكيم الرفاعي وصيغ خلاف وعلى المرتضى)، لم يعد الأساتذة اللاحقين يهتمون بتاريخ أو بفلسفة ومنهجية علم الاقتصاد! وهذا واضح مثلاً فيما كتبه وفيه مسيحة وأحد أبو اسماعيل عام ١٩٩٢ بل إن الثاني أصدر عام ١٩٧٦ كتاباً مكرراً بعنوان «أسول الاقتصاد»، ولا يشير بكلمة إلى «الأصول» التاريخية والمنهجية لهذا العلم! لكن رفضت المحجوب في كتابه المذكور، أهتم بتخصيص أكثر من خمسين صفحة لهذا الموضوع.

(٢) المحجوب، نفس المرجع ص ٢٢.

(٣) الدكتور اسماعيل صبري عبدالله في كتابه بعنوان «تجهيد لدراسة مبادئ علم الاقتصاد» (عن معهد التخطيط القومي)، ص ١. ويلاحظ أن اسماعيل عبدالله هذا كان ماركسياً ناصرياً، ثم أصبح ناصرياً متحرراً كما يكتب عن عبدالناصر في الصحف الحكومية أو اليسارية الناصرية إلا باسم «الزعيم المخالد»!

أن تفرضها أصول التدبير العقلاني الممكن لمصالح المجتمع. فهي إذن «علاقات» قد تكون  
يهودية وقد تكون اشتراكية - لا فرق عندهم من الناحية العلمية بين الاثنين!!

ورغم أن التعريف الماركسي لعلم الاقتصاد (كما نجده عند إنجلز مثلا في كتابه «وحد  
دورنغ»)، هو أنه «علم القوانين التي تحكم إنتاج وتبادل الوسائل المادية لبقاء المجتمع  
البشري»، إلا أنه لا يعنى بالبقاء المجتمعي هنا البقاء العقلاني الارتقائي العادل السليم  
لكنه - كما سترى عند تناول التصور الماركسي - يعنى بذلك أى بقاء فى ظل أى قوانين لأى  
نظام - تعتبر كلها صحيحة موضوعيا فى إطار ذلك النظام؛ وهذا يشبه فى الحقيقة تصور  
ريكاردو عن موضوع علم الاقتصاد، باعتباره «توزيع الثروة بين الطبقات» - بدون أى تحديد  
طبيعا لعدالة أو ظلم (أى لصواب أو خطأ) هذا التوزيع الذى يحدث فعلا؛ ففى تصور ريكاردو  
الذى تأثر به ماركس وغيره، أن العلم لا يختص إلا بما هو كائن فقط، بينما الفلسفة هى التى  
تختص بما يجب أن يكون؛ وبهذا التصور السفسطائي الشائع (والذى اتخذ بعد ذلك اسم  
«الوضعية»)، يجب إلغاء علوم وقنون الطب مثلا، لأنها تختص بالصحة والسلامة، ولاتتناول  
الأمراض «الفعلية» إلا باعتبارها أمراضا أو انحرافات تحاول أن تحقق بدلا منها «ما يجب أن  
يكون» من صحة وسلامة.

يقول ريكاردو فى رسالة إلى مالتوس عام ١٨٢٠: «الاقتصاد السياسى فيما ترى، بحث  
فى طبيعة الثروة وأسبابها. ولكنه فيما أرى بحث فى القوانين التى تحكم توزيع نافع الصناعة  
[الثروة] بين الطبقات التى تسهم فى تكوينه. إننا لا يمكن أن نصل إلى قانون صحيح يحكم  
حجم الثروة، لكن يمكن أن نصل إلى قانون صحيح يحكم توزيعها... وهذا هو وحده موضوع  
علم الاقتصاد» (١) وتعبير آخر، يقول ريكاردو: «أهم مسألة فى الاقتصاد هى بمحدد القوانين  
المنظمة للتوزيع» (٢).

### التصور الاقتصادي عند أرسطو

يفسر بوليو سبب تأخر ظهور علم الاقتصاد، بأنه «يستلزم وجود نظام أساسه الحرية المدنية  
[الاجتماعية]، بل وشرع من الحرية السياسية». والأدق فى ذلك أن نقول إن هذه الشروط  
لازمة لظهور الظواهر والقوانين الاقتصادية المعروفة نفسها، وليس فقط لظهور العلم الذى  
يدرس هذه الظواهر والقوانين. وهذا واضح فى أن وقائع الاقتصاد التبادلى، ومن ثم الأفكار  
الاقتصادية، لم تظهر فى العصور القديمة إلا حيث توفرت ظروف «الديمقراطية» القديمة، أى فى  
أثينا وغيرها.

وكان إكزبنوفون يرى أن أساس الثروة الاقتصادية هو الزراعة. وكان يطالب الدولة بتشجيع  
الملاحة والتجارة الخارجية والقيام باستخراج الفضة من مناجم تكون تحت الملكية العامة، أى أن  
تتدخل الدولة لدعم النشاط الاقتصادي. بل واقترح أيضا أن يقوم الأفراد الكثيرون بتكوين  
شركات مشتركة أو مساهمة للقيام بالأعمال التى يعجز عنها الفرد الواحد أو الأفراد القليلون.  
أما أرسطو، فيتحدث دائما عن أفكاره «ضد» التجارة واستهداف الربح الاقتصادي.  
وقد أشار أرسطو إلى أفكاره الاقتصادية فى كتابيه عن «الأخلاق» و«السياسة» (لكن  
ماركس يشير أيضا إلى كتاب غير معروف لأرسطو يسمى «عن الجمهورية» De Republica). وللأسف  
أن أرسطو كان قد تعرض فى أواخر عهد الاسكندر المقدوني ثم عند موته،  
لعمليات اضطهاد متزايدة، يقال إنها وصلت إلى درجة قتله بالسهم. وطبعا أهدرت كتبه وفقد

(١) كتاب المحجوب: الجزء الثانى (دار النهضة العربية. ١٩٨٠)، ص ٥.

(٢) الدكتور عبدالحكيم الرفاعى: كتاب «الاقتصاد السياسى»، الجزء الثانى (١٩٣٧)، ص ٣٤٤.

أو تلف بعضها، بينما كتبه الأخرى لم تبدأ عملية البحث عنها وإعادة نسخها إلا نتيجة تدخل هيشرون الروماني بعد ثلاثة قرون من موته<sup>(١)</sup> وقد تعرضت أجزاء منها للتغيير وإعادة الكتابة، وربما للتزييف، وذلك بسبب زيادة شهرته ومن ثم التخطيط لاستخدام اسمه وكتبه في تبرير الأخطاء التي وقع فيها هو، أولئك المدسوس عليه في مختلف المجالات - حتى في اللاهوت!

وعلى كل حال، لم يعرف عند أرسطو أي كتاب مخصص لموضوع الاقتصاد على غرار الكتاب المعروف عن إكزيتوفون. أما الأفكار التي أشار إليها عن هذا الموضوع في كتبه التي وصلت إلينا، فهي أفكار غير تفصيلية. ومنها مثلاً أنه يعتبر الثروة الحقيقية هي الثروة التي تحقق مستلزمات الحياة<sup>٢</sup> بينما الأشياء التي لا تخدم الحاجة البشرية أو الاستعمال البشري لا تعتبر ثروة بالمعنى الصحيح. وهذا تمييز اقتصادي منطقي مفيد (في مجال الإنتاج والاستهلاك) بين الوسائل العقلانية للحياة والوسائل اللاعقلية، وتمييز بين الاعتدال والافراط في عمليات التملك.

كذلك يقسم أرسطو أساليب المعيشة إلى ثلاثة أنواع، وهي: أساليب «طبيعية»: مثل الصيد والزراعة وتربية الماشية، ومثل المبادلة التي تستهدف سد الحاجة لا الربح، أي المبادلة الاستهلاكية. وأساليب «غير طبيعية»: وهي تلك الناجمة عن الرغبة في الربح، مثل الاقتراض بالفائدة، والشراء من أجل البيع أي التجارة. وأساليب مختلطة: وهي تلك التي تجمع بين النوعين، أي تستهدف سد حاجة الآخرين والربح لصاحبها، مثل الصناعات الاستخراجية للبيع<sup>(٣)</sup>.

والحقيقة أن فهم هذه الأفكار، يحتاج إلى ربطها بالمبادئ العقلانية والأخلاقية عند أرسطو، ويوقفه من رفض المشاعية أو الملكية العامة الشاملة التي كان يطالب بها أفلاطون (نتيجة تأثره بالنظام الكهنتوتي الفرعوني المصري الذي احتضنه في فترة هرويه من أثينا)، وربطها أيضاً بدفاعه المعروف عن الملكية الفردية للثروة. فهو يهاجم أساساً اعتبار «الربح» أو «تكديس الثروة» هدفاً في حد ذاته. وهذا يعني متطابقاً أنه لا يهاجم مبدأ الربح كوسيلة، ولا يهاجم النشاط الاقتصادي المبرمج كوسيلة، ولكنه يرى أنها يجب أن تخدم هدفاً محدداً هو توفير مستلزمات الحياة. لهذا يقول مثلاً إن النقود وسيلة نافعة للتبادل. ولكن حين تتحول إلى هدف في حد ذاته، من خلال عمليات تكديس الأرباح والاقتراض بالربا، فإنها تعتبر «غير منتجة» (أي غير مفيدة للحياة الإنسانية)، وتعتبر نوعاً من «الشلوه المالي» (أي تسليخ عن الأهداف الطبيعية للمال). كما تؤدي إلى اتساع التفاوت بين الثروات<sup>(٤)</sup>.

ونفس هذا الرأي يطبقه على نشاط «التجارة»، فيقول إنها يجب أن تستهدف «تبادل السلع وفق ما تقتضيه الشروط الطبيعية». وإنه من ثم يرفض «التجارة التي تستهدف الربح». ويصمّمها أخرى، يرى أن التجارة من أجل الربح شيء «غير طبيعي»، وأن «الطبيعي» هو التجارة من أجل التبادل أي من أجل توفير منافع الناس. وهذا الرأي، إذا تناولناه ببعض الاستكمال والدقيق، يعتبر رأياً صحيحاً، لا يرفض الملكية الخاصة للثروة ولا يرفض الربح ولا

(١) انظر ما ذكرته عن هذا الموضوع في كتاب «المبادئ الفلسفية الجديدة»، ص ١٥٠. هذا ولم أستطع التعرف على الكتاب الذي ينسبه ماركس إلى أرسطو، والذي لم أجد أي إشارة إليه فيما قرأته عن كتب أرسطو - مع ملاحظة أنه يوجد كتاب بهذا الاسم لهيشرون الروماني الذي أخذ كتب أرسطو وكتب عنه.

(٢) الرفاعي في كتابه المذكور، الجزء الأول (١٩٣٦)، ص ٣٠ - ٣١.

(٣) كتاب سول المذكور، ص ١٩.

يرفض التجارة ولا يرفض النقود، ولكنه يرفض بالتحديد تحويل هذه الوسائل من خدمة الحياة الإنسانية إلى أهداف تستخدم الحياة الإنسانية. وهو رأى لا يكاد يختلف عن الحكمة القائلة: هل الانسان يأكل ليعيش، أم يعيش ليأكل؟ وفي مجال الاقتصاد، عبر أستاذ الفلسفة المؤرخ الاقتصادي الراديكالي جان سيموندى فى العصر الحديث عن هذه المفارقة التى تقلب الوسيلة إلى هدف والهدف إلى وسيلة، فقال: «هل الانسان ملك للنقود، أم النقود ملك للانسان؟»<sup>(١)</sup> والخلاصة، أن معظم من كتبوا عن التصورات العقلانية القديمة التى عبر عنها أرسطو، لم يفهموا معناها الصحيح، وغلطوا بين رفض الهدف ورفض الوسيلة، بينما أخطأ مشاكل وانحرافات الاقتصاد الحديث ليست إلا نتيجة لتحويل الوسائل إلى أهداف.

وفى كتاب «رأس المال» لكارل ماركس، نجد عدة نصوص اقتصادية هامة لأرسطو (من كتابه «عن الجمهورية» الذى لا يمكن الوصول إليه حالياً)، تؤكد التحديدات التى أوضحناها. من ذلك مثلاً، نص لأرسطو عن التمييز بين نوعين من الاستعمال، هما الاستعمال «الطبيعى» بمعنى الاستعمال المباشر أو الاستهلاكى، والاستعمال «غير الطبيعى» بمعنى الاستعمال غير المباشر أو التبادلى. وكلاهما استعمالان نافعاان ومقبولان فى رأيه، لكنه يريد بهذا التقابل، التمييز بين استعمال الشئ كهدف، واستعماله كوسيلة لشئ آخر. يقول:

«ذلك أن استعمال شئ يكون استعمالاً مزدوجاً... أحد الاستعمالين يخص الشئ من حيث هو كذلك، والثانى ليس كذلك. مثل الصندل الذى يمكن أن يلبس، ويمكن أيضاً مبادلته. وكلاهما استعمالان للصندل. ذلك أنه حتى هذا الذى يبادل الصندل مقابل نقود أو طعام يحتاج إليه، إنما يستعمل الصندل كصندل، لكن ليس بالطريقة الطبيعية. ذلك أنه لم يصنع من أجل مبادلته.»<sup>(٢)</sup>

وفى نص آخر، يميز أرسطو بين الاستعمال الطبيعى «المُدْرَج» للنقود كوسيلة للنشاط الاقتصادى الصحيح وهو التبادل، والاستعمال «المَكْرَه» و «المضاد للطبيعة» للنقود كهدف متوالد ذاتياً فى عمليات التخصص الربوى. ولاحظ أنه لم تكن قد ظهرت بعد احتياجات وضرورات ومناافع استعمال النقود كقروض استثمارية أى كرؤوس أموال، لكن وظيفة المراهب القديم كانت استغلال الحاجات الاستهلاكية للمستهلكين الفقراء والمتأزمين، ومن ثم لم تكن القروض قسراً وظيفية إنتاجية. يقول أرسطو:

«حيث أن فن اصطناع الثروة chrematistic هو فن مزدوج، أحد جانبيه ينتمى إلى التجارة (بمعنى تجارة الجملة المضاربة)، والآخر ينتمى إلى فن الاقتصاد economic، والثانى ضرورى ومُدْرَج، بينما الاول يقوم على الدوران المغلق ويعتبر بالعدل مستنكراً (لأنه لا يركز على الطبيعة ولكن على الخداع المتبادل)، لهذا فإن المراهب يكون بالحق الأحق مكرهاً، لأن النقود ذاتها تكون مصلو مكسبه، ولا تستعمل من أجل الأغراض التى اخترعت من أجلها. ذلك أنها نشأت أصلاً من أجل تبادل السلع. لكن الربا يستخرج من النقود مزيداً من النقود. ومن هنا اسمه (وهو توخس أى الربا والتسل)، حيث تكون المولودات شبيهة بجن ولولها. إنما الربا تقود من نقود. ولهذا، فمن كل أساليب تحصيل الرزق، يعتبر هذا الأسلوب أشدها مضادة للطبيعة.»<sup>(٣)</sup>

وفى نص ثالث أكثر تفصيلاً ووضوحاً، يناقش أرسطو الفرق بين فن الاقتصاد وفن اصطناع

(١) عن ماركس: Capital، طبعة موسكو الانجليزية ١٩٦٥. المجلد الأول، ص ٨٥.

(٢) نفس المرجع، ص ١٦٤-١٦٥. ويلاحظ أن الأقواس العادية ( ) واردة فى نص ماركس. اما الأقواس المعقوفة [ ] التى سأستعملها بعد ذلك، فتعنى اصطلاحياً أن الكلمات التى فى داخلها مضافة إلى النص.

الثروة، ومن ثم الفرق بين الثروة أو الربح كوسيلة وبينه كهدف في حد ذاته. يقول أرسطو (في نص تتخلله بعض تلخيصات ماركس كما سأوضح):

«إن الثروة الحقيقية تتكون من مثل هذه القيم الاستعمالية. ذلك أن كمية الممتلكات من هذا النوع، والتي تستطيع أن تجعل الحياة سارة [ألاحظ أنه تحدث هنا عن المسرة وليس عن اللذة كما تبدو معنى تلك الكلمة بعد ذلك]، ليست كمية غير محدودة. ورغم ذلك، يوجد أسلوب آخر لتحصيل الأعيان، يمكن أن نعطيها بالأفضلية وعن صواب اسم فن اصطناع الثروة Chrematistic. وفي هذه الحالة، يبدو أنه لا توجد حدود للثروات والممتلكات. إن تجارة التجزئة (أي التجارة المباشرة وليس المتاجرة بالوساطة التي أشار إليها في النص السابق) ويضيف ماركس هنا فن أرسطو يعتبرها تجارة «القيم الاستعمالية»، لا تنتمي في طبيعتها إلى فن اصطناع الثروة، لأن المبادلة هنا لا تختص إلا بما هو ضروري لهما (أي للمشتري والبائع)». ويضيف ماركس أن أرسطو يقول إن أصل تجارة التجزئة المباشرة هذه، هو المقايضة، ثم ظهرت ضرورة النقود كوسيلة بسبب اتساع عمليات المقايضة. وهكذا فإن اكتشاف النقود أدى إلى تحويل المقايضة إلى تجارة مباشرة. لكن هذه تحولت إلى عكس اتجاهها الأصلي، فانتقلت إلى «فن اصطناع الثروة أو اصطناع النقود».

ولهذا يتميز فن اصطناع الثروة عن فن الاقتصاد، في أنه كما يقول أرسطو: «في حالة اصطناع الثروة يكون الدوران المغلق هو مصدر الثروات. ويبدو أن ذلك يدور حول النقود، لأن النقود تكون هي البداية وهي الغاية لهذا النوع من التبادل. ونتيجة ذلك، فإن الثروات من النوع الذي يسعى إليه فن اصطناع الثروة، تكون غير محدودة. تماما مثل أي فن: إذا لم يكن وسيلة إلى غاية ما ولكن كان غاية في حد ذاته، لا يكون ثمة حد لأهدافه، لأنه يستمر في السعي إلى الاقتراب أكثر فأكثر من تلك الغاية (التي لا تنتهي)». أما تلك الفنون التي تستخدم وسائل لغاية، فإنها لا تكون بدون حدود، لأن الهدف نفسه يفرض عليها حداً. وهكذا، فإنه بالنسبة لفن اصطناع الثروة لا توجد حدود لأهدافه، حيث أن هذه الأهداف تكون هي الثروة المطلقة. لكن فن الاقتصاد وليس فن اصطناع الثروة، يكون له حد... فموضوع الأول هو شيء يختلف عن النقود، بينما موضوع الثاني هو زيادة النقود... وقد خلط بعض الناس بين هذين الشكلين اللذين يتداخلان في بعضهما، مما أدى إلى أن ينظروا إلى حفظ وزيادة النقود إلى مالا نهاية باعتباره غاية وهدف فن الاقتصاد»<sup>(١)</sup>

### تطور التصورات الاقتصادية

لن نعرض هنا لما يمكن اعتباره تصورات اقتصادية خاصة بمنطقة الشرق الفرعوني (مصر والشام وفارس وما حولها)، لأن الاقتصاد بالمعنى الفني يفترض التبادل السوقي- بل وبواسطة النقود. وفي العصور القديمة المعروفة، لم تكن توجد في تلك المنطقة تقريباً أسواق تبادل، ولكن كانت توجد على الأكثر وفي حالات خاصة مبادلات تجارية خارجية، خصوصاً بين بعض القصور الملكية. وحتى عندما بدأت تنتقل إليهم وسيلة النقود بعد فتوحات الاسكندر المقدوني أو بعد ظهور الامبراطورية الرومانية، لم يبدأ استخدامها في المزيد من العمليات التجارية الخارجية وفي بعض الأسواق الداخلية إلا بعد سيطرة الرومان على تلك المنطقة. ذلك أنهم- خصوصاً في مصر- كانوا يأخذون بنظام الاستعباد الحكومي الشامل، الذي يفرض العبودية والسخرة على مجموع الشعب، وليس على عدد معين من عبيد المنازل والقصور وأمثالهم من كانوا يتمتعون بامتيازات خاصة في الشرق الفرعوني.

(١) نفس المرجع، ص ١٥٢.

ومن هنا، فإن أي تصورات اقتصادية (تبادلية) في تلك المنطقة في العصور القديمة، لم تكن إلا جزءاً من التصورات الاقتصادية اليونانية والرومانية، في العمليات التجارية الخارجية التي كانت تنظمها معاملات اليونان أو الرومان، أو في الأسواق التي أقامها الرومان لرعاياهم والمتعاملين معهم داخل الامبراطورية. وهذه التقاليد التجارية اليونانية الرومانية، هي التي استمرت في المنطقة في العصور الوسطى، قبل ثم بعد الاكتساحات الإسلامية. ذلك أنه بعد اتساع هجرات الاستيطان اليونانية والرومانية في المنطقة، التي وصلت إلى ذروتها بعد سقوط روما في القرن الخامس الميلادي ومن ثم زيادة الزحف الأوروبي على الشرق وزيادة التركيز الأوروبي في الشرق، حدث فيه تطورات ثقافية متزايدة (خصوصاً خارج مصر). وهذه التطورات الثقافية التي ازدهرت بشكل خاص في فارس والشام وبعض مناطق الهند، ارتبطت كالمعتاد بتطورات وازدهارات في الانتاج السلمي وفي التجارة، كما ارتبطت بزيادة أو توسيع القطاعات الاجتماعية المتوسطة المشتغلة باستثمارات الانتاج أو التجارة، مما أدى بدوره ارتدادياً إلى زيادة التنشيط الاقتصادي. ولهذا نجد أن السوق (أجورا *agora*) في التقليد اليوناني الروماني القديم، لم يكن فقط مركزاً لحريات التبادل الاقتصادي، بل كان أيضاً مركزاً لحريات التبادل السياسي والجمعيات العامة السياسية، ولحريات التبادل الثقافي والأدبي.

وأزاء هذه الظروف المتطورة، ظهر الاسلام واكتسح المنطقة. لكن بعد استقرار النظام الاسلامي الجديد، رجعت بعض النشاطات التجارية الداخلية والخارجية. والمهم أنها كانت في الحقيقة استمراراً للنشاطات والتقاليد التجارية التي نقلها الروم إلى المنطقة (وكلمة الروم هي الاسم العربي لليونانيين والرومان، أي لسكان البلقان وغرب الأناضول وسكان إيطاليا وملحقاتها).

والتصورات الاقتصادية اليونانية الرومانية التي استمرت في أوروبا في العصور الوسطى المسيحية (نظرياً على الأقل)، لم تكن تختلف كثيراً عن التصورات الأرستقراطية التي سبق ذكرها. فهي تأخذ بمبادئ تبخير المصالح أو مستلزمات الحياة، ومن ثم تشجع إنتاج وسائل الحياة، وتشجع التجارة المباشرة في هذه الوسائل، وترفض الربا الاستهلاكي والمضاربات التجارية أو بحجارة الجملة والمتاجر بين التجار، وتطالب بالالتزام بأخلاقيات التجارة والاقراض. وكان القديس توما الأكويني (١٢٢٥-١٢٧٤) يطبق على المزارع الاقطاعية نظرية أرسطو عن ضرورة العدل الاقتصادي في توزيع المنتجات في البيت على أساس الحق المتعارف عليه لكل شخص وفقاً لمركزه (وهذه هي عدالة توزيع الدخل)، ويطبق على المعاملات التبادلية نظرية أرسطو عن ضرورة العدل الاقتصادي في تبادل السلع أو الخدمات على أساس التساوي بينها في القيمة (وهذه هي عدالة الثمن). لكن يذهب إلى أن التحكم التعسفي لأصحاب القطاعات العسكرية أو الكنسيين، كان يحصر تطبيق مثل هذه التصورات التبادلية في أضيق نطاق (إن أمكن تطبيقها أصلاً)، وكان يخضع معظم مجالات الانتاج والاستهلاك والدخل لنظام الاستعباد الشامل.

ومن ناحية أخرى، ورغم اشتراك الكنيسة وكبار رجال الكنيسة في ملكية القطاعات وفي تكديس الذهب والثروات، فإن نصوص المسيحية وترويجاتها الشعبية كانت ترفض الملكية الفردية، وتؤكد أنها لم تظهر إلا بعد سقوط الانسان من الجنة ذات التميم الوافر المنح على المشاع، ومن ثم كانت تتمسك بالمثل الأعلى الذي عبر عنه المسيح في «الإنجيل» والقديس بولس في «أعمال الرسل» وغيرهما، وهو «اشترائية الأموال» الملكيات»<sup>(١)</sup> La comm nuauté des biens وضرورة تخلص الغنى من ثروته والتبرع بها للفقراء لكي يرضى عنه الله،

(١) هذه الاشارة / تعبر عن استعمال المرادفات أو البدائل والأصول اللغوية المماثلة، من حيث الجانب التعبيري فقط. فهي تعني إضافة مرادف أو بديل عائل أو أصل لقوى للكلمة، وذلك لأن استعمال حرف «و» أو حرف «أو» هنا قد يعطى معنى غير مقصود.

لأن دخول الغنى إلى الجنة مثل دخول الجمل من ثقب الإبرة، الخ؛ وحتى فى بداية العصر الحديث كما سترى، ظهرت مذاهب وحركات مسيحية سلفية تطالب بالمساواة المطلقة وتوزيع الثروات!

وبغض النظر عن اختلاف التصورات والمنظورات الاقتصادية العلمانية القديمة التى استمرت بدرجة أو أخرى- نظريا أو فولكلوريا- خلال العصور الوسطى أيضا (وحتى داخل التصورات الدينية)، فقد كانت تتركز على مبادئ فلسفية أو إيديولوجية عامة واحدة. ومن أهم هذه المبادئ، أن الاقتصاد فن أو علم يخدم حياة مجموعة أو جماعة أو مجتمع (أى الأسرة أو المدينة أو الدولة)، وأنه يجب أن يرتبط بهذا الهدف ولا يتخطاه. ومن ذلك أيضا أن الاقتصاد جزء من القوانين الأخلاقية وقوانين العدالة، يستهدف خير الجماعة ويلتزم بالعدالة (وليس بالمساواة!) فى التوزيع بين الصغار والكبير يقتضى «حق» كل منهما، وبالمساواة (وليس بالمساواة!) تهادى السلع يقتضى قيمة كل منها!).

ويرى سول مثلا أن الاقتصاد عند القدماء لم يكن يتناول وصف ظواهر وقوانين اقتصادية يعتبرها «قوانين طبيعية»، ولكنه كان بمثابة «مذهب أخلاقي ومدنى» (= اجتماعي) (١). والجزء الأول من هذا الرأى غير صحيح، ويعبر عن الفصل التام بين «ما هو كائن» و «ما يجب أن يكون». فالمسألة هى أنه لم تكن توجد فى الواقع الفعلي فى العصور القديمة ظواهر وقوانين اقتصادية واسعة بالمعنى المعروف حاليا. ومع ذلك فقد كان الفلاسفة القدماء يتناولون ويحددون «ما هو كائن» من وسائل وإمكانات فعلية وحاجات أو استخدامات فعلية فى اقتصادات المنزل أو المدينة، لتدبير «ما يجب أن يكون» واقعيًا من إنتاج أمثل واستهلاك أمثل فى حياة أمثل.

### الاقتصاد كما يجب أن يكون

يقول سول فى ملاحظته المذكورة، إن من «الأفكار القديمة» التى أخذها علم الاقتصاد المعاصر من التفكير الاقتصادي القديم، أنه «يجب على علم الاقتصاد أن يظل على علاقة بالعدالة والقوانين الأخلاقية»- وأنه ليفعل ذلك! ونفس المعنى يعبر عنه كاتب مادة «الاقتصاد» فى طبعة الأربعينات من دائرة المعارف البريطانية، فيقول فى ختام بحثه: «ومع ذلك، فإن علم الاقتصاد يبقى علما مجتمعيا communal أو سياسيا» (٢) وفى الطبعة القديمة أيضا من دائرة المعارف الفرنسية (١٩٢٢)، يؤكدون على أن علم الاقتصاد «فرع من علم الاجتماع» وأنه «أحد العلوم الأخلاقية». وفى أحد الكتب الاقتصادية التقليدية الصادرة فى أواخر القرن الماضى، يقول المؤلف إن الاقتصاد لا يمكن أن ينفصل عن الأخلاق، وإن «كرائم الصفات تعتبر مزايا اقتصادية»، و «مكارم الأخلاق تعتبر فضائل اقتصادية» (٣).

وهذه النظرة الفلسفية الأخلاقية الاجتماعية إلى علم الاقتصاد، كانت أوضح كثيرا لدى عديد من علماء الاقتصاد الأوائل ذوى الاتجاهات العقلانية الإنسانية الذين ظهوروا منذ القرن الثامن عشر (بما فيهم آدم سميث نفسه رغم اتجاهه السلبي). وأوضح هؤلاء، جيريمى بنتام (١٧٤٨-١٨٣٢)، وليونارد سيسموندى (١٧٧٣-١٨٤٢)، وجون ستيوارت ميل (١٨٠٦-١٨٧٣). وهذا فضلا عن علماء الاقتصاد «الاشتراكيين» الذين لم يصلوا إلى

(١) كتاب سول المذكور، ص ٢٥.

(٢) اتضح من الاطلاع على طبعات الستينات، أنهم عدكوا هذه العبارة فحذفوا الكلمة الواردة بالإنجليزية!

(٣) هذا الكتاب القديم هو «الموجز فى علم الاقتصاد» تأليف بول ليروا بوليو. وقد صدرت ترجمته العربية عن مطبعة المعارف فى ثلاثة أجزاء عام ١٩١٣- ترجمة الشاعرين المعروفين حافظ إبراهيم وخليل مطران. بتشكيل من وزير المعارف!



درجة المطالبة بالغاء الملكية الخاصة للوسائل الاقتصادية. وسوف نتناول بعد ذلك أفكار هؤلاء الاقتصاديين الراد يكالين أو الاشتراكيين الأوائل. لكن الذي يهمنا الآن، هو أن نشير إلى أن مخططات أجهزة صناعة التدهور واللاعقل الشامل، التي استهدفت إزالة آثار عصر النهضة والتنوير، أى إزالة العقلانية الإنسانية تدريجياً، نجحت فى فرض التدهور التدريجى الشامل على النظم والعلاقات الاجتماعية، وعلى النظائر والعلاقات والاتجاهات الاقتصادية، وعلى المبادئ العقلانية المنطقية للعلوم والثقافة. وبذلك استمر تدهور الواقع الاقتصادى واتجاهه لاعقياً، بالتكامل مع استمرار التدهور واللاعقل فى اتجاهات ونظريات وتصورات علم الاقتصاد كعلم.

وعلى عكس ما يقول سول وأمفاله من الأساتذة القدامى المتأثرين بتراث القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، أو المتأثرين بشعارات النفاق والدجل الاجتماعى (التي كانت أكثر انتشاراً فى الاقتصاد البرجوازى قبل أن تقفز صراحة إلى الشعارات الاشتراكية المضللة بعد ظهور المذاهب المعاصرة للاشتراكية الحكومية المزيفة)، كانت نتيجة التدهور المذكور هي ابتعاد ثم انفصال علم الاقتصاد البرجوازى عن الأطار الأخلاقى الاجتماعى الذى يجب أن يحدد وسائله وأهدافه وموضوعاته. وهذا واضح فى التعريفات البرجوازية لعلم الاقتصاد التى تناولناها فى بداية هذا الحديث.

وباختصار، يمكن أن نقول إن ماكان يحذر منه أرسطو على أساس مبادئ العقلانية والمنطق والأخلاق، هو الذى حدث وحدث اليوم. فقد تحول الواقع الاقتصادى البرجوازى إلى نظام لاصطناع الثروات، وتحول علم الاقتصاد إلى العلم المختص باصطناع الثروات - Chrematistis

هذا ما أشار إليه مثلاً منذ القرن الماضى سيسموندى بيتام. وجيريمى بنتام هو فيلسوف أخلاقى اجتماعى إنجليزى، كان من شركاء الاشتراكية الإنجليزى روبرت أورين فى مصنعه الاستثمارى الإنسانى النموذجى. وهو فى فلسفة الأديان من أنصار مايسمى «الدين الطبيعى» أو «التأليه الطبيعى» (وهذا قد يكون أحياناً نوعاً من التوهم الاضطرابى على الإلهاد)، بينما هو فى الفلسفة الأخلاقية من أنصار مايسمى «مذهب المنفعة» Utilitarianism. والترجمة الصحيحة لهذا الاسم هى: «مذهب الأخلاق النافعة». ذلك أنه ليس المقصود بكلمة «المنفعة» هنا المعنى النفعى الانتهازى الذى ارتبط بعد ذلك بالأطماع الاقتصادية، ولكن المقصود أن المرجع أو المصدر أو المنطلق أو الباعث فى تحديد القيم الأخلاقية والتفكير الأخلاقى يجب أن يكون تحقيق الفائدة للإنسان ودفع الضرر عنه. ويتنام هو أول من صاغ مبادئ هذا المذهب، الذى كان يدعو إليه فى القرن السابق عليه (أى القرن الثامن عشر) بريستلى Priestly وفرنسيس هتشيسون Hutcheson أستاذ آدم سميث. وأهم المبادئ التى دعا إليها بيتام فى مذهب الأخلاق النافعة أو الأخلاق التى تفيد الإنسان، هو: «أكثر الخير لكثير عدد»، أو «أكبر سعادة لكثير عدد». وبناء على ذلك، اقترح ما يسمى «حساب الارضاء أو المسرة» Hedonistic calculus (وتترجم خطأ حساب اللذة).<sup>(١)</sup>

(١) لاحظ أن كلمة plaisir (من الأصل اللاتينى placere أى tro uver agréable satisfaisable)، تعنى أصلاً - وخصوصاً فى مثل هذه السياقات الفلسفية - معنى الارضاء أو المسرة. ولا يزال هذا المعنى باقياً فى كلمة plaire / please. ونفس الشئ يقال أيضاً عن الكلمة اليونانية «هيدونى» التى اشتقت منها كلمة Hedonism. وهذا واضح تماماً فى أى دراسة مقارنة فى تاريخ الفلسفة، وليس فقط فى التحليل الفيلسوفى. لكن للأسف - وكالمعتاد - نجد أن تراكم التدهور والتسفيه اللغوى والثقافى والتفكيرى، أدى إلى تشويه وتحريف معنى هذه الكلمة فى اللغات الأوروبية (ثم فى اللغات الناقلة عنها)، بحيث أصبحت تعنى «اللذة» délice وهذا التدهور والتسفيه الذى شمل الفلسفة، بما فى ذلك مذهب الأخلاق النافعة، انتقل =

وتطبيق أفكار، الفلسفية الأخلاقية على الاقتصاد، طالب بالتوزيع الأعدل للثروة. ونقد آدم سميث، الذى كان متأثراً بمذهب الأخلاق النافعة (لكنه تصور أنها يمكن أن تتحقق تلقائياً). فاتهمه بأنه يترك منافع أو مصالح الناس «للطبيعة» (يقصد للواقع التلقائى) وفى انتظار «كرم الطبيعة» التى لاتهمت حقاً بالإنسان؛ ومن ثم قال إنه «يجب استخدام العقل للكشف عن أفضل سياسة تصل بنا إلى الهدف المنشود»، وإن «علم الاقتصاد ليس مجرد علم يختص بتحليل ما هو كائن، لكنه فن يتصل بتشكيل شئون البشر». وموقف هذا الفيلسوف الأخلاقى يتنام من علم الاقتصاد، يشبه موقف أستاذ الفلسفة والمؤرخ والاقتصادى المعاصر له ليونارد سيسموندى، الذى كان يطالب بضرورة تدخل الدولة فى الاقتصاد «لحماية القيم الإنسانية».

إن المعنى العقلانى الأصلى للاقتصاد، هو أنه خبرة أو فن تدبير وسائل الحياة للجماعة والفرد. ومثل هذه الخبرة وجدت لدى المسؤولين عن حياة الجماعات البدائية. ثم وجدت على شكل فن وتصورات أرقى نسبياً وأكثر تعقيداً نسبياً فى مختلف الجماعات أو المجتمعات المتحضرة نسبياً فى العصور القديمة والوسطى. وهذا الفن وتصوراته كان يقتضى فى العصور القديمة، وفق درجة توفر أو تقم العقلائية والديمقراطية. ثم زاد تقدمه وتحول إلى علم وفن علمى، مع ظهور العقلائية العلمية الحديثة والديمقراطية الحديثة والاعتراف بالحقوق الاقتصادية للجميع، ومن ثم اتساع الاستثمارات ووسائل الانتاج والاستهلاك والأسواق، الخ. وبذلك أصبح الاقتصاد فى عصر الحضارة العقلانية الحديثة هو بحث أو علم وفن تدبير وسائل الحياة للمجتمع والفرد، على أساس تحديد القيمة التبادلية اجتماعياً لوسائل الحياة هذه. وهكذا فإن الاقتصاد بالمعنى الخاص- كواقع وكعلم- يرتبط بالتبادل الاجتماعى للمسلع، بحيث يمكن أن نقول إن مثل هذا الاقتصاد لا يوجد فى ظروف التنبيه الطبعى غير التبادلى لوسائل الحياة فى الجماعات البدائية المشاعية أو شبه المشاعية، ولا يوجد فى ظروف التنبيه العلمى التكنولوجى غير التبادلى لوسائل الحياة فى المرحلة العليا المتصورة للوفرة الشيوعية وانحصار عدد سكان الأرض، ولا يوجد إلا جزئياً فى ظروف مجتمعات العصور القديمة والوسطى. فالفرق هنا بين الاقتصاد بالمعنى العام والاقتصاد بالمعنى الخاص، هو فرق يتعلق بدرجة اتساع ظاهرة قوانين تحديد القيمة التبادلية أى السوقية. فلهذا إذن من جانب شرطى من جوانب الواقع الاقتصادى والعلم الاقتصادى، فى ظروف الندرة أو انعدام الوفرة بالنسبة لوسائل الحياة- سوا- فى ظل نظم التبادل الواسع أو فى ظل نظم الاستعباد والسخرى والتحديد الاستبدادى أو الطاغوتى لتقيم العمل ووسائل الحياة.

ومع ذلك، فإن هذا لا يعنى أن الواقع الاقتصادى العقلانى السليم والعلم الاقتصادى العقلانى الصحيح، يفقدان الإطار الأصلى المذكور وهو واجب تدبير وسائل الحياة للمجتمع والفرد، أو ينسلخان عن أهداف الخير والمنفعة العقلانية والقيم الإنسانية. وهذا لا يعنى كما يتصور الاقتصاديون البرجوازيون أن يصبح معنى الواقع الاقتصادى أو معنى العلم الاقتصادى، هو واقع أو علم اصطفاث للثروة، أو تحصيل أقصى كسب مالى ممكن من نشاطات استخدام التبادل الاجتماعى، على زعم أن علم الاقتصاد هو «علم الندرة» أو «علم المبادلة» أو «علم الأثمان» أو «علم الثروة»، الخ. لكن الصحيح، أنه يجب أن يدرس ويحدد الواقع

سطحياً إلى علم الاقتصاد الذى أسسه أحد أنصار هذا المذهب (وهو آدم سميث)، والذى استخدم فيه اصطلاحات المسرة والمنفعة والاستعمال وغيرها من اصطلاحات استخدمها فى الأصل أرسطو وتلاميذه، ومن ثم ظهرت التصورات الاقتصادية المتدهورة التى سنتحدث عنها.

الكائنة فعلا من أجل أن يحدد ويخطط عمليات تغيير الواقع، التزاما باطاره الأصلي وباتجاهه وأهدافه وموضوعاته العقلانية الإنسانية، وهي تدبير وسائل الحياة الارتقائية للإنسان. إن الاقتصاديين يقولون مثلا عن الوسائل المتوفرة للحياة- كالهواء وكالماء في حالات معينة- إنها أشياء «غير اقتصادية»، لأن «النُدرة هي أساس الظاهرة الاقتصادية والشرط الأساسي للاقتصاد السياسي»، ولأن الأشياء «الاقتصادية» هي «الأشياء النافعة التي تكون محدودة الكمية بالنسبة للحاجات البشرية، ومن ثم تكون لها قيمة مبادلة أي ثمن»<sup>(١)</sup>. وهذا صحيح عن وسائل الاقتصاد بالمعنى الخاص المذكور، وهو الاقتصاد التبادلي كواقع أو كعلم. لكنه غير صحيح، بل ويعطى إبهامات وتصورات منحرفة، من حيث قواعد الاقتصاد بالمعنى العام، أي اقتصاد وسائل الحياة السليمة الارتقائية (لأن الحياة لا تعنى مجرد البقاء الحيواني). فيجب على الاقتصاد كعلم عقلاني إنساني عام، أن يبحث أيضا المشاكل والحلول المتعلقة بالوسائل المتوفرة للحياة، بما فيها الهواء والماء والثروة الحيوانية والنباتية الطبيعية.

بل إن هذا ماحدث فعلا في فرع علمي جديد يسمى «علم البيئة» Ecology. هذا الفرع العلمي لم ينشأ أصلا إلا نتيجة قصور وإهمال علم الاقتصاد التقليدي، وكنوع من الأدوات للتحجج الاقتصادي التقليدي الذي استغرق (بضم التاء) وقاه في الوقائع الفعلية المباشرة لظواهر إنتاج واستهلاك القيم التبادلية، فانفصل وانسلخ عن أهداف حماية الحياة السليمة الارتقائية والمحافظة على ثروات وإمكانيات الطبيعة من أجل المستقبل. وهام علماء البيئة يحاولون اليوم أن يربطوا «قيم» البيئة بـ «قيم» الاقتصاد، للوصول إلى مايسمى «تقدير التأثير البيئي» Environmental Impact Assessment، ومايسمى «تحليل التكلفة والفائدة» Cost- Benefit Analysis، ومايسمى «ترتيب الوزن الاقتصادي» economic ranking، و «التقييم الكمي للتأثير البيئي»، الخ.<sup>(٢)</sup> وواضح من موضوعات ومنهج وأهداف هذا العلم، وارتباطه بمشاكل الصناعة وعمليات تحصيل الثروات ووسائل الحياة، وارتباطه بالتقييمات الاقتصادية، أنه يجب أن يكون فرعا من فروع علم الاقتصاد بالمعنى الصحيح، وأنه يجب أن يحدد التقييمات الاقتصادية البيئية على أساس فهم ومستلزمات الحياة السليمة الارتقائية للإنسان، وليس على أساس فهم وأسعار السوق الهرجازية. بهذا المتطور وفي هذا الاتجاه، يجب تحديد معاني التفاعل والقيمة والعمل والانتاج والثروة،

الخ.

### المنتج بالمعنى السوقى

بعض الاقتصاديين يتحدثون عن صفة «الانتاجي» أو «المنتج» (بمكسر التاء) productive وصفة «غير الانتاجي» أو «غير المنتج»، بالمعنى الاقتصادي الخاص، أي بمعنى المنتج للربح أو للسلع السوقية وغير المنتج للربح أو للسلع السوقية. بل وبعضهم يعتبرون أن «الأعمال غير المنتجة التي لا تخلق منفعة اقتصادية» ليست فقط أي أعمال لانتاج ربحا أو سلعا سوقية، لكنها أيضا الأعمال العشبية اللاعقلية أو الفاشلة الخاطئة- لافرق بين النوعين<sup>(٣)</sup> لكن بعض الاقتصاديين الآخرين المتأثرين بالاتجاهات الاشتراكية، ينظرون إلى صفة «المنتج» بمعنى

(١) انظر مثلا المحرور في كتابه المذكور، الجزء الأول، ص ٨٥. ويلاحظ أن المؤلف نفسه رفض قبل ذلك (الجزء الأول ص ١٧- ١٨) ربط الاقتصاد بشرط التبادل، لأن هذا يستبعد الكثير من النظم والعصور من

مجال الاقتصاد

(٢) انظر في ذلك مثلا كتاب Guidelines to Environmental Impact Assessment الذي أصدره برنامج الأمم المتحدة عام ١٩٨٥.

(٣) مثلا كتاب «مبادئ التحليل الاقتصادي» لوهيب مسيحة وأحمد أبو اسماعيل (دار النهضة العربية ١٩٦٢)، ص ٧-٧، ص ١٨٤.

«المنتج بالنسبة للمجتمع». وبهذا المعنى، يرون أن تشغيل مصنع كحول مثلاً في إنتاج الرسائل الطبية، هو «أكثر إنتاجية» للمجتمع من تشغيله في إنتاج خمور؛ كما أن بيع اللبن المخصص للأطفال بسعر مخفض، هو «أكثر إنتاجية» للمجتمع من بيعه للقادرين على دفع سعر أعلى.<sup>(١١)</sup>

وبالمظهر البرجوازي الأول الذي يجعل السوق هو معيار ومقياس الإنتاجية (حتى لو كان الشيء باعترافيهم غير منتج موضوعياً)، وهو معيار ومقياس المنفعة (حتى لو كان الشيء باعترافيهم غير نافع موضوعياً)، يطالب الاقتصادي البرجوازي الذي يتحدثون عنه كثيراً اللورد جون كينز بزيادة دخول الطبقات الفقيرة. لماذا وفي أي اتجاه؟ لزيادة قدرات الاستهلاك في السوق الرأسمالية، أى في اتجاه زيادة الاستهلاك الرأسمالي، وليس بناء على تحديدات اقتصادية واجتماعية محاذلة، أى ليس بناء على الشروط العقلانية الصحيحة للإنتاجية الانسانية فردياً واجتماعياً- بما في ذلك إنتاجية الاستهلاك. ومن المفارقات التي تكشف مدى جهالة ولاعقلانية اللورد المذكور، أنه يبرر نظريته في هذا الموضوع بما كان يفعله كهنة وزبانية الطاغوت الفرعونى، الذي كانت فولكلوريات المصور القديمة والوسطى تضرب به الأمثال في الرهبوت وفي الظلم والاستعباد واللاعقل!<sup>(١٢)</sup>

بهذه الذهنية الفرعونية اللاعقلية، يطالب كينز الحكومة بطرح استشارات حكومية (تستخدم بالضرورة طريقة العجز في الميزانية)، ولو لمجرد «تكليف العمال بحفر خنادق وردمها ثانية، على غرار ما فعل قدماء المصريين في حل مشكلة البطالة»! (أى بطريقة اللامعقول في أسطورة سيزيف!). كذلك يرى أيضاً أن: «زيادة ثروة مصر في عهد الفراعنة [١٥] ترجع إلى اهتمامها في ذلك العهد بإقامة الأهرامات وما إلى ذلك. فقد أدى هذا إلى القضاء على البطالة. صحيح أن من الخطأ الذي لا يتطوّر على أى تفكير أو تعقل أن نقوم ببعض الأعمال غير النافعة. لكن القيام بمثل هذه الأعمال غير النافعة، أفضل من السكن واللاعقل، ومن ثم استمرار البطالة»!<sup>(١٣)</sup>

لكن كهنة وزبانية الطاغوت الفرعونى، لم يكونوا يستهدفون حل ما يسمى «مشكلة البطالة»، لأنه لم يكن يوجد في مصر الفرعونية مشاكل اقتصادية أو اجتماعية من هذا النوع! إنما كانوا يقصدون تحطيم وقهر وترويض أو إبادة بقايا الشعوب البحرارية المستنيرة نسبياً، التي كانوا قد فرضوا عليها الإخضاع والاذلال من الشعوب الجنوبية السوداء، وفرضوا عليها نظام الفرعونية الكهنوتية بعد نجاح الملك مينا/ نارمر في اكتساح شمال مصر. وهذا ما يعبر عنه نقال أبو الهول، الذي يرمز إلى عملية تنكيس أو تسجيد الاتمان المستأسد، وتحويله بالهول والرهبة (أو هذاب الهول) إلى كلب منكوس أى منهطع أرضاً!<sup>(١٤)</sup> فالسالة

(١١). المحجوب، الجزء الأول، ص. ٤٥.

(١٢) اسم «رهبوت» أو «رهب» Rahab، هو أحد أسماء مصر القديمة التي بقيت مثلاً في بعض الرواسب الواردة في أسفار «العهد القديم» (انظر أشعيا ٩/٥١ في مختلف النسخ بالمقارنة بالنسخة الفرنسية التي صدرت طبعها الأولى عام ١٩٩١). وهذا هو نفس معنى أسماء «خوفو» و «أبو الهول» أو «الهون». وغيرها في اللغات الشرقية القديمة. أما اسم «دار العبودية» أو «دار الأسر» (الذي هو أصل مسرا وإسرائيل ومصر)، فتجده كثيراً في سفر الخروج وغيره من الأسفار الأولى. وفي اللغات الشرقية القديمة (ومنها العربية)، كانت كلمة فرعون وفرعنة وتقرعن تعبر عن ذروة الاستعباد والظلم والطغيان. وفي القرآن والحديث مثلاً، نجد عبارة فولكلورية قديمة هي «الجهنم والطاغوت».

(١٣) انظر في ذلك كتاب «مبادئ التحليل الاقتصادي» المذكور (ص ٧٣٤ - ٧٣٥)، وكتاب «أصول الاقتصاد» لأحمد أبو اسماعيل (ص ٦٤٧ - ٦٤٨)، وكتاب المحجوب، الجزء الأول (ص ٤١٨ - ٤١٩).

(١٤) لاحظ في ذلك وحدة الأصل بين كلمة «كنيس» العبرية والشرقية، وكلمة *Kanos* اليونانية *Canis* اللاتينية ومعناها كلب.

ليست فقط أنهم بأعمال السخرة الشاقة هذه التي تخللتها المجازر وعذاب الهون والرهوبت، كانوا يستهدفون فرض التبديد اللاعقلى وقداسات الرعب واللاتفكير واللاسلام على بقايا تلك الشعوب المتعددة أو الساخطة في فترات الفراغ من السخرة الزراعية في فصل الفيضان، بل المسألة أيضاً وأساساً أنهم كانوا يمارسون التشغيل العبودى الدموى في هذه العمليات بدون أى هدف أو مكسب عام أو خاص، ولكن فقط للتعطيم والاستنزاف وتصفية العقل أى بالطريقة التي عبرت عنها أسطورة سيزيف وغيرها من الأساطير اليونانية التي كانت أصولها تصف أهوال وفظائع وعذابات الاستعباد الجماعى المصرى، والتي تناقلتها الجماعات البحرأوية المهاجرة من مصر إلى الشام ثم إلى اليونان وغيرها (فرارا من المطاردات الكهنوتية المتلاحقة)، ثم وصلت بقاياها فولكلوريا إلى التراث القديم.<sup>(١)</sup> ولهذا توقف بناء الأهرامات بعد عصر الدولة القديمة وتصفية قدرات الجماعات ذات الأصل البحرأوى الأبيض، بينما قام بقاياهم بعد عصر الأهرامات باشاعة الفوضى الشاملة والانهيار الشامل في البلاد- خصوصا منذ عهد الأسرة السادسة!

فكيف يمكن أن نعتبر نماذج القهر والتعطيم واللاعقل وسائل للاقتصاد السليم؟! وكيف نعتبر نظام السخرة العبودية الكهنوتية المعادية للعقل حلاً لمشكلة البطالة؟! ثم أين هو الغنى المزعم لمصر القديمة التي كانت الغالبية العظمى من سكانها- كما هو معروف في التاريخ القديم- حفاة شبه عرايا، وعبيداً جماعيين يتسولون أو يحصلون على الكفاف؟! هل تكديس الذهب والفضة في المقابر والمعابد والقصور هو معيار الثراء في تصورات كثير؟! وهل زيادة الأرباح الرأسمالية وإنفاذ الرأسماليين من الأزمات وتوسيع الاستهلاك ولو بطريقة عجز الميزانية، يمكن أن تعتبر أهدافاً اقتصادية بالمعنى الذى يخدم منافع أو مصالح المجتمع والفرد؟!

ثم نتأمل أيضاً كلمة «منفعة» و «منافع» التي ابتذلها الاقتصاديون البرجوازيون وفرضوا التدهور والتسفيه والتشويه على معناها الفلسفى واللغوى الصحيح.

### المنفعة والمنافع

إن هؤلاء الذين بدأوا استخدام هذه الكلمات في المجهل أو في فرنسا (وخصوصاً آدم

(١) لاحظ أن كلمة «إيبونيا» و «يونان» ترجع إلى جذر «نون» بمعنى بحر، أى تعبر عن نفس معنى «البحرأوى» الذى نعهد أيضاً في كلمة «غريق». وهذا يفسح النظر هنا عن الفرق بين الأصل الأقدم وهو «إيبونيا» الذى اشتقت منه الكلمة العربية «يونان»، وبين كلمة «غريق» Greek التى ظهرت في عصر لاحق لتجمع بين الإيونيين الأقدم (في أثينا مثلاً) وبين الدورانيين الجدد (في اسبرطة مثلاً وغيرها من المستوطنات المصنوعة فرعونياً). وفي التاريخ الحقيقى السابق على التاريخ الذى وصلت تسجيلاته، أى التاريخ المظلموس بالتزييف أو التجهيل الكهنوتى، كانت مثل هذه الكلمات تعبر عن بحرأوية الشعوب البيضاء في شمال مصر ثم الجماعات المهاجرة منها، وعن أجيالهم المولدة مع شعوب الشام واليونان وغيرها من شعوب سواحل البحر الأبيض، ثم أقاصى الشرق والغرب والشمال، ومايقال عن سفينة نوح (نوا / نون)، وعن حوت أى سفينة يونس (واسمه في الأسفار القديمة «يونان» Jonas)، أو عن خروج وهجرات وتشتتات اليهود، إنما يرجع أصله للتاريخى الصحيح إلى هجرات تلك الجماعات البحرأوية التي كانت ذات تراث عقلانى تعرضت بسببه للمطاردات الشرسة المستمرة. والأصل المذكور واضح في اسم النهر العبرى الأقدم «عزير» (بضم العين) الذى هو أوزير (أوزيريس) حاكم شمال مصر قبل ميناء. وقد ارتبطت تلك الجماعات العقلانية المهاجرة ببعض الأسماء المفتاحية، مثل اسم أطلا أو أطلنطا، أى ميناء سكندار (دار السكن) أو دار السلام أو سوف/صوفيا (= الحكمة)، وغير ذلك من مرادفات ومحويرات يمكن أن يكشفها التحليل العقلانى للتاريخ القديم والتحليل الفلسفى اللغوى التاريخى للنصوص والتراث والفولكلوريات القديمة.

سميث)، كانوا متخصصين في الفلسفة، وأخذوها عن تصورات أرسطو الاقتصادية. ثم إن آدم سميث بالذات، كان فيلسوفا أخلاقيا وأستاذًا للمنطق والأخلاق ومن المتأثرين بذهب الأخلاق النافعة utilitarianism (التي تترجم باسم مذهب المنفعة). وأرسطو- كما رأينا في بعض نصوصه- استخدم مثلًا كلمة «الاستعمال» use بمعنى الاستعمال التبادلي أي البيع والشراء. واعتبر النفع أو المنفعة، هو القابلية لهذا الاستعمال المباشر أو التبادلي للوسائل التي تجعل الحياة سارة. وهذا، يعني أن المنفعة هي التي تصنع الاستعمال والتبادل كوسيلتين، وهي التي تحدد «مسرة» (وليس لذًا) الحياة كهدف. ثم استخدم آدم سميث كلمة «الاستعمال» في مقابل كلمة «التبادل»، للتمييز بين هذين الجانبين اللذين اعتبرهما أرسطو جانبين «مزدوجين» للاستعمال. ولهذا، استخدم تعبير value in use «القيمة في الاستعمال» (وليس القيمة الاستعمالية)، وتعبير «القيمة في التبادل» (وليس القيمة التبادلية). ومعنى ذلك، أنه أراد أن يؤكد على انفصال التقييم أو تحديد القيمة بين هذين الجانبين. وهذا واضح في تركيزه على مفارقة ارتفاع قيمة الماء في الاستعمال مع انعدام أو انخفاض قيمته في التبادل، في مقابل ارتفاع قيمة الماس في التبادل مع انخفاض قيمته في الاستعمال. أما كلمة النفع أو المنفعة utility، فقد استخدمها آدم سميث بمعنى فلسفي غير اقتصادي، هو الفائدة أو قيمة الاستعمال بغض النظر عن التبادل السري. قال مثلًا في موضوع التمييز بين «القيمة في الاستعمال» و «القيمة في التبادل»: «فكلمة قيمة لها معنيان مختلفان. فهي أحيانًا تعبر عن منفعة بعض أشياء معينة، وفي أحيان أخرى تعبر عن قوة شراء هذه الأشياء لسلع أخرى»<sup>(١)</sup>.

وكلمة utility في اللغات الأوروبية، مشتقة من معنى «الاستعمال» (من اللاتينية uti ومعناها ما يستعمل)، أي من نفس أصل كلمة use. وهذا واضح في أن كلمة «نافع»، هي بالفرنسية utile وبالإنجليزية useful (وهذه تعني اشتقاقيا قابل أو صالح للاستعمال). وفي القواميس الفرنسية الإنجليزية، نجد أن كلمة utility تترجم أيضًا بكلمة service. والمهم في ذلك، أن استخدام آدم سميث لهذه الكلمة، وكذلك أصلها اللغوي، يستبعدان كلاهما المعنى الاقتصادي للمنفعة. أما المعنى الفلسفي الذي يعبر عنه المذهب الأخلاقي الذي كان يميل إليه آدم سميث، فهو أقرب إلى المعنى الصحيح لهذه الكلمة في اللغة العربية. ففي القواميس العربية، نجد أن المنفعة أو النفع تعني الفائدة، التي هي عكس الضرر أو الأذى. وهكذا فإن كلمة utility عند آدم سميث وفي اللغات الأوروبية حتى القرن الثامن عشر، كانت تعبر عن معنيين اثنين ولكن غير اقتصاديين: المعنى الأول، هو «الانتفاع» أي «الاستعمال المفيد». والمعنى الثاني، هو «المنفعة» أو «النفع»، أي الفائدة المادية أو المعنوية للإنسان وفق التحديد الفلسفي الموضوعي. وهذا هو معنى «المنفعة» في الأخلاق. ولهذا كان آدم سميث يستخدم التعبير عن النفع الاقتصادي كلمة أخرى استخدمها الفيزيوقراط من قبله، هي «منتج» Productive. فقد كان الفيزيوقراط يرون مثلًا أن الزراعة هي فقط «المنتجة» (بكسر التاء)، اقتصاديا، بينما الصناعة وغيرها من النشاطات الاقتصادية النافعة تعتبر «غير منتجة»، بمعنى أنها لا تخلق أو تضيف قيمة اقتصادية. وبهذا المعنى نفسه، قال آدم سميث إن الزراعة والصناعة وغيرها من النشاطات الاقتصادية، تخلق أو تضيف قيمة إلى الأشياء المادية، ومن ثم تعتبر «منتجة»، بينما الخدمات «النافعة» التي لا تخلق أو تضيف قيمة باقية في الأشياء المادية تعتبر أعمالا «غير منتجة»<sup>(٢)</sup>.

(١) انظر الدكتور عبدالمعطي الطنطاوي، عن كتاب «ثروة الأمم»: تراث الانسانية، المجلد الأول، ص ٦١.

(٢) لاحظ أن مشكلة النفع الاقتصادي الانتاجي المذكورة- بمعنى تحقيق إضافة إلى القيمة الاقتصادية السابقة- محورت بعد ذلك وانطسحت عندما تناولتها أصابع ماركس البروليتارية الغليظة كما سأوضح، ومن ثم حلت محلها مشكلة أخرى تتعلق بفائض القيمة في الأجور!!

وبعد آدم سميث وبعد القرن الثامن عشر، استمر الاقتصاديون في استخدام كلمة utility بمعنى «الانتفاع» أو «الاستعمال المفيد»، لكنهم افقوا تدريجياً معناها الفلسفي والأخلاقي الأهم، وهو التحير الموضوعي أو المنفعة العقلانية الإنسانية (أي المعنى الذي تعبر عنه أيضاً كلمة benefit / bienfait ou avantage). وبدلاً من هذا المعنى الأخلاقي الاجتماعي العام والموضوعي، استخدموها بمعنى شخصي (فردى) واقتصادي في نفس الوقت؛ بل وأصبحوا يطلقون على السلع الاقتصادية اسم «المنافع»، على غرار ما يقال كلمة goods من معنى «الخيرات» أو «الطيبات» إلى معنى «البضائع» أو «السلع»؛ وهذا الاتجاه بدأه جان بايبيست ساى (١٧١٧-١٨٣٢) تلميذ آدم سميث في فرنسا، حيث أجرى تطوراً على أفكار أستاذه، استخدم بمقتضاها كلمة «المنافع» بمعنى «الأشياء التي يرغب فيها الناس ويكونون مستعدين لدفع أثمانها، سواء كانت أشياء مادية أو خدمات». وكانت نتيجة إلغاء المعنى الفلسفي أو الأخلاقي الاجتماعي الموضوعي لكلمة utility، أن معناها الآخر وهو «الانتفاع» أو «الاستعمال المفيد» أو «الاستفادة»، فقد أيضاً جانبه الذي يعبر عن النفع الموضوعي أو الإفادة الموضوعية، فأصبح يقتصر بتعريفهم على مجرد «إشباع أى حاجة أو رغبة»<sup>(١)</sup> إن الاهتمام ببعض التفاصيل في هذا التحليل الذي يجمع بين فلسفة اللغة وبين الاقتصاد، له ما يبرره. فالكلمات هي بذائل موضوعات الواقع، أو أسماء مسميات الواقع. أو بالأحرى هي المسميات الواقعية في اللحن، التي تقابل المسميات الواقعية في العالم الخارجي. ومن هنا فإن التحليل الفلسفي اللغوي لأصول وتطورات الكلمات الاستراتيجة في أى علم أو فن أو مجال، يكشف طبيعة واتجاهات التفكير في منظوراتها إلى الواقع. وأن تسهيل أو تدهور أو انسلاخ أو تعكيس في المواقف والمنظورات والاتجاهات إزاء الواقع، يبدأ أو يعبر عن نفسه بالضرورة من خلال الأسماء والمسميات الذهنية أى اللغوية المتعلقة بهذا الواقع.

ونخلص مما سبق، إلى أن التدهور اللغوي والاجتماعي والإنساني للواقع الاقتصادي وللعلم الاقتصادي، أدى إلى تصور المنفعة أو المنافع بمعنى الاستعمالات الشخصية للسلع الاقتصادية، أو السلع الاقتصادية القابلة للاستعمال الشخصي؛ وهذا التدهور والانسلاخ اللغوي، يبدو أكثر وضوحاً عند تأمل الكلمة العربية؛ ليس فقط لأنه أكثر جدة في العربية ولا يزال محصوراً في الاصطلاحات الاقتصادية المتخصصة، ولكن أيضاً لأن كلمة «المنفعة» في اللغة العربية لا تتضمن معنى الاستعمال مثل اللغات الأوروبية (رغم أن كلمة «نفعية» أصبحت تعنى الاستغلال الانتهازى).

والاقتصاديون يكررون كثيراً أن «المنفعة تعنى قيمة الاستعمال»<sup>(٢)</sup> ومن الناحية الشكلية، يمكن أن نقول إن هذا أحد المعنيين اللذين استخدمهما آدم سميث؛ لكنهم في الحقيقة يحرفونه إلى اتجاه شخصي اقتصادي، أى اتجاه يجمع بين الطابع الذاتي غير الموضوعي بل وغير العقلاني، وبين الطابع التبادلي- وكلاهما يخالف بل يناقض المعنيين اللذين استخدمهما آدم سميث؛ يقول المحبوب مثلاً: «المنفعة» تعنى عند بعض الاقتصاديين «قيمة الاستعمال والقيمة الشخصية»، وتعبّر عندهم عن «اللذات أو الاحساسات الشخصية» التي يمكن أن تتخذ «مقياساً مشتركاً» هو «الحصيلة النقدية»<sup>(٣)</sup> وإذا كانت المنفعة الاقتصادية عندهم هي مجرد «إشباع حاجة أو رغبة اقتصادية»، فيجب ألا ننسى أن الاقتصاد البرجوازي يرى أن

(١) انظر مثلاً: كتاب وهيب مسيحة وأحمد أبو اساعيل ص ٣٢٣؛ وكتاب المحبوب، الجزء الأول ص ٧٩، والجزء الثاني ص ٦.

(٢) الجزء الأول، ص ٧٩، ص ٩٤-٩٦.

والحاجة الاقتصادية حقيقة محايدة»، بمعنى أنها «لا تدخل في مجال علم الأخلاق»، و «لا فرق بين أن تكون طبيعية أو غير طبيعية، وحقيقية أو غير حقيقية (= مزيفة)، ومشروعة أو غير مشروعة»<sup>(١)</sup> وهكذا ينقلب عندهم معنى المنفعة أو المنافع في اتجاه لاعقلي!

كيف حدث ذلك؟ بعض الاقتصاديين الذين ينتمون إلى ما يسمى «المدرسة النمساوية» أو «المدرسة النمسية» الذين ظهروا في الثلث الأخير من القرن التاسع عشر، استخدموا في الاقتصاد فكرة تسمى اصطلاحيا «المنفعة الحدية أو النهائية» *marginal or final utility* وهذه تعنى حرفيا: منفعة آخر السطر أو منفعة الحد الأدنى أو نقطة توقف المنفعة. والمقصود عندهم نظريا، المنفعة أو الاستفادة الشخصية المتدرجة الانخفاض إلى الصفر. والمقصود تطبيقيا، تدرج قيمة الاستعمالات الشخصية إلى الصفر. ويلاحظ أن الترجمة العربية المذكورة لا تعبر عن المعنى المقصود حقا، وهو ببساطة: حدود أو إطار الاستعمال الشخصي. فإذا تحدثنا مثلا عن قيمة الهواء أو الماء أو الحيز أو الفاكهة أو الماس أو الذهب من حيث «المنفعة الحدية» (التي يسمونها أيضا «اللذة الحدية»)، فالمقصود قيمة كمية الاستعمال الشخصي التي يحتاج إليها الفرد والتي تصل عند نقطة معينة إلى صفر (وواضح أن هذا لا ينطبق على الذهب أو غيره من القيم الاقتصادية الباقية). وبناء على الامكانيات الاقتصادية أو قدرات الشراء لدى الأشخاص، يتحدد في الاقتصاد البرجوازي ما يسمى «التحليل المنفص» أو «الحساب المنفص»! ولأولئك الذين كانوا يستخدمون في الفلسفة الأخلاقية (عند جيمس بنتام ثم غيره) معنى عقلاني موضوعي يعبر عن «حساب أكبر قدر من الخير» أو «السعادة» أو «المسرة» لأكبر عدد من الناس. لكن النمساويين الذين استمرت الأجهزة الكنسية تحكم بلادهم رسميا باسم «الامبراطورية المقدسة» منذ القرن الخامس عشر حتى القرن التاسع عشر! قلبوها إلى حساب للاستعمالات والأسعار، بحجة أن هذه تعبر عن منافع أو لذات المشتريات وأضرار أو آلام دفع النقود!

إن منفعة أو فائدة الشيء بالمعنى الصحيح، هي صفة عقلانية موضوعية ملازمة للشيء ولا تتوقف على استعماله أو عدم استعماله أو كمية استعماله. بهذا المعنى، يمكن أن نتحدث مثلا عن منفعة أو فائدة الهواء النقي، وعن ضرر أو أذى الهواء الملوث؛ أو عن منفعة أو فائدة الحيز، وعن ضرر أو أذى المخدرات، الخ. ويمكن ويجب تطبيق هذا المعنى العقلاني الموضوعي على مختلف السلع أو المنتجات الاقتصادية، وعلى مختلف الحاجات أو الرغبات الاقتصادية، وعلى مختلف أنواع الطلب الاجتماعي والاقتصادي، لتحديد ونقرر من هذا الحساب العقلاني الموضوعي ما يجب أن يسمح به أو أن يُشجع وما يجب أن يمنع أو أن يُعزل اقتصاديا واجتماعيا من السلع والحاجات والرغبات وأنواع الطلب. لكن واضح طبعاً أنه تحت ستار حسابات «المنفعة الحدية» أو استعمالات السلع والنقود، يصبح هذا كله غير ذي موضوع، ويسقط التحديد والتقييم العقلاني الموضوعي للمنافع والأضرار الإنسانية والاجتماعية والأخلاقية للنشاطات الاقتصادية ولقيم الاقتصادية، ويصبح لا غيا لا معنى له ولا مجال له في علم الاقتصاد!

وحتى إذا تناولنا كمية الاستعمال من حيث المنفعة، فإن هذه يجب أن تتحدد أيضا على أساس عقلاني موضوعي. من ذلك مثلا، تحديد كمية الاستعمال النافعة أو المفيدة وكمية الاستعمال الضارة أو المؤذية للسكّر أو للدهون، الخ. وفي الاقتصاد السليم - الذي يجب أن تكون كل عناصره ناعمة أو مفيدة عقلانيا وموضوعيا كوسائل للحياة السليمة السارة



والارتقائية للمجتمع ولل فرد - يكون حساب أو تقييم الكميات الممكنة من الاستعمالات النافعة المفيدة لمختلف السلع، حساباً أو تقييماً لمجموع درجات المنفعة أو الفائدة التي يمكن تحصيلها منها. وفي هذا الاتجاه، يتحقق المعنى الصحيح لعلم الاقتصاد باعتباره علم تدبير المنفعة أو المنافع العقلانية الانسانية، في مقابل معناه البرجوازي اللاعقلى واللاإنسانى كعلم لتبادل الاستعمالات أو الرغبات الشخصية - أى كعلم لتبادل «اتقاعات الأشخاص» (معنى لوكات) ضارة أو غير مفيدة للمجتمع ولل فرد) بدلاً من تبادل «متافع الأشياء أو السلع».

### منهجية علم الاقتصاد

هل الاقتصاد الحديث علم أو فن علمى بالمعنى الصحيح؟

يقول كاتب مادة «الاقتصاد» فى دائرة المعارف الفرنسية (طبعة ١٩٢٢)، إنه لا يزال «فلسفة ونظريات متنازعا عليها ومجموعة نصائح عملية»، وإنه «يبدو مذهباً فلسفياً» وفى الفترة المعاصرة، قال كينز إن علم الاقتصاد ليس أكثر من مجموع الأفكار الاقتصادية المختلفة المتتالية، وقال سول الأمريكى (متأثراً بالنسبية الطبقيّة للماركسية) إنه عبارة عن مجموع المذاهب الاقتصادية المتعارضة المتناقضة التي تلاحت تاريخياً؛

لكن هذا غير صحيح، رغم استمرار الاختلاف فى بعض النظريات أو التفسيرات، ورغم النقص أو عدم الاستكمال فى البناء العلمى لعلم الاقتصاد. ومن المؤكد أنه فى العقود الأخيرة تقدم نحو الاستكمال والرسوخ المنهجى، خصوصاً بعد تقلم الوسائل الاحصائية والاستطلاعية، وتساعد الحركات الديمقراطية وتراجع التصورات الرأسمالية المتطرفة، وبعد بروز القدرات الاقتصادية والعلمية للاتحاد السوفيتى والمعسكر الاشتراكى - ثم بشكل أخص بعد انطلاق شرارة البريسترويكا/ إعادة البناء، والتحرك فى طريق التحرر من الايديولوجية الماركسية اللينينية وتصوراتها الاقتصادية اللاعقلية. بهذه الامكانيات وفى هذه الاتجاهات، يتقدم علم الاقتصاد فى كشف وتفسير الوقائع الفعلية، وفى تمهيد وتخطيط وتطبيق ما يجب أن يكون.

والعلم بالمعنى الصحيح، هو مجموعة من المعارف التي تكشف القوانين الموضوعية للظواهر وتفسيراتها، ومن ثم يتولى الفن العلمى تطبيق ذلك عملياً على الواقع. والقوانين العلمية أى الموضوعية التي يختص بها كل علم، تعبر ببساطة عن العلاقات الثابتة - فى حالة ثبات الظروف والشروط الأخرى طبعاً - بين كل ظاهرتين أو مجموعتين من الظواهر. تشكل الأولى علّة (أو مجموعة علل) والثانية معلولاً. ورغم أن العلم الواقعى يبدأ دائماً من - ويرتكز دائماً على - «ما هو كائن»، إلا أنه يجب أن ينتقل بعد ذلك إلى «ما يجب أن يكون». بل الحقيقة أن العلم الواقعى الصحيح، لا يستطيع أن يعالج ويستكشف ظواهر وتصنيفات وقوانين الواقع «الكائن» إلا بواسطة منظورات وفروض نظرية Hypotheses تصنعها وتتخللها تصورات وأفكار فلسفية أو أصولية عما يجب أن يكون. وفى هذا، نلاحظ من ناحية أخرى أن الفلسفة والأصول الفلسفية للعلوم تهتم دائماً بـ «ما يجب أن يكون» رغم أنها لا يمكن أن تفعل ذلك إلا انطلاقاً من «ما هو كائن»، أى من تمهيدات العلم والمعرفة الواقعية، ثم ارتجاعاً وتوجيهاً للبحث العلمى أو المعرفى إلى «ما هو كائن».

ذلك أنه إذا كانت القوانين العلمية الموضوعية هى علاقات عليّة ثابتة (بتشديد اللام)، فإن استخدام هذه القوانين أو العلاقات فى تمهيد الملل أو المعلومات الماضية أو الفعلية فى الحاضر، لا يكاد يختلف عن استخدامها فى تمهيد الملل أو المعلومات الممكنة فى الحاضر أو المستقبل القريب أو البعيد. والمشكلة فى ذلك كله، ليست إلا مشكلة توفر المعلومات

والتحديدات، ومعرفة الظروف أو الشروط التي يمكن أن تتدخل في التحديد. لذلك الذي يسمى «ما يجب أن يكون»، هو بعبارة تقنية منطقي مستنتج بالاستدلال المنطقي من هائل أو معلومات «ما هو كائن»؛ «بخصوص الممكنات التي «يجب» افتراضها منطقيا من تحليل وقائع «ما هو كائن»، أو بخصوص التطورات المستقلة التي «يجب» منطقيا توقعها كاستعداد لهذه الوقائع، أو بخصوص تطبيق المبادئ الفلسفية والأخلاقية الإنسانية الشاملة التي تهددها العقلانية العلمية الفلسفية ومنطق الواقع الموضوعي الشامل، والتي «يجب» من ثم أن تتحقق نتائجها ومعلولاتها ومعلولاتها إن عاجلا أو آجلا وبطريقة أو بأخرى (مثل ضرورة استهداف الارتقاء العقلائي والانساني، وضرورة التزام العلم والمنطق والحق، وضرورة حماية القيم الأخلاقية، وضرورة التزام العدالة أو الحقانية، الخ). فالاستنباط أو الاستدلال المنطقي لـ «ما يجب أن يكون» بالمعاني المذكورة، لا يعنى إلا التحديد ما سيصبح «كائنا» كاحتمال ممكن أو مرجح، أو كتطور ضروري منتظر، أو كتسلسل وتضاعف ضروري في المستقبل القريب أو البعيد لمقدمات وقعت.

إن العلم الراجح يحصل على مراد بناء المعارف والتصنيفات والقوانين، باستقراء الوقائع المباشرة من العالم الخارجي، لكن بعد ذلك، لا يمكن للعلم أن يقيم بناء المذكور إلا بالاستنباط أو الاستدلال الصوري من هذه المواد الإدراكية المستقراء.<sup>(١)</sup> ومن هنا، لا يوجد فرق منهجي أو نوعي بين استنباط واستدلال العلل والمعلولات الكائنة أو الماضية، وبين استنباط واستدلال العلل أو المعلولات التي لم تصبح بعد كائنة. وإنما هو كما قلت فرق يتعلق بكمية المعلومات وإمكانات الإحاطة الشاملة بالظروف أو الشروط، ومن ثم فرق يتعلق بدرجة الدقة. وإذا كانت التكنولوجيا العلمية ليست إلا تصميم يصنع نظاما ميكانيكيا لم يكن كائنا في الواقع، وذلك بالاستدلال النظري والتجريب من قوانين الواقع الطبيعي، فمخططات ونظريات الفيزياء العلمية الاجتماعية أو الإنسانية ليست إلا تصميمات تصنع نظاما اجتماعيا لم تكن كائنات في الواقع، أو تغير وتعديل وتصلح جوانب معينة من النظم الاجتماعية الكائنة، وذلك بالاستدلال النظري والتجريب من قوانين الواقع الاجتماعي أو الانساني.

وهذا ينقلنا إلى موضوع الفرق بين العلوم الطبيعية أو الفيزيائية، والعلوم الاجتماعية أو الإنسانية التي منها علم الاقتصاد.

فمنذ أواخر القرن الماضي وبداية القرن العشرين، وصل التدهور اللاعقل واللامنطقي في مجال «مناهج البحث» methodology و «فلسفة العلوم» إلى درجة خطيرة. وارتبط ذلك بالمذاهب المسقطاتية الجديدة (مثل البرجماتية والوضعية المحدثه المسماة بالمنطقية) التي استرجعت مغالطات وتخليطات هيرمن عن انتفاء العلية Causality وعن الاحتمالية المزعومة للقوانين الطبيعية (بمعنى احتمالياتها في الواقع وليس بمعنى احتمالية الخطأ في نظريات العلماء عنها)، مما أدى إلى تضاعف التشكيك والانتكار بالنسبة للقوانين الموضوعية الاجتماعية. ثم ارتبط ذلك أيضا ومن ناحية أخرى باسترجاع الفلسفة الماركسية لمغالطات وتخليطات هيغل، عن أن كل عصر أو نظام تاريخي هو الذي يصنع قوانينه أو مبادئه الأخلاقية والاجتماعية التي لا تتحدد بالعقل أو المنطق العقلائي، ولكن تتحدد بما تفرضه الدولة والمجتمع كممثل للارادة الإلهية المطلقة (وهذه في رأى هيغل تحوّل اللامعقول إلى معقول والجنون إلى حكمة، والعبيد إلى سادة).

وهكذا فإن أنصار السفسطة البرجوازية في منطق العلوم اتخذوا موقف التشكيك في وجود

(1) انظر في هذا الموضوع، كتاب «المبادئ الفلسفية الجديدة»، للهدأ التاسع عن «منطق الهويات».

قوانين موضوعية للواقع الاجتماعي أو الانساني، أو إنكار وجودها صراحة، مما يعنى التشكيك أو الإنكار إزاء وجود العلوم الاجتماعية أو الانسانية نفسها، لأنه لا يوجد علم بالمعنى الصحيح بدون قوانين موضوعية. أما الماركسيون الذين تبنتوا السلسلة الهيكلية في النهج البروليتاري، كمكمل للسلسلة البرجوازية، فقد أخذوا بالمغالطات التي تفصل جنرياً ونوعياً في المنهجية أو المنطق العلمى بين العلوم الطبيعية أو الفيزيائية والعلوم الاجتماعية أو الانسانية. وبناء على هذه المغالطات، اعتبروا أن العلوم الأولى علوم موضوعية عامة، بينما العلوم الثانية علوم طبقية! فلكل طبقة علومها الاجتماعية الخاصة بها، ولكل طبقة إذن علم اقتصاد خاص بها!

يقول مثلاً كتاب «الاقتصاد السياسى» لأكاديمية العلوم السوفيتية عام ١٩٥٥: «لا يوجد حالياً علم اقتصاد سياسى لكل طبقات المجتمع، ولكن توجد علوم اقتصادية كثيرة: الاقتصاد السياسى البرجوازى، والاقتصاد السياسى البروليتارى، وأخيراً الاقتصاد السياسى للطبقات الوسيطة» - وهو الاقتصاد السياسى البرجوازى الصغير.<sup>(١)</sup>

وقد ناقشت هذه المغالطة الفلسفية الماركسية ذات الأصل الهيكلى، فى الفصل التاسع من هذا الكتاب الاقتصادى. كما ناقشت فيه أيضاً المغالطة التى تزعم أن القوانين الطبيعية ثابتة أو مستمرة، بينما القوانين الاجتماعية متغيرة أو مؤقتة تختص بكل عصر أو نظام؛ لكن يمكن أن نضيف هنا بعض الملاحظات عن التصورات والمغالطات البرجوازية المكتملة لهذه المغالطات الهيكلية الماركسية (وكلا النوعين يرجع فى الحقيقة إلى مغالطات أوسع وأسبق كثيراً من هيوم وهيجل وماركس).

### الرد على الاقتصاديين البرجوازيين

الاقتصاديين الذين ينتمون مثلاً إلى ما يسمى «المدرسة التاريخية» أو «المدرسة الألمانية» فى القرن الماضى، تأثروا بهيجل فأفكر أغلبهم وجود قوانين موضوعية للاقتصاد. ومنهم مثلاً كارل نيس الذى شكك فى وجود قوانين موضوعية تحكم السلوك البشرى أو لتحدد التطور التاريخى، وقال إن ما يسمى «النظرية الاقتصادية» هى «مجرد تعبير عن الظروف السائدة»<sup>(٢)</sup> وهذا يشبه رأى اللورد كينز الذى أنكر وجود قوانين موضوعية للاقتصاد أو للتطور، وقال إن «النظرية الاقتصادية» هى مجرد «خطة بحث وليست مجموعة حلول قابلة للتطبيق»! وقد اعتبر كينز علم الاقتصاد «مجرد تاريخ للفكر الاقتصادى فى العصور المختلفة»! ولهذا اعتبر نظريته الاقتصادية «علماً اقتصادياً» من علوم اقتصادية متعددة، أو «نظرية مرشدة» من بين نظريات أخرى، لا يصفها بالموضوعية أو بالصواب ولكن يصفها فقط بأنها «أفضل» من غيرها، وأمثلة هؤلاء ممن يجهلون ويهدرون العقلانية والمنطق، لا يدركون أنه حتى التفضيل أو الترجيح لا يمكن منطقياً إلا أن يعبر عن ويتجسّد عن تقييم صريح أو ضمنى وديق أو تقريبى للصواب والخطأ، أى عن درجة ما من التحديد لمبادئ أو قوانين موضوعية معينة يقاس بالنسبة إليها اقتراب أو ابتعاد هذا الرأى أو ذاك عن الصواب والخطأ، ومن ثم يكون تفضيله وترجيحه أو العكس. فلماذا يكون هذا وليس ذاك هو الأفضل أو الأرجح؟! إن مجرد تهيئذ أى رأى - ومن باب أولى تهيئذ أى «مشروع نظرية» أو «نظرية تحت البحث» Theorem هو موقف لا يمكن أن يتحدد إلا على أساس تصور معين للصواب

(١) Manuel D'Economie Politique، إصدار معهد الاقتصاد التابع لأكاديمية العلوم السوفيتية (موسكو ١٩٥٥)، طبعة «المطبوعات الاجتماعية» بباريس ١٩٥٦، ص ١٥-١٦.

(٢) المحجوب، الجزء الأول ص ٢٧، وسول ص ١٩٢.

المنطقي والموضوعي.

ويقول الاقتصادي بارتو، إن «أى نظرية لا يمكن أن تكون مقبولة إلا لمدة معينة». لأن «الواقع فى تطور دائم» وينقل المحجوب عنه وعن غيره أن «الظواهر الطبيعية لا تتغير، بينما الظواهر الاجتماعية ومنها الاقتصادية قابلة للتغير». وأن الظروف اللازمة لقيام العلاقات بين الظواهر الاقتصادية قد تتوافر وقد لا تتوافر، بعكس الظروف اللازمة لقيام العلاقات بين الظواهر الطبيعية»<sup>(١١)</sup>. وهذه كلها تخليطات لا منطقية، تخلط بين تغير الظواهر وثبات القوانين، وتتصور أن انخفاض درجة التغير فى الظواهر الطبيعية التى يزعمون أنها لا تتغير، يجعلها مختلفة نوعيا من حيث الموضوعية عن الظواهر الاجتماعية التى ترتفع فيها درجة التغير.

أما أحمد أبو اسماعيل، فيقول أيضا عن اقتصاديين برجوازيين تبريرا آخر للتشكيك فى القوانين الموضوعية للاقتصاد، هو تعقد السلوك البشرى، يقول: «الاقتصاد علم من العلوم التى تدرس سلوك الإنسان. ومعظم افتراضاته [١٢] مبنية على المشاهدات العامة لا على حقائق ثابتة لا بد منها [١٣]. فالحياة الإنسانية معقدة، وظروفها كثيرة.»<sup>(١٤)</sup> لكن الحقيقة أن هذا تبرير شكلى قديم ذلك أنه حتى علم النفس الذى يختص بالعالم الداخلى للإنسان، أى بصميم الذاتية الفردية، كاد يصحح حاليا علما من العلوم التجريبية الدقيقة، وكاد يعتبر من العلوم الطبيعية، بعد أن كان مجرد فروض نظرية مجردة! فإذا كان هذا ما وصل إليه تقدم العلم فى استكشاف وتحديد ظواهر وقوانين صميم الذاتية وصميم الفردية، فما بالك بظواهر وقوانين السلوك الخارجى القدى لمجموعات وجماعات الأفراد!

إن المشكلة هى جوهرها مشكلة تخلف أو نقص وعدم استكمال العلوم الاجتماعية والانسانية، لأنها بدأت متأخرة كثيرا عن العلوم الفيزيائية، ولأنها عانت ولا تزال تعاني الكثير من ضغوط التجهيل والتعمية والتزييف لارتباطها المباشر بمصالح السلطة ونظم الحكم والثروة والمجتمع. وحتى منهج التجريب الذى يتصور البعض أنه غير ممكن التطبيق على الظواهر الاجتماعية والاقتصادية الواسعة (كما كان البعض يتصور بخصوص التجريب الطبى على الحياة والصحة والموت)، هو منهج مطبق فعلا من خلال التجارب والتغيرات والعمليات الاجتماعية والاقتصادية المتتالية فى عصور التاريخ، والمتلاحقة فى العصر الحديث، والمحددة حاليا بالتسجيلات الاحصائية الدقيقة الشاملة التى خلقت فرعاً اقتصادياً جديداً يسمى «الاقتصاد الرياضى» econometrics.

وأهم مبادئ التصور العقلانى العلمى للوجود، هو أن الاجتمعية شاملة، أى أن كل مجال أو قطاع أو مستوى من الوجود الطبيعى أو الانسانى يتحدد بقوانين موضوعية ثابتة وقابلة للاكتشاف والمعرفة، وأن كل ظاهرة طبيعية أو بشرية من أى نوع كانت (إما هى معلول لعلة وعلة لمعلول يمكن تحديدهما موضوعيا. أما حكاية تغير الظواهر الاقتصادية أكثر وأسرع من تغير الظواهر الطبيعية العادية (الماكرو)، فترجع إلى زيادة درجة وسرعة تغيرات البشرية العقلانية المتطورة (بعد آلاف السنين من التدهور والركود اللاعقل الذى استمر بدرجة أو بأخرى منذ فرعونية مينا حتى عصر النهضة والتنوير). لكن هذه الحكاية التى تسبب الاختلاط والتفليط المنهجي للاقتصاديين البرجوازيين، لا علاقة لها بشمول حقائق الجتمعية والموضوعية. من ذلك مثلا ما نجهده عند اقتصادى أمريكى اسمه ثورشتاين فييلن (١٨٥٧ - ١٩٢٩) يقدم

(١١) الجزء الأول، ص ٥ و ٢٨ و ٤٢.

(٢) أصول الاقتصاد، ص ٣١١.

تصورات اقتصادية راديكالية، ومع ذلك يقيّمها على أساس التحليل الفكري أو الثقافي للاقتصاد الذي يقول إنه لا يعبر عن قوانين اقتصادية. لماذا؟ يقول أنه لا توجد مثل هذه القوانين، لأن المجتمع يتحول من حالة إلى أخرى بدون نظام ثابت له قوانين أبدية، وهنا نقول أيضا إن ثبات أو أبدية القوانين الموضوعية في أى مجال، إما يعبران عن ثبات أو أبدية «العلاقة» العلمية (بتشديد اللام) بين علل أو ظواهر معينة ومعلولات أو ظواهر أخرى، ولا يعبران طبعاً عن ثبات أو أبدية هذه العلل أو المملولات أو الظواهر، أو عن ثبات أو أبدية الظروف والشروط اللازمة لتفاعلها أو لحدوثها أصلاً. وفي العلوم الفيزيائية التحت ذرية (الميكرو) وكذلك في بعض المجالات الفلكية، توجد مثلاً علاقات علمية بين ظواهر معينة لا تتحقق إلا كل عدة ملايين من السنين، وأخرى لا تتحقق إلا خلال جزء من ملايين الملايين من أجزاء الثانية!

وعلى كل حال، فمثل هذه التخلّصات والمغالطات، هي التي تجعل كثيراً من الاقتصاديين البرجوازيين يميلون إلى التصور الماركسي الذي يفصل بين طبيعة العلوم الفيزيائية وطبيعة العلوم الاجتماعية، والذي يزعم أن القوانين الاقتصادية ليست عامة ودائمة ولكنها مؤقتة وخاصة بكل عصر أو نظام. وأوضح مثال على ذلك الاقتصادي الأمريكي جورج سول الذي أشرت إلى كتابه الصادر عن مؤسسة فرانكلين، فهو يكرر كثيراً في كتابه المذكور، أن «كل مذهب اقتصادي يرتبط بنوع معين من المجتمع». ويطبق ذلك مثلاً على أفكار مالتوس فيقول: «كان مذهب مالتوس يخدم مصالح هؤلاء الذين جنوا الأرباح الرأسمالية الطائلة، حيث أعلن أن شقاء الإنسان يرجع إلى إغفال أحد قوانين الطبيعة!» ويكرر أن «مفكرى القرن الثامن عشر والتاسع عشر، فسروا الحرية وسيادة القانون الطبيعي بطريقة تخدم مصالح الرأسمالية!» ثم يتحدث عن ظهور «نبي الاشتراكية الحديثة الكبير كارل ماركس»، مكرراً التعظيم له والدفاع عنه، بحجة إلقاء اللوم على «أتباعه الأقل شأنًا الذين حولوا مذهبهم إلى عقيدة جامدة» (١)!

وفي ختام كتابه، يقول سول عن المذاهب الكثيرة المختلفة التي ذكرها، والتي يتكون منها في رأيه علم الاقتصاد، إنها «كانت للتبرير والدفاع، سواء من القوى التي قتل التقدم أو تلك التي تقاوم التغيير. فكل مذهب من المذاهب الاقتصادية الكبرى يخدم مصالح معينة» (٢)!

وهكذا يتخذ سول مثل كثيرين من الاقتصاديين البرجوازيين، موقفًا شبه ماركسي بخصوص مسألة موضوعية علم الاقتصاد وموضوعية القوانين الاقتصادية إن أى علم يختلف بدرجة أو بأخرى وبطريقة أو بأخرى عن أى علم آخر. وكلما اتسع اختلاف المجال الواقعي لهذا العلم عن المجال الواقعي لذلك العلم، اتسع اختلاف العلمين عن بعضهما. لكن المسألة في نهاية الأمر، هي أن هذا البحث أو ذاك يعتبر علماً أو لا يعتبر علماً، وأن هذه النظرية أو تلك تعتبر صحيحة أو خاطئة، ولا يمكن منطقيًا أن يوجد علمان أو أكثر لموضوع واحد، ونظريتان أو أكثر تتناقضان في المضمون وتعتبران كلاهما صحيحتين. فالحقيقة واحدة لا تتعدد، مهما تعددت واختلفت منظورتها وجزئياتها ومحدداتها الشرطية. ونفس الأمر بالنسبة للقوانين الموضوعية للواقع. فهي إما قوانين علمية صحيحة ومن ثم موضوعية ومن ثم ثابتة شاملة دائمة في أى زمان أو مكان متى توفرت ظروفها وشروطها،

(١) ص ٢٦، ٢٧، ٢٨ و ٩٢-٩٣.

(٢) ص ٢١٧-٢١٨.

وأما قوانين خاطئة وليست علمية ومن ثم ليست موضوعية ومن ثم لا تتصف بالثبات والشمول والدوام مهما توفرت ظروفها وشروطها. هذا هو التحديد الفلسفي المنطقي الصحيح لمعنى موضوعية علم الاقتصاد أو غيره من العلوم، ولمعنى موضوعية القوانين الاقتصادية أو غيرها من قوانين الواقع.

يقول مثلاً أحد الاقتصاديين في محاولة لتخفيف موقف الفكر الماركسي من هذا الموضوع: «إن القوانين العلمية في الاقتصاد تتفاوت من حيث مفعولها الزمني. فهناك قوانين يقتصر مفعولها على فترة معينة، وقوانين يقتصر مفعولها على نظام اقتصادي معين، وقوانين يستمر مفعولها رغم تغيير النظام الاقتصادي.»<sup>(١)</sup> ورغم أن هذا الرأي أقل خطأ من الرأي الماركسي التقليدي، إلا أنه مغلوط فلسفياً ومنطقياً. فلا يوجد ما يسمى «المفعول الزمني» أو «الفترة المؤقتة» لأي قانون موضوعي، سواء تحقق لحظة واحدة من الزمن أو استمر متحققاً مئات أو ملايين السنين! فالقانون الموضوعي الذي يحدد العلاقة بين «أ» و «ب» في ظروف وشروط معينة في أي مجال من مجالات الواقع، إنما يحكم بشبات هذه العلاقة في أي زمان أو مكان أو نظام تتوفر فيه الظروف والشروط اللازمة.

إن من القوانين الاقتصادية مثلاً، قوانين العرض والطلب. ويحددون منها أربعة، هي:

١- يميل السعر إلى تحقيق التعادل بين الكمية القابلة للبيع والكمية المرغوب شراؤها. ٢- السلعة عند سعر أقل تطلب بكمية أكبر من الكمية التي تطلب بها عند سعر أعلى. ٣- الزيادة في الطلب تميل إلى رفع السعر وتوسيع العرض، بينما تنقص الطلب يميل إلى خفض السعر وتقليص العرض. ٤- الزيادة في العرض تميل إلى خفض السعر وتوسيع الطلب، وتنقص العرض يميل إلى رفع السعر وتقليص الطلب.

هذه مثلاً قوانين موضوعية تتحقق في أي زمان أو مكان أو نظام تتحقق فيه ظروفها وشروطها الاقتصادية التبادلية السوقية، ووفقاً لدرجة تحقق هذه الظروف والشروط: سواء حدث ذلك في مدينة أثينا أو في مدينة روما في العصور القديمة فيما تسميه الماركسية نظام العبودية، أو في أسواق الجزيرة العربية في الظروف القبلية شبه البدائية في القرن السادس الميلادي، أو في بعض أسواق العصور الوسطى، أو في النظام البرجوازي الوليد أو الرأسمالي المتطور أو الاشتراكي، وكذلك في أي نوع مستحدث من النظم: يمكن أن يظهر في المستقبل. أما حيث تنعدم ظروف وشروط الاقتصاد التبادلي والسوقي، فلا تتحقق هذه القوانين.

ونفس الشيء يمكن أن يقال أيضاً عما يسمى مثلاً معادلة فيشر عن العلاقة بين الأسعار وكثرة النقود أو التضخم: «ن = م × ع» - حيث «ن» هي كمية النقود في وقت معين، بينما «و» هي سرعة تداولها، و«م» هي مستوى الأسعار العام، و«ع» هي عدد العمليات. وكذلك معادلة كينز المعروفة: «د = م + ل (أو ن)» - حيث «د» هي الدخل الكلي، و «م» هي الانفاق الاستهلاكي، و «ل» هي الانفاق الاستثماري (الذي يمكن أن يساوي «ن» وهي الادخار).

وكذلك معادلة ليونتييف الأمريكية التي تحدد العلاقة بين المستخدم المنتج (بفتح الدال والياء في الكلمتين) input-output في كل فرع من فروع الصناعة، أي تحدد العلاقة الفنية بين المنتجات التي تدخل في قطاع ما من قطاع آخر، والمنتجات التي تخرج من ذلك القطاع. وتسمى هذه العلاقة باسم معامل الانتاج أو معامل المستخدم. وهذه مجرد أمثلة لتوضيح الطابع الموضوعي العام لعلم الاقتصاد ولقوانين الواقع

(١) اسماعيل عبدالحق في الكتاب المذكور، ص ٢١-١٣.

الاقتصادى، بغض النظر عن اختلاف النظم أو الطبقات أو الأفكار. فإذا ظهرت قوانين اقتصادية موضوعية فى نظام ولم تظهر فى نظام آخر، فإن ذلك لا يرجع إلى أسباب طبيعية أو مذهبية أو زمنية أو تاريخية، الخ، ولكن يرجع ببساطة إلى طبيعة الظروف والشروط فى هذا النظام أو ذاك. تماما كما تختلف قوانين التنفس الحيشومى عند الأسماك عن قوانين التنفس الرئوى عند الحيوانات ذات الرئتين، ليس لأسباب تتعلق بالزمان والمكان أو بمذهب حياة الحيوانات البحرية والحيوانات البرية، ولكن ببساطة لأن الظاهرة الأولى تنتج عن ظروف وشروط الحياة داخل الماء، بينما الظاهرة الثانية تنتج عن ظروف وشروط الحياة فى الهواء.

ومن ناحية أخرى، فقد تكون الظروف والشروط فى حالات معينة نوعا من الاعتراف أو الفساد أو المرض والتدهور، ومن ثم تكون قوانينها قوانين موضوعية أيضا ولكن لا تعبر عن الواقع الطبيعى السليم. وفى المثال المذكور، نجد أن هذا يشبه الفرق بين النشاط الصحى السليم للرئتين وقوانين أمراض الرئتين. وبمثال آخر، نجد أن هذا يشبه الفرق بين قوانين طفر السفينة أو طيران الطائرة، وقوانين غرق السفينة أو سقوط الطائرة.

ومن ناحية ثالثة، يجب ألا ننسى أنه لا توجد فى العلم الواقعية حقيقة مطلقة أى نهائية أو مغلقة تماما، ولكن الحقيقة الواقعية تكون دائما نسبية أى تقبل الإضافات<sup>(١)</sup>. ومعنى ذلك أنها محتاج باستمرار - وإلى ما لا نهاية - إلى المزيد من الاستكمال والتدقيق وإلى تحديد وإغلاق المزيد من شرطياتها. ولهذا، فالحقيقة الموضوعية التى يكتشفها ويثبتها العلم بطريقة منهجية صحيحة، لا يمكن أبدا أن تكون خاطئة جوهريا، ولكنها تكون ناقصة الصواب أو خاطئة ثانويا أو فرعيا. وهذا واضح فى المثال العلمى المعروف عن قانون بويل الذى كشف عن تناسب حجم الغاز عكسيا مع الضغط الواقع عليه إذا لم تتغير درجة الحرارة، ثم ظهر بعده قانون رينر الذى اكتشف أنه عند زيادة الضغط على الغازات عن حد معين، فإنها تتحول إلى سوائل ومن ثم لاتخضع لقانون بويل. وينطبق ذلك حتى على قانون بسيط، مثل تبخر الماء ابتداء من درجة حرارة مائة. ذلك أنه إذا زادت الحرارة عن حد معين، فإن جزيئات البخار نفسه تتحول وتتحول إلى ذرات إيدروجين وأوكسجين.

وإذا فالطابع الموضوعى للعلم الاقتصادى وللقوانين الاقتصادية، هو جزء من الطابع الموضوعى الشامل للوجود، أى للطبيعة والإنسان كفرد وكمجتمع. وهذا الطابع الموضوعى الخاص، هو الأساس الفلسفى العلمى والعملى الصحيح لأى إصلاح وتغيير وتخطيط جذرى شامل وتاجع واتجاه وظواهر الواقع الاقتصادى. وبدون الاعتراف بذلك، لا يكون ثمة معنى لمحاولات الإصلاح والتغيير والتخطيط.

(١) من المهم هنا التمييز بدقة بين صفة «نسبية» relative وبين صفة relativistic - فـنسبية التحديد تعنى ضرورة ارتباطه بتحديدات وشروط وزوايا أخرى، بينما المذهب النسبى relativism (أو النسبوية) يعنى إنكار وحدة الحقيقة الموضوعية الشاملة، ونسبة «الحق» إلى معايير ذاتية. من ذلك مثلاً قول السفسطائيين القدماء بأن كل فرد هو معيار الحق الذى يؤمن به، أو قول السفسطائيين المحدثين بأن كل عصر أو جماعة أو طيقة لها حقائقها وعلمها الخاصة!

## الفصل الثانى - الاتجاهات التى أسست علم الاقتصاد

### ١- اتجاه صناعة الثروة الحكومية

أشرت قبل ذلك- وسأوضح بعد ذلك فى الكتاب الثالث من هذه الثلاثية عن «فلسفة التاريخ»- أن من أهم وأوسع ميكانيزمات صناعة التدهور واللاعقل التى تستخدمها أجهزة التحكم السرى الشامل منذ العصور الكهنوتية الفرعونية القديمة، ميكانيزم الاستباق أو الركوب الاقصادى والتحرىفى (والذى قد يكون أحيانا نوعا من الاستباق أو الركوب الاجهاضى من أجل التصفية). فالاجهزة المذكورة حين تتصرف ضد اتجاه تدرك أنه لايمكن منعه أصلا، تحاول استباق حركته قبل أن تتطور بداياته، أو تحاول ركوب حركته بعد أن يبدأ، ومن ثم إفساد وتحريف مسارها وتصوراتها وأفكارها، من أجل تحويله إلى اتجاه تدهورى لاعقلى يخدم مخططاتها، أو من أجل تصفيته. وهذا واضح مثلا فى عمليات استباق وركوب حركة الثورة العقلانية الديمقراطية التى بدأها الفلاسفة والمفكرون فى فرنسا فى القرنين السابع عشر والثامن عشر، ثم تحويلها عام ١٧٩٢ إلى دهمائية فوضوية لاعقلية تعدم أيضا الفلاسفة والعقلانيين وأصحاب الراى (وأشهرهم لافونازيه وكوندورسيد)، بحيث تطورت بالضرورة بعد ذلك إلى نظام عسكرى شبه ملكى وشبه كنسى بحيث إنقاذ البلاد من الفوضى والارهاب.

ونفس الشئ يحدث أيضا فى العلوم والمذاهب أو الاتجاهات النظرية العقلانية، وخصوصا فى العلوم والاتجاهات الفلسفية والاجتماعية. وهو يحدث بطريقة من ثلاث طرق:

١- بطريقة الصناعة المحكومة لرواد ومؤسسى هذه العلوم والاتجاهات وفق المواصفات الشخصية والفكرية والمذهبية المطلوبة.

٢- بطريقة تشجيع العناصر الأقل كفاءة- أى غير الجديرة وغير المتفوقة أو غير المتعمقة عقلانيا- على التصدى لمهام الريادة والتأسيس (وخصوصا أن معظم الرواد والمفكرين حتى القرن الثامن عشر بل والكثيرين فى القرن التاسع عشر كانوا من «ثقفوا» فى معاهد لاهوتية أى يتراث لاعقلى وتخليطى بل وتعكسى).

٣- بطريقة التأثير المرضى الشخصى والذهنى والحصار الشخصى والاجتماعى للرواد والمؤسسين، ليس فقط من أجل تسهيل مقبول الايحاءات المطلوبة التى يتعرضون لها، بل وأيضا من أجل دفع أذهانهم تلقائيا إلى الخطأ والانحراف أو التعكيس (وفق ما أسسبه الاستخدام السالب للعقول والعبريات). وهذا واضح عند تأمل وقائع حياة واضطرابات آدم سميث مؤسس علم الاقتصاد، وصان سيمون (١٧٦٠ - ١٨٢٥) رائد الاشتراكية الحديثة، وتلميذ، أوجست كورنت (١٧٩٨ - ١٨٥٧) مؤسس علم الاجتماع.

وعلى كل حال، فالذى يهتما هنا هو استعراض تطورات اتجاه الانحراف عن المعنى السلمى للاقتصاد، وهو- كما أوضحت- الانحراف من معنى «إيكونوميا» أى تدبير مصالح الحياة السارة، إلى معنى «كروماتستيك» أى فن اصطناع الثروة. ذلك أن فن الاقتصاد أو خبرة النشاط الاقتصادى قبل أن يتحول إلى علم، اتخذ منذ القرن السادس عشر اتجاه اصطناع الثروة.

وهذا الاتجاه الذى انتهجه فن الاقتصاد منذ القرن السادس عشر، والذى استمر بدرجة أو بأخرى إلى القرن الثامن عشر أو التاسع عشر، يسمى فى اللغة العربية «الاتجاه التجارى».



وهذا فى الحقيقة تحوير- فى اللغات الأوروبية أيضا- لمعنى كلمة mercantilism (المشتقة من الأصل اللاتينى mercantura بمعنى تجارة وكذلك معنى سلع تجارية). والمعنى الصحيح لهذه الكلمة، هو الاتجار السلمى. وهذا واضح مثلا فى اسم نظام الانتاج الذى ظهر وانتشر فى تلك الفترة، وهو «الانتاج السلمى» production / mercantile or commodity production (حيث أن كلمة marchandise فى الفرنسية تعنى commodity سلعة). ذلك أن هذا الاتجار لم يكن يركز على التجارة كنوع خاص من النشاط الاقتصادى كما يتصور البعض، ولكنه كان يركز أساسا على تحصيل السلع بالاستيلاء عليها أو بشرائها بأثمان بخسة من المستعمرات الجديدة، أو بانتاجها صناعيا فى المعامل أو المصانع اليدوية الجديدة. manu factura، ثم المتاجرة فيها لتحصيل المزيد من الثروات خصوصا على شكل ذهب وفضة. ومن هنا نجد أن هذا الاتجار السلمى يدعو إلى:

١- التوسع الاستعمارى colonial وتحصيل السلع النادرة (وخصوصا الذهب والفضة) من المستعمرات. ٢- تنشيط الصناعة المحلية وزيادة الانتاج السلمى المحلى. ٣- تنشيط وتوسيع التجارة الدولية فى هذين النوعين من المتحصلات السلمية. ٤- زيادة الثروة الحكومية نتيجة ذلك، مع زيادة ثروات المشتغلين فى هذه الصليات، بما فى ذلك التجار الصناعيون الذين يقومون بتشغيل المصانع الجديدة وغيرها من وسائل الانتاج السلمى. ٥- الاعتماد على الذهب والفضة بشكل خاص باعتبارهما أضمن وسائل الدفع من أجل ممارسة التبادل والنشاط الاقتصادى فى أى جزء من العالم. ٦- استخدام المزيد من الثروات الحكومية والخاصة فى تمويل المزيد من عمليات أو حملات التوسع الاستعمارى ووسائل النقل البحرى، والمزيد من عمليات الانتاج السلمى أو التصنيع، والمزيد من الهجرة الدولية. فاهمية التجارة هنا، هى تدوير الثروات السلمية والمعدنية لمضاعفتها بتحقيق أقصى أرباح ممكنة.

ويعترف سول فيما كتبه عن هذا الاتجار<sup>(١)</sup> أن أنصاره كانوا من دعاة التركيز على الصناعة أكثر من التركيز على الزراعة. فموضوع التجارة أو الذهب والفضة، هو إذن مجرد وسيلة لزيادة الثروة التى تعتمد على تحصيل السلع من المستعمرات أو من الصناعات. فمثلا أنطونيو سيرا الايطالى (١٥٨٠-١٦٥٠)، حاول فى بحثه عن أسباب أو مصادر الثروة، التركيز على أن الصناعة أكثر فائدة فى هذا المجال من الزراعة، لأن المنتجات الصناعية قابلة للتخزين وأسهل فى النقل، ولأن الصناعة أكثر قابلية للانطلاق والانتعاش. وتوماس مين (١٥٧١-١٦٤١) الذى كان يعمل فى شركة الهند الشرقية البريطانية، كان يؤكد على ضرورة التجارة الخارجية كوسيلة للتدوير المستمر للسلع وكأداة للتبادل، لأن المال بدون تبادل لا يشكل ثروة بالمعنى الصحيح، ولكن يؤدى إلى غلاء الأسعار. أما جاك كولبير (١٦١٩-١٦٨٣) الذى كان يتولى إدارة الاقتصاد للملك لويس الرابع عشر فى فرنسا، فكان يدعو صراحة إلى ربط التجارة بتنمية الصناعة وتدعيم النقل البحرى الفرنسى وتوسيع المستعمرات. ويقول سول أيضا إن سياسته «التجارية»، كانت تعتمد على «استغلال المستعمرات فى الخارج واستغلال العمل الرخيص فى الداخل»<sup>(٢)</sup>. وهكذا نجد أن المسألة هنا ليست مسألة «تجارة» بالمعنى الذى يوحى به الاسم الشائع عن هذا الاتجار! وكانت السياسة المسماة بالتجارة فى بريطانيا وفرنسا منذ القرن السادس عشر، تشجع

(١) الفصل الثانى من كتابه المذكور، من ص ٣٢.

(٢) نفس المرجع، ص ٤٢، ٤٤.

خفض الاستهلاك مع زيادة السكان وزيادة البطالة لخفض الأجور وكانوا في بريطانيا، يستخدمون النساء والأطفال شبه العرايا في الأعمال الشاقة في مناجم الفحم، ويقعون أي محاولة للتمرد الصالحى قمعا شرسا بدون رحمة. ونتيجة تركيز هذا الاتجاه المسمى بالتجارة على تشجيع الصناعة على حساب الزراعة، اتسعت عمليات استيلاء كبار الملاك على الأرض الزراعية وتحولها إلى مراعى للأغنام لإنتاج الصوف بدلا من زراعة القمح، مما أدى إلى فقدان كثير من الفلاحين لأراضيهم وأعمالهم الزراعية، ومن ثم زيادة الزحف على المدن وزيادة البطالة والأيدى الرخيصة في الصناعة، مع زيادة التشرد والتسول والاجرام وغير ذلك من ظواهر معروفة في كتب التاريخ. وقد سبقت مجموعات كثيرة من هؤلاء لاستيطان المستعمرات الجديدة، خصوصا في القارة الأمريكية. وفي شمال أمريكا، اتخذت هذه السياسة المسماة بالتجارة شكل تشغيل الهندو الحمر ثم العبيد السود في المناجم والمزارع والمصانع اليدوية. ونخلص من ذلك كله، إلى أن هذا الاتجاه السلبي (أو الاتجاه الاستعماري والصناعي الهدوي، أي اتجاه التجارة الخارجية في سلع المستعمرات والمصانع اليدوية)، كان يستهدف أساسا - بل وربما فقط - زيادة الثروة الحكومية وزيادة ثروات المتاجرين الكبار والخارجيين في السلع المذكورة، وذلك كوسيلة لزيادة القدرة العسكرية والاقتصادية للدولة في عصر الصراع على المستعمرات الجديدة، الذي أدى إلى الحروب الاستعمارية المعروفة منذ القرن الثامن عشر. وهكذا انصرف هذا الاتجاه عن الاتجاه العقلاني الانساني السليم للاقتصاد، بالنسبة للمجتمعات الأوروبية وليس فقط بالنسبة لشعوب المستعمرات. ومع ذلك، فلا شك أنه هو الذي صنع الأساس الاقتصادي للقوى الاستعمارية الأوروبية.

## ٢- الاتجاه الزراعي أو الفيزيوقراطي

هذا الاتجاه يشكل رد الفعل العكسي للاتجاه السابق، ويعبر عن القوة ضد تدهور الزراعة والاعتداء على المصالح الزراعية، ومن ثم محاولة التركيز على الزراعة بدلا من الصناعة، ومع ذلك، فقد استمر بالقصور الذاتي كامتداد للانحراف السابق في تصوراته عن أهداف فن الاقتصاد، باعتبارها اصطناع الثروة. صحيح أن فرنسوا كيزناي / كيني Quesnai (١٦٩٤-١٧٧٤) مؤسس هذا الاتجاه الفرنسي الذي كان يسمى بالاتجاه «الاقتصاديين»، حاول أن يربط بين ثروة الحكومة أو المجتمع وثروات الأفراد، بشعاره الذي يقول: «فلاحون فقراء، ملكة فقيرة، ملك فقير». لكن واضح أنه مع ذلك كان يتناول المشكلة الاقتصادية باعتبارها مشكلة الفقر والغنى في الثروة. ولهذا اتجه مذهبه إلى التركيز على الزراعة، على أساس تصوراتهم عن أن الأرض أو الزراعة هي فقط منتجة الثروة الجديدة أو منتجة القيمة الاقتصادية الإضافية.<sup>(١)</sup>

وقد استخدم أحد رجال هذه المدرسة، واسمه بيير دي بونت دي نامور P. Dupont De Nemours (١٧٣٩-١٨٣٤)، كلمة Physiocratie - أي حكم أو سيادة الطبيعة - عنوانا لأحد كتبه، فشاخ عنهم اسم الطبيعيين. وكان كيزناي / كيني طبيب لويس الخامس عشر،

(١) أقصد بالقيمة الاقتصادية الإضافية هنا «القيمة الزائدة» أو «صافي العائد الزائد»، ولا أعنى بها ما يسمى في الاقتصاد الشائع «القيمة المضافة»، بالمعنى الذي انصرف إلى التعبير عن إيرادات الأجور والمرتببات والأرباح، إلخ. فالقيمة المضافة value added، تعنى في الاقتصاد البرجوازي الفرق بين قيمة السلع التي تنتجها الوحدة الانتاجية وقيمة المواد والسلع التي اشترتها من الآخرين ومارست عليها العمل الانتاجي. ومن ثم فهي تشمل الأجور والمرتببات وليس فقط الأرباح، لكن الحقيقة أن قيمة العمل الانتاجي يجب أن تدخل أيضا في قيمة المواد والسلع التي تشتريها الوحدة انتاجية. بحيث يقتصر صافي القيمة الإضافية أو الزائدة على الإضافات أو الزيادة المحققة موضوعيا فوق ذلك كله.

بينما كان تيرجو Turgot وزير مالية لويس السادس عشر. وهم لم يكونوا على الإطلاق ضد التجارة، كما يوحي اسم الاتجاه السابق عليهم الذي وقفوا ضده. وهذا واضح في أنهم يعتبرون مؤسسي الاتجاه الليبرالي / الحُر في الاقتصاد والتجارة، وأصحاب الشعار المعروف: «دعه يعمل، دعه يمر». فالعالم يسهر من تلقاء نفسه. «ولكنهم كانوا يرفضون بالتحديد القيود على الاستهلاك والتجارة في الداخل، والقيود والحواجز الجمركية على التجارة الخارجية، ويطالبون بالتجارة الحرة الداخلية. ولم يكونوا يرفضون الصناعة التي طالب السلعون بالتركيز عليها، لكنهم كانوا يرفضون إعطاها الأولوية أو توسيعها على حساب الزراعة كما فعل أصحاب ذلك الاتجاه.

وفي حشيتاتهم الأصولية لهذه المطالب الاقتصادية، كانوا يبررونها بأن الزراعة أو العمل في الأرض هو العمل «المنتج الحقيقي الوحيد»، لأن «الطبيعة تعمل من أجل الإنسان في الزراعة»، بينما أعمال الصناعة والحرف والتجارة «غير منتجة»، لأنها لا تخلق ما يسمى «ناجيا صافيا أو فائضا» *net product or Surplus*. ولم يكونوا يقصدون بذلك بدهاءة أنها عقيمة أو طفيلية أو لا لزوم لها، بل كانوا يقصدون بالتحديد معنى مشابها للمعنى الذي أخذه عنهم آدم سميث، وهو أنها نافعة ولكن لا تضيف أو تخلق قيمة اقتصادية زائدة أو عائدا صافيا زائدا *produit net*.

وكما أوضح كينزاي/ كيني تفصيلا في كتابه «الجدول الاقتصادي» عن مصروفات وإيرادات الزراعة في مقابل مصروفات وإيرادات الصناعة وغيرها من نشاطات اقتصادية، فإن الاتفاق أو الاستمرار في الزراعة هو وحده الذي يحقق في رأيه فائضا يزيد على ما يدفع من دخول للمستغلين في الزراعة. وهذه أفكار تتعلق بتصورهم من القيمة الاقتصادية وليس من الربح، لأن الصناعة والتجارة تحققان أرباحا. وإنما المقصود أن أرباحهما تأتي من فروق الأسعار والأجور، أي من فروق الشراء والبيع، بينما فائض الزراعة يأتي من العطاء الإضافي للأرض أو الطبيعة.

وفكرة أن أرباح التجارة أو الصناعة (التي كانت تعتبر نوعا من التجارة التصريفية) تأتي من فروق الشراء والبيع، هي فكرة كانت شائعة في العصور القديمة والوسطى، ونجدها حتى في مقدمة ابن خلدون<sup>(١١)</sup> لكن المجدد في نظرياتهم، هو اكتشاف عملية خلق القيمة الاقتصادية الإضافية أو «المنتج الصافي» - رغم أنهم قصروا ذلك على دور الأرض أو الطبيعة. وقد وسع آدم سميث هذا الاكتشاف الهام في الأصول المبدئية لعلم الاقتصاد، فجعل العمل في الأرض مثل العمل في الصناعة وغيرها هو خالق القيمة الاقتصادية الجديدة أي الثروة، أي أن القيمة الجديدة أو الثروة الزراعية تأتي من العمل في الأرض وليس من الخصائص الطبيعية للأرض. لكن جاء ماركس فطمس هذا المعنى كما سنرى، وجعل العمل هو مقياس القيمة وليس أحد عوامل خلق القيمة أي خلط بين مشكلة خلق القيمة الاقتصادية الجديدة، ومشكلة تحديد قيمة العمل أو قيمة السلعة، فاعتبر «الناتج الفائض» أو «القيمة الفائضة» مسألة تتعلق بأجر العمل ومن ثم اختلطت وسقطت تلك المشكلة الأصولية الهامة التي أثارها الفيزيوقراط!

وبسبب التراث الفلسفي والعقلائي الفرنسي، اهتم الفيزيوقراط أيضا بموضوع رفاهة المجتمع، ولكن في الاتجاه المذكور، وهو زيادة الثروة بزيادة الزراعة. ولم يناقشوا مشكلة تحديد طبيعة واتجاه الاقتصاد ومشكلة توزيع الدخل أو الثروات. ذلك أن المذهب الليبرالي / الحر

(١١) يقول ابن خلدون تقلا عن التراث الاقتصادي القديم والوسطى، إن التجارة هي «تجارات في الحصول على ما بين التمتين في الشراء والبيع لتحصيل فائدة الكسب من تلك الفضلة». المقدمة، طبعة الشب، ص ٣٤٦. وإنظر في الباب الخامس، الفصول ٩ و ١٠.

الذى كانوا يؤمنون به- والذى تبناه المفكرون الأوروبيون منذ القرن الثامن عشر ومنهم آدم سميث- كان يرفض نظرية السلميين عن تدخل الدولة فى الاقتصاد. وكان هؤلاء يطالبون بتدخل الدولة ووضع القيود والحواجز ومنع الامتيازات والاحتكارات، من أجل زيادة الثروة الحكومية وثروات الميسيرين على المجتمع. لكن الفيزيوقراط وغيرهم من الليبراليين، بدلا من أن يطالبوا بتدخل الدولة فى الانجها الصحيح الذى يخدم مصالح العدالة الاجتماعية ومصالح أغلبية المجتمع، اتخذوا رد الفعل العكسى فرفضوا أصلا التدخل الحكومى فى الاقتصاد ومع ذلك، كان الليبراليون الاقتصاديون - كما هو معروف - من أنصار النظام الملكى المطلق، باعتباره النظام المركزى القادر على فرض وحماية الانجها الليبرالى / الحر فى الاقتصاد ضد السلطات القطاعية والاحتكارية، التى أهمها حقوق وحرىات المنافسة. ولم يدركوا - كما لم يدرك تلميذهم آدم سميث فى بريطانيا - أن الغاية الاقتصادية «الحرية» تصنع وحوشها وتهددها وحواجزها التى تهدر الحقوق والحرىات الاقتصادية والتجارية بدرجة لا تقل عما يحدث نتيجة التدخل الحكومى الظالم.

### ٣- الاتجاه التقليدى السابق

يستخدم الاقتصاديون البرجوازيون كثيرا اسم «المدرسة التقليدية» (التي يصفونها أحيانا بصفة «القديمة»). فى مقابل «المدرسة التقليدية المحدثّة» neo-classical. ويقصدون بالمدرسة التقليدية القديمة، المجموعة الأولى من الاقتصاديين المدافعين عن حرية رأس المال الخاص، وأبرزهم آدم سميث ودافيد ريكاردو وتوماس مالتوس فى بريطانيا، وجان باتيست سائى فى فرنسا.

ويعتبر آدم سميث مؤسس علم الاقتصاد، رغم أنه أخذ الكثير من أفكاره الاقتصادية عن الفيزيوقراط الذين اتصل بهم واشترك فى تدواتهم فى فرنسا، قبل أن يصدر كتابه «بحث فى طبيعة وأسباب ثروة الأمم» بعشر سنوات. وسبب ذلك أنه قدم أول عرض شامل متكامل للبحث الاقتصادى، حاول أن يؤسسه تأسيسا عقلانيا يتجنب الاستقطاب المذهبى، خصوصا بين أنصار التجارة الاستعمارية والصناعية وبين أنصار الزراعة. وقد ركز فى كتابه على دور العمل فى إنتاج الثروة، من خلال الزراعة ثم الصناعة ثم التجارة- على هذا الترتيب. كما أوضح الطابع العقلانى الإنسانى للاقتصاد التبادلى بقوله، إن أحدا لم يشاهد أبدا كليلين يقرمان بعملية تبادل عادل وإرادى حول قطعة عظم.

لكن ما هو الطابع الواحد أو المشترك بين المدرسة البرجوازية التقليدية القديمة، والمدرسة البرجوازية التقليدية المحدثّة التى تدافع عن الرأسمالية المتطورة (مثل مارشال وكينز وأمثالهما)؟

يقولون إن كلا المدرستين تدافعان عن أقصى حرية ممكنة لرأس المال الخاص. لكن الحقيقة أن هذا الاتفاق الشكلى، يخفى الكثير من الاختلافات والتعارضات، ليس فقط بالنسبة لآدم سميث الذى كان فيلسوفا أخلاقيا (أستاذاً للمنطق وفلسفة الأخلاق)، بل وأيضا بالنسبة للرأسمالى والمالك العقارى المتزايد الثراء ذى الأصل اليهودى دافيد ريكاردو، وبالنسبة للمسيحس توماس مالتوس الذى اشتغل بدراسة الاقتصاد (ويسمى انجها ريكاردو ومالتوس فى تاريخ علم الاقتصاد باسم الانجها «المتزمت» orthodox).

فأولا، كان آدم سميث وأتباعه التقليديين الأوائل يقيمون أبحاثهم على أساس تصور عقلانى طبيعى للقوانين الاقتصادية. وكلمة «عقلانى» تعنى هنا أنها مفهومة ومبررة عقلانيا، بينما كلمة «طبيعى» تعنى أنها «موضوعية»، أى يفرضها الواقع الموضوعى أو الطبيعى

(بالمعنى الذى يشمل الانسان). وحتى القسميس مالتوس، كان يرى مثلا أن زيادة السكان هي اعتداء على القوانين الطبيعية التى سنّها الله للطبيعة، ومن ثم تؤدي إلى العقاب الطبيعي العادل أو المستحق، وهو حدوث الكوارث والمجاعات والفقر والحروب والأوبئة. لكنهم كانوا يتطرفون في ذلك بالنسبة لبعض القوانين الجزئية، فلا ينظرون إليها كقوانين تعبر موضوعيا عن الانحراف وترتبط بشروط وظروف منقرفة مثل أى قوانين للمرض والفساد (فى مقابل قوانين الصحة والسلامة أو الصلاح)، ومن ثم تخضع لقوانين أعم وأكبر، وتتغير بتغير شروطها وظروفها. هل كانوا يعتبرون النظام الرأسمالى الذى ترتبط به هذه القوانين الجزئية المنقرفة «نظاما» عقليا طبيعيا سليما وباقيا أو يجب أن يبقى لمصلحة الانسان؟ وفي مقابل ذلك كله، فإن مايسمى الاتجاه التقليدى المحدث (أى اتجاه الدفاع التقليدى عن الرأسمالية المتطورة) لايعترف كما رأينا بوجود قوانين عقلانية أو موضوعية للاقتصاد، ولكنه يرى أن الظواهر الاجتماعية والاقتصادية متغيرة بدون أساس عقلاى موضوعى ثابت، وأن المهم هو ملاحظة الوقائع الفعلية التى تتغير جزائيا أو تصفيا arbitrarily، والبحث عن التصرف العملى (البرجماتى) الناتج الذى يلائمها.

وثالثا، كان الاتجاه القديم يدافع عن أقصى حرية ممكنة لرأس المال، فى اتجاه المنافسة الحرة الشاملة (بين الأفراد وبين السلع وبين الأسواق وبين الأمم). وكان آدم سميث بالذات يهاجم ويحذر من أى اتفاقات أو تكتلات احتكارية أو شبه احتكارية. ذلك أن النظام فى عصرهم فى القرن الثامن عشر، كان لايزال فى المرحلة التى تسمى باللغة المعاصرة «الرأسمالية الزرية» Capitalisme atomique. أى لم يكن قد تطور بعد إلى مراحل التركيز ثم الاحتكار ورأس المال المالى، الخ. أما الرأسمالية المتطورة، خصوصا منذ أواخر القرن التاسع عشر، فهى رأسمالية احتكارية وشبه احتكارية. ومن هنا فإن البرجوازيين المحدثين فى دفاعهم عن «حرية» رأس المال الخاص، إنما يدافعون عن المصالح الاحتكارية والمتحكمة للمراكز الرأسمالية الكبرى؛ ولهذا نجد أن كتب الاقتصاد البرجوازي المعاصر تكرر كثيرا أن «المنافسة الحرة» القديمة هي نوع من الخيال، وأن مايرجع واقعا هو المنافسة فى ظل الاحتكار أو «المنافسة الاحتكارية» monopolistic competition<sup>١١</sup> ويسمونها أيضا باسم تمويهى منافق هو «المنافسة غير الكاملة» imperfect competition، أو «المنافسة المقيدة». ويقسمونها إلى أنواع تبع أنواع الاحتكار المفروض عليها<sup>١٢</sup>.)

وثالثا، كان البرجوازيون التقليديون الأوائل يعترفون بالتناقض بين مصالح رأس المال ومصالح العمل. لكنهم كانوا يعتبرون ذلك مظهرا من مظاهر قوانين التنافس والصراع الطبيعى (أو بتعبير مالتوس الذى أخذ عنه داروين لتطبيقه على الحيوانات: «التحارب من أجل الحياة»<sup>١٣</sup>)، ومظهرا من مظاهر انخفاض القيمة الاجتماعية للعمل اليدوى. وكانوا يتصورون أن الميكانيكيزمات الاقتصادية، أى التسلسل الذاتى للحتميات الاقتصادية، يمكن أن تحل مشاكل التناقض بين مصالح رأس المال ومصالح العمل. أما البرجوازيون التقليديين المحدثين، فقد استخدموا التفاف والتصويه فى تقى التناقض بين الجانبين، والادعاء بأن مصالحهما مشتركة!

(١١) انظر مثلا كتاب «مبادئ التحليل الاقتصادى»، ص ٣٦٢ و ٣٦٧ و ٤٥٧، ٤٧٦، الخ، وكتاب «أصول الاقتصاد»، ص ٣٥٠ - ٣٥١. أما الكتاب الذى ظهر متأخرا عام ١٩٨٥ للتعبير عن ذروة التدهور اللاحق المعاصر - وهو أيضا بعنوان «أصول الاقتصاد» للدكتورين الدكتورى وأبو الذهب (وزير التمرين الحالى) - فيقول باجترأ استفزازى غريب إن «المنافسة الاحتكارية تشبه إلى حد كبير نموذج المنافسة التامة» (طبعة عين شمس، ص ١٩٩).

ورابعا، لم يكن البرجوازيون التقليديون الأوائل يرفضون الأهداف الاجتماعية والأخلاقية للاقتصاد. ولكنهم كانوا يتصورون أن الحساب العقلاني للمصلحة الشخصية لدى الرأسمالي والعامل والمستهلك، يمكن أن يؤدي في محصلته العامة إلى تحقيق الأهداف الاجتماعية والأخلاقية المطلوبة. ويذهب أن هذا غير صحيح، لأنه توجد منذ العصور القديمة أجهزة تحكم سرى شامل ووسائل اجتماعية واسعة لصناعة التدهور واللاعقل وإنساد وتحريف العقلانية والإنسانية للمجتمعات والأفراد، ومن ثم نجد أن معظم الناس لا يتصرفون عقلانيا أو في اتجاهات سوية. وحين ينتشر الطابع اللاعقلي واللاإنساني للمصلحة الشخصية، تكون محصلته العامة المزيد من التدهور واللاعقل واللاإنسانية والفساد اللعني والاجتماعي والأخلاقي. وعلى كل حال، فالهم هنا هو أنه- في مقابل ذلك- نجد أن البرجوازيين التقليديين المحدثين يرفضون الأهداف الاجتماعية والأخلاقية للاقتصاد، ويرفضون في الوقت نفسه التصورات التقليدية المذكورة عن «عقلانية» السلوك الاقتصادي، ويرون أن البحث الاقتصادي يجب أن يقتصر على ما هو كائن فعلا، بغض النظر عن القيم الاجتماعية والأخلاقية، وبغض النظر عن مدى لاعتقالية السلوك الاقتصادي<sup>(١)</sup> ومعنى ذلك أنهم يبررون ويدعمون عمليا الاتجاه اللإنساني واللاعقلي للواقع الاقتصادي.

ومن ذلك كله، نجد أن الحيشيات والأسس الفلسفية والايديولوجية للاتجاه البرجوازي التقليدي القديم في علم الاقتصاد، تختلف عن الحيشيات والأسس الفلسفية والايديولوجية للاتجاه البرجوازي التقليدي الجديد أو المعاصر، بقدر اختلاف ثقافة وأفكار ورأسمالية القرن الثامن عشر عن ثقافة وأفكار ورأسمالية القرن العشرين وأواخر القرن التاسع عشر. وهو في الحقيقة اختلاف واسع بين عصرين: عصر الرأسمالية الليبرالية الوليد والحريات الاقتصادية والتقدم الديمقراطي والعقلاني المرتبط بالاندفاعات النهضة والتنوير، وعصر الرأسمالية الاحتكارية الطبقية والقهر الرأسمالي والديماغوجي والتدهور واللاعقل.

لكن النقطة التي تحتاج إلى تركيز خاص في هذه الملاحظة، هي أن الحقوق والحريات الاقتصادية والاشتراكية، كانت في البدء ذات اتجاه تقدمي ديمقراطي عقلاني، ركبته وأفسدته وانحرفت به الأجهزة الكنسية والبرجوازية التي صنعت التطور الرأسمالي اللاعقلي. ومعنى ذلك أنها يمكن أن تسترجع اتجاهها التقدمي الديمقراطي العقلاني إذا تغيرت ظروفها وشروطها الرأسمالية، بتغير أجهزة السلطة السرية والعنيفة وبغير النظام الاجتماعي، أي في ظل الاشتراكية الجديدة وأجهزتها العقلانية كما أوضحت في فصول الكتاب.

لقد كان أستاذ المنطق والفيلسوف الأخلاقي الاقتصادي آدم سميث (١٧٢٣ - ١٧٩٠) يسمى «رسول المصلحة الذاتية» apostle of self-interest. ومن أقواله المعروفة، أن «سعى الفرد وراء مصلحته هو دعامة المصلحة الاجتماعية». ولم يكن في ذلك مغفلا. فالفرد هو مركز المجتمع، والمصلحة الذاتية هي أساس كل نشاط بشري من أي نوع، وخصوصا النشاط الاقتصادي الذي يتحدد بحساب الربح والخسارة. وقد أشرت إلى ملهيب «الأخلاق النافعة» الذي كان يرجع الخير والقيم الأخلاقية إلى حساب السرور (أو الأرضاء) والألم لدى الفرد. وكان بعض المفكرين حتى القرن الماضي (ومنهم تشيرنيشفسكي) يستخدمون كلمة «أنانية» egoism للتعبير عن أولوية دور «النافع الذاتي» أو «المصلحة الذاتية» في الأخلاق، بما ذلك دافع التضحية بالذات وبالمصالح الذاتية المباشرة من أجل دافع «ذاتي» أعلى أو أكبر. ولاشك أن استخدام كلمة egoism لم يكن موفقا، وكان يساعد على تغليط وتغليب وتحريف

(١) انظر مثلا سول، ص ٢٠٩ و ٢١٩.

هذا الاتجاه. لكن المهم هو تأمل المعنى المقصود لهذا الاتجاه، الذي كان يطبق عموماً على العلاقة العقلانية الحرة بين الفرد والمجتمع، ومن ثم يجعل الانطلاق الفردي هو أساس الروح الجماعية أو الاجتماعية العقلانية الحرة، التي تختلف عن الروح الجماعية القطعانية (١)

ما هو إذن الخطأ الذي وقع فيه آدم سميث وأمثاله؟

الخطأ الذي وقع فيه، هو أنه خلط بين التحليل النفسي العقلاني المجرد والتحليل النفسي الواقعي لمجموع الدوافع الذاتية الفعلية واعتبارات المصلحة الذاتية أو الفردية الفعلية في المجتمع البرجوازي. وفي مقابل ذلك، نجد مثلاً أن الماديين التنويريين الفرنسيين الذين كانوا يتحدثون كثيراً عن «الطبيعة العقلانية» للإنسان، كانوا يؤكدون في الوقت نفسه أن «الظروف هي التي تصنع الإنسان»، وأن السلطة الحاكمة هي التي تصنع الظروف. ومن هذا المنطلق، يمكن أن نقول إن الظروف والضغوط والمصالح اللاعقلية والأخلاقيات المفروضة على الأفراد وعلى المجتمع البرجوازي، لا تمنح الفرد إمكانات الجمع بين خدمة مصلحته الذاتية أو الفردية وخدمة مصلحة المجتمع، ومن ثم يضطر إلى التضحية بأحدى المصلحتين، فلا يوجد في المجتمع البرجوازي اتفاق بين المصالح الذاتية وبين القيم العقلانية والأخلاقية، أو بينهما وبين المصالح الاجتماعية. ومن ناحية أخرى، فمعظم الأفراد لا يتصرفون أصلاً بطريقة الحساب العقلاني للدوافع الذاتية أو المصلحة الذاتية، وإنما يتصرفون بدوافع ومصالح لاعقلية متوارثة أو عملاء اجتماعياً أو ملقنة بوسائل الأثارة والتحكم الذهني. وحتى هؤلاء الذين يحاولون مراعاة الحساب العقلاني للدوافع والمصالح، يجدون أن الدوافع والمصالح الفردية المباشرة أقوى بدرجة لا تقارن، ليس فقط بالنسبة للدوافع والمصالح الاجتماعية بل أيضاً بالنسبة للدوافع والمصالح الفردية البعيدة المدى التي تكون أكثر أهمية.

فكيف يمكن في مثل هذه الظروف «الحرة» شكلاً، أن تؤدي الدوافع الذاتية أو المصلحة الذاتية إلى نتائج عقلانية وإنسانية تخدم المصلحة العامة؟

إن تصور آدم سميث عن الدوافع والمصالح الشخصية التي تخدم المجتمع، لا يمكن أن يتحقق إلا في مجتمع اشتراكي عقلاني، وفي ظل سلطة عقلانية شمولية، تفرض القوانين والتنظيمات والمكانزمات التي تجعل من «مصلحة الفرد» أن يخدم المجتمع. وقد كان يقول إن عقلانية الدوافع والمصالح الشخصية، تعبر عن «يد خفية» (يقصد إلهية) توجه تلك الجهود الفردية إلى خدمة المصلحة العامة. ومن الناحية العلمية والعملية، فإن الأجهزة التي تقود المجتمع، هي وحدها القادرة على القيام بهذه المهمة.

وكان آدم سميث يسمي الحكومة من حيث دورها الاقتصادي باسم «الكومنولث»، أي صاحبة الثروة العامة أو المشتركة (قبل أن يستخدموا هذا الاسم في التعبير عن الحكومات التابعة للتاج البريطاني). لكن الصحيح هو أن تكون الحكومة من حيث دورها الاقتصادي ومشرقتها العامة، العقل المدبر والقوة المدبرة في إنتاج واستهلاك وتوزيع ثروة المجتمع.

#### ٤- الاشتراكيون الأوائل

##### الاشتراكية والشيوعية

منذ ظهور ماركس، استقر وانتشر الاختلاط بين «الاشتراكية» و «الشيوعية». ولاحظ أننى أحدث هنا عن «الاختلاط» وليس عن «الارتباط» الضروري بينهما كما سأذكر. ذلك أن

(١) انظر في ذلك، الكتاب السابق «معنى الديمقراطية»، الفصل الرابع.

ماركس خلط أحيانا بين هاتين الكلمتين، بينما ميز بينهما في أحيان أخرى تمييزا مغلوطا أو مخلوطا، فجعل الاشتراكية هي «المرحلة الأولى من المجتمع الشيوعي» (وكان يجب أن يقول: الطريق الشيوعي) والشيوعية هي «المرحلة الأعلى من المجتمع الشيوعي»<sup>(١)</sup> وستتناول هذا الموضوع في الفصل التالي. لكن الذي يهمنا توضيحه هنا، هو أن إنجلز اعترف بأن الرأي العام يميز تقاما بين الكلمتين.

قال في تقديمه لطبعة ١٨٨٨ الإنجليزية «للبيان الشيوعي»، إنه في منتصف القرن التاسع عشر، كانت كلمة «اشتراكيين» تعبر لدى الرأي العام عن «المذاهب الطوباوية» لأنصار أوين في إنجلترا وأنصار فوربية في فرنسا، وعن مختلف أنواع الدجالين الذين كانوا يتنادون باصلاح المظالم الاجتماعية بدون تعريض رأس المال للخطر، وإن أنصار كلا الاتجاهين كانوا من خارج الطبقة العاملة، وخصوصا من الطبقات المتعلمة. وقال إن كلمة «شيوعيين» كانت في مقابل ذلك تعبر لدى بعض العمال عن الاتجاه إلى التغيير الاجتماعي الشامل وليس إلى الثورة السياسية فقط، أي عن «الشيوعية الطوباوية» التي ارتبطت باسم كابيه Caber في فرنسا، وباسم فيتلنج Weitling في ألمانيا. ولهذا، كانت كلمة «اشتراكية» تعتبر في رايه كلمة «محترمة» تمثل «حركة للطبقة المتوسطة» بينما كانت كلمة «شيوعية» كلمة «على عكس ذلك تماما» (أي غير محترمة) وتقتل «حركة للطبقة العاملة»! وقال إنه إزاء ذلك، قرر هو وماركس أن يستخدموا في «البيان الشيوعي» كلمة «شيوعية»<sup>(٢)</sup>

والحقيقة أن الاتجاه الاشتراكي الذي وصفه ماركس بالطوباوية (= التوهيم الخيالي)، كان أكثر واقعية من الماركسية، لأنه كان يستهدف تغيير الرأسمالية بدون تصفية أو إلغاء رأس المال الخاص والاستثمارات الخاصة التي تنشط في المشروعات الانتاجية. ومن هنا كان هذا الاتجاه يشبه بدرجة ما، الاتجاه الاقتصادي الراديكالي أو الاصلاحى الجدرى. فالفرق الرئيسى بينهما، هو أن مايسمى الاشتراكية الطوباوية كانت تطالب بنظام بديل للنظام الرأسمالى، وتقدم نماذج ومواصفات معينة لهذا النظام البديل. أما الفرق الاقتصادي بين تلك الاشتراكية وبين الماركسية، فهو أنها لم تكن تلقى دور الاستثمارات الخاصة. ولهذا أقامت بعض المصانع الخاصة العادلة والانسانية، وبعض الحركات التعاونية المساهمة.

وكانت هذه النماذج والمطالب العقلانية العادلة تخرج وترهق وتفضع الاتجاه اللاعقلى الظالم للمصالح الرأسمالية والسلطات المدافعة عنها. فقد كانوا يشبّون للرأى العام عمليا حقيقة هامة وبسيطة، هي أنه يمكن تحقيق الانتاج والحصل ربح مناسب ودفع أجر مناسب، من خلال التنظيم العقلانى العادل للاقتصاد وللإستثمار الخاص، بدون ملكية حكومية أو عمالية أو مساواة شيوعية—أو ما إلى ذلك من أحلام «هنية قديمة». ولهذا كانت السلطات تفضل الماركسية وغيرها من المذاهب التي لا تنتج إلى الواقع المباشر (وذلك قبل أن تندمج الماركسية في الحركة الاشتراكية الديمقراطية ومن ثم تنقل عنها تبهيرات ومواقف الكفاح الاصلاحى الجزئى في ظروف ما قبل الثورة المحتملة المنتظرة<sup>(٣)</sup>).

وفى كتاب الاقتصادى الأمريكى سول الذى أصدرته مؤسسة فرانكلين<sup>(٤)</sup>، يقارن بين ماركس وهؤلاء الاشتراكيين الأوائل وغيرهم من الساعين إلى إصلاح وتخفيف مظالم

(١) انظر مثلا «نقد برنامج جوتا» فى الأعمال المختارة لماركس وإنجلز، النسخة الإنجليزية، طبعة موسكو ١٩٥٥، المجلد الثانى ص ٢٤.

(٢) «الأعمال المختارة لماركس وإنجلز»، النسخة المذكورة، المجلد الأول ص ٢٧-٢٨.

(٣) لاحظ أيضا أن المترجم راشد البراوى الذى كان من مؤسسى الاتجاه الماركسى فى الاقتصاد المصرى، كان يعمل تبع السفارة الأمريكية والنص الذى سأذكره بعد ذلك، هو من صفحة ١٠٠.



الرأسمالية، وإلى الفضح العقلاني التجريبي للظلم الرأسمالي بواسطة إقامة المصانع الاستثمارية العادلة في بريطانيا وإقامة المستوطنات الاشتراكية في أمريكا. ويشير سول في رضا إلى رفض ماركس لتصورات العقلانية والعدل والخير في مقابل الظلم والشر واللاإنسانية، وإلى أنه كان ينظر إلى المسألة كلها نظرة «جدلية» باعتبارها مسألة نظام تحقق حتميا ويجب أن يستكمل تطوره ليتغير حتميا، ومن ثم فلا سبيل إلى تغييره إلا عندما تتضح ظروف التغيير الحتمي<sup>١١</sup> يقول :

«لم يكن ماركس عن يؤمنون بتلك المستعمرات الخيالية، ولا بتلك المشروعات التي تشبه وصفة العلاج، لأنها جميعا تغفل تيارات التطور التاريخي. ولم تكن له ثقة في نجاح الأفراد عن قلا نفوسهم روح الخير : فالهم هو النظام. والنظام نفسه (وليس الرأسماليين<sup>١٢</sup>) مسئول عن الظلم. وفي الوقت المناسب، يمكن إزالة النظام عن طريق المقاومة المحتملة. فالرأسمالية لن تخلى مكانها قبل أن تبلغ أعلى مراحل تطورها، ومن ثم تصحح [بفتح الحاء] الأوضاع بطريقة حتمية<sup>١٣</sup>» (وهذا لم يحدث في الحقيقة إلا بطريقة غير حتمية اقتصاديا في أشد البلدان الأوروبية تخلفا في الرأسمالية<sup>١٤</sup>).

### الطبيعة العقلانية والمشاعية الهدائية

الاشتراكيون الأوائل، مثلهم مثل فلاسفة التنوير المطالبين بالعدالة الاجتماعية وإصلاح المجتمع، كانوا يؤمنون بما يسمى «النظام الطبيعي» للوجود (أى للطبيعة والانسان)، «القوانين الطبيعية» للوجود، و«الحق الطبيعي»، الخ. وكان المقصود بصفة «الطبيعي» عندهم (كما رأينا في بعض تصورات أرسطو)، ما يتفق مع طبائع الأشياء، أى العقلاني والمنطقي والموضوعي السليم. ومثل هذه العقلانية للفلاسة للتنوير وللأشراكيين الأوائل، وجدناها أيضا بطريقة أو بأخرى لدى الفزيوقراط، ولدى آدم سميث ومجموعته، وسنجدها أيضا لدى الاقتصاديين الراديكاليين. كل ما في الأمر أنهم كانوا يختلفون في درجة عقلانيتهم وفي استنتاجاتهم العقلانية كما يختلف كل من يستعملون العقل والمنطق في استقراء واستنباط الأحكام من ظواهر جديدة على البحث والتحديد-يل وظواهر تتعرض للتنمية والتجهيل والتضليل لارتباطها المباشر بمصالح السلطة وأصحاب النفوذ. (وهذا يفض النظر عن خلط أمثال ريكاردو ومالتوس بين القوانين الموضوعية للانحراف أو المرض أو الفساد والقوانين الموضوعية للواقع السليم).

لكن كلمة «طبيعي» التي قلنا إنها تعنى هنا العقلاني المتفق مع طبائع الأشياء- تعرضت كالمعتاد للتحريف والتحويل اللاعقلي. فقد زعم البعض (ومنهم الأمريكي سول) أن فلاسفة التنوير والاشتراكيين الأوائل كانوا يقصدون بهذا «النظام الطبيعي» نظام «مجتمع بدائي طبيعي» أو «حالة خيالية كان عليها المجتمع»، شبه «أسطورة عدن عن الجنة»، وأنهم كانوا يتصورون أن الأفراد في ذلك المجتمع الأصلي الطبيعي كانوا يشتركون في تملك خيرات الطبيعة واقتسامها طبقا لحاجتهم<sup>١٥</sup> ويكرر سول في استيعاب غريب- وبدون أن ينسب هذا طبعيا إلى الاقتصاديين التقليديين الأوائل والراديكاليين الذين كانوا يؤمنون أيضا بالنظام الطبيعي- أن فلاسفة التنوير والاشتراكيين الأوائل كانوا ينسبون تلك «الحياة الطبيعية» إلى «حالة بدائية تصوروا وجودها»، بينما «لم يكتشف علم الجماعات البشرية مثل تلك الحالة الطبيعية التي تصورها كتاب القرن الثامن عشر»<sup>١٦</sup> ويشير في كلماته عن أصحاب هذا الانقياء إلى مثال واحد، هو رهبان الكنيسة صاحب الانقياء الرومانتيكي اللاعقلي جان جاك روسو (١٧١٢-١٧٧٨) الذي لا يعتبر في الحقيقة من فلاسفة التنوير ولا من الاشتراكيين الأوائل<sup>١٧</sup> ذلك أنه بعد أن صنعت شبكات الكنيسة حياة روسو الشخصية المحطمة وأفكاره

اللاعقلية، احتضنه السفسطائي الحكومي المناق هيوم فى بريطانيا واعتمد له ملك بريطانيا مكاناً شهريه هناك - على أساس اتفاق إيدولوجى خاص ضد «الفلاسفة» الفرنسيين !! وروسو كان بالفعل من المدافعين عن الحياة البدائية ومن المعارضين للملكية الخاصة، وذلك بالضرورة النظرية فى الاتجاه المضاد للمدنية والعلم والعقلانية. وكان يقول إن «الملكية الخاصة سرقة لأنها لم تكن موجودة فى حالة الطبيعة»! وقد تصدى له فولتير وغيره من فلاسفة التنوير باعتبارهم خصماً لآرائهم. فروسو لم يكن يعبر عن شعاراته الاثارية التى وصفت بصفة «الرومانتيكية» انطلاقاً من مبادئ الفلسفة أو العقلانية أو النظام الطبيعى العقلانى، وإنما بدافع تربيته الدينية عندما التقطته الكنيسة منذ الصغرى أى كان يعبر فعلاً عما يسميه سول «أسطورة جنة عدن»، وعن غيرها من أساطير التراث الكهنوتى للمصور القديمة والوسطى. وهذا التراث الكهنوتى القديم والوسيط المعادى للمدنية والحضارة وليس فقط للعقلانية، نجده أيضاً عند واحد من نقلاو الكثير عن الكتب والفولكلوريات الكهنوتية الشرقية والكنيسة والاسلامية القديمة وأشار إلى بعضها، هو ابن خلدون (١٣٣٢-١٤٠٦ م).<sup>(١)</sup> ثم إن التراث المسيحى مثلاً، كان يرى فعلاً أن الملكية الشخصية لم تظهر إلا بعد سقوط الإنسان من الجنة، وأن المثل الأعلى الاقتصادى الذى عبرته المسيح والقدوس بولس هو المشاركة فى الأموال وعدم الاحتفاظ بهاى ثروة وعدم الادخار، الخ

وقد استخدمت الأجهزة السرية للتحكم الكنسى هذا التراث المسيحى فى محاولاتها المستتمة المتكررة والمتنوعة المجالات لأجهاز حركة العقلانية والتحرر الاقتصادى التى تصاعدت منذ القرن الخامس عشر، ومن ثم أطلقت تلك الأجهزة ربائها وأدواتها الواعين وغير الواعين، ضد روح العقلانية والتحرر فى الاقتصاد وتنظيم المجتمع، وضد حقوق وحرىات النشاط الاقتصادى والاستثمارى والاجتماعى، التى ارتبطت بتغيرات عصر النهضة ثم التنوير. وكان من وسائل ذلك، تهيج وتنشيط الحركات والاضغوط الدهبانية التى تطالب بالمساواة التطابقية لللاعقلية، أى البدائية أو شبه البدائية، وهكذا حدث مثلاً أن رجل الكنيسة الانجليزى «القدوس» توماس مور More (١٤٧٨-١٥٣٥) أصدر فى عام ١٥١٦ كتاباً عن رحلة خيالية إلى مايسمى «الجزيرة الجديدة يوتوبيا» The New yle called Utopia، دعا فيه إلى الشيوعية والملكية العامة للثروات، وهاجم فيه الملكية الخاصة، ثم ظهر مثلاً رجل آخر من رجال الكنيسة من أتباع طائفة اللومينيكان، هو الايطالى توماس كامبانيللا Cam-panelia، وكان من أنصار الصوفية والسحر والغنوصية والقيادة الباهوية، لكنه سجن بعد اشتراكه فى محاولة تمرد ضد الحكم الاسبانى فى إيطاليا. وفى داخل السجن، أصدر عام ١٦٠٢ كتابه «مدينة الشمس»، الذى دعا فيه إلى مجتمع شيعى ثيوقراطى (أى تحت الحكم الدينى الإلهى) تقوده الباهوية وطبعاً نشرت مثل هذه الكتب بسهولة، وتصرفت أجهزة التحكم السرى لترويجها وتوسيع أنصارها ضد الحقوق الديمقراطية العقلانية للملكية الخاصة! ومن ناحية أخرى، ظهرت حركات مسيحية عديدة تنادى بمثل هذه الأهداف المشاعية والمساوياتية التطابقية egalitarianism أى المساواة لللاعقلية. وأوضح هذه الحركات مثلاً، الحركة السياسية الدينية التى تسمى حركة «دعاة التسوية» Levelers، والتى ظهرت فى بريطانيا فى حوالى عام ١٦٤٧ فى فترة ثورة كرومويل ضد الملكية (بفتح اللام). وقد اشتركت مع غيرها من الحركات البهويتانية Puritanism (= المذهب الأصولى التطهبرى)

(١) انظر مقدمة ابن خلدون، فى بعض فصول الباب الثانى عن «طبيعة» البدو والعرب وأنهم «أقرب إلى الخير من أهل الحضرة»، الخ، ثم خصوصاً فى الفصل ١٨ (من الباب الرابع) وعنوانه: «فصل فى أن الحضارة غاية العمران ونهاية لعمره وأنها مؤذنة بفساده»!

المتفرعة عن البروتستانتية، في المطالبة بالمساواة العامة في الملكية الزراعية وفي الألقاب، والاعتراض بحقوق العمال المعدمين في حكم البلاد [١١]، وإعادة نظام شيوعية الأرض الذي كان مأخوذاً بقيل الغزو النورماندي لبريطانيا، ووضع منتجات أفراد المجتمع وفي مستودع عام يأخذ منه كل فرد بدون شراء، أو بيع وبدون أي قيد!!

وهذا النشاط الكثيف من أمثال هؤلاء الدعاة الكنسيين ومن أمثال هذه الحركات الدينية وشبه الدينية لاجهاض العقلانية الاقتصادية التي ارتبطت بعصر النهضة والتنوير، هو الذي أنتج أمثال جان جاك روسو الذي أعجب به ماركس وتعلم منها وبعد جان جاك روسو، وفي نفس هذا الاتجاه المشاعى اللاعقلى، ظهر من يسميهم ماركس وإنجلز باسم «الشيوعيين الطوباويين»، ومنهم باييف وكايبه. ثم كانت الماركسية هي الخاتمة المضللة ذات الشكل العلمى الزائف لهذا الطريق الدينى الدهماني العريق.<sup>(١)</sup>

وفرنسوا باييف Babeuf (١٧٩٠-١٧٩٧)، كان من رجال الارهاب القوضى الدهماني الذي اجتاحت الثورة الفرنسية، حيث كان مرتبطاً بالارهابى مارا Marat أحد قادة جماعة «الجيل» التي كان رئيسها السفاح القوضى روبسبير. وبعد سقوط روبسبير ومرحلة الارهاب، دبر مؤامرة لاسقاط حكومة الديركتوار (الادارة)، منتهزا فرصة المجاعة التي حدثت في باريس عام ١٧٩٦. وكان مطالب بالمساواة الشيوعية المطلقة والغاء الملكية الخاصة، وأن تتولى الحكومة عمليات الانتاج والتوزيع، وتجعل الغذاء والكساء واحداً للجميع او كان يقول: «لقد وهبت الطبيعة الناس جميعاً حقوقاً متساوية في التمتع بكل الطيبات»!

وفي هذا الاتجاه أيضاً، ظهر السياسى الفرنسى إيتين كابيه Cabet (١٧٨٨-١٨٥٦). وكان كابيه عضواً في جمعية إيطالية سرية من الجمعيات التي كانت تضمتها الأجهزة السرية للهابوية تسمى الكاربونارى (أى الفحامين). وبعد تطور مواقف السياسية ضد الحكومة الفرنسية، قررت نفيه إلى بريطانيا، ورغم أنه تلمذ هناك على روبرت أوبن، إلا أنه تحول من الاشتراكية إلى الشيوعية، فأصدر كتابها بعنوان «رحلة في إيكاريا» Voyage en

(١) بهذه المناسبة، نشرت أخيراً صحيفة حزب التجمع الفرغانى (الأهالى ١٥ نوفمبر ٨٩) صفحة كاملة تقريرا بعنوان «فيدل كاسترو والدين»، عرضت فيها كتابا ترجم إلى العربية عن بعض أحداث هذا الماركسى الساذج الذي تصوره أنه وصل إلى حكم تلك الجزيرة الواقعة على سواحل الولايات المتحدة بعقيدته السياسية وقوة شعبه المختلط من الزواج والهند الحمر، وقوة الليبرالية الأمريكية وسيادة القانون الدولى واحترام الاستعمار الأمريكى لحق الرأى ولحقوق الشعوب الملونة، وليس لاستخدام «ثورته» طعنا ومصيدة لاهبام الاتحاد السوفييتى (في فترة الخمسينات عندما بدأت محاولات التحرر من الستالينية) بعنصرية الاشتراكية وعبثية الماركسية وانتصار الشعوب، ومن ثم لم الاتحاد السوفييتى إلى صدام فاشل مهزدم على الساحل الأمريكى!! والكتاب المذكور يحتوى على «خوارات» بين كاسترو وراهب دومينيكاني برازىلى اسمه فرابى بيتو، يقولون إنه «مشعر ومؤمن باللاهوت المسيحى والماركسية» معاً! ومن ثم يكرر كاسترو ويتو الشعارات الباغوية عن «وحدة واتفاق الماركسية والمسيحية أو اللاهوت»، وعن اتفاق مبادئ والمسيح والقديس بولس وماركس، ويدافعان عن الحركات المادية للعقلانية وللتنوير الثقافي وللحريات الفكرية التي تمركها الأجهزة الأمريكية باسم «ظاهرة لاهوت التحرير في أمريكا اللاتينية»!! الأولى يتحدث من موقف الدفاع عن الماركسية، والثانى يتحدث من موقف الدفاع عن المسيحية أو اللاهوت!! ويدون أن ينتهبوا إلى أن هذه البهيفة تدّين الماركسية (المركسية) اللاهوتية المصنوعة في لندن، بقدر ما تدّين التصورات والتقاليد والأرقام المشاعية وشمه المشاعية الدهمائية القديمة، يكرر كاسترو مثلاً: «من يخون الفقراء يخون المسيح». «نفس الأسس التي دقمت شهيد الثورة (الماركسية) اليوم، هي التي دقمت شهيد الايمان الدينى بالأسس». «لظالما استشهدت بكلمات المسيح، مثل: «مرو الجمل من ثقب إبرة، أسمر من دخول الفنى إلى ملكوت الله»!!

Icarie (على غرار رحلة الكاهن مور إلى جزيرة يوتوبيا)، للتعبير عن أحلام المساواة الشيوعية المطلقة بين الجميع، في مجتمع تلك فيه الدولة كل شيء وتوزع المنتجات بالتساوي، وتؤخذ فيه حتى نظام الملابس!

### الاتجاه الاشتراكي قبل ماركس

رأينا في النص المذكور من تقديم كتاب «البيان الشيوعي»، كيف حشد ماركس وإنجلز موقفهما كامتداد لهذا الاتجاه الذي أطلقا عليه اسم «الشيوعية الطوباوية» ووصفا بأنه ذو طابع «عمالي» غير مقبول من المثقفين، وكيف رفضا الاتجاه الذي أطلقا عليه اسم «الاشتراكية الطوباوية» ووصفا بأنه يمثل «الطبقة المتوسطة» و«المتعلمين». والحقيقة أن هذا التمييز هام جدا. ولا أقصد بذلك أهمية التمييز بين معنى «الاشتراكية» ومعنى «الشيوعية»:

أولا، لأن هاتين الكلمتين متداخلتان ومختلطتان في تصورات ماركس وإنجلز عن المستقبل (رغم اعترافهما بالاختلاف بينهما في تصورات الرأي العام).

وثانيا، لأن الاشتراكية الحقيقية لا يمكن إلا أن تعتبر الشيوعية العلمية الصحيحة مثلاً أعلى بعيد المدى، أي هدفا بعيد المدى يحدد اتجاه تحركها وتقدمها، مما يعني ارتباطهما منطقيا ولكن كمنصيرين أو نظامين مختلفين في طريق واحد.

إنما أقصد هنا ما أسلفه بالأهمية، التمييز لدى الرأي العام بين اتجاه الكتاب والدعاة الدينيين وشبه الدينيين وتلاميذهم من أنصار المشاعة اللاعقلية التي أشرنا إليها، واتجاه المفكرين والاقتصاديين الذين حملوا اسم الاشتراكية (ثم وصفهم ماركس بالطوباوية- رغم أن الطوباوية كانت كما رأينا طوباوية مشاعية ذات اتجاه ديني). فرغم تعقيدات وتشبهات ماركس في هذا الموضوع، كان هؤلاء الاشتراكيون يؤمنون بدرجة أو بأخرى بالعقلانية وبالنظام العقلاني الطبيعي- بمعنى النظام الحقاني العادل وليس بمعنى النظام الهدائي أو المشاعي. وبالإضافة إلى تميزهم بهذا المنظور الفلسفي العقلاني، وبسبب هذا المنظور، لم يكونوا يرفضون الاستثمارات الخاصة أو يطالبون بالفائتها، ولكن كانوا يطالبون باخضاعها لما يتصورونه من تنظيم عقلاني طبيعي، ولما يتصورونه من قواعد العقل والحق والعدل.

وأشهر هؤلاء الاشتراكيين العقلانيين أو شبه العقلانيين الأوائل، هم سان سيمون وشارل فوربيه وروبرت أوين. ويقول إنجلز في كتابه المسمى «الاشتراكية الطوباوية والعلمية»، إن الثلاثة يشتركون في شيء واحد، هو أنهم لا يمثلون مصالح البروليتاريا وهذا في الحقيقة تعبير عن اتجاه عقلائي، لأنه ليس من المنطقي ولا من العلمي أن يتحدد نظام ومسار ومصالح المجتمع وفق مصالح- بل وتحت حكم- أدنى طبقات المجتمع وأكثرها تخلفا وأبعدها عن العقل والمنطق والثقافة الفكرية! ومع ذلك، فإنجلز يتصور أنه يدينهم حين يصفهم بأنهم- «مثل الفلاسفة الفرنسيين»- لا يمثلون اتجاه طبقة العمال (غير المثقفة)، وإنما يطالبون بحكم «العقل» أو «مملكة العقل» أو «المجتمع العقلاني»!

وفي الكتاب المذكور، يكرر أكثر من مرة أن العيب الأكبر للاشتراكيين الطوباويين، هو أنهم كانوا يجعلون «الاشتراكية تعبيراً عن الحقيقة المطلقة والعقل والعدالة»، ويبحثون عن الحلول والتفسيرات «في أدمغة الناس وليس في أساليب الانتاج والتبادل»، أي «في الفلسفة وليس في اقتصاديات كل عصر خاص»، وهذه الكلمات تعبر بوضوح عن موقف الماركسية ضد العقل والمنطق ضد التعديلات الموضوعية والعدل، وتبين أن تصورات ماركس وإنجلز هي الأخرى بأن توصف بالطوباوية لأنها تقوم على النسبية الذاتية الطبقيّة ولا تقوم على الأسس

العلمية الموضوعية العامة. والحقيقة أن هؤلاء الاشتراكيين الأوائل كانوا أقرب منها إلى الصواب. فالصواب الموضوعي يجب أن يبدأ بالفعل من الدماغ ومن الفلسفة ومن العلوم المتخصصة، التي هي وسائل الاستقراء والاستنباط من الواقع - بما في ذلك استقراء واستنباط أي تحديدات اقتصادية أو غير اقتصادية لظواهر وقوانين أي عصر أو مجموعة عصور. ويقول إنجلز فيما يتصور أنه هجوم على هؤلاء الاشتراكيين، إنهم كانوا يرون: «أن المجتمع لا يقدم إلا الأخطاء»، وأن إزالتها هي مهمة العقل. فمن الضروري إذن أن نكتشف نظاما جديدا لترتيب الاجتماعى يكون أكمل، وأن نفرضه على المجتمع». وهذا أيضا في الحقيقة تكريم لهم، وتأكيد على أن أفكارهم كانت ذات اتجاه ثوري عقلائي ضد اللاعقل الاجتماعى وضد القوى الصانعة للتدهور الاجتماعى، ومن أجل استخدام السلطة في فرض الحلول العقلانية لمشاكل المجتمع والتطور الارتقائى.

فهيديى أن كشف الحفأ وتحديد الصواب وتخطيط المستقبل أو النظام الاجتماعى البديل هو مهمة العقل (أي الفلسفة والنطق والعلوم المتخصصة والتفكير العلمى)؛ لكن إنجلز يهاجم العقل والعقلانية بحجة الهجوم على تطورات الثورة الفرنسية، والحقيقة أن هذه الشعارات المضللة هي مجرد سرقة ببغاوية لنفس سفسطات وتخليطات نابليون بونابرت، الذى كان يهاجم «الايديولوجية» ومنهج استخدام الأفكار العقلانية في السياسة والحكم بحجة الهجوم على عهد الارهاب والفوضى في المرحلة السابقة على نظامه الامبراطورى الفاشل؛ وبدلا من أن يدرك إنجلز أن المرحلة الفوضوية الارهابية كانت ركوبا إجهاضيا تحريفيا إفساديا للثورة العقلانية الفرنسية التى أطلقها الفلاسفة التنويريون خصوصا في القرن الثامن عشر، وبدلا من أن يتذكر أن الاشتراكيين الأوائل هؤلاء كانوا يرفضون التمردات الجماهيرية عموما ويعتبرونها أعمالا فوضوية، وكانوا على التخصص في المرحلة الدهمائية الارهابية في الثورة الفرنسية، بينما كان هو وماركس يدافعان عنها ويعتبرانها نموذجا لحكم «الشعب» أو حكم «العامة»؛ إذا به يأخذ عليهم أن «مملكة العقل» التى رسمها الفلاسفة تحولت إلى «ملكوت الارهاب» ثم إلى «فساد الديركتوار» ثم إلى «استبداد نابليون» (أشهر مروجى هذا الرأى أصلا)، وأن «انتصار العقل» الذى بشر به الفلاسفة انقلب إلى زيادة الجرائم والدعارة والزنا، وممارسة القهر باستخدام الفساد بدلا من القوة وباستخدام الذهب بدلا من السيف؛ وهذه دعوى حق يراود بها باطل، لأن هذا الكلام الجميل جدا الذى لم يفهم معناه، لا يمكن توجيهه ضد الفلاسفة وغيرهم من العقلانيين الذين أهدرت عقلايتهم بتلك «الثورة» الدهمائية التطبيقية ثم بعسكرية نابليون المتصالحة مع الكنيسة؛ بل أعتقد أن إنجلز اقتبس كالمعتاد هذا الهجوم على الفساد والتدهور من المفكرين العقلانيين الذين كانوا يفضون اتجاهات تعكس العقلانية والمخروج على أحكام العقل<sup>(١)</sup>.

ولو كان ماركس وإنجلز قد فهما معنى ذلك، لأدركا أن الثورات «الجماهيرية» أو «الشعبية» التى يدافعان عنها، ليست إلا عمليات تركيب وإجهاض والفساد وتصنيف للثورات العقلانية الحقيقية. فالدهمائية المعادية للعقل والعقلانية، هي من صنع المطالبين بثورات العبيد والطبقات السفلى، وليست من صنع فلاسفة لتنوير المطالبين بالثورات الفكرية. ومع ذلك، فالحقيقة أن هؤلاء الاشتراكيين الثلاثة الأوائل لم يكونوا من أنصار العقلانية المادية التامة، ولكنهم كانوا فقط أكثر عقلانية من الشيوعيين الكنسيين ثم غير الكنسيين من

(١) انظر النصوص الواردة أعلاه عن كتاب إنجلز المذكور، في «الأعمال المختارة لماركس وإنجلز»، النسخة الانجليزية طبعة موسكو ١٩٥٥، المجلد الثامن: ص ١١٨-١٢١ و ١٢٨ و ١٣٦.

أمثال باييف وكابيه وماركس. وهذا فضلا عن أنهم تعرضوا لعمليات قهر وتحطيم ذهني وشخصي، أدى إلى تطور أفكارهم في اتجاه تدهوري، بحيث أن الأفكار الأولى لكل منهم كانت أقرب إلى الصواب من الأفكار المتأخرة.

**ثالث الاشتراكيين الأوائل**

يعتبر كلود هنري سان سيمون (1766-1852)، مؤسس الاشتراكية الفرنسية. وكان من تلاميذ الفيلسوف العقلاني والانسكلوبيدي الفرنسي دالمبير D'Alembert. ويعتبر اتجاهه رد فعل ضد الثورة الفرنسية وضد عسكرية نابليون. وقد قبضت عليه الثورة الفرنسية فترة، ثم لاقى الاضطهاد والحصار والحرمان من الرزق في عهد نابليون ومن بعده. وكان من رأيه أن الدين اختراع بشري، ومن ثم كان يتنادى بما يسمى الاتجاه الفيزيائي (= العلم الطبيعي) physicalisme. لكنه تحول إلى الإيمان بالله وليس بالأديان. وكان يطالب بإقامة دولة صناعية يقودها العلم الحديث، ويحكمها الرؤساء الصناعيون بدلا من الاقطاعيين العسكريين، وكذلك رجال العلم بدلا من رجال الكنيسة. وفي رأيه أن «الهدف الاجتماعي» للدولة الصناعية المطلوبة، «هو إنتاج الأشياء النافعة للحياة». ولهذا يقول «إن السياسة هي علم الانتاج». وكان يرى أن الصناعيين هم العاملون، بمعنى أصحاب المصانع والتجار والمصرفيين وليس فقط العمال بأجر. فالصناعي هو العامل المنتج. بل إنه يعتبر حتى إنتاج «الثقافة» نوعا من الصناعة. (١) وفي مقابل الصناعيين بهذا المعنى الواسع، كان يضع العسكريين وأصحاب الريع العقاري والمستشارين القانونيين للنظام المرفوض L'égistes، وغيرهم من «البرجوازيين العاطلين» Les bourgeois oisifs / idlers. وكان يسمى اتجاهه هذا باسم «الاتجاه الصناعي» industrialisme، كاتجاه يعبر عن سلطة جديدة توحد طاقات «العمل والانتاج» أو «العلم والصناعة»، في مقابل «الاتجاه الليبرالي» liberalisme كاتجاه يقوم على رأس المال العقاري وعلى المستشارين القانونيين. وهذا «الاتجاه الصناعي» يعني عنده تطوير الصناعة وحياة الناس من خلال «التنظيم العقلاني» للانتاج والحياة، بما يلغي استقلال الانسان للانسان ويتنقل «من التحكم في الناس إلى التحكم في الأشياء». وكان يدعو إلى تكافؤ الفرص أو المساواة في الحقوق، وليس المساواة التامة أي التطابقة.

ومن تلاميذه المتابعين له، أوجست كونت مؤسس علم الاجتماع، وفرد يناند ديلسيس الذي حفر قناة السويس ثم تعرض للتوريط والتصفية في القارة الأمريكية؛ والحقيقة أنه كان أكثر تقدما وعقلانية من تلميذه أوجست كونت. وكان يرى أن التاريخ أو تطور المجتمع البشري، يخضع لقوانين موضوعية يمكن اكتشافها، وأن علم المجتمعات البشرية يمكن أن يصبح على نفس مستوى الدقة مثل علوم الطبيعة. وقد أخذ عنه أوجست كونت فكرة تقسيم التاريخ البشري أو التاريخ الذهني للبشر إلى ثلاث مراحل، هي: المرحلة اللاهوتية ثم المرحلة الميتافيزيقية ثم المرحلة الوضعية. وهكذا أخذ سان سيمون مبدأ حتمية «التقدم» الذهني، ولم يستطع أن يدرك أن التاريخ صراع بين العقل واللاعقل، يمكن أن ينتصر فيه اللاعقل ويتقهتر ويتدهور فيه العقل في أي زمان ومكان- كما حدث في معظم العصور القديمة والوسطى، وكما بدأ يحدث في مراحل إزالة آثار عصر النهضة والتنوير.

وعلى كل حال، فالهمم في هذا التصور أنه رد على كارل ماركس قبل ظهوره، فناقش دور أدوات الانتاج في تقدم الحياة والمجتمع، مؤكدا أن تقدم أدوات الانتاج يعني تقدم الاختراعات، أي تقدم القدرات الذهنية للبشر. وهو يقول إن «الارتقاء الذهني للمجتمع لا يمكن

(١) انظر في هذه النقطة، النصوص التي أوردها بليخانوف في كتابه المذكور، المجلد الأول ص ٥٤٦.

إلا أن يعيد على مستوى أكبر، الارتقاء الذهني للفرد، لأن المجتمع يتكون من أفراد». وقد تعرض سان سيمون للاضطهاد والحرمان من وسائل الرزق ومن وسائل النشر. وأتهم بالجنون. وأدت هذه الضغوط التحطيمية إلى قيامه بمحاولة انتحار عام ١٨٢٣. وفشلت المحاولة، لكن تعرض وجهه للتشويه كما فقد إحدى عينيه. (قارن ذلك بطرؤف أحياء المدعومة التي عاشها ماركس لمدة ٣٤ عاما في لندن). وبعد هذا الانهيار والتدهور الشخصي والذهني، أصدر سان سيمون في العام الأخير من حياته (عام ١٨٢٥) كتابا بعنوان «المسيحية الجديدة»!

**أما شارل فوريه** Fourier (١٧٧٢ - ١٨٣٧)، فقد قبضت عليه الثورة الفرنسية أيضا، وكاد ينتهي إلى المفصلة لولا أن أنقذته الظروف. وكان يرفض الثورات العنيفة عموما، كما كان يهاجم نفاق وعود منظري الثورة الفرنسية وتناقض هذه الوعود مع وقائع زيادة الفقر والتدهور الأخلاقي والشخصي لأغلبية الشعب. وهذه الملاحظات، تؤكد ماسبق قوله عن أن إنجلترا كان يُسقط على سان سيمون وفوريه أوهامه هو وماركس عن الثورة الفرنسية التي كان الاشتراكيان الاثنان من ضحاياها!

وكان فوريه مؤمنا بالله والعناية الإلهية. وفي رأيه أن المدنية أفسدت خطط العناية الإلهية، فصنعت نظاما «ينتج فيه الفقر عن الزيادة في وفرة الإنتاج». وهو يرى أن مفكرى العصر الجديد، أقاموا دينا جديدا هو «دين الشهوة» La religion de la volupté، بدلا من فلسفة «العقل» أو «المحبة الإلهية للبشر» théophilantropie. وكان يأخذ بمبادئ المادية العقلانية الفرنسية، عن أن «البيئة» أو «الوسط» أو «المجتمع» وكذلك «التربية»، هما صانعا الإنسان. ولهذا طالب بضرورة إقامة نظام اجتماعي يرضى الطبيعة البشرية ويحقق لكل فرد مصلحته. وهذا النظام يلغى الاستغلال الظالم الذي تحميه الدولة المدافعة عن مصالح الطبقة المستغلة، وذلك بإقامة مايسميه «فالتجات» أو «جميعيات متحدة» أو «مجموعات تعاونية صغيرة»، تضم كل واحدة منها ١٦.٠٠٠ عاملا يقوم بتشغيلهم رؤسالي عادل، ليعملوا معا في تكامل، بحيث توزع الأرباح على: «العمل ورأس المال والموهبة». وقد حاول بعض أتباعه إقامة مستعمرات / مستوطنات في أمريكا، لكن أجهزة التحكم السري أفضلتها تماما، كما أفضلت مستعمرات ومشروعات روبرت أوين وغيره.

وكان لشارل فوريه أفكار عقلانية لمآحة في فلسفة التاريخ. منها مثلا قوله إن المدنية تتحرك في تناقضات تصنعها ولا تحلها، وتلدور حول نفسها في حلقة مفرغة لا تتقدم، بل «وتصل باستمرار إلى العكس تماما مما أرادت أن تصل إليه»! وواضح من بعض إشارات، أنه كان يشعر أن هذا الاتجاه التعميسي التدهوري مصنوع عمدا وليس تلقائيا. ولهذا يقول ملاحظة صريحة وهامة جدا، هي أن «المدنية» تتجه إلى «الانتهاء» إلى تدمير السلالة البشرية». لاحظ أن فوريه لا يهاجم المدنية في ذاتها ولا يهدمها طبعها إلى البدائية مثل جان جاك روسو وابن خلدون، ولكنه يهاجم قوى التناقض والتعميس والتدهور التي تغربل التقدم البشري في المدنية.

والاشتراكي الثالث، هو البريطاني روبرت أوين Owen (١٧٧١ - ١٨٥٨). وكان عقلانيا ملحدا. ويبدو اتجاهه واضحا في عنوان كتابه «موجز للنظام العقلاني للمجتمع» Outline of the Rational System of Society. ويطالب فيه بـ «حكومة عقلانية» لتحقيق «المبادئ الأولى للطبيعة البشرية». ومن أقواله العقلانية الهامة، أن «الأساليب السليمة [الأخلاقية] إنما يتحكم فيها إلى حد كبير هؤلاء الذين لهم سلطتهم في شؤون البشر». وكان يرى - على غرار سقراط - أن التقدم البشري ليس إلا تقدما في «معرفة الإنسان بنفسه». وأن أصل الشر

**الاجتماعى «جهل الشعب».** (قارن ذلك بتصور ماركس عن القيادة والحكم الدكتاتورى للبروليتاريا). ولهذا كان يعتبر التربية صانعة الأخلاق. وكان يطالب باشتراكية المساواة فى الحقوق، لا المساواة الطباقية. وفى عمله كمدير وشريك فى رأس المال فى مصنع قطن كبير فى نيولانارك، طبق أفكاره الاشتراكية الإصلاحية على ٢٥٠٠ عامل كان معظمهم من الفاسدين ذوى السوابق الجنائية<sup>(١١)</sup>. وقد أصبحوا جميعا مستقيمين<sup>(١٢)</sup> وكان يستخدمهم لمدة ١٠ ساعات فقط فى اليوم، فى مقابل ١٣ أو ١٤ ساعة لدى الرأسماليين الآخرين. وعندما أغلق المصنع بسبب أزمة القطن، استمر يصرف لهم أجورهم لمدة أربعة شهور. وكان المصنع يزود العمال بالغذاء الصحى والملابس اللاتقة ووسائل الترفيه، ويربى أبنائهم منذ سن الثانية فى رياض أطفال قبل المدارس. ومع ذلك، كان يحقق أرباحاً مجزية لأصحابه، بما يدل على إمكان قيام الاستثمار الخاص بدوره الاقتصادى المربح بطريقة إنسانية عادلة. لكن فى مرحلته الأخيرة، وبعد أن تعرض لضغوط التخليط الذهنى ومؤثرات التخليط، بدأ أوين يتجه إلى فكرة إلغاء الربح وإلغاء الملكية الخاصة وتطبيق الشيوعية، وبذلك انتهت تجاربه الاستثمارية الناجحة والفائضة للظلم والاستغلال واللاإنسانية فى النظام الرأسمالى، ومع ذلك، فقد قدم مساهمات إصلاحية رائدة للطبقات الشعبية، خصوصاً فى مجال الحركة التعاونية والحركة النقابية.

## ٥- الاقتصاديون الراديكاليون

### من هم الاقتصاديون الراديكاليون؟

قلت إن الإيمان بالعقلانية بدرجة أو بأخرى (كامتداد للفلسفة العقلانية التى بدأت منذ القرن السادس عشر ووصلت إلى ذروتها فى القرن الثامن عشر)، كان سمة مشتركة بين الاقتصاديين التقليديين الأوائل والاشتراكيين الأوائل والاقتصاديين الراديكاليين. والحقيقة أن هذه العقلانية هى التى صنعت علم الاقتصاد ودفعت تقدمه. فهى تقوم على مبادئ الطبيعة البشرية والنظام الطبيعى والقوانين الطبيعية أو الموضوعية والحق الطبيعى والعقل الطبيعى، الخ، مما يعنى أنها توفر القاعدة المنطقية المنهجية أو الأساس المنطقى المنهجي لعلم الاقتصاد كفرع علمى موضوعي من العلوم الاجتماعية والإنسانية والأخلاقية. ولهذا تدهور علم الاقتصاد وانسلخ عن أهدافه، عندما تدهورت العقلانية بعد هذه المجموعات الثلاث. وعلى كل حال، فقد تكلمت عن المجموعتين الأولى والثانية، وانتقل الآن إلى المجموعة الثالثة.

وأقصد باسم «الاقتصاديين الراديكاليين»، هؤلاء الاقتصاديين الذين وجهوا النقد الجذرى إلى الانحياز البرجوازي فى علم الاقتصاد وإلى الواقع الاقتصادى البرجوازي، ومن ثم قدموا تصورات إصلاحية جذرية لهما. ومن الممكن تشبيههم بالاشتراكيين الأوائل فى تقدمهم الجذرى للواقع الاقتصادى. لكنهم يختلفون عنهم فى نقطتين: **النقطة الأولى**، أنهم كاتقتصاديين وجهوا

(١١) لاحظ أن هذه التجربة تعبر فى حد ذاتها عن خطأ فى تصورات أوين وأمثاله عن دور الظروف والتربية فى صناعة الطبيعة البشرية السليمة. فالظروف والتربية يمكن أن تصنع طبيعة سليمة أى عقلانية عندما تبدأ فعلها أصلاً من قدرات ملائمة واستعدادات سليمة، لكن لا يمكن أن تصنع «طبيعة جديدة» لأصحاب الطابع والاستعدادات اللاعقلية الفاسدة فطرياً أو التى تعرضت للتخبط والافتساد بالانكساب الجذرى. ولهذا وقع أوين فى الكثير من الاستنتاجات الخاطئة المستقرة من محاولاته مع هؤلاء الفاسدين والمجرمين السابقين، تشبه الاستنتاجات التى استقرأها فرويد من دراساته على المرضى لمحاولة تطبيقها على السليما، من ذلك مثلاً، استنتاجاته المتأخرة ضد الملكية الخاصة ضد الزواج، الخ



النقد الجذري إلى الانحيازات البرجوازية لعلم الاقتصاد وليس فقط للواقع الاقتصادي. والنقطة الثانية، أنهم لم يحددوا واقعا اقتصاديا بديلا للرأسمالية، أو على الأقل لم يحدده كنظام اقتصادي اجتماعي بديل باسم الاشتراكية. بل وربما يكون بعضهم قد تصوروا أن الإصلاحات الاقتصادية الجذرية المطلوبة، تتفق مع أصول الرأسمالية، وتعتبر أقرب إليها من وقائع تطوراتها اللاعقلية واللاإنسانية.

وبعض الاقتصاديين يدرج هؤلاء تحت اسم «المدرسة النقدية» أو «نقاد الاقتصاد»، بينما البعض الآخر يدرجونهم تحت اسم «الاقتصاديين المخالفين». وهذه في الحقيقة تسميات لاتعبر عن طبيعة اتجاههم، فضلا عن أنها تشمل أيضا عديدا من الاقتصاديين النقاد أو المخالفين الذين لا يصلون إلى المخالفة في المبادئ والجزء، أو هؤلاء الذين يتقنون ويخالفون في اتجاه النفاق والتضيق، أو في اتجاه حل مشاكل الرأسمالية وليس حل مشاكل المجتمع (مثل اتباع الاتجاه الفاشستي أو اتباع اتجاه الرأسمالية الحكومية). وعلى كل حال، فأشهر الاقتصاديين الراديكاليين الأوائل في رأيي، هم: جيريمي بنتام، وليونارد سيسموندى، وجون ستوارت ميل.

وقد تحدثت قبل ذلك عن الفيلسوف الأخلاقي والاقتصادي البريطاني جيمس بنتام Bentham (1748-1832)، الذي كان يطالب بالمساواة في الحقوق وبالأمن الاجتماعي، وبحضرة أن يتصدى علم الاقتصاد لتدبير مصالح البشر وتحقيق العدالة الاجتماعية ولا يقتصر على تحليل مآلها كائن. وكان يرى أن قوانين الاقتصاد يجب أن يضعها الإنسان عقلانيا، لأن يتركها لتلقائية الطبيعة.

أما ليونارد سيسموندى Sismondi (1773-1842)، فهو سويسرى من أصل إيطالى وذو ثقافة فرنسية، عاش بين سويسرا وإيطاليا وفرنسا. وكان يعمل أستاذا للفلسفة ثم أستاذا للتاريخ في أكاديمية جنيف. فهو إذن من رجال الفلسفة، فضلا عن أنه مؤرخ عقلاني متعمق، وليس فقط اقتصاديا. وله كتاب هام عن «تاريخ سقوط الامبراطورية الرومانية»، وكتاب عن «تاريخ الجمهوريات الإيطالية في العصور الوسطى» وكتاب عن «تاريخ الفرنسيين». ولهذا كان يرى أن القوانين والنظم والتجارب الاجتماعية والاقتصادية، يجب استقرارها من عصور التاريخ. ومن أهم كتبه الاقتصادية، كتاب «بحث في الثروة التجارية»، ثم كتاب «المبادئ الجديدة للاقتصاد السياسي».

ويرى سيسموندى -كأستاذ فلسفة وأستاذ تاريخ- أن علم الاقتصاد القائم يوجه اهتماما أكثر إلى دراسة وسائل إنتاج الثروة، ولا يوجه اهتماما كافيا إلى موضوع استخدامها في ترقية الرفاهية البشرية. وفي هذا، قال كلمته المعروفة التي أشرنا إليها، وهي: «هل الإنسان ملك للثروة، أم الثروة ملك للإنسان؟». وقد طالب بتدخل الدولة لتنظيم الاقتصاد وصيانة القيم الإنسانية، لأن الدولة تتحمل مسئولية تحقيق «الرفاهية الاجتماعية» و «الطمأنينة والاستقرار». وفي رأيه أنه لا يمكن وصف بلد ما بالرخاء، إذا كان جزء ملحوظ من أهله يعيشون في فقر وشقاء. وكان يطالب بتقييد استخدام الاختراعات والآلات الميكانيكية، من أجل مكافحة البطالة والفقر. وهاجم تصورات آدم سميث عن أن سعى الفرد إلى مصلحته الذاتية يعود بالنفع على المجتمع، كما رفض مبدأ الحرية الاقتصادية غير المقيدة.

ويقال إن مايسمى «المدرسة التاريخية» الألمانية التي نشأت من منتصف القرن التاسع عشر، تأثرت بأفكار سيسموندى عن ربط الاقتصاد بالتاريخ. ومع ذلك، فقد ظهر قبل ذلك اقتصاديون ألمان شبه راديكاليين، فضلا عن أن بعض من تأثروا سيسموندى لا يمكن اعتبارهم راديكاليين أو عقلانيين.

وعلى كل حال، نجد مثلاً أن الاقتصادي الألماني آدم سمولر (١٧٧٩-١٨٢٩)، كان من طالبي التركيز على تكامل الحياة، واعتبار «المنافع» البشرية شاملة للثقافة وخدمات الدولة وليست قاصرة على الثروة، وأن الاقتصاد يجب أن يوفر «قيم الحياة» إلى جانب «الرخاء المادي». ولهذا قسم عوامل الانتاج إلى «الأرض والعمل ورأس المال ورأس المال المعنوي». كذلك يرى الاقتصادي الألماني فردريك ليهست (١٧٨٩-١٨٤٦)، أن «القوى الانتاجية» التي تحدد درجة رخاء أى شعب، لا تقاس بالثروة فقط، لكن أيضاً بالموارد الطبيعية والعلوم والفنون والأخلاق وبالتوازن فى النشاطات، الخ. وهو يعتبر مثلاً اختراعات الحروف الهجائية والطباعة ونظام البريد وحرية الضمير وإعلان الاجراءات القانونية، أمثلة للقوى الانتاجية العظيمة. ولهذا يقول إن التعليم والصحة والرغبة فى التقدم وقيام حكومة نزيهة منظمة والتنسيق بين الزراعة والصناعة والتجارة وأساليب النقل، هى شروط ضرورية لتقدم الثورة الصناعية، ولا يمكن تحقيقها إلا بواسطة الدولة.

ومن الاقتصاديين الآخرين الذين قد يمكن اعتبارهم راديكاليين محدثين (رغم التحفظ على منهجياتهم وفلسفاتهم غير المدعومة عقلانياً)، الفيلسوف الاقتصادي الأمريكي ثورشتاين فيهلن (١٨٥٧-١٩٢٩).<sup>(١)</sup> وكانوا ينظرون إليه نظرة شك مستمر، ويعتبرونه شاذ الآراء. وقد أصدر عام ١٨٩٩ كتاباً بعنوان «نظرية الطبقة الحاملة» (العاطلة). وأوضح أنه استرجع بذلك أفكار سان سيمون التي سبق ذكرها. وفى هذا الكتاب وكتاب «نظرية مشروعات الأعمال» وكتاب «المهندسون والأثمن»، اعتبر الأرستقراطية الرأسمالية الحديثة المتورطة فى الانفاق الباذخ والاسراف الاستهلاكى طبقة طفيلية، تشبه طبقة الحكام العسكريين والكهنة الذين كانوا يتحكمون فى المجتمعات البربرية بقوة النهب والسلب والتهر ولمس بقدره أعمالهم الانتاجية. ولهذا يستعير من سان سيمون أيضاً اسم «الصناعيين»، فيضع فى مقابل تلك الطبقة الطفيلية الشبيهة بقرامطة العسكريين والكهنة من يسميهم «قادة الصناعة» captains of industry، أى قادة المشروعات والمهندسين والفنيين وغيرهم من يستهدفون زيادة الانتاج لا زيادة الربح.

وفى رأيه- الذى يشبه رأى الأرسطى الأخلاقى القديم- أن اكتساب المال يختلف اختلافاً كبيراً عن إنتاج الطيبات، بل وغالباً ماتكون هاتان العمليتان متناقضتين، لدرجة أن بعض كبار رجال الأعمال قد يلجأون إلى «التخريب الرأسمالى» (يطرد العمال وأغلق المصانع وما إلى ذلك) من أجل خفض الانتاج وزيادة الأسعار. ولهذا يقول إن التناقض الرئيسى فى الرأسمالية، ليس بين العمال والرأسماليين، ولكن بين الدافع على الانتاج والحافز على محصول الربح. وهذا رأى مفيد، لكنه يحتاج إلى تصحيح واستكمال. ذلك أن ما يمكن تسميته باسم «مبدأ الربح الاستغلالى الأقصى» للرأسمالى، يعنى ويفرض منطقياً بلاشك التناقض الرئيسى بين العمال ومعهم المستهلكون عموماً وبين الرأسماليين الساعين إلى ذلك النوع من الربح. فإذا قلنا إذن إن المشكلة الرئيسية فى الاقتصاد الرأسمالى هى مشكلة الربح الاستغلالى الأقصى، فهذا يتضمن منطقياً التناقض الرئيسى بين الرأسماليين وبين العمال والمستهلكين، وليس فقط التناقض بين الرأسماليين الطفيليين وبين زيادة الانتاج.

ونرجع الآن إلى ثالث وأكبر الاقتصاديين الراديكاليين الأوائل، وهو جون ستياوارت ميل.

### أكبر اقتصاديين الراديكاليين

جون ستياوارت ميل Mill (١٨٠٦-١٨٧٣) هو فيلسوف أخلاقى واقتصادي وأستاذ فى المنطق، كان معاصراً لماركس. ويعتبر المقابل العقلانى المباشر إذ ذاك للماركسية- المقابل الذى

(١) انظر سول فى كتابه المذكور، ص ١٩٦-٢٠١.

كانت الأجهزة البرجوازية للتحكم السرى الشامل تهتم حقا باستطلاعها واستئصالها بغض النظر عن مواقفها العلنية والتوجيهية وملاحيها في إثارة ردود الفعل العكسية. وهذا واضح عمليا في مدى ما حققه كارل ماركس من شهرة ورواج، بينما جون ستينوارت ميل لا يعرف إلا خاصة المتخصصين. ولا تكاد كتبه الفلسفية والاقتصادية تنال للقراءة حتى لخاصة المتخصصين!! وأعتقد أن الأجهزة البريطانية للتحكم السرى الشامل حين استخدمته في تلك الفترة كمقابل بديل من أجل الاستطلاع الذهني، إنما استهدفت بذلك تحديد معالم التفكير الاقتصادي الأخلاقي العقلاني الذي يمكن أن يؤثر في أي اقتصادي مستتير، والذي يجب من ثم مقاومة مقاومة حقيقية ومحيرة إلى الاتجاه الرأسمالي أو إلى الاتجاه المشاعي.

وجون ستينوارت ميل هو الابن الأكبر لأحد الاقتصاديين. تخصص في الفلسفة والمنطق ودرسها في بريطانيا وفي فرنسا، ثم استمر على اتصال بأوجست كونت مؤسس علم الاجتماع. وكانوا يعتبرونه في لندن «مجنونا»، بسبب زيادة اهتمامه بالفلسفة وله في المنطق وفي علاقة «التكامل» بين الاستنباط والاستقراء آراء مفيدة. وقد أصدر كتابه في «المنطق» عام ١٨٤٣، ثم بدأت بعد ذلك كتبه عن «الاقتصاد» وعن «الحرية» وعن «الأخلاق النافعة» الخ. وفي موضوع الحرية، قال إن الحرية السياسية وحدها لا تكفي، لأن الطغيان الاجتماعي يمكن أن يكون أشد طغنا من الطغيان القانوني. وقد أشرنا من قبل إلى كلمته المعروفة عن حق الفرد في التمسك برأيه في مواجهة رأى البشرية كلها. ويبدو أن دفاعه المبني الراسخ عن حرية الفرد، هو الذي جعل بعض مؤرخي الاقتصاد (مثل سول) يعتبرونه من مجددى المذهب البرجوازي التقليدي!!

لكن في ذلك المذهب التقليدي، كان دافيد ريكاردو وتوماس مالتوس يؤمنان كما رأينا بأن استمرار الفقر والظلم هو قانون طبيعي وضروري سليم للرأسمالية التي هي واقع سليم يجب أن يستمر! وقد نقل ماركس عنهم هذا التصور، رغم أنه أضاف إليه اعتبار الرأسمالية مجرد مرحلة طبيعية أو ضرورية في التاريخ الطبيعي السليم، كان يتحتم أن تتحقق ثم سيتحتم أن تحل محلها مرحلة أخرى بعد أن تنضج وتستكمل تطورها!! أما ميل فكنيلسوف منطقي وأخلاقي وباحث في علم النفس، فقد رفض هذا التصور التقليدي، واعتبر القوانين الاقتصادية والاجتماعية قوانين خاضعة للتنظيم البشرى. فلا يوجد قانون طبيعي خارج إرادة البشر يفرض عليهم نظاما معينًا لتوزيع الثروة، لكن الطبيعي بالمعنى الصحيح هو في رأيه أن يصنع البشر قوانين للمجتمع وللإقتصاد لتحقيق النتائج الأفضل. من ذلك مثلا أنه يمكن تغيير القوانين الرأسمالية لتحديد الثمن أو القيمة، لأنها ليست من قوانين الطبيعة المفروضة على الإنسان. فالنظام البشرى وقوانين وعادات المجتمع في مختلف المجالات، يصنعها «الفريق الحاكم» ويمكن تغييرها بإرادة الإنسان.

وهكذا أكد جون ستينوارت ميل رأى فلاسفة التنوير والاشتراكيين الأوائل عن دور السلطة الحاكمة ودور العقل والمعرفة في صناعة نظام وظروف المجتمع. وقد استدرك قائلا إن عملية التفكير والتغيير تخضع في نفسها لقوانين طبيعية، أي لقوانين موضوعية حتمية تتعلق بالطبيعة البشرية للأفراد، لكن هذه مسألة أخرى تدخل في مجال علم النفس ولا تدخل في المجال الاجتماعي الاقتصادي.

وفي رأيه أن المجتمع (أو بالأحرى الفريق الحاكم للمجتمع) يستطيع أن يخضع الانتاج وتوزيع الثروة لأي قواعد، ويتابع بعد ذلك نتائجها علميا ومنهجيا، بطريقة الملاحظة والتفكير والاستفادة من التاريخ. وهو يعتبر «الخدمات» جزءا من الانتاج بأدق معانيه، بل ويعتبر الاستهلاك نفسه وظيفة إنتاجية، كما يتضح في الغذاء الجيد والتعليم الصحيح. وهذا تحديد

فلسفى بعيد النظر. ومن ناحية أخرى، يرى أن «وظيفة رأس المال فى الإنتاج» هى توفير مستلزمات العمل ومستلزمات حياة العمال. ويستنتج من ذلك ومن دراساته لتجارب المشروعات والمستوطنات الجماعية والتعاونية للاشتراكيين الأوائل، أن الرأسمالى ليس ضرورياً، وأنه يمكن الاستغناء عنه. لكن هذا لا يعبر عن رأى شامل، وإنما يعبر عن بعض مناقشاته الألام ومغالل الرأسمالية التى يمكن أن تؤدى فى رأيه إلى قبول أى بدئل. وناقش ميل مشاكل المجتمع، فقال إن سببها هو أن البشرية فى مرحلة مبكرة جداً من مراحل التقدم الإنسانى، وأن المجتمع لابد سيصل إلى حالة «السكينة النفسية» أو «انعدام الهموم»، إذا تحكمت فيه الإرادة العقلانية التى تسعى إلى «تقييد تكاثر السكان، وتوفير سبل الحياة للجميع فى راحة ورفاهية، وإيجاد تنظيم أفضل لتوزيع المنتجات بدلاً من زيادتها بدون حدود». وقد هاجم ظاهرة زيادة السكان هجوماً شديداً، وقال: «لماذا غلأ الدنيا بما لا يستطيع أن تتسع له من السكان، حتى لو استطاع التقدم الفنى توفير الغذاء المناسب لهم؟! إنه لا يعبث على الرضا أن نفكر فى استزراع كل بقعة أرض تصلح لإنتاج الغذاء اللازم للإنسان، أو كل قطعة أرض فضاء تنمو فيها الأزهار أو المراعى الطبيعية، أو أن نبني الجهوران والطير مما يصلح لاستعمال الإنسان، أو نلاحق كل بقعة تنمو فيها الشجيرات والزهور البرية للقتا، عليها كأعشاب الضارة باسم توسيع الزراعة.»

وهذه الكلمات المنطقية للمادة التى تجمع بين الاقتصاد والفلسفة، تبدو قيمتها الحقيقية إذا تذكرنا أن كثيرين من الاقتصاديين البرجوازيين (حتى المحدثين)، كانوا يدافعون عن زيادة السكان، باعتبارها زيادة لقوى العمل، أو - يعتبرين ابن خلدون وغيره فى العصور الوسطى - «زيادة للعران»! وهذا هو الموقف الدينى القديم إزاء هذا الموضوع، لأن موقف القسيس مالتوس ضد ذلك كان يعبر عن نوع من العقلانية الدينية الأوروبية. وفى مصر مثلاً، كان الاقتصاديون حتى السبعينات يؤيدون زيادة السكان - بل ويعتبرونها من أسباب تقدم الإنتاج<sup>(١)</sup>

وهنا يحدد جون ستيوارت ميل - كفيلسوف - الأهداف الأخلاقية الصحيحة للحياة التى يجب أن يستهدفها الاقتصاد أيضاً، فيقول إنه يجب استغلال زيادة السيطرة على الطبيعة فى تقصير ساعات العمل وزيادة ساعات الفراغ التى تتيح تنمية العقل وتحسين الحياة. وبخصوص الاشتراكية وظروف العمال، كان ميل يرى أن الطبقات الدنيا لم تتضج بعد للاشتراكية، وأن «طبيعة المستقبل تتوقف على الدرجة التى يمكن أن يجعل بها العمال مخلوقات عاقلة». ولاحظ هنا الفرق الجوهري بين اتجاهه العام إلى الاشتراكية وعطفه على العمال ودفاعه عن مصالحهم وتكريسه جزءاً كبيراً من حياته لتحسين ظروف الطبقة العاملة، وبين إدراكه الموضوعى لتخلفهم الشخصى والعقلانى. وفى مقابل ذلك، وصل التخطيط التنعكسى عند ماركس إلى درجة اعتبارهم قيادة المجتمع وقيادة الاشتراكية وصانعى المستقبل!!

وعلى كل حال، فجون ستيوارت ميل لم يقدم حلاً اشتراكية (رغم اعترافه فى مذكراته بأنه يتخطى إطار الديمقراطية ليصل إلى موقف الاشتراكية). وقد اكتفى بالمطالبة بإعادة النظر فى قواعد المجتمع الرأسمالى، والتركيز على أهمية «المسألة الاجتماعية» و «المسألة السياسية» فى الاقتصاد، وضرورة التدخل الحكومى - بالقدر الذى تستلزمه الحاجة - من أجل الأهداف العامة المذكورة. وهو يعتبر أى محاولة لتبرير عدم التدخل الحكومى، نوعاً من

(١) انظر كتب مسميحة وأبو اسماعيل والمحجوب، ص ٢٠٧ و ٩٨ - ٩٩ و ١٦٢ - ١٦٧ على التوالى.

### المغالطة والسفسطة.

وميل لم يعمل فقط من أجل تحسين ظروف العمل، لكنه أكد أيضا على أن الهدف الاقتصادي الذي يجب استهدافه هو توزيع الثروة بصورة قريبة من المساواة، أى تضيق الهوة بين «طبقتين وراثيتين هما طبقة العمال وطبقة أصحاب الأعمال». فالعملية الاقتصادية فى رأيه هى جوهرها عملية تعاونية، ومن ثم يجب إرساؤها على أساس تعاونى.

أما بالنسبة للاشتراكيين، فكان يخالفهم مبدئيا فى موقفهم ضد المنافسة، ويرى أن انعدام المنافسة يعنى الاحتكار وتشجيع الخاملين أو الفاشلين. وفى ذلك يقول: «إن الخطأ الشائع عند الاشتراكيين، هو أنهم يفتقلون ما يتصف به أفراد الجنس البشرى من الكسل والميل إلى السلبية والتحول إلى هبهد للمادة». وهو يتفق هنا مع رأى الذى يأخذ على الانقيادات الاشتراكية المعروفة حسن ظنها للعلمى بالبشرية عموما وبالعمال خصوصا، ومن ثم عدم تركيزها على صناعة وسائل وميكانيزمات التحكم العقلانى والترقية العقلانية وفرض (= غريزة) وتنشيط البشر والعمال عقليا. بل الحقيقة أن البشرية تحتاج أيضا إلى أن تطبق عليها علوم «تحسين النسل» (التي تطبق على الماشية ولا تطبق على الانسان الذى يجب أن يكون فعلا سيد الكون).

والمهم أن «ميل» يوصى باستخدام نظام المنافسة الاشتراكية أو التعاونية، والربط بين أكبر قدر من الحرية الفردية فى العمل والتصرف وبين الملكية المشتركة للمواد الأولية والمشاركة المتساوية فى خيرات العمل.

## الفصل الثالث - الاقتصاد الرأسمالي والاقتصاد الاشتراكي

### الاتجاه العام لماركس

من الاشارات المدينة السابقة، يتضح لنا أن كلمة «عقلاني» rational يمكن أن يكون لها في هذا المجال معنيان:

١- معنى المعقول أو القابل للمعرفة والتحديد. وبهذا المعنى نجد أنه حتى الخطأ أو الجنون أو ما إلى ذلك، تعتبر ظواهر عقلانية.

٢- معنى الصواب أو ما يجب أن يكون بالتحديد العقل العلمي والمنطقي. وعلى غرار ذلك، نجد أيضاً أن كلمة «طبيعي» natural لها في هذا المجال معنيان (بالإضافة إلى معنى ثالث معروف في الفلسفة، يتعلق بالواقع المادي غير البشري ومن ثم يعبر عن الحتميات المادية التي لا يتدخل الانسان في صنعائها). والمعنيان هما:

١- معنى الموضوعي الضروري أي المتحقق في الواقع نتيجة أسباب وقوانين ترجع إلى طبائع الأشياء. وبهذا المعنى، نجد أنه حتى المرض والاتسلاخ عن الاتجاه الطبيعي يمكن أن يعتبر طبيعياً.

٢- معنى الموضوعي السليم، أي الصحيح أو ما يجب أن يكون وفق طبائع الأشياء. وقد استخدم الفلاسفة التنويريون والاشتراكيون الأوائل وأدم سميث والراييكاليون صفة «العقلاني الطبيعي» للتعبير عما يتصورون أنه الصحيح أو السليم أو ما يجب أن يكون، بينما استخدم ريكاردو ومالتوس هذه الصفة بمعنى مختلط، حيث تصوروا أن المعقول هو الصحيح، وأن المحتوم واقعي هو السليم الذي يجب أن يكون وأن يستمر. أما ماركس، فهو مثل أستاذه هيجل لم يعترف بالعقل المنطقي أو بالعقل العقلاني. ومن ثم لم يميز أصلاً بين ما هو كائن وما يجب أن يكون، وبين ما هو معقول وما هو عقلاني صحيح، وبين ما هو محتوم واقعي من صنع الطبيعة المادية وما هو محتوم واقعي من صنع البشر، كما لم يميز بين المحترمة الفاسدة أو المتحرفة أو المرضية وبين محتومية الواقع السليم الذي يجب أن يتحقق بفكر وفعل البشر.

وكانت نتيجة ذلك، أنه اعتبر ما يسميه النظام العبودي مثل ما يسميه النظام الإقطاعي مثل ما يسميه النظام الرأسمالي، كلها كانت وكان يجب أن تكون، وكلها معقولة وصحيحة في عصرها، وكلها كانت محتومة حتمية مادية مستقلة عن- بل و ضد- عقل الانسان وإرادته! وهذا ينطبق أيضاً في رأيه على النظام الاشتراكي المنتظر! وهكذا (وبغض النظر هنا عن تخطيطات ومفالمات هذا التقسيم للنظم أو العصور)، لم يميز ماركس بين قوانين الصحة وقوانين المرض، أو بين قوانين العقل السليم وقوانين التخلف الذهني، أو بين قوانين طفو السفينة أو طيران الطائرة وقوانين غرق السفينة أو سقوط الطائرة!

وبهذه المنهجية اللاعقلية المختلطة، كان من الضروري أن يرفض مبدأ الاستثمار الخاص وأن يرفض كل قوانين الاقتصاد القائمة في ظل الرأسمالية، بحجة أن الاشتراكية لها استثماراتها المختلفة نوعياً. وكان من الضروري- بالجلد الهيجلي الماركسي القائم على اجتماع النقيضين- أن يرفض منظور العدل أو الظلم والخير أو الشر والانسانية والأخلاق أو اللا إنسانية واللا أخلاق، وأن يعتبر لكل نظام عدالته الظالمة أو ظلمه العادل، وخيره الشرير أو شره الخير (بتشديد اليا)، وإنسانيته وأخلاقيته اللا إنسانية واللا أخلاقية أو العكس! ولهذا، استخدم أغرب أنواع التحايل الفكري ليشبث أن الرأسمالي لا يظلم العامل، لكن المشكلة هي مشكلة الطبيعة الموضوعية الضرورية للاستثمار الخاص الذي لا يمكن أن يكون عادلاً! ومن ثم يجب وكفى إلغاء رأس المال الخاص، لتنتهي كل مشاكل العمل والعمال ويبدأ عصر الجنة على

الأرض

كيف؟ وما هي خصائص النظام الاقتصادي الجديد وقواعد وقوانين تشغيله؟ لم يقدم ماركس - كما لاحظ الجميع - أي تحديدات عن ذلك، مكتفياً بالتركيز على ضرورة إلغاء ما اعتبره قواعد وقوانين خاصة بال رأسمالية، مثل الاستثمارات الخاصة والسوق والتقييم التبادلي السلبي، إلخ؛ فقد تصور منظوراته عن التاريخ وعن الاقتصاد، أن الاشتراكية ليست إلا تصفية الملكية الخاصة الرأسمالية - التي ترتبط في الحقيقة بالكثير من الأصول والقواعد العقلانية الطبيعية السليمة وفي هذا الاتجاه، كتب ضد اقتصاديات الرأسمالية ولم يكتب عن تصوره لاقتصاديات الاشتراكية، وكتب ضد رأس المال الخاص ولم يكتب عن تصوره لرأس المال العام وتشغيل المشروع العام، وكتب ضد نظام السوق والتبادل السلبي ولم يكتب عن تصوره لنظام الأسواق والتبادل أو التبادل اللاسليبي

ولهذا، لم يكن من المنتظر أن يحدث أي تطبيق ناجح للماركسية، التي صُنعت في لندن لتكون «نظرية» الثورات الفاشلة، أي وسيلة للتجهيز والتفجير الذهاني الفوضوي للأجهيزات الثورية التي من نوع انفجارية كومين باريس الذهاني الارهابي في ١٧٩٢ - ١٧٩٥، أو كومين باريس الذهاني الصالي في ١٨٧١ وبالفعل أدت الثورة الماركسية في روسيا القيصرية إلى الحروب الأهلية الطاحنة والمجاعة الرهيبة الشاملة، لولا أن بعض الماركسيين المستعيرين (في عهد لينين ثم في عهد ستالين أيضاً) كانوا يتصرفون بطريقة أو بأخرى وبدرجة أو بأخرى، لتعديل بعض عناصر الماركسية وتطعيمها ببعض المراجعات أو التصحيحات «البرجوازية»

ومن ناحية أخرى، يجب أن نتذكر أن من أقدم وأوسع ميكانيزمات التغليب والتشويه والافساد، التي كانت ولا تزال تستخدمها أجهزة التحكم السري الشامل لصناعة التدهور واللاعقل، ميكانيزم صناعة مغلوب الوسط المنطقي الصحيح، أي التوريط في أحد طرفي الخطأ، وهذا - بتعبير أرسطو - الأفرط والتفريط. وهذا يعني تعكيس الصواب إلى خطأ، أو تعكيس الفضيحة إلى رذيلة، أو تعكيس الصحة إلى مرض، بالزيادة أو بالنقصان. (١) وفي الاقتصاد الحديث، فإن هذا يعني التطرف أو الانحراف إلى: اتجاه الرأسمالية، أو إلى اتجاه العداء للملكية الاقتصادية الخاصة والنشاط الاقتصادي الخاص - وهو الاتجاه الذي رأينا أنه بدأ من التراث الكهنوتي والكنسي والذهاني اللاعقلي. وفي كلا الحالين، يفسد وينحرف الواقع الاقتصادي بالضرورة وينسلخ عن الاتجاه العقلاني الطبيعي السليم، ومن ثم تحدث المظالم والمشاكل ويستمر الفقر.

وإذا رجعنا إلى فلسفة اللغة التي أشرنا إلى أهميتها في توضيح تطور التحريفات والتعكيسات في الأسماء والمسميات الاستراتيجية في ذهن وفي الواقع الخارجي، يمكن أن نشير بخصر هذا الاتجاه المعادي للملكية الخاصة الاقتصادية إلى مثالين:

المثال الأول، يتعلق بكلمة «المساواة» equality. وهذه أصلها العربي هو السواء، أي الصواب أو الاعتدال الصحيح. ومنها السوى (بتشديد الياء) normal، أي السليم أو المتفق مع القواعد والمعايير. أما في الإفرنجية، فأصلها اللاتيني aequitas. وهذه تعني أساساً equity أي الحقانية أو الانصاف، كما تعني أيضاً التماثل والتعادل أو التوازن أي تكافؤ الميزان equilibrium. ومنها aequidicus أي قاضي. وهكذا نجد أن كلمة «المساواة» في مختلف اللغات، لم تكن تعبر أصلاً عن أوهام المساواة التطابقية أو التسوية المطلقة، ولكن

(١) انظر الفصول الخاصة بذلك في كتاب «المبادئ الفلسفية الجديدة».

عن المساواة في الحقوق، أي معاملة الأمثال بالمثل، أو التسوية بين كفتي الميزان وليس بين الموزونات!

والحال الثاني المكمل لهذا، يتعلق بكلمة Communism / شيوعية. فرغم أن أصول هذه الكلمة في اللغات الشرقية ذات التراث الكهنوتي تعبر عن المشاعة أو المشاركة العامة في الملكية، إلا أنها في اللغات الأوروبية ترجع إلى Communa / كوميون، بمعنى مجلس المدينة أو البورج أو السرفيت، أو بمعنى أهل المدينة كجماعة متماثلة. وكان المجلس في نظام «المدن الحرة» الذي انتشر في أواخر العصور الوسطى، يعتبر مجلس العقلاء أو الحكماء أو مجلس الارشاد لجماعة «حرة» أي متماثلة لاطبقيا. وهكذا نجد أن أصول هذه الكلمة أيضا، لا تعبر في التراث الأوروبي العقلاني عن مشاعة الملكية، ولا عن حكم الدهماء والمعلمين (رغم ارتباط كوميون باريس الأول وكوميون باريس الثاني بهذا المعنى). وإنما تعبر ببساطة عن نظام الحياة الاجتماعية المحكومة بطريقة متماثلة أو متعادلة أو حقانية. وهذا ما تعبر عنه تقريبا حتى اليوم كلمة Communal، ولا يختلف هذا المعنى كثيرا عن أصل معنى كلمة Socialism / اشتراكية التي قلت إنها تعني حرفيا في اللغات الأوروبية «النظام المجتمعي». (١)

لكن ماركس اعتمد أو استكمل التحريفات والتعكيسات اللاعقلية الكهنوتية والدهمانية.

(١) يمكن أن نضيف هنا بعض التفاصيل الفيلولوجية لاستكمال ما أوردته عن أصول الكلمتين المذكورتين. فكلمة «المساواة» في العربية ومشابهاتها الشرقية، ترجع إلى «السواء» بمعنى الاعتدال الصحيح، ومنها «سواء السهيل»، و«الربع السواء». ومنها كلمة «صراب» أيضا، وكلمة «صوام» أي مكبال أو معيار. ومنها «الأرض السواء» (بتشديد وضـم السين)، ليس بالمعنى الشائع في التراث القديم، ولكن بمعنى أرض السوق/ السوء، أي أرض التبادل العادل أو المتساوي، التي كانت تستخدم أيضا في العروض أو المهرجانات. وهذا واضح في عديد من الكلمات الهيروغليفية والقبطية القديمة، ومنها Soa وSoa وروصون، ثم سوان/ أسوان (أي سرق). ومن نفس الأصل، فعل يسوي (بتشديد وكسر الواو) الذي لا زال يستعمل في العمارة بمعنى ينضج أي يجعله سريا- وهو المنضوط أو المتفق مع المعايير. والمسمى هو أيضا (بتشديد السين) يعني ينضج أي يجعله سريا- (وكلاهما اسم فاعل بتشديد وكسر اللام والراء). أي صانع العدالة والحق والبراء. ومنها أيضا الموصى والمؤاسة من الأسوة (وفي هذا يتضح أن أصل كلمة موسى هو نفس أصل كلمة متبنا التي اختلطت بعد ذلك بكلمة مسيح). والموصى هو أيضا الموصى، أي المرش أو صانع الوصايا. أو صانع العقل (وفي اليونانية Musa تعني العقل). وكلمة «سواء» أو «سوية» هي التي قلت وأنها لما كالمعدل في بعض اللغات الشرقية والجرمانية، فأصبحت سرقيا وصفا. وصرفيا أي حكمة. ومن نفس الأصل أيضا، كلمة «الباسة» (بتشديد السين) التي شاعت في الشرق في العصور الوسطى بمعنى نظام الحق، واشتقت منها كلمة «سياسة».

أما الكلمة الأوروبية equality فأصلها اللاتيني يعني كما أوضحت equity و equilibrium. وتتامل بعد ذلك كلمة Commune. فمصادها العربي الذي يعبر عن المشاركة أو المشاعة، هو ذو أصل ديني شرقي واضح في الأدب والجماعات الكهنوتية الفرعونية، ثم المسيحية وغيرها، ثم الصوفية. أما أصلها الأوروبي، فهو من الجذر Cum (ومنها في العربية «الكمة» أي المميز العديدي) و Sum. وهما يميزان معنى «مع» أو «مثل». (والأصل القديم لمعنى «مع» يتضح في كلمة «معمار»، وفي الكلمة الفرعونية «ماعيت» أي الخبز أو العمل). ومن هذا الأصل، استعملت كلمة كوميون بمعنى أهل المدينة الحرة أو بمعنى مجلس عقلاء المدينة الحرة. وفي هذا، يتضح أن الكلمة كانت تعبر أيضا عن المائلة أو السواء أو البيواسية، ثم انقلبت مثلها إلى التسوية التطابقية للمشاعة.

ومن المهم أن أضيف هنا أن هذه الأصول، هي التي تطورت منها كلمة «سواستيك» المعروفة بمعنى الصليب المعروف (أو رودة الرياح أيضا). وقبل أن يستخدم النازيون الصليب المعروف وصلب مالطه بدون أن يدركوا معناها الرمزية القديم الذي كانت تستهدفه الأجهزة الأنجلو أمريكية للتحكم السري الشامل (التي صنعت النازية وصنعت الحرب العالمية)، كانت كلمة «سواستيك» يميزان منذ العصور الفرعونية عن دورات وميكانيزمات هيئف وخبور وتسهيل الصواب. وآخر مثال واضح يعبر عن هذه الدورات والميكانيزمات، ماحدث من تحويل تسفيلي في العصر الحديث لكلمة «ثقافة»، التي تدهورت من معنى ثقافة الفكر إلى معنى ثقافة البدائيين وثقافة الرقص والأغاني وثقافة الطفل، الخ



المذكورة، فجعل الاشتراكية هي المساواة غير المتساوية (أي النسبية) في عائدات العمل غير المتساوي «كميا»، وجعل الشيوعية هي المساواة المتساوية (أي التطابقية المطلقة) في عائدات العمل غير المتساوي «كميا»، وذلك على أساس المشاركة العامة في الملكية الاقتصادية في الحالتين؛ وأعتبر هذه العملية انتقالا عما يسميه «الحق البرجوازي» الذي يفرض مساواة علم التساوي في الاشتراكية، إلى «الحق الشهواني غير المتساوي» الذي يفرض عدم تساوي المساواة؛ ومعنى هذه البهيفة، أنه اعتبر حتى العدالة الاشتراكية قائمة على «الحق البرجوازي»، ثم تصور أنه يمكن الوصول إلى المرحلة الشيوعية العليا البعيدة المدى قبل أن تتحرر البشرية من المتخلفين في القدرات، أي المتخلفين في نوعيات وكميات العمل (التي يسميها معا «كمية العمل»)<sup>(١)</sup>

### التصورات القديمة عن العمل والقيمة

أفردت فصلا في هذا الكتاب عن نظرية ماركس عن «العمل» و «فائض القيمة». لكننا نحتاج إلى مزيد من المناقشة والرجوع إلى الأصول التاريخية. فتصور ماركس عن هذا الموضوع، يعتبر في نظره وفي نظر إنجلترا ولينين وغيرها الأساس وجوهر الزاوية للاقتصاد الماركسي، أو ما يسمى عندهم الاقتصاد الاشتراكي. وسوف نكتشف أنه ببساطة تصور مغالطي مختلط، مما يعني أن الاتجاه الماركسي المنسوب إلى الاشتراكية - في الواقع الاقتصادي أو في علم الاقتصاد - هو قصر من الرمال أو تكوين روقي بدون أساس. وخلاصة تصور ماركس هذا، هو أن القيمة الاقتصادية أو قيمة السلعة (وأن استعمل هذه الكلمة بالمعنى العام الذي يشمل الخدمات) تتحدد بواسطة مكون واحد هو العمل المأجور المبدول اجتماعيا في إنتاجها. وهذا في حد ذاته يعني منطقيا أن الاستثمار الخاص أو العام والمستثمر الخاص أو العام ليس لهما دور في إنتاج القيمة الاقتصادية - بغض النظر هنا عن تصوره عن دور المستثمر الخاص بالذات في توليد الربح الاستثماري من استبعاد العامل؛ وفكرة أن العمل - بمعنى العمل اليدوي (= اليدوي البسيط أو اليدوي المتطور)<sup>(٢)</sup> - هو

(١) كان التقسيم المأخوذ به للعمل المأجور في القرن الماضي، هو: «العمل اليدوي» الذي يقوم به أصحاب «الياقات الزرقاء»، و «العمل المكتبي» الذي يقوم به أصحاب «البياقات البيضاء». وكان «العمل اليدوي» بهذا المعنى يبدأ من العمل العاري اليدين أو الذي يستخدم أدوات بسيطة ومتخلفة، ويشمل العمل اليدوي المتطور على آلات أو أجهزة متطورة. أما العمل المكتبي، فكان يبدأ من عمل المشتغلين بالقسودات والحسابات، ويشمل كبار الموظفين والأداريين. ورغم قصور هذا التقسيم، فقد كان أقرب إلى التحديد الثنائي الصحيح من التقسيم الذي ظهر حديثا بعد ماركس، والذي أدى إلى تضخيم وتوسيع معنى العمل البروليتاري ومن ثم تدعيم التعريف الماركسي في هذا الموضوع. هذا هو تقسيم العمل المأجور «وعمل يدوي» بالمعنى البسيط شبه البدائي، و «عمل ذهني» mental بالمعنى الذي يمكن أن يشمل العمل الصناعي المتطور أو العمل اليدوي التقني المتطور، الخ، أي عموما العمل اليدوي الذي يحتاج إلى تعليم متخصص. ولأن كلمة «ذهن» أوسع كثيرا من كلمة «عقل» / intellect أو «تفكير»، نجد أن هذا النوع «الذهني» قد يشمل سائق القطار وليس فقط قائد الطائرة، وكاتب الآلة الكاتبة وليس فقط الكاتب على الكمبيوتر، فضلا عن المشتغلين بالأعمال اليدوية الانتاجية التي تحتاج إلى تخصص تقني. وهذا واضح مثلا في أن كلمة «مهندس» أو «باشمهندس»، اتسعت في اللغة العربية الفارسية حاليا بحيث أصبحت تشمل العسكري الفني وليس فقط عمال الكمبيوتر والأجهزة الحديثة الأخرى.

لكن في مقابل ذلك كله، اعتقد أن التقسيم الصحيح يجب أن يميز بين: (١) «العمل اليدوي» (أو الأخرى العمل البدني لأنه قد يستخدم أعضاء بدنية أخرى) يختلف درجته الجانب الذهني أو التقني التي تستخدم في هذه الحالة كوسيلة لتنفيذ الجانب البدني من العمل، بحيث يمكن تسمية فرعيا إلى: أ- عمل يدوي بسيط. ب- عمل يدوي ذهني (٢) «العمل التفكيري» الذي يعتمد اعتمادا رئيسيا على اللغة والتفكير، ولا يستخدم اليدين أو البدن إلا كوسيلة للتعبير أو التفكير. وهذا يبدأ من أعمال التدريس مثلا، ويشمل الأعمال الاستثمارية التجارية التي تحتاج إلى تفكير، فضلا عن الأعمال الثقافية والفكرية الراقية.

الصانع الوحيد والمكون الوحيد للسلمة، ترجع إلى العصور القديمة عندما كانت معظم المواد الأولية متاحة بدون قيمة اقتصادية، وعندما كانت القيمة الوحيدة التي تضاف إلى تلك المواد هي قيمة ذلك العمل اليدوي، بحيث كانت قيمتها الاقتصادية تبدأ من لحظة القيام بأعمال جمعها أو تحصيلها من الطبيعة. ونفس الشيء نجد أيضا عندما كان إنتاج السلعة يقتصر تقريبا على دور العمل اليدوي الحرفي الذي ينتجها من مادة خام ضئيلة القيمة، وبأدوات تعتبر بمثابة امتداد لليدين. لكن هذا التصور كان كهنتيا دهمائيا. أما التراث العقلاني القديم، فلم يكن يعتبر العمل اليدوي هو الصانع الوحيد للقيمة الاقتصادية، بل كان يعترف بعوامل أخرى- بل وأهم- في عملية الإنتاج.

وإذا رجعنا مثلا إلى ابن خلدون- الذي يعتبر أهم مؤرخي بقايا التراث الثقافي القديم في العصور الوسطى- نجد عنده الفكرة القديمة عن أن «المكاسب (= المتحصلات) هي قيم الأعمال»، وأن «الكسب هو قيمة الأعمال البشرية»، الخ<sup>(١)</sup>. بل ويرى ابن خلدون من هذا المنظور، نفس الرأي الذي القديم عن أن زيادة السكان/ «السكان» (التي يسميها أحيانا «العرمان» / العمار أي التجمع السكاني) تعنى زيادة الثروة، «والسبب في ذلك كله، ما ذكرناه من كثرة الأعمال وأنها سبب الثروة»<sup>(٢)</sup> ويقول ابن خلدون أيضا:

«وما يفيد (= يحصله) الإنسان ويقتنيه من المتصولات [= الأموال الثابتة]، إن جاء من الصنائع [= الحرف] فالتحصّل المقتنى هو قيمة العمل. إذ ليس هناك إلا العمل. وقد يكون في بعض الصنائع غير ذلك. مثل التجارة والحياكة [= النسيج] يكون معها الحشَب والغزل. إلا أن العمل فيهما أكثر، فقيمتيه أكثر. وإن كان المتحصّل من غير الصنائع، فلا بد في قيمة ذلك المتحصّل والاقتناء من دخول قيمة العمل الذي حصلت به، إذ لولا العمل لم يحصل الاقتناء... فقد تبين أن التحصيلات والمكتسبات، كلها أو أكثرها، إنما هي قيمة الأعمال الإنسانية.»<sup>(٣)</sup>

وفي هذه الكلمات، يعترف بقيمة- ولكن ضئيلة- للمواد الأولية منفصلة عن قيمة العمل. لكن من ناحية أخرى، نجد أن كلمة «العمل» أو «الأعمال» تقتصر عنده على «الصنائع» الحرفية المتخصصة فقط؛ ولهذا يعترف بوسائل أخرى لإنتاج الأموال، مثل الزراعة وتربية الحيوانات والتجارة، وما إلى ذلك من وسائل لا يعتبرها من «الأعمال»؛ لماذا؟ السبب الذي تعبر عنه أفكاره المناقضة المنتشرة في فصول كثيرة، هو أنه يرى أن تلك الأعمال لا تحتاج إلى فن حرفي خاص أو تصرف خاص في مادة الإنتاج، ولكنها ثمرات الأرض أو الحيوانات، أو هي فرق الشراء والبيع في التجارة كما ذكرنا من قبل؛ يقول:

«إن تحصيل الرزق وكسبه: إما أن يكون يأخذه من يد الغير وانتزاعه بالاقتدار عليه وفق قانون متعارف [= الجهانيات الحكومية]... وإما أن يكون بالاستخراج من الحيوان الداجن... كاللبن من الأنعام والحزير من دوده والعسل من نحلته. أو يكون من الثبات في الزرع والشجر [= الزراعة]... وإما أن يكون الكسب من الأعمال البشرية. وهي: إما أعمال في مواد معينة وتسمى الصنائع، من كتابة ونجارة وخياطة وحياكة وغروسية [؟]، وأمثال ذلك. أو أعمال في مواد غير معينة، وهي جميع المهن والتصرفات [= أعمال غير فنية أو حرفية أو أعمال غير

(١) المقدمة، طبعة الشعب، ص ٣٣٥ و ٣٤٣. وانظر في هذا الموضوع أيضا بعض فصول الباب الرابع، ثم فصول الباب الخامس عن «المعاش ووجهه».

(٢) نفس المرجع، ص ٣٢٩ و ٣٤٥.

(٣) ص ٣٤٤ (ولاحظ أنني اضطررت إلى «ترجمة» بعض المفردات الركيكة القديمة التي تطمس لغة ابن خلدون).

مادية]. وإما أن يكون الكسب من البضائع وإعدادها للأغراض [= فروق الشراء والبيع]... وتسمى هذه تجارة».<sup>(١)</sup>

ومن هذه السطور، يتضح لنا تصور ابن خلدون عن أن «العمل» لا يخلق السلعة إلا من مواد بدون قيمة (مثل جمع الحطب من الغابة)، أو من مادة خام غير صالحة للاستهلاك أو وسائل مادية أخرى تتعرض لأعمال الصياغة. ومن ثم لا يعتبر الزراعة وتربية الحيوانات «عملا»، لأن خالق السلعة هنا هو قى رأيه الطبيعية أو الله. بينما لا يعتبر التجارة «عملا» لأنها فى رأيه لا تخلق أى سلعة أصلا وفى ذلك، نجد أن ابن خلدون يضيف إلى التصور الدهماني القديم عن دور العمل اليدوى أو الحرفى الكادح فى صناعة السلعة تصورا دينيا أيضا عن أسباب غير بشرية تصنع القيمة الاقتصادية.

أما إذا تأملنا مثلا كتاب «كلیلة ودمنة» كنموذج للفولكلوريات العقلانية القديمة، نجد أنه يعالج فى إحدى القصص موضوع مصادر الرزق أو الكسب فيعتبرها: العمل (ويسمى العامل «الأكار» / الأجير رغم أن عمله هنا هو جمع الحطب)، والجمال (كرمز لوسائل المتعة ووسائل الفن المعنوى كالرسم)، والعقل (المستخدم اقتصاديا أى فى «التجارة»). ويعبر عن تدرج دور هذه العوامل فى خلق القيمة الاقتصادية كما يلى: «عمل يوم واحد إذا جهد به الرجل بذله قيمته درهم»، و «جمال يوم واحد يساوى مائة درهم»، و «عقل يوم واحد ثمنه ألف درهم».<sup>(٢)</sup>

وفى تحديثات أرسطو عن أنواع العمل أو العوامل التى تصنع المعلول أو المنتج، نجد أربعة علل أو عوامل يمكن تطبيقها على الانتاج الاقتصادى أيضا. هذه العلل أو العوامل هى: العلة المادية (مثل مادة إنتاج التمثال عند أرسطو)، والعلة الفاعلة (وهو العمل اليدوى أو الأداة المباشرة فى إنتاج التمثال أى عمل النحت)، والعلة الغائية (وهى الصورة المستهدفة فى ذهن النحات والتى تدفعه إلى استحضر المادة وممارسة العمل)، والعلة الصورية (وهى الصورة المتحققة للتمثال). فإذا طبقنا هذه العوامل على الانتاج الاقتصادى، نجد أن العمل اليدوى هو مكون واحد من أربعة مكونات، تشمل أيضا مواد الانتاج، وفكرة مشروع الانتاج، وتنظيم الانتاج.

وفى النصوص التى يذكرها ماركس عن أرسطو، يتعجب كيف أن أرسطو لم يدرك أن مقياس القيمة الاقتصادية هو «العمل البشرى» (والمقصود هنا العمل اليدوى)؛ فقد قال أرسطو فى التمييز بين «القيمة الاستعمالية» و «القيمة التبادلية» للسلعة: «إن التبادل لا يمكن أن يحدث بدون تساوى، والتساوى لا يمكن بدون قابلية للمقياس المشترك - Commensurability. ومع ذلك، فالحقيقة أن مثل هذه الأشياء غير المتشابهة [مثل منزل وعدد من السراير] يستحيل أن تكون قابلة للمقياس المشترك». ولهذا، يرى أن المقياس الذى يساوى بينها فى التبادل السوقى، هو شئ غريب على طبيعتها، ولكنه: «وسيلة اضطرابية لأغراض عملية».<sup>(٣)</sup> و أرسطو لم يكن يقصد بذلك أنه لا يوجد مقياس مشترك لتحديد القيمة الاقتصادية للسلع المختلفة فى السوق كما توهم ماركس! فهذا المقياس واضح عنده، وهو التبادل السوقى نفسها! ولكنه كان يناقش العلاقة الاستعمالية والقيمة التبادلية، التى رأينا قبل ذلك أنه اعتبرها خارجة عن «الطبيعة» أو «الغاية» الاستعمالية للسلعة.

وبالفعل - كما لاحظ آدم سميث أيضا بعد ذلك - لا يوجد فى الاقتصاد السوقى مقياس

(١) نفس المرجع، ص ٢٤٥.

(٢) كلیلة ودمنة، الباب الثامن عشر: «ابن الملك وأبن الشريف».

(٣) «رأس المال»، النسخة الانجليزية المذكورة، ص ٥٩ - ٦٠.

يربط بين قيمة المنفعة الاستعمالية وقيمة التبادل، بدليل الانخفاض الهائل في ثمن الماء والارتفاع الهائل في ثمن الماس؛ لكن ماركس (مثل ما يسمى المدرسة التساوية بعد ذلك رغم اختلاف الاتجاه) لم يفهم هذه المشكلة أو هذه المفارقة، ولم يدرك أنه لا يمكن حلها إلا بالقضاء السوق نفسه، لأنها تعبر عن ظروف العجز الانتاجي وزيادة الحاجات البشرية عن المواد المتاحة (بغض النظر هنا عن مشاكل انحراف وانسلاخ الرغبة والطلب وظهور حاجات مزيفة وزيادة عدد السكان، الخ). فكانت النتيجة أنه قدم لها حلا مزعوما تصور أن أرسطو لم ينتبه إليه، هو «العمل البشري»، قائلا إن «كل أنواع العمل متساوية ومتعادلة»، ومن ثم فهي وحدها التي يمكن أن تعبر عن «علاقة التساوي في قيمة السلع المختلفة» - تلك العلاقة التي لم يستطع أرسطو في رأيه تفسيرها<sup>(١)</sup> وفي هذه السفسطة، ارتكب مغالطة أخرى، هي الادعاء بتساوي وتعادل كل أنواع العمل، مع أن أنواع العمل مثل أنواع السلع الأخرى تختلف في قيمها الاقتصادية، بل وتختلف قيم فروع النوع الواحد من العمل، بل وكيوف النوع الواحد؛ لكن واضح أنه كان يميل إلى المعنى البدوي النمطي للعمل.

### مصادر الموقف الماركسي

كما أشرت قبل ذلك، كان الفيزيوقراط هم أول من أثاروا مشكلة خلق القيمة الاقتصادية الجديدة أو الإضافية التي كانوا يسمونها «المنتج الصافي» *Produit net*، ورغم أنهم أرجعوا ذلك إلى الخصائص الطبيعية للأرض الزراعية (وللحيوانات أيضا). أما عن العمل، فلم يعترفوا بأنه يخلق أى قيمة اقتصادية إضافية، واعتبروا أن قيمة العمل نفسه تتحدد بنفقة إنتاج هذا العمل، أى النفقة التي تتيح للعامل قدرة العمل<sup>(٢)</sup>، وهذا هو تقريبا نفس الرأي الذي تبناه دافيد ريكاردو وتوماس مالتوس بعد ذلك، ثم نقله عنهما ماركس. وكان آدم سميث قد حاول تصحيح رأى الفيزيوقراط، فأوضح أن العمل هو خالق الثروة أو القيمة الاقتصادية الجديدة من الأرض أو من غيرها. وقال إن المصدر الحقيقي لثروة البلاد هو «العمل السنوي» وإن الثروة تزيد بزيادة فاعلية العمل (من خلال تقسيم وتخصيص العمل) وتدبير ومراعاة منتجات العمل، الخ. لكنه طبعاً لم يكن يقصد بذلك اعتبار العمل هو الخالق أو الصانع الوحيد للقيمة الاقتصادية بل كان يعتبره مصدراً من ثلاثة مصادر، هي: «الأرض» أو «الطبيعة»، و«رأس المال»، و«العمل». وسمى هائلاتها: «الريع»، و«الربح»، و«الأجر». وقد قرر بوضوح، أن العمل لم يكن هو الصانع الوحيد للقيمة الاقتصادية إلا في المراحل «البدائية» (بالمعنى الواسع)، قبل ظهور نظام ملكية الأرض وتكوين واستثمار رأس المال، أى في ظروف توفر الأرض والمواد الخام وعدم استخدام وسائل رأسمالية في الانتاج. ورغم أنه اعتبر الربح نوعاً من الأجر لصاحب العمل مقابل «عمله» في ملاحظة وتوجيه الانتاج، إلا أنه أشار كثيراً إلى دور تكوين رأس المال نفسه. وعلى كل حال، فالهم أن آدم سميث كان حاسماً في رأيه عن أن العمل البدوي أو الأدنى المباشر لا ينتج «كل» القيمة الاقتصادية إلا في الظروف البدائية السابقة، وأن التشغيل الرأسمالي للمشروعات يعتبر نوعاً من العمل، وأن تكوين رأس المال هو في الظروف الحديثة خالق العمل للعالم<sup>(٣)</sup>.

وبناءً على خط التدهور المتزايد الذي تتعرض له مجالات الواقع وكذلك العلوم والأفكار، تدهور ريكاردو بهذا التصور، فقال إن القيمة التبادلية تتحدد بالعمل المأجور المهدول في

(١) نفس المرجع، ص. ٦.

(٢) كتاب «الاقتصاد السياسي» المذكور للدكتور عبد الحكيم الرفاعي، الجزء الثاني، ص ٣٩١.

(٣) انظر مثلاً الدكتور الطنطاوي في المرجع المذكور، ص ٥٨-٦٣.

الانتاج، أى أن العمل المأجور هو الصانع الوحيد للقيمة الاقتصادية ومن ناحية أخرى، قال أيضا (هو ومالتوس) إن قيمة الوسائل اللازمة لمعيشة العامل وأسرتة، أى نفقات حد الكفاف، هى التى تحدد الأجر، أى تحدد قيمة العمل كسلعة، وإن الفرق بين أجر العامل أو قيمته كسلعة وبين ما ينتجته العمل أى قيمة السلع المنتجة، هو الذى يحدد الربح الرأسمالى، ويذهب إلى أن الربط بين فكرة أن العمل هو الصانع الوحيد للقيمة الاقتصادية وفكرة أن الربح الرأسمالى هو الفرق بين العمل كسلعة وقيمة السلع التى ينتجها العمل، يفرض بالضرورة المنطقية التساؤل التعميمى التالى: فما دور الرأسمالى إذن ولماذا يحصل على الربح؟! وهذا هو بالتحديد - ولا أكثر - السؤال الذى أثاره ماركس اعتمادا على ريكاردو ومالتوس، مع بعض الصيغات والاضافات السلطانية الأخرى الأكثر تدهورا!

لكن واضح أن ريكاردو فى تصوره عن أن العمل المأجور هو محدد القيمة التبادلية، كان يقصد بذلك أنه صانع القيمة الاقتصادية الجديدة أو الزائدة أو الإضافية التى تحدث عنها الفيزيوقراط وآدم سميث، أى القيمة التى تضاف إلى قيمة مواد ووسائل الإنتاج (التي اعتبرها نتيجة عمل سابق)، ولم يكن يتصور أن العمل يمكن أن يمارس إنتاج هذه القيمة الاقتصادية الجديدة وحده وتلقائيا، بدون خالق العمل للعمال الخالقين للمنتجات، أى بدون رأس المال والقائم بمشروعات رأس المال، والدليل على ذلك أنه اعتبر ربح الأرض «دخلا ههيم مستحق»، بينما اعتبر الربح الرأسمالى «دخلا مستحقا». غير أن التخلف الفلسفى وتدهور القدرات المنطقية مع ضغوط الرصيد الكهنوتى القديم لريكاردو ذى الأصل اليهودى ومالتوس اللسيس، هى التى دفعتهما إلى استخدام التعميمات الكهنوتية الدعائية التقليدية عن دور العمل المأجور، ثم استكمل ماركس صياغة هذا الخطأ، مع تنظير أصله البدائى وشبه البدائى والحقيقة أنه حتى من حيث القيمة الاقتصادية الجديدة أو الزائدة التى تضاف إلى قيمة مواد ووسائل الإنتاج، نجد أنه ليس العمل الأدائى هو الصانع الوحيد لها، لكن يشترك فى صنعائها العمل التنظيمى والادارى، ثم أيضا القدرات التكنولوجية لآلات أو أدوات الإنتاج التى تجرى عليها هذه الأنواع من العمل، ثم الطلب الاقتصادى الذى يؤدى إلى الربط بين أنواع «مادة» الإنتاج وأنواع «العمل» المبلول فى الإنتاج. وكما أوضحت فى الفصل الثالث من الفصول الأصلية، يعتبر العمل الاستثمارى للقائم بالمشروع أو صاحب العمل - سواء كان خاصا أو عاما - هو عمل تحديد هذا الطلب الاقتصادى قبل تحقيقه. وهو العمل الذى يستحق الربح الاستثمارى (بالمعنى الدقيق المختلف عن معنى فائدة رأس المال أو أجر الاشراف التنظيمى، أو ما إلى ذلك من أسباب أخرى إضافية لعائدات صاحب العمل). ومن هنا، يعتبر الربح الاستثمارى - فى الحالات التى لا يكون فيها الطلب محددا مسبقا - «دخلا مستحقا» وليس «دخلا غير مستحق» *uneamed income* <sup>(١)</sup> كما يرى الماركسيون وبعض الاشتراكيين الذين اقتبسوا هذا التعبير عن وصف ريكاردو لربح الأرض. ذلك أن المقصود بالربح *rent / rente* (كما يوضح الاستعمال الأفرجهى للكلمة) هو الدخل أو العائد شبه الثابت والمتنظر مسبقا كالأجهار، مما يعنى أن «الاستثمار الربحى» لا يعتمد أو لا يكاد يعتمد على تنبؤ بالطلب ومن ثم بالربح.

والمهم أن تصور ماركس عن دور العمل الأدائى المأجور وعما يسميه «فائض القيمة»، لم يكن فقط نتيجة نقل عن أخطاء ريكاردو ومالتوس ومغالطات الرصيد الكهنوتى الدهمائى القديم ثم رصيد المشاعيين المحدثين، لكنه كان أيضا نتيجة عجز علم الاقتصاد وعجز

(١) لاحظ أن الاقتصاديين المصريين يعرجون هذا التعبير ترجمة متناقضة هى: «دخل (أو مال) غير مكتسب»!!

الاقتصاديين إذ ذاك عن توضيح المقابل الصحيح للربح الاستثمارى. لقد تصور ريكاردو أن الربح الاستثمارى هو الفرق بين أجر العمل وحصوله منتجيات العمل، وأنه كلما انخفض الأجر ارتفع الربح، ومن ثم يجب أن ينزل الأجر إلى حد الكفاف ليرتفع ربح الرأسمالى. وصحيح أن ربح الرأسمالى يزيد بخفض الأجور، لكنه يزيد أيضا بخفض قيمة مواد الانتاج ويزيادة القدرات التكنولوجية لآلات وأدوات الانتاج، كما يزيد برفع الأسعار وبممارسة مختلف أنواع الغش والمصوصة والتحكم الاقتصادى وما إلى ذلك من عوامل لاتصنع قيما اقتصادية حقيقية ولكن تزيد القيم الاقتصادية. ومن ناحية أخرى، نجد أنه حتى الاقتصاديين البرجوازيين أشاروا إلى أن انخفاض الأجور إلى حد الكفاف فى بريطانيا فى عصر ريكاردو ومالتوس، كان يرجع فى الحقيقة إلى زيادة هجرة الأيدي العاملة من الريف إلى المدن بسبب رسالة الريف وتدهور الزراعة والحرف اليدوية، الخ، ولم يكن يرجع إلى قانون اقتصادى. والدليل على ذلك، هو ارتفاع الأرباح بعد ارتفاع الأجور، خصوصا عند ظهور أنواع أرقى من القدرات التكنولوجية.

ومع ذلك، لم توضع نظرية اقتصادية علمية لتحديد القيمة الاقتصادية الموضوعية فى الاقتصاد التبادلى عموما، ومن ثم لتحديد الوظيفة الموضوعية للعمل الاستثمارى سواء كان خاصا أو عاما، أى لتحديد القيمة الموضوعية للربح الاستثمارى سواء كان خاصا أو عاما. وهذا مفهوم من زاوية المصالح الرأسمالية التى لا تريد تحويل علم الاقتصاد إلى علم حقيقى مكتمل، ولاتريد إلقاء الضرر على الاختلافات الجذرية والتنوعية بين الاستثمار الانتاجى والاستثمار الطفيلى، وبين الاستثمار الاحتكارى والاستثمار التنافسى، وبين القيم الاقتصادية الحقيقية أى العقلانية الارتقائية والقيم الاقتصادية المزيفة والتدهورية، وبين الطلب الاقتصادى العقلانى والطلب الاقتصادى اللاعقل، الخ. أما من زاوية المصالح الاشتراكية، فقد تدهور وتخلط علم الاقتصاد نتيجة مغالطات وتخليطات وانسدادات الاتجاه الماركسى. وعلى كل حال، يجب أن نبدأ هنا بمشكلة القيمة الاقتصادية، قبل أن نتناول حكاياتناض القيمة عند ماركس.

### التصورات البرجوازية عن القيمة الاقتصادية

كيف تتحدد القيمة الاقتصادية، أى القيمة التبادلية اجتماعيا، أو قيمة السلعة؟ طبعاً القيمة الاقتصادية أو السلعية أو التبادلية اجتماعيا، تتحدد عمليا فى السوق أو بواسطة السوق. لكن هذا الرد، هو دوران فى حلقة مفرغة، أو تكرار غير مفيد. ذلك أن القيمة الاقتصادية بالمعنى السلمى أو التبادلى الاجتماعى، إنما تعنى القيمة السوقية (كما يجب أن تكون أو كما هو كائن). ولهذا، فالمقصود هو السؤال عن أصل لتحديد القيمة السوقية. ويطلق بعض الاقتصاديين على ما يسمى «نظرية القيمة»، اسم «نظرية الأثمان» ويعتبرون الاسمين متفقين تماما<sup>(١)</sup>. والحقيقة أن الاسمين غير متفقين، رغم الاتفاق الكبير بين المسميين. ذلك أن كلمة «القيمة» تعبر عن الأساس الفلسفى أو النظرى للموضوع، بينما كلمة «الثمان» تعبر عن النتيجة السوقية. ولهذا فلكلمة «القيمة» أقرب إلى إثارة التساؤلات عن الأصول والمبررات وما يجب أن يكون. ومع ذلك، فلاشك أنه يمكن التمييز بين الثمن كما يجب أن يكون والثمن كما هو كائن، أو بين الثمن العادل والثمن الظالم، الخ، ومن ثم يمكن إثارة التساؤلات أيضا عن أصول ومبررات الثمن.

وعلى كل حال، فالالاقتصاديون البرجوازيين يرون أن «القيمة صفة ملازمة للندرة»، وأنه

(١) انظر مثلا كتاب أبو اسماعيل المذكور، ص ٩، ٧.

«كلما زادت ندرة السلعة نسبياً كلما ارتفعت قيمتها بغض النظر عن مقدار نفعها»<sup>(١)</sup> ولما كانت النقود هي «مقياس القيمة»، فإن الثمن أو السعر هو عبارة عن «القيمة مقدرة بالنقد». فكيف يتحدد هذا الثمن أو السعر؟

يتحدد عندهم بالتوازن بين العرض والطلب في السوق. ثم إن التوازن الذي يؤدي إلى ثمن أو سعر واحد، لا يلبث أن يتغير ويحل محله ثمن أو سعر جديد؛ «فلا يوجد سعر واحد للتوازن في الحياة العملية، إذ سرعان ما تتغير الظروف التي تعمل على تحقيق هذا التوازن، وسرعان ما يتحول اتجاه العوامل التي تؤدي إلى ظهوره»<sup>(٢)</sup>. ومعنى ذلك أن السوق تعبر عن أثمان أو قيم اقتصادية متعددة لنفس السلعة.

لكن ألا يوجد -في مصادر الحلقة المفرغة لتوازنات السوق - أساس موضوعي يحدد العرض ويحدد الطلب ويحدد التغيرات في التوازن بينهما؟ واضح أن الاقتصاديين البرجوازيين لا يعتقدون بوجود أساس موضوعي لهذه التغيرات، ولكن يعتقدون أنها ترجع إلى النزوات والتقلبات اللاعاقلة للطلب الاقتصادي، أو على الأقل التقلبات غير المحددة الأسباب للأمزجة النفسية للمشتريين؛ وهذا يكاد يشبه ما يقولونه عن نظام «المقايضة». فهم يرون أنه في المقايضة لا توجد أصلاً قيمة واحدة، ولكن «يوجد عدد كبير من القيم» لكل سلعة، «غير محددة» (ولاحظ هذا التناقض في التعبير بين تعدد وعدم تحديد القيمة)، حيث تتوقف القيمة على مقدرة كل شخص في المساومة» و«على مدى حاجته»<sup>(٣)</sup>.

والحقيقة أن الطلب الاقتصادي (الذي يقولون إنه يتكون مما يسمى «الحاجة» أو «الرغبة» ومن القدرة الشرائية لدى الأفراد)، هو مجرد عنصر من عناصر تحديد القيمة - رغم أنه العنصر الأشمل. وهذا فضلاً عن أنه مثل أي ظاهرة موضوعية - سواء كان عاقلاً أو لا عاقلاً - إنما ينتج عن أسباب موضوعية قابلة للتحديد. ومن ناحية أخرى، يستمر التساؤل باقياً حول «قيمة المكونات الأصلية للسلعة التي يتجه إليها هذا الطلب الاقتصادي ويؤثر في تحديد ثمنها. وفي هذا، يقول بعضهم إن هذه القيمة التي يعبر عنها توازن العرض والطلب، تمثل «نفقات الانتاج»، التي يقسمونها إلى عدة أقسام، أشملها «الطبيعة» (= الأرض) والعمل ورأس المال والتنظيم (= العمل التنظيمي الفني والإداري)»<sup>(٤)</sup>. ويرى آخرون أن النظريات الخاصة بمشكلة القيمة الاقتصادية، تنقسم إلى أربعة أنواع هي:

- ١- النظريات التي تحدد القيمة بنفقات الانتاج، أي بنفقات العرض. ٢- النظريات التي تحدد القيمة بمقدار المنفعة، أي بمقدار الطلب. ٣- النظريات التي تجمع بين الاتجاهين السابقين.
- ٤- النظرية الاجتماعية التي ترجع القيمة إلى عوامل اجتماعية تحدد استعدادات البيع والشراء»<sup>(٥)</sup>.

لكن هذا تقسيم مختلط للأفكار أو النظريات الخاصة بهذا الموضوع؛ فهو يدمج مثلاً نظرية تحديد القيمة بالعمل في نظرية تحديدها بنفقات الانتاج، ويجعل الطلب مرادفاً للمنفعة، ويفصل العوامل الاجتماعية التي هي عوامل تحديد الطلب، الخ. والصواب هو أن الأفكار أو النظريات المعروفة بخصوص مشكلة القيمة الاقتصادية، تنقسم إلى ثلاثة اتجاهات

(١) كتاب «مبادئ التحليل الاقتصادي»، ص ١٩.

(٢) نفس المرجع، ص ١٢٨-١٢٩.

(٣) نفس المرجع، ص ٧٦.

(٤) نفس المرجع، ص ١٥٩ و ٤٣٦.

(٥) المحجوب في كتابه المذكور، الجزء الثاني، ص ١٣ و ١٤ و ٣٧ و ٤٦ و ٤٨.

هــى:

## ١- اتجاه تحديد القيمة بنفقات الانتاج ٢- اتجاه تحديد القيمة بالطلب الاقتصادى.

### ٣- اتجاه تحديد القيمة بحكمة العمل المبذول فى الانتاج.

أما الاتجاه الأول، فيؤخذ عليه: أولاً، أنه يقصد بنفقات الانتاج (ومنها الأجور) تحديدات قيمها الفعلية وليس قيمها الموضوعية. وثانياً، أنه يتجاهل أو يقلل من دور الطلب الاقتصادى فى تحديد القيمة الاقتصادية. وثالثاً، أنه لا يفسر قيمة فائدة رأس المال والملكية العقارية وريع العمل الاستثمارى الذى يقيم المشروع. وأما الاتجاه الثانى، فيتجاهل أو يقلل من دور نفقات الانتاج. وأما الاتجاه الثالث، فيلقى دور المحددات المختلفة (بكسر الدال) للقيمة الاقتصادية، فيما عدا العمل الأداة، الذى لا ينظر إليه من حيث قيمته كسلعة، ولكن من حيث التقدير الكمية المفترض له تجريدياً بدون معيار حقيقى للتحديد. وستناقش هذا الاتجاه تفصيلاً، خصوصاً فى صورته الماركسية.

ويمكن أن نشير هنا أيضاً إلى اتجاه فرعى يندرج تحت اتجاه التحديد بالطلب الاقتصادى، رغم أنه من الناحية العملية يستخدم فكرة القيمة الاقتصادية أكثر مما يفسرها أو يحل محل محددياتها. هذا هو ما يسمى «المنفعة الحدية» أو «الحساب المنفعى». وقد أشرت قبل ذلك إلى أن فكرة ما يسمى «المنفعة الحدية أو النهائية» التى اخترعتها المدرسة «النفسية» النمساوية فى الاقتصاد منذ الثلث الأخير من القرن التاسع عشر، تعنى ببساطة تناقص ثم تروقف الاستفادة أو الاستعمالات الشخصية. أما ما يسمى عندهم «الحساب المنفعى»، فيعنى الموازنة بين الاستفادة (أو ما يسمونه اللذة) الشخصية من السلعة، وبين ثمنها (أو ما يسمونه الألم أو التضحية أو الحسارة التى تدفع من أجلها<sup>(١)</sup>). بل ويتحدد ذلك حسابياً بقسمة عدد مرات الاستعمالات المطلوبة للسلعة، والمتناقصة فى كل مرة، على ثمن السلعة. وفى هذا، يتضح أن تلك النظرية لا تفسر محدادات الثمن أو القيمة (بكسر الدال)، ولكن تحاول تفسير محدادات الطلب.

فمثلاً، إذا كانت المنفعة الحدية لأكواب الشاي عند شخص ما هى «أكواب تصبح المنفعة بعدها صفراً»، أى إذا كانت مرات الاستفادة أو الاستعمال المطلوبة هى خمس مرات فقط، وإذا كان ثمن الكوب قرشين مثلاً (ويسمونه «الضرر» فى مقابل «المنفعة»<sup>(٢)</sup>)، فإن «منفعة» الطلب الأول تكون ١٠ فى مقابل «ضرر» ٢، و«منفعة» الطلب الثانى تكون ٨ فى مقابل «ضرر» ٤، و«منفعة» الطلب الثالث تكون ٦ فى مقابل «ضرر» ٦، وهكذا إلى صفر فى مقابل ١٢. وفى رأيهم أنه بهذا الحساب، تتم مقارنة الاستفادة والضرر من مختلف السلع لتحديد الموقف من شراء كل منها<sup>(٣)</sup> وواضح أن هذا كما قلت لا يفسر تحديد القيمة، ولكن يفسر تدرجات قوة الطلب التى تدخل فى تحديد القيمة اومع ذلك، فإن الاقتصاديين البرجوازيين يزعمون أن تلك «النظرية» التى تحاول تفسير عملية الموازنة بين رغبات الشراء وقدرات الشراء بين مختلف السلم، هى «نظرية» لمجمعت فى «التوفيق بين المنفعة والتدرة، ومن ثم رفع التعارض بين المنفعة والقيمة» ( أى بين «القيمة الاستعمالية» و«القيمة التبادلية» أو الاقتصادية)، وفى «تفسير التعارض الذى أثاره آدم سميث عن أن قيمة الماء أقل من قيمة الماس رغم ارتفاع منفعة الماء عن منفعة الماس»<sup>(٤)</sup> وهذا لغو وسفسطة.

لماذا؟



**أولاً،** لأنه لا يوجد منطقياً أيّ «تعارض» بين «القيمة الاستعمالية» و«القيمة التبادلية» اللتين نتحدث عنهما أرسطر ثم آدم سميث. وإنما المسألة هي تمايز أو اختلاف التقييم الأول عن التقييم الثاني، وتمايز أو اختلاف مقاييس وعوامل تحديد التقييم الأول عن مقاييس وعوامل تحديد التقييم الثاني. تماماً مثل تمايز أو اختلاف قيمة الوزن مثلاً عن قيمة الحجم، أو القيمة المادية عن القيمة الجمالية، الخ.

**وثانياً،** أن استخدام ما يسمى «المنفعة الحدية» فيما يسمى «الحساب المنفعي»، بمعنى الموازنة بين عدد مرات الاستعمال أو الاستفادة المرغوبة وأثمان أو تكاليف هذه المرات، لا ينطبق إلا على القيم التبادلية أو الاقتصادية ولا ينطبق على القيم الاستعمالية الحرة مثل قيم الهواء، والماء، الحر، الخ؛ فلا يوجد أي معنى تبادلي أو اقتصادي، ولا أي أهمية تبادلية أو اقتصادية، في تحديد كمية الاستعمال أو الاستفادة من الهواء الحر أو من الماء الحر مثلاً. فأين الربط إذن بين القيمتين؟!

**وثالثاً،** أن حكاية تناقص الاستفادة إلى الصفر بالنسبة للسلع الاقتصادية، يمكن أن تفسر حدود كمية الطلب، ومن ثم الحدود التي تستلزم رأسماليا وقف زيادة العرض لتجنب انخفاض السعر. لكن هذا يشكل علاقة بين العرض والطلب، ولا يشكل علاقة بين القيمة الاستعمالية أو المنفعة والقيمة التبادلية - التي لا ترتبط بالضرورة وباستمرار بمنفعة استعمالية قابلة للتناقص. وهذا ما نمجده مثلاً في العمليات غير المحدودة لتجميع المعادن الثمينة والملكيات الاستعراضية وبعض الكماليات الفاخرة، فضلاً عن التكديس غير الاستعمالي للوسائل المختلفة للثروة (أي للقيمة التبادلية).

**ورابعاً،** إذا أردنا أن نستفيد من قيمة المنفعة وحساب المنفعة في الاقتصاد، فإن ذلك لا يكون إلا بالتحديد العقلاني للمنفعة بمعنى الفائدة الموضوعية وليس معنى الرغبة أو الطلب، كما أن ذلك لا يكون إلا بالتدخل العقلاني لإعادة تحديد القيم التبادلية أو الاقتصادية وليس بالخضوع لحساباتها. وهذا يعني مثلاً التدخل الحكومي لزيادة وفرة أو خفض تكاليف أو خفض أسعار (=دعم) السلع الأكثر نفعا، مع رفع أسعار السلع الكمالية أو غير النافعة موضوعياً، الخ. وبعبارة أخرى، فإن الاتجاه العقلاني الاشتراكي في الاقتصاد يعمل في هذه الحالة على إخضاع التقييم التبادلي أو الاقتصادي للتقييم المنفعي الموضوعي، بسبب عدم ارتباط النوعين والعيان.

وننتقل الآن إلى النظرية الماركسية في القيمة، وما تتضمنه من تصورات أخرى.

### التصور الماركسي عن القيمة الاقتصادية

أوضحت أن التصور الذي يرجع القيمة الاقتصادية إلى كمية العمل الأدائي المبلول في المنتج، هو تصور كهنتي دهماني كان سائداً في العصور القديمة والوسطى، وأن آدم سميث اعترف بأن العمل هو الصانع الوحيد للقيمة الاقتصادية لكن في العصور البدائية (حيث تؤخذ المواد الخام من الطبيعة ولا توجد وسائل رأسمالية للعمل)، بينما اعتبره ريكاردو ومالتوس الصانع الوحيد للقيمة الاقتصادية في العصر الرأسمالي أيضاً لكن كخادم لصاحب رأس المال أو القائم بالمشروع الاستثماري. ونقل ماركس هذا التصور القديم المسترجع، وأضاف إليه التصور المشاعي المضاد للملكية الاقتصادية، فاعتبر أن العمل هو الصانع الوحيد للقيمة الاقتصادية، وأنه يستطيع ويجب أن يستغنى عن صاحب العمل الخاص. ولم ينتبه ماركس إلى

(١) نفس المرجع، الجزء الأول ص ١٠٣ - ١٠٧، والجزء الثاني ص ٧٩ - ٨٠.

(٢) نفس المرجع، الجزء الثاني، ص ٣٢ - ٣٤، وكتاب «مبادئ التحليل الاقتصادي»، ص ٣٢٢.

أن وظيفة صاحب العمل للاستثماري أو القائم بالمشروع الاستثماري entrepreneur هي في معظم جوانبها وظيفة واحدة سواء كان ذلك الشخص خاصاً أو عاماً، ومن ثم لم يحاول ماركس أن يتأمل الفروق الحقيقية الممكنة بين صاحب العمل الاستثماري الخاص وصاحب العمل الاستثماري العام.

وكان آدم سميث قد أشار إلى ظاهرة «انفصال العمل عن رأس المال» في عصر الاقتصاد التبادلي الاستثماري الحديث (التي انخرط إلى الاتجاه الرأسمالي)، وذلك في مقابل وحدة العمل ورأس المال الحرفي المحدود في الظروف البدائية أو شبه البدائية لانفراد العمل بصناعة القيمة الاقتصادية قبل هذا الانفصال الحديث. ويذهب أن هذا الانفصال للعمل عن رأس المال لا يمكن اعتباره نوعاً من التدهور أو الظلم اجتماعياً أو اقتصادياً، لأنه على العكس نتج عن التقدم والارتفاع في نظام التخصص وتقسيم العمل أو تقسيم الوظائف، وعن التقدم والتوسع في الانتاج وفي الاقتصاد التبادلي السوقي، وفي استثمارات المستثمرات الاقتصادية والتكنولوجية للانتاج. لكن ماركس نقل هذه الملاحظة وكررها كثيراً في سياق الادانة للرأسمالية، ولم ينتبه إلى أنه انفصال يشمل كل أنواع الاقتصاد المتقدم أو الاقتصاد التبادلي الراسخ، ومن ثم لم يدر أنه أن وظيفة رأس المال المنفصل عن العمل هي وظيفة لا يمكن الاستغناء عنها في أي اقتصاد تبادلي سواء كان رأسمالياً أو اشتراكياً، وسواء قام بها مالك خاص لرأس المال أو مندوب عنه، أو قام بها ممثل للمالك العام لرأس المال. وكانت النتيجة أنه تصور أن مجرد إلغاء الملكية الخاصة لرأس المال، يلغي مشاكل الرأسمالية ويحقق نعيم الاشتراكية. وقد كرر ماركس كثيراً أن «العمل مقياس كل القيم»، وأن «القيمة ليست إلا تعبيراً آخر عن العمل»، وأن «الثمن هو الاسم النقدي للعمل المتحقق في السلعة»، الخ.<sup>(١)</sup> ويقول: «إن تحديد الثمن بتكلفة الانتاج، هو مرادف لتحديد الثمن بوقت العمل اللازم لصناعة السلعة»، وذلك على أساس أن العمل هو محدد القيمة الاقتصادية للمواد الأخرى أيضاً في الانتاج. وهو ينقل عن ريكاردو وغيره من الاقتصاديين البرجوازيين قولهم إن «العمل المتراكم الذي يستخدم كوسيلة لانتاج جديد، هو رأس المال».<sup>(٢)</sup> ولاحظ مرة أخرى أنه -كسابقيه - يعنى بكلمة «العمل» ما يسمى «العمل البروليتاري»، أي العمل اليدوي أو شبه اليدوي، أو عموماً العمل الأدنى، وليس العمل الإداري والابتكاري، الخ.

ورغم أن الفيزيوقراط ثم ريكاردو ومالتوس، قد حددوا قيمة العمل بقيمة الأجر، التي هي قيمة الوسائل المعيشية لانتاج العمل (أو - بتعبير مالتوس - نفقات حد الكفاف)، ومن ثم جعلوا الربح هو الفرق بين قيمة العمل وقيمة منتجات العمل، إلا أن هذا لم يكن يعنى عندهم أن هذا الفرق هو من انتاج العمل البروليتاري فقط، لأنهم لم ينكروا وجود عناصر أخرى تنظيمية وإدارية وتقنية ومالية استثمارية، الخ، تدخل في عملية الانتاج، أي في إنتاج قيمة المنتجات. لكن ماركس التقط التمييز المذكور بين قيمة العمل وقيمة منتجات العمل، قاضاً إليه بعض الصياغات الشكلية كالاعتداد، ثم جعل منه «نظرية» باسم «فائض القيمة»! وفي تقديم إنجلز لكتاب «الأجر والعمل ورأس المال»، يذكر أن ماركس كان يقول في الأصل المكتوب عام ١٨٤٩ (كنقل حرفي لأقوال ريكاردو ومالتوس)، إن «العامل يبيع عمله للرأسمالي من أجل الأجر»، ويذكر أنه غير هذا التعبير وفق التعديلات الماركسية المتأخرة إلى: «العامل يبيع قوة عمله»<sup>(٣)</sup>.

(١) مثلاً كتاب «رأس المال»، النسخة المذكورة، ص ١٠١ و ١٠٧.

(٢) انظر مثلاً كتاب «الأجر والعمل ورأس المال»، وكتاب «الأجر والثمن والربح»، في «الأعمال المختارة»، النسخة الإنجليزية المذكورة، المجلد الأول، ص ٨٧ - ٨٩، ثم ص ٤١٧ - ٤١٩.

(٣) نفس المرجع، المجلد الأول، ص ٧١. وانظر أيضاً كلمات إنجلز في أحد تقديماته لكتاب آخر: في نفس المرجع، ص ٤٧٢.

مجرد تغيير شكلى تقريبا، لكنه يتخذ فى تصورات ماركس والمجلز معان أخرى؛ فالربح المذكور لا يصبح هنا فرقا بين قيمة العمل المدفوع الأجر وقيمة العمل الفعلى، أى مجرد ظلم أو سرقة فى تقدير الأجر، لكنه يصبح فرقا بين ثمن الشراء الاستعبادى للعامل (=عبودية الأجر) وثمر عمله فى الإنتاج؛ فالاستعباد هنا ليس مجرد كلمة مجازية تعبر عن الظلم، لكنه مقصود بالمعنى الحرفى؛ وطالما أن المسألة أصبحت مسألة نظام استعباد وليست مسألة فرق فى الأجر، فلا يمكن تصحيحها أو تغييرها إلا بإلغاء نظام الأجور نفسه؛ وفى هذا، يقول إنه بدلا من شعار «أجر يومية منصف لعمل يومية منصف»، يجب أن يضع العمال شعارا ثوريا هو: «إلغاء نظام الأجور»<sup>(١)</sup>

وهكذا لم يدرك ماركس أنه لا يوجد اقتصاد تبادلى بدون نظام الأجور، سواء فى الاشتراكية أو فى الرأسمالية، ولم يدرك أنه يمكن أن يوجد نظام أجور عادل فى ظل الاشتراكية، وأيضا فى المشروعات الاستثمارية الخاصة الاشتراكية؛ ذلك أن نظريته المختلطة صورت له أن نظام الأجر والربح أو فائض القيمة، هو نظام استعباد للعامل لا يوجد إلا فى ظل الملكية الخاصة للمشروعات؛ ورغم أنه يكرر أحيانا - بالقصور الذاتى والافتقار - كلمة «العمل غير المدفوع» (مثلا ص ٤٦٥) أو كلمة «العمل الإضافى» (مثلا ص ٤٧٨)، إلا أنه يهتم أكثر بالتركيز على الطابع «الاستعبادى» لنظام الأجر، الذى يتوهم أنه كنظام لا يمكن أن يكون عادلا ولا يمكن أن يوجد إلا فى ظل الملكية الخاصة لرأس المال

يقول المجلز مثلا فى التعبير عن التعديل الماركسى المذكور، إن الأجر ليس «تكلفة إنتاج العمل» كما كان يقول ريكاردو ومالتوس، ولكنه «تكلفة إنتاج العامل الحى نفسه»، وإن «ذلك الذى يسميه الاقتصاديون تكلفة إنتاج العمل هو فى الحقيقة تكلفة إنتاج العامل»، بدليل أن الرأسمالى يستخدم العامل «كل اليوم»<sup>(٢)</sup>

لكن هذا يعنى الخلط بين نظام الاستعباد ونظام الاستغلال حتى لو كان ظالما. ومهما قيل عما يسمى عبودية الأجر، فالعامل ليس عبدا لأى مالك مادى أو معنوى، ومن ثم فهو لا يبيع نفسه كشخص أو كائن حى - رغم أن بيع الكائن قد يكون فى بعض الحالات (مثل بيع جوارى الجنس) أعلى أجرا من بيع أوتاجير العمل!

ويتناول ماركس هذا الخلط بصراحة، لكنه يفشل فى تصفيته بل يفاقم التخليط والتفريط. يقول مثلا: «العبد لا يبيع قوة عمله... لكن العبد مع قوة عمله يباعان مرة وإلى الأبد للمالك. إنه هو نفسه سلعة. واللقن يبيع فقط جزءا من قوة عمله (معنى ذلك أن القن/ عبد الأرض الاقطاعى أكثر تحررا من العامل الذى يبيع «كل» قوة عمله)»... أما العامل الحر، فيبيع نفسه - وفى الواقع يبيع نفسه بالتجزئة<sup>(٣)</sup> وفى كتاب «رأس المال»، يقول إنه يبيع «نفسه الحية»، أو «قوة عمله الحية»، وإن «العمل» يعنى «قوة العمل فى شخص العامل»<sup>(٤)</sup> وهذه الكلمات التكررة تبين بوضوح أن العامل لا يختلف عنده عن العبد، إلا من حيث طريقة التجزئة أو التقسيط؛ ولهذا تؤكد الماركسية أن المقصود بكلمة «قوة العمل» هو الشخص العامل كشخص، فى مقابل «النشاط الإنتاجى للعامل»<sup>(٥)</sup> فكيف نستطيع أن نتصور أو نفهم هذا المعنى عن أن الرأسمالى يشتري العامل نفسه ولا يشتري نشاطه الإنتاجى فقط؟!!

(١) نفس المرجع، المجلد الأول، ص ٤٤٧.

(٢) نفس المرجع، المجلد الأول، ص ٤٧٧.

(٣) نفس المرجع، ص ٨٣.

(٤) النسخة المذكورة لرأس المال، المجلد الأول، ص ١٦٩ و ٣٧ و ٥٣٨.

(٥) النسخة المذكورة للأعمال المختارة، المجلد الأول، ص ٨٩.

يقول ماركس أيضا في تخطيطاته المكررة عن هذا الموضوع: «قيمة القوة العاملة تتحدد بكمية العمل [التكلفة] اللازم للمحافظة عليها وإعادة إنتاجها. لكن استعمال القوة العاملة هذه يكون محدودا فقط بواسطة الطاقات الفاعلة والقوة البدنية للعامل»<sup>(١)</sup> لكن الحقيقة المنطقية الصحيحة في علم الاقتصاد، هي أنه لا يوجد علاقة اقتصادية بين الشئ والاستعمال. بل إن ماركس نفسه اعترف كثيرا بأن المعنى الحقيقي الوحيد للقيمة هو القيمة الاقتصادية، وليس القيمة الاستعمالية<sup>(٢)</sup>.

وفي «رأس المال» أيضا يقول: «إن التكلفة اليومية لاقامة قوة العمل والبهل اليومى لهذه القوة في العمل، هما شيان مختلفان كلية. الأول يحدد القيمة التبادلية لقوة العمل، والثاني هو القيمة الاستعمالية»<sup>(٣)</sup>. ومعنى ذلك أنه بدلا من التمييز بين ما يسميه «قوة العمل» - labour-power (أو «قدرة العمل» capacity for labour) وبين «العمل» كسلعتين أو كقيمتين اقتصاديتين أولاهما أرخص من الأخرى، اعتبر الطرف الأول سلعة أو قيمة اقتصادية واعتبر الطرف الثاني قيمة استعمالية؛ وهذا خلط جديد، لأن القوة الاستعمالية لا يمكن تحديدها اقتصاديا ولا تدخل في التقييم الاقتصادي، وهو على كل حال، يؤكد تصوره المذكور عن أن الأجر هو شراء استعمادي، بينما العمل هو «استعمال» للعبد؛ يقول: «إن الصراخ من أجل مقابل معادل أو حتى منتصف على أساس نظام الأجور، هو نفسه مثل الصراخ من أجل الحرية على أساس نظام العبودية. فما تظنه عادلا أو منصفاً في هذا الموضوع، هو غير وارد»<sup>(٤)</sup>.

والربح الرأسمالي - الذى يسميه ماركس أيضا «فائض القيمة» - هو في تصوره عبارة عن هذا الفرق بين «القيمة التبادلية لقوة العمل وقيمتها الاستعمالية»؛ وفي هذا يظهر استمرار التخليط والمغالطة.

فأولا، القيمة الاستعمالية التى يعبر بها ماركس عن العبودية أو الاستعباد، ليست قيمة اقتصادية ولا يمكن مقارنتها بالقيمة التبادلية، ومن ثم لا يمكن تحديد فرق بينهما؛

وثانيا، العبودية ليست عملية اقتصادية تتعلق بشراء واستعمال ما يسمى «قوة العمل الحية»، ولكنها نظام اجتماعي يتعلق بالملكية الشخصية والتحكم المباشر في حياة وشخص العبد، بغض النظر عن استعماله أو عدم استعماله، وبغض النظر عن أنواع استعماله (التي تتضمن شراء الجوارى للمتعة الجنسية). ومجرد انتفاء الملكية الشخصية لحياة وشخص العامل، يعنى التعامل في عمله أو في قوة عمله - لافرق بين الكلمتين - تعامل اقتصاديا يتحدد بمعايير الظلم الاقتصادي أو العدل الاجتماعي.

وثالثا، العامل لا يعمل بالضرورة كما يعمل العبد في رأيهم «طول اليوم» (وهو ما يعنى أيضا في كلمات ماركس والمجاز مالا يقل عن «١٢ ساعة في اليوم»)، ولكنه يمكن أن يعمل ساعات أقل ويكون رغم ذلك مظلوما في أجره من الرأسمالي - مما يوضح أن الظلم هنا هو سرقة أو انتقاص من الحساب الصحيح أو العادل للأجر أى لساعات العمل، وليس فرقا مزعوما بين الشراء العبودي للعامل والاستعمال العبودي للعامل.

(١) نفس المرجع، ص ٤٢٧.

(٢) النسخة المذكورة لرأس المال، المجلد الأول، ص ٦٠.

(٣) نفس المرجع، ص ١٩٣.

(٤) المجلد الأول المذكور من الأعمال المختارة، ص ٤٢٧.

ورابعا، أن أى تعامل اقتصادى فى العمل أو فى قوة العمل - لا فرق - يعنى شراء ساعات عمل معينة تكون أقل أو أكثر من قيمة الأجر أو تكون مساوية لها، ولا يمكن أن يعنى شراء منتجات ما يسمى «استعمال» هذه الساعات، أى «السلع التى يتجسد فيها العمل»<sup>(١)</sup>، لأن قيمة المنتجات تدخل فيها عدة عناصر أخرى إلى جانب عنصر العمل المدفوع أجره تماما كما تشتري كذا كيلو وات ساعة من الكهرباء، مثلا فتدفع ثمنها كسلعة قبل استخدامها، ولا تدفع ثمن السلع أو المنتجات التى استخدمت هذه الكهرباء فى إنتاجها ومعنى ذلك كله، أنه إذا نظرنا عمليا إلى ما يقصده ماركس بالقيمتين المذكورتين بعد استبعاد تخليطاته ومغالطاته عن العبودية أو الاستعباد فى نظام الأجر كنظام وليس كحساب ظالم أو عادل، نجد أنه يقارن فى الحقيقة بين قيمتين أحدهما لا وجود لها موضوعيا ومنطقيا كما أوضحت فى الفصل الثانى من الفصول الأصلية للكتاب.

**تناقضات لا يمكن حلها**

فما يستحق التنبيه، أن هذا التخليط والتفليط الذى يجمع كثيرا عن العبودية والاستعباد فى العمل المأجور ويرفض أى مناقشة لقواعد العدالة والانصاف أو التساوى الاقتصادى فى حساب الأجور، يرتبط رغم ذلك بالدفاع عن الرأسماليين! إنه يدافع عن الرأسماليين، بحجة الهجوم على الرأسمالية! وهذا يعنى عمليا الدفاع عن الرأسمالية أيضا! وفى أساليب التعبير الأدبى، يشيرون إلى أسلوب المدح الذى يشبه الذم والذم الذى يشبه المدح. وفى الفكر، يمكن أن نجد أيضا أسلوب الهجوم الذى يشبه الدفاع، أو العكس بالعكس.

ذلك أن ماركس ينتفى الظلم أو العدل عن تحديدات الأجور فى الرأسمالية، ويعتبر الأجور نظاما اجتماعيا مفروضا على الطرفين، يتعلق بالفرق الموجود فى أى سلعة بين القيمة التبادلية والقيمة الاستعمالية؛ ويكرر كثيرا أن «العامل يتلقى من الرأسمالى مقابلا هر كل قيمة العمل الذى يضيفه الى المنتج الذى ينتجه»<sup>(٢)</sup>، بل إنه يؤكد أن الرأسمالى (أو طبقة الرأسماليين كطبقة) لا يبيع السلع بأكثر من قيمتها الاقتصادية ولكن بـ«قيمتها الحقيقية» *at their real value* أو بـ«تكلفتها الحقيقية» *its real costs*!!<sup>(٣)</sup>

وهو يجعل تصويره عما يسميه «فائض القيمة» تفسيرا لهذه العدالة أو التعادل المزعم فى الاقتصاد الرأسمالى، أى تفسيرا للربح بأنه نتيجة الفرق بين القيمة التبادلية والقيمة الاستعمالية للعمل - رغم اعترافه بأن هذه الأخيرة ليست قيمة بالمعنى الصحيح ولا يمكن شراؤها، بل ولا يمكن تقييمها إلا من واقع منتجاتها السلعية، التى تتحدد قيمتها فى الحقيقة بعوامل أخرى أيضا إلى جانب العمل! ورغم أنه يوافق مثلا على الكلمة التى أخذها برودون عن روسو وغيره من صانعي الكنيسة عن أن «الملكية سرقة»، إلا أنه يصبح هذا المعنى مؤكدا أنه ينطبق أيضا على «الملكية الشريفة البرجوازية»، ومن ثم يرفض ما يطالب به برودون من مطالب العدالة أو «الملكية البرجوازية الصحيحة»<sup>(٤)</sup>، وبطريقة الدفاع الذى يشبه الهجوم يمكن أن نجد عنده مثلا عبارة تقول إن «رأس المال وليس الرأسمالى» يشبه مصاص الدماء الذى لا يعيش إلا على مص العمل الحى، ويميش أكثر كلما مص صلا أكثر<sup>(٥)</sup>. ذلك أن هذا

(١) المجلد المذكور لرأس المال، ١٦٨-١٦٩.

(٢) الأعمال المختارة، المجلد الأول، ص ٤٦٤. وانظر «رأس المال» المجلد الأول، ص ١٦١.

(٣) الأعمال المختارة، المجلد الأول، ص ٤٣١ و ٤٢٤.

(٤) نفس المرجع، ص ٣٩٢.

(٥) رأس المال، ص ٢٢٣.

«المص» ليس في رأيه نتيجة ظلم أو بخص في الأجر، ولكنه نتيجة الفرق الاضطرابي - الذي لا مفر منه - بين القيمة الصحيحة لشراء العمل وقيمة استعمالها  
ثم نلاحظ أيضا أنه يقول حتى عن الرأسمالية كنظام، إنها «ضرورية لترقية القوى الانتاجية للمجتمع»<sup>(١)</sup> ويقول إنجزل عن التطور الرأسمالي «المتنظر» في روسيا القيصرية: «الرأسمالية تفتح الطريق لنظرات جديدة وآمال جديدة. انظر ماذا فعلت وتعمل في الغرب... فلا يوجد شر تاريخي عظيم بدون تقدم تاريخي معروضه»<sup>(٢)</sup> وهكذا نجد أن ماركس وإنجزل دافعا عن الرأسماليين بحجة الهجوم على الرأسمالية، ودافعا عن الرأسمالية بحجة ضرورات التقدم والتطور التاريخي.

لقد جعل ماركس الربح الرأسمالي نتيجة «استعمال» العمل وليس نتيجة الظلم والسرقة في «شراء» العمل أو في «بيع» السلع، ومن ثم رفض مبدأ الاستتجار العادل للعمل، وتمسك بضرورة إلغاء أي استثمار خاص للعمل ولو في ظل العدالة الاشتراكية بل - وكما رأينا في النص الخاص بالمرحلة الشيوعية - اعتبر نظام الأجور المساوية لكميات العمل حتى في الاقتصاد العام في النظام الاشتراكي نفسه نوعا من «الحق البرجوازي غير المتساوي» وبذلك من أن يعتبر المنجزات التقدمية الحديثة منجزات للقوى العقلانية الانسانية لحركة النهضة والتنوير (= قوى الحريات الفكرية والسياسية والاقتصادية)، وأن الرأسمالية هي نظام لا عظمى لا إنساني ركب هذه القوى في انقيادها وإفسادها والانتعاف يسارها تدهورا وتعكسيا، اعتبر المنجزات المذكورة منجزات للرأسمالية ولم يجد كيش فداء يعلق عليه مسئولية شرور ومساوئ التقدم الرأسمالي المزعوم، إلا الملكية الخاصة لرأس المال وما يرتبط بها من نظام التبادل والسوق والربح الاستثماري، وبضربة واحدة، دعا إلى إلغاء ذلك كله، أي طالب بحرمان الاقتصاد الاشتراكي المنتظر من الشروط الجوهرية لأي اقتصاد تبادلي، وعلى غرار طريقة علاج الصناع بقطع الرأس، ادعى أن هذا هو الطريق الوحيد لتحرير العمل ولتحرير الاقتصاد والتحرير التدميري للاعظمى المذكور، لا يعنى فقط تأميم وسائل الانتاج وإلغاء الملكية الخاصة الاستثمارية، بل يعنى أيضا «إلغاء الانتاج السلمي»، أي إلغاء «السوق» وإلغاء «نظام التبادل» (حتى لو كان تبادلا بدون نقود)، لأن «التبادل مستحيل في الدولة الاشتراكية»، ولأن الاقتصاد السلمي أو التبادلي أي «اقتصاد البيع والشراء» يعنى البرجوازية والرأسمالية<sup>(٣)</sup> وهذا «التحرير» التدميري للاعظمى، هو ما يسمى «الاشتراكية البروليتارية» في مقابل «الاشتراكية البرجوازية الصغيرة» التي ترى ضرورة السوق والانتاج السلمي والنظام التبادلي.

ومن حسن الحظ أن النظام السوفيتي الذي حاول تطبيق الماركسية في الاقتصاد بعد الثورة (على يد لينين وبوخارين وغيرهما)، اضطر إلى إجراء بعض التعديلات في هذا التصور التدميري للاعظمى عن الاقتصاد الاشتراكي المطلوب، بل واضطر إلى الاعتراف في مرحلة «السياسة الاقتصادية الجديدة» NEP بمبدأ «الربح الاستثماري». ولولا هذه التعديلات، لما أمكن عمليا تحقيق نظام اقتصادي في الاتحاد السوفيتي يتوفر له الحد الأدنى من قدرة البقاء.

(١) الأعمال المختارة، المجلد الأول، ص ٤٦٨.

(٢) نفس المرجع، المجلد الثاني، ص ٥٠٣.

(٣) نفس المرجع، المجلد الثاني، ص ١٥٢. ثم يلمحنا في المجلد الأول المذكور من أعماله الفلسفية، النسخة الفرنسية المذكورة، ص ٣٢٢-٣٢٤ و٣٦٩. وانظر أيضا النسخة الفرنسية من كتاب الاقتصاد المذكور الصادر عن الأكاديمية السوفيتية، ص ١٥.

ومع ذلك، فإن الجانب الذي استمر من سموم الماركسية في ذلك النظام - وخصوصاً مبدأ إلغاء الاستئجار الخاص للعمل ومحاربة الاستثمارات الخاصة وفرض نظام استهلاك المال بدلاً من ادخاره لاستثماره - كانت قدرته السامة كافية لاقساد وتخريب النظام الاقتصادي السوفيتي، ودفعه بالميكانيزمات الاقتصادية للاعقالية إلى التدهور والفشل - قبل أن تبدأ أخيراً مرحلة الانقاذ العقلاني للاماركسي تحت شعار «البيروسترويكا»<sup>(١)</sup>.

وكما يقول الاقتصادي السوفيتي فاسيلي سيلونين، كان ستالين قد وعد عام ١٩٢٩ بأن يصبح الاتحاد السوفيتي أبرز بلدان العالم في إنتاج القمح، فإذا بالمجاعة تحدث عام ١٩٣٣، وإذا بانتاج القمح السوفيتي يستمر حتى عام ١٩٥٠ منخفضاً عن مستوى الانتاج الذي كان عليه في بداية الثورة<sup>(٢)</sup> أما اليوم، فقد بدأ الاقتصاد السوفيتي يتحرك في الاتجاه الذي يعترف بمبدأ الاستثمار الخاص والربح الخاص، خصوصاً فيما يسمى تعاونيات إنتاج البضائع والخدمات (مثل تعاونيات المطاعم والخدمات المنزلية وبعض سلع الاستهلاك الشعبي وبعض الأعمال التحويلية أو أعمال التركيب والتصليح، الخ)، التي ظهرت منها ١٤ ألف تعاونية في عام واحد بعد القوانين الجديدة. (المجلة السوفيتية - يناير ٨٩). بل وبدأت الحكومة السوفيتية بعد ذلك في تأجير المخازن والمحلات الحكومية التجارية المنخفضة الربح للأفراد ليتولوا تشغيلها فيما تخصصت فيه من بيع السلع الصناعية والغذائية. (الأهرام، ١٣ أكتوبر ٨٩). ومع ذلك، فمن المؤسف أن النظام السوفيتي لا يزال - حتى كتابة هذه السطور - يرفض مبدأ التشغيل الخاص للعمال بالأجر، وإقامة مشروعات استثمارية خاصة من نوع متوسط (فردية أو مشتركة) في مختلف قطاعات الاقتصاد<sup>(٣)</sup>.

### معادلة القيمة الاقتصادية

اعتبر ماركس وإنجلز ولينين وأتباعهم، أن ما يسمى «فائض القيمة» هو الذي يكشف «سر الانتاج الرأسمالي» وعمل «حجر الزاوية» للاقتصاد الاشتراكي. وقد أوضحت هنا وفي الفصول الأصلية التالية أنه مجرد مغالطة ذات أصول دينية ودهمانية قديمة، وأنه لا يكشف في الحقيقة إلا عن «سر» التدهور والفشل في الاقتصاد الاشتراكي. كذلك أوضحت في تلك الفصول، أن إنتاج القيمة الاقتصادية يتكون من جانبين أو مكونين تربطهما رابطة أو علاقة، في معادلة تتلخص كما يلي:

(١) بعد تحرير الاتحاد السوفيتي من المصيدة الطاحنة للماركسية وميكانيزماتها الاقتصادية التدميرية، كشفت الصحف أخيراً عن أن أجهزة المخابرات الغربية كانت قبل ذلك في مخططاتها السرية تتوقع وتنتظر الانهيار التدريجي لاقتصاديات المسكر الاشتراكي؛ فقد أشارت صحيفة الأهرام مثلاً في (١٤/١٢/١٩٨٩) إلى أن رئيس المخابرات الفرنسية في عهد بومبيدو، قال إنهم منذ عشر سنوات «قدموا إلى الرؤساء تقارير حلف الأطلنطي عن الأزمة الاقتصادية داخل الكتلة الشرقية التي ستفجر الستار الحديدي»!

(٢) مقال في «المجلة السوفيتية» بعد نوفمبر ١٩٨٨. ومن ملاحظة سيلونين التي تكشف ضبط الواقع المادية منذ الثلاثينات على تفكير الاقتصاديين السوفيت، نرى كيف كان من أهم أسباب صناعة الحرب العالمية الثانية في الثلاثينات، ثم فرض الاستنزاف العسكري والتزوي الهائل على الاتحاد السوفيتي منذ المحسنيات في اتجاه حرب عالمية ثالثة، أن الأجهزة العليا الأنجلو أمريكية كانت مستمرة في مخططات تفتية فشل الماركسية الممنوعة في لندن، وتعمية وصرف الاتحاد السوفيتي عن التحور منها، وتعميقه عن انتشار اقتصادياته من وقتها، ليستمر تحت عجلات التدمير حتى مرحلة الانهيار!

(٣) بعد شهر من كتابة هذه الفصول النقدية، أصدر البرلمان السوفيتي في ٦ مارس ١٩٩٠ قانوناً يسمح للأفراد بملكية المصانع وغيرها من وسائل الانتاج، ويسمح لهم باستئجار العمال أو طردهم، بحيث تمتشى أجورهم وقواعد معاملتهم مع النظام القانوني السوفيتي.

ثم بعد ذلك، نجحت الأجهزة السوفيتية في دفع السياسيين الرسميين إلى إطلاق التطويرات الاقتصادية المتوالية، لتحرر الجلري من الماركسية اللينينية وإقامة مايسمى رسمياً: «اقتصاد السوق المخطط»، أو «اقتصاد السوق الاشتراكية».

**القيمة الاقتصادية المنتجة = مادة الانتاج** (بالمعنى الفلسفى الذى يشمل مواد وأدوات وتقنيات واستثمارات الانتاج وما إلى ذلك من عناصر لا تشمل العمل) + **العمل المبدول فى الانتاج** (بكل أنواعه أى كعمل أداتى وكعمل إدارى وتنظيمى) + **رابطة الطلب الاقتصادى** (الذى يؤدي إلى بذل العمل المذكور فى مادة الانتاج المذكورة).

وقلت إن التنبؤ بهذا الطلب الاقتصادى أو استباق تحديده (إذا لم يكن قد تمجد مسبقا بشكل شبه ثابت)، هو جوهر «العمل الاستثمارى» بالمعنى الدقيق، أى التمييز عن ملحقاته من أنواع العمل الأخرى الادارية أو التنظيمية أو ما شابهها، والتميز طبعا عن «الفائدة» الاستثمارية أو المالية (أى فائدة رأس المال التى هى مثل ربح أو فائدة الادخار تعبر عن التبادل الاقتصادى لسعة معينة فى المال النقدى). وبهذا المعنى، يعتبر «العمل الاستثمارى» هو المصدر الاقتصادى للصحة للربح الاستثمارى - سواء كان عاما أو خاصا. والفرق بين الربح الناتج من استباق تحديد الطلب الذى لم يتحدد بعد، وبين الربح الناتج عن استغلال الطلب المحدد مسبقا بشكل ثابت أو شبه ثابت، هو الفرق بين الربح الاستثمارى الصحيح وبين الربح الرأسمالى الطفيلى أو الاحتكارى.<sup>(١)</sup>

وهكذا نجد أن الماركسية لم تقتصر فقط على التصور «الكمى» للعمل بحيث أعملت الفروق الكيفية والفروعية بين أصناف العمل التى لا يمكن تحديد قيمتها إلا بالتعامل مع العمل كسلعة بنظام التبادل السوقى، ولم تقتصر فقط على إهمال قيمة العمل الادارى والتنظيمى (بحيث يكاد ماركس يأخذ العمل بالمعنى اليدوى أو شبه اليدوى تحت اسم أنه تشغيل مطور للآلات)، ولم تقتصر فقط على إسقاط دور رأس المال أو الأصول الاستثمارية (المستعقة للفائدة) فى إنتاج القيمة الاقتصادية، لكنها أيضا أسقطت قيمة العمل الاستثمارى الذى يقيم أو يخلق المشروع. وهذه كلها قيم أو وظائف اقتصادية اجتماعية لا تتعلق بالملكية الخاصة أو بالملكية العامة لرأس المال. فإذا كانت الماركسية ترى - بتعبير إنجلز - أن «التاجر وصاحب المصنع هما من الناحية الاجتماعية لا ضرورة لهما إطلاقا»<sup>(٢)</sup>، فوظيفة التجارة ووظيفة صاحب العمل أو مقيم المصنع وظيفتان لا غنى عنهما ولا يمكن إلغاؤهما، بغض النظر عن يقوم بهما أو الجهة التى يمثلها من يقوم بهما. وبهذا المعنى، نجد أن الربح الاستثمارى هو ربح وظيفى اقتصادى لا يمكن محبته فى أى اقتصاد تبادلى سواء كان رأسماليا أو اشتراكيا، وسواء كان من يحصل عليه جهة خاصة أو جهة عامة. وعلى غرار ذلك أيضا، نجد أن الأدوات والآلات وغيرها من الوسائل التكنولوجية تؤدي وظيفتها فى خلق القيمة الاقتصادية فى أى نظام.

وموضوع الوظيفة الانتاجية للوسائل التكنولوجية يحتاج إلى إشارة خاصة، لأن ماركس أشار إلى هذا الموضوع قائلا فى تلابغ سفسطائى: «إن الآلات مثل أى مكون آخر لرأس المال الثابت، لا تخلق أى قيمة جديدة، لكن تعطى قيمتها فى المنتج» [السلسلة] الذى تستخدم فى إنتاجه»<sup>(٣)</sup>

(١) أكرر أننى أستخدم هنا لفظ «ربح» بمعنى متميز، يرتبط بتلك المشروعات المربحة، ولا تدخل فيه «الفوائد والمستعقة للتبادل فى النقد أو الأوراق المالية فى عمليات الادخار والاقتراض. ومن ناحية أخرى، يلاحظ أن «فروق» الأسعار فى المضاربات المالية والتجارية وما إلى ذلك، هى بلاشك أرباح طفيلية، وقد ترتبط بوسائل احتكارية أو شبه احتكارية، لكنها لا تدخل فيما يسمى «الربح» الذى هو نوع من الأرباح الثابتة أو شبه الثابتة.

(٢) الأعمال المختارة، المجلد الثانى، ص ١٢٧.

(٣) «رأس المال»، المجلد الأول، ص ٣٨٧.



ما معنى ذلك؟! لا معنى! لكن الحقيقة الواضحة هي أن العمل على أداة بدائية يختلف إنتاجيا عن العمل على وسائل تكنولوجية راقية تصنعها قدرات الاختراع والابتكار. وكما أنه لا يمكن أن نقول حتى عن أشهر العازفين إنه هو الصانع الوحيد للموسيقى من العزف على أوتار القيثارة أو على مفاتيح البيانو، لكن يجب أن نعترف بأن التكوين الفني للأداة الموسيقية يشارك في صناعة أو إنتاج الموسيقى، كذلك يجب أن نعترف بوظيفة الوسائل التكنولوجية في خلق القيمة الاقتصادية كجزء من «مادة» الإنتاج بالمعنى الواسع. فضرورة «العمل» - حتى بأنواعه المختلفة المذكورة وليس فقط بالمعنى البروليتاري الماركسي - لا تعني أنه الصانع الوحيد تماما كما أن ضرورة وظيفة التنفس أو وظيفة القلب والدورة الدموية لبقاء الإنسان، لا تعني أنها صانعة الكيان البشري، بل ولا تعني أنها أهم وظائف الحياة البشرية الراقية. وقد كان الفلاسفة يقولون دائما إن العقل هو فاصل الإنسان عن الحيوان، أي هو صانع الكيان البشري. لكن إنجز مثلا فرض علينا «نظرية» تجهيلية اقتبسها من بعض الملاحظات القاصرة أو المبتسرة لبعض الباحثين في الحفريات الأركيولوجية للقرود العليا والسلالات الأولى شبه البشرية، تزعم أن «العمل» - بل و«عمل اليد» بشكل خاص - هو صانع الإنسان الذي نقله من مرحلة القرود<sup>(١)</sup>

ومن ناحية أخرى، يمكن استخدام المعادلة المذكورة - بالمعنى الموسع لمادة الإنتاج وللعمل المبلول في الإنتاج (أو القابل للبلل أو المنتظر ببله) - للرد على الاقتصاديين البرجوازيين الذين يحاولون إنكار وظيفة العمل في إنتاج بعض القيم الاقتصادية، بنجدة إرجاعها إلى ما يسمى «الثروة» أو «الهبة الطبيعية»، أو ما إلى ذلك من عناصر يمكن في الحقيقة أن تندرج تحت بنود «مادة» أو «عمل» أو «طلب» الإنتاج، التي هي متحدة معا في تركيبة تلك المعادلة. من ذلك مثلا أنهم يقولون: كيف يفسر العمل قيم الموارد الطبيعية التي لم يبذل في خلقها مجهود بشري، كالأرض الزراعية وأرض البناء ومناجم الفحم أو الحديد أو ما إلى ذلك من هبات الطبيعة، أو القيم المرتفعة للتحف النادرة ولوحات الفنانين الموهوبين الذين انتهوا، أو الحبوب الممتعة، الخ؟!<sup>(٢)</sup>

والرد عليهم تعبر عنه المعادلات التالية:

- قيمة الأرض الزراعية = قيمة أو أصل الأرض الزراعية + قيمة العمل المبلول في استصلاحها، ثم الأجزاء المتتالية من الأعمال المستمرة في الإنتاج الزراعي منها بما يؤدي إلى المحافظة على قدراتها أو تحقيق المزيد منها + الطلب على تلك الأرض.

- قيمة أرض البناء = قيمة مادة أو أصل أرض البناء + قيمة العمل المبلول في إعداد تلك الأرض لفرض البناء، كقطعة أرض وكجزء من مساحة معينة من المنطقة التي تتيح صلاحية البناء أو تحقيق المزيد منها + الطلب على تلك الأرض.

- القيمة المتوقعة لقطعة أرض في مشارف الصحراء مثلا (لم يبذل فيها أو في منطقتها أي عمل) = الثمن الذي تفرضه الحكومة + قيمة العمل المتوقع بذله فيها أو مرتبطا بها لتحقيق قيمة اقتصادية لها + الطلب عليها.

- قيمة المنجم = قيمة مادة أو أصل المنجم + قيمة العمل المبلول في تجهيزه للإنتاج، ثم الأجزاء المتتالية من الأعمال المستمرة في الإنتاج منه بما يحافظ على قدراته أو يحقق المزيد

(١) انظر إنجز في «الجانب الذي لمبه العمل في نقل القرود المتصطب إلى إنسان»، النسخة المذكورة من «الأعمال المختارة»، المجلد الثاني، من ص. ٨.

(٢) انظر مثلا ومبادئ التحليل الاقتصادي، ص ٣٠٩.

منها + الطلب على ذلك التجم..  
 - القيمة السلمية للمال النقدي المستغنى في الادخار أو في الاقتراض = القيمة المادية + العمل (الميلول والمقدر بملكه) في عملية الادخار أو أيضا في تأمين عملية الاقتراض + الطلب على ذلك المال.  
 - قيمة تحفة نادرة للسابقين = مادة التحفة + قيمة نوع فائق ونادر من العمل المنتج لها (قد يكون له مثيل من حيث التفوق لكن ليس له مثيل من حيث التاريخ) + الطلب على التحفة.

- قيمة سلعة تاريخية = مادة السلعة + قيمة نوع نادر من العمل المستمر فعلا أو تقديريا، هو عمل المحافظة على تلك السلعة + الطلب عليها.  
 - قيمة الخمر المعتقة = مادة الخمر + قيمة نوع نادر من العمل هو الانتاج الفاخر للخمر، مع استمرار التخزين الخاص المرتبط بخبرات معينة تحقق تحسين نوعية الخمر + الطلب عليها.

### النظام الاقتصادي يحدد نوعية التقييم الاقتصادي

المهم في ذلك كله، هو أن المشكلة ليست مشكلة مالك خاص أو عام، وليست مشكلة ربح خاص أو عام، ولكنها مشكلة اتجاه النظام الاقتصادي والقوى والمخططات والميكانيزمات المتحركة في النظام الاقتصادي- وأهمها عدالة أو ظلم الربح الاقتصادي والاستثمار الاقتصادي (سواء كان خاصا أو عاما) والأهداف التي يخدمها هذا الربح أو هذا الاستثمار. وبعبارة أخرى، فمشكلة الربح الاستثماري هي مشكلة تحديد إطاره العادل والصحيح موضوعيا والموجه اشتراكيا وعقلانيا، وليست مشكلة إغائه أو إلغاء ملكيته الخاصة. فبدلاً من المبدأ الرأسمالي الذي يقول: «أقصى ربح استفلائي» يخدم أي أهداف أو طلبات اقتصادية مهما كانت لا عقلية ولا إنسانية، نجد أن المبدأ الاشتراكي الصحيح يجب أن يكون: الربح العادل المكافئ موضوعيا للعمل الاستثماري، والموجه لخدمة الأهداف والطلبات الاشتراكية العقلانية والإنسانية. ونفس الشيء ينطبق أيضا على تحديدات القيم الموضوعية الصحيحة لسلعة العمل (= الأجور) وللبيع الأخرى.

فالظلم والاستخدام اللاعقلاني والإنساني لمبدأ «الربح» أو لنظام «استثمار العمل»، يمكن أن يحدث بطريقة «الربح الأقصى غير المشروط» فيما يسمى الرأسمالية الخاصة، ويمكن أن يحدث بدون أي ربح مالي إطلاقا في ظل نظم الطغوت الحكومية والسخرة الحكومية (أي على غرار البناء الكهنوتي الفرعوني للأهرامات بدون تحصيل أي أرباح من ورائها). وهذه الحقيقة في حد ذاتها، تؤكد أن مشكلة الظلم والاتجاه اللاعقلاني والإنساني في الاقتصاد، تختلف بل وتتفصل نوعيا عن مشكلة الملكية الخاصة أو العامة.

إن الرأسمالية لا تعنى عبودية الأجر من المالك الخاص أو عبودية الاستثمار الخاص للعمل كما كان يتصور ماركس وإنجلز ولينين. ومن هنا فإن الاشتراكية وتحرير العمل لا يتحققان بمجرد إلغاء صاحب العمل الخاص أو المستأجر الخاص للعمل. بل ولا يمكن أن يؤدي هذا في حد ذاته إلى أي تغيير عادل في نظام الأجور، أو إلى الارتفاع المطلوب في الأجور، لأن العمل يستمر سلعة في الاقتصاد التبادلي الاشتراكي يمكن أن ييخص لمنها نتيجة الظلم الإداري أو البيروقراطية وسوء التخطيط، كما يمكن أن تستمر الأجور منخفضة أو يزيد انخفاضها نتيجة الفشل الاقتصادي أو تعطل النجاح والازدهار. ولهذا فمن اللاعقلاني واللاعلمي أن نتصور مثل ماركس وإنجلز ولينين أن مجرد إلغاء الملكية الخاصة للاستثمارات يحقق الاشتراكية

وتحرير العمل! بل إن المنطقى والعلمى - الذى أثبتته التجارب والتطبيقات العملية - هو أن توسيع هذا الالتفاه بحيث يتخطى تأمين الاستثمارات الاحتكارية أو شبه الاحتكارية والرابعة، لا يؤدي إلا إلى إفشال وتدهور الاقتصاد الاشتراكى، ومن ثم بغض وخفض الأجور وقهر العمل.

ومع ذلك، يقول ماركس مثلاً فى تصوره الساذج عن الاشتراكية، إنه بمجرد إلغاء الملكية الخاصة للاستثمارات، فإن العامل الفردى «يتلقى من المجتمع ما أعطاه له بالدقة بعد إجراء عمليات الخصم»، وأنه «يتبادل مقدارا معطى من العمل فى صورة معينة مقابل مقدار مساوٍ من العمل فى صورة أخرى»!

كيف يحدث هذا الذى يسميه «تبادل القيم المتساوية»؟ لا يحدث بنظام السوق - رغم أنه يسميه «تبادلاً» ويصفه بأنه مثل «تبادل السلع»! إنما يحدث - كما يقول فى مراوغة سفسطائية - بأن «يحصل العامل على شهادة من المجتمع بأنه قدم كذا وكذا من كمية العمل (بعد خصم عمله من أجل الاعتمادات المشتركة). وهذه الشهادة، يسحب من الرصيد الاجتماعى لوسائل الاستهلاك بقدر ما يتكلفه نفس المقدار من العمل»! (١)

لكن كيف تتحدد هذه القيم؟! لقد استمر أتباع ماركس يكررون كثيراً هذه المفارقة المتناقضة ذاتياً، فيتحدثون عن هذا «التبادل السلمى» الذى هو «تحرير للعمل» من عبودية الأجر، والذى هو من ثم بدون «سوق» بل وبدون «نقود»! - وذلك بدون أن يناقشوا كيفية تقييم أو تحديد قيم المنتجات السلعية أو العمل الفعلى المبذول فيها بدون سوق وبدون نقود، وبدون أن يدركوا أن التقييم التبادلى يتضمن بالضرورة المنطقية السوق ومقاييس الثمن! ويذهبى أن الثورة السوفيتية وما جاء بعدها من ثورات، لم تستطع تطبيق هذا التخريف السفسطائى شبه الكهنوتى، واضطرت إلى الاعتماد على نظام السوق وعلى نظام النقود وعلى التقييمات السوقية النقدية للأجور ورغم ذلك، كان ليتبين يقول إن التحرير الاشتراكى للعمل وإلغاء عبودية الأجر يتحقق بأن «يعمل العامل من أجل نفسه» بدلاً من «العمل العبودى من أجل المستغلين»! (٢)

ما معنى «العمل من أجل نفسه» - من حيث التقييم أو التحديد الاقتصادى للعمل والأجر؟! لا جواب!

ويكرر الكتاب المذكور عن «الاقتصاد السياسى» الذى أصلونه أكاديمية العلوم السوفيتية فى الخمسينات هذه العبارات الاتارية المحفوظة بدون أى تحليل أيضاً. يتحدث مثلاً (٣) عن إلغاء الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج وإلغاء استقلال الإنسان للإنسان ومن ثم إلغاء عبودية الأجر. كيف؟ «بتطبيق مبدأ التوزيع وفقاً للعمل». ولكن هذا لا يمكن أن يلقى التقييم السوقى للعمل كسلعة وشراء كسلعة! يقول: «إن قوة العمل لم تعد سلعة»، وحتى «الإنتاج السلمى فى النظام الاشتراكى هو إنتاج سلمى من غلط خاص - إنتاج سلمى بدون رأسمالين» ووسائل الإنتاج فى الاشتراكية، «لا تعتبر رأسمالاً»، لأن رأس المال يعنى «الاستغلال»!

(١) «الأعمال المختارة»، المجلد الثانى، ص ٢٣.

(٢) انظر مثلاً النسخة الفرنسية المذكورة لكتاب: Manuel d'Econ. Pol. ص ٤٦٨.

(٣) انظر مثلاً المرجع السابق الصلحات التالية: ٤٦٨ و ٤٨٦ و ٦٨.

وهذا في الحقيقة تلاعب شكلي بالألفاظ، لأن رأس المال هو رأس المال (أي الأصول الاستثمارية) سواء كان خاصاً أو عاماً، ولأن السلعة هي السلعة (أي القيمة الاقتصادية أي التجارية) سواء كانت بدون رأسمالين أو بدون اشتراكيتين. لكنهم يلتفتون ويغيرون الألفاظ، ثم يعصرون أنهم بذلك قد ألفوا أو غيروا الواقع. ولهذا يستجيب الكتاب المذكور أنه بعد إلغاء «رأس المال» - أي إلغاء هذه الكلمة شكلياً - يختفى «العمل المأجور»! وهذا يعني في الحقيقة أنه يتخذ اسماً آخر! ولا فكيف يختفى؟! يقولون إنه يختفى بأن يشتغل العمال على وسائل إنتاج يملكونها! لكن هذه أيضاً مسألة شكلية، فضلاً عن أنها لا تلقى التقسيم السوقي لسلعة العمل، بل ولا يمكن أن تؤدي في حد ذاتها أوتوماتيكياً إلى تحقيق الثمن العادل أي الأجر العادل للعمل - ناهيك عن أن تؤدي إلى زيادته وارتفاعه!

إن هذا التلاعب الشكلي بالألفاظ، يذكرنا بالتهافتات الفلسفية التي ظهرت في الفكر القديني الإسلامي كان يسمى «مذهب التجسيم أو التشبيه»: كان يأخذ بحرفية التصور قبيحة الأثرية تشبيهات جسمية مادية مستعرة كما في كل وصف أو تشبيه بمهارة شكلية مثله: «له جسم لا كالأجسام»، أو «له صوت لا كالأصوات»، الخ! ذلك أن مثل هذه السفسطات لا يمكن الرد عليها إلا بهدائن الهوية وعدم التناقض. لكن من المؤسف أن الماركسية المصنوعة في لندن، قامت أصلاً على تغريفات هيجل والتصوفة اللاهوتيين الألمان عن «جلدية» اجتماع التقيمين، أي قامت فلسفياً على منهج التخيلط والسفسطة! فكيف كان يمكن لأصحاب الأذهان البروليتارية المنخفضة التفكير أن يتجنبوا مثل هذه التخيلطات والسفسطات في الاقتصاد وفي غيره من مجالات التفكير؟!!

وإذا كان الاستئجار الاقتصادي للعمل أو شراءه كلمة ليس عبودية أخرى، وليس خصيصة لرأس المال الخاص أو الرأسمالية، ولكنه يرتبط بهما فقط من حيث الظاهر أو يخفى الثمن أي نقص المستحق سلمياً، كذلك فإن الربح ليس خصيصة للرأسمالية. فالرأسمالية ليست «نظام الربح» كما يكرر الماركسيين، لأن الاشتراكية يجب أن تعمل على توسيع نظام الربح الخاص للعامة واستئثاره كميكانيزم لظهور وتربية وتنشيط الواقع الاقتصادي في الاجتهادات المطلوبة. ومن ناحية أخرى، فالأهم مبدأ الربح قبل تحقق الوفرة الشاملة والانتفاض الكافي في عدد سكان الأرض، إنما يعني إلغاء الاقتصاد التبادلي في اتجاه التهر الاقتصادي والفقير أو المجاعة والاستبعاد الإداري (بالطريقة الشرقية القديمة وبالطريقة المصنوعة الوسطى)، ولا يعني أي تحرور اقتصادي أو عدالة اقتصادية.

وكما أن الاشتراكية الصحيحة لا تلغي الأجر ولكن تفرض الأجر العادل بدلاً من الأجر الرأسمالي الظالم، كذلك فإن الاشتراكية الصحيحة لا تلغي الربح ولكن تفرض الربح الخاص (أو انعدام) العادل أو المكافئ بدلاً من الربح الاستغلالي أو الظالم، بل وتساعد على زيادته في الاجتهادات والمجالات المطلوبة لتنشيطها. والربح العادل أو المكافئ، هو الذي يعادل موضوعياً (أي بدون تلاعب أو تحكيم احتكاري) العمل الاستثماري المنتج له، وفق المعادلة المذكورة.

إن دور المستثمر يجر عنه الاسم الذي أطلق عليه في اللغات الأوروبية وهو *entrepreneur* - ويعني حرفياً: «مقيم المشروع أو محلل المشروع». وكان الفرنسيون الأوائل يكتب الاقتصاد في مصر، يترجمون هذا الاسم بكلمة «المستحدث» (بمعنى الداعي).<sup>(١١)</sup> وهذه في الحقيقة أدق من الترجمة الحالية وهي «المنظم» - التي يجب أن تحل محلها كلمة «مقيم المشروع» أو خالق.

(١١) انظر مثلاً حافظ إبراهيم وخليل مطران في ترجمتهما عام ١٩١٣ لكتاب «الموجز في علم الاقتصاد» المذكور من قبل، وترجمته لهذه الكلمة في الجزء الأول، ص ١١٢.

**العمل.** وإذا كان هذا المعنى يؤكد أن الربح الاستثماري يختلف عن فائدة رأس المال أى فائدة المال المستثمر، فانه يؤكد كذلك أن الربح الاستثماري ليس مقابل عمل «التنظيم» كما يرى البعض (١)، لأن العمل التنظيمي يشبه أو يدخل في العمل الإداري الذي يمكن أن يعنى عمل التشغيل عموماً. وهذه وظيفة أخرى لاحقة على قرار خلق المشروع. ولهذا فالت ترجمة المأخوذة بها في الاصطلاح الاقتصادي العربي الحالي ترجمة خاطئة ومنحرفة.

ومن ناحية أخرى، فالعمل الاستثماري ليس مقابل «المخاطرة» كما هو شائع لدى الاقتصاديين البرجوازيين. فتحتمل المخاطرة ليس عملاً اقتصادياً ولا يدخل في الظواهر الاقتصادية، رغم أن المخاطرة دافع نفسه من الدوافع التي تدخل في صناعة الظواهر الاقتصادية وفي خلق المشروع. ومعنى ذلك أن المخاطرة أو تحمل المخاطرة لا تخضع للتعقيم السلمي، فضلاً عن أنها تتناسب عكسياً مع قيمة العمل الاستثماري، لأنه كلما كان التنبؤ الاستثماري أدق كانت المخاطرة أقل - كما أوضحت في الكتاب.

والفرق بين الربح الرأسمالي والربح الاشتراكي ليس مجرد فرق في الكم أو في النسبة، بل ويمكن منطقياً في حالات معينة أن يوجد ربح رأسمالي أقل من الربح الاشتراكي. فالرأسمالية كنظام يمكن أن تدفع وأن تضاعف بهجزء من أرباحها، بل وبجزء من ملكياتها، من أجل أهدافها الاجتماعية وهي صناعة التدهور واللاعقل. وأوضح مثال على ذلك، هو حرب الأفيون البريطانية ضد الصين؛ لقد فسرها الاقتصاديون بطريقة «ماركسية» (قبل وبعد ماركس!)، فزعموا أنها استهدفت تحقيق الأرباح من تجارة الأفيون، مع أنها كانت في الحقيقة عملية غير اقتصادية تستهدف تحطيم العقل الصيني وإمكانيات الانطلاق والارتقاء في الصين. ونفس التبرير «الاقتصادي» أو الرأسمالي المذكور (الذي نجد أصوله الكهنوتية في «الكتاب المقدس» وفي «العهد الجديد» في قصة يهوذا وقطع الفضة وفي «أعمال الرسل»)، نجده أيضاً في ملاحظة تمكيسية ساذجة يقولها ماركس عن الكنيسة في مقدمة طبعته الأولى لكتاب «رأس المال»! يقول إن الكنيسة الاجتماعية مستعدة للتنازل عن معظم نظامها الكنسي في مقابل عدم التنازل عن أصغر جزء من دخلها المالي، وإن «الاحاد أصبح اليوم جمعة خفيفة بالمقارنة بنقد علاقات الملكية الموجودة» (٢).

وهذه بلاغة حقيقية تنوعم الدافع المالي وراء كل شيء، مع أن أقل إدراك صحيح للتاريخ ولتطور الفكر يؤكد أن الكنيسة والنظام الرأسمالي أو غير الرأسمالي المرتبط بها، على استعداد لتقديم أى تضحيات مالية وغير مالية من أجل حفظ أو تصفية أو إفساد العقلانية والاحاد، مهما اضطرا إلى التنازل لهما مؤقتاً عن بعض الحقوق والحريات الجزئية؛ ولهذا لم يكن غريباً أن يهاجم ماركس «باكونين الروسي» لأنه كان يطالب بترويض الاحاد «كعقيدة بين أعضاء الدولة»، ولأنه كان يرى أن الدولة الرأسمالية هي «الشر الرئيسي» الذي يجب إلغاؤه قبل إلغاء رأس المال، وأن «الدولة هي التي صنعت رأس المال بحيث لا يملك الرأسمالي رأسماله إلا بفضل الدولة» (٣).

أما إذا نظرنا إلى الفرق بين الربح الرأسمالي والربح الاشتراكي كفرق في المصدر أو السبب، فسوف نجد أن الأول يكون - بدرجة أو بأخرى - نتيجة استغلال العامل واستغلال المستهلك، ونتيجة الغش والاحاد والسرقة والتحكم الاحتكاري والطلب اللاعقلاني الزيف والانتهازية

(١) كتاب الرقاص، الجزء الثاني، ص ٣٤٣.

(٢) النسخة المذكورة من «رأس المال»، المجلد الأول، ص ١٠.

(٣) «الأعمال المختارة»، المجلد الثاني، ص ٤٦٦ و ٤٦٨.

الطفيلية والاستغلال الرئوى، الخ. ومن هنا يمكن أن يزيد هذا الربح الاستغلالى بغير قيود أو شروط- حتى إذا فرضت عليه حدود قصوى. لكن مبدأ «الربح الأقصى غير المشروط» فى الرأسمالية، لايعنى أن الرأسمالية يمكن أن تضخى بأهدافها ومصالحها الاجتماعية والعقائدية من أجل الربح، فضلا عن أنه لايمبر عن مجرد محاولة الوصول إلى أقصى ربح ممكن، وإنما يعنى بالتحديد محاولة زيادة الربح ضد مصالح الانتاج ومصالح الاستهلاك وضد العمال والمستهلكين وضد المجتمع وضد القيم الانسانية والأخلاقية، الخ. ولهذا، فليس من الخطأ أن يعاول المستثمر الخاص أو العام فى النظام الاشتراكى الوصول إلى أقصى ربح ممكن، طالما أن مصادره وأنماطه تكون محددة اشتراكيا وتخدم مخططات وأهداف الارتقاء الاشتراكى وتلتزم بالقانون الاشتراكى، وطالما أن الدولة الاشتراكية هى التى تتولى إقامة وتشغيل المشروعات العامة غير الربحية اللازمة للمجتمع وللأشتركية.

وبعد موضوع الأجر وموضوع الربح، يمكن أن نؤكد أيضا أن الرأسمالية ليست «نظام السوق» كما يزعم البعض. فنظام السوق يعنى الاقتصاد التبادلى اجتماعيا. والاقتصاد الاشتراكى- مثله مثل الاقتصاد الرأسمالى- لايمكن أن يقوم إلا على نظام السوق. لكن للأسف أن الاقتصاديين الماركسيين الذين حاولوا المحافظة على شكليات التخریف الماركسى ضد السوق، لمجنوا الاعتراف بحقيقة استخدام ظاهرة السوق فى الاقتصاد الاشتراكى، بينما اتفق معهم الاقتصاديون البرجوازيون فى هذا التمويه رغم إدراكهم أن الاقتصاد الاشتراكى يعتمد عليها وبالضرورة على نظام السوق. ومن هنا شاعت الثنائية التى تصف الرأسمالية بأنها «نظام السوق»، وتصف الاشتراكية فى مقابل ذلك بأنها «نظام التخطيط» (١). وهذه ثنائية مضللة، فضلا عن أنها غير متنافية منطقيا، لأن السوق لايتنافى مع التخطيط، كما أن نظام التخطيط لا يتنافى مع السوق.

نظام التخطيط لا يتنافى مع السوق

### الرأسمالية والاشتركية

من الثنائيات المضللة الأخرى التى ظهرت فى هذا الموضوع، ثنائية «الاقتصاد الحر» فى مقابل «الاقتصاد الموجه» dirigé. وهذه أيضا ثنائية قاصرة: أولا، لأنه لايموج فى الحقيقة وعمليا «اقتصاد حر» بالمعنى الذى تعبر عنه هذه الكلمة، وذلك نتيجة وسائل التحكم الاحتكارى وشبه الاحتكارى، فضلا عن قوى ومخططات التدخل السرى لأجهزة السلطة المتحكم فى المجتمع وفى الاقتصاد. وثانيا، لأن «التوجيه» أو التخطيط أو التدخل الاقتصادى الرسمى والمعترف به، قد يكون جزئيا لا يحقق الاشتراكية، بل يمكن أن يستهدف خدمة اللغات الأرسقراطية لا خدمة اللغات الشعبية. وهذا واضح فى اتفاق كل الاقتصاديين البرجوازيين- خصوصا منذ فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية- على ضرورة التوجيه والتخطيط والتدخل فى الاقتصاد الرأسمالى (٢).

كذلك ظهر اقتصاديون برجوازيون معاصرون فى الغرب وفى العالم الثالث، طالبوا بنظام جديد يرفض «أسلوب التخطيط المركزى» ويرفض أيضا «أسلوب الاقتصاد الحر» المزعوم، مستخدما مايسمى «أسلوب التخطيط التأشيرى» أو «التخطيط بالحوافز» (ولاحظ أنهم تحدثوا هنا عن الحوافز أى المنشطات ولم يتحدثوا عن المنبسطات والموانع- مع أنه لا يوجد ترغيب بدون تهريب!). وهم يقصدون بذلك: تدخل الدولة فى الاقتصاد بطريقة غير مباشرة، من خلال رسم السياسات الاقتصادية والمالية التى تؤثر فى حوافز النشاط الاقتصادى وتدفع

(١) انظر مثلاً كتاب المحجوب، الجزء الثانى، ص ٣٤٧.

(٢) انظر مثلاً كتاب سول ص ٢٧-٢٢٣، وكتاب أبراسيل ص ٦٢-٦٣.

الاقتصاد القومي نحو الأهداف المطلوبة. وهذا يعنى فى الحقيقة التدخل الحكومى الجزئى أو الجائى المحدود، الذى لا يجدى شيئا فى إصلاح وتغيير «الغابة» الاقتصادية المعاصرة؟ صحيح أنه يجب بقدر الامكان استخدام وسائل التحكم غير المباشر لحفض عمليات التحكم المباشر، ومحاولة التحكم فى الوقائع لحفض التحكم المباشر فى الأشخاص، والتحكم فى السوق وفى القوى المؤثرة فى السوق لحفض التحكم المباشر فى أشخاص البائعين والمشتريين، الخ. فالتحكم فى درجة حرارة مكان ما مثلا، يمكن أن يغنى عن إصدار الأوامر إلى الأشخاص المتواجدين فى ذلك المكان بارتداء ملابس ثقيلة أو خفيفة. لكن المهم فى هذه المسألة، هو أن التحكم غير المباشر لا يغنى عن التحكم المباشر، لأن التحكم الاشتراكي العقلاني يجب أن يكون شاملا بطريقة أو بأخرى، ثم يجب أن يكون معلنا ومقننا وقائما على حيثيات عملية موسوعية مدروسة، وليس بطريقة التحكم الشمولى اللاعقلى السرى المغطى بتسميات وتعميمات الحرية الكاذبة والليبرالية المخادعة. وهذا لا يتأتى بدون تخطيط مركزي شامل للاقتصاد والمستويات الاجتماعية الأخرى وللثقافة والعلم، الخ. ومن خلال التحكم الصحيح والمناسب (بالوسائل المباشرة وغير المباشرة) فى الوقائع والأوضاع وفى القوانين ووسائل التأثير الذهنى والنفسى وفى المؤسسات وفى الأفراد، الخ. كل ما فى الأمر أن التخطيط المركزى العقلاني العلمى الناجع، والتحكم الشامل العقلاني العلمى الناجع، يجب أن يعتمد على ولا يتعارض مع الطوائف والتلقائيات الصحيحة، ويجب أن يشجع ويحرر ولا يبطئ أو يقهر الأفكار والمبادرات والابداعات المفيدة، ويجب أن يطلق ولا يعيق الطاقات العقلانية الانسانية للأفراد والقدرة الفردية الخلاقة، ويجب أن يوجه ولا يسقط المصالح الخاصة والدوافع الذاتية الارتقائية السليمة الخ.

وغنى عن البيان أن مثل هذا النوع العقلاني العلمى من التخطيط المركزى والتحكم الشامل، لا يمكن تشبيهه بالأنواع اللاعقلية المضادة القائمة على القهر التجهيلي التمييزي والتعسف الادارى أو العسكى والتسلط البيروقراطى والطغوت السرى اللاقانونى للأجهزة والشبكات الخاصة التى تفرض وتتفد مخبطات وميكانيزمات صناعة التدهور والقيمية منذ عصور الفراعنة. (١) فالعملية المطلوبة هنا تشبه عملية «التحكم الذاتي» العقلاني العلمى الصحيح، فى مقابل «القهر اللاعقلى للذات» (من خارج الذات أو من الكبت اللاعقلى الداخلى)، وأيضا فى مقابل «التلقائية العمياء» أو «الانفلات الأهمى» الذى يخضع عبوديا للقوى اللاشعورية باسم الحرية المزعومة. ذلك أن التحكم الذاتى الصحيح لا ينهى الحرية الذاتية بل يحقق الحرية الذاتية، من حيث يعنى ويحدد ويستخدم ويوجه العناصر الضرورية أو الممكنة فى التركيب الذاتية فى اتجاه الاقتدار الارتقائى السليم.

إن التحديد الجوهري للنظام الاقتصادى الرأسمالية، هو أنه نظام الملكية الخاصة الاحتكارية أو شبه الاحتكارية للوسائل الرئيسية للنتاج، وتشغيل الاستثمارات الطبقية والربعية، والسعى إلى أقصى ربح انتهازى استغلالى ضد المصالح الانسانية والعقلانية للمجتمع وللأفراد. وفى مقابل ذلك، فالنظام الاقتصادى للاشتراكية هو النظام القادر على توجيه النشاطات الاقتصادية والاستثمارات والأرباح العامة والخاصة والانتاج والاستهلاك وتوزيع الثروة، فى الاتجاه الذى يخدم الارتقاء المادى والمعنوى والفكرى للمجتمع وللأفراد وللشيرة. ومع ذلك، نجد فى النظم التبادلية أنه ليس كل نظام استثمارى لا رأسمالى يكون اشتراكيا، وليس كل نظام استثمارى لا اشتراكى يكون رأسماليا. فمن الممكن أن يوجد نظام استثمارى تبادلى أقل تدهورا وأقل انسلاخا عن المصالح المجتمعية من أن يصل إلى مستوى الرأسمالية، وأقل ارتقاء وأقل التزاما بالمصالح المجتمعية من أن يصل إلى مستوى الاشتراكية. وهذا

(١) انظر فى ذلك فصل «الديمقراطية وحرية الفرد» وفصل «الشمولية والدولة» فى كتابى السابق عن الديمقراطية.

واضح مثلاً في بعض حالات المراحل الأولى من النظام الاستثماري الانتاجي البرجوازي. وعلى كل حال، فالواضح من ذلك كله أن جوهر تحديد النظام الاقتصادي الاجتماعي، هو طبيعة الأهداف أو النتائج المتحققة للواقع الاقتصادي وطبيعة حركته وتطوره عملياً، بغض النظر عن الجزئيات والوسائل. فمثلاً أساليب التوجيه والتخطيط والتدخل تزيد وتضيق كثيراً في نظم الرأسمالية الحكومية (العسكرية أو شبه العسكرية)، التي هي أبعد عن الاشتراكية من نظم الرأسمالية الخاصة (أي التي يغلب عليها الطابع الخاص). وهذا واضح مثلاً في نظام الفاشية في عهد موسوليني ونظام النازية في عهد هتلر، ثم في النظام الناصري في مصر. فمقياس التحديد هنا، هو طبيعة أهداف وتطورات واتجاهات ونتائج تلك النظم الرأسمالية الحكومية.

وكما أوضحت في الفصول الأصلية للكتاب، فإن الاشتراكية يجب أن تتدخل لتخطيط الاستهلاك وليس فقط الإنتاج. ويجب أن تتدخل بكل الوسائل اللغوية والنفسية والتثقيفية والتشريعية والاقتصادية المباشرة، لتعديل وتصحيح وتوجيه ميكانيزمات الطلب الاقتصادي في الاتجاه الإنساني العقلاني الصحيح. فالطلب ليس مجرد جانب مكمّل للعرض كما يتصور الاقتصاديون البرجوازيون، لكنه في الحقيقة قوة فردية واجتماعية واقتصادية تحدد العرض وتحدد اتجاه الإنتاج، ومن ثم تحدد اتجاه الاقتصاد بأكمله واتجاه المجتمع. ولما كانت الاشتراكية بخلاف الرأسمالية لاتسعى إلى الربح كغاية، ولا تخضع لمبدأ الربح ولكن تستخدمه وتخضعه لأهدافها ومخططاتها، فإنها تستطيع بذلك أن تفرض الاتجاه الصحيح في الإنتاج والاستهلاك والطلب الاقتصادي. وفي هذا الاتجاه، يمكن للقطاع الاقتصادي الاشتراكي أو العام أن يقيم مشروعات تستخدم أسلوب أدنى ربح ممكن، أو مشروعات تستخدم أسلوب عدم الربح وعدم الخسارة. كما أن القطاع الحكومي الاشتراكي يمكن أن يقيم مشروعات غير اقتصادية تقدم السلم اللازمة بالسعر المناسب بدون اعتبار لعنصر الربح والخسارة، أو أن يدفع تعويضات ومساعدات للمشروعات الاقتصادية التي تقدم هذه السلع. وبالإضافة إلى المشروعات الاستراتيجية التي توجه الطلب السوقي أو لاتخضع لتأثيره، يجب أيضاً أن يقرر القطاع العام والقطاع الحكومي بتشغيل المشروعات الربحية ذات الأرباح الثابتة أو الباهظة غير المستحقة استثمارياً - مهما وصلت درجة ارتفاع تلك الأرباح التي تحددها مصالح المجتمع والاقتصاد.<sup>(١)</sup>

**والخلاصة أن الاقتصاد الاشتراكي يستخدم الطلب ولا يخضع له، ويستخدم الربح ولا يخضع له، ويستخدم السوق ولا يخضع لها، ويستخدم الأسعار ولا يخضع لها. والاستخدام لا يعني هنا الجبر أو القسر الإداري التعسفي والفاشل، ولا يعني إفساد أو إهدار الميكانيزميات**

(١) بهذه المناسبة، يمكن أن أضيف هنا إشارة تتعلق على رأي نشر بعد شهر عديدة من كتابة هذه الفصول التنبؤية. فقد كتب الدكتور أحمد نور وكيل كلية التجارة الاسكندرية مقالاً عن دور القطاع العام (في الأهرام ٨٩/١٧/٦٦)، اقترح فيه أن يتولى القطاع العام مهمة أرتياد المجالات الجديدة ليقيم فيها مشروعات يحقق لها النجاح والربح ثم يبيعها للقطاع الخاص ويؤسس غيرها!! وهذا الرأي يجر من اتجاه تمكيس قطعي في منظورات الاقتصاديين البرجوازيين، الذين يتصورون أن دور القطاع العام هو المخاطرة ودور القطاع الخاص هو تحصيل الربح المضمون!! لكن الحقيقة أن أهم أدوار القطاع الخاص هو أرتياد المجالات الجديدة غير المحرقة وغير المضمونة النجاح (بغض النظر هنا عن ضرورة قيام الحكومة بالتحريك والدعاية أو حتى الرقابة لهذه المجالات)، ودعم أو تشجيع وتسيس هذه المحاولات). بينما عملية تحصيل الربح الاستثماري المضمون أو شبه المضمون (الذي أسميه الربحي) هي عملية يجب أن يقوم بها القطاع العام لأنها غير مستحقة استثمارياً ومعنى ذلك أننا يجب أن نستخدم في حالات معينة تقاليد المتبادل المعروفة في القرن الماضي، والتي كانت تعطي الاستثمارات الخاصة حقوق إقامة المشروعات الكبيرة الجديدة وفق ما يسمى «امتيازاً» يستمر فترة متفقاً عليها (حوالي مائة عام يمكن خفضها إلى خمسين عاماً مثلاً)، بحيث تشتري الحكومة أو القطاع العام المشروع بعد استقرار اتجاهه بالشروط المحددة في عقد الامتياز.



الاقتصادية والاجتماعية والفنية، ولكنه يعنى تكوين أو صناعة وتشغيل هذه الوسائل بالتخطيطات والميكانيزمات الصحيحة. فأجهزة السلطة الاشتراكية يجب أن تصمم وتصنع الماكينة الاقتصادية وفق المواصفات العلمية والعملية المطلوبة، ثم تقوم بتشغيلها بالأساليب المبرجة والمقتنة على أساس نظام تركيب وتحريك هذه الماكينة، أى بدون إفساد أو إلغاء ميكانيزماتها المتخصصة أو تخطى عملياتها الجزئية.

إن كتاب الاقتصاد الماركسي السوفييتي المذكور، يتحدث كثيرا عما يسميه القوانين الاقتصادية للنظام الاشتراكي. ويذكر منها مثلا «قانون التطوير المنسجم للاقتصاد القومي»، الذي يعتبره القانون الأساسي للاشتراكية في مقابل قانون الأرباح في الرأسمالية. (١) ثم يذكر قانونا اقتصاديا آخر يعتبره أيضا قانونا أساسيا، هو «الأرض - الأقسى للحاجات المادية والثقافية المتزايدة للعاملين». (٢) لكن هذين القانونين الاشتراكيين ليسا قانونين بالمعنى الذي يفهم من قانون الأرباح. فقانون الربح في الرأسمالية يعبر عن ميكانيزم فعلي، أى يعبر عن قانون أو قاعدة أو برنامج للتسلسل الختصم للوقائع. أما القانونان المذكوران فلا يعبران إلا عن هدفين من أهداف التخطيط والتطبيق التي تحتاج هي نفسها إلى قوانين وميكانيزمات لتضمن تحقيقها.

وأعتقد أن القانون أو الميكانيزم الرئيسي الذي يجب تصميمه وصناعته وتنفيذه في الماكينة الاقتصادية الاشتراكية الشاملة، هو قانون أو ميكانيزم المصلحة الخاصة للاشتراكية، أى الربط الوثاقى بين المصالح الشخصية الفردية والمصالح العامة للمجتمع وللشيرة.

وفي الاقتصاد البرجوازي، يتحدثون عن نظريتين في السلوك الاقتصادي للفرد: تعتمد إحداها على فط أو غريزة يسمى «إنسان ديكارت» بمعنى الإنسان العقلاني أو ذى التفكير المنطقي، وتعتمد الثانية على فط أو غريزة يسمى «إنسان بافلوف» بمعنى الإنسان الأوتوماتيكي أو الخاضع لتحكم المؤثرات الاجتماعية والاقتصادية. وقد اتجه أكثر الاقتصاديين البرجوازيين المحدثين إلى إنكار الحرية العقلانية أو المنطقية للسلوك الاقتصادي لدى معظم الأفراد، رغم أنهم لم يعترفوا صراحة بحقيقة واتساع اللاعقل الذهاني والتحريك الأوتوماتيكي الاجتماعي. وبدلا من أن يتجهوا إلى التفكير فيما إذا كان هذا الواقع يحتاج إلى إجراءات علمية وعملية لإصلاحه، اعتبروا مهمة علم الاقتصاد هي الانحصار في الوقائع الفعلية مهما كانتا.

أما الاقتصاد الاشتراكي كاقصداء بخدم أهداف العقلانية والإنسانية، فيجب أن يعمل على تشييط وترقية القدرات المنطقية والتفكيرية الحرة للأفراد، بدون أن يتجاهل الاتساع الفعلي للزغعات اللاعقلية والأوتوماتيكية الدهمانية في الواقع المطلوب تغييره.

ومعنى ذلك، أنه يجب أن يصنع في ميدان الاقتصاد مايشبه نظام المرور: يجب أن يفرض التحديد الدقيق لموقع سير واتجاه المشاة، ومواقف حركة واتجاه السيارات، يجب أن وسائل النقل الأخرى، وتوقيعات وقف أو انطلاق كل نوع من الحركة أو التوقف. ويجب أن ينظم الاتشاءات وإشارات وبيانات الإرشاد والمختصين بالتنظيم والتوجيه والرقابة، وأن يضع القوانين والعقوبات والغرامات بل والحواجز المادية أحيانا، وأن يكمل ذلك أيضا بالمحو الذهني والنفسى والتربوي العام الذي يحقق التبصير والترغيب والترهيب للالتزام بالنظام المطلوب. ثم على أساس ذلك كله، يتحرك لعنصر المصلحة الشخصية أو الحرية العقلانية الشخصية أو الحساب المتعقل أن يحدد تصرفات الأفراد، بحيث لايتدخل إلا ضد هؤلاء الذين يريدون الانتعاز أو يريدون العبث والتلاعب الجنوني، أو هؤلاء الذين فقلوا حساسية الحظر والتعقل. (٣)

(١) النسخة الفرنسية المذكورة، ص ٤٩.

(٢) نفس المرجع، ص ٥٥٣.

(٣) تاريخ كتابه هذه الفصول التقنية: يونيو/ يوليو ١٩٨٩.



(٢)

## الفصول الاصلية للكتاب

### الاشتراكية والاستثمارات الخاصة

المثل يقول: جوع كليك يتبعك، وسمن كليك يأكلك. وعلى غرار ذلك، نجد أن نظم القهر الاقتصادي يمكن أن تستهدف فقط التحطيم والتدنيس، كما كان يفعل نظام الرهبر الكهنوتي الفرعوني الذي استخدم التسخير العبوي في بناء الأهرامات وغيرها، بهدف التعميد اللاعقلي الشامل وتصفية وتحطيم بقايا الشعوب البحرأوية في مصر، وليس من أجل الربح.



## الفصل الأول - صناعة الحتميات الاقتصادية<sup>(١)</sup>

### ثلاث قوى أثمرت الحضارة الحديثة

من المهم أن أكرر التنبيه هنا منذ البدء، إلى أن عبارة «الديمقراطية الاشتراكية» إنما تعنى الديمقراطية الحقيقية أى اللابطيقية أى العقلانية. فالمعنى الصحيح لكلمة «الديمقراطية» لا يعبر عن ممارسة الشعب لحكم المجتمع، ولكن يعبر عن الحكم العقلاني للمجتمع بما يخدم مصالح الشعب. وهذا أيضا معنى كلمة «اشتراكية»، التي يعبر اشتقاقها في اللغات الأوروبية عن معنى «المجتمعية». فالكلمتان شبه مترادفتين- لولا أن الأولى تستعمل بخصوص نظام الحكم الذي يعبر عن نظام المجتمع، بينما الثانية تستعمل بخصوص نظام المجتمع الذي يشمل نظام الحكم. ولهذا، لا يوجد منطقيا في مقابل ذلك ما يسمى «الديمقراطية الرأسمالية» أو «البرجوازية»، أو «الديمقراطية الاقطاعية»، أو ما إلى ذلك، لأن الديمقراطية تتنافى مع الرأسمالية وتتنافى مع الاقطاع، رغم أنه يمكن أن توجد درجة معينة من الديمقراطية في بعض النظم الرأسمالية، كما يمكن أن توجد درجة معينة من الديمقراطية في بعض النظم الاقطاعية (كما حدث في «المدن الحرة» في بعض الاقطاعات الأوروبية خصوصا منذ القرن الثاني عشر).

والصحيح منطقيا في هذه الحالة، أن نتحدث عن الديمقراطية التي ظهرت في مجتمع أو مجتمعات رأسمالية أو إقطاعية في مراحل معينة، باعتبارها علاقات لا طبقية وعقلانية تتنافى مع الطبيعة الطبقية واللاعقلية لتلك المجتمعات. وكما قلت في الكتاب الأول «معنى الديمقراطية»، الفرق المنطقي بين التعبيرين يشبه الفرق مثلا بين عبارة «السكر في الخمر» وعبارة «السكر للملح»، حيث العبارة الأولى تفيد تواجد هاتين المادتين نتيجة اختلاط تنافري لسبب أو لآخر، بينما العبارة الثانية تجعلهما شيئا واحدا متسقا أو متكاملًا بهذا التنبيه، نكرر أن الحضارة الحديثة التي أزاحت ظلمات التحكم الكهنوتي القديم والوسيط، كانت ثمرة ثلاث قوى يجب أن ترتكز عليها وأن تستكملها الثورة العقلانية اللابطيقية، لتحقيق بها طريق الارتقاء الديمقراطي الاشتراكي. هذه القوى الثلاث التي بدأت انطلاقها من حركة «المدن الحرة» ثم من حركة النهضة أو الاحياء في أوروبا في أواخر العصور الوسطى، هي: أولا، الثقافة الفكرية أى التفكير العقلاني أو التنوير والتحرير الذهني للبشر. وهذه يمكن أن نسميها الحريات الفكرية. وثانيا، الديمقراطية أى المساواة اللابطيقية التي تكفل حقوق العقل والتحرر المذكور. وهذه يمكن أن نسميها الحريات السياسية والاجتماعية. وثالثا، حماية حقوق ونشاطات الاستثمارات والتبادلات الخاصة، وإطلاق وتنشيط حوافزها (قبل أن تتكون القوى الرأسمالية الاحتكارية التي تلتفي الحقوق والحريات والحوافز الاستثمارية والتبادلية بالنسبة لمعظم الأفراد). وهذه يمكن أن نسميها الحريات الاقتصادية.

وقد ركبت أجهزة التحكم السري الشامل بقيادتها الكنسية ثم الانجليز، هذه القوى التحريرية الثلاث وانحرفت بها وأخضعتها للتدهور والاعتقل، في الطريق الذي اتخذ اسم «الرأسمالية». فكانت النتيجة، هي أن استمرار التطور الرأسمالي حدث على حساب هذه القوى الارتقائية العقلانية، ومن ثم أدى إلى تدهور واضمحلال الحضارة الحديثة. وهذا واضح

(١) كتبت وجهزت هذه الفصول الأصلية، في الفترة من ١٥ يولييه إلى ٨ نوفمبر ١٩٧٦، وأرسلت منسوخاتها إذ ذاك إلى مختلف الجهات كما ذكرت.

تماما في انقلاب اقتصاد «المنافسة الحرة» إلى اقتصاد «الاحتكار» وانتهاء المنافسة الحرة. إن التركيز الرأسمالي الاحتكاري أو التحكم الرأسمالي الحكومي، يلغى حقوق وحرىات الاستثمار الخاص للأفراد الذي لا يستطيعون مواجهة ذلك، ومن ثم يلغى الحافز الاقتصادي للاستثمار لدى معظم الأفراد. ومعنى ذلك، أن نظام الرأسمالية يتنافى مع حقوق وحرىات الاستثمار الخاص. وفي ظل التحكم الاحتكاري الخاص أو الحكومي المعاصر، لا يلتحقون الفقرات ولا يسمعون بالنشاط إلا للاستثمار الخاص الطفيلي والفسوصى، ولا يشجعون إلا نشاطات التهديد والاستنزاف. ذلك أن الأجهزة العليا للتحكم السرى الشامل، تستخدم فى مخططاتها الاقتصادية وسيلة تحطيم «رأس المال» من أجل تحطيم «رأس الانسان».

ومن ناحية أخرى، فإن مخططات صناعة التدهور واللاعقل، أدت - وبدرجة أشد وأوضح فى بلدان العالم الثالث - إلى تضاعف كبير فى صعود القوى الأشد عداً للعقلانية أو الأكثر لا عقلا أو الأقل عقلا، ووصولها إلى مقاعد الحكم والسلطة وأجهزة التحكم الخاص (مثل القوى الدهمانية والغيبية والعسكرية، والموهوبين فى الاثارة والديهاجية، وأيضاً «الدكاترة» المزيفين من حيث الكفاءة العلمية، والمتخصصين» السطحيين المنغلغلين ذهنياً، الخ). وهذا أدى بداهة إلى تضاعف كبير فى المشاكل والأزمات والتوقفات، وإلى تضاعف كبير فى العجز عن الحلول والعلاجات والاصلاحات، ومن ثم إلى تضاعف كبير فى تدهور وفساد وتعطل ماكينة النظام الاقتصادى. وتفاقم ذلك، لأن مخططات صناعة التدهور واللاعقل أدت أيضاً إلى انخفاض العقل والقدرات الفكرية والذهنية لدى كل مستويات المشتغلين بالاقتصاد وكل مستويات المشتغلين بالانتاج أو التوزيع، ابتداء من أصحاب الأموال وأصحاب الأفكار والتصميمات، إلى الإداريين والمنغلغلين وحتى العمال اليدويين. ومن ناحية ثالثة، فإن تناقص أو تلاشى إشعاعات العقل والعقلانية والثقافة الفكرية التنويرية، والانتشار الكاسح لانهجيات اللاعقل والتجهيل والاثارة السطحية واللاتفكير، فى مختلف بلدان العالم البرجوازى وخصوصاً فى العالم الثالث، أدت إلى الانتشار الكاسح للقوضوة واللاعقل واللااستهداف فى الاستهلاك أيضاً وفى الاكتناز، مع سوء استعمال السلع، بينما ساعد فساد ماكينة النظام الاقتصادى على انتشار تقاليد نهش ونهب وتكديس كل ما يمكن نهشه أو نهبه أو تكديسه!

### صناعة الميكانيزمات

إذا تأملنا سمات اقتصاديات التآزم والحرب والطفيلية التى تفرضها الرأسمالية المعاصرة، دولياً و محلياً وبقطاعها الخاص والحكوى، يمكن أن يتضح لنا كيف ينظمون ويخططون الحتميات والتلقائيات والميكانيزمات الاقتصادية (أى عمليات التسلسل المحتص)، ولكن فى انجها، تبيد وتدمير الأساس الاقتصادى للوجود الاجتماعى للبشر، بهدف تدمير بقية مستويات وقدرات المجتمع والأفراد، وفق مخططات صناعة التدهور واللاعقل وإهدار النوع البشرى وتحويله إلى نوع بيولوجى أدنى (لتسهيل التحكم فيه أوتوماتيكياً بالقوالب المطلوبة).

فصانعو التدهور واللاعقل فى أجهزة الرأسمالية الدولية والمحلية المعاصرة، أثقوا معظم حوافز الربح الخاص القانونى والانتاجى ومعظم مصادر الدخل الخاص القانونى والانتاجى، وفتحوا إلى أقصى درجة منابع الربح الخاص أو الدخل الخاص غير القانونى أو الطفيلى وغير الانتاجى، بل والفسوصى والإنسانى. وبذلك حولوا جهود ونشاطات وحوافز وملكيات الأفراد إلى طاقات تدمير ضد المجتمع وضد إنسانية الانسان. وفى الوقت نفسه، فتحوا كل منافذ وقنوات تفتيت وتشيت وتبديد واستنزاف ثروات المجتمعات والأفراد، ليس فقط لتصفية أو

خفض قدراتها المجمعة، بل أيضا لاطلاق طاقاتها الفوضوية المشتتة بقوة طفيلية تدميرية في نظام العرض والطلب. ومن أجل فرض حصى الاتفاق الاستهلاكي والاكتنازي على المجتمع ضد الانتاج والبناء، تفتنوا في اختراع أو توسيع ميكانيزمات الاتفاق التبديدي غير الانتاجي، التي هي مجرد أشكال عموة لعمليات إلقاء المنتجات في البحر أو إحراقها، ولكن على مستوى شامل.

من ذلك مثلا، الاتفاق التبديدي العسكري الشامل - حتى في البلدان الصغيرة والفقيرة ومن ذلك أيضا الاتفاق التبديدي على مشروعات غير ضرورية أو باهظة التكاليف (وأحيانا باستخدام حجة الأمن العسكري أيضا)، مثل الاتفاق الذي لم يسبق له مثيل في مشروعات بترول بحر الشمال - بينما البترول متاح بأسعار رخيصة جدا وبكميات هائلة في العالم الثالث التابع للغرب، والذي كان الغرب يصنع خضوعه أو تمرد، وفق مخططاته السرية الشاملة<sup>(١)</sup>. ولمضاعفة هذا التهديد والاستنزاف وليس فقط لتبريره وتغطيته، رسموا ونفذوا مخططات ارتفاع أسعار البترول في مختلف بلدان العالم، ومن الأمثلة الأخرى، انتشار حصى شراء الجزر البحرية والقصور القديمة والعقارات القائمة، والتحف الغالية والأحجار الكريمة النادرة وغيرها من الأشياء النادرة، وإخراج وإنفاق الذهب من خزائن الحكومات والبنوك، وهذا فضلا عن زيادة التفتن في اختراع مثيرات الاستهلاك الجماهيري والشيق الاستهلاكي من كل نوع، وتنشيط عمليات تهديد واستنزاف الثروات بواسطة عصابت اللصوص والقرصنة والمختلسين والمزورين والمرشقين، وبواسطة العمليات التدميرية المصنوعة أو المحكومة (بشرها أو تكنولوجياها وأشاعها)، مثل الحرائق وحوادث التخريب، أو عمليات الآفات والحشرات، أو التحكم المناخي التدميري، الخ.

وهذه الزيادة الهائلة والشاملة في الاتفاق التبديدي، ارتبطت بحدوث أقصى زيادة كاذبة عرفها التاريخ في كمية وسائل الدفع التي تضاعف انخفاض قيمتها (نتيجة زيادة إصدار البنكنوت وزيادة إقراض الحكومات، الخ). لكن الاقتصاديين أطلقوا على هذا التضخم المتزايد حلزونيا، اسم «التضخم الركودي»<sup>(٢)</sup> ذلك أن تضخم الاتفاق مع وسائل الدفع الكاذبة، ارتبط في هذه العملية بزيادة كاذبة مصنعة في الطلب غير الطبيعي الذي لا يعبر عن دوافع ووظائف وأهداف حقيقية، ومن ثم يؤدي إلى زيادة كاذبة في كمية المبيعات الشكلية والمنتجات غير الحقيقية. وهذه الظروف تذكروا بعملية إفراق النظم الاقطاعية بالفضة والذهب منذ القرن السادس عشر، إلى درجة إلغاء استخدام الفضة كقيمة اقتصادية ثابتة وخفض قيمة الذهب خفضا خطيرا، مما أدى إلى تدهور أو انهيار قدرات القوى الاقطاعية. وكان ذلك وفق مخططات الأجهزة الكنسية للتحكم الشامل، التي استهدفت تحطيم الاقطاعيات بعد أن انتشرت وانطلقت فيها «المدن الحرة» (أي «البورجات» أو «الكوميونات»)، وذلك بالاطلاق زحف الدهماء على تلك المدن وتفجير الثروات النضائية الكاسحة، لإقامة نظم حكومية مركزية وأساملية قادرة على إزالة آثار النهضة والتنوير كما ذكرت في الكتاب السابق.

وفي مقابل ذلك، نجد أن المجتمع الاشتراكي الذي يقوم على التخطيط العقلاني وصناعة الارتفاع الانساني، يجب ويستطيع أن يصنع حتميات اقتصادية عقلانية جديدة. فإذا تذكروا أن أسلوب تهديد أجر العامل على أساس الانتاج أو القطعة، ليس لإتطبيقا

(١) على غرار تلك العملية التبديدية التي حدثت في السبعينات، يمكن أن تشير هنا أيضا إلى عملية حدثت بعد منتصف الثمانينات، هي زراعة القمح في السعودية بأربعة أضعاف الثمن العالمي، أي بأربعة أضعاف القيمة السوقية، لمجرد التظاهر بالانتاج المحلي!

(٢) كان ذلك في عام ١٩٧٦.

جماعيا لمبدأ الحافز الاقتصادي الفردي وتطبيقا جماعيا لحق زيادة الدخل الفردي، فيجب أن نجعل المبدأ العام للتوجيه والتخطيط الاقتصادي في النظام الاشتراكي هو: أقصى ما يمكن من تشييط اشتراكي للحافز الاقتصادي الفردي، يربط الدخل والنتاجات ربطا دقيقا بما يحققه جهد أو استثمار الفرد في عمليات بناء المجتمع. ففي إطار النظام الاشتراكي وفي ظل السلطة الاشتراكية، يمكن أن يتحقق استثمار خاص اشتراكي ذو عائد خاص اشتراكي. ذلك أنه يوجد فرق نوعي بين النمو الأفقي أو الاتساع الأفقي للنشاط الاستثماري الذي يمكن أن يمتد إلى ملايين الأفراد في مختلف المجالات، والذي يمكن أن توجهه السلطة الاشتراكية وتحدد ميكانيزمات وقنوات حركته تحت تأثيرها ووفق خطتها، وبين النمو الرأسى المتجاوز للحد في النشاط الاستثماري، أى تطوره إلى نشاط رأسمالى يقوم على السيطرة والاحتكار، ومن ثم على القهر الاقتصادي والطبقي. كذلك يوجد فرق نوعي بين النشاط الاستثماري والنشاط الاستهلاكى - الذى أعتبره في هذه الفصول شاملا للنشاط الاكتنازى. كما يوجد فرق نوعي بين النشاط الانتاجي والنشاط الاستثماري غير الانتاجي عموما، مثل النشاط الاستثماري الطفيلي والاستنزافى. فهذه كلها فروق يمكن ويجب أن تحددها الخطط الاقتصادية الاشتراكية، وأن تفرض حتميات الحلول اللازمة لها، وترسم ميكانيزمات وقنوات حركتها، وتنظيمها بمختلف الوسائل.

### الحافز الفردي

الميكانيزمات الاقتصادية الرأسمالية، هي ميكانيزمات (أى عمليات تسلسل حتمي) صانعة للتدهور. أما الميكانيزمات الاقتصادية العقلانية الصانعة للارتقاء في النظام الاشتراكي، فهي تلك التى تتفانى في فتح كل ما يمكن أن تكتشفه الطاقات الخلاقة من منابع قانونية إنتاجية وإنسانية للدخل الفردي والمجموعى والمجتمعى، وفي تحديد وتنظيم مصبات الاتفاق الفردي والمجموعى والمجتمعى في نفس الاتجاه. وهذا يعنى الميكانيزمات أو الحتميات المادية والمعنوية التى توجه التلقائيات والحوافز والاستهدافات الاقتصادية. وبذلك يتحول الاتفاق إلى إنفاق إنتاجى إنسانى، سواء كان إنفاقا استهلاكيا يزيد القدرات الانتاجية الانسانية للبشر ماديا ومعنويا، أو كان إنفاقا استثماريا يزيد قدرات وسائل الانتاج والمنتجات الحقيقية. وتتحول عمليات الاستثمار والانتاج إلى خدمة للبناء والارتقاء والتحويل الاشتراكي العقلاني للمجتمع. وعندما تصبح كل منافذ زيادة الدخل أو النجاح الاقتصادي والمعنوي، هي منافذ لا تفتح إلا في هذا الاتجاه، وعندما تصبح كل قنوات النجاح المادي والمعنوي هي قنوات لا تتصل ولا تجري تياراتها إلا في هذا الاتجاه، يكون معنى ذلك تحقيق التكامل والاتساق بين استهدافات الأفراد والنشاطات الاجتماعية وبين استهدافات المجتمع الاشتراكي الذى يرتقى عقلانيا ولا طبقيًا.

ولتوضيح كيفية توجيه الحافز الفردي بحيث يصبح حافزا اجتماعيا اشتراكيا، نأخذ كمثال ظاهرة تتحدث الصحف في هذه الأيام (عام ١٩٧٦) عن زيادة انتشارها، هي الدروس الخصوصية للمدرسين.

فمن الواضح أن زيادة أعباء المعيشة تفرض على المدرسين أن يعملوا على زيادة دخلهم بواسطة الدروس الخصوصية. ومن ناحية أخرى، فإن زيادة عدد التلاميذ في الفصول يفاقم مشاكل استيعاب الدروس المدرسية ويدفع القادرين ماليا إلى طلب دروس خصوصية. وهذان الاحتياجان الضروريان، يمكن ويجب إعادة توجيههما وتنظيمهما بحيث يتكاملان مع الاحتياجات الديمقراطية للمجتمع ويخدمان ارتقاءه. كيف؟ بوضع نظام يربط الدروس



الخصوصية الحرة بدروس خصوصية مجمعة في المدارس بأسعار منخفضة، وذلك على أساس عدم السماح أصلا بالدروس الخصوصية الحرة أو بالدروس المجمعة إلا للمدرس الذي يحصل على حد أدنى من النجاح في عمله المدرسي (من واقع نسبة ومستوى نجاح تلاميذه أو اختبارهم بواسطة لجان عليا)، بل ويحيث تتناسب امتيازاته في الدروس الخصوصية من النوعين مع درجة نجاح عمله المدرسي.

بهذه الطريقة، يرتبط ويتكامل حافظ الدروس الخصوصية الحرة، مع حافظ الدروس الخصوصية المجمعة في المدارس، مع مصالغ التدريس المدرسي العادي، أي تتحول الحوافز الفردية الخاصة إلى حوافز لأداء الواجب العام أيضا. ومن ناحية أخرى، فهذا يؤدي عمليا إلى زيادة مستوى تحصيل التلاميذ الذين لا يتلقون دروسا خصوصية، وإلى تخفيف أعباء جزء من التلاميذ لا يتلقون دروسا فردية. وفي مقابل هذا الانحياز العقلاني عكسيا، نجد أن ما يحدث حاليا في مصر، هو أن الدروس الخصوصية أصبحت احتكارا لأبناء المتسربين، وأصبحت حافظا أنانيا تدهوريا يدفع المدرسين إلى إهمال واجباتهم المدرسية والضغط على التلاميذ لاعطائهم دروسا خصوصية. والنتيجة العامة هي زيادة تدهور التعليم وانخفاض التحصيل بالنسبة لأغلبية التلاميذ، مع زيادة تدهور إنسانية وأخلاقيات المدرسين، ومن ثم زيادة تدهور المجتمع وفي هذا المثال، يتضح لنا أن الحافز الفردي أو الخاص - المادي أو المعنوي - هو كالأطاقة النووية، يمكن توجيهه والتحكم فيه لاستخدامه في البناء والتعمير، كما يمكن توجيهه والتحكم فيه (أو إطلاقه عشوائيا) لاستخدامه في الهدم والتدمير. أو هو كالحافز الفسيولوجي الفردي. فمثلا حافظ الغريزة الجنسية، يمكن أن يحقق بقاء وارتقاء النوع وتنشيط العواطف الإنسانية الراقية، كما يمكن أن يؤدي إلى الفساد والانحلال وخراب الفرد والمجتمع. ومثلا غريزة الدفاع عن النفس كحافز للدفاع عن الكيان المادي والمعنوي للفرد، يمكن أن تؤدي إلى تدعيم الاشارة والجماعية العقلانية بل والتضحية بالنفس، كما يمكن أن تؤدي إلى الأنانية والجبن وتزنيق وتفكيك المجتمع.<sup>(١١)</sup>

---

(١١) في مثل هذا المعنى يقول المتنبي:

وحب الجبان النفس أورثه التقي \* وحب الشجاع النفس أورده الحربا

## الفصل الثانى - «فائض القيمة» بدون «قيمة»

### حقوق الاستثمار الخاص

يتصور كارل ماركس أن الثورة الحديثة فى الإنتاج والاقتصاد، حدثت نتيجة الاستغلال الرأسمالى، الذى يشبهه (تكريما فى «البيان الشيوعى»!) بالاستغلال العبودى لعمال بناء الأهرامات والصروح الفرعونية، وأنه بدون ذلك كان يستحيل أن يحدث التقدم الاقتصادى الحديث؛ وماركس والماركسيون يعترفون بوجود ما يسمى «رأس المال التجارى» و«رأس المال الربوى»، ومن ثم «الربح الخاص» بل وأيضا ما يسمونه «فائض القيمة»، وذلك فى النظام العبودى وفى النظام الاقطاعى، لكن بدرجة «بسيطة» أو محدودة. ومعنى ذلك فى رأيهم، أن الحضارة الحديثة لم تحدث إلا نتيجة الانطلاق الهائل لقوى «الاستغلال الرأسمالى» و«عبودية الأجر» الظالم وما يسمى «فائض القيمة»! والحقيقة أن هذا الادعاء البرجمائى لا يعنى فقط الدفاع الضمنى عن قوى الاستغلال والاستعباد والظلم فى الرأسمالية باعتبارها صانعة الحضارة (توجد فى كتابات ماركس وإنجليز تعبيرات صريحة عن هذه المفارقة المتناقضة!!)، لكنه أيضا لا يعطى التفسير المطلوب لهذه الظاهرة!

فلماذا انطلقت هذه القوى فى العصر الحديث ولم تنطلق فيما يسمى العصر العبودى أو ما يسمى العصر الاقطاعى؟!

السبب فى رأيهم - وفق قوانين «المادية التاريخية» أو «المادية الاقتصادية» - هو حدوث تغير فى أدوات الإنتاج أدى إلى تغيير علاقات الإنتاج وأسلوب الإنتاج ومن ثم النظام الاجتماعى.

لكن لماذا حدث هذا التغير فى أدوات الإنتاج فى أواخر العصور الوسطى، ولم يحدث فى ظروف الاقطاع قبل ذلك أو فى ظروف المجتمعات القديمة؟!

يرى بعض الماركسيين أن السبب، هو أنه كان يجب أن يوجد نظام عبودى ثم نظام إقطاعى ثم نظام رأسمالى - وفق هذا الترتيب المكتوب مسبقا فى الغيب بدون حشيات! لكن ماركس (خاصة فى أواخر أيامه) تراجع عن تعميم تصوره هذا عن «الحتمية» التاريخية! وهذا فضلا عن أنه تصور لا يجيب فى الحقيقة عن السؤال المطروح، لأنه يحتاج هو نفسه إلى تعليل! ذلك أن تفسير التطور الاجتماعى بالتطور الاقتصادى الذى يبدأ بتطور أدوات الإنتاج، إنما يشبه تفسير عدم وقوع الأرض بأنها تتركز على قرنى ثور (كما كان يقول الكهنة الفرعونيون)، أو تفسير ذلك بأن الأرض تتركز على جبهة فيل يرتكز على ظهر سلحفاة (كما كان يقول الكهنة الهنود)! فالتفسير المزعوم فى كل هذه الأحوال، لا يقدم حلا أو حلقة مفيدة فى سلسلة التعليل، ولكن فقط يتهرب من التعليل بنقل المشكلة موضوع الاهتمام إلى مشكلة أخرى لا تشغل الاهتمام! فالتطور الاقتصادى أو تطور أدوات الإنتاج، يكرر نفس المشكلة التى تحتاج إلى تفسير، تماما مثل عدم وقوع الثور أو عدم وقوع السلحفاة اللذين يكرران بدون تفسير نفس مشكلة عدم وقوع الأرض! وإذا تصورنا أن تطور أدوات الإنتاج لا يحتاج إلى تفسير، مثله مثل عدم وقوع الثور أو السلحفاة، فلماذا لا نفترض ذلك بالنسبة للمشكلة الأولى فى الحالات المذكورة بدون محاولة للتهرب والتعامى؟! هذه مفارقة معروفة فى تاريخ الفلسفة، منذ مشكلة عدم بداية الوجود وعدم بداية ما قبل الوجود!

إنما السبب الحقيقى لتطور أدوات الإنتاج وتطور الاقتصاد فى القرون الأخيرة، هو حدوث ثغرات اجتماعية فى «المدن الحرة» فى أواخر العصور الوسطى، وذلك فى أوروبا البعيدة عن

بذر التحكم اللاعقلى فى الشرق الكهنوتى، أتاحت لقدرات العقل البشرى لدى بعض الأفراد والجماعات أن تحقق وتوسع الاختراعات والاكتشافات ثم التطويرات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية، الخ.

فها هنا نجد - أولاً - قدرات العقل، الذى هو من الناحية الفسيولوجية دائم الارتفاع فى الظروف المواتية. ونجد - ثانياً - ثغرات «المدن الحرة» الأوروبية، أى الظروف الاجتماعية والفردية التى أتاحت وشجعت ذلك. ولو كانت مثل هذه الثغرات قد تفرقت خارجياً وداخلياً لبعض المدن اليونانية القديمة أو الرومانية التى ظهرت فيها قدرات عقلية مناسبة، لحدث الثورة الصناعية والعلمية والتكنولوجية منذ العصور القليلة (مثلاً نتيجة الشرارات التى تكررت ثم انطفأت قبل أو أثناء عهد الحضارة المسيحية/ الميكينية فى جنوب اليونان فى الألف الثانى قبل الميلاد، أو فى صقلية فى عهد أرشميدس فى القرن الثالث قبل الميلاد). ولو كانت قد وجدت القدرات الذاتية للعقل ووجدت معها الظروف الموضوعية فى بعض مدن الصين التى نقلت عنها أوروبا بعض الاختراعات الخطيرة، مثل البوصلة والبارود وصناعة الورق والطباعة (وهذا بعض ما احتفظت به الصين عن هجرات برومثيروس اليونانية القديمة بعيداً عن الشرق الفرعونى)، لكانت الثورة المذكورة قد انطلقت من الصين.

وسأتناول فى الكتاب الثالث عن فلسفة التاريخ، موضوع حركة التاريخ كصراع بين العقل واللاعقل، ودور الأجهزة الكهنوتية لصناعة التدهور واللاعقل فى مكافحة العقل والعقلانية وإغلاق المنافذ والثغرات أمامهما ومطاردتهما منذ فرعونية مينا، مع محاولة ركبهما وإفسادهما وإزالة آثارهما فى حالة وصولهما إلى نجاح مؤقت فى أى مكان. لكن الذى يهمنى هنا، هو أن أرجع ارتفاع أدوات الانتاج وارتفاع النظام الاقتصادى والاجتماعى إلى ارتفاع العقل مع تفرق ثغرات اجتماعية لنشاطه وإنجازاته، إنما يعنى فى الحقيقة الكشف عن وجود قوى لاعقلية تدهورية تتركب الاتجاه العقلانى الاوتقائى الحقيقى وتدفعه إفساداً إلى التدهور واللاعقل، وأن هذا ما حدث فى العصر الحديث فى صناعة الاتجاه الرأسمالى المعروف كاتجاه تدهورى لاعقلى. وبذلك يجب التمييز بين انطلاق قوى الاستثمار الخاص، وبين التطور الرأسمالى.

فالرأسمالية لم تكن نتيجة «حتمية» لتطور أدوات الانتاج أو للتطورات العلمية والتكنولوجية، ولكنها كانت نتيجة المخططات والعمليات المضادة التى صممتها أجهزة التدهور واللاعقل والقوى التابعة لها. ومن ناحية أخرى، فالاستثمار «الخاص» فى أى عصر كان، ليس من الضروري أن يشكل فى حد ذاته واستغلالاً رأسمالياً و «ظالماً» للعامل أو «سرقه» لقوة العمل. وهذا يعنى أن الرأسمالية الاستغلالية الظالمة والصوصية فى العصر الحديث، لم تكن نتيجة «حتمية» لانطلاق قوى «الاستثمار الخاص» أو «الربح الخاص». لكنها أصبحت كذلك، نتيجة مواقف وتشريعات وميكانيزمات أجهزة السلطة التى كانت تسيطر على أوروبا منذ أواخر العصور الوسطى، ونتيجة تصرفات الرأسماليين الأفراد. إن انطلاق قوى «الاستثمار الخاص» و «الربح الخاص»، كان يعبر فى المراحل الأولى عن انطلاق حركة التحرر الاقتصادى والتبادل السلمى، أى زيادة واتساع الحقوق والحريات الاقتصادية للمستثمرين ولقوى «الطلب»، ومن ثم اتساع ظاهرة السوق والتبادل التجارى. وكانت هذه أيضاً نتيجة لزيادة واتساع الحقوق والحريات الفردية والاجتماعية، أى زيادة واتساع الارتفاع العقلانى والديمقراطى، وما ارتبط به من اتساع القدرات البحرية والاكتشافات الجغرافية.

وحتى في العصور القديمة، لم تظهر القوى المحدودة للاستثمار الخاص والربح الخاص (التي تسمى باسم رأس المال التجاري والربوي)، إلا في الظروف التي ظهرت فيها حقوق وحریات التبادل السلمي، نتيجة توفر درجة معينة من الحقوق والحریات المستتيرة، كما كان الحال في بعض مدن اليونان القديمة والإمبراطورية الرومانية. ولهذا، لم تدخل النقود إلى منطقة الشرق الفرعوني، إلا عن طريق الأغريق والرومان. وفي مصر القديمة مثلاً، ورغم «التقدم» الجراحي، لم يكن يوجد في معظم العصور رأس مال تجاري أوروبي، لأن المراكز الفرعونية والكهنوتية كانت تملك كل شيء وتستخدم صنائعها في حياة أي شيء؛ بل وحتى في أسبرطة اليونانية التي كانت متأثرة بالنظام العسكري الكهنوتي الفرعوني، كانوا يرفضون نظام النقود والتبادل التجاري الحر.

وبالخلاصة، أن وسيلة الاستثمار الخاص أو الربح الخاص والتبادل السلمي، هي في حد ذاتها وسيلة ديمقراطية وعقلانية. بديل أن الفولكلوريات العقلانية القديمة كانت تنظر إلى «التجارة» (بمعنى استثمار المال) كعمل من أعمال «العقل»، وكانت تعتبر التاجر رمزاً للمستغل بالعقل في الاقتصاد<sup>(١)</sup>. ومن هنا، يجب التمييز منطقياً بين نوعين من الاستثمار الخاص أو الربح الخاص أو التبادل السلمي: نوع عادل وحقاني، ونوع ظالم واستغلالي أو لصوصي.

### أسطورة «فائض القيمة»

إذا كان من الضروري التمييز منطقياً بين نوع عادل وحقاني ونوع ظالم ولصوصي من الاستثمار الخاص والتبادل السلمي، فهذا يعني أن من الضروري التمييز منطقياً بين الشراء العادل والحقاني والشراء الظالم واللصوصي للعمل كسلعة. لكن عجز كارل ماركس عن التمييز بين هذين النوعين من الشراء والبيع للسلع عموماً ولسلعة العمل خصوصاً، ونظرته إلى أي شراء خاص أو استثمار خاص للعمل باعتباره في حد ذاته استغلالاً واستعباداً ظالماً ولصوصياً، هو موقف يرجع في الحقيقة إلى التقاليد الدينية والكهنوتية الفرعونية القديمة ثم المسيحية التي كانت تمادى الملكية الخاصة والأغنياء - إلى درجة قول المسيح في الأناجيل: «إن مرور جمل من ثقب إبرة أسهر من دخول غنًى إلى ملكوت الله»؛ (مثلاً إنجيل متى ١٩/٢٤-٢٦).

«فائض القيمة» plus-value/Surplus value، كان يعتبرها هو وأتباعه اكتشافاً جديداً!! وتتلخص هذه المغالطة الزهمية التي لم يناقشها أحد منطقياً، في أن الرأسمالي (أو بالأحرى أي صاحب عمل)، لا يشتري من العامل في نظر ماركس ساعات عمل معينة - ولا تخضعت هذه العملية التبادلية لقواعد العدل والظلم أو الحق والسرقة، ومن ثم أصبحت الزيادة في ساعات العمل ظلماً عادياً أو سرقة عادية (كما لاحظ عديد من الاقتصاديين والاشتراكيين قبل ماركس)، مما يعني أنها لا تحتاج إلى نظرية خاصة لـ «تبريرها»!! لكن في نظر ماركس أن الرأسمالي (أو صاحب العمل) يشتري من العامل «قوة عمله»، بينما يحصل منه في الحقيقة على «عمله»!! وبعبارة أخرى، يشتري الرأسمالي من العامل «قوة عمله»، ويحصل منه على «العمل الناتج عن استخدام قوة عمله»!! هذا أبسط تعبير عن الكلمات السفسطانية المتكررة في هذا الموضوع على لسان ماركس وإنجيلز، اللذين يتصوران كما يتصور أتباعهما من الاقتصاديين الماركسيين أن هاتين قيمتان اقتصاديتان مختلفتان تعبران عن الشراء العبودي المزعوم للعامل في أي نوع من الاستثمار الخاص!!

(١) انظر مثلاً «كبلية ودمنة»، الباب الثامن عشر: «ابن الملك وابن الشريف».

والحقيقة أن ماركس يخلط هنا سفسطائيا بين قيمتين أخريين، هما قيمة «أجر» العامل وقيمة «إنتاج» العامل- حيث أن القيمة الأولى هي قيمة «سلعة» العمل، بينما القيمة الثانية هي قيمة دخول سلعة العمل مع سلعة أخرى في تركيب استثماري يؤدي إلى المنتجات الاستثمارية المطلوبة. وفي مثل هذا الحساب لقيمة التكاليف وقيمة إيرادات الإنتاج، نجد أن الفرق بين القيمتين يدخل فيما يمكن أن نسميه «القيمة الزائدة» أو «القيمة الإضافية» (١). وهذه عملية أخرى تتعلق بالإضافة الاستثمارية ولا تتعلق بسلعة العمل بالذات؛ أما بخصوص الفرق المزعوم بين ما يسمى «قوة العمل» كقيمة اقتصادية، وما يسمى «العمل» أو «استخدام قوة العمل» كقيمة اقتصادية أخرى، فيمكن أن نلاحظ ما يلي:-

أولاً- لا يوجد منطقيا ما يسمى «قوة العمل»، في مقابل ما يسمى «العمل» أو «استخدام» قوة العمل؛ فمثل هذا التخليط إنما يعبر في الحقيقة عن الفرق بين ما يسمى بالمصطلحات الفلسفية الأرسطية، «العمل بالقوة» potential (أي العمل الممكن قبل تحقيقه) و «العمل بالفعل» actual (أي العمل الفعلي بعد تحقيقه). ويذهبى أنه لا يمكن شراء «العمل» إلا قبل تحقيقه، لأنه بعد تحقيقه يدخل في منتجات أخرى.

ثانياً- لا يمكن تحديد القيمة الاقتصادية للعمل، فله مثل أي شيء أو حدث اقتصادي، إلا كسلعة، لأن معنى «القيمة الاقتصادية» في أي نظام تبادل هو بتحصيل الحاصل المنطقي «القيمة السوقية» أو «القيمة التبادلية اجتماعيا»، أي قيمة السلعة، فلا توجد منطقيا قيمة اقتصادية للعمل «في ذاته»، بينما شراء العمل كسلعة يعنى كما قلت شراءه قبل تحقيقه واستخدامه، أي شراءه في المرحلة التي يسمى فيها عند ماركس «قوة العمل»!

وهذا يؤكد أيضا أنه لا يوجد منطقيا ما يسمى «القيمة الحقيقية للعمل» أو «لقوة العمل»، بمعنى «قيمة العمل المحقق في الإنتاج» في مقابل تلك «القيمة» المحددة كسلعة في السوق، لأن القيمة الحقيقية للعمل أو لقوة العمل لا يمكن أن تتحدد إلا كسلعة منفصلة قبل أن تلدوب في قيمة الإنتاج الذي تبذل فيه. أما إذا أخذنا «قوة العمل» بمعنى «طاقة العمل الذي سيبدل»، في مقابل «العمل الذي بذل فعلا في الإنتاج»، أي مثلا على غرار تحديد الطاقة الكهربائية لدينا معين قبل استخدامها في مقابل تحديد الطاقة الكهربائية المنتجة فعلا، فإن الفرق بين هذين التحديدين لا يتعلق بالفرق بين «نوعين» من التقييم (أحدهما تقييم للطاقة ك «طاقة» والآخر تقييم لـ «إنتاج» تلك الطاقة). وإنما يكون هذا فرقا حسابيا من النوع المشار إليه، أي فرقا بين القيمة المقدرة عند الشراء والقيمة المتحققة عند الاستخدام. وهذا يعنى ببساطة، سرقة الفرق في حساب ساعات العمل بين الثمن المقدّر في الشراء والثمن المتحقق بعد ذلك. وأجل العادل أو الحقاني هنا واضح، هو أن يدفع الرأسمالي أو صاحب العمل ثمن ساعات العمل التي سيستخدمها بالفعل.

وفي هذا كله، يجب التنبيه إلى نقطة أساسية، هي أنه لا يوجد منطقيا ما يسمى «نفس» القيمة الاقتصادية للعمل قبل ثم بعد تحقيقه في الإنتاج، لأن «نفس» العمل المحدد مسبقا كسلعة لا تكون له عند تحقيقه في الإنتاج «نفس» القيمة الاقتصادية، لكنه يؤدي إلى «قيم» اقتصادية مختلفة باختلاف القيم والمشروعات الاقتصادية لأشباع السلع التي يذل أو يبذل

(١) يلاحظ أن ما أسميه «القيمة الإضافية» يختلف عما يسمى في الاقتصاد البرجوازي الحالي باسم «القيمة المضافة» value added. فهنا اسم يهدرون به التصورات التقليدية السابقة عن هذا الموضوع، ويعبرون به عن كل المنحولات التي تضاف إلى قيمة «مراود» الإنتاج- بما في ذلك الأجر ومن ناحية أخرى، فاسم «القيمة المضافة» (التي يفهم عادة بمعنى عائد الإنتاج)، يختلط في الأذهان كثيرا باسم «قائض القيمة»، وأعتقد أنهم نشروا هذا الاسم غير الماركسي، للتغطية على لا منطقية التصور الماركسي المذكور.

فيها. تماما كما أن «نفس» التيار الكهربائي قبل استخدامه، يؤدي إلى نواتج ومعلومات مختلفة باختلاف عمليات وأجهزة استخدامه. ذلك أن «نفس» التيار الكهربائي قد ينتج ضوءاً وقد ينتج حرارة أو برودة، وقد يدخل في منتجات رخيصة أو في منتجات غالية. وفي كل ذلك، لا يمكن أن نتحدث عن قيمته إلا منفصلاً قبل استخدامه وذوبانه في الإنتاج.

وعلى غرار ذلك، فإن القيمة الاقتصادية الناتجة عن العمل المبدول في الإنتاج، تتغير بتغير السلعة المنتجة التي يبدل فيها، لأن السلعة المنتجة هي التي تحدد القيمة «المتحققة» للعمل المبدول فيها وليس العكس. فالعمل المبدول في الإنتاج ليس «شيئاً في ذاته» يحتفظ بقيمة ثابتة مستقلة أو منفصلة في أي عملية إنتاج، مثل «كتلة» المادة ذات الكيان المستقل المنفصل الذي يبقى ثابتاً في مختلف الأوضاع. لكنه حادث أو قوة حديثة تلد في معلول تركيبتي Structural، هو الذي يحدد قيمة العمل الداخلة فيه وليس العكس.

وهذه المغالطة المبدئية في الاقتصاد، تعبر في حد ذاتها عن مدى التخلف الفلسفي والمنهجي. ففكرة «بقاء» القوة المنفصلة أو الشيء المنفصل داخل «تركيبية» ما، هي مثل فكرة «الشيء في ذاته» تعتبر من الأوهام الفلسفية. فقانون «عدم فناء المادة» أو «عدم فناء الطاقة»، لا يعنى أن قطعة الخبز التي تدخل جسم الإنسان وتشارك في إطلاق النشاط الفكري من خلايا مخه، يكون لها «نفس» لتحديد قطعة الخبز التي تدخل جسم الكلب وتشارك في إطلاق نجاحه. بل إن ذرات وجزئيات الكربون في الجرافيت مثلاً، لا تكون هي «نفسها» تلك التي في الماس، رغم أنها تعتبر كذلك من حيث التحديد التجريدي الفاصل خارج الجرافيت وخارج الماس. كذلك فإن المكونات المعنوية للجملة «على ضرب محمداً»، أو المكونات الواقعية للواقعة التي تعبر عنها، ليست هي «نفس» المكونات المعنوية أو الواقعية للجملة أو الواقعة «محمداً ضرب علياً». وهذه اعتبارات تتعلق بمشكلة تحديد المكونات داخل هوية كيفية معينة أو داخل تركيبية، حيث تكون نقطة البدء في التحديد في مثل هذه الحالات هي «الكل» وليس «الجزء».

والمهم أن فكرة «فائض القيمة» هي فكرة وهمية، لأنها تتعلق بالفرق بين قيمتين اقتصاديتين إحداهما لا وجود لها منطقياً؛ فإذا أدركنا أن كارل ماركس وفردريك إنجلز جعلوا هذه الفكرة جوهر «الاستغلال الرأسمالي»، وأن لينين اعتبرها «حجر الزاوية» في نظرية ماركس الاقتصادية، نجد من ذلك أن هذه التصورات الماركسية عن الاستغلال الرأسمالي وعن الاقتصاد الاشتراكي، هي تصورات معلقة في الهواء على غير أساس. فقوة العمل أو ساعات العمل هي سلعة مثل أي سلعة أخرى، يمكن شراؤها بثمن صحيح أى عادل وحقاني، أو بثمن يخفض أي ظالم ولصوصي، بدون أن يتعلق ذلك بخصوصية أو عمومية الاستثمار أو نوعية صاحب العمل، وبدون أن يتعلق ذلك بقيمة أخرى وهمية مزعومة. وإن مجرد استخدام ماركس والاقتصاديين الماركسيين في بعض كتاباتهم لكلمة «فائض العمل» أو «العمل الزائد» Sur-travail، إنما يعبر عن إحساسهم بأن «فائض القيمة» الوهمي ليس إلا سرقة استغلالية في قيمة شراء ساعات العمل.

### إنكار القيمة السلعية

محاولة إثبات أن «رأس المال» - بمعنى الاستثمار الخاص - هو بطبيعته وبالضرورة الموضوعية اللازمة له «مستغل» للعمل، يعنى في الحقيقة الدفاع عن الرأسمالية وعن الرأسماليين، وإظهار الرأسماليين مظهر المتجاوبين مع الضرورة الطبيعية؛ لكن الحقيقة أن الرأسمالي في النظام الرأسمالي لص: ليس لأنه مستثمر خاص، وليس لأنه يحصل بالضرورة

«الطبيعية» على «فائض قيمة» مزعوم، ولكن ببساطة- وبالمعنى الحرفي للكلمة- لأنه «يسرق» من مستحقات العمال، ومن مستحقات المستهلكين، ومن مستحقات المجتمع، وذلك من زاوية التقييم الاقتصادي الصحيح أن العادل لسلع العمل والمنتجات وغيرها. وما يسمى رأس المال «العام» في الرأسمالية الحكومية، يفعل نفس الشيء بدون استثمار خاص، بينما الاستثمار الخاص في النظام الاشتراكي وفي ظل التعديلات الاشتراكية الدقيقة، يمكن أن يكون استثمارا صحيحا عادلا أى اشتراكيا.

وقد كانت الأجهزة البريطانية تهتم بأن تصل إلى يد ماركس بانتظام عشرات التقارير الرسمية الخاصة بنشاط مفتشى العمل وغيرهم من المختصين الحكوميين الذين كانوا يحاولون بدقة وبنزاهة تنفيذ الكثير من قوانين العمل المفيدة للعمال البريطانيين. وأشار ماركس كثيرا إلى هذه التقارير في مجلدات كتابه «رأس المال». ولأنه لم ينتبه إلى أن الدافع الأهم لتطبيق هذه القوانين التي كانت تتضمن بعض الحقوق الانسانية، هو دافع زيادة الأرباح على المصانع الصغيرة والمتوسطة لتنشيط وتعجيل التطور الاحتكاري، فقد تصور أنه لا توجد في ظل هذا التنظيم القانوني للشراء السلمي السوقي للعمل أى عملية سرقة، ومن ثم حاول أن يفسرنا «طبيعيا» وهنيا للاستغلال الرأسمالي.

لكن المسألة هي أن العمال في النظام الرأسمالي يُسرقون ويُظلمون (بضم الياء في الكلمتين): أولا، ببخس أجورهم نتيجة جيوش البطالة التي تزيد العرض على الطلب في سلعة العمل. وثانيا، برفع أسعار المستلزمات المعيشية التي يستخدمونها، نتيجة التحكم الاحتكاري في أسعار تلك السلع. وبذلك فإن الرأسمالي يمارس بطريقة اجتماعية مقننة، نفس السرقة التي كان يمارسها بطريقة شخصية فردية أى تاجر أو مراهب جشع أو لص في العصور القديمة والوسطى، من خلال الغش أو نقص وزن العملة أو نقص وزن السلعة أو تشييل الأجر أكثر من المدة المتعارف عليها، الخ. وواضح أن هذه السرقات أو المظالم كلها، لا تتعلق بخصوصية أو عمومية البيع والشراء والتشغيل، بل دليل أن المراكز الادارية والكهنوتية «العامة» (مثلا في مصر منذ العصور الفرعونية وفي العصور الوسطى) كانت تمارس في معاملاتها الاستعبادية أو «التبادلية» مظالم أشد وأنكى. لكنها ببساطة تتعلق بمدى احترام أو إهدار القيمة التبادلية الصحيحة للسلع- ومنها سلعة العمل.

وهنا تصل إلى مغالطة ماركسية أخرى مكملة لمغالطة «فائض القيمة». فماركس والماركسيون يعتبرون «السلعة» Commodity و «الانتاج السلمي»، أى ظاهرة «تبادل» المنتجات أو ظاهرة «السوق»، كلها ظواهر رأسمالية، حتى إذا وجدت فيما يسمى النظام العبودي أو ما يسمى النظام الاقطاعي! وقد أدخل الماركسيون اللاحقون، خصوصا بعد تطور التجربة السوفييتية، الكثير من التعديلات والتعويضات والتبريرات على أفكار ماركس والماركسيين الأوائل بخصوص ذلك، وحاولوا بشكل خاص تبرير «التبادل» السلمي أو السوقي في النظام الاشتراكي بحجة أنه اضطرارى مؤقت قبل الانتقال إلى النظام الشيوعي. لكن الأفكار الماركسية الأولى ضد التبادل وضد السلع (والتي نجدتها حتى في كتابات بليخانوف)، كانت تطالب بنظام «توزيع المنتجات» على العمال، وترفض مبدئيا نظام «السوق» أو «التبادل»، وتقول باستحالة وجود «تبادل اشتراكي»، لأن التبادل أو السلعة يعنى الرأسمالية! وحتى عندما قال بروتودون Proudhon معاصر ماركس إن «التبادل الاشتراكي تبادل بدون نقود»، قال بليخانوف مثلا إنه لا يوجد تبادل بدون نقود (مع ملاحظة أن ماركس اعترف بإمكان وجود تبادل بدون نقود لكن أيضا بدون سوق!!)، وبالتالي «لا يوجد تبادل اشتراكي

منصف أو حقاني» equitable، لأن التبادل والسلعة والنقد والسوق كلها تعنى الرأسمالية والاستغلال، ولأن العرض والطلب في السوق ينعان التقييم التبادلي المتساوي<sup>(١)</sup> فكيف كان يمكن تحديد القيمة الاقتصادية إذن؟ وإذا كانوا يعتبرون أن «العمل» هو الذي يحدد القيمة الاقتصادية، وفي نفس الوقت يرفضون اعتبار العمل سلعة سوقية، فكيف يمكن تحديد قيمة العمل بدون اعتباره سلعة تتاجر وتشتري في السوق؟

مثلا مشروع برنامج الحزب الماركسي الروسي (الحزب الديمقراطي الاجتماعي / الشيوعي) الذي كانت تؤيده «الدولية» والذي بالغ لينين في تقديره، كان مطلبه الأول في عملية تحقيق الملكية الجماعية لكل وسائل الإنتاج» ينص على: «إلغاء الانتاج السلمي الحالي، أي إلغاء بيع وشراء المنتجات في السوق»<sup>(٢)</sup> وفي كتاب ماركس «نقد برنامج جوتا» (وهو من كتبه المتأخرة)، يقرر بوضوح أنه في المرحلة «الاشتراكية» أو «التعاونية» الأولى قبل الوصول إلى الشيوعية (ويسمىها أيضا مرحلة «دكتاتورية البروليتاريا»)، «لا يتبادل المنتجون (= البروليتاريا) منتجاتهم»، ولكن «يحصلون على شهادات» تتيح لهم أن «يسحبوا من الرصيد الاجتماعي لوسائل الاستهلاك» بمقدار «كمية عمل» كل منهم<sup>(٣)</sup> وهذه سفسطة - بدليل أنه يرجع فيقول في نفس الموضع إنهم «يتبادلون القيم المتساوية لأعمالهم»! لكن السؤال المطلوب جوابه هنا، هو: كيف يمكن تبادل قيم العمل بدون اعتبار العمل سلعة سوقية؟ وكيف يمكن تحديد قيم السلع إذا لم يمكن تحديد قيم العمل الذي يقوم إنه وسيلة تحديد قيم السلع؟ لماذا لا تنزع الأرض، إذا كان الغور الذي يحصلها لا يركز على شيء؟

وأضح أن تصورات ماركس لم تعارض فقط أسلوب الاستثمار الخاص بحيث أسقطت قيمة العمل الاستثماري ورفضت النشاط الاستثماري الخاص والخوافز الاستثمارية الخاصة التي صنعت الحضارة الحديثة والتي لا يمكن بدونها بناء أي مجتمع ارتقائي، بل إنها عارضت أيضا نظام التقييم الاقتصادي الذي لا يمكن أن يتحدد إلا من خلال التبادل السلمي، أي البيع والشراء في السوق. وهذا يبين أن تصورات ماركس الاقتصادية لم تكن في الحقيقة قائمة على تحديدات علمية أو موضوعية، ولكنها كانت أقرب إلى تصورات رهبان الأديرة ومتصوفة التكايا وغيرهم من دعاة التراث الديني الخاص بمشاعية أو اشتراكية الثروات - la Commun-ion fraternelle، مما تجده في نصوص «الكتاب المقدس» وغيره، وفي مذاهب مجاذيب الفقراء والمعدمين في العصور الوسطى، وفي تقاليد قبائل البدوشبه البدائية.

(١) انظر في ذلك مثلاً كتاب بليخانوف «خلافتا»، في «الأعمال الفلسفية»، النسخة الفرنسية، طبعة موسكو، المجلد الأول، خصوصاً في ص ٣٢٣ - ٣٢٥.

(٢) نفس المرجع، ص ٣٦٩.

(٣) الأعمال المختارة لماركس والمجلد، النسخة الانجليزية، موسكو ١٩٥٥، المجلد الثاني: ص ٢٢ - ٢٣.



## الفصل الثالث- تصور جديد للقيمة الاقتصادية

### معادلة القيمة الاقتصادية

فى مقابل التصورات الاقتصادية المغالطة وشبه البدائية عند ماركس، يبرز السؤال التالى: كيف تتحدد موضوعيا القيمة الاقتصادية الصحيحة للسلمة (بما فيها سلعة العمل)؟ قيمة السلمة هي تركيبة Structure. وكما حددت معنى التركيبة فى كتاباتى الفلسفية، فهذا يعنى أنها تتكون من جانبين تقابليين antithetical توحدهما علاقة أو رابطة وصل. وهذان الجانبان هما: مادة الانتاج (بالمعنى الواسع الذى يشمل كل مواد وأدوات وتقنيات واستثمارات الانتاج). والعمل المبذول فيها أو المقر لها اجتماعيا (بالمعنى الواسع الذى يشمل كل أنواع العمل التنفيذى). أما العلاقة، فهى الطلب الاقتصادى الذى يربط بين هذين الجانبين (والذى يتنبأ به العمل الاستثمارى). وفيما يلى هذه المعادلة:

**قيمة السلعة = قيمة مادة إنتاج السلعة + قيمة العمل المبذول أو المقر اجتماعيا + الطلب الاقتصادى على تلك السلعة** (كعلاقة تربط بين الجانبين، أى باعتباره طلبا لعملية إنتاج السلعة)

وبالتعبير الرمزى الذى أوضحته قبل ذلك فى كتاب «المبادئ الفلسفية الجديدة»:

$$I = T + A + (A') \quad (1)$$

وفى هذه المعادلة، نجد أن الطلب الاقتصادى كعلاقة يتكون رياضيا من حاصل ضرب جزئين أصغر لا يمكن فصلهما، هما: «جزء أصغر» ينتمى إلى قيمة مادة الانتاج  $\times$  «جزء أصغر» ينتمى إلى قيمة عمل الانتاج. وهذا يشبه تماما سبك العملة الذى يتكون من جزئين أصغر من جانبى العملة لا يمكن تحديدهما منفصلين. ولأن «العمل الاستثمارى» هو عمل التنبؤ به أو التحديد المسبق ل هذا الطلب الاقتصادى، وبالتالي تنفيذ الربط الاقتصادى بين جانبى المادة والعمل، فإن «العلاقة» المذكورة تعبر من ثم عن قيمة العمل الاستثمارى. وإذا أخذنا «القيمة الزائدة» أو «الاضافية» - بمعنى القيمة الاقتصادية الجديدة التى تتولد عن عملية الانتاج - كزيادة تضاف إلى القيم الاقتصادية التى تستخدمها عملية الانتاج، نستطيع أن نقول إنها هى التعبير الاقتصادى عن هذا الطلب التبادلى، أى التعبير المادى عن «ال».

ومعنى ذلك، أن ننظر فى هذه الحالة إلى «القيمة الاضافية» كقيمة اقتصادية متحققة وليس كعلاقة تربط بين قيمتين اقتصاديتين. وهذا ما يمكن أن يعبر عنه (بطريقة تقريبية تتوقف على مكونات الحساب) المائد الصافى أو الربح البحت. ومن ناحية أخرى، فالطلب الاقتصادى يتضمن العرض الذى يستجيب له. بل ويعد أن يؤدي الطلب إلى حدوث العرض ويتوازن معه، يصبح العرض هو التعبير الحسابى التقريبى عن

(١) الرمز  $A'$  لا يعبر عن هويتين identities، ولا عن جزئين يقبلان التعديد التفصل هنا. ولكنه يرمز إلى العلاقة أو رابطة الوصول التى تنتمى إلى الجزئين أو الجانبين التقابليين المذكورين، والتى تعبر بذلك عن اتصالهما ووجودتهما. وهذا على غرار قولنا مثلا: تركيبة العملة المعدنية = الوجه الأول للعملة + الوجه الثانى للعملة + سبك العملة. فسبك العملة كعلاقة، يتوزع على وجهى العملة، ومن ثم لا يتحدد بمعددا منفصلا (إلا من منظور آخر).

مقدار أو كمية الطلب الدافع إليه، أو الذي كان متوقعا أن يدفع إليه. ومعنى ذلك أن مشكلة العلاقة بين العرض والطلب، لا تدخل في اعتبارنا هنا إلا من حيث تحديد كمية الطلب التي لا يمكن حسابها إلا بواسطة العرض. ثم من خلال حساب العلاقة بين «القيمة الإضافية» كقيمة اقتصادية وبين «الطلب» كقوة، يمكن للاحصائيين أن يحددوا رياضيا التقييم الاقتصادي لوحدة هذه القوة.

وعلى كل حال، يجب أن تستكمل نظرية تركيبة القيمة الاقتصادية، ببعض التعريفات والتحديثات.

#### (١) «القيمة الاقتصادية»:

هي ببساطة «القيمة التبادلية اجتماعيا». وإذا أخذنا «النشاط الاقتصادي» بمعنى «النشاط الذي يستهدف التعامل في قيم تبادلية اجتماعيا»، يكون معنى ذلك بتحصيل الحاصل أنه حيث لا يكون «التبادل الاجتماعي» هو محور النشاط، لا يعتبر ذلك النشاط «اقتصاديا» بالمعنى الدقيق الذي ينطبق على النظم التبادلية. فتحصيل الغذاء - أو ما يسمى «الإنتاج الطبيعي» في المشاعية البدائية (والطبيعية هنا بالمعنى البيولوجي وليس بالمعنى العقلائي)، وكذلك الإنتاج العلمي التكنولوجي للغذاء المشاعي المتصور في المرحلة الشيوعية العلمية العليا في المستقبل البعيد، لا يعتبران من أنواع النشاط الاقتصادي بهذا المعنى، ولكن يعتبران من أنواع «التدبير» العام للنشاط الفسيولوجي الاجتماعي. كذلك معظم نشاط أو إنتاج الأتقان في ظل الملكية القطاعية، لا يعتبر نشاطا اقتصاديا بهذا المعنى الخاص، لأنه يرتبط بالجبر الاقتصادي وسد الاحتياجات المعيشية المباشرة. لكن ثروات مالكة القطاعية، يمكن أن تعتبر ثروات اقتصادية من حيث قابليتها للتبادل الاجتماعي في الداخل أو في الخارج.

ويوجد أكثر من نوع من التحديد للقيمة الاقتصادية، يمكن تقسيمها رئيسيا إلى ثلاثة هي:

أ- تحديد القيمة الاقتصادية الفعلية أو المباشرة، أي من خلال التحققات السوقية المباشرة للعرض والطلب، وهذه التحققات الفعلية، تخضع طبعاً (خصوصاً في الظروف الرأسمالية) لمؤثرات مباشرة متعرجة أو غير عادية، ومن ثم تتصرف وتصبح غير عادية وغير معبرة عن الواقع الموضوعي.

ويمكن تسمية هذا النوع من تحديدات القيمة الاقتصادية: تحديدات ما هو كائن فعلاً - actu al، أي بشكل مباشر.

ب- تحديد القيمة الاقتصادية العامة أو الجوهرية، أي التي تعبر عن جوهر الوقائع، بمعنى أنها لا تعبر عن جزئيات فردية متقلبة، ولكن تتسق مع ثوابت الواقع الاقتصادي أو مع خطه العام، بغض النظر عن العوامل غير العادية وغير المستمرة المتحركة أو المؤثرة في السوق.

ويمكن تسمية هذا النوع من تحديدات القيمة الاقتصادية: تحديدات الوقائعي العام - general factual.

ج- تحديد القيمة الاقتصادية الموضوعية المجردة، أي من حيث ما يجب - أو ما كان يجب - أن يكون عليه الواقع الاقتصادي علمياً.

ويمكن تسمية هذا النوع من تحديدات القيمة الاقتصادية: تحديدات الأمثل الموضوعي - Objective ideal، أو العلمي المجرد. وهذه التحديدات يمكن أن تتدرج في التجريد العلمي العقلائي بدرجات أو أنواع أبعد عن الوقائع الفعلية المباشرة، للتعبير عن اتجاهات وتطورات التدهور أو الارتقاء في الإنتاج وفي الطلب الاقتصادي والاجتماعي، الخ.

#### (٢) «مادة الإنتاج الاقتصادي»:

وتعني مجموعة القيم الاقتصادية لمواد استثمارات وأدوات أو وسائل وتقنيات الإنتاج التي يجري عليها العمل المبدول، أو يضاف إليها العمل المقدّر بذله. ومن حيث التعبير النقدي،

يمكن أن نقول إن «مادة» الإنتاج الاقتصادي (مثل استهلاك وسائل الإنتاج، الخ) تعنى مجموع تكاليف عملية إنتاج أو الحصول السلعة، باستثناء قيم «العمل» يختلف أنواعه.

(٣) «العمل المبدول أو المقدّر بهذه اجتماعيا»:

ولا أقصد بهذا «العمل» فى مجال الإنتاج اقتصادى، العمل اليدوى أو الأداة المباشرة فقط (كما تصور ماركس، وكما تصور الاقتصاديون السابقون الذين نقل عنهم تصوراتهم عن «العمل»، بل وكما تصور مفكرى العصور الوسطى ومنهم ابن خلدون). فى العصور القديمة والوسطى، كانوا يقصدون بمقولة «العمل»، العمل اليدوى - فى مقابل «العقل». وعندما تطور «العمل» فى العصر الحديث بحيث شمل العمل المتطور على الآلات (وهذا قد يصل حاليا إلى ما يمكن اعتباره نوعا من العمل اليدوى الذهنى)، أصبح هذا هو معنى «العمل البروليتارى» عند ماركس، أى استمر معنى العمل قاصرا على العمل الأداة المباشرة. لكنى أقصد بكلمة «العمل» هنا، كل أنواع العمل التى «تنفذ» أو يمكن أن «تنفذ» عملية إنتاج السلعة المطلوبة.

ويجب أن نلاحظ -أولا- أن «العمل الاستثمارى» الذى هو عمل الربط بين مادة وعمل إنتاج السلعة، لا يدخل فى أنواع هذا العمل التنفيذى للإنتاج - كعمل مبدول أو يمكن بذله اجتماعيا. فالعمل الاستثمارى هو عمل تحديد السلع التى يقرر إنتاجها أو تقديمها، تحديدا مسبقا، أى بالتوقع التفكيرى للطلب المنتظر على تلك السلع. والعمل الاستثمارى بهذا المعنى، هو وظيفة اجتماعية يمكن أن تكون خاصة أو مختلطة أو عامة.

وفى مقابل هذا العمل الاستثمارى الذى يعتبر نوعا من العمل التفكيرى (كما لاحظ القدماء منذ العصور القديمة)، ومن ثم يمكن أن ينتمى إلى النوع الذى تنتمى إليه أعمال الاختراع والابتكار فى الاقتصاد، نجد أن العمل التنفيذى يختلف أنواعه معنى تحقيق النشاط الاقتصادى المطلوب. وهذا العمل التنفيذى ينقسم إلى نوعين رئيسيين:

١- عمل توجيهى. ويشمل العمل التنظيمى والإدارى الذى يتعلق بتنظيم و«إدارة» عملية إنتاج أو تقديم السلع المطلوبة، أو إعادة تحديد اتجاه عمليات الإنتاج بطريقة جديدة، الخ.

٢- عمل أدائى مباشر. أى عمل غير تنظيمى أو إدارى أو توجيهى بالمعنى العام. ويشمل مختلف أنواع العمل اليدوى البسيط أو العمل اليدوى المتطور (إلى درجة المهارة الذهنية)، الذى «يؤدى» عمليات إنتاج أو تقديم السلعة المطلوبة.

ومن ناحية أخرى، فالعمل التنفيذى الذى يدخل فى تحديد القيمة الاقتصادية للسلعة - سواء كان عملا توجيهيا أو أدائيا - ينقسم نوعيا إلى قسمين:

١- عمل من نوع يبذل فعلا أو يمكن أن يبذل فى الإنتاج المباشر للسلعة.

٢- عمل من نوع تقديرى لا يبذل فى الإنتاج المباشر للسلعة، ولكن يمكن تقدير حدوثه افتراضيا أو تحديده تقريبا بطريقة مقارنة تعبر عن الجهد اللازم لإنتاج مثل تلك السلعة أو الوصول إليها أو الحصول عليها.

فمثلا «الموقع» المكانى، يمكن أن يصبح سلعة كما سأوضح. وفى هذه الحالة، فإن قيمة العمل التى تحدد قيمته الاقتصادية لا تكون قيمة عمل يبذل فعلا فى «صناعة» ذلك الموقع. ولكن تعبر عن الفرق بين قيمة العمل الذى يمكن أن يبذل اجتماعيا للوصول إلى المواقع الأخرى، وقيمة العمل الذى يبذل اجتماعيا للوصول إلى هذا الموقع - وذلك من مختلف منظورات ومجالات الطلب الاقتصادى. أو يمكن أيضا تقدير قيمة العمل الذى يدخل فى تحديد

قيمة ذلك الموقع، باعتباره مجموع «أجزاء» متتالية ومتراكمة من أعمال كثيرة ومتنوعة في الانشآت والتسهيلات والمشروعات والنجاحات، ومالي ذلك من إنجازات صنعت قوة الطلب على ذلك الموقع بكل عناصره وامتداداته.

ومثلاً «الادخار» يعتبر سلعة، وقيمتها الاقتصادية لا تتحدد بقيمة عمل يبذل فعلاً في «إنتاج» المدخرات، ولكن تتحدد بقيمة العمل الذي يمكن تقدير الحاجة إلى بذله اجتماعياً - في ظروف دوائر الطلب الاقتصادي - من أجل تكوين المدخرات التي تحتاج إليها. (مثلاً الأعمال المباشرة التي يجب أن يؤديها المستثمر المتوسط بنفسه ليوفر ما يدفعه من تكاليف بعض الوسائل المعيشية).

ومثلاً «القيمة التاريخية» كسلعة، لا تتحدد اقتصادياً بقيمة عمل يُبذل أو يمكن بذله في إنتاجها، ولكن تتحدد تقديرياً بقيمة العمل الافتراضي الذي يمكن أن نتصور أنه كان يجب بذله من أجل المحافظة على تلك السلعة التاريخية منذ العصر الذي ترجع فيه.

#### (٤) «السلعة» Commodity :

والمعنى الأصلي لهذه الكلمة، هو كل ما يقبل البيع والشراء. لكن حدث تغيير في معناها، بحيث أصبحت تعني البضاعة Goods (ولاحظ أنه في الفرنسية توجد للأسف كلمة واحدة تعبر عن الكلمتين الإنجليزية Commodity و Goods هي كلمة Marchandise). وكانت النتيجة أن ترجعت تلك الكلمة الإنجليزية القديمة، وظهرت حديثاً التقسيمات والتعريفات الشائعة عما يسمى «السلع والخدمات» Goods and Services. ومن المؤسف أن المتخصصين في مختلف العلوم، لا يراعون في الكثير من تقسيماتهم وتعريفاتهم، القواعد المنطقية والمنهجية الدقيقة (إلى درجة أنك تسمع في الطب مثلاً أنهم يقسمون الأورام إلى «أورام خبيثة» و «أورام حميدة» أي تستحق الحمد والشكر!!). لكن من الناحية المنطقية والمنهجية، يجب تحديد كلمة عامة ومعنى عام للتعبير عن كل ما يقبل البيع أو الشراء اجتماعياً - بغض النظر عن أي تقسيم فرعي - أي للتعبير عن كل ما له «قيمة اقتصادية». وبهذا المعنى، أستعمل كلمة «السلعة» للتعبير عن كل ما له قيمة اقتصادية (تتحدد وفق معادلة التركيبة المذكورة).

وبدلاً من حكاية السلع والخدمات، يمكن تقسيم «السلعة» إلى نوعين:

أ - سلعة شيئية، هي السلعة ذات الكيان المادي الثابت نسبياً.

ب - سلعة حدوثية، أو سلعة ممارسة، وهي السلعة التي لا يكون لها كيان مادي، ولكن تتحقق كممارسة أو كعملية أو كحدث أو كتغيير في العلاقات، إلخ.

فمثلاً القطن والغزل والحديد والأدوية والكتب، هي سلع شيئية، بينما النقل والإفراض والجراحة والحلاقة والتدريس هي سلع حدوثية. وواضح طبعاً أن العمل يختلف أنواعه، هو سلعة حدوثية - رغم أنها قد تضاف إلى سلع شيئية. وممارسة البيع مثلاً كعمل، هي سلعة حدوثية تختلف عن السلع الشيئية التي تخضع للبيع. وأي «موقع» من مواقع البيع، يمكن أن يتحدد هو نفسه كسلعة. وهذا فضلاً عن المدخرات والعمل الاستثماري وما إلى ذلك مما يدخل في عملية البيع. وهكذا نجد أن عملية البيع مثلاً، يمكن أن تتكون من مجموعة مركبة من السلع الفرعية. وفي مقابل «الادخار» أو «تجميع الأموال» الذي هو سلعة لمن يطلب المدخرات، فإن «التخزين» هو سلعة لمن يطلب المخازن. وإذا نظرنا مثلاً إلى عملية تأجير «شقة»، نجد أنها يمكن أن تتكون من سلعتين فرعيتين هما: سلعة ممارسة السكن في الشقة كشقة، وسلعة ممارسة الإقامة في الشقة كموقع. ولهذا، فإن ما يسمى «خلو الرجل» يمكن أن

يعبر تعبيراً سوقياً عن إحدى هاتين السمتين أو عن كليهما. ويلاحظ أن هذا التصور الموضوع، يتيح التخلص من مشكلة ما يسمى «فروق القيمة»، التي ينظر إليها كما لو كانت مجرد زيادة أو نقص في «نفس» القيدة الواحدة، بينما الصواب هو أن نعتبرها فروقا بين «قيم» متعددة مختلفة.

ومن ناحية أخرى، وباعتبار أن الاقتصاد بالمعنى الصحيح يجب أن يخدم الاحتياجات البشرية الطبيعية، يمكن تقسيم السلع إلى: سلع طبيعية أو سليمة أو إنسانية، و سلع غير طبيعية أو مزيفة. وإذا أخذنا كلمة «الانتاج» بمعنى الممارسة الاقتصادية العامة المفيدة للإنسان (وليس فقط كعملية مادية مباشرة)، يمكن أن نصف النوع الأول من السلع بأنها إنتاجية، والنوع الثاني بأنها غير إنتاجية. فمثلا «الأدخار» سلعة طبيعية أو إنتاجية، بينما «المضاربة» سلعة غير طبيعية أو مزيفة أو غير إنتاجية، لأنها تؤدي إلى انسلاخ النقود ووسائل الدفع والأوراق المالية عن مسارها الطبيعي الإنتاجي. وهكذا أيضا المخدرات، وكذلك الأسلحة بالنسبة لكثير من الدول، تعتبر سلعا مزيفة.

#### (5) «الطلب الاقتصادي»:

ويعنى «الطلب الاجتماعي التبادلي» أو «الاستعداد الاجتماعي للمشراء». ونحن نعتبر هذا الاستعداد عن حاجة بشرية طبيعية وارتقائية، يكون طلبا إنتاجيا أي ارتقائيا. وإلا فإنه يكون طلبا غير إنتاجي أي تدهوري. والطلب الاقتصادي باعتباره «الرابط» بين مادة الانتاج والعمل المبدول في الانتاج، يعتبر هو القوة الموجهة للانتاج الاجتماعي، ومن ثم يعتبر في النظم التبادلية هو القوة الموجهة للاقتصاد، حيث لا تجتمع وتتوحد مادة الانتاج مع العمل المبدول في إنتاج أي سلعة إلا تعبيراً عن الطلب الذي يربط بين الجانبين. فالفرق بين بلل العمل في «مادة» الليثون مثلاً لإنتاج عصير ليمون وبين بلل العمل في «مادة» البرسيم مثلاً لإنتاج عصير برسيم، هو الطلب الاجتماعي التبادلي (مع ملاحظة أنهم حاولوا بالفعل في مصر في أول الخمسينات أن ينشروا عصير البرسيم!). والفرق بين زراعة الكتان وزراعة نبات البردي، هو الطلب الاجتماعي التبادلي. ومعنى ذلك، أن اتجاه العمل الاستثماري إلى إنتاج أو تقديم سلعة ما، إنما يبدأ من تحديد مسبق أي توقع تفكيرى أو تنبؤ لوقائع الطلب الاقتصادى المنتظر لهذه السلعة.

ولهذا، فالعمل الاستثمارى التنبؤى بالمعنى الدقيق، ومن ثم المستحق للربح، يجب أن يتجه إلى التحديد المسبق لعناصر الطلب غير المتحققة أو غير المؤكدة وغير المضمونة التحديد مسبقا. وبدون ذلك، يصبح التنبؤ أو التوقع في العمل الاستثمارى موقفا شكليا يعبر في الحقيقة عن نوع من العمل الإدارى. والاستثمار «الإدارى» من هذا النوع، يمكن أن يعتبر مجرد استغلال ريعى احتكارى أو طفيلى أو مجرد تشغيل بيروقراطى. لكنه من ناحية أخرى، يمكن أن يكون ضروريا ومفيدا من حيث توفير بعض المستلزمات المعيشية أو الاقتصادية المحددة للطلب مسبقا بشكل مؤكد. وفى هذه الحالة، يجب أن يقوم به القطاع الحكومى أو العام كنوع من الخدمة الإدارية الاجتماعية والاقتصادية - سواء بتحصيل ربح عنه يضاف إلى الإيرادات العامة للدولة أو بدعمه من الإيرادات العامة أو بدون هذا أو ذلك.

والتحديد التطبيقي للطلب الاقتصادى، لا يتحقق إلا بعد إنتاج السلعة موضوع الطلب. وفى هذه الحالة، ومن خلال السوق، يمكن تحديد الوقائع الفعلية المباشرة للطلب الاقتصادى بواسطة حساب العرض المتجاوب معه. كذلك يمكن (كما أوضحنا في التقسيمات السابقة) تحديد الحساب الجوهرى أو الوقائى العام للطلب الاقتصادى.

و«فنية» مثل «عمومية» التحديد، تعبر عن معانٍ نسبية متغايرة، أى تتوقف على نسبة واختلاف «الشريحة» الوقائية التى نتناولها. فتحديد القيمة الاقتصادية أو الطلب الاقتصادى لسلعة ما خلال فترة سنة مثلاً، يعتبر تحديداً «عاماً» بالنسبة للتحديد «الفعلى» فى يوم معين أو فى أسبوع أو شهر معين. لكن التحديد خلال سنة، يمكن أن يعتبر «فعلياً» بالنسبة لتحديد «أعم» خلال مرحلة أطول (عشر سنوات مثلاً). وهذه النسبية المتغايرة، تنطبق أيضاً على «شرائع» السلع والأسواق، الخ.

والتحديد الوقائى العام أو الجوهرى للطلب الاقتصادى، يعبر عن «الثوابت» النسبية أو الحظ العام النسبى لوقائع السوق والنشاط الاقتصادى فى مرحلة معينة، بغض النظر عن المشاكل والتقلبات المؤقتة أو أزمات العرض أو فرقعات الأثارة غير العادية، الخ. ومع ذلك، فإن التحديد العام والتحديد الفعلى هما نوعان من التحديد يتعلقان بالوقائع القائمة فى السوق، ومن ثم يختلفان كلاهما معاً عن التحديد الموضوعى أو العلمى أو العقلانى المجرد لما «يجب أن يكون» أو «ما كان يجب أن يكون» عليه الطلب الاقتصادى لسلعة معينة.

من ذلك مثلاً تحديد الطلب الاقتصادى العام أو الجزئى الفعلى على نوع معين من السجائر، فى مقابل التحديد الأمثل الموضوعى الذى يرى أن التدخين ضار صحياً وأن السجائر هى من ثم سلعة غير طبيعية واستنزاف غير إنتاجى يجب أن ترفض ولا تتطلب (حتى لو اعترفنا بضرورة توفيرها لتجنب تعطيل القدرات الانتاجية للكثيرين من المدخنين). لكن يمكن أيضاً أن يوجد تحديد «معيارى» (أى من حيث ما يجب أن يكون)، لا يصل فى التجريد إلى أى درجة من درجات الأمثل الموضوعى المذكور، وإفنا يتناول «ما يجب أن تكون عليه» وقائع عرض وطلب وصناعة وتوزيع وإعلانات السجائر، الخ.

## الفصل الرابع - الاستغلال الرأسمالي والانسلاخ الاقتصادي

### الطبيعى وغير الطبيعى

فى الكتاب. الثالث من هذه الثلاثية عن الابدولوجية، سأتناول موضوع «الطبيعى» و«السوى» و«العادى» فى المجتمع وفى التاريخ. لكن من الضروري الإشارة إلى هذا الموضوع هنا أيضا.

فالسلك البشرى (الاقتصادى أو غير الاقتصادى) يعتبر «طبيعيا» أى «صحيحا» فى نظر العلم الموضوعى، إذا كان يحقق الوظائف الطبيعية للإنسان باعتباره نوعا «حيا مفكرا» يتميز عن الحيوان بخاصية «العقل». وبهذا المعنى، فإن السلك البشرى «السوى» يمكن أن يكون «طبيعيا»، ويمكن أن يكون «غير طبيعى». من ذلك مثلا تدخين السجائر، الذى يعتبر فى الظروف الحديثة - بعد نشر بل وفرض عادة التدخين - سلوكا «سويا»، رغم أنه يعتبر سلوكا «غير طبيعى»، لأنه لا يحقق وظائف طبيعية للإنسان بل يضر بصحته ويتنافى مع تكوينه الطبيعى السليم. فالسلوك «السوى»، هو السلوك الذى يتفق مع القواعد والقيم السلوكية العامة للمجتمع البشرى. ولما كان من غير المعقول ومن غير المنطقى أن نتصور أن مجتمعات الإنسان يمكن أن تأخذ من وعى وإرادة بقواعد وقيم سلوكية تثبط وتحطم وتدهور الوظائف الطبيعية الحرة والفكرية للإنسان، فإن معنى ذلك منطقيا أن كل ما هو «طبيعى» يجب أن يكون «سويا»، والعكس بالعكس. لكن الأمر ليس كذلك واقعا، لاعتداء أو انغفاض قدرات العقل والوعى والإرادة أو الاختيار الحر فى المجتمعات البشرية، ولخضوعها لقهر أجهزة التدهور واللاعقل.

أما السلوك «العادى»، فهو السلوك السائد فعلا، بغض النظر عن أى تقييم، وبغض النظر عما يجب أن يكون طبيعيا أو عقلانيا. وفى هذا، نجد أن صفة «السوى» هى فى المجتمعات المنسلخة عن وظائفها الطبيعية صفة تتأرجح بين طرف «الطبيعى» وطرف «العادى»، بحيث تعتمد عن صفة «الطبيعى» بقدر اعتماد صفة «العادى» عن صفة «الطبيعى»، لأن السلوك السوى يحاول أن يجمع بين الطبيعى والعادى المنتشر. ولهذا، فرغم أن السلوك «السوى» بالمعنى العلمى العقلانى الصحيح لا يمكن أن يكون «غير طبيعى»، إلا أن انقلاب قواعد وقيم وظواهر السلوك «العادى» غير الطبيعى السائد فى أى مجتمع تدهورى، يفرض على السلوك «الطبيعى» فى مثل تلك المجتمعات أن يصبح «غير سوي» بالنسبة لما هو سائد، رغم أنه يمكن اعتباره «سويا» من حيث ما يجب أن يكون، وبذلك أنه كان يمكن أن يستمر الانسلاخ التدهورى للنوع البشرى بطريقة جزئية وشاملة، بحيث يصبح وإلى الأبد نوعا حيوانيا أدنى غير عاقل أى غير مفكر، ومن ثم يصبح «الطبيعى» فى هذه الحالة هو «ماكان غير طبيعى»! لكن من حسن حظ البشرية أنه حدث أخيرا تغير فى ميزان القوى الدولية لصالح القدرات السوفيتية، ومن ثم أصبح من المنتظر بعد فترة انتقالية معينة أن ينقطع مسار هذا الاتحدا التدهورى اللاعقل الذى بدأ منذ بداية القرعونية فى مصر.

وعلى كل حال، فإذا كان السلوك «الطبيعى» هو السلوك «الصحيح» موضوعيا أو العقلانى، حتى لو اختلف مع ما هو سائد بدرجة «سوية» أو بدرجة «عادية»، فإن «الانسلاخ» alienation هو الابتعاد بدرجة أو بأخرى عما هو طبيعى عقلانى. وهذا «الانسلاخ» ينطبق على الاقتصاد كما ينطبق على غيره من أنواع النشاط.

## الاقتصاد الرأسمالي

إذا كانت أى قيمة اقتصادية لا تتحدد إلا بقيمة تبادلية اجتماعيا أى كسلعة بيع وشراء، فمعنى ذلك أن الاستغلال الرأسمالي يمثل فى السرقة أو الظلم فى تحديد قيم السلع التى يتعامل فيها، سواء كانت سلع العمل، أو المنتجات. وكما قلت، فهذا هو معنى الاستغلال أو الظلم الاقتصادى فى أى عصر أو نظام اجتماعى أو مجتمع. وفى مقابل ذلك، فإن صاحب العمل «العادل» أو «الحقانى» / «المنصف» *equitable* هو الذى يتعامل فى سلع العمل أو المنتجات بالأسعار التى تعبر عن قيمتها الاقتصادية الحقيقية. ولاشك أن مثل هذا المستثمر أو صاحب العمل، لا يمكن أن يوجد فى نظام رأسمالى، لأن النظام الرأسمالى - من حيث اتجاهاه الاقتصادى الاجتماعى ومن حيث السلطة المتحركة فيه - يعنى واقعيا وموضوعيا النظام الذى يهدر القيم الاقتصادية الحقيقية، أى يسرق ويظلم العمال والمستهلكين. ذلك أنه إذا جاز أن نستخدم كلمة «رأس المال» *capital* بالمعنى الاقتصادى الفنى (بالاصطلاح) وليس بالمعنى الملهي الذى تستخدمه الماركسية وغيرها، أى أن نستخدم هذه الكلمة بمعنى «أصل المال المستثمر» فى ظل أى نظام (وبغض النظر عن موضوع الاستغلال أو عدم الاستغلال)، فإن كلمة «الرأسمالية» أو «نظام رأس المال» *capitalism* هى كلمة أخرى تعبر عن معنى آخر تتعلق بنظام أو اتجاه معين، هو معنى النظام الاقتصادى الاجتماعى المعروف بخصائص الاستغلال والسرقة والظلم بواسطة الملكية الرأسمالية.

ومع ذلك، فإن جرائم السرقة والظلم الاجتماعى ليمتد كل جرائم النظام الرأسمالى. لكن نتيجة الملكية الفردية للمؤسسات أو الوسائل الاقتصادية الاحتكارية، التى تطفى حقوق وحريات الاستثمار الخاص بقدر ما تتعارض مع المصالح العامة ومصالح العمال والمستهلكين، ونتيجة الخضوع لهدأ الربح الاستغلالى الأقصى بدون أى إطار أو ميكانيزمات أو قنوات وقوانين وتنظيمات، نجد أن النظام الرأسمالى يرتكب أيضا جرائم أخرى أخطر، أهمها ما يلى:

- ١- تهديد الفرواق الحقيقية للمجتمع، نتيجة فرضى الانتاج وانحرافات الاستهلاك وطغيلية الاستثمار وتهديدات الاتفاق الأرستقراطى العيشى، الخ.

- ٢- الاقتصاد السياسى والتشريعى والاقتصاد المعنوى (وخصوصا الأخلاقى)، نتيجة التحكم فى أهم وسائل القدرة الاجتماعية واستخدامها فى اتجاه أنانى يخدم مصالح الأقلية الرأسمالية الاحتكارية ضد مصالح المجموع.

- ٣- الاقتصاد الاقتصادى، بالتحكم فى مختلف مجالات النشاط الاقتصادى (إيجابها أو سلبها) فى اتجاه خدمة الأطماع والمصالح الأثانية المضادة لمصالح المجموع، وبإفساد الميكانيزمات الاقتصادية الطبيعية أى العقلانية، مثل ميكانيزمات الاستثمار الانتاجى الارتقائى، وميكانيزمات الطلب الاقتصادى الطبيعى والسوى، وميكانيزمات الحافظ الاقتصادى الفردى المفيد للارتقاء العقلانى.

- ٤- الاقتصاد الاجتماعى والفردى لطباع البشر لخدمة المصالح الرأسمالية الأثانية، خصوصا من خلال إفساد البطلمات والاحتياجات والنشاط الاستهلاكى والاتفاق الاستهلاكى، بكل ما يتضمنه ذلك من تدهور للنظام الاجتماعى.

- ٥- الاقتصاد اللاعقلى للتفكير والادراك الاجتماعى والفردى.

وفى هذه الجرائم وغيرها، نجد أن أصل الداء ليس خصوصية «الاستثمار» أو «الربح»، ولكن خصوصية أى أنانية «التحكم» و«السيطرة»، ومن ثم اتجاها هذا التحكم أو السيطرة لاعقليا ولا إنسانيا ودهوريا - سواء من خلال مراكز اقتصادية احتكارية، أو من خلال مراكز



أخرى إدارية أو ميساسية أو كهنتوية وعسكرية. فالمشكلة هنا هي مشكلة التحكم الأرستقراطي أو الأوليغركي في المجتمع كما أوضحت في الكتاب السابق عن «الديمقراطية»، وليست مشكلة حقوق وحریات الاستثمارات الخاصة غير المتحكم. ولهذا تتشابه النتائج اللاعقلية واللاإنسانية والتدهورية لمختلف نظم التحكم المعادية للديمقراطية العقلانية، سواء تحت حكم الرأسماليين الاحتكاريين، أو حكم القائمين على نظم الرأسمالية الحكومية، أو حكم الإداريين والعسكريين عموماً، أو حكم رجال الدين في النظم الشيوعية والكنهنتية (منذ العصور الفرعونية المصرية حتى عهد الخمسين). وفي مقابل ذلك، فإن التنظيم أو التحكم الديمقراطي العقلاني - أي الاشتراكي - في قوى ودوافع الاستثمار الخاص والربح الخاص، يجعلها على العكس قوى ودوافع خادمة للإنسان، لا للإنسان.

### أرباح القهر الاجتماعي

- أهم أنواع السرقة الاجتماعية والافتقار الاجتماعي التي تتعرض لها في ظل الرأسمالية أغلبية المجتمع (أي العاملون ومستهلكو دخولهم)، يمكن تقسيمها كما يلي:
- ١- خفض المباشِر والاستقطاعات المباشرة من الأجور والمرتبات والدخول الأخرى.
  - ٢- خفض القيمة الحقيقية للأجور والمرتبات والدخول الأخرى - في حالة استمرار أو زيادة قيمتها الشككية - وذلك بخفض القيمة (= القوة) الشرائية للنقد.
  - ٣- الزيادة الاحتكارية في أسعار السلع المعيشية وغيرها من السلع الأساسية لأغلبية المجتمع.
  - ٤- زيادة أسعار السلع، بصناعة زيادة غير طبيعية أو لا عقلية في الطلب الاجتماعي على شراتها.

٥- زيادة متطلبات وأعباء المعيشة، ليس فقط بمختلف وسائل صناعة التضخم، لكن أيضاً بوسائل صناعة الطلب التدهوري والاستنزافي، نتيجة تزييف القيم الاقتصادية وصناعة الانسلاخ الاقتصادي الشامل.

وفي كل مخططات القهر الاقتصادي المعاصر، أصبحت الأنواع الثانية والرابعة والخامسة هي الوسائل الرئيسية في عمليات السرقة الاجتماعية والافتقار الاجتماعي. وعلى كل حال، فهذه العمليات تنزل بثقلها على هؤلاء الذين يتفوقون كل أو معظم دخولهم استهلاكياً - وهم أغلبية المجتمع. أما الرأسماليون المحصرين أو الحكوميين وأمثالهم من أصحاب الدخل التي لا يذهب الجزء الرئيسي منها إلى الاستهلاك المعيشي، فهم إن لم يبدؤا أصلاً بالاشتراك في هذا الحزبون التدهوري الهابط والمتوسع للسرقة الاجتماعية والافتقار الاجتماعي، يسرعون بعد ذلك إلى الاشتراك في تنشيط حركته المذكورة، بحجة تعويض ارتفاع الأسعار وتعويض انخفاض قيمة النقود. والنتيجة أنهم يفتنون في ممارسة واختراع أعجب الوسائل لزيادة إيراداتهم ودخلهم، بطريقة تضاعف ذلك الاتحدار والانسحاق الحزبوني المستمر.

ومن المهم أن نلاحظ هنا، أن الدوران في ذلك الحزبون الاقتصادي التدهوري يؤدي إلى تبيد واستنزاف جزء كبير من ثروات المجتمع، بطريقة تشبه إلحاقها في البحر. أي بدون أن يستحوذ عليها المسيطرون على الوسائل الاقتصادية. بل إن مجرد الزيادة الكبيرة المتضاعفة في عدد الرأسماليين المسيطرين وأتباعهم من المتفعين بهتاقا السلب والنهب أو ملتقطي الفلتات وكذلك أغنياء البركة (= الرضا = السرى أو المصادفات اللاعقلية)، هي في حد ذاتها ظاهرة لا تخدم مصالح كبار الرأسماليين الاحتكاريين، بل تهدد وتستنزف جزءاً من الأرباح

التي كانت ستذهب إليهم. ذلك أن الهدف من هذه المخططات التدهورية، ليس تحقيق الأرباح، ولكن صناعة القهر الاجتماعي والاخضاع الاجتماعي، أي تحقيق المزيد من الافتقار والحرمان والاذلال لأغلبية المجتمع - بطريقة «جوع كليك يتبعك»، وخرفا من «سمن كليك ياكلك». وقد كان هذا نفس الهدف من التشغيل الكهربائي الفرعوني لثلاث الآلاف من الأفراد كمبيد في أعمال بناء الأهرامات وغيرها من المقابر الهائلة، بدون الحصول من وراء ذلك على ملهم واحد من الرب!

### الانتاج الحقيقي

الانتاج البشري - بالمعنى الأعم لكلمة «إنتاج» - أي بمعنى القيام بأفعال أو نتائج أو إضافات من أي نوع في الواقع الموضوعي، ينقسم إلى نوعين: ١- إنتاج اقتصادي، أي إنتاج كل ما يقبل التبادل الاجتماعي. وهو إنتاج السلع (أو بالتصغير المعاصر: السلع والخدمات). وبهذا المعنى، تشمل كلمة الانتاج كل فروع الاقتصاد وكل أنواع القيم الاقتصادية. ٢- إنتاج غير اقتصادي، سواء كان مادياً أو معنوياً، ومهما يكن نوعه. ومع ذلك، يمكن أن يوجد إنتاج غير اقتصادي لكن ذو نتائج اقتصادية مباشرة، مثل بعض النشاطات المتخصصة في الفكر والعلم، وأيضاً مثل بعض النشاطات المنحرفة أو الإجرامية. لكن من حيث ما يجب أن يكون، فإن كلمة «إنتاج» أو «إنتاجي» أو «منتج»، يجب أن تعبر بالتحديد عن تحقيق الفائدة أو الجدوى الطبيعية العقلانية، أي تلك التي تخدم البقاء والارتقاء الانساني - في مجال الاقتصاد أو في المجالات الأخرى.

والانتاج الاقتصادي كإنتاج للسلع يختلف أنواعها، يمكن من هذه الزاوية أن يكون إنتاجاً طبيعياً أو سوياً، أي يخدم البقاء الارتقائي للإنسان مادياً أو معنوياً. وهذا يعتبر إنتاجاً حقيقياً. لكن يوجد إنتاج اقتصادي يعتبر في الحقيقة «لاإنتاجاً»، هو إنتاج السلع التدهورية غير الطبيعية وغير السوية، التي تعتبر مزيفة ومنسلفة. وهذا يمكن أن نسميه «إنتاجاً غير إنتاجي»، تعبيراً عن طابعه المفارقة المتناقض، باعتباره منتجاً لقيم اقتصادية فعلية رغم أنها ليست قيماً حقيقية بالمعنى الطبيعي العقلاني.

وبالإضافة إلى المعنى الاقتصادي العام للإنتاج، يوجد للإنتاج معنى خاص، هو الذي يقابل الاستهلاك الاقتصادي. وكذلك يوجد للإنتاج معنى أخص، يعبر عن عملية إحداث أو استحداث المنتجات الصناعية أو الزراعية كعملية محدودة مباشرة.

ومن ناحية أخرى، فالاستهلاك الاقتصادي يمكن أن يعبر عن الاستهلاك بواسطة مستهلكين آدميين، ويمكن أن يعبر عن الاستهلاك بواسطة وسائل الإنتاج. وفي كل هذه الحالات، يوجد استهلاك إنتاجي أو مفيد بالمعنى الحقيقي، واستهلاك غير إنتاجي أي تدهوري. والاستهلاك يمكن أن يكون إنتاجياً بعدة معان، هي: ١- المعنى الطبيعي العقلاني لصفة «إنتاجي»، وهو معنى تحقيق الفائدة الارتقائية عموماً - بغض النظر عن العائدات الاقتصادية المباشرة (مثل استهلاك المنتجات الثقافية الراقية). ٢- المعنى الاقتصادي غير المباشر، وهو معنى تحقيق القيم الاقتصادية العامة (مثل الاستهلاك في أعمال البحث العلمي والتكنولوجي ذات الفائدة الاقتصادية العامة). ٣- المعنى الأخص الذي يعبر عن إنتاج معين لمنتجات اقتصادية مباشرة (مثل الاتفاق على أعمال علمية وتكنولوجية صناعية مباشرة، ومثل استهلاك الآلات للمواد المنتجة للطاقة).

وإذا كان الانتاج الاقتصادي هو إنتاج أو تقديم أي نوع من السلع، بينما السلعة هي كل ما يقبل التبادل الاجتماعي، فيجب أن نميز بين جانبيين في الانتاج الفكري (بالمعنى العام الذي

يشمل الانتاج الفنى الجمالى). فالانتاج الفكرى (بما فيه الفنى) لا يعتبر طبعاً إنتاجاً اقتصادياً، لأنه يستهدف التعبير عن القيم المعيارية، أى قيم الحق والخير والجمال. ومع ذلك، فهو فى معظم الأحيان يستهدف نشر هذه القيم المعيارية بوسائل التبادل الاجتماعى، أى بوسائل اقتصادية. ومعنى ذلك أن استهدافه الجمهورى أو الرئيسى للأهداف الفكرية والجمالية، لا يلبى استخدام الثانوى أو الفرعى للوسائل الاقتصادية.

وفى هذا، يجب التمييز بين جانب القيم الفكرية أو الفنية الجمالية، وجانب القيم الاقتصادية. فالقيم الأولى لا تتحدد على أساس تبادلى، ولكن تتحدد على أساس قواعد المنطق والعقل والوجدان والقيم والفنون الجمالية، الخ. وهذا هو المقصود بما يقال عن أنها قيم «فى ذاتها» أو «مطلوبة لذاتها»، أى قيم تتحدد بمقدار اتفاقها مع المعايير المذكورة وإرضائها لعقل وشعور الانسان وإدراكه للحق والخير والجمال. فكونها «مطلوبة لذاتها»، لا يعنى طبعاً أنها غير مطلوبة اجتماعياً، ولكنه يعنى ضرورة تمييز هذا الجانب عن ذلك، وكونها غايات أو نهايات «فى ذاتها»، لا يعنى أنها غايات أو نهايات أخيرة لا تخدم غايات ونهايات إرضاء الذهن البشرى (فى انحاء تحقيق ارتقائه المستمر)، ومن ثم لا يعنى أنها مقطوعة عن الواقع والبشر والاقتصاد، ولكنه يعنى ضرورة التمييز بين هذه الجوانب المختلفة.

وعلى كل حال، فمن المهم جداً أن نلاحظ ما يتضمنه هذا التمييز بخصوص مجال الاقتصاد. ذلك أن القيم الاقتصادية أى التبادلية اجتماعياً لهذه السلع الفكرية والفنية الجمالية، تعبر عن مدى عقلانية أو لاعقلانية ومدى إنسانية أو لا إنسانية ومدى ارتقاء أو تدهور الأساس الاقتصادى ونظامه الاجتماعى. فإذا كان الفرق بين الفكر أو الفن وبين بائع الكتب أو الفنون، هو أن الأول ينظر إلى إنتاجه باعتباره جوهرياً لإنتاجاً فكرياً أو جمالياً، بينما الثانى ينظر إليه باعتباره جوهرياً لإنتاجاً اقتصادياً أى للبيع والشراء، فإن الارتباط غير مقطوع بين الجانبين، لأنه بقدر ما يقرب التقييم الاقتصادى من التقييم الفكرى الموضوعى، بقدر ما يعبر ذلك عن عقلانية وارتقاء المجتمع وميكانيزماته الاقتصادية، والعكس بالعكس. ولهذا، فإن نظرة سريعة إلى مدى الرواج الاقتصادى- أى الطلب الاقتصادى- الذى تتمتع به فى الغرب وفى المجتمعات البرجوازية عموماً أشد المنتجات إسفافاً وسقوطاً من الناحية الفكرية، فى مقابل الفشل الاقتصادى الذى أصبحت تلاقيه المنتجات الفكرية الراقية، إنما يدل على ما حدث ويحدث من تدهور وانسلاخ فى الأساس الاقتصادى وفى النظام الاجتماعى عن القيم العقلانية الصحيحة.

وهذه المقارنة بين التقييم العقلانى للمنتجات والتقييم الاقتصادى الفعلى كمعيار موضوعى لقياس مدى التدهور والانسلاخ اللاعقلى فى الطلب الاقتصادى ومن ثم فى الاقتصاد، تشبه المقارنة بين نوعين من مجالات الاتفاق الحكومى: المجال الانتاجى الحقيقى بالمعنى العام (الذى يشمل الثقافة والعلوم والتعليم والصحة والأمن والعدالة، الخ)، والمجال غير الانتاجى (خصوصاً العسكرية). فالمقارنة هنا، هى معيار موضوعى أيضاً لقياس مدى التدهور والانسلاخ فى النشاط «الاستهلاكى» الحكومى، ومن ثم فى دورها الاقتصادى والاجتماعى عموماً.

### قوة الطلب والانسلاخ التدهورى

قلت إن الطلب الاقتصادى هو القوة المرجحة لمختلف أنواع الانتاج فى المجتمع، ومن ثم فهو القوة الاقتصادية الأولى فى النظم التبادلية. ولهذا، فإن المخططات والقرارات العلمية والتكنولوجية للتحكم فى الطلب وصناعة الطلب التدهورى اللاعقلى، إنما تمثل الجزء الأخطر

في مخططات وقدرات صناعة التدهور الاقتصادي والتدهور الشامل والإهدار اللاعقل للثروة البشرية. وعلى أساس تدهور الطلب ومن ثم تدهور التقييم الاقتصادي، يتدهور الأساس الاقتصادي كله وينسلخ عن اتجاهه العقلاني أي الانتاجي الصحيح. فصناعة الطلب التدهوري من خلال تغيير الذهن البشري والطبيعة البشرية فردياً واجتماعياً، تستطيع أن تغير الثوابت النسبية للواقع الاقتصادي في كل المجالات، بحيث تنتشر وترسخ أنواع تدهورية غير إنتاجية من النشاط الاقتصادي، تزدى بدورها إلى المزيد من النشاط التدهوري غير الانتاجي في حازون هابط ومتوسع باستمرار.

إن الاستهلاك غير الانتاجي أي الذي لا يخدم الارتقاء العقلاني المادي أو المعنوي للإنسان، مثله مثل الاستهلاك التدهوري الذي يدفع التدهور المادي والمعنوي، هو استهلاك يؤدي إلى انسلاخ قيمة مواد الاستهلاك ومواد الانتاج وقيمة العمل المبذول في النوعين، فضلاً عن انسلاخ قيمة ما يستخدم فيها من وسائل الدفع التي يجب أن تعبر عن قيم اقتصادية حقيقية. وعمليات الاستنزاف والتبديد بمختلف أنواعها الصريحة والموهبة، تؤدي إلى انسلاخ قيمة أنواع المواد والعمل المبذولة فيها، فضلاً عن انسلاخ قيمة وسائل الدفع المستخدمة فيها. وهكذا في عمليات الاكتناز ومختلف العمليات الطفيلية والمضاربات المالية، الخ. هذا عن ميكانيزمات الانسلاخ التدهوري في الطلب الاقتصادي. فإذا أضفنا إلى ذلك ما يحدث من تلاعب وإهدار وتحكم تدهوري في مختلف الوقائع والميكانيزمات الاقتصادية، نستطيع أن ندرك كيف انزلق ولا يزال ينزلق كل الأساس الاقتصادي للوجود الاجتماعي البشري العالمي والمعلى، متباعداً عن وضعه الطبيعي العقلاني الصحيح، بطريقة انزلاق كتل القارات الهائلة بكل ما عليها!

والنتيجة التي تعبر عن ذلك وتفسر وتعلل ذلك، هي حدوث هزة محيطية هائلة مهولة بين التقييم الاقتصادي العلمي الأمثل (أي ما يجب أو ما كان يجب أن يكون موضوعها)، وبين التقييم الاقتصادي الوقائعي العام (أي من حيث الثوابت النسبية أو الخط العام للوقائع الاقتصادية السوفية)، بل وحدوث بحار هائلة وبهيرات واسعة متزايدة التعاهد بين ذلك التقييم الاقتصادي الوقائعي العام، وبين تدهورات التقييمات الاقتصادية الفعلية المباشرة.

وهذا التزايد المستمر في اتساع الهزات المحيطية والبحار أو البهيرات الهائلة للانسلاخ أو الانزلاق الاقتصادي، أي في تباعد الواقع الاقتصادي عن التحددات الطبيعية العقلانية لقواعد الاقتصاد الانتاجي الصحيح، إنما يفرض على المدافعين عن العقلانية وإنسانية الإنسان أن يستهدفوا إزاء ذلك هدفين رئيسيين لا يمكن تجاهلتهما: أولاً- الاستماتة في بذل أقصى الجهود الممكنة لمقاومة التأثيرات الانسلاخية التدهورية للاقتصاد البرجوازي، إلى أن يتسنى تصفية النظم البرجوازية في العالم كله. وهذه التصفية الشاملة، هي شرط حتى من أجل إقامة نظام عقلائي جديد للبشرية، بينما عملية انطلاق النظام العقلائي في المعسكر الاشتراكي بجانبه لا يمكن أن تحدث إلا من خلال عملية إقامة ذلك النظام الدولي الشامل الجديد. فالعالمية الأهمية شرط حتى للتحرر من لاعيلية الاقتصاد البرجوازي، ومن ثم شرط حتى لإقامة البديل الاشتراكي العقلائي.

ثانياً- محاولة وضع قواعد علمية من نوع جديد للتقييم الاقتصادي وحساب القيم الاقتصادية للانتاج والدخل للمجتمع والفرد، على أساس معايير وتحديثات موضوعية مجردة تعبر عن الاحتياجات المادية والمعنوية العقلانية للبشر، بغض النظر عن القيم والأسعار وأنواع

الطلب والعادات الاستهلاكية والانتاجية السائدة في الظروف الحاضرة المحكومة بهجوازيها- سواء تلك التي استمرت بالتوارث منذ عصور اللاعقل القديم، أو تلك التي بدأ ترتيبها وانسلاخها وتدهورها رأسماليا منذ القرن الثامن عشر، أو تلك التي انزلت إلى الهوة المنحدرة بدون قاع منذ الحرب العالمية الثانية. وعلى أساس هذه القواعد العلمية لما يجب أن يكون، يبدأ تخطيط وتنفيذ ما يمكن تخطيطه وتنفيذه من عمليات مكافحة اتجاه الانسلاخ والتدهور في الاقتصاد، وعمليات بناء الاقتصاد العقلاني الجديد.

وأهم عنصر في ذلك كله دوليا ومحليا، هو كما قلت عنصر الطلب الاجتماعي: فإذا كانت الأجهزة العلمية والتكنولوجية العليا للتحكم الذهني اللاعقلي قد نجحت في دفع العقل البشري والنوع البشري إلى الانسلاخ التدهوري والاحترار في طريق اللاعقل ونحو التحول إلى نوع حيواني أدنى، فيجب على الأجهزة العلمية والتكنولوجية العليا العقلانية أن تواجه ذلك، وأن تحدد وتخطط وتحقق «الأمثل الممكن» في مجال الطلب الاجتماعي، وأن تفرض المخططات المطلوبة للاستهلاك الاجتماعي والفردى من خلال الميكانيزمات والقنوات والتشريعات اللازمة أو الضاغطة أو الترفيبية والترهيبية. وباختصار، يجب أن يتحول الطلب الاجتماعي إلى طلب عقلاني ارتقائي، ويجب أن يتحول الاستهلاك إلى استهلاك إنتاجي، ويجب أن يتحول الإنتاج إلى الاتجاه الطبيعي السليم.

#### الميزان الاجتماعي للمشتريات والمبيعات

المحاولات والمخططات المطلوبة لتغيير الاتجاه الاقتصادي، تحتاج إلى وسائل للتحقق أو للتحقيق الوقائعي *factual verification*، وذلك للتأكد علميا وعمليا من مدى صحة الاتجاه العقلاني المتخذ بخصوص الطلب الاقتصادي ونشاطات الاستهلاك والإنتاج والأساس الاقتصادي كله، حتى يمكن تجنب الوقوع في الأوهام المزيفة والعمليات الدياجوجية. ووسائل التحقق أو التحقيق الوقائعي هذه تنقسم رئيسيا إلى عدة أنواع، أهمها أربعة هي:

١- قياس مدى التغيير في اتساع الهوة بين التقييمات المعيارية للسلع المادية والمنعومة- أي التقييمات الصحيحة من حيث ما يجب أن يكون بناء على العقل والعلم والمنطق- وبين تقييماتها السوقية العامة والفعلية.

٢- قياس مدى الزيادة أو النقص في الثروات المادية للمجتمع، المتمثلة في المصادر المادية للإنتاج الحقيقي المباشر- كالأراضي الزراعية ومصادر الثروة الطبيعية ومصانع وسائل الإنتاج- وذلك من حيث ما تحققه (على المدى القصير أو الطويل) من الوفرة في الامكانيات المعيشية الحقيقية، ومن الخفض في القيم الاقتصادية الحقيقية، وليس من حيث ما تعبر عنه من استنزاف وتهديد وتفتن في رفع القيم الاقتصادية بشكل خادع غير طبيعي (على غرار التضخم الفلاذي والتكنولوجيا لاتشاءات بترويل بحر الشمال، بينما الثروات البترولية المتاحة مهددة في بقية العالم).

٣- قياس مدى الزيادة أو النقص والسهولة أو الصعوبة في توفير الاحتياجات المعيشية الحقيقية، أي الطبيعية العقلانية والارتقائية، ومدى الزيادة أو النقص في تلك التي لم يتسنى بعد توفيرها- وذلك من حيث نسبة أصحاب تلك الاحتياجات.

٤- قياس مدى زيادة أو نقص الاحتياجات التدهورية غير الطبيعية والمزيفة (مثل الأسلحة والمخدرات والسجائر، الخ)، أي مدى تهمور السلوك الاجتماعي والفردى والذهن الاجتماعي والفردى من هذه الاحتياجات، باعتبارها قوى طلب اجتماعي وليس فقط قوى طلب اقتصادي.

٥- قياس مدى الزيادة أو النقص في النسبة بين تغيرات القيمة الشرائية للنقود وتغيرات قيمة متوسط الدخل لدى أغلبية المجتمع.

وهذه النقطة الأخيرة عن النقود، تحتاج إلى وقفة.  
ذلك أن النقود كوسيلة دفع أي كوسيلة تبادل اجتماعي، هي وحدات منسقة لقياس وتمثيل قيمة السلع. وهذا يعني:

أولاً، أنها وحدات قياس unités de mesure لقيمة السلع، مثل وحدات حجم الماء في قانون الماء المزاج. فهي ليست «مقياساً» للقيم الاقتصادية كما يقول الاقتصاديون البرجوازيون، لكن السوق هي المقياس الذي يستخدم النقود كوحدة قياسية.  
وثانياً، أنها وحدات تمثيل للقيمة الاقتصادية، أي بدائل سلع أو تشخيصات بديلة للسلع. فهي ليست سلعاً بالمعنى الدقيق (وأقصد بذلك النقود الورقية وماشاكلها، لأن الذهب مثلاً يعتبر في حد ذاته «سلعة» بجانب كونه «نقوداً» أو وسيلة دفع)، ومن ثم لا تعتبر النقود «مخزناً أو مستودعاً للقيمة» Store of value كما يقول الاقتصاديون البرجوازيون<sup>(١)</sup>. ولهذا، لا يمكن أن نطبق عليها المعادلة المذكورة لتحديد القيمة الاقتصادية. فهي في الحقيقة بدائل تمثيلية للقيم الاقتصادية، أي لا تعتبر في حد ذاتها عن قيم اقتصادية حقيقية، ولكن يمكن بواسطتها استحضار أو تحصيل قيم اقتصادية حقيقية. وهذا ما يؤكد اعتراف بعض الاقتصاديين بأن «قيمة النقود تعني قوتها الشرائية». فإذا كانت النقود هي مرآة القيم الاقتصادية أو الصور البديلة للسلع، فمعنى ذلك أن الانخفاض الجذري المستمر في القيمة الشرائية للنقود منذ بداية العصر الحديث الذي كان يجب أن يزيد القراء الاقتصادي للبشر، إنما يعبر عن فساد وانسلاخ التحديدات السوقية الواقعية لكل القيم الاقتصادية عن تحديداتها الموضوعية الصحيحة. (أنظر التلخيص الاقتصادي» في آخر هذه الفصول).

والسؤال ببساطة، هي أن النقود التي تحصل عليها أغلبية المجتمع، يجب أن تعبر عن مجموع القيمة الاقتصادية للأعمال المبذولة اقتصادياً في المجتمع بمختلف أنواعها (وما في ذلك الأعمال الاستثمارية المنتجة)، بينما السلع التي تشتريها أغلبية المجتمع يجب أن تعبر عن الجزء الأكبر من مجموع القيمة الاقتصادية لمنتجات هذه الأعمال؛ لماذا؟ لأن القيم الاقتصادية المتبادلة نوعياً في المجتمع، يجب أن تشبه الميزان ذي الكفتين، من حيث تقسيمها إلى قيم مبهعات أغلبية المجتمع وهي رئيسياً أنواع العمل، وقيم مشتريات تلك الأغلبية وهي معظم منتجات هذا العمل - أي باستثناء القيم التي توجه مؤقتاً إلى تكوين وزيادة المدخرات الاجتماعية والموارد المادية للانتاج، التي يجب أن تساهم بعد ذلك في زيادة القيم الاقتصادية (وهذه على كل حال محصورة بعد أقصى يمكن تقديره ولا يمكن تخطيطها).

فالقيمة الاقتصادية المنتجة تتكون كما رأينا من قيمة مادة أو تكاليف الانتاج ومن قيمة العمل المبذول فيها اجتماعياً، ومن الطلب الاقتصادي على إنتاجها. ولما كانت قيمة مادة أو تكاليف الانتاج تتحل في نهاية المطاف إلى قيمة أنواع العمل الاجتماعي المبذول في إنتاجها، ولما كان الطلب الاقتصادي العقلاني السليم يجب أن يعبر عن القيمة الاقتصادية الموضوعية الصحيحة للسلعة المنتجة، فمعنى ذلك أن القيمة الاقتصادية للعمل المبذول يجب أن تساوي تقريباً القيمة الاقتصادية لنتائج هذا العمل. ومعنى ذلك بالنسبة للمجتمع، أنه بعد تجهيز أو استقطاع الجزء المؤقت المذكور من القيم الاقتصادية التي يجب أن يساهم في زيادة القيم

(١) هذا واضح في أن بعض الاقتصاديين يميزون بين مايسمونه «النقود السلعية» money commodity أي النقود الذهبية أو القابلة للتحويل إلى ذهب، وبين «النقود غير السلعية» التي تستخدم فقط كوسيلة للشراء.

الاقتصادية، فإن مجموع القيمة الاقتصادية لمشتريات أو استهلاك أغلبية المجتمع يجب أن يساوى تقريباً مجموع القيمة الاقتصادية لمبيعاتهم وهي العمل. ولما كانت النقود هي صور أو بدائل التقييم الاقتصادي، فمعنى ذلك أنها يجب أن تعبر على المدى الطويل عن هذا التساوى التقريبي بين كلفة المبيعات الاجتماعية وهي العمل، وكلفة المشتريات الاجتماعية وهي السلع الاستهلاكية. وانخفاض القيمة الشرائية للنقود على المدى الطويل، إما معنى ببساطة حدوث انخفاض مزيف في القيمة الاقتصادية لمبيعات العمل، وحدث ارتفاع مزيف في القيمة الاقتصادية للسلع الاستهلاكية، نتيجة مختلف الوسائل التي لاحصر لها لتزييف القيمة الاقتصادية.

وهنا يبرز السؤال: أين يذهب هذا الفرق الهائل المتضاعف جزئياً باستمرار بين كلفة المبيعات الاجتماعية وهي العمل وكلفة المشتريات الاجتماعية وهي السلع الاستهلاكية، والذي يهبر عنه الانخفاض المتضاعف جزئياً باستمرار في القيمة الشرائية للنقود؟

أين ذهب وتذهب الفروق بين قيمة الجنيه كرتل من الذهب Livre/ Pound، ثم كرتل من الفضة، ثم قيمة الجنيه الذي لم يعد يساوى رطلاً من الفضة، وقيمة الجنيه الورق الذي كان يساوى جنيهًا ذهبيًا (وزنه حوالي 8 جرام)، ثم القيمة المتضاعفة الاتحاد للـجنيه الورق بعد إلغاء قاعدته الذهبية؟

إن هذه الجهال الهائلة الضائعة من القيم الاقتصادية، لا يمكن أن تكون قد ذهبت إلى القيم المادية لوسائل الانتاج التي تزيد ولا تخفض القيم الاقتصادية، ولا يمكن أن تكون قد ضاعت عن طريق كبار الرأسماليين الذين لا يمكن أن يبدوا إلا جزءاً محدوداً ومحصواً من القيم الاقتصادية بالنسبة إلى إجمالي الانتاج العام. فأين ذهب ويذهب هذا الفرق الهائل - أو الفاقد الهائل - والمتضاعف جزئياً والمستمر بين كلفى ميزان الاقتصاد الاجتماعي؟

ذهب ويذهب إلى البحر! لم يذهب كما يقال إلى أرباح وجيوب كبار الرأسماليين وكبار أصحاب الثروات الطفيلية. فما يحصل عليه هؤلاء من الأرباح والثروات ثم يبدونه في الأغراض الشخصية، هو مجرد أجزاء صغرى (يمكن حسابها وتحديد مداها بدقة) بالنسبة للفاقد الهائل الذي يضيع على المجتمع. أما الباقي فيضيع هباءً وعيشاً بالتهديد الاجتماعي والاستنزاف الاجتماعي والتدمير الاجتماعي، يختلف الأنواع اللاعقلية من الاتفاق والتدمير والتخريب. ويكون ذلك باشمال نيران الحروب التي تخرق الثروات الهائلة، وبالاتفاقات الحكومية المزيفة (مثل الاتفاقات العسكرية الهائلة وبالبيع التهدير الإداري)، وبالمشروعات الفاشلة وخراب القروض والاهمال والفساد، وبالحسائر والكوارث الاقتصادية وسوء التدبير الاقتصادي، ويتدفق أهراب الطلب الاقتصادي إلى أنواع الاستهلاك غير الانتاجية وغير العقلانية (فضلاً عن السلع المزيفة الضارة كالمخدرات والمثيرات العنيفة الشائعة)، ثم أيضاً وأساساً بتهديد واستنزاف القيم الاقتصادية عن طريق التفتيت والتشتيت في أيدي المزيد من صغار ومتوسطي الأغنياء الحمقى الجنده (مثل الطانعات الادارية والعسكرية المتزايدة في عمليات الانتفاع الطفيلي وفي عمليات السلب والتهب، ومثل أغنياء «البركة»)، وكذلك غيرهم من القطاعات «الشعبية» الجديدة غير المتعقلة. فهؤلاء وأولئك هم أدوات صناعة التسلخ اللاعقل للطلب الاقتصادي وللسلع المزيفة، وهم أدوات تهديد النقود والقيم الاقتصادية التي لا يهتمون بالمحافظة عليها بل يتدفقون إلى إهدارها وإفنائها بالتزوات والرغبات الحمقاء وبالسفاهة الاستهلاكية وسوء التصرف، الخ الخ.

ثم يضاف إلى ذلك كله - وعلى أساس الارتباط بهذه العملية الشاملة للاهدار الاقتصادي -

عنصر زيادة السكان. فزيادة السكان لا تعنى زيادة النقود وزيادة الطلب الاقتصادى، إلا إذا كانت تتضمن زيادة العمل ومن ثم زيادة الإنتاج. أما زيادة السكان عن الإنتاج، فتعنى فقط زيادة عدد الفقراء وزيادة الحاجة والجوع وزيادة التسول، الخ. فكيف يمكن أن ترتبط زيادة السكان بزيادة النقود مع انخفاض قيمتها الشرائية، وزيادة الطلب الاقتصادى مع نقص السلع؟

بدون التطرق هنا للميكانيزمات المذكورة لعملية إلغاء الكميات الهائلة من القيمة الاقتصادية فى بحر الانسلاخ اللاعقل والتعبد والاستنزاف والتفتيت، نجد أن التفسير الوحيد لما يقال من ارتباط زيادة السكان بانخفاض القيمة الشرائية للنقود وزيادة الطلب على العرض، هو:

أولاً، أن الحكومات تصنر نقوداً ورقية بدون رصيد إنتاجى (وذلك بعد إلغاء الرصيد / الفطاء الذهبى فى العالم البرجوازى). وثانياً، أنها توزع الجزء الأكبر من هذه النقود على المسئولين أو العاطلين والطفيليين الذين لا ينتجون. وثالثاً، أنها توزع أيضاً على بعض القطاعات جزءاً مؤثراً من السلع بدون مقابل (أو بدون مقابل متكافئ).

وهنا أكرر مرة أخرى، أن القهر الاقتصادى الرأسمالى يحطم رأس المال من أجل تحطيم رأس الإنسان، ومن ثم يستخدم أسلوب المنح المجانية والعطايا والتبرعات، كما يستخدم وسائل الجشع والسرقة والربح الاستغلالي وما إلى ذلك، ليس كأهداف، ولكن من أجل القهر الاجتماعى وتمجيز وتعمية المجتمع. فهكذا أيضاً كان يفعل الطاغوت الكهنوتى الفرعونى فى عمليات تهديد أبراج ودماء وطاقت مئات الآلاف من البشر بحجة بناء الأهرامات والمقابر والمعابد الهائلة التى لم تستهدف تحقيق أى ربح مالى لأى أحد، مع تكديس وإطعام جيوش المسئولين والمتعبدين والمتمسحين بأبواب المعابد والأديرة والتكايا والقصور



## الفصل الخامس - لا اقتصاد بدون سوق

### السوق والقيم الاقتصادية

القيم الاقتصادية الجزئية، أى قيم السلع، هى وقائع اقتصادية تتحقق وتتحدد كمحصلات لعوامل وأسباب ومؤثرات وظواهر لأحصر لها، على نطاق الأفراد والمجموعات، وعلى نطاق المجتمع الواحد والمجتمعات المتعددة والمجتمع العالمى، ومن خلال مختلف المستويات النوعية لوقائع وجود هؤلاء الأفراد والمجموعات والمجتمعات، مع المضاعفات والتغيرات التى تنشأ عن ذلك كله. وفى ظل ظروف الندرة وزيادة السكان (حتى بعد النجاح المنشود فى إجراء تخفيضات جذرية فى قطاعات من البشرية خلال عقود عديدة)، أى فى ظل انعدام التوازن بين المنتجات والاحتياجات، فإن المراكز التى تتحصل أى تتحقق فيها وتتحدد فيها هذه الوقائع الجزئية، هى السوق. وفى هذا، نجد أن مشكلة التقييم الاقتصادي الفعلى، تعنى تحديد القيم التبادلية للسلع الجزئية فى الظروف الجزئية، وذلك بالنزول إلى أدنى التحققات والتحددات الوقائية. ولا يوجد سوى ترمومتر واحد يستطيع أن يقيس تحددات وتغايرات هذه المحصلات الوقائية الجزئية، هو السوق.

ويعنى ذلك من ناحية أخرى، أن السوق ليست فقط مقياساً لوقائع القيم الاقتصادية، لكنها أيضاً تشارك فى صنعها - أو بالأحرى تعتبر مركزاً لمحصل وتحقق لها، فإذا كان الترمومتر يقيس وقائع الحرارة المتحققة فعلاً، فإن السوق لا تواجه وقائع القيم الاقتصادية متحققة جاهزة لتقتصر على قياسها وتحديدها، لكنها تلعب أصلاً دور المركز أو مكان التعرّف الذى تتحقق أو تتولد فيه هذه القيم الاقتصادية التى تقيسها.

ذلك أن الظواهر الاقتصادية تختلف فى هذا الصدد عن الظواهر الفيزيائية العادية (الماكرو) مثلاً، وتشابه مع الظواهر الفيزيائية تحت ذرية (الميكرو)، من حيث أن قياسها يرتبط أصلاً بنسبية تحققها أو اكتسابها للوجود. وهذا يشبه الفرق مثلاً بين تحديد الأبناء والأبناء الموجودين فعلاً، وبين تحقيق عمليات التزاوج والتناسل التى من خلالها يتحدد الأبناء ويظهر الأبناء الذين يكتسبون صفات الوجود. فإذا قلنا إن السوق هى ترمومتر الاقتصاد، فيجب ألا ننسى أنها أيضاً هى التى تحتضن أو تجمع (بتشديد الميم) درجات الحرارة التى تقيسها. هذا هو المعنى الذى نقصده عندما نشبه السوق بالترمومتر. فالقيم الاقتصادية لاتتحدد أصلاً كقيم، إلا إذا تحققت عمليات أو استعدادات تبادلية اجتماعياً. ولا يحدث ذلك إلا من خلال السوق. ومن هنا، الأهمية الحاسمة للسوق فى علم الاقتصاد.

وقد أوضحت أن ماركس وتلاميذه، اعتبروا ظاهرة السوق أو ظاهرة التبادل الاقتصادى، ظاهرة تعبر فى حد ذاتها عن الاستغلال والنظم الاقتصادى، ومن ثم ظاهراً ينبوع من الاقتصاد بدون سوق أو تبادل، وبدون نقود، بل وبدون تقسيم عملياً وهذه كلها - كما قلت - ليست نظريات، ولكنها أحلام دينية قديمة، من نوع شبه بدائى. أما الورقة غير التبادلية المنتظرة فى مرحلة المساواة الشيوعية التامة بعد مئات السنين، فهى ظاهرة تخرج عن إطار الاقتصاد التبادلى المعروف الذى لا يبدل له فى المستقبل المنظور، وتدخل فى إطار الانتاج المحكوم بالقوانين الفسيولوجية والاجتماعية. والفرق بين التنظيم الاجتماعى أو السياسى أو الإدارى، الخ، وبين الاقتصاد بالمعنى المعروف، هو أن هذا يتعلق بجهزها بالتبادل الاجتماعى. وعلم الاقتصاد بالمعنى المعروف، هو علم يختص بتحديد ظواهر التبادل الاجتماعى. ولما كانت السوق هى التى تحقق وتحدد هذه الظواهر - التى تسمى بالقيم الاقتصادية أو قيم السلع - فمعنى

ذلك أن الاقتصاد يفترض السوق بتحصيل الحاصل المنطقي، كما يفترض علم الحرارة الترمومتر. ولهذا تراجمت النظم الاشتراكية وتراجع الاقتصاديون الماركسيون- منذ بدء قيام الدولة السوفييتية- عن الكثير من القواعد الوهمية الأولى للاقتصاد الماركسي غير العلمي، وخصوصا في موضوع رفض السوق والتبادل السلمى والنقد!

لكن بدبهي أن الاعتراف بالأهمية والخطورة الحاسمة لظاهرة السوق، لايعنى الموافقة على أى سوق، لكنه يعنى على العكس ضرورة الاهتمام بتوفير أقصى الامكانيات والضمانات التى تتبع للسوق القيام بدورها فى تحقيق وتحديد القيم الاقتصادية فى الاتجاه الطبيعى العقلانى. فالسوق البرجوازية فقدت قدرتها على تحقيق وتحديد الطلب الاقتصادى الطبيعى العقلانى، وعلى تحقيق وتحديد القيم الاقتصادية الطبيعية العقلانية. لماذا؟ نتيجة استخدام مختلف العوامل والمؤثرات (ومنهما السوق نفسها) فى التحكم التدهورى للعقل فى الطلب الاقتصادى وفى العرض بقوة ضغط على الطلب، ونتيجة انسلاخ وتدهور الأساس الاقتصادى كله، ومن ثم انسلاخ القيم الاقتصادية وانفلاتها فوضويا ولاعقليا. ومع ذلك، فالمطالبة بوضع وسائل علمية وموضوعية جديدة لتحقيق وتحديد القيم الاقتصادية فى الاتجاه الطبيعى العقلانى الارتقاى، لا يمكن أن يعنى التخلي عن ميكانيزم السوق، لأن أى وسائل أخرى لن تكون إلا شكلا آخر صريحا أو موحا من السوق، أى اسما آخر لنفس المسمى.

فمن الممكن مثلا أن نرفض ترمومتر الحرارة الذى يستخدم الزئبق، أو أن نرفض وحداته القياسية، ومن ثم نضع بدلا آخر يستخدم موادا أخرى ووحدات قياسية أخرى لقياس درجات الحرارة. لكن البديل لن يكون إلا شكلا آخر لنفس المسمى، وهو الترمومتر أو مقياس الحرارة. وهكذا أيضا يمكن استخدام الورق والوسائل الادارية والأرقام المجردة بدلا من الواقع الفعلى، فى تحديد أو حساب استخدامات وترفعات البيع والشراء. لكن هذا لن يكون إلا شكلا تقديريا آخر للسوق، تماما مثل استخدام الماكينات والخرائط فى تحديد عمليات وترفعات معركة حربية معينة، أو استخدام رقم شطرنج خاصة لتابعة م바ارة شطرنج بعيدة. فالبدل فى كل هذه الأحوال هو شكل آخر أو اسم آخر لنفس المسمى. ولهذا لايمكن منطبقا لمجانب السوق كقياس للقيم الاقتصادية وكمركز لتحقيق القيم الاقتصادية. وإنما المقصود توفير إمكانيات وضمانات استخدامها فى الاتجاه الصحيح.

### ماهو المطلوب من السوق؟

إذا كان الانسان يعمل ليعيش، ويعيش ليرتقى، فمعنى ذلك من الناحية الاقتصادية أن السوق يجب أن تعبر عن قيم اقتصادية لا تكون فيها قيم سلمة العمل أقل من قيم السلع الميشية، ولا تكون فيها القيم الاقتصادية عموما عاجزة عن دفع الارتقا. المادى والمعنوى للانسان. لكن الوقائع الاقتصادية التى تتحقق وتحدد فى السوق، تصنعها النظم الاقتصادية الاجتماعية ووسائلها الذهنية والسياسية والاعلامية، إلخ. وكما أنه ليس من المنطقى أن نطلب من ترمومتر الحرارة أو بارومتر الضغط أن يقدم درجات قياس مقبولة لوقائع غير مقبولة يقومون بقياسها، كذلك فليس من المنطقى أن نطلب من السوق أن تقدم لنا تحديدات أو قيما اقتصادية مقبولة لوقائع اقتصادية غير مقبولة.

إن ظاهرة أو ميكانيزم السوق لها جانبان. فهى كنقطة أو مركز التقاء وتجميع لمنابع ومصبات استعدادات وتحققات البيع والشراء، تعتبر نقطة أو مركز «تسويق» أى تحقق لوقائع القيم الاقتصادية، وفى نفس الوقت نقطة أو مركز «قياس» لوقائع هذا التسويق أو لاستعدادات وتحققات البيع والشراء عموما. والجانب الأول يعبر عن الدور الذى تقوم به السوق

كامل مشارك في صياغة القيم الاقتصادية، بينما الجانب الثاني يعبر عن دور القياس فقط. والنسبة لهذا الجانب الثاني، فالمطلوب هو دقة القياس. ويكون ذلك بوسائل كثيرة معروفة في الأسواق المتطورة، أهمها التركيز على المكافأة الرادعة للفسح والحداد أو الاستغلال، الخ، ومنع عمليات التلاعب التجاري أو التلاعب في توازنات العرض والطلب، وتوفير انتظام عمليات النقل والخدمات الأخرى، وضمان الدرجة الكافية من المنافسة، وتحديد المرافقات السليمة والأسعار السوقية المتفق على إطاراتها الملزمة في البورصات والفرق التجارية المختصة، أو المحددة جبريا على أساس تجاري، الخ. والحقيقة أن هذه العمليات قد تشكل مشكلة ثانوية بالنسبة للسوق البرجوازية المتقدمة، رغم أنها تكون ذات تأثير كبير في الأسواق البرجوازية المتخلفة. وسبب ذلك، زيادة دور رأس المال التجاري في البلدان المتخلفة، فضلا عن التعدد الكبير والاختلاف الواسع في الأسواق، وتغلف الوسائل والخدمات والتنظيمات العامة اللازمة لتسهيل وتحقيق وظيفة السوق. أما المشكلة الرئيسية أو الكبرى في الأسواق البرجوازية المتقدمة، فهي مشكلة الوقائع الاقتصادية العامة التي تتحقق من خلال السوق، والتي تشارك السوق طبعاً في صياغتها - ولكن بدور تابع أو مكمل لدور النظام الاقتصادي الاجتماعي الذي تنتمي إليه.

وغنى عن البيان أن كلمة «السوق» باعتبارها «مركز» تحقيق وقياس «التسويق»، لا تعبر عن مكان مركزي واحد، وإنما تعبر عن «وظيفة» تستخدم أكثر من مكان وأكثر من مركز صغير أو كبير، وقد يوجد لها وقد لا يوجد مكان مركزي محدد، رغم أنها في النظم التبادلية المتطورة تشكل بالضرورة فروعا موحدة ومحكومة بطريقة مركزية ما. وبغض النظر عن دور أجهزة وشبكات التحكم السري الشامل، فإن قانون العرض والطلب يجعل الأماكن المختلفة أو الفروع المختلفة للتسويق تتبع بالضرورة «مركزاً» ما - افتراضياً أو فعلياً. وهذا «المركز» الافتراضي أو الفعلي، قد يعبر عن مجتمعات احتكارية أو شبه احتكارية، وقد يعبر عموماً عن محصلة القدرات الاقتصادية الأقوى تأثيراً في السوق.

وكما أوضحت، فدور السوق يختلف عن دور العداد الكهربائي الذي يقتصر على تحديد أو قياس قيم التيار المستخدم. فهذا العداد الكهربائي أشبه بالمحصل الذي يقف مثلاً على باب «سوق المواشي» في بعض المراكز الريفية ليروصد ويقيّد ويحصل رسوم الدخول من المتعاملين ومواشيهم، بدون أن يشارك في اختصاص تلك «السوق» نفسها التي يقف على بابها، أي في عمليات تجميع وتوصيل الباتعين والمشتريين ووقوع العرض والطلب وتقييم المعروضات وعقد صفقات التبادل. وهذا يوضح لنا أن المطلوب من السوق، ليس فقط دقة وصدق التحديد والقياس للقيم الاقتصادية، لكن أيضاً وأساساً توحيد وتسهيل عمليات المنافسة في العرض وفي الطلب وعمليات الموازنة بين العرض والطلب.

ومن الناحية الموضوعية، يجب أن تكون السوق أساساً مركز «الطلب الاجتماعي التبادلي»، أي «الطلب الاقتصادي» - باعتبار أن الطلب هو محدّد العرض وغايته (يكسر الدال)، بينما العرض هو خادم الطلب ووسيلة إجابته وليس العكس. وبذلك تكون السوق هي مركز والاستعداد الاجتماعي للشراء، أي مركز توحيد وتجميع استعدادات الشراء - باعتبار أن الشراء هو محدّد البيع وغايته (يكسر الدال)، بينما البيع هو خادم الشراء ووسيلة إجابته وليس العكس. ومعنى ذلك منطقياً أنه عندما يصبح العرض هو محدّد الطلب والبيع هو محدّد الشراء، يكون دور السوق قد انقلب، بحيث تميز عن تحديد وتحقيق القيم الاقتصادية. أو تؤدي ذلك بطريقة مشوهة ومزيفة. وهذا إهدار لوظيفة السوق. وهو إهدار يمكن أن يصل إلى

درجة تحويل السوق العادية إلى ما يشبه «السوق السوداء»، التي تعبر عن وقائع اقتصادية خاصة من نوع مقلوب، هي وقائع انعدام أو انخفاض العرض العام لسلمة مطلوبة، ووقائع العقوبات المفروضة على البيع الخاص، ومدى استعدادات البيع، الخ.

ولاشك أن «المنافسة» الاقتصادية هي ظاهرة هامة وضرورية في النظام الاقتصادي التبادلي عموما وفي السوق خصوصا. فإذا كانت وظيفة السوق هي تحقيق وتحديد وقائع الطلب الاقتصادي أو استعدادات الشراء، فإن «المنافسة» الاقتصادية تعتبر وسيلة هامة وضرورية لتوضيح اتجاهات وتقسيمات الطلب الاقتصادي، وتسهيل دقة قياسه. صحيح أن الرأسمالية قد حولت المنافسة الاقتصادية إلى وسيلة للثأرة وأقيون للخداع والتهميه وصناعة الطلب الاقتصادي اللاعقل والتدهوري. لكن الاقتصاد الاشتراكي يستطيع أن يستخدم المنافسة في اتجاه إنتاجي عقلاني وارتقائي، ومن ثم أيضا كوسيلة لتدعيم الوظيفة الموضوعية للسوق. وهذا فضلا عن أن أسلوب التنافس أو التنافس هو في حد ذاته حافز علمي وارتقائي في كل مجالات النشاط البشري وليس فقط في مجال الاقتصاد، كما أنه هو الوسيلة العقلانية لكشف وفروقه وقياس القدرات الأرقى وليس فقط حفرها وتنشيطها وحشدها.

و «المنافسة» الاقتصادية - بل وظاهرة السوق كلها - يجب أن تكون محكومة في الإطار الطبيعي العقلاني. ذلك أن ما يسمى «السوق التلقائية» أو «السوق الليبرالية»، هي قربة فوضوي مصنوع ومحكوم بحيث يكون كذلك في الاتجاه اللاعقلاني التدهوري، كمحصلة لقوى التحكم السري في الاقتصاد والميكانيزمات الذهنية والسلوكية التي تصنعها أجهزة التحكم السري الشامل. وكما أوضحت في الكتاب السابق عن الديمقراطية، فالبدل الوحيد لأجهزة صناعة اللاعقل هو أجهزة صناعة العقلانية، والبدل الوحيد للشمولية التدهورية للانسانية هو الشمولية الارتقائية الانسانية التي لا تنحفي ولا تنكر نفسها. ومن هنا، فإن الحسابات والمخططات العلمية التقديرية لتحديد وتوجيه قوى الطلب وإمكانيات العرض واستعدادات الشراء والبيع، وتحديد وتوجيه الوقائع الاقتصادية الفعلية والتقييمات الاقتصادية الواجبة، الخ، هي حسابات ومخططات سوقية معيارية يجب أن تكمل وتستخدم الحسابات السوقية الوقائعية العامة والفعلية، وذلك من خلال فرض الميكانيزمات الاقتصادية والذهنية والسلوكية الصحيحة.

وواضح أن هذا يعنى المزيد من الاهتمام بالسوق، والمزيد من الاستخدام العلمي العقلاني للسوق، وليس العكس. وكما يقول الفلاسفة، منذ فرنسيس بيكون وسبينوزا، الحرية تعنى معرفة الحتميات والقدرة على استخدامها، ولا تعنى تجاهلها أو إنكارها أو محاولة الإفلات منها. وهذا هو المقصود بصناعة ميكانيزمات العقلانية والانسانية والارتقاء، في مجال الاقتصاد وفي مختلف المجالات الأخرى. وأي محاولة لاهمال أو تجاهل وظيفة السوق بحجة رفض أو استنكار ما تعبر عنه من قيم اقتصادية، إنما تعنى دفن الرأس في الرمال، والتخلي عن إصلاح وتغيير الواقع الاقتصادي الذي تعبر عنه السوق، بل والتخلي عن استطلاع ومعرفة هذا الواقع. ذلك أنه بدون تسهيل وتنظيم وتوحيد وتدعيم وظيفة السوق، فإن بعض وقائع التبادل الاقتصادي يمكن أن تتحقق بشكل مفتت ومشئت ومبعثر لا يمكن رصده وقياسه مركزيا - تماما كما تتحقق الأحيام الصلبة غير المنتظمة بدون ترجمتها إلى حجم سائل قابل للتحديد المنتظم وللقياس بقاعدة أرشميدس. وهذا فضلا عن أن بقية وقائع التقييم الاقتصادي يمكن ألا تتحقق أصلا (على غرار إمكانيات النسل التي لا تتحقق أصلا نتيجة انعدام ظروف التزاوج)، ومن ثم تبقى القوى والعوامل الاقتصادية في ظلام عدم التحدد، وتستمر

الليكانيزمات الاقتصادية العمياء في فرض حمايتها بدون وعى ومعرفة المسئولين عن الاقتصاد وعن المجتمع وضد إرادتهم، بحيث يفاجأون بنتائجها الويلة كما لو كانت كوارث مجهولة الأسباب

### الاقتصاد كفرع تطبيقي لعلوم الانسان

عندما نقول إن صناعة التدهور واللاعقل والاتسلاخ الاقتصادي أفستت السوق الرأسمالية كمتياس للقيم الاقتصادية وأفقدتها القدرة على التعبير عن القيم الاقتصادية الحقيقية، فليس معنى ذلك أنها ألغت وظيفة السوق في التعبير الوقائعي والفعل عن القيم الاقتصادية الموجودة. فهذا لا يحدث عادة إلا في حالات معينة، في ظل نظم الرأسمالية الحكومية وما شابهها من نظم يمكن أن تحول السوق إلى سوق حكومية شبه سوداء. لكن المقصود أن الواقع الاقتصادي نفسه انسلخ وقسد وتدهور لا عقليا، بحيث أصبحت مرآة السوق لاتعبر إلا عن ذلك. وهذا يعنى:

أولا، أن القيم الاقتصادية الفعلية التى تحققها وتحدد السورق، تتنافى مع القيم الاقتصادية الوقائعية العامة أو الجوهرية التى تعبر عن الثوابت الوقائعية، وتتنافى مع بقية الوقائع الفعلية للحياة البشرية.

وثانيا، أن القيم الاقتصادية الوقائعية العامة والفعلية التى تعبر عنها السوق على المدى الطويل وعلى المدى القصير، تتنافى مع القيم الاقتصادية الطبيعية العقلانية كما يجب أن تكون علميا.

ومن المهم جدا أن نلاحظ، أنه من الناحية المنهجية العلمية الصحيحة، لا توجد حواجز فاطمة بين «ما هو كائن» في لحظة معينة أو في وقت طويل المدى، وبين «ما يجب أن يكون» أو «ما كان يجب أن يكون». لكن الانفصال الواقعي القاطع، هو الانفصال بين «ما كان بالفعل» أو «ما حدث بالفعل» وبين «ما لم يحدث بعد»، أى بين الأول وبين «ما يكون» و «ما سيكون». ذلك أن معنى «الوجوب» يمكن أن يتحدد من منظورات متعددة. فهو لا يقتصر فقط على «وجوب» المبادئ الأخلاقية أو الجمالية التى يمكن إدارها (devoir / ought to, duty)، ولكنه يعنى أيضا «وجوب» المحتديات الموضوعية للواقع (falloir / must). والقانون الموضوعي العلمي لا يكون موضوعيا، والحقيقة الموضوعية العلمية لا تكون كذلك، إلا من حيث التعبير عن الاتصال الضروري والوحدة الضرورية بين المكونات الوقائعية لهذا القانون أو هذه الحقيقة، أى بين مكونات سابقة (كانت) ومكونات لاحقة (ستكون). وهذا الاتصال والوحدة بين المقدمات التى كانت والنتائج التى ستكون، إنما يعنى بعبارة أخرى اتصال ووحدة ما هو كائن وما يجب أن يكون.

ومن ناحية أخرى، فهناك مبادئ أو أهداف إنسانية واجتماعية لا يمكن منطقيا إدارها بشكل صريح. فالطبيب المعالج الذى يعالج مثلا عينا مصابه، لا يستطيع أن يدعى أنه يختص فقط بتناول العين المصابة «كما هي كائنة» وليس «كما يجب أن تكون»، أى ليس كعين سليمة وفق مبادئ الصحة البشرية. وكما أن فنون الطب التطبيقى هي استخدام علوم الطب والسيولوجيا في تحديد وصناعة صحة البشر، فإن فنون الاقتصاد التطبيقى هي استخدام علوم الاقتصاد والمجتمع وعلوم الانسان عموما في تحديد وصناعة اقتصاديات اجتماعية سليمة وصحيحة.

والفن العلمي التطبيقي يختص وطبقيا في الوقائع «الجزئية» المباشرة. ولكنه لا يستطيع أن يؤدي هذه المهمة إلا على أساس تحديثات موضوعية «كلية» يستمدتها من العلم الذى

يعتمد عليه. وهذا في حد ذاته يلغى الربط والتكامل المنطقي بين «ما هو كائن» و«ما يجب أن يكون». فعلوم الفسيولوجيا والطب مثلا حين تقدم التحديدات الكلية للظواهر الفسيولوجية والطبية، إنما تتحدد بذلك «ما يجب أن يكون عليه» الجسم البشري السليم والصحة البشرية. وعلى أساس ذلك، فإن فنون الطب التطبيقي حين تتناول الجزئيات الفعلية المباشرة للجسم البشري، لا تستطيع تحديدها وعلاجها إلا إذا اعتبرتها بمثابة «موضوع حكم منطقي» Subject يتبع «محمولا منطقيا» predicate هو ذلك التحديد العام الذي تقدمه العلوم الكلية، أو إذا اعتبرته بمثابة «مقدمات الشرط» التي تقدم العلوم الكلية «جوابها الشرطي».

ومعنى ذلك أنه في الفنون العلمية التطبيقية، فإن الجزئيات يجب أن تتربط وتتكامل منطقيا مع الكليات والمبادئ والأهداف العلمية الأعلى. ولهذا لا يمكن ممارسة علم الاقتصاد كفن علمي تطبيقي، بدون الاعتماد على تحديدات العلوم الكلية للمجتمع وللإنسان. هذه هي النظرة المنهجية العلمية الصحيحة إلى الموضوع. فلا يوجد تقييم اقتصادي علمي بدون تقييم علمي للسلك البشري السليم وللتفكير البشري السليم.

### التحديد العلمي للأمثل الممكن

إن المشكلة - كما قلت - هي أن السوق البرجوازية، والسوق العالمية الواقعة تحت سيطرتها، بما في ذلك سوق الدول الاشتراكية المرتبطة بها والمتأثرة بها، فقدت قدراتها على تحقيق وتحديد القيم الاقتصادية السليمة، لأن الواقع الاقتصادي كله انسلخ وابتعد عن الاتجاه الطبيعي العقلاني والإنساني. وإزاء هذا الواقع اللاواقعي - أي المنسلخ عن جوهره العقلاني - فإن أي محاولة علمية لإعادة الانسانية إلى الإنسان في الأساس الاقتصادي إعادة الميكانيكيزمات الاقتصادية إلى وظائفها الطبيعية لتصنع لنا قيما اقتصادية سليمة، لا يمكن إلا أن تبدأ من نقاط بدء في كيان الإنسان نفسه كإنسان.

ذلك أن المسألة ليست فقط أن الإنسان هو هدف ومحور أي تغيير أو تصحيح، لكن المسألة أيضا هي أن الجوهر العقلاني للإنسان يكاد يكون اليوم هو الجزيرة الطبيعية الصحيحة أو القائمة منطقيا في محيط الواقع اللاعقلاني واللامنطقي، فضلا عن أنه القوة الوحيدة القادرة على مقاومة ثم تصحيح الانسلاخ التدهوري بتغيير وصناعة الخصميات المادية الصحيحة. ومن الناحية الفلسفية، فإن قولنا إن الواقع الموضوعي أساس كل شيء، إنما يعنى في نهاية المطاف أن المخ البشري والمنطق البشري هو معيار كل شيء، باعتباره أرقى أجزاء الواقع وأدق جهاز لتحديد وتصنيف الواقع الموضوعي.

بهذا المنظور، يمكن أن تبدأ محاولات علمية موضوعية لتحديد سلسلة القيم الاقتصادية الصحيحة كما يجب أن تكون، أي من حيث الأمثل العلمي المجرد الذي هو في نفس الوقت ممكن التنفيذ عمليا على المدى الطويل. وعلى أساس هذه القيم الاقتصادية السليمة حيث التحديد العلمي للأمثل ideal، تتحدد أيضا قوِي الطلب الاقتصادي كما يجب أن تكون في ذلك الاتجاه الطبيعي العقلاني الارتقائي. ومن ثم تصنع وتنفذ (بالضم في الفعلين) المخططات والميكانيكيزمات الذهنية والاجتماعية والاقتصادية التي تحقق ذلك.

والتحديدات العلمية للأمثل الاقتصادي المستهدف، يجب أن تشمل التحديد الطبيعي العقلاني للمكونين التقابليين للقيمة الاقتصادية، وهما مادة الانتاج والعمل المبذول في الانتاج، مع تحديد درجات الطلب الاقتصادي الصحيح. ويمكن أن يبدأ ذلك كما يلي:

١- الوصول إلى أبسط تحديدات اقتصادية ممكنة للمكافئ المعنى الصحيح لقيمة العمل

المبدل كسلعة، ابتداءً من أبسط أنواع العمل الأدائي المباشر، بحيث يتسلسل هذا التقييم الموضوعي العقلاني إلى الأنواع الأرقى من العمل الأدائي (المسمى باليدوي أو اليدوي الذهني) والاداري والاستثماري. ووفقاً لمعادلة القيمة الاقتصادية التي يجب أن تتحدد هنا من منظور علمي موضوعي أمثل، يمكن أن نحصل بهذه الطريقة على تحديد للعناصر الأدنى أو الحلقات الأولى لقيمة سلعة العمل، ثم تتصاعد وتتسلسل منها قيم الأنواع الأرقى من العمل. وتكون هذه العناصر الأدنى أو الحلقات الأولى كما يلي:

قيمة المواد المادية والمعنوية التي يحدها العلم الإنساني باعتبارها المواد المعيشية اللازمة لتجعل الإنسان منتجاً سليماً للعمل + قيمة العمل الذي يجب علمياً بذله في التعلم واكتساب الخبرة لانتاج عمل اقتصادي بسيط من النوع المذكور + الطلب الاجتماعي التبادلي السليم (أي المحدد علمياً باعتباره الأمثل الممكن) على هذا النوع من العمل.

٢- الوصول إلى أبسط تمهيدات اقتصادية ممكنة للكافي العيني الصحيح لقيمة مادة الانتاج كسلعة، ابتداءً من أبسط أنواع مواد الانتاج التي يمكن تحصيلها، بحيث يتسلسل هذا التقييم الموضوعي العقلاني إلى الأنواع الأرقى والأكثر تعقيداً من مواد أو تكاليف الانتاج. ووفقاً لمعادلة القيمة الاقتصادية التي تتحدد وتتصاعد وتتسلسل بالطريقة المذكورة في الرقم السابق، تكون العناصر الأدنى أو الحلقات الأولى للتقييم المطلوب كما يلي:

قيمة مادة الانتاج الأقرب إلى الطبيعة المباشرة كقيمة مقارنته بناءً على التحديد العلمي الأمثل + قيمة العمل الذي يجب علمياً بذله لتحصيل تلك المادة + الطلب الاجتماعي التبادلي السليم.

أما تحديد الأمثل العلمي لقوى ودرجات الطلب الاقتصادي، فيجب ألا يعتمد على قيم اقتصادية، ولكن يجب أن يعتمد على قوانين العلوم الفسيولوجية والذهنية والاجتماعية التي تحدد احتياجات الزدهار العقلاني والبقاء الارتقائي للإنسان.

\* \* \*

إن العلوم متداخلة. ومبادئ كل علم هي نهايات علم أو علوم أخرى. من ذلك مثلاً، أن مبادئ علم المنطق هي نهايات العلوم الالهيّة التي تحدد ميكانيزمات الذهن السليم والعقل السليم. ولهذا، أشرت في كتابات سابقة (مثلاً في كتاب «المبادئ الفلسفية الجديدة») إلى مبادئ الهوية وعدم التناقض - من حيث هي تعبير عن ميكانيزمات التساوي (=التماثل) وعدم التساوي (=عدم التماثل) في الإدراك الذهني، وأن الأصول الفسيولوجية لهذه الميكانيزمات توجد كما لاحظ ستشينوفا حتى عند الحيوانات. وقد أسميتها مبادئ «التساوي أو عدم التساوي في المنهات الالهيّة الفكرية للحكم المنطقي». وكذلك في مبادئ الأخلاق، نجد أن حلقة الوصل بين نهايات العلوم الفسيولوجية الالهيّة وبدايات علم الأخلاق، تعبر عن الوحدة بين مشاعر الأرض الالهيّة ومشاعر التدعيم والارتقاء الذهني، ومن ثم يمكن أن نسميها مبادئ «التدعيم والتكامل للنشاط الذهني».

وعلى غرار ذلك، يمكن تأصيل النشاط الاقتصادي السليم بطريقة مشابهة، وبالرجوع أيضاً إلى القوانين الطبيعية العقلانية الارتقائية للذهن البشري. وهنا نجد أن النشاط الاقتصادي السليم كنشاط فسيولوجي ذهني وفيزيائي واجتماعي، هو حلقة الوصل بين النشاط الأرضي ذهني (بالمعنى العقلاني طبعاً)، والنشاط الناجع فيزيائياً (أي من حيث الانتاج المادي)، والنشاط الناجع اجتماعياً من حيث التبادل المطلوب لبقاء وارتقاء الإنسان. ومن ثم يجب أن يكون العمل الاقتصادي معبراً عن مبادئ الأرضاء العقلاني للذهن من خلال الانتاج

**المادى المحقق للتبادل الاجتماعى المفيد لإنسانها** . ومعنى ذلك أن الطلب الاقتصادى كطلب مرغوب للذهن السليم ومعقو للتبادل الاجتماعى السليم، يجب أن يعبر عن الفائدة العقلانية الارتقائية للفرد وللمجتمع، وعن قائل الدوافع والاهتمامات المفيدة عقلانيا وارتقائيا للذهن لدى أغلبية المجتمع.

### **ثورات الطلب الاجتماعى**

لقد مرت البشرية بأربعة انطلاقات أو ثورات فى قوة الطلب، ثلاثة منها هى التى صنعت الانسان ثم صنعت حضارته الحديثة؛

(١) - **ثورة انطلاق الطلب البهولوى فى نشاط التحصيل المهارى**. وقد بدأ هذا الطريق بعد انتقال بعض سلالات القردة العليا شبه البشرية من نظام الجماعات التى يتحكم فيها الذكر الأقوى إلى نظام الجماعات المتحررة من تحكم الذكر الواحد. وتطور ذلك النظام إلى ما يشبه الماترباركا البدائية، أى نظام تبعية الأبناء للأب وسيطرة الأمهات على الجماعة. وأدى ذلك فى تلك الجماعات شبه البشرية (المتلاشية بالتطور) إلى زيادة النسل وزيادة الطلب الغذائى زيادات كبيرة، ضاعفت ماتعرض له من ميكانيزمات الانتقاء أو الفرز الطبيعى natural selection، ووضعتها فى مراحل التطور بين شقى رحا: العجز ومن ثم القضاء، أو القدرة على اكتشاف وسائل جديدة لتحصيل الغذاء ومن ثم الارتقاء. ونتيجة ذلك، استطاعت الأجيال الناجحة من القضايل أو السلالات الأقدر ذهنيا من تلك القردة العليا شبه البشرية أن تتطور إلى جماعات بشرية قديمة، ثم إلى جماعات بشرية أولى بدأت طريق التطور المنفصل نوعيا عن بقية مملكة الحيوان. وانتقل هذا الطريق فى المراحل البدائية قبل التاريخ من عصر استخدام الأداة (منذ حوالى ٧٠٠ ألف سنة)، إلى عصر اكتشاف الزراعة البدائية (منذ حوالى أحد عشر ألف سنة).

(٢) - **ثورة انطلاق الطلب المعيشى الحضارى**. وحدثت تلك الثورة عند ظهور الحضارة البشرية الأولى، التى بدأت تطوراتها الارتقائية فى شمال مصر فى الآلاف القليلة من السنين التى سبقت ظهور فرعونية ميتا / ناورم. لكن ميتا اكتسح الشمال البحرأى المتحضر فى مصر بقطعان الجنوبيين السود المتخلفين، ومن ثم حطم التطورات العقلانية التى كان قد وصل إليها الشمال فى الألف الرابع قبل الميلاد، وفرض الطاغوت-الكهنتوى الفرعونى اللاعقلى الشامل الذى صنع الطفولة اللاعقلية الفاسدة للبشرية، والذى صنع التاريخ المزيف المعروف لمحاولة إسقاط تلك التطورات السابقة على الفرعونية. وعلى كل حال، فقد أجهضت وأفسدت (بالضغ فى الفعلين) ثورة الطلب الحضارى العقلانى المذكور، رغم أن بعض قياساتها استمرت فى هجرات البحارويين الذين انطلقوا من شمال مصر ثم من سواحل الشام واليونان وغيرها إلى مختلف المهاجر البعيدة يحملون وينشرون شعلة بروسثيوس. ومن ناحية أخرى، بقيت امتداداتها المحيضة والمحورة إفساديا فى الحضارات الكهنتوية التالية فى مختلف الجهات وحتى العصر الوسطى.

(٣) - **ثورة انطلاق الطلب الاقتصادى (=التبادلى) فى الحضارة العقلانية الحديثة فى أوروبا**. وقد بدأ ذلك فى أواخر المصور الوسطى، وارتبط بانطلاق ثقافى وديقراطى لا طبقى واستثمارى إنتاجى سوقى. لكن أجهزة صناعة التدهور واللاعقل، ركبت تلك الثورة ونجحت فى تمكيس اتجاهها إلى الرأسمالية المعادية لمصالح المجتمع ولاإنسانية الانسان - رغم أنها فشلت فى إزالة كل آثارها وإطفاء كل قياساتها العقلانية.

(٤) - **«ثورة» أو «هجرة» الطلب الاقتصادى البرجرازى التدهورى لآلاف الملايين من**



الجموعى الفقراء (وخصوصا فى الشعوب المتخلفة وما يسمى العالم الثالث). وقد بدأ ذلك الانقلابات بعد الحرب العالمية الثانية، وكجزء من مخططات الحرب العالمية الثالثة. ويسمونه أحيانا «ثورة التطلعات»؛ وهى تشمل الزيادات الموهولة فى السكان المتخلفين، مع التطلعات شبه البدائية إلى أنواع المساواة التطابقية الدهمائية التى تلقى الفروق فى القدرات (وخصوصا القدرات الذهنية والفكرية)، بل والتطلع إلى سيادة الأغلبية الجاهلة أو المتخلفة أو اللاعقلية على الأقلية العقلانية الأرقى. كذلك تشمل انقلابات الطلب الاقتصادى وانفلات الاستهلاك فى اتجاهات لا عقلية تبديدية وتدهورية.

وواضح أن أجهزة صناعة التدهور واللاعقل، كانت تخطط لاستخدام هذا الانقلاب بطريقتين: استخدام اكتساحات البرابرة والبدو ضد الحضارات القديمة، أى تحويل آلاف الملايين من الجموعى والفقراء فى العالم إلى جيوش غوغائية تتحرك ضد مصالحها وضد مراكز العقلانية أو بقايا العقلانية الأوروبية حيثما تكون، ومن أجل تصفية المعسكر الشيوعى، وذلك بطريقة تحرك قطعان الميرانانات الهائجة والمدفوعة بالهلع الجماعى الأعمى، وبطريقة الاكتساحات الدينية العمياء فى المصور القديمة والوسطى. لكن من حسن الحظ أن تغير ميزان القوى العسكرية والاشعاعية بين الدولتين الأكبر منذ أواخر السبعينات، سيؤدى إلى إفشال تلك المخططات التى استهدفت إعادة البشرية إلى عصور إظلامية جديدة. بل إن هذا التغير فى ميزان القوى، سيؤدى إلى إعادة النظر فى المبادئ اللاعقلية الخاصة بالحقوق الدهمائية والليبرالية العمياء للأفراد والجماعات - كما أوضحت فى الكتاب السابق.

## الفصل السادس - الميكانيزمات الاشتراكية للمصلحة الخاصة

### التحكم فى حوافز المصلحة الخاصة

إذا كان الانتاج الاقتصادى الصحيح، أى الذى يخدم البقاء الارتقائى للفرد والمجتمع، يعنى تقديم أى سلعة شئنية أو حدوتية تمر عن حاجة بشرية طبيعية عقلانية، فإن المستثمر الخاص يستطيع أن يقوم فى ظل السلطة الاشتراكية بنشاط إنتاجى صحيح ينقسم إلى جزئين: ١- جزء العمل الاستثمارى كعمل يحدد السلع التى ستجرى عملية إنتاجها (والانتاج هنا

يشمل التبادل)، بناء على تحديد مسبق للطلب المتوقع. وهذا النوع من العمل كمهوية اقتصادية، يعنى الفترة على «شم» الطلب الاجتماعى التبادلى والاقتناء بنجاح المخاطرة عند الاستجابة لذلك الطلب المتوقع، ويكون ذلك على أساس توفر ثمن أو مقابل لهذا العمل الاستثمارى (هو الربح)، أى توفر «المصلحة الخاصة» أو «الحافز الاقتصادى الخاص»، الذى يحقق ثمار هذه القدرة ويدفع إلى المزيد من الحساسية الشمية للطلب الاقتصادى السليم.

وواضح أن هذا يتوفر بطريقة تلقائية أسهل لدى المستثمر الخاص، فضلا عن أن المخاطر والخسائر تقع فى هذه الحالة على المستثمر الخاص. أما فى الاستثمار العام، فالأمر يختلف - فى غير الحالات الروتينية الواضحة (أى التى تستجيب روتينيا لطلب اقتصادى واسع ومسجل بحيث تشبه الخدمات العامة الحكومية) وفى غير الحالات التى يمارس فيها الاستثمار العام مهمته كروث أو كامتداد إدارى لاستثمار خاص سابق ثبت نجاحه (أى بطريقة رعية أو شبه رعية). ولهذا، فالمرئى الذى يتجمع بموهبة الشم الاستثمارى بحيث يتولى مهمة الاستثمار العام فى غير الحالات المذكورة، لا يجب فقط أن يكون صاحب مبادئ إنسانية واشتراكية راسخة تدفعه إلى أداء هذه المهمة بنشاط وإخلاص، بل يجب أيضا أن تتوفر له فى ذلك «مصلحة خاصة» أو «حافز فردى خاص» - رغم أن مصلحته الخاصة لن تصل إلى نفس درجة المخاطرة التى تفرض على المستثمر الخاص المزيد من التدقيق فى «شم» الطلب الاقتصادى، والتى تحمله وحده عواقب الخطأ.

٢- جزء العمل التنفيلى فى تنظيم وتشغيل أو إدارة عملية الانتاج. وهذا العمل قد يتضمن بدوره عدة أجزاء أدنى، مثل:

١- تنظيم المستلزمات المطلوبة لعمليات الانتاج ب- تنظيم العمل الأداتى المباشر فى عمليات الانتاج ج- تنظيم وصول السلع إلى المشتري د- إدارة المشروع. وهذا الجزء الثانى من عمل المستثمر، يحتاج إلى درجة كبيرة من الاخلاص والأمانة والدقة والنشاط. وهذه أيضا تتوفر بطريقة تلقائية أسهل لدى المستثمر الخاص، خصوصا فى المشروعات الصغيرة التى لا تسمح بتطبيق كل قواعد النظم الحديثة للإدارة العلمية والمراقبة الهرمية وتقسيم العمل. وحتى فى حالات الاستثمار العام التى يجب أن تكون محكومة إداريا بدقة، فإن أخلاقيات العمل المذكورة يجب أن ترتبط أيضا بالمصلحة الخاصة أو الحافز الفردى الخاص.

وهذا يعنى أن من الضرورى وضع مخططات علمية وتكنولوجية تفرض «الميكانيزمات الاشتراكية» التى تحقق وتضمن تنفيذ أخلاقيات العمل المذكورة، بطريقة تشبه أساليب التنميط الألى لأجزاء العمل اليدوى (على غرار الطريقة التاييلورية) - وبهيت تكون هذه الميكانيزمات الاشتراكية مرتبطة بالمصلحة الخاصة أو الحافز الفردى الخاص.

ومن الفقرات السابقة، تبرز ملاحظتان تستحقان الاهتمام:

الملاحظة الأولى، أن المستثمر العام الاشتراكي الناجع اقتصاديا لا يلغى وظيفة أو عمل المستثمر الخاص (بالجزمين المذكورين)، ولا يعنى أن المستثمر الخاص «لا عمل له» أو «لا ضرورة له» كما يزعم ماركس وإيجلز وتلاميذها. فهذا لا ينطبق إلا على الاستثمار الطفلى أو التدهورى الذى يجب إلغاؤه سواء كان خاصا أو عاما، وبغض النظر عن المستثمرين القائمين به أو المشاركين فيه. لكن المستثمر العام الاشتراكي يمارس نفس وظيفة أو عمل المستثمر الخاص المتلزم بالاتجاه السليم (من حيث العمل الاستثمارى ومن حيث العمل التنظيمى الجزئى اقتصاديا)، بل ولا يمكن أن ينجع اقتصاديا إلا بقدر ما يشبه بطريقة عمل المستثمر الخاص. وكل المطلوب من المستثمر العام اشتراكيا، هو ألا يجعل مصلحته الخاصة كموظف (ناهيك عن أطماعه الخاصة التى يجب استئصالها)، وألا يجعل المصلحة «الخاصة» لمشروعه الاقتصادى العام، أو المصلحة «الخاصة» للوقائع الاقتصادية التى يرتبط بها، منافية أو معارضة للمصالح العقلانية الارتقائية للمجتمع ولإنسانية الإنسان. وهذا ما يجب أن تترجمه الأهداف والقواعد والمخططات والميكانيزمات التى تصممها وتتفلسفها أجهزة ومرافق السلطة الاشتراكية. ومن ثم، فهى يمكن أن تحدد اتجاهات المستثمر الخاص أيضا مثله مثل المستثمر العام.

والملاحظة الثانية، هى أنه - كما أوضحت فى كتاب الديمقراطية (الفصل الرابع) - يجب التمييز بين «المصلحة الخاصة» الأثانية و«المصلحة الخاصة» الجماعية، وكذلك بين الأثانية الفردية المتطرفة أو الفردانية individualism وبين ازدهار فردية الفرد individuality فى الاتجاه الذى يهضم المجموع والذى قد يصل إلى درجة إشارية. وأجهزة ومرافق السلطة وميكانيزمات النظام الاقتصادى الاجتماعى، هى فقط القادرة على زيادة أو تصفية التطرف الفردى والتطرف الجماعى، ومن ثم زيادة أو إلغاء التناقض بين نشاطات وأهداف الفرد والمجتمع.

وإذا كان ما يسمى فى الفلسفة «عشق» الحقيقة أو «عشق» الحق والخير والجمال، يمكن أن يحرك النشاط فى بعض مجالات الفكر والعلم والفن لدى بعض الأفراد (وحتى هذا يحتاج إلى حد أدنى من الظروف الاقتصادية المشجعة، فضلا عن أنه يحتاج إلى ميكانيزمات مادية واجتماعية لتحقيق إنجازاتها)، فإن النشاط ثم الارتقاء فى المجال الاقتصادى الذى هو بطبيعته مجال يصنع «القيمة الإضافية» من خلال «التبادل» مع الآخرين، لا يتحقق إلا من خلال تهادل المصالح - أى على أساس «المصلحة الخاصة». وهذا يعنى أنه لن ينجع فى الاتجاه الاشتراكي، إلا بقدر نجاح السلطة الاشتراكية فى تحقيق التكامل وعدم التنافر بين «المصالح الخاصة» للأفراد والمجموعات و «المصالح العامة» العقلانية الارتقائية للمجتمع ولل البشرية، ونجاحها فى فرض الحمصيات والميكانيزمات والقنوات التى تحرك المصالح الخاصة فى الاتجاه العقلانى الارتقائى، وتجعلها تخدم المصالح العامة المذكورة.

إن الارتقاء البشرى أدى مثلا إلى تحول الأمومة عند الأم فى النوع البشرى إلى واجب شبه غريزى دائم لا يرتبط بفترة الرضاعة مثل الحيوانات، كما أدى إلى خلق واجب بشرى آخر شبه غريزى دائم أيضا، هو واجب الأبوة التى تنحصر إلى أدنى درجة عند الحيوانات. وعلى غرار ذلك، فإن الارتقاء إلى الاشتراكية ثم إلى المساراة التامة العليا، يعنى ضرورة تحويل مبادئ الأخلاق إلى خلق اجتماعية ثابتة (بضم الحاء واللام) وعادات شخصية ثابتة. ولا يتحقق ولا يمكن أن يتحقق هذا الطريق إلا من خلال المصالح الخاصة المادية والمعنوية

للأفراد، وابتداءً من المصالح الخاصة الاقتصادية، التي يتم تطويرها - بطريقة قوانين الترتيب  
الذهني المعتمدة على الارضاء / اللغة أو الاحباط الاليم - بحيث تتحول إلى عادات  
فسيولوجية ذهنية واجتماعية، ثم تتحول في المراحل العليا إلى سلطة ذاتية، أي سلطة تحكم  
(بتشديد الكاف) ذاتي عقلاني للفرد في نفسه، أو وازع عقلاني ذاتي، يحل محل السلطة  
الحكومية والاجتماعية.

### التقييم الاقتصادي للأفكار الاستثمارية

إذا نظرنا إلى العمل المبدل كنشاط إنتاجي بالمعنى البشري العام وليس بالمعنى  
الاقتصادي فقط، يمكن تقسيمه إلى نوعين:

- ١- عمل أدائي (اقتصادي أو غير اقتصادي، ومن النوع المسمى باليدوي أو بالذهني)،  
أي أداء النشاط المنتج ماديا بالمعنى العام.
- ٢- عمل تفكيري، أي عمل التعبير أو التحديد التفكيري المسبق للنشاط المنتج ماديا.  
وهذا ينقسم إلى نوعين:

- أ- عمل تفكيري سلوكي، أي عمل تفكيري بخصوص استخدام الإرادة المباشرة. وفي  
المجال الاقتصادي، يسمى هذا النوع من العمل باسم العمل الاستثماري.
  - ب- عمل فكري خاص، أي لا يتعلق بالإرادة السلوكية المباشرة. وهذا العمل يمكن أن  
يكون اقتصاديا، إذا كان يشمل أفكارا وإبداعات واختراعات موجهة إلى الاستخدام  
الاقتصادي. ويمكن أن يكون من نوع لا يستهدف الاستخدام الاقتصادي، أي من نوع ثقافي  
ومعياره يستهدف أهداف الحق والخير والجمال.
- ورغم أن هذا التقسيم العام لا يقتصر على المجال الاقتصادي، إلا أنه يمكن بواسطة المعادلة  
المذكورة من قبل تحديد القيمة الاقتصادية لكل نوع من أنواع العمل هذه.  
ولنأخذ - أولا، النوع المقصود هنا، وهو العمل الاستثماري. فهذا يمكن تحديد قيمته كما  
يلي:

قيمة النشاط الاستثماري كسلعة = قيمة مادة الانتاج (أي قيمة المستثمرات) + قيمة  
العمل التفكيري الذي أدى إلى قرار الاستثمار (وهذا التقييم يبدأ كتقييم مجرد يتحدد بمدى  
صواب الاستهداف الاستثماري اقتصاديا، أي مدى صواب فكرة المشروع الاستثماري من  
الناحية الاقتصادية) + الطلب الاقتصادي على ذلك النشاط الاستثماري.

وهكذا نجد أن العمل الاستثماري له قيمته الاقتصادية - بل قيمته الاقتصادية الكبيرة -  
التي يمكن تحديدها بنفس طريقة تحديد أي سلعة أو قيمة اقتصادية أخرى، مثل سلعة العمل  
اليدوي والسلم الشيطاني.

بل إن «الفكرة» الاستثمارية نفسها قبل أن تتحول إلى عمل استثماري، يمكن تحديد  
قيمتها الاقتصادية بنفس المعادلة كما يلي:

قيمة «الفكرة» الاستثمارية كسلعة = قيمة مادة الانتاج (أي تكاليف القدرات الذهنية  
والوسائل المستخدمة في التوصل إلى هذه الفكرة، أو أيضا في النشر عنها والدعاية لها) +  
مدى صواب تلك الفكرة اقتصاديا (كتقييم مجرد قابل للتحويل إلى تقييم اقتصادي بعد  
التنفيذ) + الطلب الاقتصادي على تلك الفكرة (كطلب يمكن أن يتجسد مثلا في مدى  
التجاوب مع عملية تجميع الاستثمارات لتنفيذ هذه الفكرة).

وإذا تناولنا قيمة فكرة إبداعية أو اختراع معين في المجال الاقتصادي، يمكن تحديدها كما  
يلي:

القيمة الاقتصادية للفكرة الإبداعية أو الاختراع = القيمة الاقتصادية التي تحدث في قيمة مادة الإنتاج بناء على ذلك الإبداع أو الاختراع + القيمة الاقتصادية للتغييرات التي تحدث في قيمة العمل المبدول أو المقدّر اجتماعيا بناء على ذلك الإبداع أو الاختراع + الطلب الاقتصادي على هذا أو ذلك.

ولاشك أن مثل هذا الإبداع أو الاختراع، يؤدي عادة إلى زيادة في إنتاجية العمل وزيادة في القيمة الإضافية وخفض في قيمة السلع المنتجة. وهذه كلها إنجازات اقتصادية يمكن حسابها بسهولة، لمراجعة التقييم الاقتصادي المذكور.

وحتى الأعمال الفكرية الثقافية أو الجمالية، يمكن تحديد قيمتها الاقتصادية بنفس الطريقة. من ذلك مثلا:

قيمة نقاش فني كسلسلة مادة («كالكاليف») إنتاج التمثال + قيمة العمل الفني المبدول في إنتاجه + الطلب الاقتصادي على شراء التمثال.

وكما قلت، فإن الفرق بين التحديد العقلاني المجرد لقيمة مثل هذا التمثال، وبين التحديد الواقعي والفعل لقيمتها السوقية، يكون دليلا على مدى العقلانية أو مدى الانسلاخ اللاعقل للواقع الاقتصادي والاجتماعي.

### الاستثمار الخاص والاقتصاد الاشتراكي

الفرق بين بواذر أو روائع «الطلب الاقتصادي» كما يشمه المستثمر قبل تنفيذ نشاطه الاستثماري، وبين وقائع «الطلب الاقتصادي» المتحقق فعلا بعد تنفيذ النشاط الاستثماري، هو الذي يشكل ما يسمى «درجة المخاطرة» في العمل الاستثماري. ومعنى ذلك أن «درجة المخاطرة» لا تدخل في تحديد «الربح الاستثماري»، أي لا تصنع أو تحدد القيمة الاقتصادية لسلعة «العمل الاستثماري» أو «الفكرة الاستثمارية». لكنها على العكس تعبر عن احتمالات «الخطأ» في العمل الاستثماري أو في الفكرة الاستثمارية، أي احتمالات «انعدام» أو «انخفاض» قيمتها الاقتصادية.

فإذا كان «صواب» العمل الاستثماري أو الفكرة الاستثمارية هو الذي يصنع قيمتها الاقتصادية، فمعنى ذلك أن هذه القيمة تعبر عن ارتفاع قدرة المستثمر على «شم» الاحتياجات الاقتصادية، ومن ثم انخفاض درجة المخاطرة التي يقوم بها. فكلما كانت الحساسية «الشمية» للنشاط الاستثماري أدق تنبؤا، كلما كانت المخاطرة أقل. وهذا يشبه مثلا موقف أجهزة استطلاع مواقع البترول، فكلما زادت حساسية ودقة قدراتها، كلما تضائلت احتمالات الفشل وأصبحت عمليات الحفر أقل مخاطرة. ولهذا تتناسب القيمة الاقتصادية للعمل الاستثماري تناسبها عكسيا مع درجة المخاطرة فالمخاطرة لا يمكن أن تكون ذات قيمة اقتصادية من أي نوع، وإلا لأصبحت مغامرات المقامرة والمراهنة عمليات اقتصادية حقيقية وليست محاولات شخصية للحصول على مصادفات حظ فردي.

وليس معنى ذلك طبعاً أن فعل الاستثمار الاقتصادي السليم يتجرّد من المخاطرة، أو يشبه الاستثمار الرئسي الذي يخلو أو يكاد يخلو من المخاطرة. ولكن المقصود: أولاً، أن هذه المخاطرة تتعلق بالدوافع النفسية للقرار الاستثماري ولا تدخل في عناصر التقييم الاقتصادي. وثانياً، أنه يحتري على درجة مخاطرة تنخفض بقلر ارتفاع حساسية ودقة وصواب التنبؤ الاستثماري، أي بقلر ارتفاع القدرات التفكيرية للمستثمر. وفي مقابل ذلك، نجد أن الناس العاديين - وخصوصاً أصحاب الإدراك أو الاحساس الاقتصادي المنخفض - يجزعون من الكثير من الأعمال الاستثمارية التي يتصورونها مخاطر خاسرة، ثم تنتج بعد ذلك وبناء على ذلك كله، نجد أن «الربح الخاص» يمكن أن يكون في ظل الاقتصاد الاشتراكي

ربها خاصا عادلا يعبر عن قيمة اقتصادية صحيحة، هي قيمة العمل الاستثمارى، كعمل نوعى يجب الانتفاع بقيمة بقية ادخار أو تجميع الأموال، وقيمة العمل التنظيمى والادارى. كذلك نجد أن هذا «الربح الخاص» كتمن عادل أو حقانى لسلمة العمل الاستثمارى، يمكن أن يكون ربعا إنتاجيا بالمعنى الصحيح، أى يخدم الاتجاه الطبقي العقلاى للاقتصاد، ويخدم الارتفاع الاشتراكى للفرد والمجتمع. ذلك أنه يمكن أن يكون ربعا لا يختلف فى جوهره أو فى تقييمه الاقتصادى، عما يمكن أن نسميه «الأجر الخاص» الذى يطبق اشتراكيا على المشتغلين بالأعمال التنفيذية البسيطة أو المتطورة. فمجموع الأرباح الخاصة للمستثمر الخاص الانتاجى غير الطفيلى وغير الربعى، يمكن أن يشمل قيمة عمله الاستثمارى، مع قيمة تشغيل استثماراته المجمعة، مع قيمة عمله التنظيمى الادارى، مع قيمة أى عمل تنفيذى آخر يقوم به فى مشروعه. وهذه أنواع مختلفة من سلع العمل أو القيم الاقتصادية، لكنها يمكن أن تتحقق وتتجه كلها إلى خدمة النشاط الاقتصادى الاشتراكى العام.

وكما أوضحنا فى الفصول السابقة، فالمشكلة ليست مشكلة «خصوصية» الاستثمار أو «خصوصية» الربح، ولكنها مشكلة «الخصوصية» الأثنية للسيطرة والتحكم الاقتصادى أو الادارى أو العسكرى، الخ، ومشكلة الطابع اللاعقلى والتدهورى واللأنسانى للاتجاه الاقتصادى أو الاجتماعى أو السياسى، الخ. وإذن، فإن ما يجب أن نرفضه وأن نعاديه وأن نلغيه فى الاقتصاد التجادلى، هو إمكانيات الضغط والترغيب أو الترهيب ضد المصالح الاشتراكية العامة، ووسائل الاستغلال والمضاربة والاستثمار الطفيلى والاستثمار الربعى الخاص، والدوافع والمصالح والنشاطات الخاصة الأثنية واللاعقلية والتدهورية والاقتصادية، الخ، أى عموما المعادية للمصالح الاقتصادية والاجتماعية السليمة والمعادية للارتفاع الاشتراكى. وهذه كلها مرفوضات يمكن إلغاؤها بالقوانين والتنظيمات والميكانيزمات الاشتراكية، التى تستطيع أن تحول المستثمر الخاص الصغير والمتوسط إلى «مشتغل خاص» يخدم القطاع العام والاقتصاد الاشتراكى، ولا يختلف عن العامل الأدنى الذى يبيع سلعة عمله بالقطعة، إلا فى نوعية السلع أو الأعمال التى يبيعها، ولا يختلف عن «المدخر الخاص» أى «المستثمر الخاص» الذى يضع مدخراته فى صناديق القطاع العام، إلا فى أنه يقوم شخصيا بتشغيل هذه المدخرات فى الاتجاه المطلوب.

وعلى أساس هذا التماثل بين العامل الأدنى الفردى والمدخر الفردى والمستثمر الفردى صاحب المشروع الخاص، يمكن تحديد ستة أنواع من الترخيط بين النشاط الاقتصادى الخاص والنشاط الاقتصادى الاشتراكى العام، تشكل ستة أنواع من قنوات أو ميكانيزمات التوجيه للنشاط الاقتصادى الخاص، فى اتجاه تذيب مصالحه فى مصالح ذلك النشاط العام:

١- استخدام طريقة العمل أو الانتاج بالقطعة فى تربيط النشاط الاقتصادى الخاص بالنشاط الاقتصادى العام الذى يحدد المطلوب تنفيذه.

٢- استخدام طريقة «التوزيع الخاص» لمنتجات أو سلع القطاع الاشتراكى العام، مما يعنى تحويل المستثمر أو المشتغل التجارى الخاص إلى «بائع خاص» لسلع القطاع العام.

٣- استخدام طريقة «الانتاج الخاص» لمنتجات أو سلع يطلها القطاع العام ويتولى توزيعها (على أساس أن «تنفيذا» فى القطاع الخاص أكثر اقتصادية، أو على أساس سهولة توفرها على أيدي الأفراد والأسر).

٤- تحويل المزيد من عمليات الانتاج فى النشاط الاستثمارى الخاص، إلى عمليات تكميلية للنشاط الانتاجى العام.

٥- تحويل الابداعات والاختراعات الاقتصادية الخاصة إلى نشاط تكميلى للنشاط

الاقتصادى العام، أى تحويل صاحبه الإبداعات أو الاختراعات الاقتصادية إلى «منتج وبتاع خاص» يرتبط ببيع منتجاته إلى القطاع الاشتراكى العام.

٦- تحويل أموال الاستثمارات الخاصة إلى استثمارات تكميلية لاستثمارات القطاع الاشتراكى العام فى مشروعاته الناجحة التى تحتاج إلى توسع. وهذا لا يعنى فقط تكوين المشروعات المشتركة أو المختلطة المحدودة، بل يعنى أيضا تشجيع أصحاب المخدرات أو الاستثمارات الخاصة على الاشتراك بمساهماتهم فى المشروعات العامة الناجحة. ولا يكون ذلك باستخدام نظام الأسهم أو الأوراق المالية التى تطرح للمضاربات فى البورصة، لكن بطريقة تضمن زيادة قيمة «المساهمة» أو «المشاركة» تبع زيادة قيمة رأس المال، وتضمن حق استخدام المساهمات فى تغطية الاقتراض من البنوك العامة، وتضمن إمكانية بيعها بأسعار تتجنب مضاربات العرض والطلب.<sup>(١)</sup>

والخلاصة، أن الضرورة الاشتراكية العقلانية لا تعطى الدولة والقطاع العام «ملكية» المراكز والأسلحة الاستراتيجية للاقتصاد ودور «القيادة» فى تنظيم وتوجيه النشاط الاقتصادى، لا يعنى طبعها إلغاء دور «الجهش» الاقتصادى الواسع الذى يتكون من الأفراد والتشكيلات الخاصة من مختلف الرتب غير القيادية. وهذا هو المقصود بمبادرة «اشتراكية الاستثمارات الخاصة».

ويذهب أن تشجيع وتوسيع النشاط الاقتصادى الخاص والاستثمارات الخاصة فى الاتجاه الاشتراكى الصحيح، يستلزم المزيد من التنظيم الواسع والتحكم العلمى العقلانى فى الاقتصاد الاشتراكى. فالمسألة ليست فقط أن ما يقال عن دور القوى التلقائية العمياء فى الاقتصاد البرجوازى هو- كما أوضحت- مجرد تبرير وتغطية لدور الأجهزة العليا لصناعة التدهور اللاعقل التى تصنع التلقائيات أو على الأقل تعرفها وتستخدمها، لكن المسألة أيضا هى أن العوامل والقوى المجهولة حقا تعنى بالفعل القوضى والتدمير والتلف، فالخبرة العقلانية تستلزم الوعي الشامل بالعلم من أجل الوصول إلى المعلومات المطلوبة. وإلا فإن أى تحكم تعمسى لا عقلى فى الواقع، يهوى بالضرورة إلى تراكمات وانفجارات الفشل والانهار.

ولهذا، فإن الاقتصاد الاشتراكى يحتاج إلى معرفة أقصى ما يمكن الاطلاع عليه من وقائع واستعدادات ومؤثرات وسفليات النظام الاقتصادى فى المجتمع. ولا يتأتى ذلك إلا بالتحليل العلمى والعملى السليم (وليس بالنظريات الاقتصادية الوهمية كالماركسية)، من خلال الحلقات التالية :

أولا، توفير كل ما يمكن من إمكانيات وتسهيلات التعامل التبادلى والسوقى تحت الضوء

(١) عند كتابة هذه السطور أعلاه عام ١٩٧٦، لم يكن الاتحاد السوفيتى قد اتجه إلى توسيع ما يسمى «تعاونيات إنتاج البضائع والخدمات» (أى خارج ميدان الزراعة)، كما لم يكن قد ظهر فى مصر اسم أو معنى «توظيف الأموال» (بغض النظر هنا عن الاتجاه الدينى أو الصومى أو الطفلى فى الأبراج الشديدة الارتفاع الذى يسمى استخدام ميكانيك توظيف الأموال). والمهم أن كلا الطريقتين يمكن استخدامها ضمن ميكانيكيات تشجيع وترتبط أموال الاستثمارات الخاصة بالاستثمارات الاشتراكية العامة. فمن ناحية، يمكن أن تقوم الاستثمارات والمخبرات والقدرات العامة بدور الريادة والتوجيه والمشاركة فى تكوين التعاونيات الكبيرة فى مختلف مجالات الاقتصاد. ومن ناحية أخرى، فالمشروعات العامة الناجحة المربحة، يمكن أن تشجع المستثمرين أو المدخرين على تقديم المساهمات أو المشاركات فيها بطريقة توظيف الأموال المتزايدة الربح، وبعيد تغبير نسبة ربحيتها بتغير ضمانات واستخدامات صكوكها. وعلى سبيل المثال، كتبت الصحف فى مصر هذا العام ١٩٨٩ عما يسمى «صكوك التحويل ذات العائد المتغير»، كوسيلة جديدة لتوظيف الأموال تشرف عليها البنوك وتستخدمها الشركات الخاصة والعامة، وتلعب بذلك دور البديل للأسهم وأوراق البورصة -مجهزوة أكبر وبلون مضاربات طفيلية.

فى الاتجهاء المسموح به. وثانياً، تسجيل (= قيد) كل «أفعال» النشاط الاقتصادى، خصوصاً الخاص ومهما صغرت درجته، مع تصنيف وتنميط كل أنواع النشاط الاقتصادى، وخصوصاً الخاص أيضاً - وبالأخص الأنواع الصغرى أو السفلى أو الفيسفاسية من النشاط الاقتصادى الشخصى». وثالثاً، دراسة وتحديد هذه الوقائع إحصائياً وتحليلياً، وطرح نتائج هذه الدراسات على أوسع نطاق إعلامى وأكاديمى وتشجيع المزيد من التحقيق العلمى الميدانى حولها، مع المزيد من الدراسة والتحليل العلمى والديمقراطى بخصوصها.

\* \* \*

\* حاشية: أرجو أن يسمح لى القارئ أن أضيف فيما يلى حاشية لا يتسع لها الهامش. فمهمة التسجيل الوقائى بالقيد أو الحصر المباشر أو الاستطلاع الميدانى أو بطريقة العينات الإحصائية لكل أنواع الأفعال الاقتصادية، هى مهمة تقوم بها فعلاً فى كل البلاد الأجهزة الحاكمة وبعض مرافق البحث، وتشترك فيها بعض المرافق الاعلامية. لكن فى مصر مثلاً، تحفظ نتائجها فى أصابير الملفات بالمكاتب المغلقة؛ وإذا أخذنا بنظام الفصل بين الضرائب والإيرادات أو الدخل والعائدات (فى الأطار المقترح فى الفصل الثامن)، يمكن تحويل المهمة المذكورة إلى عملية رسمية منتظمة وشاملة، تتفاعل وتتكامل فى الوقت نفسه مع المتابعات البحثية والاعلامية التبصيرية. ويجب عموماً تقسيم كل أنواع الأفعال الاقتصادية (وخصوصاً الخاصة والصغرى الشخصية مثل الخدمات السُفلية البسيطة العابرة) إلى قسمين: ١- أفعال اقتصادية قانونية. وتنقسم إلى: أ- أنواع قانونية حاصلة على تراخيص رسمية. ب- أنواع قانونية غير حاصلة على تراخيص رسمية (ومن ثم يجب توسيع عملية رطبها بتراخيص رسمية فورية ومجانية وسهلة إدارياً). ٢- أفعال اقتصادية غير قانونية. وهذه يجب أن تنحصر أساساً فى النشاطات الممنوعة لأسباب جنائية أو أخلاقية. من ذلك مثلاً، التصرف أساساً بطريقة اقتصادية لاجنائية ضد تعاملات السوق السوداء، ومن ثم تحديد ومراقبة بل وأداء هذه التعاملات الاضطرابية بدلاً من تجريمها.

وعلى كل حال، بعد تجهيز هذه الصفحات للطبع، نشرت صحيفة الأهرام (فى ٢٧ أكتوبر ١٩٨٩) تحقيقاً عما تسمية «الاقتصاد السرى» أو «الاقتصاد الموازى» فى مصر، ذكرت أنه تلخيص لبحث قام به فريق مما يسمى «المجالس القومية المتخصصة». (واسمها بالانجليزية par-allel / underground / unrecorded، مما يعنى أنه ليس سرى ولكنه وراء الكواليس أو غير مسجل لكن قد يكون معترفاً به كما لاحظ البعض). ورغم اختلاط الأرقام التى نشرتها الصحيفة، يمكن أن نفهم منها أن الدخل المتولد عن «الاقتصاد غير المسجل» ولكن غير المنوع قانونياً يصل فى مصر إلى حوالى ١٦٪ من الدخل القومى، بينما ذلك المتولد عن تجارة المخدرات والعملة والتهرب الضريبى يصل إلى حوالى ٢٥٪؛ ويرجع البحث أسباب انتشار وتضاعف ما يسميه النشاط الاقتصادى السرى أو الموازى إلى أسباب كثيرة، أهمها فى رأينا: حواجز ومخاوف الضرائب، وحواجز البيروقراطية والفساد الإدارى والأسوار والعراقيل الادارية والقانونية، وحواجز ومفارقات الأسعار الرسمية، وانعدام أو نقص الامكانيات والوسائل المشروعة للارتزاق أو العمل الاضافى والاستفادة المجزية من المخدرات. ومن ناحية أخرى، نشرت الصحف أخيراً أن خبيرة باللجنة الحكومية للإصلاح الاقتصادى بالاتحاد السوفيتى ذكرت أنه يوجد فى الاتحاد السوفيتى فى الفترات الأخيرة ٣. مليون سوفيتى يتاجرون فى السوق السوداء، وأن هناك حوالى ٣. ألف مليونير معظمهم صنعوا ثرواتهم من التجارة فى السوق السوداء والتعامل فى السلع والخدمات غير المتوافرة (وطبعاً فى العملات الأجنبية)، وأنهم يحتفظون بثرواتهم على شكل سبائك ذهبية وعمليات أجنبية



وعقارات وسيارات ونحوها ومعنى ذلك أنهم صنعوا ثرواتهم بأساليب طفيلية، ويستخدمونها بأساليب طفيلية أيضا. وهذا ما يجب منعه - أساسا بوسائل اقتصادية. فمثلا يجب إنزال العقاب الرادع بأى «تجارة جملة» فى بيع السوق السوداء. وفى مقابل ذلك، يجب أن تركب الحكومة «طاهرة» السوق السوداء، ففتتولى بنفسها القيام بعملياتها الاضطرارية اقتصاديا (بطريقة تشبه تقريبا ما يسمى هنا «السعر الحر» أو ما يسمى «السعر السياحى»)، أى أن تتولى شراء السلع من المستحقين الذين يحتاجون إلى ثمنها المرتفع ثم يبيعها إلى المتيسرين الذين يستطيعون أن يدفعوا فيها ثمننا مرتفعا. وبذلك فإن الفقراء الذين يستحقون مثلا كميات معينة من السلع «التموينية» المدعومة، يستطيعون أن يقبضوا من البقالين بهطافاتهم التموينية فروق أسعار تلك السلع بدلا من شرائها ثم يبيعها فى السوق السوداء.

### المصلحة فى القطاعين العام والخاص

حين نحدد الميكانيزمات الاشتراكية للمصلحة الخاصة الاقتصادية، يجب أن نلاحظ أن «المصلحة الخاصة» تشمل القطاع العام ولا تقتصر على القطاع الخاص، وأنها تنقسم عموما إلى أنواع كثيرة أهمها

- ١- المصلحة الخاصة فى الاخلاص فى العمل أو إتقان العمل.
- ٢- المصلحة الخاصة فى زيادة العمل.
- ٣- المصلحة الخاصة فى الابداع والاختراع.
- ٤- المصلحة الخاصة فى تكوين الاستثمارات (سواء كمدرخات ذاتية أو كتجميعات للتشغيل).
- ٥- المصلحة الخاصة فى ممارسة العمل الاستثمارى.
- ٦- المصلحة الخاصة فى التصرف اقتصاديا فى الاتجاه الاشتراكى المطلوب وليس فى اتجاه آخر.

ومن ناحية أخرى، يجب أن نذكر - أولا - أن دوافع «المصلحة الخاصة» أو «الحافز الخاص» (أو الفردى)، يمكن ألا تكون من نوع اقتصادى. فهناك دوافع الترغيب أو الترهيب المعنوية، مثل دوافع التكريم والتنفير أو التحقير إعلاميا واجتماعيا، الخ. وهناك دوافع الترغيب أو الترهيب الادارى، ودوافع التشجيع أو التثبيط القانونى. وهناك طبعها المحظر والادانة والتجريم وعمليات العقاب يختلف الدرجات القانونية. وكل هذه عوامل يجب تحديدها وتصنيفها واستخدامها مع العوامل الاقتصادية، استخداما قانونيا محددا صريحا واضحا، فى الميكانيزمات الاشتراكية المطلوبة للاستثمارات الخاصة والمصالح الخاصة عموما.

ومن ناحية ثالثة، فإن دافع «المصلحة الخاصة الاقتصادية» أو «الحافز الخاص الاقتصادى»، لا يعنى فقط أو بالضرورة «الربح الخاص»، رغم أن هذا يعتبر نوعا هاما من المصلحة الخاصة أو الحافز الخاص اقتصاديا. وعلى كل حال، فما يسمى مثلا فى مصر «توزيع نسبة من الأرباح» على العاملين، لا يشمل حافزا خاصا أو ربحا خاصا بالمعنى المفهوم، وإنما يشكل نوعا من الدعاوى لشمع الشعارات الاشتراكية وإيهام العمال بأنهم أصحاب هذه المشروعات الحكومية، وللتغطية على القشل الاقتصادى لتلك المشروعات، ذلك أن ما يصرف للعاملين تحت الاسم المذكور، هو مبلغ ضئيل وتافه، فضلا عن أنه مبلغ روتينى لا يتحدد بنسبة حقيقية من أرباح حقيقية، ولكن يتحدد بطريقة «المساعدة» أو «المنحة» السنوية. ثم الأهم من ذلك أنه لا يرتبط بالجهود الفردى أو بالتفوق الفردى فى العمل. ومعنى ذلك أنه يحفز أنظار العاملين عن الاتجاه الصحيح للحافز الخاص الاقتصادى، ويوجه تطلعاتهم إلى أهداف الربح

الحافز الاستثمارى الذى هو مستحيل التحقق عمليا بالنسبة لهم. ونفس الشئ يمكن أن يقال أيضا عما يسمى «الرأسمالية الشعبية» فى الغرب لأنها تقتطع من العاملين قيمة أسهم فى مشروعات غير مجزية الربح أو فى مشروعات ريعية، لمجرد إيهامهم بأنهم أصبحوا أصحابها! وفى مقابل ذلك، وعلى أساس أن دافع المصلحة الخاصة الاقتصادية أو الحافز الخاص الاقتصادى يعنى المعاقبة بقدر ما يعنى المكافأة، يمكن ويجب استخدام هذا الدافع أو الحافز فى النشاطات الاقتصادية كما يلى:

أولاً- مجموعياً:

أ- بالنسبة للقطاعين الخاص والعام، يكون ذلك بتحديد مواصفات موضوعية وقائية تقاس بها «درجة» الاقادة الاقتصادية الانتاجية الصحيحة للمشروع الاقتصادى، و «درجة» التزامه بأهداف الاقتصاد الاشتراكى العقلانى وخدمته لمصالح ذلك الاقتصاد، فضلاً عن «درجة» الجودة أو الاتقان فى سلمه، و«درجة» توفر الظروف الإنسانية والأخلاقية فيه، الخ. وبناء على هذه التقديرات، تتحدد «درجة» التصرف مع أو ضد ذلك المشروع الاقتصادى.

ب- يوضع نظام دقيق للمكافآت والعقوبات المجموعية التى يجب تطبيقها على مرافق التخطيط الاقتصادى والتنظيم الاقتصادى وعلى المشروعات الاقتصادية العامة المختصة، تعبيراً عن نشاطها المجموعية فى زيادة أو عرقلة أو عدم زيادة الانتاج الاقتصادى، وخصوصاً فى مجال النشاط الاستثمارى الخاص.

ج- بالنسبة لمشروعات القطاع الاشتراكى العام التى لا يمكن قياس «درجة» نجاحها الاقتصادى من واقع أرباحها، تحدد مواصفات موضوعية وقائية تقاس بها «درجة» نجاحها الاقتصادى من حيث القيم الاقتصادية التى تحققها أو تتعامل بها. ويحصل كل مشروع على تقدير يشبه تقديرات الامتحانات الجامعية (أى ممتاز جيد جداً وجيد ومقبول وضعيف وضعيف جداً)، ومن ثم يكافأ أو يعاقب المشروع وفق هذا التقدير كمجموعة أفراد، أو بتقرير تصفيته.

ثانياً- فردياً:

أ- يمم نظام ربط الدخل الفردى بالانتاج الاقتصادى الفردى فى كل أنواع العمل. ومعنى ذلك تحويل نظام الأجر بالقطعة من نظام يقتصر على بعض العمال اليدويين، إلى نظام عام يستخدم التحديد الكيفى والكمى لقطع الانتاج. صحيح أن التعميم الشامل لهذا النظام ليس مهمة سهلة، لأنه يحتاج إلى تنميط شامل دقيق لأجزاء كل عمل ومن ثم لكيف وأكمام «قطع» الانتاج. لكن يجب ألا ننسى أن فردريك تايلور Taylor وصل إلى تنميط العمل اليدوى الميكانيكى منذ القرن الماضى، وأنه فى عصر التكنولوجيا الاشعاعية والعلوم الذهنية الراقية، يمكن ويجب الوصول إلى أنواع من التنميطية العلمية تصلح للتطبيق على كل أنواع العمل، ومن ثم تتيح قياس قيمة كل أنواع الانتاج.

ب- يوضع نظام عادل لشراء الابداعات والاخراعات الاقتصادية من داخل أو من خارج أى مشروع اقتصادى، بحيث تحدد قيمتها الاقتصادية بالطريقة التى أشرت إليها من قبل.

ج- يسمح للنشاط الاستثمارى الخاص بالقيام بأى دور تكميلى يخدم أهداف ويزيد إنتاجية النشاط الاقتصادى العام، وذلك بالطرق التى سبق ذكرها.

د- يوضع نظام دقيق للمكافآت والعقوبات الفردية التى يجب تطبيقها على المسئولين والعاملين الإداريين فى مرافق التخطيط الاقتصادى والتنظيم الاقتصادى وفى المشروعات الاقتصادية العامة، تعبيراً عن دور كل فرد منهم فى زيادة أو عرقلة أو عدم زيادة الانتاج الاقتصادى وتنشيط الاستثمارات الخاصة.

## الفصل السابع- الانفاق الانتاجى والانفاق غير الانتاجى

### الاستهلاك الانتاجى

إذا كان علم الاقتصاد كما أوضحت فرعا من العلوم الانسانية، وترتبط مبادئ وأهدافه بمبادئ وأهداف العلوم الدينية وعلم الأخلاق، فمعنى ذلك أن فساد الاستهذافات والنشاطات الدينية والأخلاقية وتحويلها إلى استهذافات ونشاطات لاعقلية مخططة، يؤدي بالضرورة إلى إفساد الاستهذافات والنشاطات الاقتصادية وتحويلها إلى اتجاه غير طبيعى وغير سوى، بدرسه علم الاقتصاد باعتبارها «واقعا» كائنا، بل باعتبارها القوة الاقتصادية الموجهة (بكسر الجيم) للواقع الاقتصادى، بينما يكون من حيث العلم العقلانى الصحيح «واقعا» مصطنعا مشوها متحرفا، يمثل القوى اللاعقلية التى تهدر بقايا أصول الواقع الاقتصادى وتدفع تدهوره وانسلاخه.

وفى مقابل ذلك، يجب إعادة تحديد اتجاه الاستهلاك والانتاج، على أساس مبادئ وأهداف السلوك البشرى الطبيعى والسوى كما تحدده العلوم الدينية الجديدة، وكما يحدده علم الأخلاق الانسانى. ويجب أن يترابط الاستهلاك والانتاج وأن يتكاملا ويتفاعلا ارتقائيا، بحيث يؤدي الحزبن الاستهلاكى والانتاجى إلى تحرير الانسان من أى نوع من الاستهلاك غير المنتج بالمعنى المادى أو المعنوى الصحيح. وبذلك يصبح النشاط الاستهلاكى- الانتاجى نشاطا عقلانيا إنسانيا تماما، ويتحقق الاتجاه الانتاجى الحقيقى لثانية الاستهلاك والانتاج، بحيث يؤديان معا إلى ارتقاء الانسان كفرد ومجتمع، أى إلى زيادة قدراته المادية والمعنوية وخفض افتقاراته، ومن ثم زيادة تحرره بزيادة تحكمه فى الطبيعة وفى نفسه كفرد ومجتمع.

وهكذا نجد أنه لا معنى لترشيد وتنميط وتخطيط الانتاج اشتراكيا أى عقلانيا، بدون ترشيد وتنميط وتخطيط الاستهلاك. ولا معنى لأى ادعاءات عن تطوير وترقية النظام الاقتصادى والاجتماعى وتحويله اشتراكيا، بدون تطوير وترقية وتحويل اتجاه الاستهلاك، إعادة صياغة الذهنية الاستهلاكية والطلب الاجتماعى والاقتصادى، وتوجيه وتنميط المنتجات الاستهلاكية فى الاتجاه الصحيح، وفرض مشاعر الارضاء الانتاجى الارتقائى للاستهلاك محل مشاعر الارضاء الخادع الزائف الذى هو إرضاء تدهورى غير إنتاجى.

إن ضرورة الجانب الذهنى الفردى والاجتماعى والاعلامى، وضرورة صناعة التأثيرات والميكانيزمات الذهنية المطلوبة لترشيد وتنميط وتخطيط اهتمامات ورجبات وطلبات المستهلكين وتحويلها اشتراكيا أى عقلانيا، هى ضرورة لا تحتاج إلى تأكيد. لكن من حيث الجانب الاقتصادى لصناعة الاتجاه الاستهلاكى الانتاجى الصحيح، يمكن أن تشير هنا إلى وسيلة هامة، هى خفض أو تضيق الاستخدام الفعلى للنقد المعينة فى الاستهلاك الفردى، لمقاومة تلقائيات وانفلاتات الاستخدام الفردى للنقد. ويمكن أن نسمى البديل لذلك، باسم الاستخدام الدفترى للنقد (لكن بمعنى الاستخدام البطاقاتى أو القيوداتى وليس بأى معنى من المعانى التى شاعت بعد ذلك عما يسمى النقد الدفترية). والمقصود بهذا الاستخدام الدفترى أو البطاقاتى أو القيوداتى للنقد، استخدام مختلف وسائل التنظيم الاجتماعى للاتفاق الاستهلاكى الفردى، أى تنظيم وتوجيه أعمال الاتفاق التى يقوم بها الفرد، وذلك بواسطة جهات تقبل اتجاهات النظام الاقتصادى الاجتماعى العقلانى المطلوب.

ويلاحظ أن هذه الوسيلة هامة جدا، ليس فقط من حيث تنظيم وتخطيط اتجاهات الاستهلاك الشخصى، بل وأيضا من حيث خفض انسلاخ النقد عن القيم الاقتصادية

الحقيقية، وإعادة توجيهها إلى القيم الاقتصادية الانتاجية التي يجب أن تعبر عنها. فإذا كان من الممكن التحكم اقتصاديا في الانتاج من خلال التحكم المباشر أو غير المباشر في مراكز الانتاج، فلا يمكن اقتصاديا التحكم في منابع الاستهلاك الشخصي وإتفاق النقود إلا من خلال التحكم في مصبات هذه المنابع الانتاجية.

#### الاستخدام العيني للنقود

أساليب الاستخدام الدفترى المذكور للنقود، من أجل التحويل العيني الاشتراكي للاستهلاك، أو تنظيم وتوجيه التعامل العيني المباشر في عمليات الاستهلاك، هي أساليب عديدة ومتنوعة. ويمكن أن تتدرج في الزيادة والاتساع، بحيث تتقدم في مراحل تالية نحو هدف بعيد يمكن تسميته باسم «تأميم الاستهلاك»، بمعنى تحويله إلى التعامل العيني المحكوم اجتماعيا في الاتجاه الاشتراكي. ويذهب إلى كلمة «تأميم» لأنه يمكن أن تعبر هنا عن نوع من نزوع أو مصادرة رغبات واختيارات أو وسائل الاستهلاك الفردي، لكنها تعني توجيهها اجتماعيا وعقلانيا في القنوات السليمة وإلى الأهداف السليمة المحددة علميا، على أساس زيادة وتوسيع التحكم الاشتراكي العقلاني في الوقائع والمكانيزمات الاقتصادية والاجتماعية والأهنية العامة وليس زيادة التحكم التصفي الإلزامي في تصرفات البشر.

ويدون أن ننسى ما سبق قوله عن ضرورة إقامة مخططات وقنوات التنظيم الاشتراكي على أساس حوافز المصلحة الخاصة في الانتاج وفي الاستهلاك، وبدون أن ننسى أن التكامل بين المصلحة الخاصة والمصلحة العامة هو الطريق الوحيد لتجنب الوقوع في اللامبالاة البيروقراطية واللاعقل البيروقراطي وفي خمول وتغاسل الأفراد وسيادة دوافع التهلك وصفات العجز على دوافع النشاط وصفات القدرة، يمكن أن نشير فيما يلي إلى أهم أساليب التنظيم الاشتراكي المطلوب للاستهلاك:

(١) - زيادة حجم الاستهلاك الشخصي العام. ويكون ذلك مثلا بتوسيع أو محاولة تعميم نظم التغذية والرحلات والنشاطات الترفيهية التثقيفية، الخ، في المدارس والمصانع والمرافق العامة، مقابل استقطاعات عادلة للتكاليف.

(٢) - تكوين وتنظيم وتوسيع عمليات الاستهلاك العائلي المجتمع. ويكون ذلك مثلا من خلال تكوين وحدات للخدمات المنزلية الجماعية في الأحياء، أو تكليف مؤسسات ذات فروع وشبكات بالقيام بهذه المهام.

(٣) - استخدام أسلوب المؤسسات الاستهلاكية العملاقة والشاملة، التي تستطيع أن تقدم لصغار ومتوسطى المستهلكين وفق نظام شهري ثابت، أكبر مقدار يمكن من السلع المعيشية التي يحتاجون إليها من مختلف الأنواع.

وهذا الأسلوب يحتاج إلى وقفة. ذلك أنه إذا تأملنا مثلا كيف يصل ما يسمى «البيع بالتقسيط» (أو بالدفاتر الشهرية بضمان المرتب) في بعض النظم البرجوازية إلى درجة تكاد تُلغى استخدام الأفراد للنفرد للنفرد الفعلية، من أجل تحويلهم إلى مستهلكين عيينيين لمنتجات استهلاكية تدهورية من بعض المؤسسات الاستهلاكية الاحتكارية، فإن النقيض الاشتراكي العقلاني لهذا الاتجاه الاستنزافي اللاعقلي يصبح واضحا. فالملطوب هنا هو الوصول بأقصى ما يمكن من تأثيرات وميكانيزمات الاغراء والضغط (بما في ذلك تخفيضات الأسعار وتسهيلات وامتيازات البيع والتقسيط، الخ)، إلى إقناع أكبر عدد ممكن من صغار ومتوسطى المستهلكين بالتعامل المباشر مع مؤسسات استهلاكية عملاقة وشاملة تتحكم السلطة الاشتراكية في

إدارتها ونشاطاتها، بحيث يحصلون منها مباشرة على المنتجات المفيدة التي تساوي أكبر جزء من أجورهم أو مرتباتهم، بل ومن خلال إقتناعهم بتحويل أكبر جزء ممكن من أجورهم أو مرتباتهم إدارياً إلى تلك المؤسسات لتغطية السحب منها.

وتستطيع تلك المؤسسات بواسطة المخططات العلمية الاشتراكية، أن تنظم وتعلن قواعد الاستهلاك المعيشي المناسب لكل فئة من فئات المتعاملين معها، على أساس عقلائي، ومن خلال إخصائين في التوجيه الاستشاري، ومع استخدام مختلف المؤثرات والطبوعات الدعائية والذهنية والاقتصادية. وبمحاولة توسيع هذا النظام من التعامل ليشمل أغلبية المجتمع، يكون معنى ذلك توسيع التنظيم العقلاني للاستهلاك المعيشي اجتماعياً.

ومن ناحية أخرى، فقد أوضحت ضرورة المنافسة في الاتجاه الارتقائي، حيث تؤدي هنا اقتصادياً إلى حفز وأيضاً قياس القدرات والتفوقات الاقتصادية للمنتجين والبائعين والاداريين، وإلى حفز وأيضاً قياس الاستعدادات العقلانية للشراء لدى المستهلكين، وليس فقط إرضاء شعورهم بحرية الاختيار. لكن ليس من الضروري أن يتطور الاتجاه المطلوب للمنافسة أو التنافس بين مؤسسات استهلاكية كثيرة. وإنما يمكن أن يتطور ذلك بين الفروع والأقسام المتعددة في كل مؤسسة وفي المؤسسات المحدودة، وكذلك بين التتوعات المتعددة لنفس السلعة، وتتوعات السلم الخاصة بكل مجال، إلخ. وعلى كل حال، فاستخدام المنافسة السوية في الاتجاه العلمي الارتقائي، يتيح استخدام مؤشرات الربح أو الرواج والنجاح الاقتصادي كوسائل مادية لحفز وقياس درجات التفوق والارتقاء في الانتاج وفي القيم الاقتصادية الحقيقية.

أما الاتفاق أو الاستهلاك الحكومي، وخصوصاً ما يتجه منه إلى الانشغالات والنشاطات العامة وسلع الخدمات المجانية أو المدعمة وإلى إنتاج الصحة والثقافة والرفاهية والارتقاء، إلخ، فلا يحتاج إلى مؤثرات وميكانيزمات سوقية لتنظيمه، لأنه يشكل هو نفسه أهم مؤثرات وميكانيزمات التنظيم الاقتصادي. ولهذا يجب أن يؤدي دوره الاشتراكي العقلاني المطلوب، من خلال التنظيم والتخطيط الاشتراكي العلمي والديمقراطي المنفرد إدارياً. وكما قلت، فإن تقييم هذا الاتفاق أو الاستهلاك الحكومي، يعتبر وسيلة من وسائل التقييم المعيارى لدى إنتاجية وعقلانية النظام الاقتصادي والاجتماعى.

### الانتاجية المادية والمعنوية

يجب أن يخدم الانسان وسائل الانتاج، لكن من أجل هدف أعلى، هو خدمة بقائه الارتقائي مادياً ومعنوياً. وهذا يعنى أن الاتفاق الصحيح يجب أن يكون في كل الأحوال إنفاقاً إنتاجياً: سواء على البشر من أجل ترقية إمكانياتهم الانتاجية المادية والمعنوية، أو على وسائل الانتاج من أجل ترقية إمكانياتها الانتاجية المادية. وبافتراض هذا الاتجاه الانتاجى بالمعنى العام، نجد أن مسألة توزيع الاتفاق على مايسمى قطاع الانتاج بالمعنى الاقتصادي الخاص ومايسمى قطاع الاستهلاك، تصبح مسألة تحديد حسابى مباشر. لكن للأسف أن الواقع الموضوعى والفعلى، بعيد جداً عن الواقع كما يجب أن يكون، إلى درجة أن جزءاً كبيراً (وقد يكون الجزء الأكبر) من الاتفاق العام ومن الاتفاق الشخصى يعتبر في الحقيقة إنفاقاً غير إنتاجى.

هكذا تبرز في نظام التحويل الاشتراكي العقلاني، مشكلة التناقض أو التنافر بين الاستهلاك والانتاج بالمعنى العام، أى مشكلة الاتفاق الاستهلاكي أو الانتاجى الذى لا يخدم الانتاجية المادية والمعنوية للانسان. وفي الظروف الدولية المعاصرة، فإن ذلك لا يكون فقط نتيجة استمرار الاتجاه التدهورى غير الانتاجى للاستهلاك أو للذهنية الاستهلاكية وقوة

الطلب، ولكن يكون أيضا نتيجة الاضطرابات التي يفرضها على الاشتراكية الدولية وجود المسكر البرجوازي بقدراته ومخططاته التدميرية. ولذا، يجب أن نبدأ أولا بتحديد مجال هذا التناقض التنافري غير الطبيعي بين الاتفاق غير الانتاجي والاتفاق الانتاجي، من أجل أن نتقل بعد ذلك إلى تحديد الأمثل المسكن لتوزيع الاتفاق الانتاجي بالمعنى العام على قطاع الانتاج الاقتصادي وعلى قطاع الاستهلاك.

والتحديد المطلوب، يبدأ -أولا- بتحديد كل أنواع الاتفاق غير الانتاجي من حيث ما يجب أن يكون علميا، سواء في قطاع الانتاج الاقتصادي أو في قطاع الاستهلاك (بما في ذلك الاتفاق العسكري). ثم ينتقل -ثانيا- إلى تحديد الاتفاق غير الانتاجي الاضطرابي، أي الذي لا يمكن تجنبه في المستقبل المنظور، في مقابل الاتفاق غير الانتاجي العام أو الشخصي الذي يعتبر من الناحية العملية غير اضطراري، أي يمكن خفضه جذريا أو التخلص منه في المستقبل القريب أو البعيد (وخصوصا الاتفاق الناتج عن عادات استهلاكية غير إنتاجية، أو الاتفاق على سلع ضارة كالنخدين). وعلى أساس ذلك، يجب أن يرتبط تخطيط الاتفاق بتخطيط التحصيل الاشتراكي العقلاني المستهدف للاستهلاك ولتوري الطلب، بما يتضمن أقصى زيادة ممكنة للاتفاق الانتاجي في الاستهلاك العام والشخصي، وأقصى خفض ممكن للاتفاق غير الانتاجي الاضطرابي، أو الموضعي تحت التهييط والتصنيفية للدرجبة.

والخلاصة، أن الثنائية الرئيسية أو الجوهرية الصحيحة لتحديد الاقتصادي، ليست ثنائية «إنتاج» سلع في مقابل «استهلاك» سلع، ولكنها ثنائية إنتاج أو استهلاك سلع «إنتاجية» (أي تخدم البقاء الارتقائي والمعنوي للإنسان)، في مقابل إنتاج أو استهلاك سلع «غير إنتاجية» (أي تخدم التدهور المادي والمعنوي للإنسان أو على الأقل لاتخدم ارتقاها). وبذلك، تكون الثنائية الأعلى لتحديد التخطيط الاقتصادي الاجتماعي، هي ثنائية الاتفاق الانتاجي والاتفاق غير الانتاجي.

وبلاحظ أن هذه الثنائية تختلف في اتجاه التحديد والتصنيف عن ثنائية مايسمى «السلع الضرورية» و«السلع الكمالية». فتلك الثنائية هي في الحقيقة مجرد تعبير سلبي عن العادات الاستهلاكية التدهورية واللاعقلية التي صنعتها أو حافلت على استمرارها الأجهزة البرجوازية للتحكم السري الشامل وصناعة التدهور واللاعقل. وهذا يتضح مثلا في أن تقييماتهم الاقتصادية تعتبر السجائر (ناهيك عن الأسلحة) من «الضروريات»، بينما تعتبر السلع الثقافية الفكرية من الكماليات.

ومن ناحية أخرى، فالثنائية المذكورة تقدم لنا المعيار الصحيح لتحديد درجات القبول ودرجات الرفض لمختلف السلع الاقتصادية، من أجل تحديد الموقف الواجب اتخاذه إزاءها في المخططات المطلوبة للتغيير الذهني والاقتصادي والاجتماعي. وهكذا يجب تقسيم السلع الاستهلاكية الانتاجية مثلا إلى سلع أكثر إنتاجية وبيع أقل إنتاجية، وإلى سلع مطلوبة لاحتياج إلى تشجيع وبيع غير مطلوبة (أو غير مطلوبة بدرجة كافية) ومن ثم تحتاج إلى تشجيع، الخ. وكذلك يجب تقسيم السلع الاستهلاكية غير الانتاجية إلى سلع أكثر ضررا أو تدهورا وبيع أقل ضررا أو تدهورا، وإلى سلع اضطرارية وبيع غير اضطرارية، وتقسيمها وفق درجة إمكانيات خفض استهلاكها جذريا في المستقبل القريب، الخ. وعلى أساس ذلك كله، يجب تحديد درجة إنتاج كل منها، وأسعار وتسهيلات وتشجيعات أو تعصبات وتقييدات البيع بالنسبة لمختلف السلع التي يتقرر استمرار إنتاجها.

#### التقييم الانتاجي

إن تصنيف السلع الاستهلاكية على أساس درجة إنتاجيتها الانسانية (ماديا أو معنويا)،

يتيح لنا أيضا أن نحدد بدقة دورها أو تقييمها المجتمعي، أى من زاوية الاتجاه الاشتراكي العقلاني المطلوب. وبهذه الطريقة نحصل على المفتاح الذى يجهنا الضياع فى متاهات وتعددات الوقائع والتعديلات الثابتة. ذلك أن تصنيف السلع الاستهلاكية على أساس درجة الانتاجية العقلانية، يتضمن علميا حساب عدد المستهلكين الذين ستزيد انتاجيتهم باستخدام هذه السلع، كما يفيد من ناحية أخرى فى حساب القيمة الانتاجية لعمل أو قدرات أى فرد أو مجموعة أفراد يخدمون إنتاجية هذه السلعة أو تلك.

فإذا كان الخبز مثلا سلعة إنتاجية ضرورية وكبيرة من حيث اتساع مستهلكية، فإن وصول أحد علماء الزراعة مثلا إلى اكتشاف نوع جديد من القمح يخفض تكاليف الخبز أو يزيد من قيمته الغذائية، يعنى تحقيق زيادة فى الانتاجية الاتسانية المذكورة تساوى مجموع الزيادات الانتاجية المتحققة نتيجة ذلك لدى مجموع أفراد المجتمع. وإذا حسنا القيمة الاقتصادية لهذه الزيادات الانتاجية بالمعادلة التى سبق تناولها، سنجد أن جدوى التكاليف التى تخصص لمثل ذلك العالم لتحقيق اكتشافه، يجب أن تقاس بقيمة تلك الزيادات. وهذا ينطبق أيضا بشكل غير مباشر، على جدوى الاتفاق على التشجيع العام للفكر والثقافة والعلم، الخ.

وهذه الطريقة فى التقييم الانتاجي، يمكن استخدامها أيضا فى تحديد الموقف الصحيح إزاء سلعة «السيارات الخاصة» مثلا. فالمسألة هنا لا تحسم من زاوية «الاستهلاك العام» و «الاستهلاك الخاص» أو «الضروريات» و «الكماليات»، ولكن تحسم من زاوية الفرق بين حجم الانتاجية الاتسانية التى يحققها الاتفاق على سلع «النقل العام»، وحجم الانتاجية الاتسانية التى يحققها الاتفاق على سلع «النقل الخاص». وهذه الزاوية تبين لنا أن أكثر «السيارات الخاصة» هى سلع منخفضة الانتاجية، وقد تكون كثرتها مسببة للمشاكل والأضرار (وهذا ما تأكد فعلا فى السنوات الأخيرة)، بحيث يجب مضاعفة أسعارها ومضاعفة الرسوم والشروط على شرائها. وفى مقابل ذلك، نجد أن تخصيص أو تسهيل شراء «سيارات» فردية أو مجموعة، أو حتى «طائرات» فردية أو مجموعة، لنقل قادة ومستولى الدولة والمجتمع وأصحاب الوظائف والأعمال الاستراتيجية والوقت الثمين (من القطاع العام أو الخاص)، هو موقف يحقق زيادات إنتاجية تحسب بمقدار ما يحققه هؤلاء للمجتمع. فالمسألة هنا ليست مسألة مساواة تطابقية من النوع الدهماتى المظهرى، ولكنها مسألة مصالح الانتاج المادى والمعنوى اللازم لارتفاع المجتمع. وفى هذا الصدد، نجد مثلا أن ضباط الانقلاب الناصري كانوا فى السنوات الأولى يفرضون على بعض الوزراء المدنيين استخدام وسائل النقل العام بحجة المساواة الشعبية، بينما كانوا من ناحية أخرى يهدرون ويحطمون مبادئ المساواة والديمقراطية وحقوق الإنسان!!

كذلك فإن الحساب العلمى لحجم الانتاجية الاتسانية لبعض السلع الاستهلاكية، يتيح لنا تحديد الموقف الصحيح إزاءها من حيث نتائجها بالنسبة للطريق الاشتراكي العقلاني للمجتمع، وليس فقط من حيث نتائجها بالنسبة لمستهلكيها. ذلك أن بعض السلع الاستهلاكية التدهورية أو غير الانتاجية، قد تستخدمها عدد محدود من الأفراد، لكنها تؤدى إلى خسائر تدهورية تشمل أغلبية المجتمع التى لا تستخدمها، وذلك من حيث الانقراض الذهني أو إفساد التطلعات والمجاهات الطلب الاجتماعى أو الانقراض الأخلاقى، الخ.

فمثلا بعض السلع الاستهلاكية «الخاصة جدا» أى التى ترتبط بتروغ معين من الحياة الأرستقراطية أو الفساد الأخلاقى «العالى» أو نأسمى المصالح «السياسية» و «الفندقية» (وأوضحها مثلا القمار والملاهى الحمراء وكذلك الكثير من السلع الأرستقراطية الفندقية

وطريقة الحياة الأرستقراطية الفندقية)، هي سلع تدهورية إقتصادية تبديدية استنزافية، قد تحقق بعض «الأرباح» أو «الرواج» الاقتصادي الزائف. لكنها في الواقع العام محطمة أو تضعف القواعد العقلانية والمعنوية والأخلاقية للنظام الاجتماعي، ومن ثم تؤدي بالضرورة إلى خسائر تدهورية مادية للمجتمع على المدى القريب أو البعيد. \* وفي مقابل ذلك، نجد أن الاتفاق على إنتاج الصحة والثقافة والعدالة والأخلاق وما إلى ذلك، هو إنفاق لا يحقق أرباحا اقتصادية مباشرة، بل ويبدو كاستهلاك غير مفيد اقتصاديا، رغم أنه يحقق على المدى الطويل فوائد اقتصادية كبيرة واسعة، وليس فقط فوائد اجتماعية وسياسية ارتقائية يجب أن تكون في حد ذاتها أهدافا للنشاط الاقتصادي السليم.

\* \* \*

\* **حاشية:** رغم أن هذه الفصول مكتوبة في عام ١٩٧٦، أرجو أن يسمح لي القارئ الكريم بأن أضيف هنا أيضا حاشية من عدة فقرات عن موضوع السياحة، كنت قد ضمنتها في تحليل سياسي اقتصادي مع موضوعات أخرى في أحد خطاباتي الشهيرة الكبيرة التي كنت أكتبها وأرسلها من مستشفى العباسية، هو الخطاب رقم ٥٦ المؤرخ في ٢٨ ديسمبر ١٩٨٦، والذي أرسلت منسوخاته الأربعة إذ ذاك إلى حزب التجمع والمسئول الثقافي للاذاعة فؤاد كامل والنائب العام كالمعتاد، فضلا عن شخص رابع يرتبط بالعسكريين المصريين اسمه صلاح فتحي قصوره (من المشتغلين بالدراسات الاجتماعية لكنهم جعلوه رئيس قسم الفلسفة بأداب الزقازيق).

والفقرات المذكورة الواردة في ص ١١٨ - ١٢٠ من ذلك الخطاب الشهير الكبير، تدخل في تعليق كتبتّه بخصوص برنامج عمل وجهه رئيس الجمهورية مبارك في ٩ نوفمبر ١٩٨٦ إلى عاطف صدقي عند تكليفه برئاسة الوزارة الجديدة، رغم أنه أطلق عليه رسميا اسم «مجالس التركيز في الفترة القادمة» قلت في ذلك التعليق:

والبند الحادي عشر من البرنامج يقول: «تحقيق الاستغلال الأقصى للطاقات الموجودة في قطاع السياحة لصالح ميزان المدفوعات والتنمية»؛ وأولا، هذا يدخل من حيث الشكل في الموضوعات الاقتصادية، ومن ثم كان يجب أن يكون ضمن البنود الاقتصادية وليس ضمن البنود الثقافية والاجتماعية؛ وثانيا، حكاية السياحة هذه ليست إلا نوعا من الخراب الاقتصادي والتبديد والاستنزاف الاقتصادي والطفيلية الهدامة للاقتصاد الانتاجي الحقيقي - حتى لو حققت حصيلة نقدية طفيلية (معظمها مقابل سلع ونفقات باهظة).

إن السياحة بالطريقة المتبعة، هي في الحقيقة إفساد لأجهات الانتاج والاستهلاك والادارة، وأيضا إفساد بشري واجتماعي وأخلاقي، وتبرير وتشطيط لمختلف أنواع التبذير والتحلل والتسيب، بل وللدعارات الترفيحية، الخ. وقد امتد إفسادها حتى إلى مجال التعليم وإلى سلوكيات الشباب الذين أقاموا لهم مدارس ومعاهد للفندقة والسياحة والخدمات أو النشاطات الأخرى المكملة للفندقة والسياحة، والتي أصبحت تفرض نفوذها عمليا على القيم الاقتصادية والاجتماعية والنفسية وعلى وسائل الاعلام والرأي العام.

لكن السبب الحقيقي لاهتمام العسكريين وكذلك الانتهازيين والمرترقة المتسلطين على النظام الحاكم وعائلاتهم ووطناتهم بحكاية السياحة والفندقة، هو أنها أموال سبابة ووسائل قانونية للاختلاس والقرصنة ووسائل متاحة محليا للمتعة والترفيه الأرستقراطي والهلو (إن لم يكن الليالي الحمراء) والاستغلال الشخصي للملكيات العامة والثروات والامكانيات المتجاوبة مع السلطة، فضلا عن استخدامها في نشاطات واتصالات وكائنات الأجهزة السرية، أو في منح



المكافآت والرشوات أو الاكراميات للترغيب والارضاء (ابتداء من شارع الهرم وسواحل البحر الأحمر حتى أسوان)). وإن نظرة سريعة إلى أخبار السياحة وخدمات السياحة وملحقات خدمات السياحة في شبه جزيرة سيناء مثلاً، يمكن أن توضع أن مثل هذه التعديلات لو كانت قد اتجهت إلى تعمير سيناء إنتاجياً لاسيما، كانت ستؤدي إلى فوائد أكثر في مختلف المجالات للوادي أيضاً.

أما عن الأجانب الذين تقام مطابخ وطبخات السياحة بهجتهم، فقد كان الزوار الأجانب لمصر في الماضي كثيرين (وربما أكثر تسيباً)، لكن المهم أنهم كانوا أكثر فائدة لمصر ثقافياً وفكرياً من هؤلاء الأجانب الذين يجيئون حالياً من أجل لجوى فؤاد وعاهرات شارع الهرم وصالات الهيبتون والشيراتون، الخ. كان السياح والزائرون والمقيمون الأجانب في الماضي، يحضرون معهم الكتب الأوروبية النادرة، ويهتمون بالاطلاع على ظروف مصر وأثارها (أو مخطوطاتها) بروح عقلانية. بل وبعض السياح «الرحالين» الذين حضروا إلى مصر في العصور الوسطى وقيل الحملة الفرنسية، أفادوا العلم وأفادوا التاريخ بما كتبه وسجلوه، بحيث لا يمكن مقارنتهم بأوباش الأجانب المعاصرين الذين لا يبحثون إلا عن يائلونهم من أوباش مصر، للحصول على ما يمكن اغترافه من وسائل التلذذ والمتع الجسدية، وليس للبحث والمعرفة أو حتى حب الاستطلاع.

والمجال لا يتسع لنوضح هنا ضرورة إعادة النظر جدياً في موضوع السياحة وملحقاتها ومضاعفاتها وتأثيراتها، كجزء من عملية إعادة النظر جدياً في اتجاهات المجتمع والاقتصاد والخدمات والإدارة واتجاهات الرأي العام. لكن يكفي أن نكرر هنا أن السياحة المطلوبة، هي سياحة يجب أن تخدم الاطلاع العقلاى على معالم الواقع المصرى والتفاعل العقلاى الأجنبى المصرى، بدلاً من أن تكون تيريراً لفتح الشفقات الاقتصادية ومصادر الاغتراف الانتهازى لقرصنة التسلسل والطفيلية. ومن ناحية أخرى، فالسياحة لا تقتصر على الأجانب أو الطفيليين المحظوظين من المصريين، لكن يجب أن تشمل أوسع عدد من المصريين بتشجيع الرحلات المدرسية والجامعية ورحلات الموظفين والنقابات، الخ، للاستفادة الثقافية والترفيه المفيد ذهنياً، وليس للثارة واللهو.

وفى كل الأحوال، يجب - أولاً - أن تركز السياحة أصلاً على قاعدة التعمير الانتاجى للمناطق التى يمكن استخدامها فى تنشيط السياحة، أى يجب أن تكون السياحة خادمة للتعمير الانتاجى وللإقتصاد الانتاجى وليس العكس، لضمان عدم تحولها إلى بالوعة يصب فيها الإقتصاد باسم المديروعات والعملات الصعبة. ثم يجب - ثانياً - أن تعتمد السياحة (الأجنبية أو المصرية) على توفير وسائل الحياة العادية والراحة العادية المرتبطة بوسائل الاطلاع والافادة الثقافية والمعنوية والذهنية، وليس على وسائل التمتع الخاصة واللهو الانارى والتنعيم الأرستقراطى والتبذير والنفخفة والكماليات الأرستقراطية. ويعتبر الربط بين ظروف سياحة الأجانب وظروف سياحة المصريين، هو الضمان العملى للالتزام الترشيده والفائدة فى نفقات ومواصفات الإقتصاد السياحى.

\* \* \*

### جدوى الاعتبارات الأخلاقية والذهنية

إن الفساد الذهنى والفساد المعنوى والأخلاى الذى كان دائماً محطم الدول والحضارات، قد لا يرتبط بخسائر اقتصادية مباشرة، بل وقد يرتبط به «أرباح» اقتصادية مباشرة، لكنه لا يلبث أن يؤدي تدريجياً إلى الكوارث الاقتصادية الشاملة والانهيارات الاجتماعية.

وفى هذا يتضح الفرق النوعى الجذرى بين موقف تخصيص أو تسهيل شراء السيارات الخاصة مثلا لكبار خادى الدولة والمجتمع. وبين موقف السماح بممارسة العادات الاستهلاكية الأرستقراطية والهوايات والسهرة الأرستقراطية وحفلات التبريد والاستنزاف، وغير ذلك من أنواع الاتفاق المفسدة ذهنيا أو أخلاقيا. فالعدد القليل من يحصلون على الحقوق الخاصة فى الحالة الأولى، يتصرفون فى ذلك كخادم إيثاريين للمجتمع يحافظون على أوقاتهم وعلى إمكانياتهم من أجل زيادة الانتاج للمجتمع، بينما العدد القليل من أصحاب المتع الأرستقراطية فى الحالة الثانية يتصرفون كأسياد أنانيين يبددون ويستنزفون الثروات ويفسدون ويغريون المبادئ والقيم العقلانية والاجتماعية. وكما أوضحت فى كتاب «الديمقراطية»، هذا هو الفرق بين زيادة الحقوق الديمقراطية لأصحاب القدرات الأرقى ليخدموا ارتقاء المجتمع، وبين الامتيازات الأرستقراطية التى تتمتع بها الأقلية الأرستقراطية اللاعقلية ضد مصالح وارتقاء المجتمع.

وهذه النقطة تحتاج إلى مزيد من التوضيح الفكرى. فموضوع الأخلاق هنا يرتبط بمبادئ العقلانية العلمية والانسانية، ولا يرتبط بالمنظورات الرومانتيكية أو الدينية. بل إن هذه المنظورات أو غيرها من المنظورات اللاعقلية، تشكل خطرا ساقا وإفسادا وخيما للعقلانية الاجتماعية، يجب أن يعالج بنفس الطريقة المذكورة للتقييم الانتاجى على المستوى الثقافى والمعنوى. ولهذا فإن التقييم الأخلاقى العقلانى للنتاجية الذى يجب أن يرفض الكثير من سلع العادات الأرستقراطية والفندقية والسياحية، الخ، يمكن أن يسمح مثلا بنوع من «البغاء الرسمى» المحكوم بدقة والشروط ومشروط صارمة، كوسيلة لتحديد ومعاصرة الرذيلة والعمل على تصفيتها تدريجيا.

والموقف المذكور لا يعتمد على أن هذه «السلعة» مسموح بها فى النول البرجوازية المتقدمة، وكان مسموحا بها فى ظل النظم الاسلامية على أساس نظام الملكية الجنسية للجوارى. لكنه يعتمد أساسا على الحساب العقلانى العلمى للوسائل الناجعة فى مكافحة الفساد الأخلاقى والفساد ذهنى المرتبط بالجنس ارتباطا مباشرا أو برد الفعل العكسى، والذي وصل فى عصر الاثارة الجنسية المحاضرة إلى درجة من الاتساع والتأثير لم يسبق لها مثيل، وذلك بتوفير «صمام أمن» محكوم ومحدود ومحاصر ومشروط، يقدم لعدد كبير من الاشخاص الحل «الأخلاقى» والسوى الممكن عمليا فى هذا العصر الجنسى وفى نفس الوقت، ومن ناحية أخرى، يجب أن يرتبط ذلك بوقف وإلغاء مؤثرات الاثارة الجنسية وجو الاهتمام الجنسى فى وسائل الاعلام وفى الفنون وفى العادات ومظاهر السلوك فى الحياة، والالتقاء التام لكافة مراكز ووسائل ومؤثرات الفساد الجنسى والأخلاقى (وخصوصا الكبريات والصالات الفندقية ومهنة الرقص البلدى، الخ). ويجب أن يرتبط ذلك بفرض أقصى العقوبات على جرائم الفساد أو الاقصاد الجنسى، بما فى ذلك فرض عقوبات الاعدام ضد جرائم الاغتصاب وضد جرائم الشذوذ الجنسى، وضد تجارة أو مقاولات الدعارة الخاصة والزنا، وفرض العقوبات المشددة على العلاقات الجنسية المرتبطة باستخدام النفوذ أو علاقات العمل، الخ.

فى مثل هذه الظروف التى تكافح الفساد أو الاقصاد الجنسى والأخلاقى مكافحة شاملة وجذرية ساقطة، يتضح الاتجاه العقلانى المقصود من تقديم «صمام الأمن» المذكور لأصحاب الميول الحيوانية أو شبه الحيوانية فى المجتمع، لاستقطاب ومحاصرة فسادهم وقدراتهم الاقتصادية وتحويلها بعيدا عن المناطق السلمية من المجتمع، وبعيدا عن العلاقات الأسرية والشخصية السلمية، وبعيدا عن رد الفعل ذهنى الفاسد أو الغيبى. وهذا يعنى من

ناحية أخرى، أن كبار خادمي الدولة والمجتمع المرتبطين بالمواقع الاستراتيجية في المجتمع، يجب ألا يسمح لهم بالاشتراك في تلك الممارسة، لأن من يحتاج منهم إلى «صمام أمن» جنسى يكون من حيث هذا الاعتبار نفسه غير صالح للخدمة الايثارية للمجتمع من مواقع هامة.

والمهم في ذلك كله، أن من الضروري تصفية عوامل الهدم والتخريب التي تهدم وتخرب المجتمع من خلال السموم الذهنية والأخلاقية، والتي لابد أن تؤدي بذلك إلى هدم وتخريب اقتصاديات المجتمع. فلا يوجد اقتصاد سليم بدون نظام اجتماعي وسياسي سليم، أي ذى اتجاه إنسانى أخلاقى وذى رصيد عقلاى.

وعلى أساس التقييم الانتاجى أيضا، يمكن تحديد المواقف الصحيحة إزاء بعض الأفراد، بحسب حساب حجم الانتاجية المادية أو المعنوية لكل منهم. وهذا ما يفرضه مبدأ الاعتراف بدور «الأفراد» فى صناعة الارتقاء الاجتماعى والانسانى. فمن هذه الزاوية، يمكن أن نجد أن حجم فرد واحد قد يساوى حجم مليون من الأفراد العاديين- ومن زاوية المصالح الارتقائية لهؤلاء الأفراد العاديين ليس إلا. فالمسألة هنا تختلف عما يسمى دور «الفرد فى التاريخ»، والذي جعل ذلك الدور احتكاراً لفرد واحد أو لحفنة من الأفراد فى مواقع الحكم أو الزعامة السياسية فقط. إنما المقصود بذلك مساهمة الأفراد فى الانتاجية الانسانية العقلانية فى مختلف مجالات الفكر والعلوم والثقافة والفنون، الخ. فقد أثبت التاريخ أن الانتاجية فى الفلسفة العقلانية مثلا، لاتلث أن تتحول إلى إنتاجية علمية وتكنولوجية وعملية سلوكية فى حياة الفرد والمجتمع، ومن ثم تتحول إلى إنتاجية اقتصادية، كما حدث فى التطورات الأولى للحضارة العقلانية التى صنعت الاقتصاد الحديث.

## الفصل الثامن - نوعان من الملكية الخاصة للأموال

### الاستثمار والاستهلاك

معياري الانتاجية الانسانية للسلع الاقتصادية، وتحديد حجم هذه الانتاجية على أساس دورها المجتمعي العقلاني، ينقلنا إلى موضوع التقييم الانتاجي للملكية «الخاصة» للأموال. فالمشكلة من هذه الزاوية لا تكون مشكلة «قطاع عام» و «قطاع خاص» أو «استثمار عام» و «استثمار خاص»، لأن القوانين والاجراءات والمخطط والميكانيزمات التي تطبقها السلطة الاشتراكية تستطيع أن تحكم وتنظم وتوجه هذه الثنائية تكامليا لخدمة الارتقاء الاشتراكي المادى والمعنوى. ومعنى ذلك أنه لا يوجد خوف من «عدم إنتاجية» بعض المشروعات أو الاستثمارات الخاصة، كما لا يوجد خوف من اتجاه أى استثمارات خاصة إلى السيطرة الاحتكارية أو شبه الاحتكارية، أو إلى النشاطات المالية والمصرفية، أو إلى النشاطات الطفيلية والريعية، أو إلى ممارسة أى تأثير مرفوض فى النظام الاقتصادى والاجتماعى والدنى والأخلاقي، الخ. لأن القوانين والاجراءات والمخطط والميكانيزمات التي تطبقها السلطة الاشتراكية تمنع ذلك كله، ولا تترك أصلا ثغرات تسمح بتسرب. لكن مشكلة «إنتاجية» و «عدم إنتاجية» الملكية الخاصة للأموال، تتعلق بثنائية أخرى، هي: «الملكية الخاصة للأموال الاستثمار» و «الملكية الخاصة لأموال الاستهلاك».

من هذه الزاوية، يجب أن نميز جليا بين «حقوق تشغيل الأموال الخاصة» و «حقوق الاستهلاك الشخصى للأموال الخاصة». فالمستثمر الخاص فى ظل السلطة الاشتراكية وتنظيمها الاقتصادى المخطط، لا يتصرف كمالك خاص غير اجتماعى إلا حين يستخدم أمواله فى الاتفاق الاستهلاكى الشخصى. أما فى نشاطه الاستثمارى المحكوم اجتماعيا، فإنه لا يكاد يختلف عن «المدير» الاشتراكي فى الوحدات الاقتصادية للقطاع العام، بل إنه فى حالات معينة قد يتفوق عليه نتيجة زيادة حوافزه الخاصة الانتاجية. ولهذا، فإن التمييز المذكور بين التصرف الاستثمارى والتصرف الاستهلاكى فى الأموال الخاصة، يعنى أن السلطة الاشتراكية يجب أن تفرض أيضا قوانين وإجراءات ومخططات وميكانيزمات لتنظيم وتوجيه وتحديد الانفاق الاستهلاكى للأموال الخاصة، لحفض أو إلغاء التناقض بين المصالح الشخصية لمالك الأموال كاستهلك وبين المصالح العامة للمجتمع وللنظام الاشتراكي العقلاني.

ومن المفارقات التى توضح الطابع المعكوس للإيديولوجية الماركسية ولاقتصاد الماركسى، أن هذا الاتجاه العقلاني المنطقي هو عكس الاتجاه الذى نادى به ماركس وإنجلز وتلاميذهما، والذى حاول الماركسيون اللينينيون تطبيقه فى النظم الاشتراكية! فقد كان هؤلاء الماركسيون اللينينيون يركزون جهودهم ضد استخدام المال الخاص فى الاستثمار، بحجة «فائض القيمة» وخصائص «الاستبعاد» و «الاستغلال» الملزمة فى زعمهم للملكية الخاصة، ومن ثم كانوا يشجعون على إنفاق وتهديد الأموال الخاصة استهلاكيا! لكن الاتجاه الصحيح، هو الذى يعمل على زيادة استثمار المال الخاص إلى أقصى درجة، وعلى خفض استهلاك المال الخاص إلى أدنى درجة.

وأهم وسائل الاتجاه المطلوب، هو وضع نظام ضريبي جديد، يوفر أقصى تشجيع ممكن لاستثمار المال الخاص، ويفرض القيود التصاعدية اللازمة على استهلاك المال الخاص.

### النظام الضريبي المطلوب

إنهم فى النظم البرجوازية يثيرون ضجيجا ديماجوجيا شديدا ويدقون الكثير من الطبول

الحادعة حول موضوع الضرائب. والحقيقة أنهم يستخدمون الضرائب وغيرها من الميكانيزمات الاقتصادية البرجوازية في تدمير القدرات الاقتصادية للثروات، وفتح وتنشيط بلاييم الانحراف والاستهلاك والاستنزاف والتبديد، وفق مخططات صناعة التدهور. ومن ناحية أخرى، فهم يستخدمون سلاح الضرائب كسلاح ابتزاز وتحطيم ضد الأفراد ذوى الأهمية في المجتمع، لأن نظمهم الضريبية شديدة التعقيد والتواء وعلومة بالثغرات ووسائل المغالطة الخفية بالتهرب منها. ثم إنهم يحولون اعتداءاتهم الضريبية على متوسطى الدخل إلى نوع من بيع الأوهام والمظهريات الطبقيّة (على غرار ملاعيب «الرأسمالية الشعبية» و «مشاركة» العاملين في ملكية الأسهم). ولهذا نجد أن الكثيرين من متوسطى الدخل في مجتمعات الغرب البرجوازي، يهتمون اهتماما غير عادي بتكرار عبارة «حقوق دافعى الضرائب» عند الحديث عن ليبراليتهن البرجوازية، كما لو كانت هذه السرقات الضريبية التى تنتزع منهم هي التعبيرات المادية عن مشاركتهم في مسئوليات الدولة.

أما في ظل السلطة الاشتراكية العقلانية، فيجب الوصول إلى أبسط تشريع ضريبي ممكن، ليعتمد هدفا جوهريا - بل وعدفا واحدا - هو تحقيق أقصى زيادة ممكنة في توجيه الأموال الخاصة إلى الاستثمار، وأدنى انخفاض ممكن في توجيه الأموال الخاصة إلى الاستهلاك. ومن هنا، يجب ألا يرتبط النظام الضريبي الجديد بحجم الملكية الخاصة أو للدخل الخاص، أو باعتبارات زيادة إيرادات الدولة، أو ما يقال عن عدالة إعادة توزيع الدخل، أو ما إلى ذلك من ادعاءات وتعقيدات أو مخططات مضادة للمصالح الاقتصادية والاجتماعية العقلانية.

إن النظام الضريبي المطلوب، يجب أن يرتبط بمنح كافة وسائل الاكتناز أو الاتفاق الاكتنازي (باعتبارها نوعا من الاستهلاك غير الانتاجي)، بحيث تفرض القوانين عقوبة المصادرة على أى مكتنزات من النقدية السائلة أو من الذهب أو غيره فوق حد أقصى معين، إذا احتفظ بها صاحبها أكثر من مدة معينة بدون استخدام أو بدون إيداعها في البنوك وصناديق الاستثمار. وواضح أن إمكانيات المتابعة والمراقبة التكنولوجية الاشعاعية التى تطورت واتسعت حديثا، تستطيع أن تحمل الكثير من مشاكل تطبيق هذه القوانين تطبيقا حاسما.

وقضلا من الموقف المذكور ضد الاكتناز أو الاستهلاك الاكتنازي غير الانتاجي، يجب فرض ضريبة تصاعدية على الاستهلاك، تصل إلى تحديد سقف معين لا يتخطاه. وبالبته كان يمكن تنظيم «بطاقة استهلاكية» لكل فرد يتخطى إنفاقه الحد الأدنى المحدد للاتفاق غير الاستثماري (ويمكن أن يساوى ذلك الحد الأدنى ما يقارب متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي محسوبا على مستوى أفراد الأسرة)، بحيث تفرض على الفرد ضريبة تتصاعد مع تصاعد إنفاقه الاستهلاكي فوق ذلك الحد الأدنى، إلى أن تصل إلى نسبة ١٠٠٪ أى إلى السقف (ويمكن أن يساوى ذلك السقف مثلا مائة ضعف متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي محسوبا على مستوى أفراد الأسرة). أقول ليت ذلك كان ممكنا! إذن لقدمت لنا هذه «البطاقة الاستهلاكية» الحل الكامل لمشاكل النظام الضريبي المطلوب. لكن حيث أن تنظيم وتوثيق مثل هذه «البطاقة الاستهلاكية» هو أمر شبه مستحيل، فيجب تحقيق الغرض المطلوب بطريقة عكسية، هي تنظيم «بطاقة دخل» لكل من يزيد دخله عن الحد الأدنى المذكور<sup>(١)</sup>، بحيث تطبق الضريبة التصاعدية على مالم يوجه من هذا الدخل إلى الاستثمار - مع اعتبار

(١) بهذه المناسبة، لاحظ أن ما يسمى «ضريبة الإيراد المأم» في مصر التى تُفرض على المتسربين، تنطبق (عام ١٩٩٠ عند مشول هذا الكتاب للطبع) على الأفراد الذين يبلغ صافى إيراداتهم السنوية ٤٠٠٠ جنيه بعد دفع الضرائب النوعية. ولكن تبدأ إجراءات الحصر والتحقق الخاصة بهذه الضريبة من الأفراد الذين يبلغ صافى إيراداتهم السنوية ٢٠٠٠ جنيه. وإذا تجاهلنا الأرقام المبالغ فيها للدخل القومي، نجد أن هذا يكاد يساوى تقريبا المتوسط القومي لدخل أسرة عددها خمسة أفراد، على أساس معدل نصيب الفرد من الدخل القومي.

إبداع الأموال الخاصة في البنوك أو صناديق الادخار عملا استثماريا، وكذلك اعتبار الاتفاق على وسائل الانتاج الثقافى التخصص أو ما شابه ذلك من وسائل التخصص الانتاجى إنفاقا استثماريا. ويجب أن يرتبط هذا النظام بقوانين منع الاكتناز أو الاستهلاك الاكتنازى.

وهكذا يمكن أن محل هذه الضريبة الواحدة التصاعدية على الاتفاق الاستهلاكى محل مختلف الضرائب ذات الأسماء الكثيرة التى تفرض على الدخل أو الإيراد. أما الاتفاق الاستثمارى للأموال الخاصة وفق تحديدات النظام الاشتراكى، فهو أدعى أن يكافأ عليه صاحبه. وإنما تشاركه الحكومة فى أرباحه بنسبة تصاعدية مناسبة، تمثل نصيب المجتمع من الأرباح ولا تمثل ضريبة على رأس المال. وطريقة نصيب الحكومة أو المجتمع من الأرباح، يجب أن تنطبق أيضا على عائدات الملكية العقارية بدلا من الضريبة العقارية، وعلى غير ذلك من مصادر الربح التى تزيد على حد أدنى معين. وطبعاً يجب أن تختلف وتتغير النسبة التصاعدية لنصيب الحكومة من الأرباح باختلاف مجالات النشاط الاقتصادى، وفق تحديدات الخطط الاقتصادية التى تستهدف التشجيع أو عدم التشجيع بدرجات مختلفة لهذا المجال أو ذلك. وفيما عدا ذلك، يسمح بأن تتراكم بدون حدود أى أرباح أو إيرادات أو ملكيات خاصة، بقوم الأفراد بتشغيلها استثماريا بدون أن يملكوها حق استخدامها فى الاستهلاك الشخصى.

#### الاستثمار الخاص الاشتراكى

إذا اعتبرنا «الرسوم» هى مختلف أنواع الضرائب التى لا تفرض على الأفراد أو الدخل ولكن على العمليات والمشتريات أو المبيعات أو الأجرأت الأخرى، الخ، فيجب أن تخضع هى أيضا لنفس اتجاه النظام الضريبى المذكور. ذلك أن القوانين والتنظيمات والميكانيزمات الحكومية، يجب أن تقوم بتحديد مجالات ونشاطات الاتفاق فى المشروعات الاقتصادية بمختلف أنواعها. ومادام النظام الضريبى المذكور يقوم بتحديد مجالات الاتفاق التى يتجه إليها الأفراد من حيث الاستثمار أو الاستهلاك، أى تحديد التصرف فى المنافع الفردية للاتفاق، نجد أنه يجب استكمالها بتحديد مجالات هذه العمليات الاتفاقية من حيث صفقات البيع والشراء وما إليها كمصبات للاتفاق. وهذه هى التى تحددها وتوجهها الرسوم، بهدف التشجيع أو التثبيط بدرجاتهما المختلفة، وليس بهدف زيادة إيرادات الحكومة أو الاقتطاع من أصحاب الثروات أو ما إلى ذلك من اعتبارات.

ومن ناحية أخرى، فيجب اتخاذ موقف جديد إزاء نظام التوريث أو التركات بالنسبة للثروات الاستثمارية الكبيرة التى يملكها أفراد، وذلك بهدف عدم تفتيتها. فمن الممكن مثلا وضع نظام محدد لتحويل الورثة الشرعيين إلى «مجموعة» منظمة لتشغيل التركة الاستثمارية الكبيرة. ويمكن أن تساعد الدولة وتدعمهم وتوجههم أو تشترك معهم فى رأس المال، وذلك وفق ما تتطلبه مصالح ذلك المشروع الاستثمارى وليس وفق أى شعارات ديماجوجية عن الملكية العامة أو عن إعادة توزيع الثروات، الخ.

والسلطة الاشتراكية العقلانية يجب أن تقدم أقصى ما يمكن من حوافز مادية ومعنوية للمستثمرين الأفراد، الذين يعتبرون فى النظام الاشتراكى مستثمرين اشترائيين يخدمون الخطط الاقتصادية الاشتراكية والاقتصاد الاشتراكى والمجتمع الاشتراكى. من ذلك مثلا تخليد أسمائهم على مشروعاتهم الناجحة، وإعطاؤهم حق استخدام جزء من أرباحهم فى بعض نشاطات الخدمات العامة التى تخلد أسماعهم (مثل التبرع بإقامة المدارس أو المستشفيات التى تتفق مع خطط الدولة، أو إقامة منشآت فنية أو ثقافية، الخ).

وأكرر مرة أخرى، أنه يجب ألا نخلط بين القدرات السوية للاستثمار الخاص الانتاجى، وبين

النماذج للإنسانية المشوهة والمسحورة للرأسماليين الذين صنعتهم الأجهزة الكنسية ثم أجهزة السلطة البريطانية وتوابعها، بعد أن ركبوها قوى التحرر الاقتصادي والنشاط الاستثماري الفردي والانطلاق الانتاجي، وحولوها إلى اتجاه الرأسمالية الاستغلالية والاحتكارية ثم الطفيلية. فهذا الاتجاه معكوس يتناقض مع مبادئ الديمقراطية والعقلانية التي نبتت منها شجرة الاقتصاد الحديث. وليس فقط مع مبادئ الديمقراطية والعقلانية التي نبتت منها شجرة الاقتصاد الحديث. وإذا كانت أجهزة التحكم السري الشامل الكنسية ثم البريطانية هي صانعة هذا الاتجاه المعكوس كجزء من مخططات صناعة التدهور واللاعقل وإزالة آثار عصر النهضة والتنوير، فإن أجهزة ومرافق السلطة الاشتراكية العقلانية قادرة على صناعة الاتجاه الطبيعي الارتقائي الصحيح للاستثمارات الخاصة، وعلى فرض الحواجز الاجتماعية العامة (وليس فقط القوانين والتنظيمات والاجراءات المباشرة) التي لا تسمح بانحرافها عن الطريق الاشتراكي والالتزامات الانسانية.

وأهم هذه الحواجز الاجتماعية العامة، تقييد درجة النمو الرأسى للمشروعات الاستثمارية الخاصة أو للاستثماريين الأفراد، أى عدم السماح لهم بالوصول إلى مواقع احتكارية أو شبه احتكارية، مع السماح لهم بالاتساع أو الانتشار أفقياً. ومن ذلك أيضاً، عدم السماح لهم بممارسة الأعمال المالية، أي أعمال تجميع الودائع أو تشغيل الأموال مالياً في الاقراض وما إلى ذلك. فالأعمال المالية يجب أن تقوم بها الدولة الاشتراكية بالكامل، من خلال مصارفها العامة. ذلك أن التعامل المالى فى النقود ووسائل الدفع، هو خدمة اقتصادية عامة ووسيلة تحكم اقتصادى، فلا تؤمن على القيام بها وضمان واستخدام أرصدها وودائعها الضخمة، إلا الدولة، وفق مخططاتها الاشتراكية وليس من أجل زيادة الربح الخاص. فالدولة الاشتراكية في الجهد الوحيدة التي يمكن أن تتعامل اقتصادياً في أي سلعة بدون أن تحولها إلى هدف استثماري أى ربحي.

وإذا كان يجب على الدولة إلغاء وتصفية المشروعات الطفيلية غير الانتاجية أو المفسدة أو التي لا تخدم الاقتصاد والمجتمع، فالموقف يختلف إزاء المشروعات الربعية الثابتة غير الطفيلية. فهذه يجب أن تتولى الدولة أو القطاع العام شراء وتشغيل مشروعاتها التي لم تعد تشكل أي نوع من المبادرة أو المخاطرة أو التنبؤ الاستثماري، مثل ملكية المقارنات القديمة التي تستثمر في التأجير وليس في الاستخدام الاقتصادي المرتبط بالمبادرة والمخاطرة (كالأراضي الزراعية القديمة مثلاً المؤجرة منذ عشرات السنين، والمباني العقارية التي يستمر استثمارها بالتأجير أكثر من حد أقصى معين بدون إعادة بنائها). وحتى المصانع والمشروعات الاقتصادية الأخرى التي تتحول إلى استثمارات روتينية شبه إدارية، يجب - بعد فترة امتياز معينة يحددها القانون - أن يشتريها القطاع العام ويتولى إدارتها، ليدفع من يملكونها إلى فتح مجالات استثمارية جديدة. ويثل هذه القوانين والميكانيزمات، يتحول الاستثمار الخاص إلى قوة إنتاجية بناءً ورائدة تخدم الاشتراكية والارتقاء الانساني.

وقبل أن «تأخذ» الأجهزة البريطانية العليا كارل ماركس بين مخالبها وأنيابها في لندن لمدة ٣٤ عاماً (بعد أن مارست عليه تأثيراتها خارج بريطانيا كما كانت قارص تأثيرها على غيره من الأشخاص الاستراتيجيين في أنحاء العالم)، نجد أن كل المفكرين الاشتراكيين الذين أطلق عليهم ماركس في مغالطاته المقلوبة اسم «الاشتراكيين الطوباريين»، كانوا مثبتهين جيداً إلى الفرق بين استثمار الأفراد لأموالهم استثماراً إنسانياً ارتقائياً أى عادلاً يخدم المجتمع، وبين استثمارهم لأموالهم استثماراً لا إنسانياً تدهورياً أى ظالماً أنانياً ضد مصالح المجتمع. وكانوا

يقولون أيضا إن السلطة هي صانعة انحرافات النظام الاقتصادي والاجتماعى، وإنما تصنع رأس المال الخاص أكثر مما يصنعها رأس المال الخاص.

ويكفى للتعبير عن تقدمهم الفكرى، أن نتذكر مثلا أن مبدأ مبادئ الاشتراكية الذى يقول «من كل حسب قدرته ولكل حسب عمله»، هو المبدأ الذى صاغه المفكر الاشتراكى سان سيمون (١٧٦٠-١٨٢٥) قبل أن يلتقطه كارل ماركس. وقد حاولت أجهزة التحكم السرى بعد ذلك أن تقلب نظريات سان سيمون إلى لاقتات لفرقة «دينية» بالمعنى الحرفى للكلمة- فرقة تدعو فعلا إلى تكوين كهنة وقديسين سان سيمونيين! وفي نفس هذا الاتجاه التشويهى، اتخذ ماركس أيضا موقف التشويه إزاء هؤلاء الاشتراكيين الأوائل الذين كانوا أقرب منه نسبيا إلى التصور المجتمعى الصحيح للاشتراكية.

أما اليوم، فى ظل تفوق قدرات الاتحاد السوفيتى والمعسكر الاشتراكى، فيجب إعادة دراسة نظريات الاشتراكيين الأوائل الذين حاول ماركس تحقيرهم، ويجب استيعاب ما هو صحيح فى أفكارهم، مع التحرر من التعكيسات الماركسية للمبادئ الاشتراكية العقلانية الصحيحة. وبذلك يمكن إقامة علم اشتراكى جديد - أو علوم اشتراكية جديدة - تشمل علم الاقتصاد كما تشمل غيره من علوم المجتمع.



## الفصل التاسع - النظم الاقتصادية

### المنهجية العلمية وفلسفة العلوم

مغالطات ماركس ولينين ثم ستالين وتلاميذهم فى فلسفة العلوم (التي تعتبر موضوعاً أصعب بكثير من أن تستوعبه أذهانهم البروليتارية)، لم تقتصر فقط على الادعاء بأن العلوم الفيزيائية موحدة موضوعياً، بينما العلوم الاجتماعية تتكون من نوعين طبقين مزعومين: علوم اجتماعية برجوازية، وعلوم اجتماعية بروليتارية!! (على غرار حكاية «الحقيقتين» التي قالها ابن رشد وغيره ممن حاولوا استرضاء السلطات الدينية فى ظلام العصور الوسطى بفكرة تعايش الفلسفة والدين!!). ولكن هذه المغالطات امتدت أيضاً إلى الادعاء بأن القوانين العلمية الموضوعية للاقتصاد (وكذلك العلوم الاجتماعية الأخرى) ليست قوانين شاملة دائمة مثل القوانين الفيزيائية، وإنما هي قوانين خاصة بكل نظام اقتصادى وموقوفة بكل عصر اقتصادى!! وهذه مغالطات صارخة جداً، وتعتبر أشد إهداراً لمبادئ المنطق والفلسفة من المغالطات السفسطائية التقليدية، لولا أنها تعبر عن الجهل وانعدام المنطق وليس عن السفسطة الرائعة والتزييف المتعمد للمنطق وعلى كل حال، فهؤلاء الذين وصلوا إلى إهدار مبادئ الهوية والقول باجتماع النقيضين، لا تستغرب منهم أى مغالطات أو تناقضات فى المنطق والفلسفة!

لكن الحقيقة الموضوعية واحدة. وأى علم موضوعى - مهما كان مجاله ومنهجه ومهما كانت خصائصه النوعية - لا يمكن إلا أن يعبر عن حقيقة موضوعية واحدة. وإنما يحدث التعدد فى العلوم الاجتماعية، نتيجة الخطأ ومخالفة الصواب، ونتيجة التزييف والمغالطة وعمليات التجهيل والتعمية والدياجوجية، ثم أيضاً نتيجة تعدد المنظورات أو الموضوعات أو مجالات البحث. الخ. ولهذا نجد أنها لا تزال علوماً قاصرة غير ناضجة، استمرت الأجهزة البرجوازية للتحكم السرى الشامل فى منع محاولات تطويرها واستكمالها عقلياً ومنهجياً وتجريباً إلى علوم موحدة. والمهم هنا أن تعدداتها المستمرة حتى اليوم، لا تلغى وحدة الحقيقة الموضوعية، ولا تتعلق بنوع معين من العلوم أو نوع معين من الطبقات!

ومن ناحية أخرى، فكل القوانين العلمية الموضوعية - سواء فى المجالات الفيزيائية أو فى المجالات الاجتماعية - تكون شاملة دائمة طالما توفرت شروطها فى أى مكان أو زمان. فهذا هو معنى موضوعية أو حتمية القوانين العلمية. ولا يوجد قانون علمى مؤقت - بمعنى أنه ينطبق فى حالة معينة فى وقت معين ولا ينطبق فى حالة مماثلة فى وقت آخر! وإنما يرتبط كل قانون علمى - فيزيائى أو اجتماعى - بظروف وشروط معينة، يتحقق بتحققها ويتوقف بتوقفها فى أى وقت أو مرحلة، وفى أى عصر أو مكان، وفى أى ظروف وشروط أخرى!

وأى تحديد منطقي، هو تحديد شرطى، سواء كانت شرطيته صريحة أو ضمنية. وبهذا المعنى، فإن القوانين العلمية لمخصائص المعادن مثلاً، تنطبق شرطياً على أى معادن فى أى مكان وزمان. فهي تنطبق فى عصور المعادن البدائية، بقدر ما تنطبق فى عصر استخدام المعادن فى التكنولوجيا الفضائية، إذا توفرت شرطياتها فى الحالتين. لكنها لا تنطبق على الشمس مثلاً، كما أنها لن تنطبق على الأرض إذا أصبحت مثل الشمس أو إذا أصبحت مثل ما يسمى بنجوم الأقزام البيضاء أو بنجوم الثقوب السوداء. لماذا؟ ليس لأن قوانين خصائص المعادن تقتصر على عصر معين أو على كوكب معين، ولكن ببساطة لأن الشروط اللازمة لها لا تتوافر فى ظروف درجات الحرارة الهائلة التي تحلل ذرات المواد، ولا فى ظروف درجات الضغط الهائلة التي تغير التكوين الذرى للمواد. ففي مثل تلك الظروف، تفقد المعادن وجودها أصلاً،

ومن ثم لا يبقى شيء للقوانين التي تحدد خصائصها.

بهذا المعنى أيضا، تنطبق القوانين الاجتماعية شرطيا في أى مكان وزمان. أى فى حالة توافر شروطها وظروفها فى أى مكان أو زمان على وجه الأرض أو على أى كوكب آخر. صحيح أنه كما يختلف عمر الإنسان عن عمر الحديد أو الجرانيت، يختلف عمر الشروط والظروف الاجتماعية عن عمر الشروط والظروف الفيزيائية. لكن هذه مسألة أخرى، تتعلق باختلاف درجة التغير وسرعة التغير فى المجالات المتنوعة للوجود وفى الأنواع المختلفة للموجودات، ولا تتعلق بالطبيعة الموضوعية الحتمية الواحدة لكل قوانين الوجود الفيزيائى أو الإنسانى من أى نوع كانت. فالمجالات الفيزيائية التى تشمل مثلا ظواهر فلكية تستمر تريليونات التريليونات من السنين، والتى تشمل ظواهر معدنية تستمر ملايين السنين، تشمل فى الفيزياء أيضا ظواهر تحت ذرية ميكرو لاستمر أكثر من جزء من مليارات الأجزاء من الثانية.

إن القانون العلمى من أى نوع كان، ليس إلا معادلة بين مجموعة علل (تسمى الملة التامة) وبين المفعول الناتج عنها. ومبدأ الحتمية الشاملة ينفى أنه أينما ووقتها تتوافر نفس العلل، يتوافر نفس المفعول. فما معنى القول بأن القوانين الاجتماعية تختلف عن القوانين الفيزيائية فى أنها غير شاملة وغير دائمة؟

مثلا المعادلة  $a + b = c$ ، تعنى أنه حيثما توجد  $a$  مع  $b$  فى علاقة جمع، تكون النتيجة  $c$ ، وحيثما لا يوجد ذلك لا تتكون المعادلة. والمعادلة «اتحاد كيميائى بين ذرة إيدروجين + ذرة أكسجين = جزيء ماء»، تعنى أنه حيثما يحدث الاتحاد الكيميائى المذكور يتكون جزيء الماء. وعلى غرار ذلك، نجد أنه إذا كانت بعض القوانين الاقتصادية أو الاجتماعية قد تحققت فى بلاد معينة أو فى عصر تاريخى أو نظام معين وليس فى بلاد أخرى أو فى عصر أو نظام آخر، فإن ذلك لا يرجع إلى سبب طبقي أو مذهبي، ولكنه يرجع إلى نفس السبب المذكور، وهو توافر الشروط والظروف أو العلل أو المقدمات المنطقية اللازمة. فإذا قلنا مثلا إن مبدأ الاشتراكية هو: «من كل حسب طاقته، ولكل حسب عمله»، فمعنى ذلك أنه حيثما تتوافر الشروط والظروف الاشتراكية (وهي وجود سلطة اشتراكية عقلانية ونظام اشتراكي عقلاني)، ينطبق هذا المبدأ - سواء حدث ذلك فى العصور القديمة أو فى العصر الحديث، وسواء حدث ذلك فى دولة واحدة أو فى مجموعة دول أو فى مدينة مستقلة داخل دولة - أو حتى فى المربخ. رأى نظام يعتبر اشتراكيا لكن ينحرف أو ينتكس عن الاشتراكية، أو يفقد بعض هذه الشروط والظروف فى بعض جهاته، يتراجع عن هذا المبدأ بنفس درجة تراجع شروطه وظروفه.

ومن ناحية أخرى، فالقوانين العلمية الموضوعية (فيزيائية كانت أو اجتماعية) التى ترتبط بشروط وظروف معينة، والتى تعتبر من ثم «خاصة» بتلك الشروط والظروف، أى تعتبر «جزئية» وليست كلية شاملة بالنسبة لشروط وظروف أخرى، لا تكتمل علميا كقوانين، إلا حين تندرج تحت قوانين أعم وأشمل، أى حين ترجع إليها منطقيا وسببيا. فمثلا قانون تمدد المعادن بالحرارة وانكماشها بالبرودة، ويندرج تحت قوانين انصهار المعادن وتبريد السوائل وتسييل الغازات وتجمد السوائل الخ. تندرج كلها تحت وترجع إلى قوانين الحرارة والبرودة والحركة البراونية، وما إلى ذلك من قوانين تفسر زيادة حركة وتباعد الجزيئات بالحرارة وزيادة بطء حركتها وانكماشها بالبرودة. وهذه أيضا تندرج تحت وترجع إلى قوانين المجال الموجي والمكونات التحت ذرية. وعلى غرار ذلك، فإن القوانين الاقتصادية والاجتماعية «الخاصة» أو «الجزئية»، يجب أن تندرج

نحت وترجع إلى قوانين تتصاعد في العمومية والشمول إلى أن تصل إلى القانون الأعم والأشمل (وهو قانون الصراع المحتمى بين العقل واللاعقل).

### حتميات العصور التاريخية المزعومة

بهذه النظرة العقلانية العلمية، أكرر أن قوانين السوق والاستثمار والانتاج الاقتصادي والقيم الاقتصادية، الخ، إذا تمحلت كقوانين علمية موضوعية، يجب أن تنطبق حيث تتوفر شروطها في أي عصر وفي أي نظام وفي أي بلد. لكن بالإضافة إلى المغالطات التي ناقشناها في هذا الصدد، توجد مغالطة أخرى، هي أن ماركس كان يعتبر النظم الاقتصادية الاجتماعية عصوراً زمنية متتالية بترتيب تقدمي لا يرجع إلى رأيه أنه كان يوجد النظام المشاعي في العصر البدائي، ثم جاء بعده النظام العبودي في العصر العبودي، ثم النظام الإقطاعي في العصر الإقطاعي، ثم النظام الرأسمالي في العصر الرأسمالي، ثم تأتي بعد ذلك «حتمية» النظام الاشتراكي في العصر الاشتراكي.

صحيح أن ماركس في عام ١٨٧٧ في أواخر أيام حياته، ولحت ضغط بعض المفكرين الروس وكتاباتهم ضد أفكاره عن «حتمية الرأسمالية»، كتب يقول إن نظريته عن الرأسمالية هي نظرية خاصة به تكوين الرأسمالية في غرب أوروبا، وليست «نظرية تاريخية فلسفية عن المسار العام المفروض قديماً على كل الشعوب مهما كانت الظروف التاريخية التي وجدوا فيها»<sup>(١)</sup> لكن يجب أن نلاحظ في ذلك ما يلي:

أولاً، أن ماركس لم يرسل هذا الرد، فلم ينشر إلا بعد موته. ومعنى ذلك، أنه كان يشعر بأنه يتناقض مع كتاباته الأخرى.

وثانياً، أن إنجلز الذي أرسل هذا الرد لمن نشره، كتب في عام ١٨٩٣ (بعد موت ماركس بعشر سنوات) أن حتمية الرأسمالية تنطبق على روسيا أيضاً قال: «ليس أمام روسيا سوى بدائل: إما أن تطور الكوميون إلى شكل الانتاج انفصلت عنه بعدد من العصور التاريخية، ولا توجد له ظروف ناضجة حتى في الغرب - ويذهب أن هذه مهمة مستحيلة. أو فيما عدا ذلك، أن تتطور إلى الرأسمالية. وماذا بقي لها إلا هذه الفرصة الأخيرة؟»<sup>(٢)</sup>

وثالثاً - وهذا هو الأهم - أن تراجع المجزئ عن موضوع حتمية الرأسمالية في روسيا القيصريّة، كان يقتصر على مرحلة «الرأسمالية» فقط وبسبب نظام الكوميون السابق في روسيا، بينما كان يرتبط بتدعيم تصوره عن «حتمية» الاشتراكية، وتصوره عن «حتميات» العصور التاريخية الأخرى عموماً وبعبارة أخرى، فهنا التراجع لم يتضمن في راية التشكيك في الترتيب المحتمى المزعوم والذي لا يرجع إلى الوراء، من البدائية إلى الاشتراكية، لكنه تضمن فقط إمكان مرحلة الرأسمالية إلى مرحلة الاشتراكية في ظروف خاصة. وهو ما أسما لينين وغيره بعد ذلك باسم «التطور اللارأسمالي إلى الاشتراكية».

والمسألة هنا ليست فقط أن تصور ماركس عن «النظم» الاقتصادية الاجتماعية هو تصور خاطئ. إنما الأكثر خطأً والأخطر خطأً، هو تصوّر عن ارتباط هذه النظم بما يسميه «العصور التاريخية» التي تتسلسل في ترتيب تقدمي لا يرجع (١٢)، وارتباط هذا الترتيب أو التصاعد الزمني التقدمي بما يسمى «حتمية الاشتراكية» وسوف أناقش في الكتاب الثالث، الجانب الفلسفي التاريخي من هذه النظرية التي يسميها ماركس وإنجلز وتلاميذهما باسم «المادية

(١) «الأعمال الفلسفية» لبلخانوف، النسخة الفرنسية طبعة موسكو، المجلد الأول، ص ٧٣٩. وانظر أيضاً ملاحظة قيرفاو ميتا عن ذلك في تعليقاتها في صفحة ٨٧٣.

(٢) «الأعمال المختارة لماركس وإنجلز»، النسخة الإنجليزية طبعة موسكو ١٩٥٥. المجلد الثاني، ص ٥٠٣.

التاريخية» أو «المادية الاقتصادية». لكن يجب أن نشير الآن إلى بعض الملاحظات السريعة. فأولا، أتى دراسة موضوعية للنظام الاقتصادي الاجتماعي (ناهيك عن النظام الفكري أو الثقافي) عند اليونانيين القدماء وعند الرومان مثلا، تبين أنه كان أرقى من النظام القطاعي الذي سقط فيه هذان البلدان وليس العكس. وحتى من الناحية الطبقيّة، نجد أنه إذا كانت الأثلية من العبيد السابقين في أوروبا قد حصلوا على بعض المزايا النسبية في النظام القطاعي عندما تحولوا إلى أبقان (رغم أنها مزايا محدودة القيمة عمليا)، فإن الأغلبية من الفلاحين الذين كانوا أحرارا تحولوا في ذلك النظام إلى أبقان / عبيد أرض، فكيف يكون ذلك تقدما - بغض النظر هنا عن جانب التقهر اللاعقل الكتنسي؟

ثانيا، أن ما يسمى النظام «العبودي» في الشرق وخصوصا في مصر، هو نظام استمر منذ العصور القديمة حتى العصور الوسطى (التي امتدت في الشرق إلى حين وصول حملة نابليون بونابرت) - واستمر يتخذ طابعا يشبه ما يسمى النظام «القطاعي»، مع اختلاف «عبوديته» و «إقطاعيته» عما كان موجودا في أوروبا. فقد كان «العبيد» الحقيقيون هم كل من يقومون بالأعمال الشاقة أو بالخدمة والتسول في الزواعة أو في غيرها تبع «إقطاعيات» الكهنة أو الحكومة أو صنائع الحكومة، وليس فقط «عبيد» المنازل والحرف كما كان الحال في اليونان وفي بداية العصر الروماني. ولهذا لم يحصلوا في الشرق في العصور الوسطى على حقوق مشابهة لما حصل عليه الأبقان في أوروبا.

ثالثا، أن الدراسة المتعمقة والدقيقة لبعض التفاصيل التاريخية غير البارزة، تبين أنه كانت تحدث في العصور القديمة (بل وفي العصور الوسطى) انهيارات خاصة لبعض المدن أو المناطق في البلدان المتحضرة فيما يسمى العبودية أو القطاع، وذلك نتيجة مخططات وجرائم وكوارث أجهزة وشبكات التحكم الكهنوتي السري، ومن ثم تحدث هجرات مفاجئة أو متتالية منها إلى البراري والصحاري في اتجاه «الرجوع» إلى النظام القبلي البدائي. والتاريخ القديم للجزيرة العربية مثلا (قبل الاستساحات الإسلامية لبلدان الحضارات المجاورة)، يبين أنها كانت مصب هجرات فردية وجماعية من مصر والشام وفارس، وأن بعض أجزائها كانت تعيش حياة بدائية أو شبه بدائية، بينما بعض أجزائها كانت تعيش حياة من النوع الذي يسمى عبوديا ونجاريا روبا. ومثل هذه التراجعات إلى البدائية، كانت تظهر أيضا حول بلاد اليونان في عصور ما قبل الميلاد، ثم حول بلاد الرومان في العصور التالية.

رابعا، أنه في العصور الحديثة استخدمت ولايات أمريكا الشمالية في ظروف الرأسمالية عددا واسعا من العبيد يزيد نسبيا عن عبيد اليونان أو الامبراطورية الرومانية، ولمدة حوالي قرنين من الزمان؛ بل إن أوروبا الرأسمالية أيضا كانت ستزلق إلى نظام استخدام العبيد (تحت ضغوط تجار العبيد في العالم الإسلامي المتأخم لها)، لولا اتساع المعارضة العقلانية الشديدة ضد ذلك.

خامسا، أن الاشتراكية في الاتحاد السوفييتي وبلدان المعسكر الاشتراكي تعرضت للتجمد والتأخر، وزادت عليها ضغوط وتخريبات وتهديدات المعسكر البرجوازي الانجليز-أمريكي. ولو كانت مخططات الحرب العالمية الثالثة قد نجحت، لكان من المؤكد أن تنتكس تلك البلدان الاشتراكية، ليس فقط إلى الرأسمالية، بل وربما أيضا إلى النمط القطاعي وشبه البدائية؛ بل إن العالم كله كان مهددا بالرجوع إلى عصور وسطى جديدة، على أنقاض «حتميات التقدم» الماركسي المزعوم.

### نظم العقل واللاعقل

من الملاحظات السابقة عما يسمى «المادية التاريخية» أو «المادية الاقتصادية»، نجد أن تصنيف ماركس للنظم الاقتصادية الاجتماعية التي اعتبرها عصورا تاريخية، هو تصنيف

خاطئ وفاشل، لا يقدم لنا إلا مفاتيح خاطئة وفاشلة لفهم وتفسير التطور التاريخي. ويرجع ذلك إلى سببين، هما:

أولاً، أنه اعتبر جانب الاقتصاد هو معيار تحديد الجوانب الأخرى للمجتمع، بما في ذلك الجانب الذهني أو الفكري. ولهذا قال هو وتلاميذه إن الاقتصاد هو صانع التطور الاجتماعي وصانع التاريخ. وقال إنجلز مثلاً: «إن العلاقات الاقتصادية» هي «الأساس المحدد (يكسر الدال) determining basis للتاريخ والمجتمع»<sup>(١)</sup> وقال في كتابه عما يسمى «الاشتراكية الطوباوية والعلمية»: «العلل النهائية لكل التغيرات الاجتماعية والثورات السياسية، لا يجب البحث عنها في أدمغة الناس... لكن في التغيرات في أساليب الإنتاج والتبادل. لا يجب البحث عنها في الفلسفة، لكن في اقتصاديات كل عصر خاص»<sup>(٢)</sup> وقد ناقشت هذه المغالطة في كتاب «المبادئ الفلسفية الجديدة» (الفصل الخامس)، وفي الكتاب الأول من هذه الثلاثة (الفصل الثالث بعنوان «العقل صانع التاريخ، والاقتصاد مادة التاريخ»). وسأرجع إلى مناقشتها في الكتاب الثالث عن فلسفة التاريخ.

وخلاصة المناقشة، أن الاقتصاد هو الأرضية «الأساسية» المعروفة أو المألوفة (يقعح الدال)، وليس القوة «الرئيسية» الفاعلة أو المحددة (يكسر الدال)، وأنه يشبه مادة التمثال الذي يكون الفنان بفكرته وعمله الفني هو صانعه.

وثانياً، أنه اعتبر «نوع الملكية» معيار تحديد هذا الجانب الاقتصادي الذي جعله صانع التاريخ.

لقد أطلق ماركس على الأساس الاقتصادي اسم «أسلوب الإنتاج - mode of production»، بمعنى أسلوب الحصول على ضرورات الحياة. وقال إنه يتكون من: ١- «قوى الإنتاج» أي أدوات الإنتاج والمشغلين في الإنتاج. ٢- «علاقات الإنتاج»، أي العلاقات التي تقوم بين الأطراف المشتركة في الإنتاج بناءً على ملكية «وسائل الإنتاج» (وكلمة وسائل الإنتاج أوسع من كلمة أدوات الإنتاج، لأنها تشمل كل مواد الإنتاج ومؤسسات الإنتاج). وتتغير أدوات الإنتاج أولاً (ولم يعترف بأن هذا يحدث نتيجة «تغير» الذهن البشري و «تغير» السلطة الاجتماعية). فتتغير قوى الإنتاج، ومن ثم تتغير طبقاً لها علاقات الإنتاج أيضاً، أي أسلوب الإنتاج أو الأساس الاقتصادي. ونتيجة تغير الأساس الاقتصادي، تتغير كل البناءات الاجتماعية والفكرية التي ترتكز فوقه!

ورغم أنه اعتبر أن تغير أدوات الإنتاج هو نقطة البدء، إلا أنه لم يعتبر أدوات الإنتاج معياراً للنظام الاقتصادي أو للعصر الاقتصادي (على غرار ما يقال مثلاً عن العصر الحجري والعصر الحديدي وعصر طاحونة الهواء وعصر البخار، الخ). ولكنه جعل معيار النظام أو العصر الاقتصادي ومن ثم الاجتماعي والسياسي والفكري، هو نوع «ملكية وسائل الإنتاج». ومن هذا المنظور، قسم النظم أو العصور إلى: مشاعية بدائية، ونظام عبودي (حيث ملكية العبيد)، ونظام إقطاعي (حيث ملكية الأراضي الكبيرة وعبيد الأرض)، ونظام رأسمالي (حيث ملكية رؤوس الأموال والمؤسسات الخاصة واستخدام ما يسمى عبيد الأجر)، ونظام اشتراكي (حيث الملكية العامة للاقتصاد تحت حكم العمال).

لكن الحقيقة أن العصور التاريخية لا يمكن أن تتحدد من هذه الزاوية أو غيرها من الزوايا الاقتصادية. فالنظام التاريخي القديم في اليونان وعند الرومان، كان أقرب إلى النظام الحديث

(١) «الأعمال المختارة لماركس وإنجلز»، الطبعة الإنجليزية المذكورة، المجلد الثاني، ص ٥٠٤.

(٢) نفس المرجع، المجلد الثاني، ص ١٢٨.

من النظام الاقطاعى، وكان أبعد عما يتصور ماركس أنه شبيه له باسم النظام العبودى الشرقى. والنظام الاقطاعى الأوروبى بعد انتشار ظاهرة «المدن الحرة» أو البورجات أو الكوميونات منذ القرن الثانى عشر، أصبح مختلفا عن النظام الاقطاعى السابق، فضلا عن اختلافه نوعيا عن النظام الاقطاعى الشرقى. وخصائص المراحل الأولى مما يسمى الرأسمالية أو النظام البرجوازى قبل تكوين الاحتكارات أو اشباه الاحتكارات منذ القرن الثامن عشر، كانت أبعد كثيرا عن خصائص المراحل الرأسمالية التالية وأقرب كثيرا إلى النظام اليونانى الرومانى بل وإلى النظام الاشتراكى العقلاى. وفى مقابل ذلك كله، نجد مثلا أن مجتمعات الشرق وخصوصا مصر، استمرت منذ أقدم العصور الفرعونية حتى الحملة الفرنسية فى القرن الثامن عشر خاضعة لنظام يكاد يكون واحدا - أو على الأقل لنظم اقتصادية اجتماعية متشابهة جدا لا ترتبط بعصور تاريخية من النوع المذكور، بل كانت عبارة عن نظم دينية متتالية بدأت منذ فرعونية مبنا وتطورت إلى المسيحية والاسلام.

فاذا استرجعنا مسبق توضيحه كما ذكرت فى كتاب الفلسفة وفى كتاب الديمقراطية، عن أن العقل هو المعيار الجوهرى للتصنيف التاريخى، وأن ثنائية العقل واللاعقل تعبر عن التناقض الرئيسى فى تطور المجتمع والتاريخ، وأن المعنى الأصلى لكلمة الاشتراكية فى اللغات الأوروبية هو «المجتمعية» أى التدبير والتطوير العقلاى للمجتمع، نستطيع أن نعيد تصنيف النظم التاريخية بناء على ذلك تصنيفا صحيحا متطابقا، كما يلى:

١- النظام البدائى كنظام سابق على المنطق prélogique (بتعبير ليفى بربل)، أى كنظام تصنعه ذهنية لم تصل إلى العقل والمنطق.

٢- نظام التحرر الذهنى العقلاى أو شبه العقلاى: مثل نظام المدن البحرارية فى شمال مصر قبل فرعونية مبنا، والهجرات التى انطلقت منها إلى الشام واليونان وغيرها. ومثل نظام المدن اليونانية القديمة ثم الرومانية. ثم نظام «المدن الحرة» أو البورجات أو الكوميونات فى أوروبا منذ القرن الثانى عشر. ثم المراحل الأولى من النظام الرأسمالى، وبشكل متناقص فى المراحل التالية حتى الحرب العالمية الثانية. وهذا فضلا عن النظم المؤقتة التى وصلت إلى درجة أو أخرى من التحرر الذهنى شبه العقلاى فى المهاجر اليونانية الرومانية القديمة فى فارس والهند والشرق الأقصى، ثم النظم المؤقتة أيضا فى الشرق الأوسط وآسيا بعد الفتوحات والهجرات الأوروبية الحديثة منذ القرن التاسع عشر.

٣- نظام القهر اللاعقل (القبى أو المسكرى أو الدهمائى). وهذا هو النظام الذى ساد فى معظم بلدان الشرق وخصوصا مصر منذ الألف الثالث قبل الميلاد، وفى أوروبا فى العصور الوسطى.

وفى هذا التقسيم التاريخى، نجد أن المسألة لا تتحدد بالاقتصاد ولا ترتبط بعصور زمنية ولا بترتيب محتوم لإتباع. لكن القدرات الاجتماعية للعقل البشرى - التى تتوقف على درجة ظهور قدرات الحكم العقلاى، والى تجهضها أو تقهرها أو تحطمها أجهزة التحكم اللاعقل التى تصنع وتفرض التدهور واللاعقل - هى التى تحدد ما يتحقق من هذه النظم فى أى مكان أو زمان، وهى التى تحدد درجة العقلاية أو اللاعقل فى كل منها. ولما كان العقل هو صانع الاقتصاد - كما هو صانع كل المستويات والجوانب الحضارية الأخرى فى المجتمع - فمعنى ذلك أن النظام الاقتصادى الاجتماعى يتحدد بدرجة العقلاية أو اللاعقل التى تصنعها أجهزة السلطة التى تتحكم فى قدرات العقل الفردى والاجتماعى.

وهنا تنتقل إلى النقطة الثانية فى مغالطة ماركس، وهى اعتبار «نوع الملكية» معيار

تجديد الأساس أو النظام الاقتصادي، الذي اعتبره خطأ معيار تحديد البناء الاجتماعي والسياسي والفكري.

### النظم الاقتصادية

إذا طبقنا في تصنيف الاقتصاد أيضا معيار «العقل واللاعقل» وليس معيار «نوع الملكية»، فنصل كذلك إلى نظم اقتصادية لا ترتبط بمصور زمنية ولا بترتيب محتم لا يتراجع. وإذا تنقسم أساسا إلى نوعين، يمكن أن يتحققا بدرجة أو بأخرى إذا تحققت بهذه الدرجة أو تلك شروطها وظروفهما في أي مكان أو زمان. وهذان النوعان هما: ١- نظم التحرر الاقتصادي. ٢- نظم القهر الاقتصادي.

وكما أوضحنا في الكتاب السابق، فإن التحرر الذهني العقلاني يجب أن يترجم في نهاية المطاف إلى تحرر ذهني أو عقلائي للفرد كفرد، يقاس أفقيا ورأسيا باتساع عدد الأفراد المتحررين وارتفاع أو عمق درجة التحرر أو العقلانية. وهذا ينطبق أيضا على تحديدات التحرر الاقتصادي والقهر الاقتصادي.

ففي أي مكان أو زمان أو مجتمع يعاني من ظاهرة الندرة أي عدم التوازن بين المنتجات والاحتياجات، يكون معنى نظم «التحرر الاقتصادي» هو تحقيق حقوق وقدرات «التبادل الاقتصادي» على أساس قواعد «العدالة الاقتصادية» بين عدد كاف من الأفراد. وهذا ما يحقق بدرجة أو بأخرى في النظم اليونانية والرومانية مثلا. ثم في «المدن الحرة». ثم في المراحل الأولى مما يسمى النظام البرجوازي، وبشكل متناقص في المراحل التالية من الرأسمالية، ثم في النظم الاشتراكية العقلانية. ويدهي أنه بقدر الدرجة المتحققة من التحرر الاقتصادي والعدالة الاقتصادية، تتحقق في المجتمع إمكانات التكامل والتوافق والانسجام والارتقاء.

أما نظم «القهر الاقتصادي»، فترتبط بالتناظر والتطاحن والتدهور وانعدام دوافع أو حوافز وتلقائيات العمل والنشاط. وهي تعني (في أي مكان أو زمان أو مجتمع)، انعدام أو تضائل أو تناقص حقوق وقدرات «التبادل الاقتصادي»، وفرض أساليب الظلم والاستغلال والاستعباد الاقتصادي. ولما كان الاقتصاد في الظروف المذكورة يفترض التبادل الاجتماعي أو السوق، فإن النظم التي ينعلم أو يتضائل فيها التبادل الاقتصادي، تعتبر في الحقيقة نظاما «لا اقتصادية» متخلفة وعاجزة. وأوضح أمثلة هذه النظم، هي طبعاً النظم العبودية الشرقية الفرعونية، ونظام عبودية الأرض الأرستقراطية في اسبرطة القديمة التي كانت تمتع النقود والتبادل السوق (وكانت تنافس أثينا على حكم اليونان القديمة)، ونظم عبودية الأرض في أوروبا في العصور الوسطى. لكن لأن هذه النظم كانت تستخدم نوعاً جبرياً غير سوقى من التبادل الاجتماعي (هو التبادل الجبري بين الحد الأدنى لضرورات المعيشة وبين العمل العبودي من أجل الحكام الكهنوتيين أو الأرباب أو السادة أو ملاك الأرض)، فضلا عن أنها كانت محتوى على مواقع قمارس بعض التبادلات الاقتصادية مع نظم أخرى خارجية، ثم لأن كلمة «اقتصاد» لها معنى آخر عام هو تدبير مستلزمات المعيشة عموما، يمكن وصف تلك النظم بأنها نظم اقتصادية من النوع الجبري القهري الظالم غير التجادلي.

ومن حيث القهر والظلم، فإن زيادة درجة الاحتكار والتحكم الاقتصادي الاستغلالي الظالم وإهدار القيم الاقتصادية الحقيقية في نظم الرأسمالية (وخصوصا الرأسمالية الحكومية)، يجعلها تنتمي أيضا إلى نظم القهر الاقتصادي، رغم اعترافها ببعض الحقوق والقدرات المتناقضة للتبادل الاقتصادي.

ومن ناحية أخرى، فنظم التحرر الاقتصادي يمكن تسميتها إلى نوعين:

١- نوع مؤقت، لأنه يتطور في طريق مسدود بدون سلطات عقلانية قادرة، وبدون قواعد

وتنظيمات وميكانيزمات حاسمة. ومن أمثلة ذلك، الاقتصاد الأثيني في عصر التحرر، واقتصاد المدن الحرة الأوروبية، والمراحل الأولى من الاقتصاد البرجوازي.

٢- نوع قابل للاستمرار والتطور الارتقائي في طريق مفتوح. وهو فقط الاقتصاد الاشتراكي المرتبط بسلطات اشتراكية عقلانية قادرة، وبقواعد وتنظيمات وميكانيزمات اشتراكية حاسمة.

**أما نظم القهر الاقتصادي، فيمكن تقسيمها أيضا إلى نوعين:**

١- **نظم القهر الاقتصادي الموجب:** وهي التي تمارس الظلم والاستغلال والنهب الاقتصادي من أجل الاستحواذ على بعض الأرباح من عمل الكادحين ودخل المستهلكين. وهذا واضح في نظام الرأسمالية الاحتكارية الطفيلية، فضلا عن تصرفات مكتنزي الذهب والفضة من أغنياء الاقطاعيين وشبه الاقطاعيين في العصور الوسطى.

٢- **نظم القهر الاقتصادي السالب:** وهي تلك التي تمارس عمليات القهر والاضغاع والاذلال الاقتصادي والحرمان والافتقار الاقتصادي، كجزء من عمليات القهر الاجتماعي واللاعقلي والتجبيلى والاخلاقي، التي، أى بدون استهداف أرباح أو مكاسب «اقتصادية» مباشرة. وهذا هو ميكانيزم تجميع الكلب لضمان خضوعه، أو منع تسمينه لتجنب عدوانه. وهي «نظرية» بناء الأهرامات وغيرها من أعمال المسخرة الجماعية (= عذاب الهون الذي اشتق منه اسم سنكس / أبو الهون أو الهول) بدون الحصول من وراء ذلك على ملزم واحد.

ولقد كان من أهم وسائل التضليل والخداع الكهنوتية الفرعونية القديمة، التي نجد رواسبها في «الكتاب المقدس»، التركيز على عامل الأرباح أو المكاسب المباشرة للتغطية والتوصية على السبب الرئيسي الأكبر للظلم والقهر والعدوان في التاريخ. وهو محاربة العقل والعقلانية. في هذا الاتجاه، أوردت كل الأناجيل مثلا قصة يهوذا (واتلفت كل النصوص على مقدار هذا المبلغ، رغم اختلافها في مر ثلاثون قطعة من الفضة) (واتلفت كل النصوص على مقدار هذا المبلغ، رغم اختلافها في موضوعات أهم كثيرا، ومنها مثلا تاريخ ميلاد المسيح نفسه). بل ووصل الأمر إلى درجة أنهم اخترعوا سببا «اقتصاديا» من نوع الربح الخاص لتبرير التمسك بالوثنية ومقاومة المسيحية، هو دفاع صاعقة الفضة عن ثرائهم وأرباحهم الناجمة عن صناعة التماثيل الفضية للألوهة (انظر مثلا «أعمال الرسل» ١٩/٢٤-٢٩). وعلى غرار هذه «النظرية» عن تجارة وصناعة الألوهة، قالت الماركسية اللينينية بـ «نظرية» تجارة وصناعة الحروب من أجل الأرباح الرأسمالية<sup>(١١)</sup>

وهذا يوضح أن تصورات الماركسية اللينينية عن الرأسمالية وعن المادية الاقتصادية، هي امتداد للتضليلات الكهنوتية القديمة. وليس أدل على ذلك، من أن وسائل التضليل قبل

(١١) بعد كتابه هذه الفصل ثلاثة عشر عاما، ثم بعد تجهيز الكتاب للطبع، ظهرت في التلفزيون المصري قصة سلسلة تؤكد أن أجهزة وشبكات التحكم التجهيلي اللاعقلي، لا تزال حتى اليوم. (بعد تحرير المسكر الاشتراكي من الماركسية) تلعب على أسطورة الذهب والفضة (مع الجنس والمفاهيم الأخرى المكملة)، ولا تزال تزعمها وترسخها في الأذهان المتخلفة وفي الرأي العام الاتعالي السطحي، كتفسير مضلل للظواهر الاجتماعية والسياسية والثقافية! بل إنها توظف خدمة هذا الاتجاه، الكتاب المدعومين ذوي الأسماء المصنوعة، من المتمركسين أو المهجنين ببعض صفات التمرس من الناصريين وأتباع العسكريين القوميين، الخبايا والنقص الانثوية المسلسلة المشار إليها، اسمها «فضة المعداوي»! وهؤلاء الذين يتابعون هذه المسلسلات (كما يتابعون مسلسلات كرة القدم والرقص وما إلى ذلك)، يقولون إن اتجاهها- الذي يعبر عنه عنوانها- يؤكد التفسير الديني القديم عن أن الفضة هي أصل كل داء، وهي صانعة الفساد والتدهور ولها لثيت من بقية وسائل الاعلام الحكومي والمكملة للحكومة، درجة هائلة من التكريم.



ماركس، فسرت عدوان بريطانيا على الصين فيما يسمى «حرب الأفيون» (عام ١٨٤٢ قبل أن يبدأ ماركس إصدار نظرياته غير العلمية باسم العلم)، بأنها حرب من أجل أرباح الأفيون، وليس من أجل تحطيم العقل الصيني- كهدف تدفع وتضحي من أجله أجهزة صناعة التدهور واللاعقل! وبهذا التصور التضليلي التومويهي القديم ثم الرجوازي، تكررت بغياض ماركس والمجاز ولينين ولأولادهم عن أرباح الرأسمالية وأرباح الفكر الرأسمالي والحروب والفتوحات الرأسمالية، وعن أن قضت «أرباح» الكنيسة أهم من فضح «أفكار» الكنيسة، الخ! ولم ينتهوا إلى أن الهدف وراء كل مخططات وعمليات العلوان والاجرام والافساد الذهنى والأخلاقي، هو أن أعداء الإنسانية- بتعبير الشاعر الشيوعي الفرنسي بلوار- «يبخثون عن العيون التي تبصر فى الظلام لكي يبقأوها»!

وعلى كل حال، فإن ما يودى إليه هذا التصور الكهنوتى الساذج من تضليل وتجهيل وتعمية على العلل والتفسيرات الحقيقية للنظم الاقتصادية والاجتماعية ولتطور المجتمع والتاريخ، وما يودى إليه من «تبرير» لانجهاات العداء للعقلانية والفكر والارتقاء، إنما يبين لماذا حافظت الأجهزة العليا للتحكم الرجوازي الشامل- يختلف الوسائل غير المباشرة ووسائل التعطيم ورد الفعل العكسى- على انتشار أفكار الماركسية اللينينية، ولماذا أصبحت عملية تحرر الاتحاد السوفييتى والمعكسر الاشتراكى منها عملية مستحيلة قبل أن يحقق تفروقه العسكري والاشعاعى على المعسكر الرجوازي.

\*\*\*

\*\*\*

فى نهاية هذه التحليلات الايديولوجية والفلسفية للقضايا والمشاكل الاقتصادية، يمكن أن نغمى الكتاب بتكرار التأكيد على المبدأ الأعلى والأكبر لكل الدراسات والتفسيرات والحلول الصحيحة المطلوبة. هذا المبدأ الذى لن نل تكرار الحديث عنه، هو الذى يستطيع أن يقدم الاجابة عن السؤال التقليدي المعروف، الذى ناقشناه أيضا عندما تناولنا فى الكتاب السابق نوعية الديمقراطية المطلوبة ودور الأجهزة العقلانية فى صناعة الطريق الجديد المطلوب، ألا وهو: ما الحل إذن لتحلوت تطوير اشتراكى ملحوق؟ وما العمل لاقامة اشتراكية صحيحة؟

الجواب كالمعتاد هو:

الشرط الأول والأكبر، هو وجود أجهزة عقلانية علمية تصنع سلطة عقلانية علمية- بواسطة ومن خلال وبالالتحام مع والاعتماد على- فريق من المفكرين والعلماء العقلانيين. فلا توجد «وصفة جاهزة» لحل المشاكل الاقتصادية أو غير الاقتصادية فى ظل نظام معين وللى ظروف عصر معين، لأنه لا توجد «وصفة جاهزة» لحل أى مشاكل من أى نوع فى أى مجال وللى أى ظروف. لكن توجد وسيلة أو أداة (= أوجدانون بالتعبير الفلسفى القديم)، هى العقل، أى العلم والمنطق الذى يصنع المفاتيح الجديدة أو يعيد تشكيل المفاتيح القديمة، ليكون كل مفتاح منها مناسبا لكل باب مغلق، بحيث تودى إلى الإطلاق إلى الأفق الواسعة للارتقاء. فإذا وضعت المشاكل فى أيدي العقلانيين أصحاب العقل الأرقى والأندركفيا، وأعطيتهم السلطات والامكانيات وجعلتهم تحت قيادة عقلانية راقية تحقق لهم التخطيط والتنظيم التكاملى الشامل المطلوب، فإن أى مشاكل لا يمكن أن تستعصى على قدرات الانسان سيد هذا الكون. والعكس بالعكس. فاصنع العقل الراقى أولا، لأنه هو الذى يستطيع أن يحل لك مشاكل المجتمع والاقتصاد وكل مشاكل الحياة والسلوك والفكر، وهو الذى يستطيع أن يصنع لنا المجتمع الراقى والاقتصاد الراقى والتقدم الراقى للطبيعة والانسان.

إن طريق الارتقاء لاسبيل إليه إلا بالمقلاتية والفكر الحر. وفي مقابل ذلك، فإن طريق التدهور- حتى لو لم يكن مخططا ومستهدفا ومصنوعا عن عمد- هو الطريق الذى ينتج بالضرورة عن استخدام وسائل اللاعقل فى محاولة تدبير الأمور وحل المشاكل. أى طريق استخدام العميان أو حتى متوسطى البصر. ومعنى ذلك أنه الطريق الذى ينتج بالضرورة عن استخدام ذوى القدرات الفكرية المنخفضة بدرجة أو بأخرى، والغبين والجهلة أو التجهيلين، ومنخفضى الكفاءة والخبرة، وضيق الأفق والسطحيين والمتخصصين تخصصا مغلقا، وأصحاب التفكير الحسى الجزئى المباشر الذى يتوه فى جزئيات التدهور الشامل ويفرق فى طرفان الصماء اللاعقل.

فاستخدام العميان- أو حتى متوسطى البصر- فى محاولة حل المشاكل الدقيقة المعقدة المستعصية، لا يؤدي فقط إلى الفشل فى حلها، لكنه يؤدي بالضرورة إلى تفاقمها على المدى القريب أو على المدى البعيد. وتعتبر الحكمة العقلانية القديمة عن هذا الميكانيزم، بقولها: «إن الجاهل (أى باللغة المعاصرة اللاعقل) عدو نفسه». هذا حتى إذا كان حسن النية صحيح الهدف، يريد النفع فيصنع الضرر والأذى إنما بالك إذا كان شريرا إذا أهداف وتطلعات فاسدة!!

أما الحل، فتجده فى العبارة اليونانية القديمة التى تقول: إنه لاسبيل إلا أن يكون الفلاسفة حكاما أو أن يكون الحكام فلاسفة. وهذا يعنى بلفظ العصر، توسيد الأمور والمشاكل لأصحابها الذين هم العقلانيون العلميون ذوو الفطرة السليمة، ممن يجمعون بين التخصص النظرى والعملى وبين التكامل الفلسفى الموسوعى والفكر الحر.

(٣)

## تذييل اقتصادى

(عن معالم خط التدهور البشرى)

إذا كان العقل (هل والمخ الحيوانى) جهاز تصنيف،  
فمعنى ذلك أن الأرقام ليست رموزاً صماءً محايدة كما  
يتصورون، ولكنها وسائل تصنيف تخضع لمنظور تحديد  
معين.

وكما أنك تستطيع أن تصنف البشر مثلاً من منظور  
الجوهر الانسانى وهو القدرات الفكرية، كما يمكن أن  
تصنفهم من منظورات أخرى ثانوية، مثل الوزن  
والخصائص البدنية أو الملابس والمأكولات والأصول  
الدينية، الخ، كذلك يمكنك أن تستخدم وسائل الإحصاء  
والتعداد والحساب بطريقة تفيد أو تطمس التصنيفات  
الجمهرية للوقائع الاقتصادية والاجتماعية.

وفى هذا، نجد أن النجاح الاقتصادى الصحيح  
لا يعنى بالضرورة زيادة حجم الأجر أو الأرباح أو البيع  
والشراء، ولكنه يعنى زيادة أى وقائع اقتصادية تخدم  
الارتقاء العقلانى للفرد والمجتمع.

## إمساكية أرقام ووقائع نمطية

هذه بانوراما إحصائية للوقائع الاقتصادية الاجتماعية. وكلمة «بانوراما» لاتعبر هنا عما يشبه صور «مستودق الدنيا» كما أصبحت تعنى أخيرا، ولكن تعبر عن المنظر العام الشامل للوقائع، أى طريقة النظر التلسكوبى (= الاجمالى السريع والمتفحص أيضا) بمعنى «الترىبط» فوق متاهات التفاصيل.

وأرقام هذا التذييل كنت أجمعها لنفسى - ليس للبحث، ولكن لمجرد استخدامها فى صياغة تصوراتى عن الجانب الاقتصادى الاجتماعى من التطورات السياسية والتاريخية ولهذا، فالقصد بها تقديم صورة توضيحية، من خلال أمثلة غطية أو عينات جزئية غطية تعبر عن المعالم العامة للواقع. ومن هذه الأرقام، يتحدد الخط العام للتدهور الشامل، ويتضح أن دورته الحديثة بدأت الانتحار قبل استقرار كارل ماركس فى لندن، وقبل ظهور تأثيرات الماركسية كنظرية فاشلة، ومن ثم قبل انتشار محاولات التمرس فيما يسمى فى العالم البرجوازى باسم النظريات «الثالثة»، أى النظم الرأسمالية الحكومية القومية والاشيكية، التي وأبرزها النظام النازى.

وبعض هذه الأرقام مأخوذة من مطبوعات أوبيايات رسمية، وبعضها من مراجع موثقة (استملا دوائر المعارف ذات القيمة الأكاديمية وكتب التاريخ)، وبعضها من مطبوعات علامة راجحتها بعد ذلك بالوسائل المتاحة. لكن منها أيضا أرقاما تقديرية خاصة، أشرت إلى طلبها التقديرى. وعلى كل حال، ولأنها ليست أرقاما للاستخدام الأكاديمى، فقد راعيت فيها كل ما يمكن من تركيز واختصار، بدون إشارات مرجعية فى الغالب.

إن هدف هذه الأرقام هو باختصار إثبات لاعقلانية الاقتصاد البشرى: التخطيط التنهوى اللاعقل، أو الفوضى والفساد واللاتخطيط واللاعلم واللامنطق، ثم انعدام القيم الاستثنائية والاجتماعية والأخلاقية التي يجب أن يقوم عليها أى اقتصاد سليم، بل والتدهور البيئى والظروف الطبيعية والصناعية للحياة على هذا الكوكب.

## (١) أحجام القيمة الاقتصادية تاريخيا

التقود هي وحدات القيم الاقتصادية، التي تعبر من ثم عن مستوى أحجام تلك القيم. وتبين الكثير من القرائن التاريخية، في العصور القديمة والوسطى، أن ظواهر التدهور الاقتصادي الجذري والانتكاش الجذري لامكانات البيع والشراء، أدت إلى إلغاء أو اختفاء وحدات التقود ذات القيمة الكبيرة نوعيا، لتحل محلها وحدات التقود الصغيرة القيمة. وفي مقابل ذلك، فإن الارتفاع الجذري أو الجنوني في الأسعار وما يسمى التضخم والانخفاض الجذري في القوة الشرائية للتقود، أدى على العكس إلى إلغاء أو اختفاء وحدات التقود الصغيرة نوعيا، والتعامل بوحداث التقود الكبيرة.

وتقوم تفسيراتنا التاريخية لمثل هذه التغيرات الكيفية، على أساس أن مسار التاريخ يتكون من محصلات الصراع بين العقل واللاعقل، ولا يتكون من «دورات» حتمية أو مكتوبة بالقضاء والقدر الغيبي أو المادى والاقتصادى. فمثل هذه التصورات، هي تصورات كهنوتية قديمة، تكررت بعد ذلك في «أسفار الأنبياء» في الكتاب المقدس، ثم في تنظيرات المفكرين الدينيين في اللاهوت المسيحي وعند ابن خلدون في العصور الوسطى، ثم عند ماركس في لندن. في العصر الحديث (ليس فقط في حكاية «دورات» العصور التاريخية، لكن أيضا في حكاية «الأزمات الدورية» التي أصبحوا يبررون بها المجازر البرجوازية). وفي مقابل ذلك، يرى التصور العلمى أن الحضارة العقلانية الأولى للبشر بدأت في الشمال المصرى البحارى/ الإيوني أو اليونانى الأقدم في الألف الرابع قبل الميلاد، ثم دمرتها الفرعونية الجنوبية منذ عهد مينا، فانتقلت قبساتها (= قبسات شعلة برومبيوس اليونانية) إلى الشام ثم غرب الأناضول ثم البلقان ثم غيرها شرقا وغربا- فرارا من المطاردات الدموية ومحاولات الإبادة والكوارث الجارمية الشاملة التي تخصص فيها أدوات وشبكات وقطعان أجهزة الكهنوت واللاعقل.

ولأن طبيعة النظام الاقتصادى تتوقف على درجة ارتفاع وعقلانية- أو درجة تدهور ولاعقلية ودهمانية- النظام الحاكم كمشوئل عن حياة المجتمع والفرد، لهذا نرى أن خط التدهور البشرى العام الذى بدأ منذ فرعونية مينا الكهنوتية اللاعقلية، شمل النظام الاقتصادى أيضا كنظام معيشى وكنظام تبادلئ سوقى. والعكس بالعكس، بالنسبة لفترات التقدم أو الارتفاع العقلانى التي كانت تتكرر في فترات مؤقتة تنطفئ بعد عدة قرون، وذلك في العصور القديمة والوسطى، ثم في بداية عصر الإحياء الحديث، الذى تمخض عن قيام وتطور أول قدرات عقلانية حاكمة في التاريخ، استطاعت أن تحكم بالموت على القوى العريقة للتدهور والدهمانية واللاعقل، وأن ترسى المقدمات الواقعية للأمل في صناعة طريق بشرى جديد للارتفاع الاشتراكى المفتوح.

بهذا التصور للتاريخ وللتطور الاقتصادى وللقيمة الاقتصادية، وللتقود كصور تعبيرية أو تمثيلية للقيم الاقتصادية، يمكن أن نتأمل بعض الرقائع التاريخية عن تطور أحجام قيم التقود.

### وحدات التقود في مصر الفرعونية

لم تظهر أى تقود في مصر الفرعونية منذ عهد مينا، إلا أخيرا من خلال الفتوحات اليونانية ثم الرومانية. ولم يكن الذهب والفضة يستعملان داخل مصر إلا في المعابد أو في قبور كبار الموتى وقصور كبار الأعياء، هذا، رغم أنه توجد قرائن تاريخية كثيرة (منها) استخدام اسم «حور» حارسا للذهب، حيث بدأ حور في الوجه البحرى كرمز للعقل قبل أن يتحول في ظل الفرعونية إلى معبود مقدس! تشير إلى أن الذهب كان يستخدم في التعامل الاقتصادى في المملكة البحراوية في شمال مصر قبل اكتساح مينا والفرعونية الجنوبية.

## وحدات النقود كوسائل للمبادلة السوفلية خارج مصر فى العصور القديمة المعروفة تاريخيا

### فى إسرائيل القديمة

كانت وحدات النقود المعروفة هناك منذ حوالى القرن العاشر قبل الميلاد، عبارة عن «أوزان من الذهب أو الفضة»، على شكل قضبان معدنية صغيرة أو أصابع معدنية مرزونة ومصكوكا عليها وزنها. وأسماؤها ترجع فى الحقيقة إلى أصول لغوية بحراوية/ يونانية أقدم غير مسجلة تاريخيا. ومنها:

- **التالنت** (talent) (وباليونانية تالتون وباللاتينية talentum): عملة من الذهب أو الفضة تراوحت أوزانها بين ٢٦ كيلو جرام و٣٤ كيلو جرام = ٣٠٠ شيكل. (وقيمة هذه العملة إذا كانت من الذهب تساوى بعملات اليوم حوالى مليون جنيه)

- **المين** (mine) (من نفس أصل الكلمة اليونانية اللاتينية إميننا/ هميننا hemina التى اشتقت منها الكلمات الأوروبية mint و mine منجم و money) = حوالى ٥٧ جم = ٥ شيكل.

- **الشيكال** (sicle) (من أصل كلمات seco و sica للتعبير عن القطع والنصل الحاد المذهب ومن ثم السك أو الصك) = حوالى ١١ جم (وإذا كان هذا الشيكال من الذهب فانه يساوى بعملات اليوم حوالى ٣٦ جنيه، وإذا كان من الفضة يساوى حوالى ٧ جنيه).

- **البهقواه/ بهقوا** (bequa) (من الأصل اليونانى اللاتينى pecua الذى كان معناه القديم يعبر عن الكائنات الحية الصغيرة مثل الأسماك والدواجن، ثم عن الأغنام، ثم تطور معناه المتأخر إلى الماشية الكبيرة (pecus majus) شيكل. وهذه القيمة النقدية كانت تعبر عن القيم الاقتصادية المنخفضة للحيوانات الصغيرة.

### فى الحضارة اليونانية المعروفة

المعلومات المسجلة والمعروفة تاريخيا عن تلك الحضارة التى ظهرت فى البلقان وغرب الأناضول منذ القرن التاسع قبل الميلاد، تشير إلى أنها جاءت متأخرة بعد ما يسمى الحضارة الميكينية/ المسيينية التى بدأت من القرن السابع عشر قبل الميلاد، والتى ظهرت بدورها بعد مراحل أسبق تنسب إلى ما يسمى الايونيين Ionians والدوريين Dorians، أى ما يسمى عموما «البحراويين» أو اليونانيين الأقدم (الذين أسميهم الايونيين بالمعنى العام)، والذين يسمون فى الاصطلاح الشائع فى كتب التاريخ Pelasgians / البلاجيين (انظر فى القواميس القديمة الكلمة اليونانية اللاتينية pelagus و pelagus). والمعروف أن هؤلاء وصلوا إلى الأراضى اليونانية من حوالى ٢٦٠٠ ق. م (بعد هجرات أسبق شملت الشام وغرب الأناضول ورعا اليونان). ولهذا يعبر المؤرخون العلميون لليونان القديمة عن تلك العصور السابقة باسم عصور الظلام، ويسمون العصور المعروفة باسم عصور الاحياء والنهضة، والتى نتناولها هنا، بتعلق بالنوبة أو الدورة الأخيرة من نوبات أو دورات النهضة والاحياء لليونان القديمة، التى تنسب مصادرها (تتكمسيا) إلى الدول اللاعقلية التى طردتهم من الشام وفارس وتركيا) ونيسا إلى أهم غلاتهم المعروفة:

- **البهكو** (Pekus) : ومعناها عندهم «الثور» كعملة أو وسيلة تبادل (وهذا يزيد سعره اليوم عن ٦٠٠ جنيه).

- **الدراخما/ دراكما** أو ذراهما (درهم): ومعناها عندهم «حفنة» Handful. والذى وصلنا تاريخيا، أنها كوحدة نقود كانت حفنة أصابع معدنية حديدية (= مسمير). لكن المؤكد أنها

كانت في الأصول الأقدم، حفنة أصابع ذهبية أو فضية. وهذه الدراخمة =  $\frac{1}{4}$  أوقية.  
 - المين  $\text{mina / mna} = 100$  دراخمة. (وكانت هذه الكلمة تستعمل أيضا في اللغات اليونانية اللاتينية القديمة بمعنى النقود الذهبية والفضية عموما).  
 - الأوقية  $\text{uncia / unkia} = 3$  دراخمة. وكانت تعني  $\frac{1}{3}$  (أي واحد على اثني عشر من الرطل).

- الرطل (أو الجنيه)  $\text{libra / lipra} = 12$  أوقية.  
 - الثالثة (تلتون): وكان الثالث الأثني المعروف وزن حوالي ٢٧ كيلو جرام من الفضة (وتبلغ قيمته بعمليات اليوم حوالي ١٦ ألف جنيه).  
 وكانت مثل هذه العملات تستخدم أيضا في فارس القديمة والشام. وقبل القرن السادس قبل الميلاد، كان اليونانيون يستعملون في العادة مزيجاً من الذهب والفضة يسمى «كتلة الكهرمان» أو «العنبر الأصفر» lump of electrum. لكن منذ منتصف القرن السادس قبل الميلاد، اقتصر معظمهم على الفضة.

### في الحضارة اليونانية الرومانية اللاحقة

بدأ الرومان باستعمال النحاس، ثم انتقلوا إلى الفضة بعد انتصاراتهم في القرن الثاني قبل الميلاد. ثم بعد ذلك انتقلوا إلى الذهب. لكن بعد الصعود الذهبي، رجعوا إلى الهبوط للنحاس. وفيما يلي أهم عملاتهم:

- الجراما / الجرام  $\text{gramma} = \frac{1}{4}$  دراخمة يوناني. ومنها الأبرلوس =  $\frac{1}{2}$  أو  $\frac{1}{4}$  جراما.  
 - الدينار  $\text{denarius}$ : ويعني أصلاً ١٠ أس أي ١٠ وحدة. ثم تدهورت قيمته بحيث أصبح يساوي الدراخمة / الدرهم اليوناني. أي  $\frac{1}{4}$  مين. وعند القرنين القدماء أصبح يساوي من السوا.

- الصوليد  $\text{solidus}$ : وأصل معناه الكتلة المعدنية الصماء (مثل كتلة الكهرمان عند اليونان). ومنه اشتقت الكلمة الفرنسية sou، التي كانت تقابل في الإنجليزية الشلن، ثم أصبحت تقابل الينس أو النصف ينس (ومن ثم أصبح السوي يعني الفليس أو المليم).

- الرطل (أو الجنيه)  $\text{libra}$ : بعد الرطل اليوناني، ظهر عندهم أيضاً ما يسمى «الرطل الثقيل»، ويساوي رطلين، وخلال الانخفاض المستمر لقيمة عملة الرطل الروماني، حدث في القرن الثالث تقريباً أن قسطنطين الأكبر (الذي فرض المسيحية على الرومان) قرر خفض الذهب في العملة إلى  $\frac{1}{2}$  فقط من الرطل. وللمتمييز بين الرطل النقدي المتدهور القيمة والرطل الوزني، ظهرت كلمة  $\text{pound / pondus}$  التي تعبر عن الوزن «المعلق» أي عن ميزان المشتريات. (لكن لم تلبث كلمة  $\text{pound}$  أن تعرضت للتدهور أيضاً في مجال النقود)

وفي العصور الوسطى، كان الجنيه الرطل الروماني يسمى في فرنسا فرنك. ومنذ القرن الثامن حتى القرن الثامن عشر، تقرر في فرنسا استعمال الفضة فقط في الرطل / الجنيه كعملة، بعد زيادة وزن الرطل من حوالي ٣٢٥ جرام إلى حوالي ٤٦٠ جرام. وكان الرطل الفرنسي أو الفرنك يساوي ٢٠ صوليد، والصوليد يساوي ١٢ دينار. (ثم انحدر الفرنك بعد ذلك إلى أقل من جرام)

### وحدات النقود الإسلامية

عند ظهور الإسلام ضد الروم والفرس، كانت توجد في الجزيرة العربية بقايا قليلة جداً من العملات البرونزية. لكن كان السائد هو استعمال العملات الذهبية والفضية، المكونة من «المشقال» الذهبى الذى كان يسمى ديناراً (وأصلها ديناريوس)، والوزن الفضى الذى كان

يسمى درهما (من دراخمة). ويقدر الفقهاء الاسلاميون وزنهما كما يلي:  
 - الدينار العربي القديم  $\frac{1}{4}$  جرام ذهب (وقيمته بعملات اليوم حوالى ١٥ جنيه).  
 (وكانوا يعتبرونه فى مصر حتى عهد الملك فؤاد مساويا لثلاثة أخماس جنيه مصرى - لأن  
 الجنيه كان إذ ذاك لا يزال ذهبا/ انظر الأمير عمر طوسون فى كتابه «المالية المصرية» عام  
 ١٩٢٨. ومعنى ذلك أن الأسعار ارتفعت فى مصر فى حوالى سنتين عاما فقط حوالى ٢٥  
 ضعفاً) (١)

- الدرهم العربى القديم = حوالى ٣ جرام فضة. (وقيمة هذه العملة الصغيرة التى كانت  
 تقابل المليم ثم القرش، تساوى بعملات اليوم ١٨ قرش)  
 وكان العرب يستعملون كلمة «الورق» (يفتح الواو وكسر الراء) بمعنى الفضة المضروبة/  
 المسكوكة فى أوزان قابلة للاستعمال كالمسوق. لكن واضح أن أصل الكلمة مأخوذة من كلمة  
 «الورق» المعروفة، للتعبير عن استخدام «الصكوك» الورقية أو الرقوتية كعقود استلام أو  
 قسائم واجبة السداد.

### فى العصور الوسطى وبداية العصر الحديث

بدأت المراحل غير الرسمية لحركة النهضة أو الاحياء العقلانى فى أوروبا، عندما بدأ  
 انتشار نظام «المدن الحرة» (= البورجيات أو الكوميونات) منذ القرن الحادى عشر. وارتبط  
 ذلك بالمتداد بازدهار التجارة والعمليات التبادلية السوقية الداخلية والخارجية. فظهرت  
 عملات متوسطة، فى مقابل العملات الكبرى الهائلة أو الصغرى النافذة. وقبما يلى أهم  
 العملات:

- الفرنك: وهو كما قلت الاسم الفرنسى للرطل/ الجنيه الرومانى. وكان يساوى ٢ سو.  
 وقد صدر كعملة ذهبية فرنسية لأول مرة عام ١٣٦٠.  
 - السو (الصوليد): وكان يساوى فى بعض العهود نصف دينار، وفى عهود أخرى ١٢  
 دينارا كذلك كان يساوى شلن إنجليزى، ثم أصبح السو الصغير = نصف بتس، والسو الكبير =  
 بتس. وهو عملة نحاسية.

- الجينواتو genoino: عملة من الذهب ظهرت فى جنوا الإيطالية فى القرن الثالث عشر،  
 ووزنها ٣ر٥٣ جرام فقط (وتساوى بعملات اليوم حوالى ١٥ جنيه). وواضح أن هذه العملة  
 حلت محل الجنيه/ الرطل الرومانى الذى لم يعد رطلا ذهبيا. ومن ناحية أخرى، فالحقيقة أن  
 اسم جنوا استخدم هنا - بالطريقة المعتادة فى تزييفات التاريخ وإخفاء الأصول الحقيقية  
 للأسماء - لمجرد تبرير طمس المعنى المقصود وهو الجنيه «الحقيقى»، أى الرطل الذهب الذى  
 انتهى عصره؛ ذلك أن الكلمة اللاتينية genuinus تعنى الطبيعى أو الصحيح الحقيقى (على  
 غرار كلمة «صاغ» التى تعنى فى التركية العربية «سليم» والتى كان يوصف بها قبل  
 الخمسينات القرش الكامل مقابل النصف قرش/ التعريف).

- بنفس الطريقة التاريخية القديمة فى تزييف الأسماء والمسميات، ظهر اسم «الجنيه»  
 الانجليزى guinea (١). فقد حدث فى بريطانيا بعد زيادة انخفاض الفضة، أن أصدرت  
 الحكومة عام ١٦٦٣ جنيها جديدا من الذهب وليس من الفضة، ولايزيد وزنه طبعاً عن عدة  
 جرامات - بحيث لم يكن يمكن أن يسمى livre / pound. ومن ثم أطلق عليه رسميا  
 «الجينيا» guinea (بحجة أنه مصنوع من ذهب غينيا وليس جنوا هذه المرة). وكان يساوى

(١) لاحظ أن كلمة guinea تعنى بالانجليزية أيضا الذهب الزائف المسمى red brass، أى النحاس الأصفر  
 المطلى بالأحمر!!



٢١ شلن (زيادة شلن واحد عن الجنيه القضي). ثم بعد إلغاء «الرطل» القضي، رجع «الرطل» التقديري الذهبي - لكن طبعاً بوزن عدة جرامات! أي أصبح «الرطل» اسماً على غير معنى، أو رطلاً مزيفاً يزن عدة جرامات فقط.

وبخصوص انخفاض قيمة الفضة والذهب (خصوصاً الأولي) في القرنين السادس عشر والسابع عشر وذلك قبل الاكتشافات الدهمانية التي غيرت جذرياً أسباب ارتفاع الأسعار ثم أدت إلى إلغاء الفضة كقاعدة للعملة في القرن التاسع عشر - تقول إحصائيات تاريخية فرنسية موثقة، إن قيمة الفضة استمرت في الانخفاض بعد تلافقات الاكتشافات الجغرافية واكتشاف أمريكا، بنسبة ٢١ ضعفاً من بداية القرن السادس عشر (حيث كان ثمن الهكتو/ قمع ٥٣٦ جم فضة عام ١٥١٠) إلى الثلث الأول من القرن السابع عشر (حيث أصبح ثمن الهكتو من القمع ١٢٤٣٦ جم فضة عام ١٦٢٩). ثم ارتفعت قيمة الفضة نسبياً بعد ذلك نتيجة انتهاء تأثير تدفق الفضة من المناطق والمناجم الجديدة، واستمرت كما هي تقريباً من القرن السابع عشر إلى منتصف القرن التاسع عشر (عند كتابة الدراسات التاريخية الفرنسية للشار إليها). أي أن قيمتها استقرت على حوالي ١٨ ضعفاً بالنسبة لما كانت عليه في بداية القرن السادس عشر (حيث استقر ثمن الهكتو/ قمع في القرنين المذكورين على متوسط ٩٦٠ جم فضة). وهذه الأرقام يمكن أن تعطينا مقياساً له استمراره متصلة لتحديد الارتفاعات في سعر القمع منذ العصور الوسطى حتى العصر الحديث.

ومن ناحية أخرى، فإذا كان من الصعب جداً مقارنة الانخفاضات الهائلة التي حدثت في قيمة الفرنك الذهبي والقضي نتيجة التغيرات الجارية المتتالية في وزنه وقيمتها الرسمية، فإن المقارنة أسهل نسبياً في انخفاضات قيمة الجنيه/ الرطل الاسترليني أي القضي الذي بقي حتى بداية القرن التاسع عشر.

- **الجنيه الرطل** livre/pound المسجل تاريخياً في برج لندن: وكان من الفضة وليس من الذهب. على غرار ما حدث في فرنسا وغيرها منذ القرن الثامن. وكان وزنه حوالي ٢٥١ جم. لكن في عام ١٥٢٧، قرر الملك هنري الثالث زيادة وزن الرطل ومن ثم الجنيه القضي إلى حوالي ٣٧ جم. بينما كان التجار الإنجليز والفرنسيون المرتبطون بهم يستخدمون في أسعار السلع وزناً آخر للجنيه الرطل القضي هو حوالي ٤٣٩ جم. وبفض النظر عن الانخفاض النسبي لقيمة وسعر الفضة قبل وبعد إلغائها كعملة نقدي في القرن التاسع عشر وحتى اليوم، فإن قيمة ذلك الجنيه القضي كانت تساوي بمئات اليوم حوالي ٢٤٠ جنيه. ومعنى ذلك أن الزيادة السكانية الدهمانية بدون زيادة في الإنتاج، مع زحف الطلب الدهماني على الأسواق - واتساع الاقتصاد عن المسار والأهداف الإنسانية المعتدلة، أدت إلى انخفاض قيمة الجنيه الذهبي خلال أقل من قرنين فقط انخفاضاً متضاعفاً مائتين وأربعين مرة بالنسبة للفضة! فما بالك بانخفاضه بالنسبة للسلع المعيارية الأكثر ثباتاً لوتضاعفاً ١١٢

### أهم النقود الدولية في العصر الحاضر

- حتى القرن الماضي التاسع عشر، كانت بعض البلاد الأوروبية تستخدم الفضة مع الذهب كعملة نقدية. ثم استقر الوضع على استخدام الذهب كعملة نقدي واحد.

- في عهد نابليون بونابرت، ألغى فرنسا اسم الجنيه/ الرطل كمرادف للفرنك، واقتصرت على اسم الفرنك (الذي كان يعني أصلاً كما ذكرت: الرطل الفرنسي). وأصبح وزن الفرنك ٥ جرام فقط - ومن الفضة وليس من الذهب. وفي ١٩٢٨ تحولت قاعدة أو غطاء الفرنك إلى الذهب. لكن مع التقيض المتوالي. وفي ١٩٥٩ صدر الفرنك الجديد الذي يساوي واحد على

مائة من الفرنك السابق عليها ثم توالى التخفيضات الرسمية لقيمة الفرنك الجديد أيضا.

- قبل الثلاثينيات من هذا القرن العشرين، كان سعر جرام الذهب حوالى ٧ دولار، أى كانت قيمة الدولار تساوى حوالى ١٢ جرام ذهب (وأصبح يساوى حاليا حوالى ١٠ جرام ذهب). وفى ١٩٣٤ رفعت الولايات المتحدة سعر الذهب إلى ٣٥ دولار للأوقية، مما يعنى تخفيض قيمة الدولار حوالى ٧٠٪. وفى نفس الفترة تقريبا، قررت بريطانيا عام ١٩٣١ إلغاء قابلية تحويل الجنيه الاسترلى إلى الذهب، بينما استمرت بعض البلاد الأوروبية الأخرى فى نظام التحويل إلى ذهب حتى عام ١٩٣٧. ومنذ ذلك الوقت، أثقلت الانسلاخ فى قيم العملات الورقية التى انقطعت روابطها بأى قاعدة سلعية أو سلعة قاعدية Standard Commodity. أى فقدت العملة قيمتها السلعية المحددة Commodity Value. النتيجة هى أن الجنيه الورق الذى كان يساوى جنيها ذهبيا (بغض النظر عن الأصل الرطل الأسبق لهذه الكلمة)، انخفضت قيمته من عام ١٩٣١ فقط حتى اليوم- أى خلال ستين عاما فقط- بما يساوى السعر الحالى للجنيه الذهب، وهذا يعنى فى مصر مثلاً انخفاضاً يزيد عن ٤٤ مرة.

- باعتبار عملة المائة ليرة الإيطالية أصغر العملات الرئيسية المعروفة حالياً فى الغرب، نجد أنه عند كتابة هذه السطور يساوى الفرنك الفرنسى حوالى ٢٥ مائة ليرة، والمارك الألماني حوالى ٢٥ مائة ليرة، وعملة المائة بن يابانى حوالى ٩ مائة ليرة، والدولار الأمريكى حوالى ١٣ مائة ليرة، والجنيه الاسترلى حوالى ٢١ مائة ليرة. أما عملة المائة ليرة نفسها، فعلى قيمتها حوالى ٢ جرام ذهب. فإذا تذكرنا أن اسم الليرة نفسه مشتق من اسم الرطل الرومانى الأوروس libra (أبل وكانت حتى القرن الماضى تستعمل بمعنى «الجنيه» فى تركيا وسوريا)، يمكن أن نلاحظ من ذلك مدى التدهور الذى حدث فى قيمة الليرة الواحدة/الرطل الواحد!

وبخصوص علاقة العملة المصرية بهذا الموضوع، سنشير إلى ذلك فى البند الخاص بمصر.

## (٢) المعالم البارزة للتدهور البشرى الحديث

كان الاقتصاديون المتأثرون بالدعوات الدينية، يزعمون (مثل دعاة العصور الوسطى) أن زيادة السكان تعنى زيادة «المرء» أو الازدهار الاقتصادى! واليوم أصبحوا يقولون إن زيادة السكان هى سبب التأزم والتدهور الاقتصادى! لكن هذا غير لائق من ذمها، فالمقصود بالزيادة هنا، هو زيادة السكان المتخلفين- أى بدون زيادة مطابقة فى الإنتاج. وزيادة السكان بدون زيادة مطابقة فى الإنتاج، إنما يعنى تناقص التنظيم العقلانى للمجتمع، أى تدهور دور العقل البشرى وتناقص القدرات العلمية فى ميدان العلوم الاجتماعية- ومنها علم الاقتصاد الذى يتولى أساتذته مراكز المسئولية فى مختلف بلاد العالم!

### الانفجار السكاني المتخلف

- كان معدل الزيادة السكانية فى العصور القديمة والوسطى أقل من ١٪، فأصبح فى القرن الثامن عشر حوالى ٣٪، ثم فى القرن التاسع عشر حوالى ٦٪. ثم فى القرن العشرين حدث «الانفجار السكاني المتخلف»! وكانت زيادة سكان العالم الثالث قد وصلت فى هذا القرن إلى ٣٣٪ فى مقابل ١٥٪ فى الدول المتقدمة، ثم حدث المزيد من التدهور فى نسب الزيادة.

- كان التقدير المعروف لعدد سكان العالم فى بداية القرن الرابع عشر، هو حوالى ٥٠ مليون نسمة. (وكان ذلك قبل حدوث وباء الطاعون المهل الذى استهدف إجهاض بدايات الإحياء العقلانى ووقف الرحلات والاتصالات الأوروبية وكذلك الهجرات المتبادلة بين الغرب اللاتينى والشرق البيزنطى). وفى عام ١٦٥٠ زاد عدد سكان أوروبا فقط إلى حوالى ١٠٠

مليون نسمة.

- فى عام ١٨٥٠، أصبح عدد سكان العالم حوالى مليار نسمة. وكان أكثر من خمس هذا العدد يعيش داخل أوروبا (التي بلغ سكانها عام ١٨١٥ حوالى ٢٠٠ مليون نسمة).  
وفى عام ١٩١٤ زاد عدد سكان أوروبا إلى أكثر من الضعف، فوصلوا إلى ٤٦٠ مليون نسمة يمثلون ربع سكان الأرض، بينما أضيف إلى عدد المهاجرين الأوروبيين الذين استوطنوا بلاداً أخرى خارج أوروبا فى فترة المائة عام المذكورة من ١٨١٥ إلى ١٩١٤ أكثر من ٤٠ مليون أوروبى. والمحجب الأوروبيون فى الخارج حوالى ٢٠٠ مليون نسمة من أصل أوروبى، ومن ثم أصبح مجموع العدد الأوروبى فى العالم حوالى ٧٠٠ مليون نسمة يشكلون ثلث سكان العالم كله.

- فى عام ١٩٣٠ زاد سكان العالم إلى ٢ مليار نسمة، لكن بدأ تدهور نسبة عدد الأوروبيين.

- فى عام ١٩٦٠، وصل عدد سكان العالم إلى ٣ مليار نسمة. وفى عام ١٩٨٠ وصل العدد إلى حوالى ٤ مليار نسمة. وفى عام ١٩٨٩ وصل العدد إلى حوالى ٦ مليار نسمة! وكانت زيادة عدد سكان العالم الثالث ستة أضعاف زيادة عدد سكان الدول المتقدمة، وذلك فى الفترة من ١٩٥٠ حتى ١٩٨٥، حيث زاد عدد سكان العالم الثالث من ١.٧ مليار نسمة إلى ٣.٧ مليار نسمة (الليار = ١٠٠٠ مليون). وبذلك وصل سكان العالم المتخلف إلى نسبة ٧٧٪ تقريباً. أى أكثر من ثلاثة أرباع البشرية! وإذا سارت الزبادات بالمعدل الحالى، ستصل نسبة العالم المتخلف فى عام ٢٠٥٠ (بعد ٦٠ عاماً فقط) إلى حوالى ٨٦٪ من مجموع البشرية!

ومن ناحية أخرى، ذكرت منظمة الصحة العالمية أن عدد المعوقين فى العالم (= ذوى العاهات) وصل إلى ١٠٪ من البشر (معظمهم فى العالم الثالث)!  
وكانت تسجيلات الحملة الفرنسية عن الحياة فى مصر قبل خروجها من الظلام، قد كشفت عن أنه يوجد فيها أكبر عدد من العميان وذوى العاهات! والسبب الحقيقى لهذه الظاهرة، هو الميكانيزم الأزلئ الذى تخصصت فيه الأجهزة الكهنتوية منذ عصور الفراعنة لاختفاء أسرار الطب مع استخدام قدراته فى صناعة واستغلال العاهات ضد العقائدية والتنوير والارتقاء!

### الحياة الفاشمة فى العالم الثالث

- ١٩٪ فقط من إجمالى الانتاج العالمى يتحقق فى العالم الثالث، الذى تصل نسبة سكانه إلى حوالى ٧٩٪! بل وتوجد ٤٢ دولة فى آسيا وأفريقيا يمثل سكانها ١٢٪ من سكان العالم، لكن مساهمتهم فى الانتاج العالمى تبلغ ١٪ فقط!  
وبالإضافة إلى الأرقام المذكورة عن ارتفاع نسبة السكان وانخفاض نسبة الانتاج فى العالم الثالث، يقول تقرير البنك الدولى عن معدلات النمو، إن متوسط نمو الانتاج القومى فى العالم الثالث انخفض من ٥.٥٪ عام ١٩٨٨ إلى ٢.٥٪ فقط عام ١٩٨٩ - ووصل إلى ١.٥٪ فقط فى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا! ويتنظر أن يصل عام ١٩٩٠ إلى ١٪ فقط!

ومن ناحية أخرى، أدت زيادة السكان مع انخفاض الانتاج فى العالم الثالث إلى زيادة وارداته من الحبوب، بحيث انخفض المخزون العالمى من الحبوب فى الثلاث سنوات الأخيرة فقط بنسبة تقترب من ٥٠٪، ومن ثم زاد سعر طن القمح الأمريكى من ١٠٠ دولار فى منتصف الثمانينات إلى حوالى ١٧٠ دولار عام ١٩٩٠، وطن الأرز من ١١٨ دولار إلى ٢٢٥ دولار. أما البلاد العربية، فينتظر أن تستمر زيادة وارداتها من الحبوب العالمية بحيث تصل فى عام ٢٠٠٠ إلى ٢٦٪ من صادرات الحبوب فى العالم

- ذكر تقرير اليونسكو في ١٩٨٦، أن ٩٨٪ من عدد الأميين في العالم يوجد في العالم الثالث، وأن ٥٤٪ من سكان أفريقيا أميون، و٣٦٫٣٪ من سكان آسيا أميون، و١٧٫٣٪ من سكان أمريكا اللاتينية أميون. وقد وصلت هذه النسبة في أفريقيا عام ١٩٨٩ إلى ٦٠٪. (ولاحظ أن موضوع الأمية هنا يتعلق بالأمية الأبجدية، ولا يتعلق بالأمية الثقافية التي تشمل معظم الناس)

- ذكرت منظمة الصحة العالمية أن ١٠٠ مليون شخص يعانون من سوء التغذية وسوء الصحة، معظمهم في العالم الثالث. وفي إحصائيات أخرى، أن ١٣٠ مليون شخص في العالم مصابون بالأنيميا، وأن عدد الجوعى الذين لا يجدون بقية وجبات الطعام حوالي ٤٠٠ مليون شخص، وأن عدد الناس الذين يعانون من نقص الغذاء والكساء والسكن والرعاية الصحية والتأهيل، لا يقل عن ٢ مليار نسمة، ومعظم هؤلاء طبعاً في العالم الثالث. وقد تراوحت نسبة وفيات الأطفال في البرازيل مثلاً بين ٨٠ و ٩٠ في الألف (مقابل ٨ في الألف في هولندا مثلاً)، مع زيادة بنسبة ١٢٪ من ١٩٨٢ إلى ١٩٨٤. وزاد عدد وفيات الأطفال المتعلقة بالجوع في زامبيا مثلاً بنسبة الضعف (٢٠٪) من ١٩٨٠ إلى ١٩٨٤. وبسبب مياه الشرب الملوثة، بلغ عدد وفيات الأطفال الناتجة عن ذلك في العالم الثالث ٢٥ مليون طفل سنوياً، لأنه حتى السكان الحضريين في مدن العالم الثالث لا يحصل ٢٣٪ منهم على مياه الشرب من شبكات المواصلات.

- بلغت نسبة ما يستخدم من قدرات الطاقة المائية الكهربائية في أفريقيا حالياً، ٥٪ فقط. وزادت نسبة البطالة المكشوفة في البرازيل من ١٩٨١ إلى ١٩٨٤ بنسبة ٧٪، وفي الأرجنتين من ١٩٨٣ إلى ١٩٨٥ بنسبة ٥٠٪. ووصلت نسبة التضخم في البرازيل ٢٠٠٪ (= ٢٠ ضعفاً)، وفي الأرجنتين ٥٠٠٪ (= ٥٠ ضعفاً). وكشال من أمثلة القتابل الاجتماعية الموقوتة التي تهدد مستقبل البشرية من مناطق التخلف، أكدت التقارير منذ بداية الثمانينات وجود ٦٥ مليون طفل متشرد/ متبوذ بدون أسرة في البرازيل، يعيشون في العشش كقوة تخريبية هائلة ومتزايدة!

- في مقابل ذلك، ذكرت التقارير الرسمية أن قيمة مشتريات السلاح في العالم الثالث وصلت إلى ٣٥ مليار دولار (منها ٢١ مليار دولار للشرق الأوسط). وقد أعلنت وزارة الخارجية السوفيتية أن الصفقات العسكرية ومشتريات الأسلحة، مسئولة عما لا يقل عن ٢٥٪ من الدين الخارجية للعالم الثالث.

أما البرازيل بالذات، فتعتبر سادس دولة منتجة للأسلحة في العالم البرجوازي، وتنتج وحدها نصف صادرات العالم من العربات المصفحة، فضلاً عن رواج الدبابات البرازيلية تامابوا<sup>١</sup> ولهذا لم يكن غريباً أن يصل عجز الميزانية في البرازيل إلى ٣١ مليار دولار! ورغم ذلك، بدأت البرازيل إطلاق صواريخ عابرة للقارات<sup>٢</sup> بل وتتعاون مصر مع البرازيل ومع الأرجنتين في تطوير عديد من أنواع الأسلحة السرية الخطيرة الأخرى<sup>٣</sup>! - وقد بلغ عدد الأطفال (١١) الذين حملوا السلاح واشتركوا في مجازر الحروب- التي أشعل معظمها في العالم الثالث- حوالي ٢٠٠ ألف طفل أو حدث!

- وكانت قيمة إنتاج الأسلحة في العالم الثالث عام ١٩٥٠ حوالي ٢٣ مليون دولار فقط- وهو مبلغ يساوي اليوم قيمة دبابة واحدة! وفي عام ١٩٨٤، زاد إنتاج الأسلحة في العالم الثالث ٦٠ ضعفاً أي بنسبة ٦٠٠٪!

وزاد الاتفاق العسكري الرسمي في العالم الثالث من ٢٧٨ مليار دولار عام ١٩٧٠، إلى ١٥٠ مليار دولار عام ١٩٨٧ (ومنها ٢٩٧ مليار دولار مشتريات عسكرية خارجية). أد:

الديون الخارجية في العالم الثالث، فوصلت في عام ١٩٨٩ إلى حوالي ١٤٠٠ مليار دولار، تشكل أكثر من ٤٥٪ من إجمالي إنتاجه القومي.

### الفقر والتدهور اللاعقلاني الشامل

مخططات وميكانيزمات صناعة التدهور الشامل لا تعنى فقط استخدام التخلف في الداخل (من خلال تغليب العميان وضعاف البصر عقليا كأفراد أو كمجموعات أو قطاعات ذهانية)، لكن تعنى أيضا وأساسا ترويض واستيراد التخلف من الخارج (وفق الميكانيزم الفرعوني القديم الذي عبر عنه «سفر التثنية» قائلا باسم الرب: «يجلب عليك الرب أمة من بعيد من أقاصى الأرض... أمة جافية الوجه»، «أمة شبيهة *insensé / a foolish nation*»، وأمة عديمة الرأي بدون بصيرة *bon sens / understanding*». وهذا ما صنعتها أجهزة التحكم السرى الشامل في الغرب ضد العقلانية والارتقاء داخل وخارج بلادها، وخصوصا في العالم الثالث.

٢ - ذكر تقرير اليونسكو عام ١٩٨٦ أن عدد الأميين في الولايات المتحدة الأمريكية بلغ ٢٠ مليون أمي. وأعلن مكتب الاحصاء الأمريكي أن عدد الأميين البالغين في أمريكا يتراوح بين ٢١ و٢٧ مليون شخص. لكن المعهد القومي الأمريكي للتعليم أعلن أن هناك ٢٧ مليون أمريكي أمي، يضاف إليهم ٤٥ مليون أمريكي يقرأون بصعوبة. كذلك أوضحت المصادر الأمريكية المختصة أن واحدا على الأقل من كل ثمانية أمريكيين لا يستطيع القراءة والكتابة بالطريقة اللازمة للشئون اليومية، وفي فبراير ١٩٩٠، أعلنت المصادر الأمريكية أن حوالي ١٪ من سكان الولايات المتحدة أميون! (هذا عن الأمية الأجهية! فما بالك بالأمية الثقافية!؟).

وفي بداية الخمسينات، كان ٥٧٪ من الشخصيات الادارية الاقتصادية المستولة في الولايات المتحدة، من خريجي المدارس الثانوية وليس الجامعات. أما في كندا المتاخمة لها من الشمال، فقد أعلنت آخر الاحصائيات المختصة أن ربع السكان (= ٢٥٪) أميون، وأن خمس هؤلاء الأميين من المهاجرين إلى كندا، والأربعة أخماس من الكنديين السابقين، ومعظم هؤلاء الأميين فقراء ويتوطنون في الادمان والعنف والجريمة. وقد أعلنوا أخيرا في فرنسا، أنهم «اكتشفوا» أن معظم التلاميذ في نهاية المرحلة الابتدائية شبه عاجزين عن كتابة اللغة الفرنسية ويقعون في أخطاء. لم تكن تحدث من قبل، وأن أهم أسباب ذلك زيادة عدد أبناء المهاجرين إلى فرنسا من العالم الثالث!

٣ - أعلن معهد جالوب الأمريكي أن ٩٤٪ من الأمريكيين يؤمنون بوجود الله، وأن ٧٧٪ ينتظرون دخول الجنة، ومن الثابت أن أغلبية كبيرة من الأوروبيين أيضا يؤمنون بالمسيحية (تصل إلى ٩٠٪ في النمسا). وحتى في فرنسا التي كانت مهد العقلانية الحديثة، وصلت الأرقام المعلنة عن عدد المؤمنين بالسحر إلى ١٧٪، والمؤمنين بالتنجيم إلى ٢٢٪ وتقول إحصائيات عن طلبه الفلسفة (حتى الفلسفة!) في فرنسا أن نسبة الانتماء الكاثوليكي تصل عند الطلبة أقل من ٢١ سنة إلى ٦٨٪، وترتفع إلى ٨١٪ من سن ٢١ إلى ٢٥، ثم إلى ٩١٪ فوق سن ٢٥ سنة.

٤ - عدد المسلمين في فرنسا ٣ مليون (ويقال ٤ مليون ويقال ٦ مليون) - منهم مليون فرنسي. وعدد المسلمين المتمتعين بالجنسية البريطانية في بريطانيا ٢ مليون، يضاف إليهم حوالي مليون لا يحملون الجنسية. وعدد المسلمين في أوروبا عموما لا يقل عن ١٠ مليون. وعدد العرب من شمال أفريقيا فقط (المغرب العربي) المستوطنين في أوروبا حوالي ٩ مليون. - عدد المشتغلين من العالم الثالث في أمريكا: من العلماء ٢٪، ومن المهنيين ١٪.

ومن الأطباء ٢٥٪. ويلاحظ أن ٩٪ من طلبة البعثات العلمية الآسيوية مثلا، لا يرجعون من أمريكا إلى بلادهم.

٦٦٪ من مواليد الفتيات المراهقات في الولايات المتحدة أبناء غير شرعيين! والأكثر أيضا، ماتوا هذه الأرقام المرتوق بها وما تكرره الصحف الأمريكية الكبيرة عن أن عدد الشواذ جنسيا في الولايات المتحدة ٢٥ مليون شخص، أى حوالي ١٢٪ من السكان! أما حوادث الاغتصاب في الغرب وخصوصا في الولايات المتحدة، فأرقامها مذهلة لاتكاد تصدق!

وبخصوص الجريمة عموما، كشفت الأرقام الرسمية التي أعلنها وزير العدل الأمريكي في يونيو ١٩٨٥ أنه في عام ١٩٨٤ مثلا تعرضت ١/٣ الأسر الأمريكية لعمل من أعمال العنف أو السطو! وكشفت إحصائيات الشرطة الأمريكية بخصوص معدلات الجرائم عام ١٩٨١، عن أن معدل وقوع كل جريمة من الأنواع المذكورة هو كما يلي: جريمة خطيرة كل ٢ ثانية + حادث سرقة كل ٣ ثواني + سطو كل ١ ثوان + جريمة عنف كل ٢٧ ثانية + سرقة سيارات كل ٢٩ ثانية + اعتداء على أشخاص كل ٥١ ثانية + جريمة اغتصاب كل ٧ دقائق + جريمة قتل كل ٢٤ دقيقة! وفي إحصائيات ١٩٨٢ أنه تحدث في أمريكا جريمة قتل كل ٧ دقائق، وجريمة سرقة كل ٦٣ ثانية! ويصل عدد الأطفال الأقل من ١٥ سنة الذين يدمنون المخدرات في أمريكا إلى ٢٥٪ من المدمنين الذين يزيد عددهم كثيرا عن ٢٠ مليون مدمن. وقد كشفت وقعة المخدرات الأخيرة أن معظم إنتاج العالم من الكوكايين ينتج في ثلاث دول في أمريكا اللاتينية- في الغناء الخلفي للولايات المتحدة! (أى أن الأجهزة الأمريكية هي التي صنعت معال إنتاج المخدرات هذه، كما كانت بريطانيا تحمي تجارة المخدرات في دول آسيا في فترة «حرب الأفيون» البريطانية). ويقال إن ٨٪ من إنتاج تلك الدول الخلفية يصل إلى الولايات المتحدة نفسها!

ولاحظ أن الأجهزة الكهنتوتية الفرعونية هي التي بدأت من مصر تقاليد إنتاج واستخدام المخدرات التي كانت في العصور القديمة والوسطى من المكيفات الشعبية العلنية، لدرجة أن محمد علي باشا في فترة حكمه لمصر (١٨٠٤-١٨٤٩) اهتم بمحاولة تدعيم ميزانيته من خلال إحياء النقل المصري القديم في زراعة القنب والخشخاش لاتنتاج وتصدير الخشيش والأفيون إلى العالم شرقا وغربا! بل وكانت بريطانيا تستخدم الأفيون المصري في عملية حرب الأفيون ضد الصين عام ١٨٤٢!

أما عن التدخين (الذي فرضته على البشرية الحديثة الشركات البريطانية ثم الأمريكية بعد أن كان كالمخدرات من وسائل الترويض والتحكم الذهني البشري والحيواني منذ عصور الفراعنة قبل إعلان اكتشاف الطباقي الأمريكي بالآلاف السنين)، فقد بلغ العدد المسجل للمدمنين التدخين في الولايات المتحدة ٥٥ مليون شخص، ويبلغ عدد ضحايا الاصابات الخطيرة الناتجة عنه ٤٠٠ ألف شخص سنويا. وفي الاحصائيات الرسمية الحديثة، أن واحدا من كل ستة يموتون في الولايات المتحدة يكون موته بسبب عادة التدخين. وفي الدول المتقدمة عموما، تصل نسبة التدخين بين صغار الشباب من سن ١٢ إلى ١٩ سنة ٣٢٪ أو ٣٧٪!

- في مقابل هذا الانهيار والفساد والتدهور اللاعقل وكجزء منه، تنفق الولايات المتحدة الأمريكية آلاف الملايين من الدولارات على وسائل العسكرة وسياسة حافة الحرب وسباق التسليح الذي تفرض تكاليفه الباهظة على الأصدقاء وعلى الأعداء. وقد بلغ الرقم الرسمي المعلن للاتفاق العسكري في وزارة الدفاع الأمريكية عن عام ١٩٨٣، ٢٣٩ مليار دولار. ويبلغ مثل هذه الاتفاقات العسكرية الرسمية المعلنة، ١١٦ مليار دولار في اليابان (رغم أنها متزوعة السلاح!)، وبين ٢١ و ٢٤ مليار دولار في كل من فرنسا وألمانيا وبريطانيا!

ووصل عدد فرق حلف الأطلس في أوروبا فقط ١٠٠ فرقة، منها ٣.٥ ألف جندي من أمريكا ونصف مليون جندي ألماني غربي، ووصل عدد القوات العسكرية الأمريكية في الشرق الأقصى حوالي ١٥٠ ألف جندي، وتتفق الميزانية الأمريكية على تشغيل ما يتراوح بين ٣٠٪ و ٧٠٪ من وسائطها النووية في القواصات في المحيطات أو على قاذفات القنابل في الجو لتكون من الناحية التقنية التقليدية غير معرضة للضرب في حالة صدام نووي مباشر، والنتيجة طبعاً أن عجز الميزانية الأمريكية وصل عام ١٩٨٨ إلى حوالي ١٦٣ مليار دولاراً ولهذا نجد أنه حتى مسجل تقارير الأجهزة الأمريكية محمد هيكل، كتب منذ سنوات أن أمريكا وصلت إلى «أكبر مديونية وأكبر خلل اقتصادي في الدنيا كلها»، وأنها دفعت بذلك «النظام النقدي في العالم كله إلى شفا الهاوية» وتعترف بعض التقارير الأمريكية الرسمية بهذه الحقيقة، مؤكدة أن أمريكا انقلبت من دولة دائنة كبرى حتى بداية الثمانينات إلى أكبر دولة مدينة في العالم منذ النصف الثاني من الثمانينات. بل إن وزارة الخزانة الأمريكية أعلنت أن الدين الداخلي العام للحكومة الأمريكية وصل هذا العام إلى رقم لم يصل إليه في التاريخ من قبل، وهو أكثر من ٣ تريليون (= ٣ مليون مليون) دولاراً!

وبسبب مخططات العسكرية المذكورة وحافة الحرب والاستنزاف العسكري الذي فرضته الأجهزة الأممية الأمريكية الغربية على العالم، وصل الاتفاق على التسليح في الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي - كليهما فقط - في فترة ٨٦ - ١٩٨٩ إلى حوالي ١٥ مليار دولار في اليوم الواحد، أي حوالي ٥٤٠ مليار دولار في العام، وفي عام ١٩٨٥ بلغ الاتفاق العسكري السنوي في العالم كله ٩٠٠ مليار دولاراً!

أما عن مشكلة الدين التي استخدمها الغرب في توريث ثم ابتزاز وزيادة إفقار وتأزيم العالم الثالث بل وبعض الدول الاشتراكية، فهي مشكلة معروفة. ويكفي أن نذكر هنا أن حجم (ومن ثم مشاكل) دين العالم الثالث زادت من ٥٥٧ مليار دولار عام ١٩٨٠، إلى حوالي ١٤٥٠ مليار دولار عام ١٩٨٩.

### البيئة وانتحار البشرية

- متوسط الارتفاع المتوالي في حرارة الأرض (فيما يسمى ظاهرة صوبة التدفئة أو البيت الزجاجي) زاد من ١/٢ درجة مئوية بين ١٨٨٠ و ١٩٤٠، إلى ١ ١/٢ درجة خلال السبعينات حتى ١٩٨٠، ثم تفاقم بحيث ينتظر أن تصل الزيادة إلى ٤ درجات في منتصف القرن القادم. وبسبب التفاقم - الذي يشكل حلقة مفرغة أو حلزونا متوسعا - هو زيادة التراكم في الجو لغاز ثاني أكسيد الكربون وغيره من الغازات المانعة لانتعكاس أو ارتداد الأشعة الحرارية، التي زادت أيضا نتيجة سبب آخر هو تلف طبقة الأوزون نتيجة استخدام مستحضرات كيميائية ضارة بها، أدت إلى تناقصها بنسبة ٢٠٪ في المستويات الأعلى للجو، مع تضاعفها في الطبقات الجوية السفلى، بطريقة تساعد بدورها هي أيضا على حجز ارتداد الأشعة الحرارية ومن ثم تسخين التربة والجو!

ويلاحظ أن كل درجة واحدة من الارتفاع في حرارة الأرض، تسبب أنواعا خطيرة من الأعاصير واستحالة الحياة في مناطق عديدة وتغيير نظم الأمطار وتكوينات الأنهار، فضلا عن ذوبان أجزاء من الجليد وغرق كثير من المناطق الساحلية، إلخ! وفي مقابل ذلك، يرى العلماء أن مجرد تشجير ١٠٪ مثلا من صحارى مصر يمكن أن يبعد الاتزان الحراري للغلاف الجوي للكوكب الأرضي كلها لكن الذي يحدث هو المزيد من إزالة الأشجار وإزالة الغابات، والمزيد من التصحر حتى في الأراضي الزراعية (أي تحولها إلى أراض قفراء) - حيث يضيع من الأرض الزراعية سنويا بسبب التصحر في العالم الثالث ١٥

مليون فداناً

- أعلنت الجهات الدولية المختصة أن سطح العالم يعيشون في جو ملوث يثثيا بدرجة تزيد عن الحد الأقصى للتلوث الذي حددته منظمة الصحة العالمية.

- رغم الكمية الهائلة من المبيدات الكيماوية التي استخدمها العالم والتي تسبب أضرارا كثيرة ومتضاعفة للبيئة وللحياة، حيث وصلت إلى حوالي ٣ مليون طن عام ١٩٨٩، فإن الفاقد أو الخسائر في الانتاج الزراعي نتيجة الآفات والأمراض والحشائش وغيرها من الاصابات الزراعية وصل إلى ٣٧٪ قبل الحصاد + ٩٪ بعد الحصاد، بمجموع ٤٦٪ من إجمالي الانتاج الزراعي، ومعنى ذلك أن حوالي نصف الانتاج الزراعي فاقد للأسباب المذكورة

- في عشر سنوات حتى عام ١٩٨٥، زادت كميات المخدرات التي يقدر البوليس تداولها، بنسبة ثمانية أضعاف. وتصل تقديرات حجم التجارة الدولية غير المشروعة في المخدرات إلى ٥٠٠ مليار دولار (= ٥٠٠ ألف مليون). وقد أعلنت تقارير حكومية دولية أنه في عام ١٩٨٩، وصل إنتاج العالم من المارجوانا إلى ٥٤٠٠ طن، ومن الحشيش إلى ١٤٩٠ طن، ومن الأفيون إلى ٤٢٠٩. وقد كشفت وسائل الاعلام أخيرا عن وجود «شعوب» تعيش «قرويا» على زراعة وتجارة المخدرات، التي بدأ استخدامها من مصر القديمة في ترويض وتقييب وتعظيم البشر وصناعة التخريفات الكهتوتية والفولكلوريات السحرية والغيبية منذ عصور الفراعنة.

\* \* \*

### (٣) مصر المحروسة / المنكوبة!

#### اشتعال الأسعار

يقال كثيرا إن سبب التفاقم المعاصر للأزمة الاقتصادية الطاحنة، هو الزيادة الكبيرة في السكان.

لكن يجب أن نلاحظ - أولا - أن المشكلة المشكورة منها، هي أن هذه الزيادة الكبيرة في السكان تحدث بدون زيادة مطابقة في الانتاج. وكما قلت، فإن هذا في الحقيقة عذر أقبح من ذنب، لأنه ليس سببا وإنما هو نتيجة! فهو يعبر عن انعدام أو انخفاض التنظيم العقلائي والتخطيط العقلائي للمجتمع والاقتصاد، كما يعبر عن أن الزيادة السكانية المشكورة منها هي زيادة في المتخلفين فكريا وعميان العقل أو ضعاف البصيرة العاجزين عن إنتاج احتياجاتهم واحتياجات أبنائهم. بل إن ما يحدث إزاء هذه الزيادة السكانية هو العكس، بديل أن عملية تنظيم النسل مثلا تعتمد على «الاقتناع الفكري» وليس على التنظيم الإداري الجبري، فتؤدي بالضرورة العملية إلى خفض نسل الآباء القادريين على التفكير والاقتناع، وإلى زيادة نسل الآباء المتواكلين دينيا والمتخلفين في التفكير والعاجزين عن الاستيعاب الاجتماعي والمستقبلي، وهكذا يزداد تفاقم المشكلة، بتضاعف درجة التخلف في الزيادة السكانية! ويستمر الدوران اللاعقل في حلزون تدهوري متوسع ومتعاقد، نستطيع أن نرى نتائجها بالحواس المباشرة، رغم أننا لانملك الأرقام المطلوبة عن زيادة معدلات اللاعقل - فضلا عن أن مرافق البحث الاجتماعي والاقتصادي لاتملك أصلا التصنيفات اللازمة عن هذا المجال، ولاتهتم



أصلا بتحديد وتصنيف مستويات ونسب القدرات الفكرية والذكاء الفكري (التي لا تقاس فقط بالتعليم الأبجدي أو بالشهادات والوسائل الأخرى التي هي طبعاً ضرورية لكن كمجرد وسائل).

وعلى كل حال، فلنتأمل وقائع النتائج في انتظار وقائع الأسباب.

- يرى بعض المعلقين الاقتصاديين أن ارتفاع الأسعار الأساسية في مصر من عام ١٩٥١ إلى عام ١٩٨٩، وصل إلى حوالي مائة ضعف، أي ١٠٠٪.

واعتقد أن هذا حدث فعلاً بالنسبة للكثير من الأسعار، التي يبدأ الحد الأدنى لارتفاع بعضها من عشرة أضعاف، متزايدة في الكثير منها إلى مائة ضعف أو أكثر (وبدون حد أقصى حتى الآن). وهذا في مقابل ارتفاع يتراوح بين أربعة أضعاف وسبعة أضعاف في أجور أغلبية العاملين.

ورغم عدم وجود أرقام رسمية شاملة ودقيقة في هذا الموضوع، إلا أن الوقائع يدركها عينيا كل من عاصروا فترة ما قبل وما بعد الانقلاب الناصري حتى اليوم. وعلى كل حال، يمكن أن نلاحظ مبدئياً على سبيل المثال أن الدولة ألغت في الفترة المذكورة المليم (وكان النصف مليم يستعمل أيضاً باسم البروزة)، ثم ألغت القرش التحريفية (= ٥ مليم) والقرش الصاغ (= ١٠ مليم) كعملة حلت محلها حالياً قطعة الخمسة قروش (= ٥٠ مليم) وقطعة العشرة قروش (= ١٠٠ مليم). وهذا يعبر في حد ذاته عن ارتفاع يتراوح بين ٥٠ و ١٠٠ ضعف في قيم أثمان السلع - مع ملاحظة أن القطعتين المذكورتين مرشحتان للإلغاء قريباً.

ولأسف أن جهاز التبعئة والاحصاء - مثل غيره من الأجهزة العسكرية الحكومية - لا ينشر حالياً أرقاماً تفصيلية عن أسعار السلع كما كانت تفعل مصلحة الاحصاء حتى الخمسينات (في نشراتها الترقية وفي كتابها الكبير «الاحصاء السنوي العام»)، ولكنه يكتفي بإجراء حسابات نسبية خاصة ومقرضة يستخرج منها ما يسمى الأرقام القياسية للأسعار أو لفئات المعيشة، الخ - بل وتكون هذه الأرقام النسبية منسوبة عادة إلى إحدى سنوات الثمانينات، أو ربما إلى الستينات على الأكثر! ذلك أنه بعد إلغاء «مصلحة الاحصاء» والتمدد السالبة ذات الطابع الأكاديمي وإشاعة جهاز عسكري بدلا منها عام ١٩٦٤ باسم «الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء»، أصبح كل المطلوب هو استخدام الأرقام في تبرير النظام العسكري القائم والدفاع عنه وتغطية عاهاته وترقيع ثغراته، مع استخدام المعلومات والأرقام السرية في تكثيف وتشديد مخططات القهر والتعمية والاثارة للعقلية.

ومن ناحية أخرى، لا توجد للأسف أيضاً أي دوائر أو مجموعات وأفراد بحث أو حتى تحقيق إعلامي، مستقلة أو تابعة للمعارضة الفوغائية المناقفة (إن لم يكن للحكومة)، تهتم بتجميع ومقارنة ونشر الوقائع والأرقام الدقيقة الشاملة عن هذه الظاهرة: من التسجيلات الرسمية وغير الرسمية حتى الخمسينات، ومن التسجيلات الاقتصادية والتجارية والمطبوعات المتوالية زمنياً بعد ذلك، ومن ذكريات أصحاب المعلومات الدقيقة عن هذه السلع من المشتغلين بها أو المشتريين لها.

ومع ذلك، وبالاعتماد على التسجيلات القديمة والمقارنة بالوقائع الحالية المباشرة، يمكن أن نتأمل فيما يلي بعض الأمثلة النمطية لارتفاع أسعار السلع الأساسية، التي تضاعفت أسعار معظمها عشرات الأضعاف بالنسبة إلى عام ١٩٥١، أو أيضاً بالنسبة إلى أعوام ٥٣ - ١٩٥٥. هذا مع ملاحظة أن ارتفاع الأسعار مستمر ومتواصل، بل وأثناء كتابة هذه السطور (١١).

(١) لا يدخل في هذا الارتفاع التراصل، الارتفاع الإضافي في كثير من الأسعار بمناسبة شهر رمضان الذي يبدأ أثناء مثل هذه الصفحات للجمعيات  
وقد ذكرت الأرقام شبه الرسمية أن المواد الغذائية التي يتناولها الناس في شهر «الجوع» هنا تساري مايتناولونه في ١١ شهراً عادياً، مما يؤدي إلى ارتفاع أسعارها ارتفاعاً مقلوباً؛ لكن هل ترجع الأسعار إلى مستواها السابق قبل الانقلابات؟

فالقول المدعى مثلا الذي كانت تباع الكمية الكافية منه في الخمسينات بقرش تعريفة، أصبح أقل منها يباع حاليا بحوالى خمسين قرشا (وكان متوسط سعر القمح في الاحصاءات الرسمية في عام ١٩٥٣ يتراوح بين ٥ و ٦٥ قرش، أى الكيلو بين ٣ و ٥ قرش، فأصبح سعر الكيلو حاليا يتراوح بين ١٠٠ و ١٤٠ قرش). والعدس كان سعر القمح في إحصاءات عام ١٩٥٣ حوالى ١١ قرش، أى حوالى ٦٥ قرش للكيلو، فأصبح الكيلو حاليا بسعر ٢٣٥ قرش على الأقل. وكان سعر كيلو اللبن حوالى ٤٢ ملجم، فأصبح الآن بحوالى ١٤٠ قرش. وفي إحصاءات ١٩٥٣ أيضا المتاحه لى، كانت البيضة الواحدة بحوالى ٥ مليمات على الأكثر، فأصبحت حاليا بسعر ١٧ ملجم (رغم أنها في المحلات الحكومية تباع رسميا بسعر ٩٠ ملجم إن وجدت أصلا، ثم إن أمكن الحصول عليها في حالات التواجد النادر). واللحم كان سعره عام ١٩٥٣ حوالى ٢٠ قرش، فأصبح سعره الحر حوالى ١٢ جنيه (وسعره الحكومي إن وجد في المحلات الحكومية المستوردة النادرة وغير الجيدة حوالى ٦ جنيه). والأرز كان سعر الكيلو حوالى ٣ قروش، فأصبح سعره السوقى ١٢ قرش، وسعره الحكومي الحر إن وجد ٨ قرش (بينما تصرف بالبطاقات التموينية لأصحاب البطاقات كمية غير كافية بسعر يتراوح بين ٢٠ و ٤٠ قرش). والسكر كان سعره قد ارتفع عام ١٩٥٣ إلى أقل من ٧ قروش للكيلو، فأصبح السعر السوقى للسكر المدعوم يتراوح بين ١٢٥ و ١٥٠ قرش، بينما السعر الحكومي ١٠٠ قرش إن وجد - وتفرض فوقه في الجمعيات الحكومية في حالات وجوده النادر مبيعات غالية غير مطلوبة (بينما الكمية غير الكافية في البطاقات التموينية بسعر حوالى ٥٠ قرش).

أما عن الخضروات الشعبية (بغض النظر طبعاً عن الخضروات المرتفعة المستوى أو الفاخرة غير المتاحة للأغلبية)، فقد ارتفع سعر حزمة الجرجير أو الفجل مثلا من ملجم أو أقل إلى مالا يقل عن ٥ ملجم، وارتفع سعر البطاطس مثلا من حوالى قرشين عام ١٩٥٣ إلى مالا يقل عن ٥ قرش، وارتفع سعر البصل من حوالى ١٨ ملجم إلى حوالى ٥٥ قرش أو أكثر. وهذا فضلا عن التضاعف الهائل في أسعار علب الخضروات والمأكولات (بين ٣٠ و ٥٠ ضعفا أو أكثر) والمشروبات والملابس والأحذية والأدوات الكتابية (حوالى ١٠٠ ضعف أو أكثر) والصحف (لا تقل عن ٤٠ ضعفا) والكتب والأدوية والتكاليف العلاجية (مئات الأضعاف) واللوازم المنزلية وأنواع الأثاث (بعد أدنى مائة ضعف)، الخ. أما عن تكاليف السكن الجديد، فلم ترتفع فقط بنسبة لا تقل عن ٥٠ ضعفا، لكنها أصبحت أصلا غير متاحة - حتى بالارتفاع الباهظ المذكور - إلا لمن يملكون حدا أدنى من الثروة يقاس بالآلاف الجنيهات.

- السعر الرسمي لرغيف الخبز (الذى تعرض لنقص الوزن بعد شهور من انقلاب الجيش)، زاد من ٥ مليمات عام ١٩٥٢ (وكان سعره في الأربعينات يتراوح بين مليونين ومليونين ونصف) إلى ٥ ملجم حاليا، ويزيد عن ذلك بنسبة تتراوح بين ٢٥٪ و ٥٠٪ في المحلات الخاصة. (وهذا رغم أن الدقيق زاد سعره من حوالى ٣ ملجم للكيلو عام ١٩٥٣ إلى ٩ قرش للسعر الحر المدعوم حاليا، أى بنسبة ٣٠ ضعفا فقط). وغنى عن البيان أن الخبز هو أهم وأرخص مكون غذائى في مصر.

- من حيث الأسعار الرسمية المعلنة لبعض الخدمات الحكومية، نجد مثلا أن البريد العادى الذى كان في الخمسينات وحتى السبعينات بـ ١٠ ملجم (وكان قبل ذلك بـ ٥ ملجم)، أصبح اليوم بـ ١٠ قروش. وبيد التسجيل ارتفع في نفس الفترة من ٣ قروش (= ٣ ملجم) إلى ٣٠ قروش، والتسجيل بعلم الوصول من ٥ قرش إلى ٧٥ قرش، ووحدة التعمية العادية ارتفعت من ٣ قروش ثم ٥ قروش إلى ٣٥ قرش (مع زيادة الحالات الإلزامية لاستخدامها ومضاعفة

العدد المطلوب إلزاميا منها إلى درجة تصل أحيانا إلى الجنهات).  
وهذه أمثلة تعبر عن أقل درجات ارتفاع الأسعار الرسمية، التي تصل فى حالات أخرى-  
بشكل مباشر أو غير مباشر- إلى عشرات الأضعاف.

ومن ناحية أخرى، يجب أن نلاحظ أن المقارنة فى الأسعار بين ما قبل وما بعد ١٩٥٢  
هى مقارنة غير معبرة عن مجموع الظاهرة فى هذا المجال. فكل من عاصروا أيضا فترة  
الثلاثينات والأربعينات، يدركون عينا أنه حدث ارتفاع هائل ومتواصل فى الأسعار فى  
مصر نتيجة الحرب العالمية الثانية (١٩٣٥-١٩٤٥)، قد يصل إلى عشرة أضعاف فى بعض  
السلع، وقد يصل إلى عشرات الأضعاف فى سلع أخرى، لدرجة أنه ظهرت فئة مصروفة إذ ذلك  
تسمى «أغنيا» الحرب، صنعت ثروات كبيرة من فروق أسعار السلع. ومعنى ذلك أن ارتفاع  
الأسعار بعد يوليو ١٩٥٢ - بل والانتقال الفاسى نفسه - كان جزءا من ظاهرة تدهورية أكبر  
شملت وتشمل العالم كله بدرجة أو بأخرى، كما رأينا عند تأمل دورات التدهور البشرى فى  
العصر السابقة.

وأضع هنا عدة خطوط تحت عبارة «بدرجة أو بأخرى»، لأن شمول التدهور لا ينفى فى  
الوقت نفسه أن «درجة التدهور» فى كل بلد أو مجموعة بلد، ترتبط بـ وتنتج عن «درجة  
اللا عقل» أى درجة انخفاض القدرات الفكرية الفردية والاجتماعية فى ذلك البلد أو مجموعة  
البلاد.

فلا ارتفاع الهائل فى الأسعار فى العقود الأخيرة، يرجع إلى جانبين: جانب عالمى عام يرتبط  
بالدورة العامة المعاصرة للتدهور البشرى، وجانب محلى يرتبط بدرجة التدهور الثقافى  
والاجتماعى والاقتصادى فى الواقع المحلى - الذى هو تدهور ينتج عن تفاقم الاكتساح  
المسكرى والذهمائى (خصرنا الريفى) والقومى والدينى فى مصر منذ أواخر الأربعينات  
وبداية الخمسينات. ومعنى ذلك أن «درجة» ارتفاع الأسعار فى مصر، هى ظاهرة مكونة من  
جانبين: أحدهما عالمى، والآخر مصرى محلى إسلامى.

وهذا الجانب المصرى فى اشتعال الأسعار، يمكن أن نمر عنه المقارنة بين سعر العملة المصرية  
وأسعار العملات الدولية الأجنبية. فلنتأمل إذن هذا الجانب المحلى، بدون أن ننسى أن تلك  
العملات الدولية الأجنبية قد تعرضت هى نفسها لتدهورات هائلة فى القيمة السلمية لكل منها  
كما بينت، أى بدون أن ننسى أن نسب التدهور التى سنذكرها فيما يلى هى مجرد جزء من  
مركب كلى أكبر.

- فى الفترة من ١٩٥١ إلى ١٩٥٥ (ولا توجد عندى أرقام خاصة بما قبل حركة الجيش)،  
نجد فى مقابل ارتفاع اليوم ما يلى:

● كان متوسط سعر التعادل الذهبى الرسمى بين الدولار الأمريكى مثلا والجنيه المصرى هو  
حوالى ٢.٨٧. دولار للجنيه المصرى، ومتوسط سعر البيع والشراء هو حوالى ٣.٤٨ قرش  
للدولار. واليوم أصبح متوسط سعر الدولار الأمريكى أكثر من ٢٦٠ قرش. وهذا يعنى  
انخفاض القيمة السلمية للجنيه المصرى بالنسبة إلى الدولار الأمريكى، بنسبة حوالى عشر  
مرات من حيث القيمة الذهبية، ونسبة حوالى ٧ مرة من حيث القيمة السوقية. (واضرب فى  
ذلك نسبة انخفاض القيمة السلمية للدولار الأمريكى نفسه لتصل إلى النتيجة المركبة).

● كان متوسط السعرين المذكورين بالنسبة إلى الجنيه الاسترلى، هما: تعادل ذهبى  
تقريبى، مع انخفاض السعر السوقى للجنيه الاسترلى إلى حوالى ٩٧ قرش. واليوم أصبح  
متوسط سعر الجنيه الاسترلى حوالى ٤٤ قرش.

● فى الستينات وليس الخمسينات، كان المارك الألماني يساوى حوالى ١٥ قرش، فأصبح

يساوى حاليا أكثر من ١٥٠ قرش.

- الجنية الذهب (الذى كان وزنه الرسمى حتى بداية الخمسينات ٨ر٥ جرام ذهب عيار ٧٥) كان سعره الرسمى فى عام ١٩٥٥ خمسة جنيهات. وبعد التخفيضات التى حدثت على قيمته الذهبية وعلى وزنه الذى أصبح ٨ جرام فقط، أصبح سعره حاليا حوالى ٢٤٠ جنيه. وبالإضافة إلى تخفيضات العيار والوزن، فالفرق المذكور يعنى ارتفاعات فى الأسعار حوالى ٤٨ ضعفاً وهذا مع ملاحظة أنه حدث تدفق فى الأرصدة الذهبية إلى السوق بعد إلغاء القطاء الذهبى الأمريكى منذ عام ١٩٧١.

- رغم وضوح هذه الوقائع والأرقام الأساسية والنمطية، تقول أرقام الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء إن أسعار التجزئة لما يسميه «المواد الغذائية» ارتفعت من ١٩٣٩ إلى ١٩٥٢ بنسبة حوالى ٣ ½ ضعفاً (= حوالى ٢٥٠٪)، وارتفعت من ١٩٥٢ إلى ١٩٦٧ بنسبة حوالى ٥٨٪ فقط، وإلى عام ١٩٧٠ بنسبة حوالى ٧٠٪ فقط. وفى بند آخر مقطوع عن البند السابق، يقول الجهاز إن أسعار مايسميه «الطعام والشراب» (١٢) ارتفعت من سنة ٦٦- ١٩٦٧ (التي جعلوها سنة أساس تنسب إليها الأرقام التالية بدلا من سنة ١٩٣٩ أو ١٩٥٢) إلى سنة ١٩٨٨، بنسبة حوالى ١٢ر٥ ضعفاً فقط.

وفى هذا قطعا الاستمرارية المتصلة للأرقام لتغطية تطورها التدهورى ومنع مقارنتها. فلم يكتفوا باستخدام سنة أساس جديدة تنسب إليها الأرقام التالية هى سنة ١٩٦٧ التى لا تهم فى حد ذاتها عن نقطة تغير اقتصادى أو اجتماعى أو سياسى، لكنهم أيضا غيروا تصنيفات المواد التى يحددون بها الأرقام القياسية لارتفاع الأسعار؛ ومثل هذه التلاعبات، زعموا أن «تكاليف المعيشة» عموما ارتفعت من عام ٦٦- ١٩٦٧ إلى ١٩٨٨، بنسبة حوالى تسعة أضعاف فقط. وهذه التقديرات تكاد تنسحب أيضا فى رأيهم على الفترة من ١٩٥٢، لأنهم يقولون إن الأسعار لم ترتفع من عام ١٩٥٢ إلى سنة الأساس ١٩٦٧ إلا بنسبة حوالى ٥٨٪ فقط كما ذكرت!

### الأجور والدخول وأغنياء البركة

إذا كنا نعتقد أن متوسطات الأسعار الأساسية فى مصر قد ارتفعت من ١٩٥١ إلى ١٩٩٠ بنسب تتراوح بين حد أدنى عشرة أضعاف وبين مائة ضعف (أو أكثر أحيانا)، فإن متوسطات أجور ودخول أغلبية العاملين لم ترتفع ولم يكن يمكن طبعا أن ترتفع بدرجات مشابهة، لأن النظام العالمى والمحلى القائم لم يستطع ولم يكن يمكن أن يستطيع تخطيط وتنظيم ورفع الانتاج بنفس الدرجة أو بدرجة مقاربة، وإلا لما حدث أصلا انخفاض فى القيمة السليعية/ القوة الشرائية للنقد أى ارتفاع الأسعار! (وقد أوضحت ذلك فيما كتبت عن الميزان المجتمعى لشترتبات العمل ومبيعات الاستهلاك فى الفصل الرابع).

ومن المؤسف أنه لا توجد إحصائيات مفيدة أو أرقام تفصيلية وقابلة للمقارنة عن تطور الأجور والمرتبات والشرائح المتفاوتة للدخول فى مصر. لكن يمكن تعويض ذلك ببعض الوقائع النمطية مع بعض الأرقام المتاحة.

- إن الأجهزة الحكومية العسكرية لاتعلن اليوم أرقاما رسمية مفصلة عن مستخدمى وموظفى الجهاز الإدارى الحكومى ومتوسطات أجورهم- رغم أن مثل هذه الأرقام متوفرة بدقة لديهم ومسجلة-دفترها لكن يمكن أن نلاحظ عموما أن أول تعيين صاحب المؤهل المتوسط ارتفع من عام ١٩٥٢ إلى عام ١٩٩٠ بنسبة حوالى أربعة أضعاف: من ١٢ جنيه شهريا إلى أكثر من ٥٠ جنيه سنويا بالعلاوات الاجتماعية. وارتفع أول المؤهل الجامعى بنسبة تقل عن خمسة أضعاف: من ١٥ جنيه شهريا إلى حوالى ٧٠ جنيه شهريا بالعلاوات الاجتماعية. وبالنسبة

لوظفي القطاع العام وأمثالهم، فإن متوسط ارتفاع مرتباتهم قد يصل إلى ستة أضعاف أو سبعة أضعاف. أما السعاة (الذين يعينون حاليا على ما يسمى الدرجة السادسة - وهو اسم الدرجة الحكومية التي كان يعين عليها أصحاب المؤهلات الجامعية)، فقد ارتفع أول تعيينهم بنسبة تصل إلى ١٣ ضعفا، من ٣ جنيه شهريا إلى حوالي ٥٠ جنيه شهريا بالعلوات الاجتماعية<sup>(١)</sup>

وعلى كل حال، إذا أخذنا آخر أرقام نشرتها مطبوعات جهاز التعتية والاحصاء عن مجموع الأجور التي يحصلها مجموع أفراد العمالة في مختلف القطاعات، وهي أرقام ٨١-١٩٨٢ (حيث تترك الخانات بعد ذلك فارغة<sup>(٢)</sup>)، نجد أن المتوسط العام للأجور في مصر شهريا هو ٦٠ جنيه. ومن ناحية أخرى، تذكر أرقام بعض المطبوعات الرسمية القذية أن متوسط أجر العامل عام ١٩٥٤ (وهذا يشبه تقريبا عام ١٩٥٢ في مجال الأجور) كان حوالي ٩٦ جنيه شهريا، فأصبح عام ١٩٦٤ حوالي ١١٠ جنيه. لكن التصنيفات تتغير كالمعتاد في مطبوعات السنوات التالية لقطع الاستمرارية المتصلة للأرقام، ورغم ذلك، وبغض النظر عن الزيادات في أجور السعاة والخدم وأمثالهم، يمكن أن نقول إن أجور أغلبية العاملين العاديين في المجتمع من العمال والموظفين، ارتفعت بنسب تتراوح بين أربعة أضعاف وستة أو سبعة أضعاف تقريبا.

وفي مقابل هؤلاء العمال والموظفين العاديين، وفي مقابل البطالة المستفحلة التي تشمل الملايين، نجد أن ارتفاعات هائلة قد تصل إلى مئات الأضعاف حدثت في دخول البوابين والشغاليين (= خدم المنازل) وأقسام معينة من الحرفيين أو من العمال الفرديين أو من الفنيين المستقلين المرتبطين بوسائل الحياة الجديدة أو ببعض أنواع التكنولوجيا الجديدة، الخ. وهذا فضلا عن طوائف الأثرياء والمرتزة المتفعين من نزوات الأغنياء الجدد، أو من مناهل الثروات الجديدة الحكومية وغير الحكومية، وتجار الشقق المفروشة والخدمات الخاصة المشابهة، والمرتبطين بسماسرة ووكلاء المصالح الأرستقراطية المصرية أو الأجنبية أو بمقاولي الباطن، الخ، ثم فضلا عن المستقلين ببعض أنواع المهن أو الحرف الخاصة، الخ. فمثلا البواب المعاصر في العمارات الكبيرة التي أصبحت كثيرة جدا في القاهرة، يمكن أن يحصل من السكان على أكثر من ٥٠٠ جنيه شهريا، تضاف إليها الإكراميات الخاصة وعائدات الأعمال الخاصة الأخرى المرتبطة بالعمارة والسكان، بحيث قد يزيد دخله السنوي عن ٧٠٠٠ جنيه. (ولاحظ أن ضريبة الإيراد العام تجعل خط المتسربين عند ٢٠٠٠ جنيه سنويا). كذلك يقول أحد المعلقين إن «القرية»/ القاطنين على المدافن أو التراب (الذين كانوا من القطاعات السفلى في الدخل)، أصبح بعضهم يحصل مقابل أعمال تحضير ثم ترميم المدفن على آلاف الجنيهات شهريا (قد تصل في رأيه إلى ١٢ ألف جنيه شهريا)، وذلك بخلاف مصادر الدخل الأخرى المرتبطة بأسرار المدافن<sup>(٣)</sup> هذا، ويمكن أن نقول إن كثيرين من أفراد المجموعات أو الطوائف والفئات المذكورة التي ساهمت وتساهم في الاشتغال الخطير للأسعار وفي التدهور الجذري للمجتمع والاقتصاد، قد وصلوا فعلا إلى مستويات الأغنياء الجدد!

ومن المؤسف أن الجهات الرسمية أو المتخصصة أو الصحفية، لم تعد تعلن أرقاما عن

(١) نشرت الأهرام أخيرا أن دخل «النادي» في بعض مواقف السيارات الكبيرة (أي دخل الفرد من بطبيعة شبكات السيطرة على تلك المواقف) يصل إلى ٤٠ جنيه يوميا (= ١٢٠٠ جنيه شهريا)، كذلك كتب أحد مسرولي الأهرام في ٢٤ أبريل ١٩٩٠ بناتشد الدولة أن تقوم «بتمويض» موظفي الخدمة (= الجربونات) في المطاعم والكافيتريات والأندية الليلية للفندق شيراتون هليوبوليس الذي احترق - وعددهم ١٢٠٠ شخصا - لأن الواحد منهم كان يحصل على بقشيش يتراوح بين ٧٠٠ و ١٠٠٠ جنيه في اليوم (= حوالي ٣٠ ألف جنيه شهريا)، بينما مرتبه الرسمي الذي لا يقبض غوره في فترة إعادة بناء الفندق المحترق يتراوح بين ٢٠٠ و ٣٠٠ جنيه فقط<sup>(٢)</sup>

شرائع الدخل والايادات وعدد الفتنة المرتبطة بكل شريحة. لكن بعض الأرقام التي أمكن الحصول عليها، تشير إلى أن هؤلاء الذين يزيد صافي إيرادهم الفعلي السنوى عن ٤٠٠٠ جنيه بحيث يخضعون لضريبة الأيراد العام، يبلغ عددهم ربع مليون ممول. وأعتقد أن العدد الحقيقي لهؤلاء الذين يزيد صافي دخلهم السنوى عن المبلغ المذكور، لا يقل بحال من الأحرار عن نصف مليون شخص، ومعظمهم لا يقل صافي دخلهم عن ١٠٠٠٠ جنيه. وفي رأى أن مستويات الأغنياء في مصر أصبحت تبدأ حالياً من أصحاب الدخل السنوى الذى لا يقل عن عشرة آلاف جنيه، ومنهم الآلاف من أصحاب الملايين.

**والمشكلة في هذا الموضوع ليست مشكلة أنهم أغنياء، لكنها مشكلة أن معظمهم أغنياء طفليون وجهلة أو متخلفون ثقافياً وساقطون معنويًا، بل والكثيرون منهم لصوص محتالون** (انظر مثلاً أصحاب الملايين الذين أدانتهم المحاكم، مثل رشاد عثمان (٦٧٠ م ج) وعصمت السادات (٧٠ م ج) وتوفيق عبدالحى (١٤٠ م ج) وهدى عبد المنعم (٤٠٠ م ج) والريان، الخ). وأمثال هؤلاء لا يمكن طبعاً أن يخدموا ارتقاء المجتمع والاقتصاد، ولا يمكن أن يخدموا الانتاج، بل ولا يمكن حتى أن يخدموا مصالحهم الخاصة على المدى البعيد، والدليل على ذلك أن ثرواتهم لم تتكون أصلاً بالتدبير التفكيكى والتنظيم والانتاج، ولكن تكونت بالانقطاع الطفيلى والمضاربات على الأسعار والصفقات، أو بالسلب والاختلاس واستغلال النفوذ، أو بمشروعات الحظ واللصوصية، أو بالنصب والاحتيال، الخ.

وكلمهم تقريباً اعتمدوا بشكل مباشر أو غير مباشر- فى المراحل الحاسمة من تطوراتهم المالية على الأقل- على التديعيمات الدينية الشخصية أو الاقتصادية داخلها أو من المصادر العربية والإسلامية الخارجية، ومن خلال العمل فى تلك البلاد أو لحسابهم، بحيث ينطبق عليهم الحديث المحدث المسمى بالحديث القدسى، الخاص بالتقاطات الحظ والنصيب والبركة التى لا تصل فى الغالب إلى أصحاب التدبير والاجتهاد ولكن تهبط بدون تدبير عقلائى واجتهاد إنتاجى: «لأرزقن من لا حيلة له، حتى يتعجب أصحاب الحيل» ١١ ولهذا يمكن تسمية الأغنياء الطفيليين اللاعقليين الجدد فى مصر وما شابهها من بلدان العالم الثالث (ومعظمهم إسلاميون متعصبون) باسم «أغنياء البركة». فهؤلاء تصنعهم نفس الأجهزة التى تصنع الفقر والجور (بطريقة جوع كليك يتبعك)، أى للتعبيد والتسجيد ثم تغيير النظم الحكومية القائمة. إنها الأجهزة الحماسية الجديدة فى العالم العربى الإسلامى التى تحركها الأجهزة الأعلى للغرب الأنجلو أمريكى، ضد العقلانية والشيوعية، وضمن مخططات إطلاق الاكتساحات الإسلامية فى الدورة المعاصرة للتدهور العالمى الشامل.

### السكاكوت الخلف

### الجاهل عدو نفسه

✧ العدد المقدّر لسكان مصر بواسطة علماء الحملة الفرنسية عام ١٨٠٠ ثم فى عهد محمد

على عام ١٨٢١، كان ٢٤ مليون نسمة و ٢٥ مليون نسمة على الترتيب. وتضاعف العدد تقريبا في منتصف القرن الماضي، أى في حوالى ثلاثين عاما. واستمرت نسبة الزيادة فى السكان حوالى ٢٠٪، حتى بدأ التعداد الدورى الشامل للسكان من عام ١٨٨٢، حيث بلغ العدد ٣٨ مليون نسمة. ثم بدأ انخفاض معدل الزيادة بعد ذلك بحيث وصلت فى العقد الثانى من هذا القرن إلى حوالى ١٠٪. لكن لم يلبث أن رجع المعدل إلى الارتفاع، خصوصا عند انشاع الزحف القومى الاسلامى فى الثلاثينات والأربعينات، ومن ثم تفاقم فى ظل النظام الناصرى حتى وصل إلى ٢٨٪ منذ عام ١٩٨٦. وبذلك يتضاعف عدد سكان مصر مرة كل ٢٤ سنة فقط، مقابل مرة كل ٢٧ سنة فى الولايات المتحدة، ومرة كل ٢٩ سنة فى بريطانيا! (بخض النظر هنا عن الفروق الهائلة فى الانتاج).

وكان عدد السكان عام ١٩١٧ حوالى ١٢٧ مليون نسمة، يعيشون على أرض زراعية تبلغ مساحتها التى تجبى منها الضرائب ٥٦ مليون فدان، تضاف إليها ١٥ مليون فدان قابلة للزراعة ولا تجبى منها ضرائب. وهذا يعنى أن معدل نصيب الفرد من الأرض الزراعية الفعلية، كان فى عام ١٩١٧ حوالى ٤٣ من المائة من الفدان أى أكثر من ٢/٣ فدان. وزاد عدد السكان فوصل عام ١٩٤٧ إلى ١٩ مليون نسمة، بينما لم تزد مساحة الأرض المزروعة تقريبا، حيث وصلت إلى حوالى ٧٦ مليون فدان. وهذا يعنى أن معدل نصيب الفرد من الأرض الزراعية عام ١٩٤٧ انخفض إلى أقل من ٣ من المائة من الفدان، أى حوالى ربع فدان. وفى نفس الوقت، استمر الزحف الريفى على الحضر عموما، بحيث انخفضت نسبة سكان الريف إلى ٦٧٪ وزادت نسبة سكان الحضر إلى حوالى ٣٣٪، تركز معظمهم فى المدن الكبرى وخصوصا القاهرة والاسكندرية. واستمرت عمليات الاعتداء على الأرض الزراعية بالمجانى وغيره (قبل هبوب ظاهرة تهجير الأرضى أيضا فى عهد السادات!)، إلى درجة أن الكثيرين كانوا ينفقون هذا المالك فارقوا هذا الاتجاه المعادى لمصالح المجتمع!

وبعد ثلاثين عاما فقط من التعداد المذكور، تضاعف عدد السكان مرة أخرى فوصل عام ١٩٧٦ إلى أكثر من ٣٨ مليون نسمة. ورغم ما يقال عن استصلاح أكثر من ٨٠٠ ألف فدان فى تلك الفترة، ورغم أن الأرقام الرسمية المتاحة استخدمت فى السنوات الأخيرة ما يسمى «المساحة المحصولية» للأراضى الزراعية (وهذه تتعلق بدورات الزراعة وتزيد بنسبة غير محددة قد تصل إلى ٥٠٪ من المساحة الفعلية للأراضى ومن ثم تقطع الاستمرارية المتصلة للأرقام وتطمس إمكانيات المقارنة!)، إلا أنه اتضح أن مساحة الأرض الزراعية وصلت فى تلك الفترة حتى عام ١٩٧٦ إلى حوالى ٦ مليون فدان فقط (ويقول رئيس الوزراء لتبرير الانخفاض الذى حدث فى الثلاثينات إنها انخفضت منذ عام ١٩٦٦ إلى ٦٥ مليون فدان). ومعنى الرقم الأول، أن معدل نصيب الفرد من الأرض الزراعية انحدر إلى ١٦ من المائة من الفدان، أى حوالى سدس فدان فقط! وفى نفس الوقت، زاد الزحف الريفى على المدن الكبرى وخصوصا القاهرة والاسكندرية، بحيث انخفضت نسبة سكان الريف إلى ٤٣٪ وزادت نسبة سكان الحضر إلى ٥٦٪!

وفى عام ١٩٨٦ وصل عدد السكان إلى ٤٨ مليون نسمة، بزيادة حوالى ٣٠٪، بينما انخفضت المساحة الزراعية الفعلية إلى حوالى ٥٥ مليون فدان (رغم أن بعض الأرقام تقول إنها أصبحت حوالى ٧ مليون فدان). أى انحدر معدل نصيب الفرد من الأرض الزراعية إلى حوالى ١١ من المائة من الفدان، أى حوالى ١/٩ فدان فقط! وبقيت نسبة الزحف الريفى التى كانت قد تفاقم فى عهد عبدالناصر وفى السبعينات، بحيث وصل سكان محافظة القاهرة مثلا من حوالى ٢ مليون نسمة عام ١٩٤٧، إلى حوالى ٧٥ مليون نسمة عام ١٩٧٦ فيما

يسمى القاهرة الكبرى، ثم إلى حوالى عشرة ملايين نسمة عام ١٩٨٦ وتقول بعض الأرقام إنها تصل حاليها إلى حوالى ١٢ مليون نسمة (= عدد مصر كلها عام ١٩١٧)!!  
وفى العام الماضى ١٩٨٩، وصل عدد سكان مصر إلى ٥٥ مليون نسمة. وتستمر زيادة السكان بمقدار ١٣ مليون نسمة سنويا/ ٢.٨٪ سنويا، يزيد استهلاكهم بنسبة ٥٪ سنويا، بينما يستمر الانحدار فى المصادر الأساسية لوسائل الحياة، لأن زيادة الانتاج (إن حدثت أصلا زيادة حقيقية فى الانتاج) لا تزيد عن ١٪ سنويا، ولذلك أصبحت البلاد تستورد من الخارج وبالدوليين ما لا يقل عن ثلاثة أرباع الغذاء الذى يعيش عليه السكان!!

وتقول الأرقام الرسمية إن عدد المحاضر الحكومية لمخالفات الاعتداء على الأراضى الزراعية بالبناء أو التجريف أو التحويل أو ما إلى ذلك (ولاحظ أن هذه الجرائم تعتبر مجرد «مخالفات»!!)، بلغت منذ عام ١٩٨٧ فقط حوالى ٧٢ ألف محضرا وتقول أرقام موثوق بها إن مساحة الأرض الزراعية التى ضاعت من عام ١٩٨٤ إلى عام ١٩٨٩ تبلغ حوالى نصف مليون فدان من الأراضى العريقة التى لا تعوض!!  
كان نصيب الزراعة من الانتاج القومى فى أوائل الخمسينات أكثر من ٣٠٪، فانخفض حتى ٨٧-١٩٨٨ إلى حوالى ١٧٪ فقط!!

ولن أتناول هنا أرقام تطور الانتاج الصناعى، ليس فقط لأن المصدر الأول للغذاء والكساء هو الأرض بحيث أن أى تقدم حقيقى فى الصناعة وفى التكنولوجيا لابد أن يحقق التقدم فى مساحة وفى إنتاجية الأرض، لكن أيضا لأن مايسمى النشاط «الصناعى» ومايشبهه من نشاطات اقتصادية بشكل فى الحقيقة «متاحة إحصائية»: أولا، لأن تلك النشاطات غير المباشرة محتوية فى الاقتصاد البرجوازى على الكثير من الأعمال الخادعة أو المنسلخة موضوعيا، أى التى لا تفيد الاقتصاد العقلانى والانتاج الانسانى السليم كما أوضحت فى فصول الكتاب. وثانيا، لأن أرقامها تعتمد على أسعار بل وعلى قيم اقتصادية ذات تهميدات متغايرة ومتضخمة بحيث تشكل تقييما مزيفة أو غير قابلة للمقارنة الموضوعية. وعلى كل حال، فإن تعداد ١٩٨٦، يقول إن مجموع عدد العاملين فيما يسمى القطاعات الصناعية يصل إلى حوالى ٢٠٥ مليون، مقابل حوالى ٤٠٥ مليون فى الزراعة.

\* كان التقدير الرسمى الدقيق للدخل القومى عام ١٩٥٣ حوالى ٨٦. مليون جنيه، لحوالى ٢٢ مليون نسمة، بمتوسط حوالى ٣٩ جنيه للفرد. وإذا تغاضينا عن التزييفات ومغالطات الأجهزة العسكرية الناصرية فى حساب الدخل القومى، نجد أن الأرقام الرسمية لجهاز التعبئة والأحصاء ذكرت فى مطبوعاتها السابقة أنه وصل عام ١٩٧٠ وبأسعار ذلك العام إلى حوالى ٢٥٥. مليون جنيه. لكن ارتفاع السكان بنسبة تزيد على ٥٠٪ إذا ذلك، بجانب ارتفاع الأسعار فى الفترة المذكورة، يعنى أن الدخل الحقيقى للمجتمع ولل فرد لم يرتفع - إن لم يكن قد انخفض! ورغم استمرار بل تزايد التزييف والخلط فى مكونات وحسابات مجموع الدخل القومى بعد ذلك، بما فى ذلك التداخل بين أرقام القيمة المضافة للدخل وأرقام قيمة الانتاج، فقد توقفت الأرقام الرسمية عند عام ٨٣-١١٩٨٤ وتذكر أرقام ذلك العام أن الدخل القومى وصل بأسعار الثمانينات إلى حوالى ٢٥٠ ألف مليون جنيه، أى عشرة أضعاف الرقم السابق! لكن حتى هذا الرقم المنفوخ لا يعبر عن زيادة حقيقية، لأن الأسعار ارتفعت كما رأينا بنسب أعلى، بينما ارتفع عدد السكان من ١٩٧٠ إلى ١٩٨٤ بنسبة حوالى ٤٠٪!

وبغض النظر عن تغير الأسعار، كان نصيب الفرد من المواد الغذائية فى عام ١٩٥٢ حوالى ٩٣٣ جراما، أو حوالى ٢٤٠ كالورى (= سعر حرارى). وكان متوسط استهلاك الفرد من الأسعار الحرارية عام ١٩٢٩ أعلى من ذلك، حيث وصل إلى ٣٠٠ كالورى. لكن الأجهزة |



الإحصائية العسكرية الجديدة ألفت هذا الهند من حسابات متوسط الدخل ومستوى المعيشة، لأن أرقامه واضحة محددة وذات استمرارية قابلة للمقارنة المباشرة.

- عندما كان سكان مصر ٢١ مليون نسمة عام ١٩٥٢، كان إنتاج القمح ٧ر٢ مليون أردب، وإنتاج الفول ١ر٦ مليون أردب، وإنتاج القطن الشعر ٨ر٩ مليون قنطار. وعندما أصبح عدد السكان ٤٨ر٢ مليون نسمة عام ١٩٨٦ أى أكثر من الضعف، ورغم تقدم وتضاعف إنتاجية التقنيات الزراعية، وصل إنتاج القمح إلى ١٢ر٨ مليون أردب، وانخفض إنتاج الفول إلى أقل من ٢ر٩ مليون أردب، وإنتاج القطن الشعر إلى حوالى ٧ مليون قنطار. أما عن الثروة الحيوانية، فلا توجد للأصاف أرقام مقارنة بين الخمسينات والثمانينات، لكن يمكن الاستعاضة عن ذلك بأرقام المذبوحات الحيوانية فى السلخانات الرسمية. فهذه المذبوحات من مختلف الأنواع، كانت عام ١٩٥٢ حوالى ١ر٢٥ مليون رأس، فأصبحت عام ١٩٨٨ حوالى ١ر٥٨ مليون رأس فقط- رغم زيادة السكان فى تلك الفترة من ٢١ إلى حوالى ٥١ مليون نسمة، أى بنسبة ١٥٠٪.

- فى عام ١٩٥٢ كان حوالى ٥٠٪ من الأرض الزراعية موزعة. وفى عام ١٩٨٩ أصبح حوالى ٢٠٪ فقط موزعة. وكانت قيمة الإيجار بعد ما يسمى «قانون الإصلاح الزراعى» تتراوح بين ١٥٠ و ٢٠٠ جنيه. فوصلت قيمة الإيجار الحر (بما فى ذلك تأجير الأرض من الباطن أى بمعرفة المستأجر الرسمى باستغلال نصوص القانون الناصرى) إلى حوالى ١٥٠٠ جنيه! ورغم اختلاف أشكال الحياة الزراعية، استمر تدهور الزراعة.

- نتيجة الفشل أو عدم التصرف مع زيادة السكان، انخفض نصيب الفرد فى مصر من المياه من حوالى ١٧٠٠ متر مكعب سنوياً عام ١٩٦٩ إلى حوالى ١٠٠٠ متر مكعب حالياً- مما يعنى أنه وصل إلى ما يسمى «خط الفقر المائى» الذى يؤثر على مصالح الزراعة والصناعة والاستخدام المنزلى، بل ويضيع الجزء الأكبر من هذه الكمية المحدودة نتيجة انعدام الترشيح، وعدم تغيير نظام الري ونظام المحاصيل، وضياح مياه السدة الشتوية، الخ، فضلاً عن ضياع ٣٠٪ من المياه المستخدمة فى عمليات الري، و ٤٠٪ فى عمليات الاستهلاك المنزلى، الخ.

- وصل عدد التفاليس المعلنة عام ١٩٨٨، إلى حوالى ٢٧ ألف تفليسة.

- رغم أن أرقامهم الرسمية تقول إن حجم العمالة الفعلية زاد من حوالى ٦ مليون شخص عام ١٩٥٢ إلى حوالى ١٤ مليون شخص عام ١٩٨٩، فإن القيمة الحقيقية لنصيب الفرد من الإنتاج ومن الدخل والمستوى الحقيقى لمعيشة الفرد، انخفضت وتدهورت كما يتضح من تفاقم الأزمة الاقتصادية والاجتماعية واشتعال الأسعار- التى هى المقياس الحقيقى للعلاقة بين كفة العمل أو قيمة مبيعات العمالة وكفة الانتاج الحقيقى أو قيمة المشتريات الاستهلاكية، وهى التى تعبر عن الكمية الحقيقية لساعات العمل ونوعياته وقيمه الاجتماعية الحقيقية.

- فى الستينات وصلت ملكية القطاع الحكومى أو ما يسمى «القطاع العام» إلى نسبة ١٠٠٪ فى بعض المجالات، وانخفض نشاط الملكيات أو الاستثمارات الخاصة إلى أدنى الدرجات فى مختلف المجالات. ومع ذلك، تفاقمت الأزمة الاقتصادية وزاد التدهور الاقتصادى، فاستمرت عملية الطحن للأعقلى للمجتمع بين شقى التخلف الجاهل والتكائر السكانى المتضاعف. ومنذ عهد السادات فى السبعينات، قلبوا روى الطحن الاجتماعى على شقها الآخر، فبدأت سياسة فتح الأبواب على مصاريعها للاستثمارات الخاصة المصرية والأجنبية. وزاد عدد الأغنياء الجدد فى مصر زيادة غريبة واسعة، وظهرت آلاف عديدة من أصحاب الملايين (ويقال إن منهم ملياردير واحد على الأقل هو عثمان أحمد عثمان). وفى تعداد ١٩٨٦، اتضح أن مجموع العاملين فيما يسمى القطاع الخاص حوالى ٧ر٩ مليون

شخص (منهم ١٩ مليون داخل منشآت)، مقابل ١٢ مليون في القطاع العام و٦٦ مليون فيما يسمى القطاع الحكومي (مجموع يزيد عن ١٢ مليون).<sup>(١١)</sup> وتقول أرقام أخرى إن عمال ما يسمى القطاع الخاص في الصناعة وصلوا عام ١٩٨٩ إلى ٦٧٥٪ من إجمالي عمالة الصناعة في مصر، بعدد ٣٢٨ ألف عامل من مجموع ٥٤٤ ألف عامل. وتقول الأرقام الرسمية إن القطاع الخاص أصبح يقوم باستيراد ٥٣٪ من الواردات، ويشارك بنسبة ٥٠٪ فيما يسمى الانتاج القومي (مقابل ٢٣٪ منذ خمسة عشر عاما). وأعلنت الأرقام الرسمية عما يسمى خطة الاستثمار في ٨٩ - ١٩٩٠ أن نصيب القطاع الخاص فيما نفذ فعلا من استثمارات الخطة حتى الآن، وصل إلى ٣٦٪ من رؤوس الأموال - تزيد عن ذلك من حيث تكاليف/ نفقات الاستثمار.

ومع ذلك كله، استمرت الأزمة الاقتصادية الاجتماعية في التفاقم كما رأينا؛ تعددت الأسباب والفقير واحد؛ ذلك أنه يوجد قاسم مشترك في كل هذه التحولات العامة أو الخاصة، والاشتراكية الرأسمالية المفلتة أو الرأسمالية الاشتراكية الانفتاحية، وفي إجراءات التأميم أو التعميم والتخريب Privatisation، هو اللاعقل أو التخلف الفكري، الذي يشمل ما يسمى القطاع العام وما يسمى القطاع الخاص، ويشمل في بلادنا المنكوبة الحاكمين والمحكومين معا!

ونتيجة زيادة درجة اللاعقل أو التخلف الفكري في مثل تلك البلدان، نجد أنه في الولايات المتحدة الأمريكية مثلا - حيث تنفلت نشاطات وانحرافات رأس المال الخاص والاحتكارات، بينما تزيد أيضا النشاطات والاستثمارات الاقتصادية الحكومية بحيث يصل حجم العاملين في القطاع الحكومي والعام والمؤسسات الأمريكية المشابهة إلى حوالي ٥١٪ من قوة العمل الأمريكية<sup>(١٢)</sup> - تحدث نسبيا زيادة فعلية في الدخل وفي الانتاج، رغم انسلاخ الاقتصاد الرأسمالي عن الاتجاه العقلاني الانساني السليم وتدهور القيم الاقتصادية الحقيقية الموضوعية في المجتمع الأمريكي.

وبهذه الاستدراكات عن الاقتصاد الرأسمالي، نجد أن المقارنة النسبية تبين لنا أيضا أن صادرات مصر تبلغ ٤٦ مليار دولار، بينما تبلغ صادرات سنغافورة (التي عدد سكانها ٢٥ مليون نسمة فقط) ٥ مليار دولار - ناهيك عن اليابان التي يصل إنتاجها القومي إلى ٢٣٣ مليار دولار مقابل ٤ مليار دولار فقط لمصر، رغم أن مصر كانت أسبق من اليابان في عمليات النهوض التقني والاقتصادي منذ عهد محمد علي؛ ذلك أن تلك البلدان الحديثة في شرق آسيا تعيش على تراث الحكمة الفولكلورية الدنيوية القديمة التي تعبر عنها أصل كلمة بودا والبوذية، ولاتعيش على تراث التواكل الغيبي باسم النصوص التعبيدية المتوارثة عن الكهنوت الفرعوني.

وعلى كل حال، يكرر الاقتصاديون الأجانب أن سكان الدول المتقدمة الذين يشكلون ٢٥٪ من سكان العالم ينتجون ٨٠٪ من إنتاج العالم، بينما ٥٠٪ من سكان العالم الذين يتركزون في أشد الدول المتخلفة ازدحاما لا ينتجون إلا ٥٪ فقط من إنتاج العالم!

(١١) رغم الزيادة الواضحة الملموسة والمعترف بها في عدد المشتغلين تبع ما يسمى القطاع الخاص بالنسبة لعدد المشتغلين تبع الحكومة والقطاع العام، إلا أن الأرقام في هذا المجال مختلفة، نتيجة التداخل أو نتيجة عدم التحديد. من ذلك مثلا أنه في مقابل الأرقام المذكورة أعلاه لعام ١٩٨٦ عن نتائج «التعداد العام» للجهاز المركزي للتنمية والاقتصاد (المجلد الأول ص ٧٢) والتي تشمل كل المشتغلين من سن ٦ سنوات حتى أكثر من ٦٠ سنة داخل وخارج المنشآت، تقل أرقام الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة إن عدد المشتغلين الثابتين الذين استحقوا منحة العمال عام ١٩٨٩ هو حوالي: ٢٥ مليون شخص بالحكومة، و٥٢ مليون شخص بالقطاع العام، يضاف إليهم ٤ مليون مجنون وأصحاب معاشات.

## فأقنا الشئ لا يعطيهما

السبب الأول والأخير لكل الأسباب الأخرى والنتائج اللاحقة، هو- كما أوضحت- اللاعقل أو التخلف الفكرى. وترتب على ذلك السبب الأول ثم يتضاعف بالتفاعل معه فيؤدى إلى تضاعف واتساع النتائج، سيان آخران هما:

١- زيادة القوى البشرية غير القادرة على الانتاج، نتيجة أسباب عديدة أهمها ارتفاع معدل الزيادة السكانية ومن ثم ارتفاع عدد الأطفال وصغار الشبان بالنسبة لعدد السكان (حيث يصل هؤلاء الذين يقفون عن سن ١٥ سنة فى مصر إلى ٤٠٪ من السكان).

٢- زيادة المبدد أو المعطل من القوى الانتاجية البشرية، وأيضا من القوى الانتاجية المادية المتوفرة أو التى يمكن توفيرها فعلا.

ولنتأمل الآن هذا الجانب الأخير من مشكلة التدهور الاقتصادى فى مصر، أى الجانب الخاص بالتهديد أو الاستنزاف والتعطيل فى القوى الانتاجية المتاحة فعلا للمجتمع المصرى. لنتأمل بعض وقائع الفاقدة والضائع من الامكانيات الفعلية للبلاد- بغض النظر هنا عن أنها من حيث ظروف النظام الاجتماعى الفعلى إمكانيات محدودة، وبغض النظر عن أنها تحتاج إلى نظام جديد للاحياء والانطلاق الجذرى ونظام جديد للإصلاح أو إعادة البناء الجذرى، فإذا كان المثل يقول «على قد لحافك مذ رجليك»، فلنتنظر لماذا لا يكفى هذا اللحف الناقص المحدود حتى لتغطية جسمنا المرفص المنكش- بغض النظر عن قدرتنا على تغييره بلحف بديل أكبر كثيرا وأجود كثيرا!

لماذا تدهور وأين تذهب الامكانيات الفعلية المحدودة (وليس الامكانيات الممكنة) للدولة والمجتمع فى مصر؟

المشكلة ليست بالدرجة الأولى كما يتصور البعض مشكلة سرقة أو اختلاس أو ترفع واستغلال جشع، الخ. فهذه- أولا- ظاهرة تابعة أو نتيجة مترتبة على أسباب أخرى تتعلق بشغرات النظام وغشومية الحكم وسوء التشريع وسوء الإدارة، الخ. وثى- ثانيا- ظاهرة محدودة نسبيا، أى أن حصيلتها الاستنزافية أقل من غيرها. والمثل يقول إن المال السابى يعلم السرقة. ومعنى ذلك أن الطابع اللاعقلى للنظام هو الذى يفتح أو يشجع السرقة، أو على الأقل لا يستطيع أن يمنعها. فإذا وضعت كمية من الأشياء الثمينة تحت حراسة وتحت تصرف شخصى أعمى أو ضعيف البصر للتعامل بها فى مكان عام، فلاهد أنه سيبيدها مهما كانت حقيقة نواياه إزاء ذلك. وإذا أعطيت ساعة دقيقة لشخص غشيم لكى يصلحها، فلاهد أنه سيفسدها مهما كان مخلصا حسن النية طاهر اليد.

وهناك عموما ثلاثة أنواع من أساليب إلقاء الثروة فى البحر- أى بدون فائدة حقيقية للمجتمع والقرء على أى مدى- من خلال تصرفات الأفراد أو المجموعات الخاصة والعامة والحكومية:

- ١- الاسراف والتبذير على الأغراض غير المفيدة، وإهدار المصالح والقيم الخاصة والعامة، وتحويل الثروات والطاقات المادية والبشرية إلى بالوعات عقيمة.
- ٢- التسبب والفساد والإهمال الأثانى، أو العجز الفكرى أو عدم الكفاءة، والفوضى وانعدام أو سوء التخطيط، وانعدام أو سوء التشريع والتنظيم والإدارة.
- ٣- الترفع والانتهازية المشعة والنهش والهيش أو السلب والنهب والسرقة بمختلف أنواعها.

- لاشك أن أكبر وأخطر بالوعة تستنزف ثروات وطاقات البلاد، هى العسكرية والحرب أو الاستعداد للحرب. ومن أجل التماثيل الأثرية لليونان القديمة، تمثال الأم الوديعا التى تحمل

الرخاء (والتي اقتبس عنها النحاتون المسيحيون بعد ذلك تماثيل العذراء تحمل رضيعها المسيح). ذلك هو تمثال الحسناء إيرين Eirene (أى «السلام» بالمعنى اليونانى اللاتينى القديم، وهو السلام الداخلى / الذهنى والخارجى، أى سكينه وصفاء العقل فى ظروف الرئام الخارجى<sup>(١١)</sup>)، تحمل على ذراعها طفلا بلوتوس Plutus (أى الثروة).

ارتباط سلامة العقل وسلام الحياة بزيادة الثروة والرخاء، هو إذن حقيقة معروفة منذ أقدم العصور. وفى مصر التى انهزمت فى ثلاث حروب متوالية (آخرها هزيمة عمه أدت إلى وصول الجيش الاسرائيلى إلى الكيلو ١.٦ على مشارف القاهرة طريق السويس)، يقول المتحدثون الحكوميين إن خسائر تلك الحروب مع إسرائيل وصلت إلى ١٠٠ ألف قتيل و ١٠٠ ألف مليار دولار (= مائة ألف مليون دولار).

لكن المشكلة لا تقتصر على الخسائر الفعلية، وإنما ترتبط أصلا باتجاه التهديد والاستنزاف فى عمليات العسكرية والاستعداد للحرب، وفى فرض أساليب واستراتيجيات معينة للاتفاق وللتنظيم الاقتصادى والاجتماعى والسياسى بحجة الأمن القومى وحماية الوطن وخدمة المعركة المحتملة (إن لم يكن المعركة الفعلية)، الذى فما بالك حين ينتهى ذلك كله بالخسائر العسكرية والهزائم العسكرية- حتى لو أمكن تغطيتها باللعب على حبال المخططات والمصالح الخارجية للمعسكرين الدوليين<sup>١٢</sup>!

وعلى كل حال، ومن حيث الاتفاق العسكرى المباشر فى مصر، تقول الأرقام الرسمية إنه يصل إلى ١٨٪ من ميزانية الدولة. ويبلغ متوسط الاستيراد السنوى للأسلحة فى مصر، مالا يقل عن ٢ مليار دولار سنويا. وتقول الأرقام الرسمية الدولية، إن مصر كانت الدولة الثالثة فى العالم فى استيراد السلاح، حيث استوردت فى الفترة من ١٩٨٣ إلى ١٩٨٧ أسلحة رئيسية قيمتها حوالى عشرة آلاف مليون دولار، بينما بلغت قيمة ما استوردته من أمريكا فقط عام ١٩٨٠ حوالى ٢٤١٠ مليون دولار.

ورغم المنع العسكرية الأمريكية لمصر (مقابل تدعيم اتجاه عسكرة النظام الاقتصادى والاجتماعى والسياسى، أى مواصلة ومضاعفة تهديد ثروات وطاقات المجتمع وقهره بالفقر وبالفشومية العسكرية)، وصلت ديون مصر العسكرية للولايات المتحدة إلى حوالى ١٠ مليار دولار. ومع زيادة العسكرة والدين العسكرية التى وصلت إلى ١٤ مليار دولار، زادت الأزمة الاقتصادية وزاد مجموع ديون مصر المدنية للعالم الخارجى من حوالى ١٧ مليار دولار عام ١٩٧٠ إلى رقم هائل تظمسه الاختلافات المفتعلة فيما تعلنه المصادر الداخلية والخارجية، ولكنه يتراوح بين ٣٠ مليار دولار (كما أعلن رئيس الوزراء عام ١٩٨٩) وحوالى ٧٠ مليار دولار كما تقول مصادر أخرى.

وتقول الأرقام الرسمية الدولية إن الدول العربية تنفق على التسلح ٤٠ مليار دولار سنويا، وإنها تحصل على ٥٠٪ من واردات الأسلحة إلى العالم الثالث، أما عن الاتفاق العسكرى العربى المباشر (الذى يشمل الاتفاق على الأسلحة)، فتقول الخارجية الأمريكية إنه وصل فى عام واحد إلى ٦٧ مليار دولار. وهنا رقم أقل من الحقيقة، لأنه يعتمد على الاتفاق العسكرى الرسمى المقيد فى الميزانيات الحكومية<sup>١٣</sup>!

وفى مصر مثلا، لا تسمح الظروف ولا تسمح القواين بمعرفة ومناقشة القيمة الحقيقية لمجموع إنفاقات ونشاطات وموجودات أو حيازات المصالح العسكرية (ناهيك عن المصالح شبه

(١١) لاحظ أنه من نفس الأصل ظهرت أيضا الكلمة اليونانية اللاتينية haeresis / airesis بمعنى الانحيا

الفلسفى أو الفكرى، ثم انتقلت الكلمة بعد ذلك إلى معنى الهرطقة heresy<sup>١٢</sup>

العسكرية أو التابعة). لكن بعض الملاحظات العينية يمكن أن تشير إلى مدى التوسع والتضخم السرطاني الذي وصلت إليه حتى الملكيات والحيازات العقارية (المفروضة بوضع اليد المسلحة) في مختلف جهات البلاد وفي المدن والسواحل، بل وعلى شواطئ المصايف أيضاً وفي داخل القاهرة - مثلاً في مناطق الزيتون والحلمية ومدينة نصر، الخ- يمكن رؤية المساحات الشاسعة والمباني والانشاءات الواسعة التي تقتطعها المصالح العسكرية من إمكانيات وطاقات الدولة والمجتمع. من أجل ماذا؟ من أجل تشديد قبضة التحكم في المجتمع وقهر المصالح الديمقراطية العقلانية، مع الاستعداد لهزيمة جديدة في المستقبل!

أما عن المصالح العسكرية البوليسية وشبه البوليسية، وسواء التابعة للجيش أو للدخالية، فلا يمكن تقدير تكاليفها الحقيقية. لكن يكفي أن تشير هنا إلى أن ما يسمى قوات الأمن المركزي- التي يصنعها الجيش والدخالية، والتي أحرقت وسلبت ونهبت القاهرة في فبراير ١٩٨٦- تتكلف سنوياً حوالي ٢ مليار جنيه. فما بالك بالتكاليف الفعلية الشاملة لشبكات العملاء الرسميين والعملاء غير الرسميين التي تغطي كل جزء من البلاد!

زاد الاتفاق الحكومي في مصر، من حوالي ١٠٪ من إجمالي الانتاج القومي في أوائل الخمسينات، إلى ما بين ٢٥٪ و ٣٠٪ من إجمالي الانتاج القومي في منتصف الثمانينات. لكن للأسف أن جزءاً كبيراً من القيمة الحقيقية للانتاج القومي نفسه انسليخ عن الاقتصاد السليم وعن خدمة مصالح المجتمع والفرد، بينما اتجه الجزء الأكبر من الاتفاق الحكومي إلى أغراض غير مفيدة للمجتمع والفرد.

ولهذا زاد العجز الفعلي المحدد رسمياً عن حساب ميزانية الدولة عام ٨٧- ١٩٨٨ إلى ١٤ مليار جنيه، يشكل حوالي ١٥٪ من الانتاج القومي. وهذا عجز مستمر ومتزايد، يؤدي إلى أن تصير الدولة تقوداً «تضخمية»، أي مجرد تقود ورقية بدون رصيد سلعي. ويقول رئيس الوزراء إن إصدار النقد التضخمي وصل منذ سنوات إلى ٤٢٪، وأنه تنخفض حالياً. لكن تقول الأرقام الحكومية إنه يصل حالياً إلى ٣٠٪. والحقيقة أن إصدار تقود ورقية بدون رصيد سلعي (بعد إلغاء الغطاء الذهبي أو المصرفي السابق)، هو نوع حديث من أسلوب غش العملات الذي كان يستعمله التجار المخادعون في العصور الوسطى، بخفض نسبة الذهب أو الفضة في العملة أو بنقص وزنها!

- تبلغ قيمة الأموال المصرية التي تهرب سنوياً إلى الخارج حوالي ٦٠ مليار دولار.  
- يبلغ مجموع الموجودات العربية في الخارج حوالي ٦٧ مليار دولار.  
- من العيّنات النمطية للإهمال أو سوء الإدارة والتنظيم الذي يمكن أن يؤدي إلى أنواع متعددة من التبيد، مآثره الجهاز المركزي للحسابات عام ١٩٨٩ عن أنه يوجد داخل مخازن شركات وهيئات القطاع العام خامات بدون استغلال معرضة للتلف قيمتها ٣ مليار جنيه! كذلك أعلنت الهيئة العامة للخدمات الحكومية، أن المخزون السلعي الراكد في الجهات الحكومية التابعة لها قيمته ٧٨ مليون جنيه!

- من العيّنات النمطية الأخرى، أن المنطقة الصناعية الجديدة على الطريق الصحراوي في محافظة الجيزة خططت عام ١٩٧٦ لاستيعاب ٦٥ وحدة صناعية، لم ينقل منها حتى الآن إلا ٣١ وحدة- تتعرض للمشاكل الصعبة إلى درجة أنها مهددة بالتوقف بسبب انعدام أو نقص المياه والسكان والخدمات اللازمة للمنطقة، وبسبب نقص الخدمات والوسائل اللازمة اقتصادياً!  
- أعلن في مجلس الشعب في مارس ١٩٩٠، أن عدد مصانع النسيج التي توقفت في المحلة الكبرى وشبرا الخيمة بسبب عدم وجود خيوط غزل، وصل إلى حوالي ١٠٠٠ مصنعاً.  
- تتعرض حوالي ١٨ ألف شركة تربية مواشى ودواجن وبيض لاحتمالات الإفلاس، لأن

الحكومة أقرضتها قروضاً عندما كان سعر الدولار ٨٠ قرش، ثم طالبتها بمضاعفة السداد وفق تضاعف سعر الدولار إلى حوالي ٢٦٠ قرش.

- بعد حريق شيراتون، صرح مسئولون في وزارة الداخلية أن خسائر حرائق القطاع العام في السنتين الماضيتين بلغت ٦ مليارات جنيه، وأن منها ٦٠٠٠ حريقاً حدث في القاهرة.

ولا يدخل في موضوعنا هنا ما إذا كانت مثل تلك الحرائق وكوارث التلف الأخرى ترجع إلى أسباب إجرامية متعددة أم إلى ما يسمى بالاهمال والتواكل وسوء التصرف ووضع الرجل غير المناسب في المكان غير المناسب. ذلك أن النتيجة في كل هذه الأحوال واحدة.

- أشرت قبل ذلك إلى النسبة الهائلة للفاقد الزراعي قبل وبعد جمع المحصول (نتيجة الآفات وأسباب التلف الأخرى المدعمة بالاهمال والفشل والتخلف العلمي). وأضيف هنا أن الخسائر التي تصيب الماشية والأغصنام في مصر - بسبب انتشار الطفيليات فقط - تبلغ ٢٨١ مليون جنيه سنوياً.

- بالإضافة إلى التهديد الاقتصادي بالعسكرة والاتفاق العسكري وتحويل الثروات والطاقت إلى الأغراض العسكرية أو شبه العسكرية، والتهديد بالفوضى والاهمال والفساد، توجد إنفاقات تبديدية أخرى حكومية وغير حكومية متعددة بالورقات وهائلة الحجم (رغم استحالة حصرها في ظروف وفي ظل النظام القائم). من ذلك مثلاً الاسرافات والتبذيرات بحجة الأمن الداخلي على أغراض غير مفيدة للمجتمع، وعلى العطايا والامتيازات والأكراميات للصلحاء والمرترقة والنفعيين والانتهازيين والمدعومين والأدوات وغيرهم ممن يستخدمهم أو يخدمهم النظام القائم. والاسرافات والتبذيرات على النشاطات اللاعقلية المتضخمة سرطانياً، في ميدان الكتب التجهيلية والمطبوعات التدهورية والصحف الفارغة (ولاحظ أن مطبوعات وصحف المعارضة المتأفكة تحصل أيضاً على مساعدات غير مباشرة مع ورق مدعوم). وبالورقات التهديد على الاعلانات والإعلاميات الباهظة التكاليف التي تغطي كل شيء كاسراب الحشرات المنتشرة، وتهديدات الراديو (الذي أصبح يعمل ٢٤ ساعة في اليوم بهرامج وموجات لاحصر لها، بحيث زادت ساعات الإرسال اليومي للإذاعة المصرية من ١٥ ساعة عام ١٩٥٢ إلى ٢٤٢ ساعة يومياً عام ١١٩٨٨)، والتلفزيون (الذي يعمل حالياً ٣٠ ساعة في اليوم)، وغير ذلك من وسائل حكومية وغير حكومية لا تنتج إلا في صناعة التخلف الفكري والتزعزاع الفوغاثية وانفعالات الآثارة والروح الهستيرية باسم الوطنية والقومية وباسم الدين والإسلام والقرآن، الخ. ثم أيضاً الاسرافات والتبذيرات على النشاطات السرية والعلمية الخارجية التي تتعلل بنفس الشعارات عن الوطنية وعدم الانحياز والعالم الثالث والعالم الإسلامي، الخ. وبذلك تتضاعف الغشومية العسكرية بالغشومية الفوغاثية بالغشومية التعصبيه قومية أو دينية، فتضيق مصالح المجتمع والفرد.

- بناءً على تعداد ١٩٧٦، يصل عدد الأميين في مصر إلى ٨٥٪ وفق ما يسمى «التعريف الوظيفي» للامية لدى منظمة اليونسكو (أي عدم الإلمام بالقراءة والكتابة بالمستوى الذي يتيح للفرد ممارسة الأنشطة التي تتطلب ذلك) - رغم أنه بناءً على التعريف المصري للامية (باعتبارها عدم القيد في أي مدرسة وعدم الوصول إلى نهاية الصف الرابع الابتدائي) يصل عدد الأميين بالنسبة إلى الأشخاص من سن ١٠ إلى سن ٤٥ إلى ٦٣٫٥٪ فقط؛ وعن عام ١٩٧٩، يقول تقرير المجلس القومي للتعليم في مصر (الذي يعمل تحت رئاسة أحد العسكريين الناصريين المتعددي الألوان هو عبدالقادر حاتم) إن عدد الأميين من يزيد سنهم عن ١٢-١٣ سنة يتراوح بين ٢٠ و ٢١ مليون مصري.

وتختلف الأرقام - إذا أعلنت أصلاً أرقام رسمية - باختلاف التعريف والتصنيف والمجموع

الذي ينسب إليه العدد. وتقول أرقام جهاز التهيئة والإحصاء عن تعداد ١٩٨٦، إنه من بين حوالي ٣٤٦ مليون مصري هم الذين يبلغ سنهم من ١٠ سنوات فأكثر، وصل عدد الأميين (= الذين يقولون عن أنفسهم أنهم أميون!) إلى حوالي ١٧ مليون فقط، بينما يوجد حوالي ٧٤ مليون شخص «يقرا ويكتب» (= يقولون ذلك!) بدون الحصول على أي مؤهل مدرسي! وهذا يعني في الحقيقة أن عدد «الأميين غير المدرسين» وصل في التعداد المذكور إلى حوالي ٢٤ مليون شخص. فإذا أضفنا إليهم العدد الكبير المعروف عينا من الحاصلين على التعليم الابتدائي الإلزامي أو المقيدين فيه عن يعتبرون واقعيًا أميين (حتى بدون استخدام التعريف الوظيفي للأمية لدى اليونسكو)، نجد أن النسبة التقديرية لن تقل كثيرا عن الرقم السابق وهو ٨٥٪.

وقد أعلنت منظمة اليونسكو أن أعلى نسبة من الأمية في البلاد العربية، توجد في مصر واليمن الشمالية (= مصر الميمونة واليمن السعيدا).

\*\*\* وأكرر التحية للقارئ أننا نتكلم هنا عن الأمية الإبهدية، وليس عن الأمية الثقافية التي تشمل معظم الناس (بما يفهم بعض حملة الدرجات الجامعية العليا!). لكن للأسف أن مرافق البحث الاقتصادي والاجتماعي لانهتم أصلا بتحديد وتصنيف مستويات ونسب الثقافة الحقيقية والقدرات الفكرية والذكاء الفكري، مما لا يقاس بالتعليم الإبهدي أو بالشهادات (رغم أنه طبعًا يستحيل أن يوجد بدون تعليم وشهادات). ولهذا، لا تملك مرافق البحث الاقتصادي والاجتماعي أي تصنيفات ومن ثم أي أرقام للتمييز بين المستويات الثقافية والفكرية التي ظهرت في جيلنا مثلاً، بحيث أبرزت أمثال لطفى السيد وطه حسين وعبدالقادر حمزة والذكور محمد حسين هيكلي في مجال الثقافة الجامعية والصحفية، ومصطفى مشرفة في مجال العلم، ومصطفى عبدالرازق وأحمد أمين في مجال الدين، وعبدلوهاب وأم كلثوم في مجال الموسيقى والفناء، الخ، ومن ثم طلعت حرب وأمثلة في مجال الاقتصاد، في مقابل «مشاهير النكرات» المجدد الذين برزوا فوق نفايات صحافة الملايين وجامعات الأقاليم وأدب الترفيه وأغاني عدوية وتلاميذه، وفي مقابل الشيخ شعراوي والشيخ الفاسي وعمر عبد الرحمن، ومن ثم الريان وأمثاله في مجال الاقتصاد!

لا توجد للأسف أي تحديدات أو تصنيفات بخصوص مثل هذه الوقائع النمطية العينية، رغم أنه يمكن تحديدها وتصنيفها بقياسها بالأرقام للتعبير عن مدى الثقافة العقلانية أو التجهيل اللاعقلي، اللذين هما صانعا الارتقاء والتدهور في المجتمع وفي الاقتصاد. (بل ويمكن تحديد أبرز المعالم الحقيقية للثقافة بالأرقام، وذلك مثلاً من خلال قياس ثروة المفردات والموضوعات الفكرية المتداولة في الكتب والصحف ووسائل الاعلام، وأيضاً في الاستعمالات المنتشرة في اللغة السائدة). لكن الأنكى هو أنهم أهملوا تماماً معنى كلمة «فكر» أيضاً وليس فقط كلمة «ثقافة»، فأصبحت أعلى الشخصيات ومثلو الرئاسة برؤس في وسائل الاعلام والصحافة والثقافة لما يسمى «مؤسسة التفكير» للمعوقين ذهنياً، وليس فقط لما يسمى «ثقافة الطفل»! وبذلك لم يتزولا فقط معنى الثقافة والفكر إلى المستوى الطفولي العادي، لكنهم نزّلوا به أيضاً إلى مستوى مهابيل ومجازيب الأطفال الذين يتمتعون بالفكر لأنهم لم يصلوا في تقديرهم إلى مستوى «التخلف الذهني الشديد»! (١).

(١) استجابة لهذا الاحبار العالي لعنى «الفكر»، أعلن مساعد وزير الداخلية الجديد في تصريح لوسائل الاعلام في ٩/٣/٩٠ أنه يجب وصف الإرهابيين الإسلاميين بصفة «التطرف الفكري» وليس التطرف الديني لأنهم «يتمتعون عن الدين»! ومعنى ذلك أنه اعتبر «الفكر» مرادفاً للتخريف اللاعقلي والتعصب الغيبي والشطط الاعتقادي!

والمهم أنه بسبب اعتماد الضوء بخصوص التحديثات الصحيحة للثقافة والفكر، لاستطيع الاستفادة من الأرقام الرسمية الخاصة بتطور عدد المدارس وتلاميذها وعدد الجامعات وطلبتها وخرجيها.

ففى تعداد ١٩٨٦، وصل عدد الحاصلين على شهادات مدرسية غير جامعية إلى حوالى ٨٧ مليون (منهم حوالى ٤٥ مليون لم يصلوا إلى التعليم المتوسط)، بينما وصل عدد الحاصلين على شهادات جامعية ودرجات عليا إلى حوالى ١٢ مليون (منهم أكثر من ٣٢ ألف يحملون درجات عليا). وقد زاد عدد تلاميذ الابتدائى والاعدادى والثانوى عموما من حوالى ٢ مليون عام ١٩٥٣ / ١٩٥٤ إلى حوالى ١٠٣ مليون عام ١٩٨٦ / ١٩٨٧. وزاد عدد الجامعات المدنية من ثلاثة فقط عام ١٩٥٢ إلى ١٢ جامعة حاليا (لايزيد مستواها فى الحقيقة عن مستوى المدرسة الثانوية القديمة)، مع تضاعف عدد الكليات فى كل جامعة، وظهور عدد كبير من المعاهد العليا التابعة لما يسمى «التعليم العالى»، الخ.

وزاد عدد طلبة الجامعات من حوالى ٤٥ ألف عام ٥٢-١٩٥٣، إلى حوالى ٦٣ ألف عام ٨٦-١٩٨٧. وإذا كان المثل القديم يسخر من «الحمار الذى يحمل أسفارا»، فنحن نحتاج اليوم إلى مثل جديد للتعبير عن الحمار الذى لم يبق له اليوم حتى الأسفار التى يمكن أن يحملها بدون أن يفهمها!! ذلك أن التخلفيات والتخلفات الجذرية فى كل برامج التعليم المدرسى والجامعى والتسهيلات وقواعد «الرافة» فى كل الامتحانات، وصلت إلى درجة جردت ظهر الحمار من «الأنقال» التى يمكن أن تفيد بعض الأفراد إن لم تكن تفيد الآخرين!! وهذا فضلا عن جانب التحيز الخاص ضد الفكر العقلانى فى هذه التخلفيات والتخلفيات والتسهيلات التجهيلية، حيث زادت درجات السطحية والابتذال وانعدام الفائدة العقلية فى كل المستويات والمواد، وألغيت أو انكمشت وشوهت برامج الفلسفة والأدب التفكيرى والمعلومات التفكيرية وموضوعات الثقافة الفكرية- حتى فى الكليات الجامعية المتخصصة وليس فقط فى المعاهد والتعليم الثانوى!

- فى مقابل هذا الاستنزاف التجهيلي الهائل للطاقات والأموال فى اتجاه التضليل والخداع الذاتى والمباعدة عن الثقافة الجامعية الأكاديمية الحقيقية، تعلن الأرقام الرسمية أن الحكومة اعتمدت للأبحاث العلمية فى الخطة الخمسية الأخيرة مبلغ ١٥ مليون جنيه فقط!! وهذا مبلغ لا يصل إلى ثمن مجموعة صغيرة من الدبابات أو الطائرات العسكرية، أو إلى تكاليف عدة ساعات من البحث التكنولوجى الخاص فى الصوامع العسكرية السرية فى مصر!! ويمكن أن يتضح لنا مدى تفاهة هذا المبلغ، إذا لاحظنا أن اعتمادات البحث العلمى والتكنولوجى وصلت فى ألمانيا الغربية مثلا عام ١٩٨٩ إلى ٦١٥ مليار مارك (= حوالى ٣٠ مليار جنيه)، منها ٢ مليار مارك فى ميزانية الحكومة.

- وصل عدد الأغاني «الهابطة» التى رفضتها الرقابة الرسمية على المصنفات الفنية عام ١٩٨٩: ٣٠٠ أغنية= عشرين ضعف متوسط الأغاني التى ترفض فى العام خلال الفترة السابقة

أما الأغاني «الهابطة» التى لم ترفضها لجنة الرقابة المذكورة والتى تؤذى أسمعنا كثيرا جدا من وسائل الاعلام الرسمية، وأما الأغاني «الهابطة» التى لم تمنع عمليا ومن ثم تسيطر فعلا على السوق، فلا توجد أرقام عنها! وأما من يستحقون الفصل من لجنة الرقابة على المصنفات، وأمثالهم من المسيطرين على الثقافة والصحافة والاعلام والفنون فى مصر، لهبوط أو انعدام ثقافتهم وذوقهم الفنى هم أنفسهم (بطريقة الأعمى المخصص لصناعة التبصير)، فلا توجد أرقام عن عددهم



- تقول أرقام وزارة الداخلية إنه خلال شهرى يناير وفبراير فقط هذا العام ١٩٩٠، وصل عدد البلاغات التى تلقاها بوليس التجدد وبوليس الأحداث فى مدينة القاهرة فقط عن غياب الفتيات المراهقات، إلى ٢٥٥ بلاغا، وهذا الرقم مجرد إشارة وقائعية عن التزايد الخطير فى عدد الهاربات من الفتيات غير المبلغ عنهن فى القاهرة، وفى عدد الفتيات الهاربات من الريف إلى المدن، وفى عدد الهاربات من النساء اللواتى عموما، الخ.

- برزت فى مصر بشكل لم يسبق له مثيل ظاهرة تخلص الآباء من أطفالهم الرضع أو الصغار جدا، سواء بالالتقاء على قارعة الطريق أو بالبيع أو بالقتل (ناهيك عن استخدام الصغار فى التسول وفى الأعمال الشاقة المبكرة) ولا توجد طبعا أرقام عن ذلك، لكن الصور والحوادث تنشر فى الصحف فى هذه الفترة.

- زادت نسبة العوانس أو غير المتزوجين من ١٨٪ عام ١٩٥٢ إلى ٢٧٪ عام ١٩٨٦. وفى تعداد ١٩٨٦، اتضح أنه من بين ٢٦٨ مليون شخصا فى سن الزواج: وصل عدد غير المتزوجين من قبل إلى ٦٩ مليون، وعدد الأرمال إلى أكثر من ٢ مليون، وعدد المطلقين إلى حوالى ربع مليون. أما عدد المعقود قرانهم بدون زواج منزلى، فهم أكثر من ٣٠٠ ألف.

وزيادة عدد العوانس أو العزاب وغير المتزوجين لا يعبر فقط عن زيادة الفقر، ولكن يعبر أيضا عن تفاقم مشكلة الاسكان- التى هى مشكلة طاحنة للفقراء ومحدودى الدخل وليس للمتيسرين والأغنياء. ففى تعداد للشقق أجراه جهاز التعبئة والاحصاء، اتضح أن عدد الشقق الحالية المغلقة (وهذه تخص ملاكا أو مستأجرين متيسرين وأغنياء يتمتعون بشقق أخرى!) وصلت عام ١٩٨٦ إلى ١٨ مليون وحدة سكنية، ثم عام ١٩٨٩ إلى ٢ مليون وحدة سكنية. وتقول الدراسات المتخصصة إن نسبة تلك الشقق الحالية المغلقة بلغت فى القاهرة والمحافظات ٥٤٪ من إجمالى عدد الشقق عام ١٩٨٦، وبلغت فى الريف ٢١٪.

\* ومع ذلك، يجب ألا تنسى أن عدد المساكن فى مصر ارتفع من سنة ١٩٤٠ إلى سنة ١٩٩٠ بنسبة حوالى ١٥٠٪ فقط تقريبا، بينما زاد عدد المصريين فى تلك الفترة بنسبة تزيد عن ٣٠٠٪!

- فيما يسمى القاهرة الكبرى التى تضم حوالى ١٢ مليون نسمة، لا يعمل لمواصلات محدودى الدخل إلا ٣ آلاف أوتوبيس أو عربات أخرى للنقل العام (ترام أو مترو)؛ أما عدد السيارات الخاصة فيبلغ نصف مليون، وعدد سيارات الأجرة ١٥٠ ألفا، وعدد سيارات الأجرة المشتركة (السرفيس) ١٥ ألفا. ويصل عدد الركاب فى القاهرة يوميا ٢ مليون راكب.

- تنفيد أرقام الجهات المطلعة أن إدمان المخدرات وصل إلى حوالى ٢٪ من طلبة الجامعات المصرية!

- الشبان الذين يتقدمون إلى الكليات العسكرية ويثبت أنهم غير لائقين صحيا، وصلت زيادة عددهم إلى نسبة ٧٥٪. وتقول الأرقام أيضا إن الأنيميا تصيب حاليا ٥٠٪ من أطفال مصر.

هذا وقد أعلن وزير الصحة أن عدد المصابين بالبلهارسيا فى مصر، انخفض عام ١٩٨٩ إلى حوالى ١٧٪ فقط! وتقول الأرقام الموثوق بها إن عدد المصابين فعلا بالبلهارسيا ١٢ مليون فرد أى حوالى ربع السكان، يضاف إليهم حوالى ٢٠ مليون فرد تحت الامتلاء ورغم ذلك، وفى مقابل المبالغ الموهلة المبددة على الأغراض العسكرية والأمنية والاستيراضية، تبلغ الاعتمادات الحكومية لمكافحة البلهارسيا ٤ مليون جنيه فقط (بينما يبلغ ثمن الطائرة الواحدة من الطائرات الحربية المتطورة حوالى ٨٠ مليون جنيها).

- أما عن عدد المعوقين أو أصحاب العاهات، فالأرقام الرسمية تخفى حقيقة ذلك، لكن

بناءً على تقديرات منظمة الصحة العالمية، يمكن أن نتوقع أن ينطبق ذلك الاسم الدبلوماسي الجديد على حوالي ١٠٪ من المصريين. وعلى كل حال، تقول أرقام مونتوق بها إن عدد المعوقين في البلاد العربية عموماً يصل إلى ١٨٪ من عدد الأطفال. ويقول الرقم الشائع إن عدد المعوقين / ذوي العاهات في مصر حوالي ٦ مليون (رغم أن بعض الرسميين يخفون العدد إلى ٣ مليون).

هذا، وقد أدت تقاليد التسول وتقديس العاهات ذات الأصول الكهوتية العريقة في الشرق إلى الخلط المتناقص بين الاعتبارات الخيرية الإنسانية (التي يجب أن تشمل حتى الحيوان) وبين مصالح العمل والاقتصاد. ومن ثم صدر القانون عام ١٩٨٢ وتكررت تعليمات الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة (بل وأكدها ودعمها البرلمان) عن ضرورة تخصيص نسبة ٥٪ من الوظائف في أي جهاز حكومي وفي أي منشأة تستخدم ٥٠ عاملاً فأكثر لتعيين المعوقين المؤهلين!! - ٧٪ من الأطفال تحت سن ١٥ سنة في مصر، يكسبون رزقهم: سواء بالعمل المأجور أو بالتسول!

وفي إحصائية أخرى أن عدد الأطفال من سن ٦ سنوات فقط الذين يعملون بشكل ثابت، يبلغ حوالي ١٥٠ مليون طفل يشكلون ٣.١٪ من قوة العمل في مصر. - تقول التقديرات المطلعة إن عدد المتعطلين بطالة كاملة في مصر يبلغ حوالي ٤ مليون شخص، بينما تقول الأرقام الرسمية إن البطالة السافرة تبلغ حوالي ١.٠٪، أو حوالي ١٢٠ مليون فرد فقط (بدون حساب البطالة المؤقتة والموسمية المقتمة، الخ). ولاحظ أن الأموال التي أنفقت مثلاً في الاستثمارات المنفذة بموافقة هيئة الاستثمار في نصف السنة المالية الجديدة، بلغت حوالي ١.١ مليار جنيه، وأعطت ١٧١ ألف فرصة عمل فقط. فكيف يمكن مثل هذه الطريقة استنفاد العدد المهرل المتزايد من الأيدي العاملة المتعطلة، بما فيهم خريجو الجامعات؟!!

- تقول تقارير متخصصة إن البطالة المقتمة أو المستترة في مصر، تصل إلى حوالي ٧ مليون شخص.

ولا توجد أرقام دقيقة عن ساعات العمل الضائعة من مستخدمي الجهاز الإداري الحكومي الذين تضاعف عددهم عدة أضعاف، ولا عن ساعات العمل الضائعة من المشتغلين في القطاع العام الذين يحصلون على أجور ومرتبات لا يقدمون ما يقابلها من عمل. لكن يمكن الإشارة هنا إلى أن التقديرات الأجنبية تقول إن المتوسط العام لوقت العمل الفعلي للمواطن المصري، يقل عن نصف ساعة في اليوم!!!

- يصل عدد العاملين في القطاع الحرفي إلى أكثر من ٣ مليون حرفي، معظمهم يعملون في منشآت لا يزيد عدد عمالها عن ٤ عمال. وللأسف أن هذا القطاع الذي يمكن أن يلعب دوراً ملحوظاً في مجال العمالة وخدمة مصالح المجتمع وتوفير المستلزمات المعيشية، لا يلقى الاهتمام الحقيقي والتنظيم السليم والتوجيه المفيد.

وتشير الأرقام المتخصصة أن تكلفة فرصة العمل في الصناعات الصغيرة تبلغ بين ١٠٠ و ٥٠٠ جنيه فقط، بينما متوسط تكلفة فرصة العمل في معظم الصناعات الكبيرة يتراوح بين ٢٠ و ٥٠ ألف جنيه.

- تبلغ نسبة الأسر التي تعتبر «تحت خطر الفقر» في مصر، حوالي ٤٧.٢٪ من المجموع، أي أن حوالي نصف الأسرة المصرية لم تصل حتى إلى الحد الأدنى من وسائل الحياة الفقيرة!!

- في مقابل هذه الملايين الفقيرة والمتعطلة والمعدمة أو شبه المعدمة وهؤلاء الذين يمارسون التسول، ركزت العشوائية الاقتصادية اهتمامها على ما يسمى «السياحة» و «الفندقة»، الخ

ولا توجد أرقام دقيقة عن مجموع التهديدات والاستنزافات في الطاقات البشرية والمادية والمالية على هذا المستنقع التدهوري (الذي تباح إمكانياته للعلماء والأدوات والألتعاج والمرتزة من شبكات الجيش والبوليس وأمثالهم). لكن يكفي أن نشير إلى أنهم- باسم السياحة وخدمة الفنادق- أقاموا مدارس ومعاهد عليا باسم «الفندقية»، وأقاموا أو سمحوا بأقامة مئات الكباريهات وصلات الرقص والقمار وما إلى ذلك، فضلا عما أدى إليه ذلك من مفاصد أخلاقية وأرستقراطية أخرى، وما ارتبط به من تغيير ضار وطفيلي في نوعيات السلع ونوعيات الخدمات في قطاعات اقتصادية واجتماعية واسعة.

ولاحظ أن ما يقال عن «الدخل السياحي»، هو في الحقيقة نوع من التزييف والدجل، لأنه يسقط التكاليف الحقيقية وراء مدفوعات السياح- ليس فقط التكاليف السلعية والمالية المصرية، لكن أيضا وأساسا التكاليف التي تتحملها مصالح المجتمع ومصالح الاتجاه السليم للاقتصاد والنظام السليم للحياة والعمل والانتاج.

وتقول الأرقام الرسمية إنه في الفترة من ١٩٥٧ إلى ١٩٨٧، زاد عدد الفنادق من ٦٠ فندقا إلى حوالي ١٢٠٠ فندقا، وزاد عدد غرف الفنادق من ٤٦٤٥ غرفة إلى حوالي ٤٠ ألف غرفة، وزاد عدد السياح من ٧٦ ألف سائح إلى ١٨ مليون سائح! ولا توجد أرقام عن تطور المشتغلين المباشرين وغير المباشرين في هذه الفنادق وملحقاتها من الصالات والكباريهات والخدمات السياحية المشابهة، التي تشكل في الحقيقة طاقات بشرية واقتصادية مهددة (فضلا عما تحتويه من نشاطات القوادين وماشابه ذلك من النشاطات الطفيلية والاقتصادية والهدامة أخلاقيا واجتماعيا). ولهذا فإن التضاعف المذكور في الأرقام السياحية والفندقية والمواخيرية، ارتبط عمليا بالتضاعف في وقائع وأرقام الأزمة الاقتصادية والاجتماعية بل والأزمة العقائدية!

- بمناسبة الحوادث التي نشرتها الصحف أخيرا عن انهيار بعض المساجد الأثرية، ذكر تقرير الحبير الاستشاري لهيئة الآثار المصرية أن عدد الآثار الاسلامية الكبيرة التي تعرضت لانهيار من منتصف العام الماضي ١٩٨٩ حتى مارس هذا العام، بلغ خمسة مبان أثرية إسلامية، وهذا هو التعبير العيني النعطي عن سيادة اتجاه الاهدار العام للتاريخ (الاسلامي أو غير الاسلامي) في مصر- بما في ذلك استخدام المواقع الأثرية مقابل للقمامة، أو استخدامها في الاشغالات السكنية، أو في الأغراض التجارية السوقية أو الترفيحية والسياحية، إلخ! وقد ذكر تقرير عن الآثار الاسلامية عام ١٩٤٨، أن ٣٠٠ مسجدا أثريا «اختفت» في الفترة السابقة على التقرير، ولا يعرف بالتحديد ما حدث لها!

وفي مقابل ذلك، نشطت عمليات إقامة المساجد والزوايا الجديدة. وكان عدد المساجد في مصر عام ١٩١٠ حوالي ١٤٠٠ مسجداً لحوالي ١٢ مليون. وفي عهد عبدالناصر عام ١٩٦٩ عندما أصبح عدد السكان حوالي ٣٢ مليون نسمة، وصل عدد المساجد إلى ٢٠ ألفاً- منها ١٦ ألفاً غير تابعة رسمياً لوزارة الأوقاف. ورغم عدم توفر أرقام جديدة في ظروف الاكتساح الاسلامي الحالي، إلا أنه يمكن أن نلاحظ عينا أن العدد تضاعف أضعافا كثيرة هائلة! (وقد كشفت الأحداث الطائفية الأخيرة أن المنيا فقط تضم أكثر من ٢٦٠٠ مسجداً وزاوية، منها حوالي ٦١٤ فقط تابعة للأوقاف. ولا تتدرج طبعا في أي أرقام متداولة، المصليات التي أصبحت تخصص داخل أماكن العمل والنقابات والنوادي وما إلى ذلك في كل أنحاء البلاد!) وقد ضاعفت الحكومة طبعا بدرجة كبيرة جلا إنفاقاتها على مبانى ومستخدمى المساجد، وأصبحت بعض المساجد الحكومية الجديدة يتكلف الواحد منها ما لا يقل عن ١٥ مليون جنيهاً أما تكاليف النشاطات الدينية الاسلامية المكتملة، ومنها ما يتعلق بوسائل الاعلام، فلا توجد

أرقام عنها.

ومن ناحية أخرى- وفي الشق الثاني من نفس الاتجاه- تضاعفت أيضا درجة وشدة الحماس أو التعصب الدينى المسيحى واتساع نشاطاته الخاصة والعامه. ولاتعرف عدد الكنائس فى مصر (مع ملاحظة الفرق بين دور المسجد ودور الكنيسة فى العبادة فى كل دين منهما). لكن البابا أعلن أخيرا أن الأقباط أقاموا كنائس جديدة فى الخارج، بحيث وصل عدد كنائسهم فى أمريكا وكندا وأستراليا والمجلترا إلى حوالى ٧٠ كنيسة. وفى مقابل ذلك، زاد عدد المساجد فى بريطانيا مثلا من ٤ فقط فى الأربعينات إلى ٤٠٠ حاليا.

\* \* \*

فى عهد الخديوى إسماعيل (١٨٣٠-١٨٩٥)، استطاع رجال الدين أن يقتنعوا الخديوى بأن يكلفهم بقراءة «الحقاقة» (= كل القرآن) فى المساجد، لضمان انتصار الحملة المصرية فى الحبشة. ودفع الخديوى نفقات «الحقاقة»، لكن الجيش المصرى انهزم. فلما حاول مناقشتهم منطقيا فى ذلك، ردوا عليه بالرد المعروف منذ العصور الكهنوتية القديمة: إن الله لم يستجب لنا لأنك لاتعمل مايرضى الله! فكيف نجد حكاما يرضى الله عنهم مثل كهنة الخوامينى فى إيران، بدون أن يصيبهم ما أصاب هؤلاء من هزيمة وخسائر وإفلاس؟

قال عمر بن الخطاب للنبي عن الفرس والروم قبل إنتشار الاسلام فى تلك البلاد: «ادع الله قبلوسع على أمتك فان فارس والروم وسع عليهم وأعطوا الدنيا وهم لايعبدون الله». فقال: «أولئك قوم عجبت لهم طيباتهم فى الحياة الدنيا..» (البخارى: «باب إمطة الأذى»- الجزء الثانى ص ٧٦). فكيف يمكن إمطة الفقر عن المجتمع البشرى؟<sup>(١)</sup>

مارس ١٩٩٠

(١) مارس ١٩٩٠. وأرجو ألا ينسى القارئ أن هذا التذييل انتهى تماما قبل أن يبدأ الانفلات الجديد فى الأسعار الحكومية وغير الحكومية بمناسبة منحة أول مايو ١١

# ملحقات ديمقراطيه أخرى

(عن شمول الأهدار والعداء للثقافة)

«اعرف بنفسك»

شعار يوناني قديم<sup>(١)</sup>

(١) شعار «اعرف بنفسك» (وباليونانية جنوئي سباوتون، وباللاتينية نُسكى تى إيسوم)، هو مبدأ عقلاني قديم يعبر عن الاستدلال التجريبي. لكن أجهزة الكهانة والسفطة السحرية، التقطته في اتجاه، تمكيس للتعبير عن استخدام وسائل التحكم السري والتأثير الذهني وصناعة المعجزات في الاقتناع العملي التجريبي بالقيبيات وفي صناعة الايمان التجريبي بالعبادات اللدنية. وهذا ما أطلق عليه اسم الغنوصية (من كلمة جنوئي/ Gnosis / المعرفة)، أي «معاينة» التجليات القبيبة؛ هؤلاء الذين حصلوا على مثل هذه التجليات، كانوا يسمون باللغة القديمة في العبادات السابقة باسم «الغنوصيين»، ثم أصبحوا يسمون في التصوف المسيحي والاسلامي باسم «العارفين».

وهذا المعنى القبيبي، وضعوا ذلك الشعار على واجهة معهد دلفي في أثينا، حيث استمر حتى عصر سقراط ثم حتى اليوم. (وهو في هذا يشبه في اللغة العربية القديمة: «سترهم آياتنا في الأفاق وفي أنفسهم»). لكن للتغطية على هذا المعنى الكهنوتي القديم الذي يكشف تقاليد استخدام وسائل التحكم السري والذهني في عمليات التعبيد، فرض الكهنة منذ عهد سقراط تحويراً قريهياً جديداً لهذا الشعار، فجعلوه: «اعرف نفسك بنفسك»! وهذا معنى مختلف تماماً، ولا يتفق مع المعنى المفهوم لكلمة غنوص / Gnosis / معرفة لكن للأسف أن الأصل اليوناني واللاتيني المعروف للشعار- وهو حرفياً «اعرف أنت نفسك»- كان يسمح لغربا بالتفكير من معنى Connais toi- même إلى المعنى الذي اقتصررت عليه الترجمات اللاحقة وهو:

Connais- toi toi- même !!

معنى كلمة «الملحقات» أو «المرفقات» يتضمن أى مواد «تتعلق» بأصل معين، رغم أنها قد تكون مستقلة عنه ولا تشكل جزءا منه.

وبهذا المعنى، ولأن موضوع الديمقراطية يشكل أرضية عامة مشتركة فى الكتب الثلاثة عن الابدولوجية الجديدة، ولأننى تناولت هذا الموضوع تفصيلا فى الكتاب السابق كقاعدة اجتماعية سياسية ثقافية للمنظورات الجديدة فى الاقتصاد ثم فى فلسفة التاريخ أيضا، ولأننى بجانب ذلك وفوق ذلك مستبعد من وسائل النشر المتاحة للآخرين ولا أملك وسيلة للنشر إلا هذه الكتب التى أقتطع تكاليفها من لقمتى، لهذا كله أستأذن القارئ الكريم فى أن يسمح لى بأن أنشر هنا أيضا بعض الملحقات الديمقراطية المكملة للملحقات الكتاب السابق. وسأواصل ذلك فى الكتاب القادم.

## هيئة إهدار الكتاب

تحريرا في يوم الأحد الحادى عشر من مارس ١٩٩٠  
... السادة فاروق حسنى وزير الثقافة وسمير سرحان رئيس هيئة الكتاب وكامل شعاعته  
وكيل الوزارة لدار الكتب، وإلى أصحاب الضمان فى الثقافة والصحافة (١).

.....

كتبت عدة مرات عما حدث ويحدث من إهدار للمراجع والكتب وإهدار للثقافة فى دار الكتب المصرية خصوصا منذ السبعينات، وبشكل أخضر بعد إنشاء ما يسمى هيئة الكتاب، التى استولت على أهم الكتب والمراجع من دار باب الخلق بدون أن تترك لها نسخا بديلة (مثل دوائر المعارف الرئيسية، حيث لم يعد يوجد فى باب الخلق إلا بقايا مجلدات قديمة من دائرة المعارف البريطانية ومجلد واحد من دائرة المعارف الإسلامية)، بل واستولت أيضا على نسخ الكتب المفيدة فكريا المطلوب حبسها عن الباحثين بحجة وضعها فى دار هيئة الكتاب البعيدة عن وسط البلد والتى لا تسمح بالاستعارة الخارجية مثل دار باب الخلق (وأوضح مثال على ذلك هو كتاب ليفى بريل عن «الذهنية البدائية» الذى ترجمه المرحوم الدكتور القصاص منذ عشرين عاما، فضلا عن أهم كتب الذكارة عبدالرحمن بدوى والجريلى وحسين خلاف، الخ). وكتبت أيضا عن سوء معاملة موظفى تلك الجهات، وعن ظاهرة إسقاط أهم الكتب من الفهارس العامة المتاحة للجمهور - مما يعنى عمليا تبديدها أو منع الاطلاع عليها. كتبت ذلك فى المكان الذى أتبع لى إذ ذاك، وهو مجلة اسمها «آدب ونقد» (فى العدد ٤٢ / نوفمبر ٨٨ و ٤٤ / فبراير ٨٩)، ثم فى أحد كتبى بعد ذلك بسبب حرمانى من النشر فى الوسائل الصحفية والثقافية المتاحة للآخرين. لكن طبعيا بدون أى جدوى! لماذا! لأن أصل الداء - كما أوضحت فى خطابى السابق إليكم منذ ثلاثة شهور عن مدير اتحاد الكتاب - هو أن السلطات التى تحارب حقوق الرأى والتعبير والتنوير، تستخدم فى مرافق الثقافة أشخاصا معادين للثقافة الحقيقية: هن وعى بوليسى هسكرى، أو عن جهالة وقصور فكرى، أو عن تعصب دينى ضد الفكر ومنه المغلاتية. تعددت الأسباب، والعداء واحد عمليا. ولهذا لا يملك شخص مثلى إلا أن يسجل شكواه شغاه وكتابه، ثم بالامكانيات المتاحة للنشر الخاص المحدود إذا توفرت.

وإليكم الواقعة التالية التى دفعتنى إلى كتابة هذه الشكوى.

بسبب سحب دائرة المعارف الفرنسية الكبيرة القديمة (التي تحمل اسم La Grande Encyclopédie) من دار باب الخلق فى قلب القاهرة إلى دار هيئة الكتاب فى رملة بولاق البعيدة الثانية والصعبة المواصلات، مع عدم تزويد الدار الأولى ولو بنسخة فرنسية حديثة كبديل لها، اضطرت إلى الذهاب إلى رملة بولاق يوم الأربعاء الماضى السابع من مارس ١٩٩٠ للاطلاع على بعض المواد اللازمة لى. وفى قاعة المراجع فى الدور الثالث، فوجئت جدا عندما وجدت على الأرفف حوالى نصف دائرة المعارف الفرنسية فقط! (من حرف A إلى حرف Z). ولأننى

(١) أرسلت هذه الشكوى إلى المسئولين المذكورين. ورغم أن أدوات الجمعية والمجالسة فى ميدان الثقافة وفى الصحف الحكومية وصحف المعارضة المناهضة للكلمة للحكومة يتجاهلون تماما شكواى وكتاباتى، إلا أننى وزعتها أيضا على العديد منهم (فى الوفد والأعلى والأهرام والأخبار، الخ)، بهدف الفضح الرقائعى والتسجيل والادانة للمستقبل.

أعرف مجلدات هذه الاتسيكلوبيديا جيدا وأتعامل معها منذ الخمسينات، ولأنتى كنت قد اكتشفت فى العام الماضى بعد الاطلاع عليها فى دار هيئة الكتاب أنها فقدت فى السنوات السابقة مجلدا أو مجلدين فقط، اضطرت إلى السؤال عن سبب وصول النقص إلى نصف المجلدات وعن كيفية التصرف للمعوز على بقية المجلدات إن وجدت!

وبعد كثير من السؤال والتقصى، حولنى من الدور الثالث إلى قاعة الاستعارة الداخلية وفهارس الاستعارة فى الدور الخامس (وعنوانها المنبرى الذى يجرى فى حد ذاته عن جهالة من وضعه، هو: «قسم الإرشاد والتوجيه»!). ورغم أننى تعجبت جدا من احتمال وجود مجلدات أخرى فى دور آخر، وتعجبت أكثر من احتمال وضعها تحت التعامل بطريقة تقديم طلبات استعارة داخلية لكل مجلد مطلوب ثم انتظار إحضار المجلدات من المخازن واحدا بعد آخر، إلا أننى نفذت أوامرهم وبدأت أبحث فى فهارس الدور الخامس عن رقم دائرة المعارف الفرنسية؛ فأتضح أن اسمها غير موجود إطلاقا فى تلك الفهارس، لكن من حسن الحظ أن موظف الكتب الموجودة فى ذلك الدور وكذلك موظفة المراجع فى الدور الثالث، تعاملتا معى بطريقة إنسانية، ثم اقترحا أن أذهب إلى قسم الفهارس الموجودة فى الدور الثانى (والتى هى مخصصة للموظفين والمحظوظين وليس للباحثين غير الحكوميين مثلى).

وفى الدور الثانى، عثرنا على اسم دائرة المعارف الفرنسية، بل وبرقمين؛ (رغم أنها نسخة واحدة قديمة وغير كاملة)، ورجعت بالرقمين إلى الدور الخامس، وقلت لهم بصراحة إننى أريد معرفة الموجود من بقية مجلدات الاتسيكلوبيديا الفرنسية، وليس مجرد الاطلاع على بعض مجلداتها. وكتبت استعارة داخلية، وانتظرت. لكن بعد فترة، لم أحصل إلا على مجلدين منها! وكان واضحا أنهم بهذا التصرف، بل وبعملية تقسيم الاتسيكلوبيديا إلى مجموعة مجلدات فى قاعة المراجع فى الدور الثالث وعدة مجلدات أخرى فى مخازن الاستعارة الداخلية فى الدور الخامس، إنما يحاولون التغطية على ماضى وتبديد منها. إن لم يكن التغطية أيضا على المزيد من التبديلات فى المستقبل! كل ذلك بدلا من أن يتكروا تلك النسخة القديمة الناقصة لدار باب الخلق، ويشترى نسخة جديدة كاملة للدار الجديدة فى رملة بولاق!

وإزاء ذلك، بدأت أبحث عن مكاتب المسئولين فى هيئة الكتاب للشكوى إليهم، محتجا بأنه من غير المعقول تقسيم مجلدات دائرة معارف كبرى بين الدورين الثالث والخامس، ومن غير المعقول وضع مجلدات منها للاستعارة الداخلية بالطلبات من المخازن - بل وبعد إسقاط رقمها من فهارس الاستعارة الداخلية! ذلك أن مراجع الاطلاع كالقواميس ودوائر المعارف، يجب أن تكون متاحة تحت اليد مباشرة على الأرفف - حتى لو كانت فى قاعة الاستعارة الداخلية! بل إن هذا هو النظام الصحيح الذى كان متبعاً منذ إنشاء دار الكتب، والذى لازال متبعاً فى دار باب الخلق. لكن بعد إنشاء هيئة إدار الكتاب التى تسيطر عليها مجموعات الخلفة السطحية والجهالة والتعصب الدينى، ضاعفوا عدد دواليب المراجع إلى عدة عشرات، وكسروا على أرففها مئات ومئات من الكتب الضخمة (وخصوصا الإسلامية)، بحيث اضطروا إلى فصل قاعة مراجع الاطلاع عن قاعة الاستعارة الداخلية!

وأخذت أتقل بين الدور الثانى والدور الثالث والدور الخامس وغيرها، للتعبير عن شكواى، ولتكرار الرجاء. بتجميع ما يوجد من مجلدات الاتسيكلوبيديا المذكورة فى مكان واحد حتى تكون فى متناول من يريد أى مادة من المواد الواردة فيها. وذهبت إلى مكتب الدكتور سمير سرحان، فاتضح أنه مسافر فى إحدى رحلات المتعة فى الخارج باسم الثقافة. وفى مكتبه، واجهت السخوية من سكرتيرة ضخمة التقاطيع سوقية الشكل والتفكير، ضحكت جدا وتهكمت عندما قلت لها إن نسخة الاتسيكلوبيديا الفرنسية المشكورة بخصوصها ترجع إلى عام



١٩٢٢ ولا يوجد مثلها تقريباً في مصر! وحولوني إلى وكيل الوزارة المذكور أعلاه، فاتفق أنه غير موجود بالدار! ثم حولوني إلى مدير الدار الأستاذ على عبدالحسن، فاتفق أنه في لجنة! وحولوني إلى الأستاذ رجب الصعيدى، فاتفق أنه في اجتماع ما، أو ربما يكون قد تأخر أثناء تأدية صلاة الظهر! ورغم ذلك، كررت شكواي المذكورة لموظف وموظفة في فهارس الدور الثاني ولموظفات الدور الثالث والدور الخامس، بل وأيضاً لموظف طويل وصفيق الوجه والكلام فيما يسمى قسم الإرشاد، الخ، وتركت اسمي وعنواني في أكثر من مكتب.

ورغم أن أى محاولة للإصلاح أصبحت مستحيلة في كل المجالات في بلادنا المنكوبة عموماً، وفي مجال الثقافة والأعلام خصوصاً، إلا أنني أكتب هذه الصفحات من أجل تسجيل الوقائع للمستقبل، الذى منحق فيه الإحياء الجلى للثقافة والفكر والثقافة الحقيقية....

(٢)

## المدير الأسود للقهر الثقافى!

الخميس ١٤ ديسمبر ١٩٨٩

... وزير الثقافة فاروق حسنى - رئيس اتحاد الكتاب (وكيل مجلس الشورى) ثروت أباطة - أمين عام الاتحاد - المستشار القانونى... (١).

.....  
 أول أمس الثلاثاء ١٢ ديسمبر ١٩٨٩، ذهبت إلى مقر «اتحاد الكتاب» بشارع حسن صبرى بالزمالك لتقديم ثلاثة خطابات باسم رئيس وأمين ومستشار الاتحاد، وأيضاً للسؤال عن مصير طلباتي المتكررة لعضوية الاتحاد (منذ سلمت طلبى الأول إلى السيد/ يوسف السباعى فى مارس ١٩٧٠ ثم مرسلاتي من وراء الأسوار إلى من جاء بعده). وقابلني هناك موظف إدارى ومعه موظفة صغيرة، فأطلعتهما على أوراق إثبات الشخصية. لكنهما قالا إن لديهما تعليمات من المدير بعدم استلام أى أوراق أو خطابات من أى أحد، وإن إدارة الاتحاد لا تستلم أى أوراق أو خطابات إلا اضطراراً إذا أرسلت بالبريد (إن وصلت أصلاً). ولما حاولت إقناعهما بأننى لا أقدم خطابات إلى أعضاء عاديين ولا أطلب أى إجراءات استلام وإنما فقط مجرد التكرم بتوصيلها إلى المختصين، قاما بالاتصال تليفونيا بالمدير الإدارى للاتحاد، وأبلغاه عن اسمي وعن أننى «ألح» على تسليم الخطابات! فكلمتى تليفونيا وسألنى مرة أخرى عن اسمي وعن موضوع الخطابات، فقلت له أنه بيان ثقافى مطبوع سلمته إلى عديد من النقابات والاتحادات ذات الاهتمام الثقافى وإلى كثيرين جداً من الكتاب والمثقفين. ومجرد أن سمع اسمي (ولا أعرف إذا كان قد عرف من ذلك اتجاهي) أعرف فقط أننى لست من أصحاب الخطوة والنفوذ، أمر الموظفيتين اللتين التابعتين له بإرسالى إليه شخصياً! وفوجئت بأنهما أحضرا على الفور ملفاً ثالثاً، «اقتادنى» إلى المدير الإدارى لاتحاد الكتاب - الذى اتضع أنه لا يوجد فى مبنى الاتحاد، ولكنه يباشر الإدارة والسيطرة على «اتحاد الكتاب» كوظيفة إضافية

(١) أرسلت منسوخات هذه الشكوى إلى المذكورين، ثم إلى بعض الكتاب والصحفيين وإلى كثيرين ممن يجمعون عن الحريات وحقوق الإنسان فى وسائل الحكومة (الأهرام والأخبار والجمهورية) أو المعارضة الرسمية المكمنة للحكومة، وخصوصاً فى صحف التجمع والوفد والأحرار وما إلى ذلك من أوراق النفاق الفروغاني. لكن طبعاً، كالمعتاد، بدون أى مهالة أو تعليق. وكأننى أقيمتها فى سلات المهملات فى تلك الجهات!

بجانب وظيفته الحكومية الأصلية في مبنى آخر قريب في نفس الشارع هو «المجلس الأعلى للفنون والثقافة» التابع لوزارة الثقافة!

وبعد أن وصلت إلى مكتبه الحكومي في المبنى المذكور التابع للوزارة، أطلعتني أيضا على أوراق إتيات الشخصية، فقال لي إن الخطابات مغلقة وأنه يريد أولا قراءة ما يوجد بداخلها! فاضطرت إلى أن أقدم له نسخة من ورقة البيان المطبوع المرفق، الذي يتعلق باستيلاء المباحث العامة بشكل غير قانوني على مخطوطة كتابي التاسع من إحدى المطابع ومحاولاتها لمنع طبعه بالتدخل غير القانوني. وبعد الكثير من التحرش بالأسئلة والتعليقات الاستفزازية أو البوليسية، وبعد أن قرأ البيان، قال إنه يرفض السماح لي بتسليم أى خطابات! فسألته عما إذا كان يمكن أن أترك لأحد مسئولى الاتحاد- لمجرد التعريف- نسخة من كتابي الفلسفى الأخير، فقال لي إنه تعليماته هي منع استلام أى أوراق أو خطابات أو كتب، إلخ! وسألته أخيرا عن موضوع عضوية الاتحاد، فأفهمنى أن اليساريين الذين هم فى نظره «أكبر» منى لم يحصلوا على تلك العضوية!

ومن حسن الحظ أنه سمح لى بالتصرف بعد ذلك- كما لو كنت متهما أصدر أمره بالاقراج عنه! لكن المسألة هنا ليست فقط مسألة تعبير وقائعى عن حاجز أو كورودن الرعب والفرار المفروض حول «اتحاد الكتاب» كنموذج لمخططات وإجراءات قطع التواصل الذهني والمعنوي بين مرافق الدولة والمجتمع وبين الأغلبية التى توجد وراء أسوار المكاتب الرسمية وشبه الرسمية، والمسألة ليست فقط مسألة تأكيد وقائعى على أن الحكومة من خلال مسئولى وزارة الثقافة تتولى بشكل مباشر السيطرة على المرافق التى يفترض أنها غير حكومية، بما فى ذلك حتى «اتحاد الكتاب» الذى يفترض فيه أن يمثل خيرة المثقفين الذين يجب أن يمارسوا ويعبروا الفكر وحرية الرأي والتعبير والنشر، لكن المسألة أيضا هي أن هذا النموذج الفعلى يعكس فى حد ذاته عن أن مسئولى وزارة الثقافة يتخذون موقفا معاديا للثقافة ولحقوق الانسان ولحقوق التعبير القانوني والتواصل القانوني للأراء والمعلومات، بل ويفرضون نفس هذا الموقف بالعرب والارهاب على المرافق التى يفترض أنها غير تابعة رسميا للوزارة. ولهذا تدهورت وتدهور الثقافة فى مصر، على أيدى ومن خلال الطاقم المعادي للثقافة الذى يمارس نشاطه من أوكار وزارة الثقافة<sup>(١١)</sup>

وغنى عن البيان أن المدير الإدارى المذكور لاتحاد الكتاب- والذي هو فى نفس الوقت أحد مسئولى وزارة الثقافة- لم يكن يستطيع أن يفرض مثل هذا النظام وهذه التعليمات وأن يتصرف بمثل هذه الطريقة، ما لم يكن متحولا بذلك عن يملكون السلطة. وهذا ما كان يكرره فعلا، مؤكدا أن من لا يعجبه طريقته يستطيع أن يشكوه إلى من يريد! ولا يتسع المجال هنا للإشارة إلى طريقة ذلك المسئول «الثقافى» الحكومى فى التعامل معى بوسائل الرعب البوليسى والاستفزاز والاهانة. لكن المهم أنه يمكن أن نستدل من طريقته هذه ومن وظيفته الكبيرة غير المستحقة فى الوزارة وفى الاتحاد، أنه أحد العسكريين أو عملاء العسكريين السابقين الذين فرضهم نظام العسكرى الأسود الناصرى على الدولة والمجتمع وعلى وزارة الثقافة منذ الخمسينيات.

إن كتاب «معنى الديمقراطية» الذى يتعلق به البيان المرفق، يتضمن عدة وقائع غطية

(١١) بمناسبة هذا النوع من طواقم «الثقافة المضادة»، نشرت الصحف فى ١٥ فبراير (ثم فى ٤/٢). ١٩٩٠ عن ضبط شقة بالزمالك يملكها مدير عام بالمجلس الأعلى للثقافة لم تذكر اسمه، واستخفها وكرا لتماضى المخدرات!

مشابهة عن نظام الاحذار والقهر الشامل في ميدان الثقافة والصحافة الحكومية أو المكلمة للحكومة. وللأسف أننى لم أستطع أن أحسنه هذه الواقعة الجديدة بعد أن بدأت عملية طبعه فعلا. لكن رغم أننى محروم- وبسبب نفس هذا النظام التجهيلى الشامل- من النشر فى الوسائل الثقافية والصحفية الجماعية المتاحة للآخرين، إلا أننى سأحاول نشر هذه الواقعة بوسائلى القانونية فى أقرب وقت.

وأرفق إليكم فى هذا الخطاب البريدى، نفس الخطابات التى رفضها المدير الأسود المذكور، وذلك لمجرد تسجيل الوقائع، وبدون أى أمل طبعاً فى أن يتخذ مسئولو وزارة الثقافة أو الاتحاد الكتاب إجراءً صحيحاً ضد أنفسهم

.....

(٣)

### النقابات الصفراء فى خدمة الشعب!

الخميس ١٢ أبريل ١٩٩٠

... مكرم محمد أحمد ومجلس نقابة الصحفيين(١)....

لم أكتب إليكم منذ الشكوى التى استلمتموها فى أكتوبر من العام الماضى، والتى نشرتها فى ملحقات كتابى السابق.

لكن لأن مشاكلى معكم وطلباتى منكم لا تزال مستمرة كما هى بدون حل (بل وحتى بدون رد شكلى!)، ولأن النقابة تتصرف كمرفق يخدم النظام التجهيلى اللاديمقراطى القائم ويعبر عن أجنحته واتجاهاته المعادية للعقلانية والفكر الحر (باسم اليمين أو باسم اليسار، وباسم الغرب أو باسم الاسلام، وباسم الرأسمالية أو باسم الاشتراكية القومية)، ولأننى رغم حرمانى حتى اليوم من العمل الصحفى أو الثقافى ورغم حرمانى من النشر فى الوسائل المتاحة للآخرين أستعد لإصدار كتابى العاشر الجديد بعد عدة أسابيع وبهمنى أن أضيف إلى ملحقاته هذا الخطاب، لهذا أكتب إليكم هذه الشكوى التى ستصل من خلالكم كالمعتاد إلى سلة المهملات! أولاً- حرمانى من العمل والنشر، بل ومن الترجمة الصحفية والثقافية:

رغم شكاواى وطلباتى المتكررة إلى نقابة الصحفيين ومنذ الاقتراح عنى فى يوليه ١٩٨٧، لم يتخذ المجلسان المتتاليان للنقابة أى إجراء. إزاء استمرار السلطات الحكومية والمعارضة المناقفة المكلمة للحكومة فى حرمانى من العمل الصحفى أو الثقافى (ولو حتى فى مجال الترجمة)، وفى حرمانى من النشر فى الوسائل المتاحة للآخرين. وكان النقيب السابق إبراهيم نافع رئيس مجلس إدارة الأهرام قد استجاب أخيراً لطلباتى فقرونى فى عام ١٩٨٨ إلى مايسمى «مركز الأهرام للترجمة والنشر»، ليسمحوا لى هناك من حين لآخر بالاشتراك فى بعض أعمال الترجمة بالقطعة لديهم. لكن اتضح أن مشرلة ذلك المركز فى نوال المعلاوى السكرتيرة السابقة للمعهد هيكلى- رجل العهد الناصرى الأسود، وحلقة الاتصال بين عبد الناصر والغرب- ومن ثم رفضت طبعاً أى تعامل معى بحجة أنها لاتتعامل إلا مع الماركسيين والمتمركسين الناصريين الذين يذكىهم لطفى الخولى وأمثاله!

وفى الانتخابات التالية فى مارس ١٩٨٩، وعدنى النقيب الحالى مكرم محمد أحمد رئيس

(١) سلمت الخطاب إلى نقابة الصحفيين برقم ١٦٧/١٨-٤-١٩٩٠، ثم منسوخاته إلى بعض سلات المهملات الأخرى فى الصحافة الصفراء كالمعتاد.

مجلس إدارة دار الهلال يتكليف بعض أعمال الترجمة بالقطعة. وأخيرا، نفلت دار الهلال هذا الوعد فكلفتني بعقد مؤرخ في ١٧ مايو ١٩٨٩ بترجمة رواية للكاتب الألماني هيرمان هيس. ولأن المذكور فرويدي وجودي صوفي بل وعدمى، فقد طلبت مجرد السماح لى باضافة مقدمة من ست صفحات فقط للتيسير المتوازن باتجاه الكتاب، حتى لا يتصور القارئ أننى خدعته باسمى أو باتجاهى العروف. لكن بعد مجهود عدة شهر من الترجمة الأدبية الصعبة ثم الاعداد للنشر، رفضوا المقدمة شكلا من حيث المبدأ وبدون أى حيثيات أو مبررات للاعتراض فأضطرت إلى الاحتفاظ بالترجمة احتراماً لاسمى وسمعتى الثقافية، مما أدى إلى إهدار وتبديد عملى وجهدى طوال عدة شهور. ونشرت المقدمة المرفوضة فى كتابى السابق لتسجيل هذه الواقعة، وكررت الشكوى بهذا الخصوص لانتقاد الترجمة وإعطائى مستحقائى عنها. لكن طبعاً لا حياة لمن تتادى!

وعندما بدأت اتصالاتى مع القصاص جمال الفيثانى فى الأخبار، وعدنى بنشر الترجمة فى السلسلة التى يشرف عليها. لكنه رجع فقال لى إن العجز المتصاحب محسن محمد يرفض مبدئياً نشر أى مقدمة باسمى، وهكذا ضاع المجهود الذى بذلته فى عدة شهور.

### ثانياً - حرمانى حتى من مستحققات نهاية الخدمة:

كما أوضحت تفصيلاً من قبل، كانت المحاكم الابتدائية ثم الاستئنافية قد حكمت لى بالتعويض عن فصلى التعسفى من صحيفة الجمهورية والمساء بحجة الاستقالة المزعومة عام ١٩٦٨، وذلك بعد وقفى عن النشر إذ ذاك وأثناء ترتيب مقدمات إيداعى فى مستشفى المجانين. وفى فترة إيداعى فى المستشفى، انتهزت دار التحرير فرصة عجزى عن الدفاع عن حقوقى وعدم وجود من يدافع عن مصالحى بعد تخلى الهلالى المحامى ومكتبه عن هذا الواجب، فأقامت قضية طعن أمام النقض ألقت به غياهبى وظلما وعسفا المحكمين الابتدائى والاستئنافية الصادرين لصالحى فى عامى ١٩٧٠ و ١٩٧١. وبذلك ضاع حتى فى التعويض ظلما وإهداراً.

ولأننى لم أحصل على أى مستحققات من أى نوع (أو حتى من التأمين والادخار) عن مدة خدمتى فى الصحافة منذ عام ١٩٥٦، بينما العامل الذى تنتهى خدمته فى ورشه يحصل على مكافأة ما، فقد كررت من وراء الأسوار مطالبة دار الجمهورية ببحث موضوع مستحقائى، ثم كررت هذا الطلب كتابة وشخصياً إلى كل مسئولى النار بعد الافراج عنى، لكن بدون أى جدوى. وكررت شكاوى بهذا الخصوص إلى مجلس نقابة الصحفيين والنيب المحالى مكرم محمد أحمد والسكرتيرة الحالية أمينة شفيق. وطلبت منهم على الأقل أن يبرروا ذمة النقابة من هذه المشكلة بكتابة مذكرة بخصوصها إلى دار الجمهورية. لكنهم تجاهلوا هذه المشكلة تماماً، بل وحاولت السكرتيرة المستيرية القيمة أن تتشاجر معى لكى أتوقف عن الالحاح فى هذا الموضوع. وهكذا لم أحصل حتى على مذكرة بخصوص مستحقائى عن عملى الصحفى السابق منذ عام ١٩٥٦

### ثالثاً - رفض الدفاع عن حقوقى القانونية:

كنت أرسل إلى مجالس نقابة الصحفيين وإلى مايسمى «لجنة الحريات» فى النقابة الكثير من الشكاوى بخصوص ما أترض له من اعتداءات غير قانونية وغير ديمقراطية خلف الأسوار ثم بعد الافراج عنى. لكن النقابة لم تهتم ولا مرة واحدة حتى بتوجيه رد على خطائى وطلباتى. وفى الفترة الأخيرة عندما تعرض كتابى «معنى الديمقراطية» للاعتداء ومنع طبعه بالوسائل الارهابية فى إحدى المطابع ثم رفضت الشرطة اتخاذ الاجراءات القانونية إزاء بلاغى عما حدث بل حررت بخصوص ذلك محضراً مزوراً باسمى بدون توقيعى واحتجزتنى عدة

ساعات لمحاولة إرغامى على التوقيع على المحضر. شكوت طبعاً إلى نقيب ومجلس النقابة إلى لجنة الحريات المذكورة التى يرأسها الدويش الاسلامى محمد عبدالقدوس ويشترك فيها غوغانيون يساريون وغوغانيون وفديون وأشياء أخرى.

وكانت تلك اللجنة تسارع إلى الضراخ والجعير النقابى والاعلامى والنفع فى الاسماء الانتهازية المصنوعة إدارياً، وذلك بحجة الدفاع عن الحقوق القانونية والانسانية إذا تعرض أحد من جوقات الجمعية والجهالة لتعطيل بسيط فى إحدى الرحلات المشبوهة بين مصر والكريت وغيرها من بلدان التعصب القومى الاسلامى. لكن مسئولى النقابة واللجنة المذكورة لم يحاولوا حتى التظاهر بالموضوعية والحياد السياسى والعقائدى، فأهملوا شكاوى وطلباتى إهمالاً مطلقاً، متوهمين أنهم بذلك يشجعون السلطات على المزيد من الاعتداء وساعدون على منع طبع الكتاب! ذلك أن أذهانهم الصغيرة تفكر فى السياسة بطريقة الفئران التى تنصود القطة أقوى الكائنات، والتى لا يصل إدراكها إلى تصور مدى قدرات القوى الأخرى فى موازين الغاية المعاصرة. لكن الكتاب صدر أخيراً رغم إرادتهم وكفضيحة ضدهم، بدلاً من أن يكون لهم شرف الدفاع عن حق إصداره.

ومن ناحية أخرى، كان النقيب السابق ابراهيم نافع الذى تظاهر بالتوسط للافراج عنى كتبرير لايداعى رغم إرادتى فى مستشفى خاصة ثلاثة شهور تحت التعطيم الطبى المكثف والباهظ التكاليف، قد وافق على الاستمرار فى تمثيل هذا الدور المزيف فاستجاب لطلبى باشتراك النقابة إلى جانبى فى القضية التى أقمته عام ١٩٨٨ لطلب التعويض عن إيداعى تزويراً فى مستشفى المجائى سبعة عشر عاماً وثلاثة شهور. لكن النقابة كلفت للقيام بهذه المهمة محامياً من اليمينيين المرتبطين بالمرافق الحكومية من «النقابيين» القدامى الذين لايتعاملون مع وسائل الرأى والمبادئ، اسمه عصمت الهوارى. وكانت النتيجة أنه لم يسمح لى بالجلوس معاً أو مع أحد فى مكتبه ولا مرة واحدة، بل ولم يسمح للمحامى الشاب الذى كان يرسله لحضور جلسات تلك القضية باسمه كممثل للنقابة بأن يتصل بى ويسمع منى أو يتفاهم معى حتى داخل المحكمة فى فترة انتظار دورنا فى الروا! فكان ذلك المحامى يجلس بعيداً عنى، ولايظهر إلا أمام منصة القضاة عند النداء على اسمى، وذلك لمجرد تسجيل اسم عصمت الهوارى ونقابة الصحفيين وبدون أى كلمة أخرى- لدرجة أن رئيس المحكمة فى الجلسة الأخيرة فى ٢٥ مارس ١٩٩٠ سأل: هل هذه أول مرة محضر فيها؟! فأكد له أنه يحضر منذ الجلسة الأولى فى العام الماضى! لكن الحقيقة أنه يحضر شكلياً ولا يحضر عملياً، كما لاحظ القضاة أنفسهم! فهكذا أراد له مسئولو نقابة الصحفيين، وهكذا أراد له عصمت الهوارى وكيل نقابة المحامين- وكلتا النقابتين تتنافسان فى خدمة الشعب!

**وايها- عدم الاعتراف بشكاواى وطلباتى:**

واضح من طريقة كتابتى لثقل هذه الشكوى، أننى أقصد بها التسجيل بدون أى أمل فى أى إجراء أو استجابة. لماذا لأننى فى شكاواى إلى النقابة بخصوص أى مشكلة منذ فصلى التمسعى فى أواخر الستينات، أبداً عادة بطلبات واضحة متواضعة، ثم أنتظر الاستجابة، أو حتى الرد الذى يبرر أو يفسر الرفض، أو حتى التعليق الذى يبرر أو يفسر عدم الرد. فلا أحصل على أى كلمة محددة من أى أحد! ومعنى ذلك أننى لا أعترض على أن يقوم مجلس النقابة بدور القناة التى تنقل شكاواى إلى سلة المهملات، لكننى أعترض على أن يقوم المجلس بهذا الدور حتى بدون رد أو تفسير. أما وقد تمسكتم باتخاذ هذا الدور منذ أواخر الستينات حتى اليوم، فانه يصبح من المنطقى فى مثل هذه الشكاوى التسجيلية أن أوجه كلماتى إليكم شكلاً وإلى قراء الحاضر أو المستقبل مضموناً.

لقد طلبت مثلاً التحقيق في عملية استخدام ابني الفاسد عميل السلطات طارق في مارس ١٩٨٧ في إيداعى ثلاثة شهور في مستشفى بهمان على نفقة النقابة رغم إرادتى تحت التحطيم الطبى المكثف والباطل التكاليف بالحقن والعقاقير الرهيبة المدمرة للتفكير والذاكرة، والتي كادت تفقدنى القدرة على القراءة والكتابة بحيث استمر تأثيرها التخديرى عدة شهور تالية، بل وكان من المؤكد أنها ستدمر قدراتى الفكرية لو كانت قد استمرت أكثر من ذلك. وحيث أن هذه العملية التحطيمية التزويرية ضد أحد أعضاء النقابة ورغم إرادته بددت حوالى عشرة آلاف جنيه من أموال النقابة، فقد كررت المطالبة بالتحقيق فى ظروف هذه العملية التهديدية التحطيمية، واتهمت فى ذلك فيليب جلاب السكرتير العام السابق وأسامة سرايا أمين الصندوق، محاولاً فى البداية إبعاد اسم إبراهيم نافع عن الموضوع. كذلك كررت المطالبة بالسماح لى على الأقل بمرض هذه الطلبات على أعضاء الجمعية العمومية للنقابة. لكن المجلسين السابق واللاحق وإدارة النقابة، أهملوا تماماً كل هذه الشكاوى والطلبات، ورفضوا تماماً إفادتى بأى رد أو تعليق بخصوصها، بل ورفضوا حتى إفادتى عن سبب منعى من مخاطبة الجمعية العمومية فى مثل هذه الموضوعات وفق ماتنص عليه اللائحة، ثم عن سبب رفض نشر أى إشارة عن طلباتى ومشاكلى مع نقابة الصحفيين فى مجلعتها الصفراء التى صدرت أخيراً تحت شعار التصدي لمشاكل الصحفيين!

ونفس هذا التجاهل المطلق والصمت المطبق، اتخذوه إزاء الطلبات والمشاكل الأخرى المذكورة من قبل، كما هو ثابت فى شكاوى السابقة المقيدة تواريخها وأرقامها بإدارة النقابة.

#### خاصة - الأهدار الشخصى ومكافحة التراسل:

١- لأن أبواق النفاق السياسى والنقابى المتعدد الأكران فى مجلس النقابة الذين يهدرون شخسياً يتعاملون معى فى الحقيقة بعقدة الشعور بالذنب والادراك القهرى بأننى جسم الجريمة ودليل الأدانة ضد تفادهم وجميعاتهم عن حرية الرأى وسيادة القانون، وبأن استمرار حرماتى من العمل ومن النشر فى الوسائل المتاحة لهم ولغيرهم هو قضية مجسدة تكشف عورة الصحافة الصفراء والثقافة الصفراء والسياسة الصفراء فى مصر، كنت أكتفى بالتعامل مع المدير الإدارى للنقابة بدلاً من فيليب جلاب أو أمينة شفيق أو أمثالهما. وهذا المدير هو ضابط بوليس سابق اسمه سعد الدين مصطفى. ورغم أنه ضابط بوليس تحول إلى مسئول إدارى أعلى عن نقابة أصحاب الرأى والكلمة، إلا أنه والحق يقال كان يتعامل معى بطريقة إنسانية مهذبة. وأرسلوا لى أحد الشبان يعاتبينى على تعاملى باحترام وبروح ودية مع ضابط بوليس يتولى إدارة النقابة، فقلت له كالعتاد إننى أتعامل مع الناس وفق مبدأ «المعاملة بالمثل»، وإننى بالنسبة للأشخاص الذين لا يمكن الارتباط بهم برباط سياسى أو عقائدى خاص أفضل الشخص الذى يعمل رخصة رسمية على الأداة التى يزعجهم أو يتوهم أنه مستغل أو متعصر أو معارض.

لكن المثل الشعبى يقول: «رضينا بالهم، والهم مارضيش بينا»! فإذا كنت أنا على استعداد لعدم إقحام معتقداتى ومواقفى السياسية فى معاملتى العادية.. فإن أمثال هؤلاء الذين تخصصوا ونظموها على المكافحة السياسية والعقائدية للخصوم والأعداء لم يكن يمكن أن يتصرفوا مثلى إلا ظاهرياً. فالتهمة البوليسية وتقاليد العمل الأمنى عند المذكور وعند غيره من مستخدمي النقابة الذين يكلفونهم بالاختصاصات الأمنية، لا يمكن فى بلدان ذات الماضى الفرعونى العتيق أن تميز بين الأمن الانسانى والأمن السياسى والعقائدى. وهكذا تكررت التصرفات «المؤذية» من سعد الدين مصطفى.

مثلاً فى أحد الأيام سمح لى أمين مكتبة النقابة الصغيرة باستعارة كتاب لمدة يومين فقط،

وعرف المدير المذكور بذلك فأهانته وهدده! وحكى لى الشاب ذلك قائلا إنه كان يتصور أنه «صديقى»! وفى مرة أخرى، أخذ يقول رداً على مطالباتى المتكررة بالتحقيق فى عملية تبديد أموال النقابة على محاولة تحطيمى طبيياً فى بهمان، إنهم قاموا بذلك لملاعى خدمة لى لمصلحتى! واضطرت إلى مناقشته فى هذا الموضوع، قائلاً له أن عمله «القانونى» السابق يجعله يدرك جيداً أن التحقيق هو الذى يكشف الحقائق، وأنهم فى النقابة لا يمكن حق علاعى أو خدمة مصلحتى ضد إرادتى إلا إذا اعتبرونى ساقط الأرادة عاجزاً عن إدارك ما ينفعنى مما يضرنى! ومثل هذا الموقف يعتبر فى حد ذاته جريمة أخرى! ثم اتضح أيضاً أنه كان يعطى موظفى النقابة الذين لم يعرفونى من قبل انطباعاتاً تنفيرية أو غير مشجعة عني - بما فى ذلك حتى مسئول الجمعية التعاونية للنقابة (وهذا ضابط جيش سابق تعرض للاشتباه والشك قبل نقله إلى هذا العمل، فتحول إلى شخص خاضع مرعوب لا يتعامل مع الناس إلا وفق درجة نفوذهم الإدارى أو النقابى أو الصحفى أو وفق قيمة مشترياتهم).

لكن رغم تكرار هذه الأنواع من الأذى الشخصى ومحاولات الدس وإثارة انطباعات التنفير والتصفير، إلا أنه استمر فى تعامله الإنسانى والودى معى ظاهرياً، فكان من الضروري بحكم قدراتى الضعيفة المعزولة أن أكتفى بالظاهر وأنجاهل تماماً ما يحدث وراء الستار أو وراء الكواليس وكأنه لم يكن.

وبذلك، رجل البرليس والشاطر! يهتم بأن يمر لى «سراً» عن دفاعه عن مرشعى وأتباع الحكومة والاسلاميين فى مجلس النقابة وعن هجومه على مرشعى وأتباع المعارضة الآخرين، متوهماً أنه بهذه الطريقة سيدفعنى برد الفعل العكسى إلى تأييد هؤلاء الدجالين المنافقين الذين يرتزقون من لعبة المعارضة الرسمية وتستخدمهم أجهزة الحكومة ضد العقلانية والفكر الحر ضد الديمقراطية الحقيقية! لكنه فى مقابل هذه الثروات «الخاصة» الكثيرة، كان صموتاً صمتاً مطبقاً وأخرس تماماً فى أى موضوع مفيد لى (حتى بخصوص إجراءات طلب تليفونى)، وفى أى موضوع يستحق الاهتمام منى! فكان يخفى عني تماماً أى أخبار عن أى ندوة أو مؤتمر أو لجنة يمكن أن أسعى إلى حضورها، وخصوصاً فى الموضوعات المتعلقة بالحريات وحقوق الإنسان، الخ.

ورغم أننى لم أستفد منه أى فائدة إنسانية فى الحصول على أى معلومة تبصيرية عن أى شئ، فقد واصلت طريقي فى التعامل معى بأقصى ما أستطيع من احترام وود، إلى أن قطع هو إمكانية التعامل. كيف؟ عندما صدر كتابى «معنى الديمقراطية» متضمناً الكثير من وقائع ونصوص شكاواى إلى النقابة (التي كان يعرفها ويقرأها فى حينها)، صدرت إليه الإشارة باتخاذ موقف «التجاهل» إزائى. فكنت أجهج إليه كالعناد وأقول له «صباح الخير يا مساعد بك»، فلا يرد على! فاضطرت إلى تنبيهه، وقلت له إن تجاهل الرد على تحييتى يعنى أن أضطر إلى عدم توجيه التحية له، أى انقطاع التعامل بينى وبينه. وقلت له بصراحة إنه إذا كرر هذا التجاهل، سأقطع عنه. لكن يبدو أن من يحركونه تصوراً أنهم بذلك يستطيعون تنشيط تصرفاته ضدى ومن ثم تصرفات الآخرين أيضاً. فلما كرر تجاهله المذكور، قلت له هذا فراق بينى وبينك. وقد كان، وبدون أن ينتجع حتى الآن فى أى محاولة أخرى من وراء الكواليس، لأن قدراته وقدرات من يحركونه ليست هى الأعلى فى هذه الغاية البشرية.

٢- الشخص العادى الذى لا يعرف (وربما لا يتصور) تقاليد ووسائل التحكم فى المعلومات، لن يفهم معنى وأهمية الإشارة التى ذكرتها عن ذلك. وسوف أوضح هذه الحقيقة فى الفقرة الأخيرة بمثل وقائى عما تعرضت له عند طلب تليفونى لمتزلى. لكن يمكن أن أبداً هنا بالتنبيه إلى أنه إذا عقدت ندوات أو مؤتمرات أو اجتماعات فى النقابة، يمكن ألا تعلن عنها

النقابة إلا متأخراً أو في آخر لحظة أحياناً، ويمكن ألا يظهر عند أي إعلان في ملصقات النقابة، أو أن يضع إعلاناتها وسط إعلانات أخرى كثيرة. وهذا يعني ضمناً أن الدعوة إليها والإفادة عنها تترك إلى الاتصالات الشخصية المباشرة بالحكومة بدقة. ومن ناحية أخرى، يوجد في «الناية» ما يسمى «اللجنة الثقافية». لكن هذه يعطونها لشاب وقدي صغير من محترفي الجمعية في صحيفة الوفد وأيضاً في دار روزاليوسف الحكومية. وهو شاب جهول من أقرضهم تدهورات السنوات الأخيرة، يجمع بين الفوغاتية البمينية والفوغاتية اليسارية والتعصب القومي والتعصب الاسلامي، بحيث يستحيل أن يؤدي خدمة حقيقية للثقافة أو التعبير الفكري، ويستحيل أن يتعامل ويتعاطف إلا مع أمثاله من الفوغانيين.

وبغض النظر عن الثقافة، نجد أنه حتى «الدردشة» الشخصية في نقابة الصحفيين - مثل غيرها من الجهات المشبهة - محكومة بدقة. فمثلاً نقابة الصحفيين التي أنفقت على محاولة تعطيس طيباً حوالى عشرة آلاف جنيه، لا يكاد يوجد في أماكن الجلسوس فيها إلا ستة مقاعد / كراسى أو أقل، منها أربعة أو خمسة توزع أحياناً على بعض المستخدمين فلا تبقى وسيلة للتقاء. وجلسوس عدة أعضاء معا وتبادل الكلام بينهم!! والحديقة الصغيرة التي كانت تظهر فيها أحياناً بعض المقاعد في مدخل النقابة، لم تصبح فقط بـ «مقاعد» بل إنها تتعرض أيضاً لعمليات «تلقائية» غريبة جداً في توقيعات بوليسية يلاحظها بوضوح من يمكن قدرة التفكير! ذلك أنه بمجرد ظهور سبب أو موضوع ينتظر أن يشجع على «التجاسس» أو «التجاسس» المؤدى إلى الدردشة، تصدر إشارات «تلقائية» إلى جنائى الثقافة أو غيره من أدوات التنفيذ فتبدأ عملية عزق أو إعادة عزق أو «إصلاح» الحديقة الصغيرة - أى تخريبها خلال الفترة المطلوبة - بحيث تصبح غير صالحة للجلوس فيها!! (ناهيك عن عدم وجود مقاعد كافية أصلاً كما ذكرت!!). أما الجلسوس المدفوع الثمن في بوفيه النقابة، فهو محدود العدد جداً وبعيد عن الأنظار - فضلاً عن أنه يتعرض أحياناً هو أيضاً لعمليات وقف أو تعطيل بجمع كثير!!

وهكذا نجد أنه حتى «الدردشة» التي قد تؤدي إلى تناقل بعض المعلومات العادية المفيدة - حتى لو لم تتطور إلى درجة التعاضل الذهني والتفاعل الفكري وتبادل التنوير الثقافي والتعبير السياسي - تخضع لعمليات المكافحة والتحكم الدقيق من تحكيمات عمالها في الظروف والملابسات والامكانيات الواقعية وليس من يضعون النظم واللوائح والقوانين الرسمية أو يجمعون كثيراً عن الحقوق والحريات والثقافة، وهذا يوضح أن العمل البوليسي في مثل هذه المرافق، لا يتعلق كثيراً - وربما لا يتعلق إلا نادراً - بنشاطات التبليغ والإرشاد السري والاستطلاع الذهني أو النقاط المعلومات وما إلى ذلك، ولكنه يتعلق أصلاً وأساساً بمكافحة «الكلمة» (دق! الـ «كلمة») وبمكافحة «المعلومة» وبمكافحة التعاضل الشخصي، مع الاهتمام في مقابل ذلك بالعزل والمباعدة بين الأفراد والأبداء - النفس وترويع الانطباعات المطلوبة (ومنها انطباعات التنفير أو التصغير والتحقير ضد أشخاص معينين)، الخ.

ومع ذلك، فعمليات المكافحة المطلوبة لا تجري بسهولة. فإذا كانت حتى الكلمة أو المعلومة محكومة بدقة في نقابة أصحاب الكلمة والمعلومة الصحفية، فمن حسن حظ الأفراد العقلانيين المستضعفين أمثالي - أن القوى أو الأجهزة والشبكات التي تمارس التحكم الدقيق في مثل هذه المرافق ليست هي الأقوى ومن ثم ليست هي الأدق. فهناك دقة المؤولة الشمسية المصنوعة من الخشب، وهناك دقة الساعة الحديثة، وهناك دقة الاستروب ووش، وهناك فوق ذلك أنواع الساعات الالكترونية المتصاعدة الدقة، ودرجة قدرة واساع وشمول كل قوة، هي التي تحدد



درجة دقتها في التحكم. ثم إن العلاقة بين هذه الدرجات الهرمية من التحكم المحلي والدولي، تشبه العلاقة بين الحيتان والأسماك التي تهتلع أسماكاً تهتلع بدورها أسماكاً أصغر في جوفها أسماكاً أصغر وأصغر، ولولا ذلك، لما استطاع شخص مثلي أن يبقى على قيد الحياة- ناهيك عن أن يكتب وينشر رأيه بإمكانياته الخاصة!

٣- على سبيل المثال، كنت أحاول منذ أوائل عام ١٩٨٨ أن أحصل على تليفون (١). وبسبب نقص المعلومات بعد سبعة عشر عاماً وثلاثة شهور وراء أسوار المجانين، ثم نتيجة أسوار الخمران من العمل ووسائل التواصل الاجتماعي، سألت سكرتير عام النقابة إذا كان فيليب جلاب (صاحب تهريجات بريد مغايراتكو في الأهالي) عما إذا كان من الممكن تقديم تزكية أو توصية من نقابة الصحفيين لاستعمال التليفون المطلوب، فقال لي إن هذا لا أهمية له ولا فائدة منه ولأنني لا أثق فيه، كررت السؤال عن هذا الموضوع لثلاثة من موظفي النقابة، منهم المدير الإداري، المذكور ضابط البوليس السابق؛ فاكندوا لي جميعاً أن هذا لا أهمية له ولا فائدة منه؛ وهكذا اكتفيت بالإشارة في طلب التليفون إلى أنني عضو نقابة الصحفيين، بدون اتخاذ إجراءات أخرى.

ثم حدثت أخيراً منذ شهرين مصادفة غريبة- فلتة لسان استثنائية (ترجع إلى تأثير إحدى نفحات أوزيريس إله الخير وليس طبعاً إلى تأثير نفحات سيث إله الشر)! فقد اضطررتني ظروف عابرة إلي «الدردشة» السريعة مع موظف السويتش في النقابة الأخ إبراهيم الدسوقي، فعكيت له عن أنني قدمت طلباً للحصول على تليفون منذ أوائل ١٩٨٨ ودفعت الرسوم بدون أي نتيجة حتى الآن. ففوجئت به يقول لي إن هذا مستحيل لأن أعضاء نقابة الصحفيين الذين قدموا طلبات بعد ذلك بأكثر من عام حصلوا على التليفونات!! وبعد الاستفسار والبحث والتقصي، اتضح أن النظام الجديد (الذي لم يكن متبعاً في فترة عملي بالصحافة حتى الستينات) يعطى أعضاء النقابة حق الحصول على تليفونات وفق قائمة مواعيد أسرع كثيراً جداً من القائمة المنزلية العادية، وأن معنى ذلك أنني كان يجب أن أقدم لاستئجار مدينة نصر شهادة تثبت عضويتي بنقابة الصحفيين لألتحق بهذا الحق؛ ورغم أن الأخ المذكور الذي دلتني بهذه المعلومة المفيدة إلى موضوع الشهادة هو شخص ذو اتجاه إسلامي ويعرف حقيقة اتجاهي، إلا أن إنسانيته دفعته إلى توجيهي بل وإلى محاولة التصرف لمساعدتي في اتخاذ الإجراءات المطلوبة. وهنا تدخل المدير الإداري ضابط البوليس السابق (كما كان قد تدخل مع موظف المكتبة وغيره من قبل)، فلم يحضر الأخ في مواعده الأول، ثم لم يحضر في موعده الثاني، إلخ؛ لكن المهم أن العملية كانت قد أفلتت من قمم الكتان، فاستطعت أن أقدم شخصياً باستكمال الإجراءات المطلوبة في الاستئجار، وحصلت على التليفون!

يجب إضافة ملاحظة أخيرة عن جو التعامل «الاستهلاكي» في النقابة. فالتقيت بمكرم محمد أحمد والسكرتيرة أمينة شفيق يهتمان جداً باستخدام النقابة في عقد تسهيلات وتخفيضات صفقات السيارات والأثاثات المنزلية للوكس والمطلوبات «الخاصة» الأخرى، رغم

---

(١) لتسجيل الوقائع، يهمني أن أخبر هنا إلى أنني كنت قد قدمت طلباً للحصول على تليفون عام ١٩٦٦ في عهد عبدالناصر، ثم قلت بجهود متكررة في هذا السبيل عام ١٩٦٧ بالاعتماد على مدير مصلحة التليفونات إذ ذاك (وكان اسمه المهندس أحمد فاروق عبدالحمد، وهو ابن خالتي!) إلى درجة أننا قابلنا معاوني المراسلات إذ ذاك كمال بادير؛ ولأنني كنت أسكن في حلوان التي كانت منطقة منخفضة السكان لم يبدأ ازدهارها بعد، فقد فهمت من تعليقاتهم أن المغايرات هي سبب حرماننا من التليفون؛ والحقيقة أنني لم أكن أتصور قبل ذلك مدى اهتمام الأجهزة الأبراهيمية الخاصة بعزل وحصر بعض الأفراد وقطع وسائل التواصل معهم خارج الأسوار أيضاً!!

أن النقابة كما ذكرت ترفض أن تشتري عددا كافيا من المقاعد الرخيصة المتواضعة لاستعمال الأعضاء في الأماكن المناسبة؛ كذلك يهتم التقييد والسكرتيرية بتوفير السلع الغذائية الفاخرة المرتفعة الأثمان في الجمعية الاستهلاكية، بينما لا تهدي النقابة أدنى اهتمام بالمتطلبات العادية اللازمة للأعضاء، المعادين، ولا تهدي أدنى اهتمام بمحاولة تزويد جمعية النقابة بالمواد الغذائية الضرورية والوسائل المعيشية الضرورية لمحدودي الدخل - إلا في النادر وفي توقيتات مفاجئة لا يعرفها إلا المحظوظون والموصولون بالمعلومات الخاصة

ولا يسمح المجال بالمزيد من الوقائع والتفاصيل. لكن هذا يكفي ليوضح أن النقابة التي تكافح التواصل الشخصي والتواصل الثقافي بين الأعضاء، لا تلجأ أيضا للمتطلبات المعيشية الاجتماعية للأعضاء الكثيرين غير المتيسرين. وبذلك تفتقد دورها الاتصالي العادي، وليس فقط دورها الثقافي وواجبها في الدفاع عن حقوق المظلومين.

.....

١٢ أبريل ١٩٩٠

(٤)

## التهو في العاجلة والهل في الآجلة!

الخميس ١٨ يناير ١٩٩٠ (١)

.....

أرجو التكرم بالاطلاع على البياتين المرفقين. وأنتهز هذه المناسبة لأشير هنا إلى نقطتين: الأولى، أنكم كنتم قد تكرمتم بالكتابة عني أثناء وجودي وراء أسوار العباسية، وذلك في برقيات الأخبار بتاريخ ١٩ أغسطس ١٩٨٢ (ويبدو أن ذلك كان تعليقا على خطاب أرسلته إليكم بالمسجل بريد رمسيس في ٢ مايو ١٩٨٢). وقد اضطرت إلى الرد على التعليق المذكور (بالمسجل بريد الدواوين في ٣ نوفمبر ١٩٨٢). لكن رغم تحفظاتي الكثيرة إذ ذاك، فلاحظ أنكم تشكرون على اهتمامكم. والمهم أن الأحداث التالية واستمرار الحرمان الشامل ضدى خارج الأسوار حتى اليوم، يمكن أن يوضح لكم حقيقة الموقف إزاء هذه المشكلة. والثانية، أنني لا أملك إلا أن أشير هنا إلى ملاحظة بخصوص ما كتبه الأستاذ أحمد بهجت من سخريه ضد الشيوعية والاتحاد السوفيتي فيما أسماه «أهل اليسار»:

ويهمني أن أضع أن التحرر من الماركسية (الذي كتبت إليكم عنه كثيرا في مئات الأوراق من وراء أسوار العباسية)، هو انتصار حقيقي ودليل قوة للأجهزة السوفيتية والأجهزة الشيوعية الأممية المرتبطة بها: أولا، لأنهم لو لم يكونوا أقوياء وقادرين على التحكم في الموقف دوليا ومحليا، لكان الممكر كله قد انهار وانتفى في مثل هذه التغييرات الجذرية الخطيرة. وثانيا، لأن الماركسية (أو الماركسية) مذهب تدميري صُنِعَ في لندن كامتداد مضلل وبغى شكل علمي زائف للتصورات الدينية والكهنوتية المتوارثة من العصور القديمة والوسطى. ولهذا كان يجب أن يوجه الأستاذ بهجت سخريته إلى اليسار القومي والديني، وضد «الشيوعية المحلية»، وضد أمثال شاوشيسكو وتيتو وعبد الناصر وحزب التجمع

(١) كتبت هذا الخطاب إلى المحررة بأخبار اليوم ثناء فتحت الله زوجة أحمد بهجت بالأرقام ووزعت منسوخاته إلى عديد من الصحف المصرية والكويتية والسودانية، إلى بعض السفارات الأجنبية.

ومجموعات ليبيا وسوريا وعدن وفلسطين، وليس ضد الشيوعية السوفيتية الأيمية المنتصرة. وعلى كل حال، فحقائق هذه الانتصارات ستتضح بعد تمويهات المرحلة الحالية المؤقتة التي يقودها جورباتشوف، كمرحلة انتقال بين القديم والجديد. لكن لو كان الأستاذ بهجت أو غيره قد أرفق نفسه قليلا بالاطلاع مثلا على كتابي السابق «المبادئ الفلسفية الجديدة» (مثلا ص ٢٥)، لكان قد أدرك أن هذه تغييرات تخططها الأجهزة السوفيتية منذ عام ١٩٧٦، وتحقق إنجازاتها جذريا وبنجاح متزايد تدريجيا ضد المسكر الأنجلو أمريكي الذي صنع القالب الماركسي أصلا في لندن لمكافحة العقلانية الأوروبية الحقيقية والفكر الحر، والذي كان يفرضها على العقلانيين كقالب مضلل يتخذ شكل الدليل العصري للقوالب التنجيمية واللاعقلية الدينية المتوارثة. وقد أوضحت الكثير من تفاصيل ذلك في كتابي الجديد «معنى الديمقراطية» المشار إليه في المرفقات.

وعلى غرار العملة المزيفة التي لا تشكل فقط نوعا من الفس والسرقة ولكن أيضا تطرد العملة الصحيحة، نجد أن المذهب الفاسد أو الزائف لا يشكل فقط نوعا من الفس والفساد والتضليل ولكنه أيضا يطرد الاتجاه الصحيح والمفيد. وبهذا المعنى، فإن الماركسية أو غيرها من المذاهب التي تحمل لفتات اشتراكية أو عقلانية مزيفة، إنما تثير النقور والتضاد ضد الاشتراكية العلمية الحقيقية ضد العقلانية العلمية الحقيقية وتطردهما وتطاردهما، ومن ثم فإن التحرر منها يعتبر بلاشك هزيمة تاريخية كبرى للأجهزة التي صنعتها وحافظت على استمرارها وهما ومغالطاتها المختلفة لوسائل غير المباشرة منذ القرن الماضي.

إلا أن الأجهزة العليا في الغرب (مثل الأجهزة المصرية فيما يسمى نكسة ١٩٧٠) يفتنون على هزيمتهم، بينما القارقون في الأحلام الدينية والقرمية في العالم الثالث والإسلامي لا يهتمون بكلمات أعدائهم - الذين يتكبرون لهم اللهم والمهارات في العاجلة لأنهم يحكمون بهزيمتهم على جادة الأجلة!

(٥)

## لا إنسان في جوقات حقوق الإنسان

الخميس أول فبراير ١٩٩٠

... محمد إبراهيم كامل رئيس المنظمة المصرية لحقوق الإنسان (١)

كتبت قبل ذلك كثيرا من وراء أسوار مستشفى المجانين في العباسية إلى مختلف الجهات التي ترفع شعارات الدفاع عن الحريات أو الدفاع عن حقوق الإنسان أو ما إلى ذلك، ومنها ما يسمى «جمعية أنصار حقوق الإنسان» و «المنظمة العربية لحقوق الإنسان»، إلخ. لكن كان ذلك كالمعتاد بدون أي جدوى، حيث لم تتخذ أي جهة منها أي إجراء قانوني أو إعلامي أو معنوي إزاء شكواي وكتاباتاتي! (وقد أشرت إلى بعض أسماء المرسل إليهم في الكتاب المرفق

(١) بعد توصيل الخطاب ومرفقاته، تأملت عدة شهر من خلال المتصلين محمد كامل. لكن لم أستطع الحصول على أي رد، وانتهى الموضوع بدون أي جدوى على الإطلاق! فربس الجوقة المذكورة كان وزيراً ناصرياً للخارجية، ولا يمكن لث هذا الشخص أن يتصرف مع أروند أي شيء إلا بناء على تعليمات وإشارات المراكز الحاكمة. هذا وقد وزعت منشورات الخطاب كالمعتاد على الصحف الحكومية وصحف المعارضة المكنتة للحكومة، فضلا عن بعض السفارات.

في ص ٤٢ وص ١٩٣-١٩٤). ورغم أنني لم أرسل شكاوى وكتاباتى إلى منظمتمكم مباشرة لأننى لم أكن أعرف عنوانها؛ فقد كتبت إلى بعض المشاركين فيها، كما أن أحد المسؤولين في المنظمة - وهو أحمد نبيل الهلالى المحامى - كان على اتصال مباشر بمشكلة إيداعى تزويراً في مستشفى المجانين لمدة سبعة عشر عاماً وثلاثة شهور (بحكم التوكيل الذى كان يحمله باسمى والذى لم يستعمله للألف في أى محاولة للدفاع عن مصالحى وحقوقى القانونية والانسانية!).

ومن ناحية أخرى، فمشكلة الإهدار والظلم الصارخ الذى تعرضت له في مستشفى المجانين لم تكن مشكلة مجهولة، ومن ثم كان المتوقع أن يبادر المدافعون الحقيقيون عن حقوق الانسان إلى التصرف إذا ما حتى لو لم تصل إليهم شكاوى مباشرة منى! وهذا ما قامت به نحوى فعلا بعض الجماعات المدافعة عن حقوق الانسان خارج مصر - بدون طلب منى، ورغم الاختلاف في الرأي وفي الايديولوجية!

وبغض النظر عن هذه الاعتبارات وعن سنوات الماضى، فأنا أكتب إليكم هذا الخطاب، ليس فقط لأبلغكم شخصياً وبشكل مباشر بهذه المشكلة، وليس فقط لأقدم إليكم بيانات عنها (من واقع ما أوردته عن هذه المشكلة في الكتاب المرفق وعنوانه «معنى الديمقراطية»: خصوصاً في الفصل التقديري الثالث، وفي الملحقات من ص ١٦٠ إلى ص ١٦٩ ثم ص ١٨٩ - ١٩١، الخ). وليس فقط لأشكر إليكم موقف أحد مسئولى المنظمة وهو أحمد نبيل الهلالى المحامى إزائى (من واقع الصورة الكربونية خطاى الأخير إليه، ومن واقع ما أوردته عنه في الكتاب المذكور بدون اسم في ص ٢١٨). ولكن أيضاً وأساساً لأبلغكم بأن جريمة إهدار حقوقى القانونية والانسانية وإسقاط أهليتى هي جريمة لاتزال مستمرة خارج مستشفى المجانين، استغنائاً لما حدث وراء أسوار مستشفى المجانين. وهذا واضح في استمرار حرمانى من العمل ومن النشر في الوسائل المتاحة للأخرين، بل وحرمانى من مستحقات نهاية الخدمة، وغير ذلك من الحقوق البسيطة العادية التى أشرت إليها في الكتاب المذكور (خصوصاً في الفصل التقديري الثالث وفي الملحقات وخطابات الرقائم الشخصية إلى المسؤولين عن الصحافة وعن نقابة الصحفيين). بل إن هذا ثابت قانونياً، لأن القانون القائم منذ الأربعينات ينص على استمرار سقوط أهلية من أسقطت أهليته في مستشفى المجانين إلى أن يحصل على حكم قضائى يرد له أهليته!

وأننى إذ أشرف بتقديم نسخة من كتابى المذكور إليكم باعتباره وثيقة تتناول مشكلة حقوقى القانونية والانسانية المهذرة منذ عشرين عاماً، وباعتباره وثيقة تعبر عن قدراتى الفكرية وعن مبادئ السياسية، وكذلك عن قدرات القوى الشيوعية الأمية التى أتنمى إليها والتى لمجحت في الدفاع عن حياتى وعن عقلى وعرضى في جميع مستشفى المجانين كما لمجحت في أن توفر لى حالياً خارج الأسوار الحد الأدنى اللازم من إمكانيات الحياة والتفكير والتعبير بل والنشر، يهينى أن أطلب من منظمتمكم ومنكم شخصياً بالتحديد: اتخاذ كل ما هو ممكن ومتاح من إجراءات للدفاع عن حقوقى القانونية والانسانية المهذرة وعن أهليتى المسقط، مع ومن خلال إثارة مشكلة قوانين ونظم مستشفيات المجانين وإسقاط الأهلية عموماً.

وفي هذا الصدد، أقترح مايلى:

أولاً، تشكيل لجنة تختص ببحث ومعالجة المشكلة الانسانية المتعلقة بقوانين ونظم الإيداع في مستشفيات المجانين وإسقاط الأهلية، وذلك بالاتصال بى وباعتماد على خبراتى الدراسية والقانونية والعملية في هذا الموضوع.

**ثانياً،** مساعدتى فى الدفاع عن حقوقى وحقوق المهجرين أمثالى نتيجة تلك القوانين والنظم المجاننية، بواسطة إثارة هذه الموضوعات إعلامياً وسياسياً، وبواسطة تشجيع أى صحفى فى منعتكم من المؤمنين حقاً بحقوق الإنسان على الاتصال بى، وتشجيع أى محامى فى منعتكم من المؤمنين حقاً بحقوق الإنسان على التطوع بالاشتراك فى الإجراءات القضائية والقانونية التى أوصل اتخاذها بهذا الخصوص.

هذه مجرد أمثلة عما يمكن أن تفعله المنظمة، فى حالة ما إذا قررت الدفاع عن هذا النوع الواضح من الحقوق القانونية والإنسانية المهذرة. وفى الجانب المقابل، أرجو أن تسمحوا لى بملاحظة منهجية، هى أن استغراق الجمعيات العربية فى الهستيريا الفلسطينية لا يخدم قضية الدفاع الحقيقى عن حقوق الإنسان. ذلك أن الدفاع عن حقوق الإنسان يعنى الدفاع عن الحقوق الإنسانية للأفراد (أو أحياناً للمجموعات)، بينما الدفاع عن حقوق الشعوب ضد القهر العام الداخلى والخارجى أو ضد الاستعمار والاحتلال هى قضية سياسية واجتماعية أخرى. وفى انتظار أى استجابة أو رد أو اتصال.....

(٦)

## الماركسية المحلوية فى خدمة العسكرية المصرية

الأربعاء ٣١ يناير ١٩٩٠

... أحمد نبيل الهلالى المحامى ومكتبه<sup>(١)</sup>

لأسباب كثيرة ووقائع محددة ليس هنا مجال تعدادها (الأننى كتبت عنها كثيراً إليكم وإلى مختلف الجهات من وراء أسوار مستشفى العباسية)، اضطرت منذ عام ١٩٧١ إلى التنصل منكم والمطالبة بحسب وإلغاء توكيلى القديم لكم. لكنكم رفضتم الاستجابة لذلك واستمررت فى الاحتفاظ بتوكيلى رغم إرادتى، بدون استخدامه فى الدفاع عن مصالحى. وعندما تقرر الإفراج عنى وقمتم بزيارتى فى مستشفى بهمان عام ١٩٨٧ وتعاملتم معى إذ ذاك وفى الشهر التالية بطريقة إنسانية، ابتلعت كتاباتى وطلباتى السابقة ضدكم منذ عام ١٩٧١.

ولأنهم أفرجوا عنى إلى قاعة الطريق بدون موقع اجتماعى أو وسائل اتصال اجتماعى، لم أجد أحداً أوجه إليه توسلاتى لإقامة قضايا تعويض لى إلا أنتم. ورغم ذلك، لم تستجيبوا لتوسلاتى إلا بعد سنة ونصف فى ديسمبر ١٩٨٨ بالنسبة لقضية التعويض عن الإيذاء فى مستشفى المجانين برقم ١٥٦١٧ / ١٩٨٨ دائرة ٣. تعويضات جنوب القاهرة، وبعد حوالى سنتين فى أبريل ١٩٨٩ بالنسبة لقضية التعويض عن تعذيب السجن والمعتقلات برقم ٥٣٥٧ / ١٩٨٩ دائرة ٣٧. تعويضات جنوب القاهرة.

وقد اتضح لى بعد ذلك أن قضايا التعويض هذه، تعتبر قضايا روتينية يجرى التعاقد عليها وفق نسب متعارف عليها من التعويض بدون أن يدفع المولك المحدود الدخل مثلى أى مبالغ مقدمة. لكن للأسف أن ما أعانيه من عزل اجتماعى وحصار شخصى لم يتح لى إلا متأخراً جداً أن أعرف ما يجرى فى هذا المجال، وأن أعرف أسماء بعض المحامين الذين درجوا على التعامل بهذه الطريقة. وعلى كل حال، فقد عانيت الكثير من الإهمال منكم ومن مكتبكم طوال الفترة السابقة (إلى درجة تكرار التعرض للمهانة عند محاولة الوصول إليكم

(١) وزعت منسوخات هذا الخطاب أبلغها على المحامين والصحفيين وغيرهم.

شخصيا<sup>(١)</sup>. وعانيت الكثير من أنواع الأخطاء والتقصير في القضيتين المذكورتين مما سجلت وقائعها عندي (ولا يتسع المجال هنا لتعداد هذه الوقائع. لكنني على استعداد لتقديم قائمة بها عند الطلب). وعانيت الكثير من الاهدار والحرمان من الدفاع عن حقوق الديمقراطية والقانونية والانسانية- رغم تكرار توسلاتي واتصالاتي وكتاباتي إليكم، ورغم أنكم تتولون مناصب فيما يسمى لجان الدفاع عن الحريات وما يسمى جمعيات حقوق الانسان، وتبررون شعاراتكم اليسارية بدعوى الدفاع عن الحقوق الديمقراطية والقانونية والانسانية التي يستحقها الشيوعيون المظلومون أمثالي أكثر مما يستحقها أصحاب النفوذ والأضواء وأتباع الانجهاات العسكرية والارهابية أو الماركسيون القوميون المدعومون من الاجنحة الناصرية في السلطة.

وقد وصل الأمر إلى درجة أنكم وزميلكم فتحي حارس عبده فضل<sup>(٢)</sup> أهملتم ثم رفضتم اتخاذ أى تصرف إزاء المحضر الذى زورته الشرطة باسمي في نقطة الخازندار / الأزيكية في ٢ أكتوبر ١٩٨٩، وإزاء احتجازي عدة ساعات في قسم الأزيكية لمحاولة إرغامى على التوقيع عليه، وإزاء ما تعرضت له أنا وغيرى من تهديدات لمنعنا حتى من الحصول على رقم قيد المحضر في قسم الأزيكية لنقوم من جانبنا بالتصرف إزاءه في النيابة- بحيث لم أستطع الوصول إلى ذلك الرقم إلا في يناير الحالى ١٩٩٠ نتيجة موقف تطوع إنسانى من المحامية الأستاذة أسماء الليشى فى مكتب آخر! وعندما ذهبت وحدي إذ ذاك إلى نيابة الأزيكية للاطلاع والحصول على صورة من ذلك المحضر رقم ٤٥٤٤ / ٨٩ إدارى الأزيكية، اتضح أنهم أهدروا المحضر المزور السابق وأضافوا إليه تلفيقات جديدة، وهم مطمئنون تماما إلى عدم وجود من يتصرف قانونيا أو ديمقراطيا إزاء ذلك! وفي نيابة الأزيكية أيضا، تعرضت لاستفزازات وتهديدات من كاتب النيابة المختص، بحيث لم أستطع حتى كتابة هذه السطور الحصول على صورة رسمية من ذلك المحضر الذى أضيت إليه تلفيقات كاذبة مضادة لي! لهذه الأسباب السابقة واللاحقة التى أشرت إليها أعلاه (وأشرت إليها أيضا في كتاب «معنى الديمقراطية» ص ٢١٨)، والتى يمكن أن أقدم وقائعها وتفصيلها وتواريخها عند الطلب، اضطررت إلى البحث عن محامى آخر لتوكيله للدفاع عن حقوقى ومصالحى. لكن للأسف أن اثنين من المحامين اليساريين الذين اتجهت إليهم تعرضا لضغوط من المراكز الانتهازية المناقفة لحزب التجمع الناصرى المتمركز، ومنكم شخصا بحكم نفوذه كم في مجلس نقابة المحامين وغيره من المواقع التى وضعكم فيها المتحكمون في المناصب وفي الامكانيات والعلاقات.

ثم شاءت المصادفات أن ألتقي بواحد من المحامين ذوي الانسانية الحقيقية الغامرة، وأحد المدافعين عن الحريات والحقوق القانونية والانسانية للضعفاء والمظلومين، باخلاص حرمة من مواقع النفوذ والأضواء في ديمقراطيات النظام القائم (ابتاعته نظاما يمارس الظلم والاضلام ولا يعطى السماح أو القبول إلا لأهوات الظلم والاضلام من خنثى الشعارات المزيفة والجفيفة الفرغائية والدجل السياسى). ذلك هو الأستاذ عبد الحميد نايل، والتقرب أن الأستاذ عبد الحميد كان هو المحامى الوحيد الذى تصدى للدفاع عني وأنا وراء الأسوار فى العباسية،

(١) لاحظ أن المذكور هو ابن شقيق أحد زعماء الجمعية والجهالة الماركسية المرتبطين بالأجهزة المحلية منذ عهد عبدالناصر، والذين كانت قد صنعتهم الأجهزة الانجليزية والفرنسية في أيام مئرى كورديل كما أوضحت في الكتاب السابق، واسمه مبارك عبده فضل. وهذا مستخدم غير متعلم من خريجي كتاتيب الأزهر، حاولوا من قبل ويحاول حزب التجمع الناصرى اليوم أن يجعلوه شيخ الطريقة الماركسية المناهضة للأمية!

بدون معرفة شخصية أو سياسية وبدون توكيل أو تكليف مني، لكن فقط بدافع الالتزام الإنساني والحقوقي كعضو في لجنة الدفاع عن الحريات في نقابة المحامين عام ١٩٨٠، ورغم أن زملاء في اللجنة وفي مجلس النقابة (ومنهم أنتم ومحمد عصفور وغيره من محترفي الجمعية الإعلامية) لم يشاركوا بأي جهد في ذلك، فقد أقام باسمي قضية أمام مجلس الدولة للمطالبة بالافراج عني، وتحمل كل رسومها ومصاريفها وتكالييفها بدون أي مقابل أو نسبة مؤجلة (لأنها لم تكن قضية تعريض ذات عائد متنتظر)، وقام وحده في إيتار مهني وديمقراطي وإنساني بكل المهجودات والإجراءات اللازمة لها حتى حصل على الحكم المطلوب.

ولأسف وسوء الحظ، أنني لم أكن أعرفه ولم أكن أعرف دوافعه الحقيقية، لأنني لم أحصل على أي معلومات عن تلك القضية بل ولم أسمع عنها أصلاً إلا بعد سنوات، ولأنني كنت أرفض مبدأ الافراج الطبي عني، ولأن ماسمعت عن عملية إقامة القضية بعد صدور حكمها جعل اسم الأستاذ عبدالحמיד نايل يرتبط في ذهني باسم أبني الفاسد الخائن طارق وباسم مكتبيم الذي كنت أطالب بسحب وإلغاء توكيلي القديم له وللأسف وسوء الحظ أيضاً أنني لم أعرف الكثير من الوقائع عن إجراءات القضية وعن مواقف الأستاذ عبدالحמיד نايل ومواقف الآخرين إزاء القضية إلا منذ حوالي أسبوعين فقط! فلما فشلت في توكيل أحد من المحامين المتحركين كما ذكرت، كان من المنطقي ومن الضروري أن ألتجئ إليه واشكو وأتوسل إليه ليموافق على أن أستصدر توكيلاً له. ونتيجة إلحاسي، وافق على ذلك - لكنه اشترط في المقابل ألا أقوم بسحب أو إلغاء توكيلي لكم. وقد اضطرت طبعاً إلى تنفيذ هذا الشرط. ❖

وها أنذا أكتب في هذا الخطاب اعتراضاتي على مواقفكم التي كررتها على أسماعكم وأسماع المتصقين بكم في كل عملية إهمال أو تقصير، والتي بدأت أتحدث عنها صراحة إلى فتحي حارس وغيره من المحامين في مكتبكم منذ أكتوبر الماضي. وإنني إذ أبلغكم أيضاً بأنني من ناحية أخرى لن أقوم بطلب أي خدمة قانونية منكم، أؤكد الرجاء ألا تتخذوا باسمي أي تصرف من أي نوع لا أوافق عليه. وأسجل هنا أنني في حالة صدور حكم التعويض في القضيتين المشار إليهما، سأدفع إلى مكتبكم ما أرى أنه يتناسب مع الاعتبارات المذكورة. هذا مع ملاحظة أنني كنت اضطر منذ العام الماضي إلى مناقشة بعض المحامين الآخرين للتطوع بحضور بعض الجلسات معي لتعويض مواقف القصور المتكررة منكم.

ولأنني أعرف مواقفكم والمحلوى ضد الأمية، وأعرف أن مشاغلكم كثيرة جداً في الدفاع عن الإرهابيين الناصرين وعن حقوق وحريات أهل فلسطين وعن التحرر المحلوى من الاستعمار والصهيونية، ومن أجل تجميل ديكرات الحريات المزعومة والحقوق المزعومة للنظام العسكري القومي الإسلامي القائم وليس من أجل خريات وحقوق المظلومين من أصحاب المبادئ الحقيقية مثلي - لهذا لن أطلب منكم أي رد أو تعليق على هذا الخطاب.

والى أن يقضى من يلكون القدرات أمراً كان مفعولاً.....

❖ حاشية مضافة إلى الكتاب:

بعد شهرين من كتابة هذا الخطاب، استطعت التصرف لالقاء التوكيل المذكور.

هذا ويمكن أن أخص فيما يلي أهم وقائع الأضرار التي ألحقها بي الهلالى ومكتبه القديم أو الجديد، والتي تناولت تفاصيلها في أوراق كثيرة:

١- رفض منذ عام ١٩٧٠ اتخاذ أي تصرف لمجرد مساعدتي في الحصول على أمر القبض الصادر ضدني عند إيداعي في مستشفى المجانين، أو الحصول على أمر الإيداع. ٢- رفض اتخاذ أي تصرف ضد تزويرات هذا الإيداع والمطالبة بسماع أقوالى والتحقيق معي (بل كان يشيح أنهم سمعوا أقوالى، بينما كانت النيابة نفسها تدعى أنها لم تستطع سماع أقوالى لعجزى عن الإدراك!!). ٣- كتب لي بصراحة في أواخر عام ١٩٧١ يطلب منى التنازل عن أهليتي وإبلاغه باسم الشخص الذى اختاره ليتولى هو إجراءات تصنيبه قيماً على مصالحى!!

٤- رفض اتخاذ أى تصرف قانونى أو ديمقراطى أو شخصى إزاء قضية النقض التى أقامتها دار الجمهورية للمصاحفة ضدى وألفت بها الحكم الابتدائى والاستئنافى الصادر لصالحى لتعريضى عن فصلى التعسف من الدار، بل أو أخفى أخبار هذه القضية بحيث لم أسمع عنها إلا بعد انتهائها بسنوات ٥- رغم أنه زارنى عدة مرات فى مستشفى المجانين، ومنها زيارة فى فبراير ١٩٨٠ شاهد فيها بنفسه آثار الضرب والاصابة على وجهى وأعترف بذلك، إلا أنه رفض على الإطلاق تحرير محضر بهذا الخصوص أو اتخاذ أى إجراء قانونى إزاء هذه الوقائع.

٦- استمر فى الاحتفاظ بتوكيلى القديم رغم إرادتى، ورغم مطالباتى المتكررة بسحب التوكيل منه وشكاواى المتكررة ضده فى خطاباتى إليه وإلى الجهات المختصة، وبذون أن يستقدم فى أى إجراء للدفاع عن مصالحى. ٧- احتضان وتشجيع ابنى الناق عميل السلطات طارق المهدي قبل وبعد الإفراج عني. ٨- تعليقى بالوعود المتكررة منذ ١٩٨٧ لتأخير رفع قضية التعويض الأولى أو آخر ١٩٨٨. وتأخير رفع قضية التعويض الثانية حتى ١٩٨٩ ٩- ارتكاب أخطاء شديدة وتقصيرات جسيمة متكررة وإهانات أدت إلى عدة تأجيلات فى القضية الأولى، وارتكاب أخطاء حتى فى شكل عريضة دعوى القضية الثانية أدت إلى تعديلها وإعادة تسجيلها، ثم نسيان جلستها الأولى بطريقة كادت تؤدى إلى إسقاطها (لو لم تتع فى المصادفة إمكانية التصرف شخصيا) ١٠- استخدام طريقة الوعود الكاذبة فى تعليقى أكثر من ثلاثة شهور، لتبرير رفض اتخاذ أى تصرف قانونى أو ديمقراطى أو إنسانى إزاء مشكلة المحضر المذكور المزور باسمى فى قسم الأزبيحة بخصوص محاولات منى من طبع كتاب «معنى الديمقراطية»، وما ارتبط بذلك من تهديدات واحتمالات خطيرة. وقد كان هذا الموقف المستمر، والمدمع بالاستهتار الشخصى المهن، والمربط بالرفض الصريح للكتاب موضوع المحضر، هو القشة التى قصمت ظهر البعير!

هذا وقد قال لى أحد المحامين إنه ناقش الهلالى فى هذه النقاط، فلم يرد إلا على نقطة (٤)، قائلا إنه لم يكن يستطيع حضور جلسة النقض إلا بتوكيل خاص بالنقض!! وقلت له إن هذا علر أقبح من ذنب! أولا - لأن مكتب الهلالى هو الذى استلم عريضة النقض، ومن ثم أصبح مسئولا عن محاولة التصرف على الأقل بطريقة أو بأخرى إزاء ذلك. وثانيا- لأنه كان يستطيع أن يتصل بى أو بأسرتى للاتفاق على اتخاذ أى إجراء ممكن، ولو لمجرد تسجيل العجز عن التصرف تسجيلا رسميا يرتبط بالدفاع عن حقوقى القانونية والإنسانية. وثالثا- لأن الهلالى أو أحدا من أتباعه لم يحاول على الإطلاق فى الماضى. أو فى الحاضر إفادتى بهذا الرد، مما يعنى أنه أراد استخدام هذه المشكلة «الفقهية الفنية» لتغطية الوقائع الواضحة الأخرى.

## (٧)

### قضية مستشفى المجانين (منكرة إلى المحكمة)

... المستشار رئيس الدائرة ٣. تعريضات بمحكمة جنوب القاهرة الابتدائية (١).  
أشرف بتقديم هذه المذكرة إلى المحكمة، ومرفق بها حافظة تحتوى على صورة رسمية من (١) قدمت هذه المذكرة فى جلسة الأحد ٢٥ مارس ١٩٩٠ فى القضية رقم ١٥٦١٧ / ١٩٨٨ جنوب القاهرة دائرة ٣. تعريضات، ثم سلمت منشوراتها إلى الصحف وغيرها.



حكم محكمة القضاء الاداري بمجلس الدولة ضد مستشفى العباسية، كما تحتوي على تسع صفحات مأخوذة من كتاب أصدرته أخيراً وأوردت فيه الكثير من حيثيات التزوير القانوني والطبي في نظام الإيداع في مستشفيات المجانين، ووقائع ما يتعرض له نزلاؤها من الاعتداءات الاجرامية وعمليات التعطيم الطبي الذهني المتخصص.

وإننى إذ أكتفى بهذه الأرضية العامة للموضوع عن عالم الاجرام في مستشفيات المجانين الذى أصبح معروفا للعامة والخاصة وفى الصحف بل وفى الأنلام السينمائية، وإذا أكرر الإشارة إلى ما تتضمنه الحوافظ السابقة المقدمة منى عن بعض وقائع وتفاصيل الاعتداءات والاصابات والمحاولات الخطيرة التى تعرضت لها خلال تلك السنوات الطويلة السوداء، سأحاول فيما يلى التعليق على شهادة الشاهدين اللذين أدليا بشهادتهما فى الجلسة السابقة

فى ١٤ يناير ١٩٩٠

### ● شهادة الشاهد الأول

أهمية شهادة الشاهد الأول الأستاذ عبدالحميد نايل المحامى، تتمثل فى أنه حضر لزيارتي أول مرة فى مستشفى المجانين يوم ٩ سبتمبر ١٩٨٠ دون سابق معرفة أو اتصال، ولكن باعتباره منتدبا من «لجنة الدفاع عن الحريات» فى نقابة المحامين، أى كمدافع عن الحقوق الديمقراطية والقانونية والانسانية العامة لأى مواطن مظلوم وليس كوكيل خاص لى. وبهذه الصفة الديمقراطية العامة، تحمل هو شخصيا الجهد المتواصل والتكاليف الكثيرة لعملية إقامة قضية فى ١٣ ديسمبر ١٩٨٠ لطلب الافراج عنى أمام محكمة القضاء الاداري بمجلس الدولة دائرة منازعات الأفراد والهيئات برقم ٥٠٤ لسنة ٣٥، التى أصدرت حكما فى ١٣ نوفمبر ١٩٨٤ بإدانة موقوف مستشفى العباسية إزاء الاستمرار فى إيداعى، كما حكمت بطلانها بعرض موضوعى على مجلس المراقبة لاصدار الأمر بالافراج عنى. وهذا هو الحكم الذى تقدم اليوم صورته الرسمية.

ومثل هذا الموقف الديمقراطى، اتخذته أيضا بعض المدافعين عن الحريات وحقوق الانسان- خصوصا خارج مصر- ومنهم منظمة العفو الدولية اللندنية (ورغم اختلافي الجئري معها فى الاتجاه العقائدى والسياسى). بل إن المنظمة أرسلت إلى عدالة المحكمة شهادتها عن جهودها المتكررة لدى السلطات المصرية للافراج عنى (وأرفقت اليوم ملخصا لها فى التسع صفحات المذكورة). وكما تقول شهادة المنظمة، أهملت السلطات المصرية طلباتها تماما منذ السبعينات. وعلى غرار ذلك، أهملت السلطات وأهملت مستشفى المجانين حكم محكمة مجلس الدولة المذكور منذ عام ١٩٨٤ وجهود الأستاذ عبدالحميد نايل لتنفيذه، وكذلك جهود غيره من المدافعين المخلصين عن حقوق الانسان فى ميدان القانون أو فى ميدان الصحافة وفى نقابة الصحفيين منذ السبعينات، وإن هذا كله، لايدل فقط على استمرار تعسف واستبداد السلطات التى لم تفرج عنى إلا عندما زادت الضغوط الخارجية عليها بعد سبعة عشر عاما وثلاثة شهور (حيث كان الافراج بطريقة تعظيمية خطيرة سببت لى أضرارا ذهنية شديدة كما أوضحت فى المذكرة السابقة وفى المرفقات، وأبضا مع القاتلى على قارعة الطريق بدون رد اعتبارى وإعادتي إلى عملى الصحفى، بل بالاستمرار فى حرمانى من حقوق العمل والنشر الصحفى أو الثقافى فى الوسائل المتاحة للآخرين، والاستمرار فى إسقاط أهليتى وحرمانى من الحقوق القانونية والانسانية). لكن الأهم أن هذا يدل أيضا على أن مختلف الجهات الديمقراطية والنقابية والقانونية- بما فى ذلك الجهات الأجنبية- كانت تدرك جيدا أننى مودع فى مستشفى المجانين ظلما وتزويرا للتخلص منى كصاحب رأى معروف عبرت عنه فى كتبي ومقالاتي الصحفية منذ

المحسِنات، واعتقلت وحوكمت وسجنت بسببه سنوآت عديدة فى الخمسينات وفى الستينات. فموقف إهدار الحقوق القانونية والانسانية فى هذه العملية واضح بذاته. بل إن التهمة السياسية التى أودعت بسببها بدون سؤال أو تحقيق فى مستشفى المجائين على ذمة نيابة أمن الدولة العليا (يتوقع صهيوب حافظ الذى عاقبته الأقدار أخيراً)، هى تهمة تقضم نفسها بنفسها. ومادام الإبداع قد قام على إهدار الحقوق القانونية، فقد كان المنطقى أن ترتب عليه الاعتداءات والأصايات والمحاولات الإجرامية التى تشكل النظام الروتينى العام للحياة فى مستشفى المجائين المملوطة بمجانين عدوانيين ومجرمين خطرين وبططجية ومتسولين وحالات يحركهم التمرجية والمرضون وشبكات الأجهزة السرية ضد المطلوب تصفيتهم أو إخضاعهم.

### ● شهادة الشاهد الثانى

الشاهد الثانى الذى اختارته المحكمة- وهو بيومى قنديل المترجم بدار أخبار اليوم- زارنى مرتين. ورغم أنه أوضع فى شهادة أننى كنت مودعا فى عنبر الخطرين الذين كان يرتعب منهم هو نفسه عند وصوله إلى غرفتى أو انصرافه منها، ورغم أنه أشار إلى مدى الإهدار الذى كنت أتعرض له، إلا أنه لا يخفى على عدالة المحكمة أنه كان متحفظاً جداً أثناء إدلائه بشهادته، للدرجة أنه حاول أكثر من مرة أن يتجنب الإجابة عن بعض الأسئلة أو الدخول فى أى تفاصيل! وقد سألته عن سبب ذلك، فقال لى إنه لم يكن يريد أن يبدو متحيزاً لى- علماً بأنه جاء أصلاً ليشهد لصالحى! أما السبب الحقيقى الذى يجب أن أعلق به هنا على تلك الشهادة المقيدة لكن المتحفظ، فهى أن الشاهد بعد زيارته لى فى العباسية يوم ٢٠ يناير ١٩٨٥، حدث فى اليوم التالى مباشرة (كما يعرف كثير من الصحفيين وكما تعرف نقابة الصحفيين التى تدخلت رسمياً فى هذا الموضوع) أنه تعرض للقبض عليه على يد مباحث ونيابة أمن الدولة بحجة سياسية مشكوك فيها، بل واستولت النيابة من منزله عند القبض عليه على عشرات الأوراق الكثيرة المكتوبة بخط يدى والتى كان قد استلمها منى للإطلاع عليها هو وغيره! ولهذا لم يكن غريباً بعد أن لدغ فى تلك المرة أن يتخوف من اتخاذ موقف الدفاع الصريح عنى فى محكمة علنية- ولو على الأقل من أجل رزقه الذى يحصل عليه من دار تنتمى إلى الحكومة والمهم فى هذا التوضيح الوقائعى، أن عملية إبداعى تزويراً فى مستشفى المجائين كانت ترتبط بهو من الاعتداءات ومن الرعب أصاب الكثيرين من أسرئى ومن أصدقائى ومن زملائى، لا رغابهم على الانقطاع عنى والامتناع عن مساعدتى أو الدفاع عنى. فما بالكم بما كنت أتعرض له أنا كشخص مطلوب تصفيته وعزله داخل سلخانة حقيقية من المجرمين والمحيوانات البشرية، وتحت خطر التحطيم الذهنى الجذرى بالوسائل الطبية المتخصصة إن لم يكن بالاعتداءات الإجرامية؟!

### ● السؤال الخاص بالأضرار

المجال لا يتسع لأوضح هنا، أنه لولا تصدى بعض الجهات الأجنبية ذات القدرات الدولية للدفاع عنى (كما أوضحت بالوقائع فى كتابى الأخير «معنى الديمقراطية» الذى قدمت منه الصفحات المرفقة والذى أرجو أن أتمكن من تقديمه متكاملاً إلى عدالة المحكمة فى جلسة اليوم)، لكنت قد انتهيت خلال أسابيع أو شهور فقط، نتيجة إحدى حوادث ومحاولات الاعتداء أو بوسائل الصدمات الكهربائية والحلقن الحادة المدمرة للقدرات الفكرية.

وفى حواظ المرفقات السابقة (وخصوصاً الحافظة الثالثة المقدمة فى ١٩٨٩/٢/٥)، توجد الكثير من الوقائع عما تعرضت له، وأيضاً عن استمرار قدراتى المدعومة فى فضح هذه الوقائع وتسجيلها والكتابة عنها إلى مختلف الجهات الرسمية والمختصة وإلى منات الجهات العامة والخاصة، رغم تكرار محاولات حرمانى من الأوراق ومن أدوات الكتابة والبريد ومن الفرقة

المستقلة، ونجاح بعض تلك المحاولات فعلا خلال فترات شهور مؤقتة (منها مثلا الفترة من يولييه ١٩٧٣ إلى حين وصول الجيش الإسرائيلي إلى الكيلو ١٠١ على مشارف القاهرة في أكتوبر ١٩٧٣). ولا شك أنني كشبيوعي، أعتبر نفسي معطوفا تماما لارتباطي بجهات دولية ذات قدرات فعالة نجحت في أن تجهض محاولات الاعتداء على حياتي وعلى عقلي وعلى عرضي داخل سلخانة طبية إجرامية متخصصة، خرجت منها أخيرا بدون أن أفقد أيضا مبادئ وضميري مثل الآخرين الذين يجمعهم كثيرا عن أي شيء في أبواق السياسة والصحافة. لكن من ناحية أخرى، فلا شك أيضا أنني تحملت أهوالا وأضرارا بالغة يشيب لهولها الولدان- رغم أنني لازلت على قيد الحياة قادرا على التفكير والتعبير، بل وعلى نشر بعض الكتب بالامكانيات الخاصة!

فموقفي الحالي هو إذن موقف الشخص الذي تعرض لاصابات شديدة نتيجة محاولات اغتيال واضحة ومتكررة لكن فاشلة. فالقشل (أو بالأحرى الإقشال والإجهاض) في محاولات اغتيال حياتي أو عقلي أو أسمى، يجب ألا يخفي حقيقة المحاولات المذكورة وحقيقة الأضرار التي ترتبت عليها.

وبهذا التوضيح، يمكن أن أقدم فيما يلي إجابة سريعة عن سؤال المحكمة إلى الشاهدين عن أهم الأضرار التي لحقت بي من الإيداع ظلما وتزويرا في مستشفى المجانين:-

(١)- التعرض للضرب المظفر والمحاولات التحطيم الجذري من يولييه إلى أكتوبر ١٩٧٣، وللضرب المبرح والاصابة بالانفصال الشبكي الجزئي في عيني في مايو وأغسطس ١٩٧٧، ولمحاولة فعلية للاعتداء الجنسي بعد عملية ضرب مبرح في ٥ فبراير ١٩٧٨، وللضرب الشديد في فبراير ١٩٧٩، وللضرب المبرح واصابة طيلة أذني اليمنى في ٥ فبراير ١٩٨٠، ولمحاولة ضرب بسكين وبقالب طوب في ٤ يولييه ١٩٨٠، ولعمليات هجوم مجاينية متكررة وكسر لباب غرفتي مرات متعددة نهارا أو ليلا (أخطرها حدثت في ١١ مايو ١٩٨١ وفي ٦ أبريل ١٩٨٢)، وللضرب المظفر والاصابات في ٢٦ أبريل ١٩٨٣، وللضرب الشديد في ٢١ أغسطس ١٩٨٤، ثم للضرب والاصابة في فبراير ١٩٨٧.

(٢)- التعرض لآلام نفسية شديدة ومستمرة لا يمكن وصفها، نتيجة استمرار تحفيزات أو محاولات الاعتداء في كل لحظة من الليل والنهار، واستمرار ظروف المهانة والمعاملة المجاينية وظروف الرعب والوحدة بين أربعة جدران في غابة وحوش وحيوانات بشرية، فضلا عن سوء المعاملة والرعب من العقاقير والوسائل الطبية التي تطمس العقل أو تلك الشديدة الازهاق ذهني التي تعرضت لها في بعض الفترات.

(٣)- التعرض للعمليات الطبية الروتينية للتحطيم الذهني ومسح أو إضعاف الذاكرة بالصدمات الكهربائية والمخن والعقاقير في أعوام ١٩٧٠ و ١٩٧٣ و ١٩٨٧، مما أدى بلاشك إلى إضعاف قدراتي الفكرية وذاكرتي بالنسبة للمستوى الذي كان قبل ذلك مضرب الأمثال.

(٤)- الحرمان من الحرية ومن الحياة الطبيعية ومن العلاقات الاجتماعية (بل والعائلية)، والحرمان من بيتي ومن ولدي الاثنين اللذين كانا طفلين صغيرين، سبعة عشر عاما وثلاثة شهور، لاتزال آثارها ومضاعفاتها باقية حتى اليوم، إلى درجة نجاح السلطات في استخدام ابني الأصغر طارق كعميل لها ضد مصالحى في مختلف الجهات، وإلى درجة ضياع مصالحى وضياع متعلقاتي وأوراقى وكتبي وأعمالى الثقافية في تلك السنوات الطويلة- ناهيك عن ضياع بقية شباهي في سلخانة مجانين خرجت منها في سن الشيفوخة!

(٥)- ضياع حتى في التعويض عن فصلي التعمس من صحيفة الجمهورية، حيث كانت محكمة القاهرة الابتدائية قد حكمت لي بأكثر من ألفي جنيه تعويض في القضية رقم

١٩٦٩/٢٥٦٨ عمال كلى القاهرة، وتأيد هذا الحكم استئنافيا فى القضية رقم ١٩٧/٢٦٣١ استئناف القاهرة الدائرة ١٦. لكن بعد إيداعى فى مستشفى المجانين وعدم حضور من يدافع عنى، استطاعت دار الجمهورية أن تستصدر من محكمة النقض حكما غيابيا بالغاء التعويض المذكور، بحيث لم أحصل حتى اليوم على أى تعويض أو معاش عن خدمتى السابقة فى الصحافة، وبفلس الطريقة، خسرت قضيتين أخريين وأنا وراء أسوار مستشفى المجانين، أشرت إلى إحداهما فى الكتاب المذكور.

(٦) - إسقاط حقوقى القانونية والإنسانية وإسقاط أهليتى منذ عام ١٩٧٠ حتى اليوم، مع ارتباط ذلك بالحرمان من العمل ومن الرزق والحرمان من النشر فى الوسائل المتاحة للآخرين، واستمرار الإهدار المدنى الشامل لتبرير وصمة الجنون التى حاولوا إلصاقها بى.

لهذا كله، وللأسباب الأخرى التى لا يتسع المجال لتناولها، أعتقد أن الأستاذ عبدالحميد نائل لم يكن مبالغا عندما قال فى شهادته إن التعويض الذى يراه مناسبا عن الأضرار المادية والبدنية والنفسية التى تعرضت لها هو خمسة مليون جنيه.

مارس ١٩٩٠

(٨)

## قضية الاعتقال والسجن

(مذكرة إلى المحكمة)

... المستشار رئيس الدائرة ٣٧ تعويضات بمحكمة جنوب القاهرة الابتدائية (١١)  
أتشرف بتقديم هذه المذكرة إلى عدالة المحكمة، راجيا أن أتمكن فى جلسة اليوم من تقديم الوقائع عن المواقف اللاإنسانية واللاقانونية التى تعرضت وأتعرض لها من السلطات ومن التابعين للسلطات، والتى تؤكد مدى شراسة عدائها السياسى لى واستمرار إصرارها على أن تلحق بى أكبر ضرر وإيذاء ممكن، وأن ما تعرضت له من إضرار وإيذاء ومحاولات خطيرة فى المعتقلات والسجون منذ الخمسينات كان مقرتها منطقيا على ما ذكرت من عداوة شرس وإصرار عداوى، يستهدف التصلية وليس الحجز أو العقاب.

وقد تكرمت عدالة المحكمة فى الجلسة السابقة فى ١٨ يناير ١٩٩٠ بسماع شهادة شاهدين، هما عبدالله الزغبى المعامى، وعامل تقابى سابق اسمه أحمد سالم. ورغم أن شهادة الشاهدين كانت وأفية تقريباً، إلا أن الموضوع يحتاج إلى المزيد من الوقائع والتفاصيل والترتيب الزمنى، مما لا يسمح به ضيق الوقت فى الجلسات، وما لم تسمح به قدرات الذاكرة والاسترجاع الذهني لدى الشاهدين - وخصوصا الشاهد الثانى.

وقبما يلى، سأحاول توضيح أهم وقائع الضرر والإيذاء المادى والمعنوى الذى تعرضت له فى فترة الاعتقال خلال ٥٤ - ١٩٥٦، وفى فترة الاعتقال مع السجن خلال ٦٠ - ١٩٦٤.

أولاً - فى معتقل أبو زعبل:

(١١) - قبضوا على فى حوالى نوفمبر عام ١٩٥٤ فى حملة ضد الشيوعيين والديمقراطيين

(١١) قدمت هذه المذكرة فى جلسة الخميس ٢٩ مارس ١٩٩٠ فى القضية رقم ١٩٨٩/٥٣٥٧ جنوب القاهرة دائرة ٣٧ تعويضات، ثم سلمت منسوخاتها إلى الصحف وغيرها.

أعقبت المحاولة الاخوانية للاعتداء على عبدالناصر فى حادث المنشية. وبعد فترة مؤتزة فى الشخصية، نقلت إلى مايسمى «أوردى / أى ملحق ليدان أبو زعبل»، وهو مكان يشبه الأدب غور صالح للحياة كان ملحقا بالليمان المذكور- ولكن معزولا تماما عن بقية الليمان وعن المداجين ومرافق اللحان والموظفين والبشرا وكان يتكون من أربعة عتار أرضية مهجورة. وقد وضعت فيه فى الأسابيع أو الشهور الأولى ليداية اقتنائه، وذلك خلال فترة قصيرة فى عتير ٢، ثم بعد ذلك، فى عتير ١.

(٢)- لم تكن توجد فى أوردى أبو زعبل مياه، فكانوا يستخدمون مساجين من الليمان فى نقل المياه إلينا فى فظاس لكل عتير. وفى الشهور الأخيرة فقط، وصلوا المياه واستكملوا المرحاضى الخماس بكل عتير، كذلك لم تكن مصلحة السجون قد استخدمت بعد نظام السرائر الحديدية ذات الأدوار، فكاننا ننام على برش من الليف الخشن المرقع جدا على الأرض- سبب لى ألما رهيبه فى اليواسير استمرت معاناتى منها بعد ذلك حتى الثمانينات، ومن ناحية أخرى، كانت الزيارات متنوعة عنا، كجزء من النظام اللانسانى الذى كان مفروضا علينا كمعتقلين، والذى كان يحرمنا حتى من الحقوق المحدودة التى كانت تسمح بها لاتمة معاملة المسجونين!

(٣)- كنت قد تخرجت عام ١٩٥٣ من قسم الفلسفة بأداب القاهرة. ولأننى كنت أول الدفعة وبدرجة الليسانس المتأززة، كان النظام المتبع حتى الدفعة السابقة لى مباشرة يقضى بتعيينى معيدا بالقسم وكذلك بمنحى بعثة الحكومة الفرنسية المخصصة لأول كل دفعة- كلا الامتيازين معا أو أحدهما. لكن لأسباب سياسية، رفضت السلطات الناصرية الجديدة تعيينى بالجامعة مثل أول الدفعة السابقة (أميرة مطر التى أصبحت بعد ذلك رئيسة قسم الفلسفة). فاضطرت إلى العمل بوزارة التربية والتعليم (لخارج القاهرة) إلى حين سفرى فى البعثة التى حصلت عليها من الحكومة الفرنسية لتحضير انكتوراه فى باريس وفق النظام المتبع. لكن فى تمام ١٩٥٤، أصدرت السلطات المصرية أوامرها بمنحى من مغادرة البلاد وحرمانى من البعثة الفرنسية أيضا، ثم لم تلبث أن اغتلفتنى ونقلتنى إلى أبو زعبل بدلا من باريس، ومن ناحية أخرى، وبسبب أزمة الاعتقال لم تلبث وزارة التربية والتعليم أن فصلتنى أيضا، بحيث خرجت من أبو زعبل، بدون عمل وأنا أول الدفعة بامتياز!

(٤)- رغم حرماننا فى أبو زعبل من معظم الحقوق الإنسانية، كان مسرحا لنا باستلام وقرأة الكتب من منازلنا (مع حرماننا من «تلاهم أو قرأة أى صحف»). ولهذا أسرعنا إلى استحضار حقيقتين صحتين جدا كاننا محتويان على حوالى مائتين من أهم وأثمن الكتب، وأنقواميس والمراجع الأكاديمية لاستخدامها فى دراسائى العليا وأبحاثى. وقد اتضح أن هذه كانت مجرد مصيدة مؤقتة! ففى حوادث الاعتداء علينا عام ١٩٥٥، استولوا على كل تلك الكتب (وعلى كل متعلقائى الأخرى) وأحرقوها فى حفرة نار هائلة والكثير من هذه الكتب والمراجع النادرة لم أستطع تعويضه حتى اليوم، فضلا عن أن بعضها كانت كتبنا تخص دار الكتب المصرية أو غيرها من المكتبات العامة، ومنها مكتبة آداب جامعة عين شمس الناشئة إذ ذاك التى كنت أحضر فيها للدراسات العليا مع الدكتور عبدالرحمن بدوى. وقد اضطرت بعد الافراج عنى إلى كتابة هذه الوقائع إلى تلك المكتبات للتصرف فى طريقة التعويض المطروبة منى!

(٥)- بالإضافة إلى الظروف المعيشية السيئة جدا المشار إليها، والظروف الشخصية والنفسية السيئة جدا (وأوضحها الحرمان من الزيارة ومن الصحف ومن الاذاعة، الخ) وبعد أن اضطرونا بل وشجعونا على الاضراب السلمى عن الطعام للمطالبة بتحسين ظروفنا المعيشية، فوجئنا فى ذلك الوقت من عام ١٩٥٥ بهجوم جنود «هلوكات النظام» التابعين

لمصلحة السجون (وهذا هو الاسم القديم لمن يسمون اليوم جنود الأمن المركزي)؛ هجما علينا مع غيرهم من السجنائين وحرس السجون ونحن راقدون في اليوم العاشر تقريبا من الاضراب عن الطعام، واقتادوا البعض - وأنا منهم - إلى خارج الأوردي، بينما اعتدوا بالضرب والشوم على البقية الباقية، واستولوا (ومعهم بعد ذلك مجموعات من المساجين عملاء الادارة) على كل كتيبتنا وملابسنا ومتعلقاتنا، وأحرقوا ما لم يسرق منها في حفر نار حفرت لهذا الغرض بحضور مدير وإدارة الليمان

ويهنئني أن أذكر هنا واقعة طريفة كان الشاهد عليها (وهو زهدي رسام روزاليوسف) قد حضر يوم الجلسة السابقة للمحديث عنها، لكن عدالة المحكمة اكتفت بشهادتين آخرين. هذه الواقعة، هي أن زهدي استطاع في ذلك اليوم أن يتخذ من متعلقاتي: النظارة الطبية والساعة كيف استطاع أن يفعل ذلك؟ وجدهما بجانب يده أثناء هجوم «التتار» (كما كانوا يسمونهم)، فالتفاهما في فنتاس الماء، وعندما بدأت الظروف العادية ترجع بعد حوالي شهرين، عثرنا عليهما وقد غطاهما الصدا طبعاً

(٦) - في عملية الهجوم الاجرامية المذكورة، اقتادوني أولاً عند بوابة الأوردي أنا ومن وقع الاختيار عليهم (بناء على قائمة مجهزة بمعرفة المباحث العامة والمخابرات الناصرية الجديدة إذ ذاك). وهتاك جلدونا واحداً واحداً على «العروسة» جلداً وحشياً غير قانوني، استمرت آثاره على أجسادنا سنوات طريفة؛ ثم اقتادونا في سلسلة حديدية واحدة إلى تاديب الليمان، حيث وضعونا في زنزين على الأسفلت (بل ويدون أبراش)، وكندسونا كل حوالي ١٢ في زنزانة واحدة، بحيث كنا نحاول النوم على أجساد بعضنا تقريبا؛ واستمر هذا الوضع غير المحتمل أسابيع عديدة كأنها سنوات، حتى بعد تراجعنا عن الاضراب عن الطعام في اليوم التاسع عشر، بل إنهم بعد إعادتنا إلى الأوردي بعد حوالي شهر، استمروا عدة شهور في ٥٥-١٩٥٦ في تاديبنا وحرامتنا من وسائل الحياة العادية السابقة في الأوردي. كذلك حاولوا في تلك الفترة أن يفرضوا على المعتقلين نظام القرفصة العبودية عند عرضهم على أي ضابط كبير من الليمان أو من المباحث العامة

### ثانياً - فترة سجون القلعة والاسكندرية والواحات:

(١) - كان قد صدر الأمر باعتقالني مع غيري في بداية ١٩٥٩، لكنني استطعت الاختفاء إلى أن قبض عليّ في الاسكندرية في ديسمبر ١٩٦٠ في قضية شيوعية شملت أكثر من عشرين آخرين، بقي منهم تحت الاتهام القضائي حوالي ١٢. وبعد الاسكندرية، عزلوني أنا وشخص آخر فقط (اسمه أبو سيف يوسف كان يستخدم منذ الستينات لافتة توهيبية لتغطية الوقائع وطمس حقيقة مواقف السلطات إزاء عملائها أو إزاء الشيوعيين المخلصين)، ووضعونا نحن الاثنين فقط في معتقل القلعة في زنزانتين منفصلتين. واستمر هذا الحبس الانفرادي حوالي ستة شهور بحجة إعداد أوراق القضية؛ وكان الحبس الانفرادي في زنزانتين منفصلتين نوعاً من التعذيب المرحق جداً، إلى درجة أنه لم يكن يوجد في الزنزانة مثلاً حتى جرادل ماء وجرادل بول وفق النظام المتبع في السجون، مما كان يفرض على النزير أن يخطب على الباب وينادي السجناء في كل مرة لمجرد طلب السماح باقتياده للشرب أو للتبول - وذلك كجزء من عمليات الاخضاع والترويض مع تبرير المشاكل والمشاكل مع السجنائين. وهذا ما حدث فعلاً، حيث تطورت المشاكل في إحدى المرات فهجوا عليّ ووطئوني بالحبال وألقوني على الأرض عدة أياماً

(٢) - بعد الحبس الانفرادي التحطيمي المؤلم الذي استمر حوالي ستة شهور في معتقل القلعة، نقلوني مع بقية المتهمين في القضية المذكورة إلى سجن القناطر. لكن حدث في اليوم

الأول أننى رفضت التصياع لنظام القرفصة اليهودية عند مرور مدير السجن، مثل بقية المسجونين الماركسيين الذين كانوا قد وُضِعُوا وعودهم على القرفصة (مع ملاحظة أن المذكور أوسيف يوسف كان يهانيى إذ ذاك فأسرع إلى تنفيذ أمر القرفصة). وكانت النتيجة أنهم عزلوني مع المتهمين الملعودين فى القضية المذكورة فى جناح آخر فى سجن القناطر، بحجة عزل تلك القضية وحدها، وكانت الظروف هناك سيئة جدا، حيث النوم على برش وبدون إضاءة أو كهرباء، وبدون الامكانيات المعيشية الشخصية التى كان يتمتع بها بقية المسجونين فى القناطر.

(٣) - بعد عدة شهور، نقلونا إلى سجن الاسكتلرية بحجة عقد المحكمة العسكرية العليا فى الاسكتلرية وليس فى القاهرة (وغم أن المتهمين الماركسيين فى القضايا الكبيرة الذين كان يقبض عليهم من أى مكان كانوا يوضعون فى سجن فى القاهرة). وفى سجن الحاضرة بالاسكتلرية الذى بقينا فيه من ١٩٦١ إلى ١٩٦٢، عزلونا وحدا أيضا داخل أحد العنابر. وكان تركيزهم شديدا ضدى شخصا. وفى إحدى المرات، هجم على السجنانون بأمر ضابط اسمه فارى وحاولوا إرغامى على القرفصة لفرض هذا النظام على الآخرين، كما حاولوا أن يحلقوا لى شعرى بالقوة بنظام الزبرو. وبعد تكرار مثل هذه المصادمات التى كنت أقسك فيها بموقفى، نقلونا من ذلك العنبر إلى جناح منفصل من السجن، هو جناح «التأديب» الذى خصصه لنا لزيادة ما نتعرض له من عزل وحصار شخصى ونفسى. وفى هذا الجناح ويعملنا عن أنظار أى مسجون، زادت المصادمات معى، خصوصا من ضابط اسمه كميل. ووصل الأمر إلى درجة افتعال مشكلة معى بحجة تكرار التفتيش المهيئ الذى كنا نتعرض له، ومن ثم نقلوني وحدى إلى زنزانة تأديب فى مكان آخر بدون إضاءة وعلى برش على الأرض، مع سوء المعاملة والضغوط غير المحتملة. فاضطرت إلى الاضراب عن الطعام، فزادت المعاملة سوءا، فاضطرت إلى محاولة الانتحار باستخدام زجاج نظارتى الطبية (ولازال أثر ذلك موجودا فى رسغ يدي اليسرى).

(٤) - فى ١٩٦٢ بعد صدور الأحكام علينا، نقلونا من سجن الحاضرة إلى سجن المحاربين بالواحات (الوادي الجديد)، وكان نظام التعذيب اليومى الشديد قد انتهى هناك بعد انتهاء مرحلة استخدام العصا فى ترويض الماركسيين المصريين وبدء مرحلة استخدام الجزيرة والاغراما ومع ذلك، كانت الظروف مرهقة وسيئة جدا فى ذلك المكان القفر التانى، وبدون إمكانيات رسمية لمتابعة الأخبار والمعلومات (إلا ما تحدده وتسمح به شبكات المباحث والمخابرات وعملاهما من أخبار ومعلومات- بما فى ذلك بعض المجلات الأجنبية أحيانا). ونتيجة اتفاقات خاصة بين الأجهزة السوفيتية والأجهزة المصرية كجزء من مخبطات الحروب المصرية الاسرائيلية، كان واضحا أننا نمر إذ ذاك بمرحلة التحضير للإفراج عن المعتقلين ثم المسجونين أيضا، والمحاولة احتوائهم داخل أسنان النظام الناصرى. وهذا الإفراج تبتأ به مسبقا وسائل الأخبار الفرنسية التى وصلتنا إذ ذاك منذ عام ١٩٦٢ وقد تحقق ذلك بالفعل، ووصل إلى الإفراج عن المسجونين فى آخر قضية شيوعية كبيرة وهى قضيتنا، حيث خرجت فى أيام زيارة خروشوف إلى مصر عام ١٩٦٤ (بينما كان المفروض أن أقضى بقية العقوبة مع الاعتقال حتى عام ١٩٧١ على الأقل).

ولأنهم لم ينتجعوا فى إخضاعى وترويضى وضمان احتوائى على أساس ثابت، كان المطلوب التخلص منى قبل موعد الإفراج الاستثنائى. وبالفعل، فوجئنا قبل ترحيلنا من سجن المحاربين فى الواحات بعدة أسابيع فقط- وبدون أى مقدمات أو مبررات فى السجن عموما وفى عنبرنا

نحن بالذات خصوصا- بأن بلوكات النظام الذين كانوا على سور السجن أطلقوا علينا ونحن نقف في قناء العتير عيدة رصاصات، منها رصاصة أصابت الشخص الذي كان ملاصقا لى مباشرة (ويجلس نظارة طبية مثلى) واسمه لويس إسحق، فقتلته! هذا علما بأن الرصاص لا يستخدم في السجن والمعتقلات إلا عند محاولات الهروب أو فى حالات التمرد التى تؤدى إلى اقتحام أبواب السجن! ولأن الشخص المذكور كان مثل زملائه فى منظمات الجمعية والجهالة مجرد ماركسى أعمى العقل عديم التأثير وعديم التفكير، وفى ضوء ما تعرضت له شخصيا بعد ذلك عند حرمانى من العمل الصحفى ومن النشر فى عهد عبدالناصر منذ ١٩٦٧ أثناء سنوات احتواء وتكريم أولئك الماركسيين والتمركسين، ثم فى ضوء عملية إلغائى تزويرا فى جميع وأحوال مستشفى المجانين منذ أبريل ١٩٧٠ إلى يولييه ١٩٨٧، ثم استمرار إسقاط أهليتى وحقوقى القانونية والانسانية وحرمانى من العمل ومن الرزق ومن النشر فى الوسائل المتاحة للآخرين حتى اليوم فى عام ١٩٩٠- فى ضوء ذلك كله، يتضح أننى كنت المقصود بتلك الرصاصة المتعمدة بدون أى مقدمات أو مبررات، والتى قتلت الشخص الملاصق لى بحيث استمعت نياحة الراحات لأقوالى إذ ذاك لهذا الاعتبار.

وإزاء ما سبق توضيحه، بهمنى أن أختتم المذكرة بتعليق سريع على ملاحظة غريبة جدا أبدأها الشاهد الثانى عامل النسيج المذكور. فقد حاول الرد على سؤال عدالة المحكمة عما إذا كنت قد تعرضت لأضرار مادية أو نفسية أخرى نتيجة اعتمادات السجن والاعتقال، فقال إننى انحطمت نتيجة ذلك فأودعونى فى مستشفى المجانين ١٧ عاما! واضطرت طبعها إلى الاحتجاج على ذلك الرد! لكن بهمنى هنا أن أقول إن مثل هذه الأقوال كان ينشرها عنى اليسار الناصرى المناق والمتمركسون الناصريون المناقون، لتشويهى تحت أدهاء الدفاع عنى! ومن ناحية أخرى، فهذا العامل القبح الذى اختلطت ذاكرته فخلط بين الستينات والسبعينات، هو مثال غلطى للعمى العقلى والجهالة التى تؤدى إلى الإيذاء والتشويه بدافع حسن النية ومحاولة الافادة! وكما يقول المثل: عدو أقل خير من صديق جاهل. وهذا هو السبب فى اتجاه الاتحاد السوفييتى منذ عهد أندروپوف ثم فى عهد جوبراتشوف إلى التحرر من جهالة الماركسية المصنوعة فى لندن فى القرن الماضى. وإلى التحرر من سمومها الخاصة بحكم العمال ودكتاتورية البروليتاريا والتأميم الشامل، الخ.

مارس ١٩٩٠

(٩)

## الكل باطل وقبضُ الريح

الجمعة ٦ أبريل ١٩٩٠

..... آسف لازعاجك بهذا الخطاب الطويل. (١) لكن معلش. فنحن متعارفان شخصيا منذ الستينات، كما أنك دافعت عن اسمى وأنا وراء أسوار مستشفى المجانين، بل ووجهت الإهداء فى أحد كتبك إلى اسمى. وأظن أن هذا يعطينى الحق فى أن أكتب هنا ما أريد توضيحه- ولو كنوع من التنفيس وليس فقط كنوع من تسجيل الوقائع.

(١) كتبت هذا الخطاب إلى الدكتور غالى شكرى بالأهرام، ثم أرسلت منسوخاته إلى بعض الصحف الأخرى كالمعتاد (ومنهم فقيه الوفد جمال بدوى).



## ✱ من أجل نشر خبر صغير

الموضوع يتعلق بكتاب «معنى الديمقراطية». فأنت تذكر أنني بدأت إزعاجك بالاتصالات التليفونية ثم باللقاء في الأهرام يوم الثلاثاء ٥ ديسمبر ١٩٨٩، وذلك لمحاولة نشر خبر - مجرد خبر صغير عن الكتاب الذي كان في المطبعة إذ ذاك. وتكررت الاتصالات التليفونية خلال شهرين، إلى أن التقيت بك مرة ثانية في الأهرام يوم الثلاثاء ١٣ فبراير. (وبهذه المناسبة أنا أعتمد على الأجنلة اليومية وليس على الذاكرة في تحديد مواعيد مكالماتي ومقابلاتي). ورغم أنني قلت لك منذ البدء إنه لا أمل في نشر أي خبر صغير عن الكتاب في الأهرام إلا قبل نزوله إلى السوق، لأن مسئولى الأهرام سيتدخلون بعد ذلك موقفا شخصيا وليس فقط سياسيا وعقائديا ضد الكتاب، إلا أنك رفضت هذا الموقف «المتشائم» وقسكت بضرورة «حسن الظن» فيهم وفي الليبرالية المزعومة للنظام القائم (وهذا متوقع منك طبعاً، وإلا لما سمح لك هؤلاء بالعمل معهم، ولما سمح لك أولئك بالوصول إلى وسائلهم). وحتى بعد أسابيع من صدور الكتاب، استمرت محاولتك المشكورة لنشر أي خبر عن الكتاب في أي ركن من أركان الأهرام!

فضلاً عن ذلك، قمت من جانبي بتقديم نسخة من كتاب الديمقراطية مثل كتاب الفلسفة إلى مدير تحريركم سلامة أحمد سلامة، رغم استمرار موقفه السابق غير المتعاطف إزاء عشرات الأزواق التي كنت أرسلها إليه من وراء أسوار العباسية فيرسلها بدوره إلى سلة المهملات! وهذا كان جاري في الحملة الجديدة وزيملي في الدراسة الجامعية منذ الأربعينات. وكان قد اندس فجأة خلال مفاوضات أو اهتمامات سابقة في مجال الصحافة والسياسة، من خلال أخبار اليوم ومن خلال الدوائر الألمانية القريبة للمعادية للشيوعية، وذلك في بداية عهد الانقلاب الناصري وعمليات صناع الكوادر الدينية القومية الجديدة للنظام العسكري القائم. ولهذا، وعلى أساس تربيته الدينية الأثرية في المنزل، تربع على مكاتب الصحافة بل والتحليل السياسي بتقاليد العداء المتضاعف للعقلانية والشيوعية، ومن ثم لم يلتفت أدنى التفاتة إلى كتب زميله القديم الذي كان أول دفعته!

وها نحن الآن في شهر أبريل، دون أي كلمة بإفادة إخبارية عن الكتاب، ولو بالرفض والادانة كما تفعل الليبرالية مع أعدائها! ومع ذلك، أعتقد أنك لازلت على موقف حسن الظن فيهم وحسن الظن في احترام النظام القائم لحقوق الرأي والتعبير وواجبات التغطية الإخبارية والثقافية حتى لكتب الأعداء! وكنت قد وعدتني قبل ذلك في العام الماضي يوم ٣٠ يولييه ١٩٨٩ بنشر مناقشة ثقافية عن كتاب الفلسفة، بل وفي مكانين! وأنت تذكر أنني قلت لك يومها إنني شاكر جداً ومكتفي جداً بالخبرين اللذين نشرنا عن ذلك الكتاب في الأهرام، وإنهم نشروا الخبرين في رأيي باعتباره كتاباً ضد الفلسفة الماركسية (أي قبل انتزاع مدنى الموقف السوفييتي من الماركسية)، بينما لا يمكن منطقياً أن يسمحوا بالإشارة إلى محتوياته وأفكاره المادية العقلانية - حتى لو غيراً موقف «الحرمان الكنسي» ضد اسمي! لكذلك أكدت لي أنك ستنتشر تعليقاتي على الكتاب، وأن الجو الثقافي يسمح بذلك بعكس ما أتصور أنا! وها أنت ترى أن تقديراتي كانت أقرب إلى الصواب في هذا أيضاً.

أما بخصوص كتاب الديمقراطية، فالجهود المتواصلة التي بذلتها أنت مشكوراً لمحاولة نشر خبر صغير عن الكتاب في الأهرام، قمت أنا بأكثر منها مع مختلف الصحف المصرية الأخرى، بل وبعض مكاتب الصحف العربية بالقاهرة! وتكرم الناقد الأدبي محمد جبريل بنشر خبر خاطف عن الكتاب في صحيفة المساء يوم الجمعة ٤ ديسمبر ١٩٨٩ قبل صدوره، بينما تكرم الأديب المتخصص في الفلسفة عبدالفتاح رزق بنشر خبر مشكور عن الكتاب في مجلة

روزا اليوسف يوم ٥ فبراير ١٩٩٩<sup>(١)</sup>. أما فيما عدا ذلك، فلم ألق حتى التعاطف الشخصي أو محاولة التصرف، ولم أحصل إلا على الوعود الكثيرة الكاذبة، التي كنت أدفع في مقابلها الكثير من تفخيخات التجميل والتوسل لهؤلاء المستأدين غير المثقفين الذين يفرضونهم على صفحات الأدب والثقافة ويصنعون لهم الشهرة الزائفة أو أطماع الشهرة الزائفة- وبعضهم حثالات لم يصلوا حتى إلى مستوى التعليم الجامعي!! فقد اتخذ جميع هذه الطبول الجوفاء موقفاً شاملاً ضد الكتاب- ليس طبعاً بالهجوم أو حتى الامتناع الصريح، ولكن بطريقة التفاف مع التجاهل والتجهيل أو التعمى والتعمية وعدم الاعتراف أو إنكار الوجود!! نفس الموقف الذي يقال في الأمثال عن أسلوب النعامة، التي تحاول عند الفشل أن تدفن رأسها في الرمال لتجنب رؤية الأعداء، وكأنها إغماض العينين أو التعمى عن الواقع بلفى وجوده!

### ٥٠ قدرة التعمى بعد عجز الفشل!

وحين أشير إلى التعمى الناتج عن الفشل والهزيمة، فأنا أعنى ذلك حرفياً، فالأجهزة التي تصنع هؤلاء الأدوات أو العلماء وتعطيهم المناصب واللاقات وتنفع في بعض أسمايتهم المنكرة موضوعياً فتجعلها بالشهرة الدهمانية طويلاً جوفاء، هي نفس الأجهزة التي حاولت الاستيلاء على مخطوطة كتاب «معنى الديمقراطية» من المطبعة في الفترة من ٢٧ سبتمبر إلى ٥ أكتوبر ١٩٨٩- كما أوضحت في البلاغ والمحضر الخاص بذلك برقم ١٩٨٩/٤٥٤٤ قسم الأزيكية، والتي أصدرت بيانا عنه إلى مئات الصحفيين والمثقفين والجهات المصرية والأجنبية ونشرته في ملحقات ذلك الكتاب نفسه. وهي نفس الأجهزة التي دفعها الفشل العلى الصريح في تلك العملية المكشوفة في المطبعة الأولى، إلى التصرف السري لمنع طبعه في المطابع التالية التي اتجهت إليها. وحتى عندما نجحت في جمع حروف الكتاب ثم الانجها بالأصل إلى مطبعة ماستر في الهرم، فوجئت بأنهم علقوا عملية الطبع أسبوعين، ثم اعترفوا أخيراً بأنهم لا يمكن أن يبدأوا في طبعه إلا بموافقة المباحث، وهنا نوع من التمييز يشبه المطالبة بلبن العصفور، لأن المباحث تملك قانوناً حق الرفض أو الموافقة، ولكنها تملك فقط حق المصادرة بأذن قضائي، أو الاقتصاص على الإرهاب السري والضغط السري والحصار السري، الخ!

ثم وصلت أخيراً إلى مطبعة ماستر بدائية جداً في السيدة، وبدأت عملية الطبع بالفعل. لكن بعد ملزمتين فقط، توقفت الطبع لأسباب واضحة قبل موعد يوم الخميس ١١ يناير ١٩٩٩. ورغم أن الأسباب كانت غير معلنة، إلا أن الاشارات والحركات وتجمعات الأشخاص ذوي الأشكال المنتقاة كانت معبرة تماماً. وأسقط في يدي، خصوصاً بعد أن كان صاحب المطبعة قد استلم مني حوالى ألفى جنيه. ولم أكن أعرف كيف سأصرف معه أو مع المطبعة التالية- إن كان سيتاح لى أصلاً الوصول إلى مطبعة أخرى، لكن تحركت خيوط الأحداث والمصادفات من وراء الكواليس (بعض النظر عما إذا كانت هذه الخيوط تصنعها وتحركها أصابع من الأرض أو من السماء، ومن الشرق أو من الغرب أو من محترقى الترميم وتبرير الفشل في العالم الثالث)، فحدثت في اليوم التالي ١٢ يناير مصادفة غريبة هي تغيير وزير الداخلية السابق زكي بدر، فإذا بطبع الكتاب ينتهي في ثمانية أيام فقط!!

وكننت أحصل أولاً بأول على كل عشرة أو عشرين نسخة يتم تجليدها من الكتاب، فأسرع بها إلى مختلف الجهات الأجنبية التي تهمنى، قبل أن يحدث أى اعتداء غير قانوني جديد على الكتاب، ولم أبدأ توزيع بعض النسخ على بعض الأسماء المنفوخة في الصحف والمجلات

(١) أثناء مثل هذه الصفحات الإضافية الأخيرة للطبع، تكرم الكاتب الباحث محمد العزب موسى ثم المؤرخ المعروف الدكتور عبد العظيم رمضان بنشر كلمات وإلمة مشكورة عن الكتاب.

المصرية إلا ابتداءً من فبراير. فالديكورات والمانيكانات الخشبية المفروشة على مراكز الثقافة والصحافة في مصر، بالمراسيم الادارية أو بقانون طوفو الغشاء الأجراف فوق سطح القمر، ينطق عليهم التعبير القديم القاتل: «الكل باطل vanity / emptiness» «الكل باطل»... «في الموازين هم إلى أعلى، لأنهم من باطل أجمعين»!! وقد كان موقفهم واضحاً خلال الشهر السابقة، بعد أن اطلعوا على البيان الخاص بالكتاب ثم على ملازم الجمع ثم بداية الطبع. كانوا يتسبون- وكانوا متأكدين- من أن الكتاب لن يرى النور. فلما رأى النور، أغصموا عيونهم عنه، بينما استعد آخرون للبهجة ببعض إشارات المرمطة الساقطة وأسفاقات التحقير والتهريج. لكن نتيجة ضغوط ومصادفات أخرى، اقتصر الموقف على مؤامرة الصمت الشامل! فلم يكن الصمت- حتى الصمت- تنازلاً منهم، وإنما كان موقفهم الحقيقي أشبه بموقف الثعلب في حكايات لافونتين، عندما «قرر» أن يتجاهل عنقود العنب الذي عجز عن الوصول إليه وفشل في تهشيم أنيابها بالمفترسة!

### يد العنكبوت أشد شراسة عند الموت

على كل حال، الذي يهمني هنا هو موقف أولئك الذين يحركون خيوط هؤلاء المانيكانات الخشبية. فقد عشت معظم عمري في صراع حياة أو موت مع الأجهزة العليا والسفلى للارهاب والتعطيم ومكافحة العقلانية، فلم أكن أحصل تحت وطأتها على نسمة نفس إلا نتيجة اضطراباتها التمويهية المؤقتة ومخططاتها الطويلة المدى، أو نتيجة ضغوط الأجهزة المضادة لها. فلما فقدت تفوقها الدولي والمعلمي، أصبحت بالاستيئاس أشد شراسة وأقصر نظراً وتخطيطاً.

وقد علمتني خبرات المعارك المريرة المؤلمة معها بعد أن أصبحت تجرى على المكشوف منذ إلقائي في سبخانة مستشفى المجانين، ثم خصوصاً في السنوات الأخيرة، ثم في الشهور الثلاثة النهائية التي حاولوا بها تدميرى في جميع بهمان على نفقة نقابة الصحفيين قبل أن يلقوني اضطراباً على قارعة الطريق بدون أى عمل أو مورد رزق- علمتني هذه الخبرات المريرة المؤلمة أن الأجهزة العسكرية والبوليسية تعمل بطريقة الأجهزة الفسيولوجية للحشرات السامة العتيقة التي تسرع إلى اللدغ القاتل أو محاولة اللدغ القاتل وهي تمحضر في آخر لحظات حياتها! هكذا يفعل العنكبوت مثلاً وهو يموت، لأنه يتصرف بدوافع إليه بيوكيميائية بدون قدرة على التفكير في أى نتائج أو عواقب أو فوائد أو بدائل، الخ. وهكذا تنصرف الأجهزة العسكرية والبوليسية عند الهزيمة التي قد لا تكون الأخيرة، وبالمزيد من الشراسة عند الهزيمة التي تتصور أنها الأخيرة، لأنها كأجهزة معادية للعقلانية وللإنسانية الأممية تكونت وتوارثت دورها منذ العصور الفرعونية وفق تقاليد وميكانيزمات مبرمجة، ومن خلال أفراد مغربلين وممتلئين غريزة ذكورية وانتقاءً دقيقاً على أساس طباع أو تطيحات لا إنسانية معادية للعقلانية، مما يجعل دوافعهم وانطباعاتهم وتصرفاتهم أشبه بتلك الدوافع الفسيولوجية الغريزية الأكيدة التي تجعل العنكبوت يفرز سمومه الأخيرة حتى على مسبار الخلاء الذي يسحقه!

بهذه الخبرات المريرة المؤلمة، كنت على يقين من أن الفشل في عملية الاستيلاء على مخطوطة الكتاب، والعجز والفشل في محاولات منع طبعه طوال الشهور التالية، لن يكون نهاية المطاف في هذه الاعترافات أو محاولات الاعتداء. وبالفعل، زادت عمليات التخريب في طريقة طبع الكتاب التي هي أصلاً طريقة الماستر المتواضعة. ثم فوجئنا عند بدء عملية التجليد بأن العدد المطبوع من الأغلفة ينقص ٤٠٠ غلافًا!!

وكنيت قد وصلت بعد جهود مضنية إلى اتفاق مع إدارة «توزيع الأخبار» لتتولى توزيع الكتاب وفق النظام المتبع. ورغم أننا تصرفنا لحفض النقص الناتج عن عجز الغلاف، إلا أنهم

فى الأخبار كانوا قد اطلعوا على الكتاب ولاحظوا أن فيه بعض المساس ببعض شخصيات أخبار اليوم، وأن اتجاهه السياسى غير مقبول لديهم، فاستخدموا حجة نقص العدد ورفضوا استلام نسخ الكتاب وتنفيذ العقد، مع أن المفروض أن يستلم التوزيع أى نسخ تقدم له طالما أننا دفعنا التكاليف المطلوبة واضطررنا إلى جمع العدد الباقى من النسخ من عدة جهات كنت قد نقلتها إليها (لأن عملية طبع الناقص من الغلاف تحولت إلى مشكلة تضخمت وقدمت بحيث استغرقت حوالى شهر ونصف (١١). وأخيرا بعد تأجيلات أخرى- مع تكرار التأكيد الذى لا مبرر له عن عدم تحمل الطار أى مسئولية فى حالة استيلاء الداخلية على نسخ الكتاب التى يبدو أنهم كانوا يتوقعون الاستيلاء عليها من المخازن قبل نزولها إلى السوق- بدأت إدارة الأخبار الاجراءات الشكلية لعملية توزيع الكتاب بطريقة مضادة مغرضة، لمجرد التظاهر بتنفيذ العقد.

### ● احتكاران حكوميان للتوزيع

كما أوضحت فى الكتاب المذكور عن الديمقراطية، يحتكر عملية التوزيع على بعض فرشات الصحف فى البلاد مركزان حكوميان فقط، هما الأهرام والأخبار، بينما لا يوجد أى مركز احتكارى أو غير احتكارى للقيام بعملية التوزيع أو الوساطة مع بعض المكتبات (رغم أن الكتب ذات القيمة الثقافية تحتاج إلى المكتبات وليس إلى الفرشات!) - باستثناء بعض المعاولات الخاصة التى بدأ يقوم بها ما يسمى قطاع المكتبات فى توزيع الأهرام، وبالاقتصار تقريبا على مكتبات الأهرام، وهذان الاحتكاران الحكوميان هما اللذان يخدمان ويحكمان عمليات توزيع كل المطبوعات، وأبرزها صحف ومطبوعات المعارضة الرسمية المكملة للحكومة والصحف والمطبوعات الاسلامية المعارضة للنظام الليبرالى المزعوم. لماذا؟ ليس طبعاً نتيجة احترام حرية الرأى أو تعدد الرأى، ولكن خدمة لكل الاتجاهات والبدائل التى تدعم النظام اللاعقلى والدهمانى القائم كنظام قومى دينى عسكرى.

وقد اضطررت إلى الاتجاه إلى دار الأخبار، لأن كتاب الديمقراطية يحتوى على صفحات عديدة عن مواقف إبراهيم نافع رئيس مجلس إدارة وتحرير الأهرام عندما كان نقيباً للصحفيين، وذلك فى عملية إقائى فى جحيم مستشفى بهمان قبل الافراج عنى، وما ارتبط بذلك من تهديد حوالى عشرة آلاف جنيه من أموال النقابة على محاولة تحطيم أحد أعضاء النقابة بالعقاقير المكثفة والحقن الطبية الرهيبة رغم إرادته فى مستشفى خاص باهظ التكاليف، ثم ما ارتبط بذلك من استمرار حرمانى من العمل ولو حتى بالترجمة بالقطعة، مع رفض النقابة التحقيق فى ذلك كله، الخ. ولأن مركز التوزيع من حقه أن يطلع على أى كتاب قبل توزيعه (بغض النظر عن دور الأصابع والخيوط السرية فى ميدان الصحافة والثقافة والكتب)، فقد ترقعت أن يرفض الأهرام توزيع الكتاب بحجة أنه ليس رئيس مجلس إدارته وليس بحجة الاتجاه السياسى فقط.

وكنْتُ أعرف أن فى إدارة توزيع الأخبار شخصاً سبق أن تعرفت به فى فترة السجن فى الستينات، حيث كان من الشبان الذين «تورطوا» فى التمرسك الشخصى ثم أصبح التمرسك الناصرى مصدر رزق ووظيفة ووافقة «انتفاء» سياسى لهم منذ مرحلة الاحتواء الناصرى المداهن للسوفييت. لكنى لم أكن قد تابعت مدى تدهوره السياسى فى السبعينات بعد أن تولى محمود أمين العالم- رجل الاحتياطى اليسارى فى ترسانة العسكرية المصرية- مسئولية دار أخبار اليوم، ناهيك عن تطوراتها فى مرحلة حزب التجمع وتبوير الجناح اليسارى للسلطة منذ الثمانينات داخل تقسيمات الحكومة والمعارضة الرسمية المكملة للحكومة. والمهم أننى اتجهت إليه، فلما تهرب منى، اتجهت إلى زملائه فى المكتب. ثم اضطرت إلى الانتظار

والترقب واثقا من أن القدرات التي استطاعت بطريقة أو بأخرى أن تحمي عملية طبع الكتاب، لن تفشل في التصرف للوصول به إلى الاعتراف القانوني من خلال العقد الخاص بالإجراءات الشكلية للعرض على الأقل. وقد حدث هذا أخيرا بعد صعوبات متكررة.

ومما يذكر عن مشاكل هذه العملية، أن أحد المسئولين في توزيع الأخبار (واسمه ع.ي.)، حاول إقناعي بوسائل غاية في الطرافة أنه عميل رسمي للدخيلة!- ويبدو أنه هو وزملاؤه توهبوا من شكليات الاحترام والمجاملة التي أعاملهم بها أنني كنت أفترض فيهم حقا الاخلاص والأمانة والموضوعية، ومن ثم حاولوا أن يسلبوني هذا «الأمل» الذي يؤدي إلى تسهيل أو تشجيع التعامل مع أمثال هؤلاء، وللأسف أنه لم يظهر جو شخصي مناسب يسمح لي بأن أشرح لهم وجهة نظري الصريحة في موضوع العملاء والأدوات، الذي يحتاج إلى وقفة سريعة هنا!

ذلك أنني بعد خروجي من وراء الأسوار، كنت أتعرض لمقابلات عرضية متكررة من بعض الشبان ذوي المظهر اليساري أو المتحرر: كان الواحد منهم يتعرف بي ويتبادل الحديث وتتفق على اللقاء فلا يحضرا ثم إذا التقينا مرة أخرى، يقول لي أحدهم إنه لم يحضر خوفا من أن أتصور أنه عميل، أو يقول لي الآخر إن شخصا كان معه في ذلك اليوم فاضطر إلى تأجيل المقابلة خوفا من أن أشك في ذلك الشخص المجهول! الخ، الخ عبارات معادة الكليشيات، لا أعرف إذا كانت ملقنة لهم من ذوي التأثير والثفوة، أو من بعض معارفهم، أو حتى من الشحنات الانطباعية السائدة في التعامل مع السياسيين المعزولين مثلي. ولم أكن أرد طبعاً على ما تحتويه هذه الكليشيات من اتهامي بالشك أو سوء الظن رغم ترحيبي بالحديث واللقاء الذي يتهرب منه الآخرون، لكنني كنت أقول لهم إن موضوع الشك غير وارد أصلاً في هذا المجال، لأننا لسنا بصدد تكوين حزب سياسي أو جمعية سرية أو الاتفاق على عملية خاصة، وإنهم لو أحضروا معهم أحد الضباط يهذله الرسمية فسوف أرحب به إذا تعامل معي بالطريقة المناسبة؛ فالاشتراك في قعدة أو محادثة عامة أو في ندوة أو عمل ثقافي عام، هي مسألة تتعلق بقواعد التصرف الثقافي واللباقة الانسانية ولا تتعلق بإسرار محبوبة بخشى من تسريبها! كذلك كنت أقول لهؤلاء الذين يتحدثون كثيراً عن العملاء والخوف من العملاء، إن العميل الرسمي يشبه الكلب الذي يحمل في رقبته رخصة حكومية، ومن ثم يكون التعامل معه في مثل هذه المجالات أكثر أمناً من التعامل مع كلب غير مرخص. ناهيك عن الكلب الذي لا صاحب له فلا يؤمن جانبه ولا يوجد من يعاسب عنه. ثم ناهيك ناهيك عن الكلب الضال المسعور الذي يطلقه المتخصصون في تدبير الجرائم ذات الشكل المغلوت!

فمن أسوأ أنواع الأفراد في السلوك والتفكير، نوع «الأدوات» الذين يحركهم أصحاب القدرة والتأثير، بينما يتصورون هم أو يزعمون أنهم مستقلون أو متحررون أو معارضون لا يخضعون لمراكز التحكم! كالتور الذي يطلقونه في حلبة المصارعة دون قيود أو توجيهات مباشرة، فيتصور أنه يؤدي رسالة «ثورية» للدفاع عن الحرية! ومن أهم خبزات لعبة التحكم اللاعقل شبيه الحيواني في مستشفيات المجانين، أنهم لا يستخدمون هناك عملاء الإدارة أو عملاء الخدمة الطبية في الجرائم والانفلاتات المكشوفة، ولكنهم يخصصون لذلك نوعاً معيناً من الأدوات الذين يعتبرون رسمياً مجانين «مستقلين» أو «متحررين» أو «مغضوب عليهم»، وذلك على أساس التحكم الدقيق في العلاقات بين هؤلاء الأدوات وضحاياهم المظلومين، وفي تصرفات ودوافع وانفلاتات هؤلاء وأولئك!

والتاريخ كصراع بين العقل واللاعقل، ليس إلا صراعا بين أجهزة، لكل منها شبكاته التابعة وأنصاره المهيئين وأيضاً أدواته المستقلة والمغلوت والمسعورة، وفي ساحات الصراع، لا

يتحرك إلا من يُسمح لهم أصلا بالتزول إلى الساحة لغرض أو لآخر، وباستهداف واع أو بتلقائية عمياء أو باحتراف عملي مدفوع الأجر.

### ٥٠ الأخبار وتوزيع الملايين

نرجع إلى موضوع الأخبار. فقد قلت إنهم كانوا يتوقعون أن تستولى الداخلية على الكتاب بين يوم وآخر؛ في أيام التأجيل قبل استلامه من المطبعة، ثم في أيام التأجيل بعد ذلك في المخازن. وهذا يشبه موقف المطبعة الأولى في كلوت بك التي استلمت مخطوطة الكتاب في سبتمبر من العام الماضي (كما أوضحت في المحقات الخاصة بذلك)، ثم توقفوا عن الجمع لأنهم صدقوا أن ضباط ومخبري المباحث الذين كانوا يترددون على المطبعة ليل نهار، قادرون على كل شيء، ومن ثم سينقلون حتما تأكيداتهم عن إنهاء هذه العملية وإعادتي وراء الأسوار فلما اضطر توزيع الأخبار إلى إنزاله إلى السوق في أواخر الأسبوع الأول من فبراير، لم يكن يمكن طبعاً أن يهتموا بعرضه أو يوصلوه إلى عدد معقول من مواقع العرض؛ وعندما وافقوا على نشر إعلان عنه يوم ٢٦ فبراير وفق النظام المتبع، كان إعلاننا ميكروسكوبياً لم أستطع أنا نفسي أن أكتشفه إلا بعد تنبيهي إليه بالاشارة باليد!

ثم بدأت محاولة الاستيلاء على الكتاب من النار نفسها، بعد أن فشلت محاولات الداخلية في الاستيلاء عليه. ويبدو أنهم تصوروا أن المحاولات السابقة فشلت لأسباب تتعلق بظاهر وشكليات سيادة القانون واحترام الرأي الآخر، ومن ثم حاولوا التصرف ضد الكتاب في المخازن باستخدام شكليات القانون! فالعقد الموقع بيني وبينهم بتاريخ ٢٤ يناير ١٩٩٠ (والذي لم أحصل على صورة فوتوغرافية منه إلا بصعوبة لأنهم كانوا يريدون توقيع عقد من نسخة واحدة يحتفظون بها)، ينص على حق الأخبار في الاستيلاء على المرحمات الكتاب كبرق دشت بعد مدة شهر إذا لم يستلمها صاحبها. والذي حدث هو بكل بساطة أنهم لم يسلموا لي المرحمات.

ترددت عليهم بهذا الخصوص، فكانوا يطلبون التأجيل. ثم أخيراً أعطوني موعداً يوم الأربعاء ١٤ مارس من الصباح إلى المساء! وانتظرت طوال اليوم لا أغادر المنزل ترقباً لتلاعباتهم المحكومة بدقة، فلم يحضر أحداً وناقشتهم في ذلك، فافتعلوا مشاجرة معي لأنني «أدق» في المواعيد بينما المسائل لا تستحق هذا «التدقيق»! وأعطوني موعداً آخر يوم السبت ١٧ مارس، ولم يحضر أحد أيضاً! ورغم أنني أكدت لهم مراراً وتكراراً أنه لا يوجد في المنزل غيري، وأن مراعيدي غير مضمونة إلا في المساء، وأنه يجب الاتفاق مسبقاً على موعد أنتظروهم فيه ولو طوال اليوم، ورغم أن هذه هي الطريقة التي تتعامل بها أي مؤسسة محترمة والتي تعاملت معي بها مؤسسة الأهرام في الكتاب السابق - رغم ذلك كله حضروا يوم الأحد ١٨ مارس صباحاً، فلم يجدوني طبعاً. فحاولوا الحصول على توقيع بواب العمارة على حضورهم، ولكنني كنت قد توقعت تلاعباتهم فنهتته إلى عدم التصرف معهم بفرده. وفي نفس اليوم في حوالي الثالثة قبل الموعد الذي أرجع فيه عادة إلى منزلي، رجعت بسيارة أخبار اليوم ليسجلوا بذلك أنهم حضروا «مرتين» فلم يجدوا من يستلم المرحمات! لكن من المصادفات الحسنة أنني كنت قد توقعت ذلك فرجعت قبل وصولهم بدقائق، ففوجئوا بي! وانتهت المشكلة. ومن ناحية أخرى، تتقاليد العمل وليس فقط تقاليد الكتابة في دار أخبار اليوم تستحق التأمل والتحليل.

إن من المعروف أن التواضع على أمين ومصطفى أمين اللذين نزلا في ميدان الصحافة المصرية مرتبطين بقدرات وثقل الأمريكان والسراي الملكي منذ الأربعينات، هبطاً بالمستوى الصحفى في مصر هبوطاً تدهورياً إثارياً جثرياً يذكره ويدركه عينيا وبوضوح كل المثقفين

الذين عاصروا فترة الأربعينات والخمسينات. ومن نكد الدنيا أن يضطر المثقف المستنير إلى «المفاضلة» بين نوعين من مخططات التجهيل واللاعقل في الصحافة، أو بين موقفين في مكافحة الثقافة الفكرية، هما: موقف الاستعمار الأجنبي الفرنسي فهما يسمى «الاستعمار القديم»، وموقف الاستعمار الأمريكي الدهماني الأثاري المفلوت فهما يسمى «الاستعمار الجديد»! فإذا كان كلا الموقفين «مر» ومرفوض، فيجب ألا ننسى أن «الأمري» أشد من المر ومرفوض أكثر منه. ولهذا ارتفعت أصوات كثيرة من أشخاص «يمينيين محافظين»، تهاجم دهمانية وسطحية وسوقية وإثارية وابتذالية التقاليد الأمريكية والموجات والأبواق الأمريكية الجديدة وأساليبها ووسائلها القطعانية وتأثيراتها الساقطة.

ولاشك أن دار أخبار اليوم هي التي قامت في مصر- وبالنسبة للذهن الاجتماعي المصري- بالدور «الجماهيري» الأول في صناعة هذا السقوط الأمريكي الجديد في منحدر التدهور البرجوازي الدهماني المتواصل الذي كان يكتسح العالم. وذلك قبل أن تتسع وتتفاقم نزواته وحماقاته لتشمل الإذاعة والسينما والتلفزيون، الخ، وتتحول إلى تقاليد جديدة للصحافة والفنون بل وأيضا للثقافة المزعومة، أي تقاليد جديدة لما يسمى الرأي العام والذهن الاجتماعي! وإذا كانت أخبار اليوم هي التي بدأت الشعار الذي ارتبط باسمها (ولا زالت لافتاته تتكرر على مبانيتها ومطبوعاتها حتى اليوم!) - شعار «صحافة الملايين» - فقد كان المقصود بهذا عمليا تسفيل الصحافة وتسفيل الرأي العام وتسفيل ذهن الاجتماع، لأن المسألة كانت منذ الخمسينات مبادلة بين رأى وذهنية واهتمامات آلاف المثقفين الذين يملكون هبون الإبصار في المجتمع ومن ثم يجب على الملايين أن يحدو حذوهم، وبين رأى واهتمامات ملايين الدهماء الذين يملكون جسم المجتمع ومن ثم يجب ألا يسمح لهم بتحديد الادراك الاجتماعي. ولهذا استقرت ورسخت هذه التقاليد الدهمانية السوقية في أخبار اليوم أكثر من غيرها من المؤسسات الصحفية، حتى بعد أن أصبحت تقاليد عامة شاملة في مصر وفي العالم. ولهذا تستطيع أن تلمس أساليب الابتذال وذهنية الحفالات في تلك الدار أكثر مما تلمسها في معاملات وثقافات غيرها مما يحمل اسم الصحافة أو الاعلام أو الثقافة.

### ❖ مشاهير النكرات!

وكننت قد سمعت أن في صحيفة الأخبار صفحة مخصصة للأدب والكتب، وأن محررها شاب أديب «مشهور» اسمه جمال الفيظاني. وتأثرت جدا حين نشر لي المذكور خبرا بارزا عن كتابي الفلسفي السابق قبيل صدوره، بدون أن أقابله أو ألح عليه. وتصورت أنه لابد يمثل الاستثناء الذي يخرق القاعدة! وكانت مجلة حكومية كويتية اسمها «العربي» قد نشرت له منذ سنوات نصا مكروا من تراث ابن سينا (قدمه باسمه كما لو كان اكتشافا جديدا)، فتصورت أنه لابد أن يكون قد اهتم بكتابي عن الفلسفة نتيجة تخصص في الفكر والفلسفة مثل الأديب عبدالفتاح رزق! ولم أكن قد عرفت بعد أنه خريج مدرسة «الصنائع» ولم يصل أصلا إلى التعليم الجامعي، وأنهم فتحوا له الأبواب في الصحافة والأبواب في الصحافة والآداب عندما اختارته أجهزة الجيش «محررا عسكريا»، وأن الأجهزة المصرية كانت تدعمه عن طريق رجالها المشهورين، ومنهم نجيب محفوظ الذي أعطاه رخصة الأدب وأعلن أنه خليفته على عرش القصة! ويمثل هذه الوسائل المحكومة في مختلف المجالات، وصل إلى منصب المحرر الأدبي، لأن موهبته الكبرى في عصر مكافحة العقلانية هي أنه لم يصل إلى الشروط الأولى للثقافة الفكرية وقدرات التعمق العقلاني. ومثل هذه «الموهبة» تتوفر أيضا في المحرر الأدبي للصحيفة الأخرى الذي يعمل الدكتوراه من كلية دار العلوم الدينية، كما تتوفر في متركمس تخرج من كلية الصحافة فأصبح مستولا عن الثقافة، وغير ذلك من

تنوعات تتفق فى وظيفة التجهيل رغم اختلافها فى مؤهلات التجهيل! تعددت الأسباب والأشكال، والتجهيل واحد.

والمهم أننى بصورتى الواهمة عن الشيطانى، لم أكد أبداً طبع كتاب الديمقراطية حتى أسرعت إليه يوم ٥ ديسمبر ١٩٨٩. (نفس اليوم الذى قابلك فيه) وقدمت له بروفات الكتاب والغلاف، الخ، راجياً أن يتكرم بنشر خبر عنه كما فعل بالنسبة للكتاب السابق. وفوجئت به يسألنى عما إذا كان تقديرى للماركسية هو تجاهب مع الخط السوفييتى الجديد (يقصد أنه ليس تنازلاً عن المبادئ أو ارتداداً عن الشيوعية). ولم اتبه إلى أنه لم يقرأ ما كتبت عن ذلك فى كتاب الفلسفة ولم يسمع شيئاً عن موقفى الواضح والمعلن فى هذا الموضوع، فقلت له ببساطة إننى لم أنقلب على مبادئى وبالتالى لم يكن يمكن أن أنشر مثل هذا النقد الجذرى ضد الماركسية بدون أن ألتقى الضوء الأخضر من السوفييت. واكتفى بأن يهز رأسه الصغير، وأن يؤكد وعده بنشر خبر عن الكتاب؛ وللأسف أن حسن الظن لم يسمح لى بأن أستنتج أنه نشر الخبر السابق فى يونيو ١٩٨٩ كخطأ أو فلتنة ارتبطت بتصوره عن أننى انتقلت إلى المعسكر الرافض للشيوعية، قبل أن يدرك ما يحدث من تغيرات أيديولوجية فى الفكر الشيوعى السوفييتى.

وهكذا دفعتنى حسن الظن إلى أن أصدق وعوده. ف تكررت اتصالاتى التليفونية به فى المواعيد التى يحددها، ثم طلب منى الحضور أكثر من مرة. وفى كل مرة كان يؤكد لى وعوده ويخترع علواً جديداً، فأصدقه. وتصورت أنه بعد تحرير عقد التوزيع مع الأخبار، لن يبقى تبرير لتأجيل نشر الخبر، ولو التزاماً بالموقف التجارى للدار التى يعمل بها. لكنه تهرب من نشر أى خبر أو أى إشارة عن صدور الكتاب، ليؤكد بذلك عملياً الموقف الحقيقى للدار التى يعمل بها، والأجهزة والجهات التى جعلته أديباً ومحرراً أديباً للملايين الدهماء.

هذا مجرد مثال غطى للجهود التى بذلتها مع مختلف الصحف لمجرد الوصول إلى أى نوع من الافادة الاخبارية عن الكتاب قبل أو بعد صدوره. ورفضت صحف المعارضة المتنافقة المكسلة للحكومة حتى أن تهاجم الكتاب رداً على الوقائع الواردة فيه عنها؛ الوقائع الخاصة بحزب التجمع وحزب الوفد وصحفيهما، الخ. وتجاهلت دار التحرير الوقائع الواردة ضدها، كما تجاهلت دار الهلال ماورد عن رئيس مجلس إدارتها نقيب الصحفيين الحالى، وما ورد عن مجلة الهلال وروايات الهلال، الخ. وكذلك فى المجلة البوليسية «الفاخرة» التى بددت وتبدد أموال دار المعارف لمجرد الدفاع عن أكلوبة أكتوبر، رفض الحمصانى أو الحماصى وغيره الاشارة بأى كلمة إلى الكتاب. والنتيجة هى أن أحداً لم يسمع عن الكتاب بالخبر، ولم يعثر عليه بالعرض فى الأماكن العامة؛ ولولا أننى استطعت الاتفاق مع مكتبتين أو ثلاث (قبل التعاقد مع توزيع الأخبار)، لما بدأت عملية تداول الكتاب. وحتى مكتبة الحاج مدبولى التى تعرض كل اتجاهات الكتب، كادت ترفض الكتاب بعد أن وزعت الدفعة الأولى منه وهى عشرون نسخة. وقد رفضته بالفعل مكتبة أخرى بعد توزيع ثلاثين نسخة منه.

ومن حسن الحظ أننى كنت قد وجهت اهتمامى الأول منذ البدء إلى تقديم كمية كافية من النسخ إلى الجهات الأجنبية، فلم أتاثر كثيراً بموقف الصمت العام أو الرفض العام من الصحافة الصفراء، والثقافة الصفراء فى مصر. فجهر الكتاب هجوم على الدهمائية والاتجاهات القومية الدينية العسكرية خصوصاً فى العام الثالث. ولهذا لم يكن يمكن أن يرحب به الأعداء الذين ركز الهجوم عليهم. وفى المستقبل الكهنوتى المصرى بالذات منذ عصر الدولة الفرعونية القديمة حتى الحملة الفرنسية، ثم الغزو البريطانى، لم يحدث أى تغير إلا بفعل قوى خارجية أو كردة فعل ضد قوى خارجية. ولهذا تتجه عينى دائماً فيما أكتب إلى الخارج أكثر عما تتجه إلى



الداخل. فالعقلانية لم تصل إلى مصر فى أى عهد من عهود التاريخ إلا قسراً من مواطنها الأوروبية القديمة أو الحديثة.

ومعنى ذلك بوضوح أنهم حتى لو كانوا قد سمحوا بدرجة كافية من التغطية الاخبارية عن الكتاب، أو حتى لو كانوا قد سمحوا ببعض المناقشة أو التغطية الثقافية عن محتوياته، وحتى لو كانوا قد باشروا عملية عرضه للتوزيع بالطريقة التجارية المعتادة بدون تصرف مضاد، لما كان من الممكن رغم ذلك أن يصل توزيعه إلى أكثر من ألف نسخة. فعدد العقلانيين فى مصر لا يزيد كثيراً عن ذلك. (وأنا أتكلم هنا عن مصر، لأن الجهات المختصة فى مختلف البلاد العربية التى تحرب بصحف ومجلات ومطبوعات حزب التجمع المتمرکس رفضت أن ترد بأى رد على العيّنات التى أرسلتها الشركة القومية للتوزيع من الكتابين، أى أنها رفضت الكتابين عملياً ولكن بطريقة الصمت أيضاً بدون إخطار صريح<sup>(١)</sup>). فاللّاين التى تقرأ الشيخ الشعراوى واعتماد خورشيد ومصطفى أمين، أو تلهث وراء مباريات الكرة ووراء نجوم الرقص والسينما، أو تتعلق بأحلام اليقظة التى تغلبها قطط المخابرات المصرية المنقوشة الشمر كلها على فتراتها التى تخصصت فى صناعة البطولات الرومية فى مغامرات «رافت الهيجان» و «ليالى الخليفة»- هذه الملايين وهذه الجماهير لا يمكن أن تملك الرغبة أو القدرة والأهلية على إعطاء أذنها لكتاب عقلانى، ولا يمكن فى أى اقتراح ليبرالى «نزيه» أن تعطى صوتها للعقلانيين! هذا مستحيل طبعاً، ويعتبر منطقياً ضد طبائع الأمور. فالعقلانية لا تنتصر بقدر ما تملك من أصوات، ولكن تنتصر بقدر ما تملك من قوة للتحكم فى جماهير الدهماء التى هى نقيضها المنطقى وتجسيد لقوة اللاعقل فى المجتمع وفى التاريخ وفى الإدراك.

### ❖ العقلانية تصنع السوق ولا يصنعها السوق

لم يكن ثمة خوف إذن من احتمال رواج مثل هذه النوعية من الكتب. فالدرس الأول الذى يتعلمه الدارس الحقيقى للفلسفة القديمة، هو أن العقل أو العلم الذى يتوفر لدى «الخاصة» أى المفكرين يقابله اللاعقل واللاتفكير لدى «العامة» أى الأغلبية، وأن العامة قوة يخشى منها لكن يجب ألاّ يُسمع لها بالتأثير على تحديدات الحقائق والعلوم والأفكار. وكالمعتاد، سرق اللاهوتيون والفقهاء هذه الثنائية الفلسفية واستخدموها تعكيسياً، فجعلوا «الخاصة» هم العارفين بأسرار الغيبيات أو المتخصصون فى أسرار نصوص الدين، و «العامة» هم بقية الناس بماقيهم المفكرون العقلانيون وعلماء العلوم الدينية مع المؤمنين الدينيين «العوام»! لكن المهم أن ثنائية الأقلية الخاصة والأغلبية العامة استمرت بطريقة أو بأخرى فى مجال الإدراك والتفكير فى العصور القديمة والوسطى، قبل أن تطمسها الشعارات الدهمانية الليبرالية التى تعتبر الجميع «أولاد تسعة»، و «أبناء حراً وأدم»، إلخ؛ وحتى عندما كانت تشتهر لسبب «أولاد أسماء» بعض الفلاسفة أو العلماء فى الماضى أو فى الحاضر، فينتجه العامة إلى اقتناء كتبهم وحفظ أو ترديد بعض عباراتهم للاستعراض الاجتماعى، كانت مواقفهم فى ذلك تشبه موقف «الحمار الذى يحمل أسفاً» فلم يكن يتفرغ لقراءة مثل هذه الكتب- ناهيك عن الوصول إلى فهمها واستيعابها- إلا أقلية ذات قدرات فكرية كافية.

وإذن فموقف رأى العام الدهمائى واللاعقلى الجماهيرى فى مثل هذه الأحوال لا يعتبر مفاجأة للعقلانية، ولكنه يعتبر على العكس تأكيداً وتدعيماً لها، يحدد لها واجبات وإطارات ووسائل العمل الاجتماعى والفردى والفكرى ضد الدهمانية واللاعقل. فحقائق وأفكار العقل والعلم والمنطق لا تنافس بماقييس الأغلبية والأقلية، ولا تتحدد بتقييمات الملايين وأهواء الرأى العام. (وهذا هو الدرس الذى تهتم الأجهزة السوفييتية اليوم بتلقينه لكوادر السباسبين والباحثين والعقلانيين الأميين المجدد الذين سيصنعون مراحل ما بعد جورباتشوف).

لكن المشكلة التي تحتاج إلى تقييم وإلى إدانة في موضوع خطابي هذا، هي موقف هؤلاء المخصصين وطيفي وماليا وأدبيا لأعمال التغطية الاخبارية والثقافية للكتب والأفكار - حتى كتب وأفكار الأعداء. فالمفروض أن هؤلاء يحصلون على وظائفهم وأرزاقهم وأسمائهم، للقيام بدور عيون الابصار للقليل النهمائي الأعمى، ودور التمييز الموضوعي بين ما يستحق الإشارة إليه وما لا يستحق الإشارة إليه في طوفان المطبوعات والأفكار. ومن هنا فإن خيانتهم لهذه المهمة أو عجزهم عن أدائها، يشكل إدانة تاريخية مسجلة لنظام الحكم الذي اختارهم وللمجتمع الذي يمثلونه، ويشكل تكريما مستقبليا لما تأمروا عليه بالتجاهل والتعامى والرفض. فالقدرات التي تتيح لنوعية الأفكار التي نشرتها قدرة الوصول إلى بعض أطراف الساحة العامة، تنجح عادة في الوصول بها بعد ذلك إلى قلب الساحة وربما إلى رأس الساحة. وإذا ذلك يكون الحساب واضعا عن مواقف هؤلاء. وأولئك إزاء التجهيل والتعمية على ما لا يمكن اعتباره مجهولا أو غير مرئي في الحاضر، وما لا يمكن اعتباره غير ذي قيمة عند التقييم لوضوعي في المستقبل.

(١٠)

## الشرطة في خدمة الشعب... والمعارضة أيضا!

الأربعاء ١١ أبريل ١٩٩٠

الأستاذ رئيس نيابة الأنبيكية(١)...

يشرفك بتقديم هذا البلاغ إلى سيادتكم اسماعيل عبدالحليم المهدي - كاتب وعضو نقابة الصحفيين، ومقيم بالمتزل رقم ٤ (أ) بشارع الدكتور محمود ابراهيم أمام الحديقة الدولية بمدينة نصر القاهرة، بطاقة عائلية ٢٥٥٩١ الخليفة ١٩٨٧، وبطاقة نقابية رقم ١٤٣، وتليفون رقم ٦٠١٥٣٧.

وأقدم مرفقا بهذا البلاغ: ١- سبع صفحات صورة رسمية لبلاغ ومحضر شرطة الحازندار قسم الأنبيكية رقم ١٩٨٩/٤٥٤٤ إداري الأنبيكية المطعون فيه والشكو بخصوصه، ومن أوراق المحضر أيضا صورة العقد الموقع بيني وبين المطبعة لطبع كتاب «معنى الديمقراطية» متضمنا استلام العربون و٨ رزم ورق. ٢- نسخة من البيان المطبوع الذي أصدرته في أكتوبر ١٩٨٩ - بخصوص هذا الموضوع وبخصوص تكرار محاولات مني من طبع الكتاب المذكور في المطابع الأخرى - وهو البيان الذي وزعت منه حوالي مائتين وعشرين نسخة على مختلف الجهات المصرية والأجنبية. ٣- نسخة من كتاب «معنى الديمقراطية» موضوع البلاغ والمحضر والبيان، والذي تمجحت في إصداره أخيرا في أواخر يناير هذا العام ١٩٩٠ (متضمنا صورة من البيان المذكور في الصفحات من ٢١٢ إلى ٢١٥).

هذا، ويهمني أن أبدا بالاعتذار عن بعض التطويل الاضطراري في التفاصيل. وإنما يرجع ذلك إلى: أولا، اهتمامي بتسجيل الوقائع للمستقبل، لأن أي بلاغ من هذا النوع ضد الشرطة

(١) قدمت هذا البلاغ إلى النيابة يوم ١٨ أبريل ١٩٩٠، ووزعت منسوخاته كالمعتاد على مختلف الجهات. وسجلت في محضر تقديم البلاغ ومرفقاته، أن عدم اهتمام النيابة بالتحقيق في وقائع البلاغ، سيجعلني أنتظر أول تغييرات سياسية ملائمة لاعادة المطالبة بالتحقيق.

والأجهزة الخاصة لا يمكن إثباته ماديا إلا عند تغير ظروف الحكم أو تغير السلطات. وثانيا، لأننى أردت تفسير أسباب تأخير بلاغى هذا عدة شهور بعد حدوث الوقائع المبلغ عنها. وبعد هذا الاعتذار، أعرض عناصر البلاغ التى تتكون مما يلى: ١- وقائع مشكلة الكتاب مع المطبعة الأولى. ٢- محضر الشرطة الذى رفضت التوقيع عليه. ٣- البحث عن المحضر الذى لا يعبر عن أقرالى. ٤- ملاحظات عن المحضر المحفوظ بالنيابة.

### \* ١- وقائع مشكلة الكتاب مع المطبعة الأولى

فى يوم ٧ سبتمبر ١٩٨٩، تعاقدت على طبع كتابى التاسع وعنوانه «معنى الديمقراطية»، مع مطبعة بجوار البطرخانة بكلوت بك (درب السهرنج رقم ١٢) تسمى مطبعة الدكتور فيكتور كيرلس أو الدكتور ماهر. ودفعت المقدم المطلوب، ووردت ٨ رزم ورق كدفعة أولى، وذلك على أساس إنهاء طبع الكتاب فى مدة أقصاها شهر واحد وفق نص العقد. ورغم أننى كنت قد تركت لهم مخطوطة الكتاب للاطلاع عليه قبل التعاقد، إلا أنهم بدأوا بعد أسبوعين بظهور خوفهم من الكتاب ويتباطأون فى جمعه. وفى يوم السبت ٢٣ سبتمبر ١٩٨٩، وبعد أن كنت قد صحتت بروفات ثلاث ملازم من الكتاب ووصلوا فى الجمع إلى المزمرة الرابعة، أبلغونى بالتوقف عن جمع الكتاب بحجج توبهية، لكنهم أفهمونى من ناحية أخرى أنهم تعرضوا لتهديدات وضغوط شديدة من المباحث العامة، وأن من الأفضل لى أن أسحب الكتاب لأننى سأتعرض بسببها لأخطار كثيرة- أقلها الاعتقال أو مستشفى المجانين! فأكدت عليهم أن مخطوطة الكتاب راجعها أحد المحامين قبل التعاقد، وأننى أرسلت منسوخات منها إلى عدة جهات مسئولة فى الداخل والخارج بحيث لا تعتبر سرا يحتاج إلى اكتشاف من المباحث العامة أو غيرها، وأننى فى نهاية الأمر أنا المسئول قانونا عن الكتاب وسأتحمل أى خسائر تعرض لها عملية الطبع دون أن يتحملوا هم أى شئ.

لكنهم استمروا فى التوقف عن جمع الكتاب بحجج شكلية، بحيث اضطرت إلى أن أطلب منهم حسم الموضوع بطريقة من طريقتين: إما استنناك جمع الكتاب بدون تباطؤ، أو فسخ العقد ورد المخطوطة والربون وزم الورق لأبحث عن مطبعة أخرى. واتفقت على حسم الموضوع يوم السبت ٣٠ سبتمبر ١٩٨٩. لكن فى اليوم المذكور، فوجئت بصاحب المطبعة الطبيب فيكتور كيرلس (وشهرته ماهر) ومعه مساعده أو مدير المطبعة عاطف شوقى ومجموعة من العمال الصغار والكبار يلتفون حولى باستغراب، ويحكون لى أن شأبا حضر إليهم يوم الأربعاء السابق ٢٧ سبتمبر ١٩٨٩ وأثبت لهم أنه ابنى واسمه طارق اسماعيل المهدوى يعمل فى مصلحة الاستعلامات الحكومية وغيرها، قال لهم إننى أباء قد صدمتنى سياره ونقلت إلى المستشفى، وإننى طلبت منه إحضار مخطوطة وعربون الكتاب من المطبعة وقالوا لى إنه هددهم وحاول أن يتشاجر معهم، بينما كان رجال المباحث يضغطون عليهم للاستجابة له، فأعطوه كل شئ-بعد تدخل نقطة الحازندار والمصول على رقم تلفونه. ومعنى ذلك أن نقطة الحازندار تعتبر شريكفى جريمة لولد المالكور، تنفيذا لأمر لى من الأمانة والمباحث العامة.

وقالوا لى إن المسألة ليست فقط ضغط المباحث وتدخل الشرطة، لكن المسألة أيضا أنهم لم يتصوروا أن تصل خيانة ابن إلى درجة استخدامه بهذه الطريقة المكشوفة ضد أبيه، وخصوصا أنه أخبرهم أيضا بمواعيد حضورى السابقة عندهم للتأكيد على أنه مرسل منى شخصيا. فأفهمتهم أنه ولد عاق قاسد ليس لى اتصال به، وأنه ليس فقط عميلا للسلطات مثل معظم المرتزقة والانتهازيين فى مجال السياسة والصحافة والثقافة، لكن الأثرى أنه عميل للسلطات ضد أبيه الذى يحمل اسمه، وأنهم استخدموه قبل ذلك فى عمليات كثيرة ضدى وضد مصالحى. وذكرتهم بما قالوه لى هم أنفسهم فى المقابلات السابقة عن أننى سأتعرض حتما

بسبب هذا الكتاب للاعتقال أو الإبعاد مرة أخرى في مستشفى المجانين، مؤكدا لهم أن هذا الرهـم الـيقينـي هو سبب حدوث العملية على المكشوف، لأن زبانية المباحث العامة كانوا متيقنين من أنني لن أبقي أصلا لأضع هذا الاعتداء وأبلغ عنه وأطلب التحقيق فيه ثم أنشر وقائعـه على مختلف الجهات فقد تعودوا على أن يفترسوا بسهولة أرواح وأعراض وحقوق ومصالح الأفراد المستضعفين مثلي، ولم يدركوا بعد ما حدث من تغيرات في موازين الظروف والقدرات الدولية ضد قدراتهم «المستقلة» و «السيادية» المطلقة على افتراس الضعفاء «داخليا» بدون «تدخل أجنبي»!

والمهم أنني أفهمتهم أن هناك من يذاقون عني وعن مصالحي، وأنني سأستخدم كل الوسائل القانونية والسياسية الممكنة لاسترجاع المخطوطة والعربون وبقية المتعلقات. فوعودوني بالاتصال تليفونيا بالبولد المذكور والتصرف لدى المباحث لاعادة كل شيء لي، في مقابل إنهاء هذه العملية والإيعاد عنهم نهائيا؛ وأعطوني موعدا لذلك بعد يومين، أي يوم الاثنين الثاني من أكتوبر ١٩٨٩. ورغم ما قالوه لي عن موقف الشرطة، ذهبت بمجرد الانصراف من المطبعة إلى نقطة الحازندار المجاورة وحكيت لأمين الشرطة المختص عن الموضوع، بدون تقديم بلاغ ولكن على أساس انتظار ما سيحدث من المطبعة بعد يومين. وتوضـح أن نقطة الشرطة كانت على اتصال مستمر بالمطبعة، بدليل أن مدير المطبعة أخبرني في المقابلة التالية أنني ذهبت إلى النقطة بعد انصرافي من عندهم!

وفي ذلك اليوم واليوم التالي، اتصلت بالعديد من المحامين والسياسيين والصحفيين والجهات الأخرى، وابلغتهم عن وقائع الموضوع وعن ضرورة التصرف لتسجيل ما حدث وللدفاع عن حقوقى القانونية.

وفي يوم الاثنين الثاني من أكتوبر ١٩٨٩، ذهبت مع زوجتى إلى المطبعة، بعد أن جهزت وكتبت البلاغ والمرق الوردين في أوراق المحضر المذكور، وذلك بخصوص الوقائع السابقة، وفي آخره أنني سأضيف إليه ملحوظة عما سيستجد من وقائع ذلك اليوم. وقالوا لي في المطبعة إن صاحبها مسافر إلى الاسكندرية. وقال مدير المطبعة عاطف شوقى إنهم استرجعوا مخطوطة الكتاب والعربون ومستعملون لاعادتها لي مقابل فسخ العقد كما قالوا من قبل، وإنهم يتركون لي تحديد ما أدفعه لهم من تكلفة جمع الأربع ملازم (وتتكلف بالتسميرة المتفق عليها مائتى جنيه). فقلت له إننى لا يمكن أن أدفع مليما واحدا في حالة فسخ العقد من جانبهم، وإن فسخ العقد من جانبهم يعنى أن يتحملوا هم خسائر ذلك. ولكنى وافقت على دفع تكاليف الكليشيات مقابل استلامها.

ومع ذلك، لم أسترجع متعلقاتى في ذلك اليوم، وبالتالي لم يتم فسخ العقد في ذلك اليوم. لماذا؟ لأن مدير المطبعة أفهمنى أن صاحب المطبعة ربما يغير رأيه، وأنه يقترح شخصا أن أنتظر رجوعه من الاسكندرية للحصول على كلمته النهائية في موضوع فسخ العقد. ولأننى كنت أعرف أن عملية البحث عن مطبعة أخرى ستعرض لنفس التجارب والتهديدات هي عملية شاقة وغير مفيدة وتضيق الوقت، فقد تعلقت بالأمل المذكور ووافقت على الانتظار!

وكان صاحب المطبعة فيكتور كيرلس (وشهرته ماهر) قد حاول في المرة السابقة التشاجر معى بحجة أنني عرضته وعرضت المطبعة للخطر، وأننى كنت سأودى به في داهية، وأنه يريد أن يتخلص نهائيا من موضوع هذا الكتاب. أما مساعده عاطف شوقى، فقد حكى لي التفاصيل في ذلك اليوم (أمام زوجتى)، وكيف كان المخبرون وضباط المباحث يكرهون حملاتهم على المطبعة بشكل خطير ومرعب جدا بسبب هذا الكتاب، وكيف كانوا يقومون بعمليات تفتيش غير قانونى للمطبعة ليلا (للدرجة أنه اضطر إلى إخفاء كليشيات الكتاب

في مخبأ بعيد أرواه لي)، وأنهم كانوا يؤكدون لهم في كل مرة أنهم لن يروا وجهي مرة أخرى لأنني سألقى وراء أسوار الاعتقال أو مستشفى المجانين خلال أيام فقط، وقال لي إن صاحب المطبعة خائف منهم طبعاً على نفسه وعلى أسرته، لأنه لم يتعرض لمثل هذه الحملات من قبل. وعلى أساس ذلك، قال لي ملاحظة شخصية خاصة، هي أن صاحب المطبعة ربما يهدأ ويغير رأيه ويوافق على استكمال جمع وطبع الكتاب، إذا لم تحدث «الذاهية» التي يهدد بها رجال المباحث، وإذا توقف «التلق» الذي يسببونه للمطبعة ليل نهاراً وربما يكون عاطف شوقي قد كرر لي هذه الملاحظة «الشخصية الخاصة» ليمتنعني من الادلاء بأقوال ضد المطبعة في محضر الشرطة المنتظر - الذي كلمت الشرطة والمطبعة مسبقاً عنه والذي سافر صاحب المطبعة للهروب منه - وخصوصاً أن المذكور قرأ البلاغ واتفقت معه على الإضافة المستجدة في آخر البلاغ والتي كتبها إذ ذاك على مكتبه. وعلى كل حال، فقد دفعني هذا الأمل إلى التركيز في الملاحظة الإضافية للبلاغ على اتهاماتي ضد الولد وتسجيل استعداد المطبعة لتصفية الموضوع ودبا بتنفيذ أو بفسخ العقد.

## ٢- محضر الشرطة الذي رفضت التوقيع عليه

بعد المقابلة المذكورة في المطبعة، ذهبت مباشرة بالبلاغ والمرفق قبيل الساعة الثانية عشرة في ظهر ذلك اليوم الاثنين الثاني من أكتوبر ١٩٨٩ إلى نقطة شرطة الحازندار ومعى زوجتي. وبعد اتصالات وتساؤلات، حولوني إلى أمين شرطة آخر غير الذي قابلته قبل ذلك بيومين. وعرفت في ذلك اليوم أن اسمه فخري. وأخذ مني ذلك الذي قال إن اسمه الأمين فخري البلاغ والمرفق وسمع مني شفاهة ملخص الموضوع. وسألني نفس السؤال المذكور الذي سأله لي أمين شرطة آخر، وهو: لماذا لم تذهب إلى المباحث العامة لسؤالهم؟ فأجبت بنفس الجواب، وهو أن من غير المعقول أن أذهب إلى المباحث العامة من تلقاء نفسي في مثل هذه المشكلة، لكن إذا استدعيتي المباحث فمن المؤكد أنني سأذهب إليها. وبخصوص موضوع الكتاب، حاولت أن أطمأنه قائلاً إنه يهاجم المعارضة ولا يهاجم الحكومة، فرد علي ضاحكاً إن «المعارضة جزء من النظام»! (يقصد أن تضع الديكورات المضللة للنظام بمعنى وضع النظام).

وكان قد أرسل لاستدعاء صاحب المطبعة المسافر فيكتور كيرلس (أما) أو مساعده الذي يعمل محله. وبعد فترة، حضر عاطف شوقي. فسأله شفاهة أيضاً عن الوقائع التي ذكرتها، فأكدوا عليه أمانى. فطلب منه أن يخبره بأسماء ضباط المباحث الذين كانوا يترددون عليهم، فرد علي ذلك بأنه يريد أن يقول أسماءهم سرا بدون أن أسمع أنا ذلك. فطلب مني أمين الشرطة الجلوس بعيداً. ولهذا لم أستطع أن ألتقط عما يقول مدير المطبعة إلا كلمات: «مقدم... مقدم...». ومضى أثناء ذلك أكثر من ساعة، بينما زاد جو الرعب واستمرت الاتصالات اللاسلكية بين أمين الشرطة المذكور ورناساته (وأظن أنها كانت اتصالات مع المستولين عن النقطة في قسم الأزيكية كما فهمت بعد ذلك)، فخافت زوجتي واعتذرت لي وأسرعبت بالانصراف قبل بدء تحرير المحضر!

وبعد فترة أخرى، بدأ الأمين فخري عملية تحرير المحضر بسؤالى. وكان يقوم من حين لآخر للاتصال برناساته. وكنت أتصور أنه يتلقى منهم الأسئلة المبدودة التي وجهها لي، لكن اتضح أنه كان يتلقى منهم أيضاً الأجوبة التي كتبها على لسانى! وأنهى المحضر بسرعة، ثم طلب مني التوقيع عليه. فرجوته أن يسمح لي أولاً بالإطلاع عليه قبل التوقيع. فوافق. وفوجئت بأن المحضر لا يتضمن فقط عبارات سريعة مختلطة ومتسرة لا تفيد شيئاً عن وقائع الموضوع، بل الأهم أنه يتضمن عبارات تفيد عكس ما ذكرته في أقوالى وفي بلاغى المكتوب، مما يمكن اعتباره تزويراً على لسانى! ولم أستطع طبعاً أن أنهمهم بذلك، فالتفتيت بأن أقول له إن

الأقوال المكتوبة على لسانى لا تعبر عما قلته، ولهذا سأكتفى بما هو مكتوب بخط يدى فى البلاغ موضوع المحضر وأرفض التوقيع على المحضر.  
وناقشتى شفاهة فى أسباب ذلك، فاضطرت إلى أن أقول له عدة أمثلة، أهمها: **أولاً**، أن المحضر يتكلم عن موقف المطبعة كما لو كانت قد امتنعت عن تنفيذ عقد الطبع منذ البدء، بينما الذى حدث أنها قامت فعلاً بجمع أربع ملازم من الكتاب قبل أن تضطر إلى التوقف عن ذلك. **وثانياً**، أن المحضر يقول إن ابنى المبلغ ضده طارق «حاول» الاستيلاء على المخطوطة والعربون، بينما الذى حدث أنه استولى عليهما فعلاً ثم اضطر إلى إعادتهما للأسباب التى أوضححتها، وأيضاً فى مقابل فسخ العقد. **وثالثاً**، أن المحضر لا يشير بأى إشارة إلى أننى أتهم ابنى بأنه ارتكب ذلك كعميل للمباحث العامة وكعميل لحزب التجمع فى نفس الوقت، حيث كان موظفاً بمقر حزب التجمع ومستولاً للدعاية فيها  
واتصل أمين الشرطة المذكور برئاسته، ثم رجع وأمرنى بالانتظار لأن الضابط المقدم رئيس النقطة فى قسم الأنكبة أمر باقتيادى إلى القسم لمناقشة موضوع امتناعى عن التوقيع على المحضر!!

ولطعوتى أنا ومدير المطبعة حوالى ساعة أخرى فى انتظار تنفيذ الأوامر بالانتقال إلى قسم الأنكبة. ولأننى كنت أفكر فى نتائج ما يتعرض له مدير المطبعة من تعطيل ومرمطة وضغط وتهديد، اقترحت أن أسمع أقواله فى المحضر إذ ذاك، لكنهم أجروا ذلك وأخيراً بعد الساعة الثانية، أخذونا نحن الاثنين من نقطة الحازندار بكلوت بك إلى قسم الأنكبة بشوارع الجلاء كما لو كان مقبوضاً علينا! وفى القسم خرج لنا بعد فترة ضابط برتبة مقدم (رفضوا أن يقولوا لى اسمه واكتفوا بأن يقولوا لى إنه رئيس نقطة الحازندار). وأفهمنى أنه كان يتابع تفاصيل أقوالى قبل وأثناء المحضر، وكلمنى بطريقة شديدة، وحاول استفزازى أكثر من مرة لكن ليس بالدرجة التى تضطرنى إلى الرد عليه. وسألنى مرة أخرى عن اعتراضاتى على المحضر وسبب رفضى التوقيع عليه، فكررت عليه النقاط الثلاث المذكورة أعلاه، وأن من حقى القانونى أن أكتفى بما هو مكتوب بخط يدى فى البلاغ موضوع المحضر وأرفض التوقيع على كلمات لا تعبر عن أقوالى. فقال لى نحن نفهم القانون أكثر منك، فقلت له إننى على الأقل أفهم حقوقى القانونية وأتمسك بها. وعندما حاول أن يهدد مدير المطبعة، قلت له إنى متنازل عن أى اتهام ضد المطبعة وأركز اتهامى ضد ابنى. فأسكتنى ورفض كلامى، قائلاً بصوت مرتفع وفى تهديد صريح إننى لا أشكر ولا أتهم ابنى ولكن أشكر وأتهم المباحث العامة، وإن مدير المطبعة يعتبر شريكاً فى ذلك، وإن المطبعة تستحق العقاب لأنه لم يكن من حقها أن تتعامل مع شخص لا يحمل توكيلاً منى، إلخ! وطبعاً كان مدير المطبعة يتردد خوفاً، فلم يستطع أن يرد بأى رد، أو أن يكرر أمامه أن نقطة الشرطة نفسها تدخلت فى عملية الاستيلاء على المخطوطة وعربون الكتاب!! وأمر الضابط بحجزى أنا ومدير المطبعة بحجة «تحويلى مع مخصص» إلى النيابة لسؤالى عن سبب الامتناع عن التوقيع على المحضر! وكان معنى كلماته عملياً الحجز حتى اليوم التالى على الأقل!!

لكن بعد فترة، خرج إلينا المقدم المذكور من مكتبه مرة أخرى، وأمر أمين الشرطة بالانتقال بنا إلى النقطة والسماح لى بالانصراف على أساس إغلاق المحضر بدون توقيعى. ورجع بنا أمين الشرطة إلى النقطة. وكانت الساعة إذ ذاك حوالى الثالثة مساءً. وأظهر عاطف شوقى ارتياحاً شديداً لأن الموضوع انتهى بدون أن يأخذوا أقواله، لكن فى النقطة، فوجئنا بأنهم أمرونى بالانصراف بينما أمره هو بعدم الانصراف! وادركت أنهم أرادوا الانفراد به بعد هذه الساعات من المرمطة والتهديد، للوصول معه إلى الادلاء بأقوال متنافية للوقائع ولما قاله لهم

شفاعة أمامي قبل تحرير المحضر. لكنني لم أكن أستطيع طبعاً أن أبقي رغم إرادتهم لأعور ماذا سيحدث! بل إنني لم أستطع حتى أن أصل إلى الاطلاع على المحضر إلا بعد عدة شهور كما سأذكر!

### ١٠ البحث عن المحضر الذي لا يصبر عن أقوالى

بعد إلحاح على المحامي أحمد نبيل الهلالى الذى كنت أتعامل معه إذ ذاك بتوكيل قديم، وافق على أن يرسل أحد المحامين الشبان من مكتبه للذهاب معى إلى كلوت بك فى الموعد المحدد يوم الخميس الخامس من أكتوبر ١٩٨٩: أولاً، للاطلاع على ما قد يكون استجد فى المحضر رقم ٢٥١ إدارى نقطة الحازندار بعد انفرادهم بمدير المطبعة عاطف شوقى، وثانياً، للوصول إلى الرد النهائى من المطبعة برفض أو باستكمال طبع الكتاب. لكن الأمين الذى ذكرته باسم فخرى تهرب من أى كلام معنا بحجة أن المحضر غير موجود عنده إذ ذاك، وأن الاطلاع عليه يكون فى النيابة. أما فى المطبعة، فقد كرر فيكتور كيرلس أن علاقته انتهت بهذا الكتاب وأنه لا يمكن أن يقف ضد السلطات حتى لو كانت ضد القانون. وطلب منى فى مقابل استرجاع نقودى ومعتقاتى أن أكتب له فى الاتصال أننى أنا الذى طلبت استرجاع المخطوطة والعربون، فرفضت لأنه هو الذى تراجع عن العقد، بدليل أنه يتحمل خسارة جمع أربع ملازم يأتى جنياً واقترحت أن أشير فى الاتصال فقط إلى عملية فسخ العقد بدون تحديد الطرف الذى قام بالفسخ. فوافق على ذلك، وأعاد لى نقودى ومعتقاتى.

وبسبب تكاسل المحامي الهلالى ومكتبه، ذهبت وحدي إلى نيابة الأزبكية يوم الأحد الثامن من أكتوبر ١٩٨٩ لمحاولة الاطلاع على المحضر. ولم أكن أعرف إجراءات التصرف، لكننى وصلت أخيراً إلى الكاتب المختص واسمه السيد/ بسيموى. ثم اتضح أخيراً أن النيابة لا تتعامل بأرقام نقط الشرطة ولكن برقم القسم. ولم أكن أستطيع الذهاب إلى قسم الأزبكية مرة أخرى بعدما تعرضت له فيه من تهديد ومعاملة قاسية تضطرنى فى مرة تالية إلى الرد. واستطعت الوصول فى ذلك اليوم إلى أحد السادة وكلاء النيابة الذى تعامل معى بطريقة إنسانية وحاول طمأنئى بأننى أستطيع الذهاب إلى القسم لمعرفة الرقم، وأننى إذا تعرضت لـ شئ يمكننى إبلاغ النيابة عن ذلك. لكن لأننى لم أكن أملك وسيلة للاتيان ما سأعرض له - ولا حتى بالعثور على شخص شجاع يستطيع أن يكون شاهداً صادقاً - اضطرت إلى تكرار التوسل والإلحاح على المحامي المذكور ومكتبه، ثم على عدد آخر من المحامين.

وأفهمت الهلالى والمحامين الذين أعرفهم، أن التهديدات مستمرة ومتكررة ضدنى وضد الكتاب لمنع طبعه فى المطابع الأخرى، وأن من السهل جداً الحصول على أى أقوال من المطبعة الأولى بل ومن المطابع التالية عنى شخصياً وعن الكتاب بحيث يتحول ذلك المحضر الملقق إلى دليل إدانة ضدى بدلاً من أن يكون دليل إدانة ضدهم، وأن هذا يسهل بلاشك عملية تنفيذ تهديداتهم باستخدام ابنى الفاسد المذكور (مع أو بدون نقابة الصحفيين) فى إعادتى إلى مستشفى المجانين - كما فعل فى عملية بهمان عام ١٩٨٧، وكما كان مخططاً أن يفعل عند الاستيلاء على مخطوطة وعربون الكتاب فى سبتمبر ١٩٨٩. لكن لا حياة لمن تتادى، رغم تكرار توسلاتى وإلحاحاتى - بل وكل يوم أحياناً!!

وفى شهر نوفمبر، قال لى محام شاب إنسان فى مكتب الهلالى اسمه كرم صابر إنه ذهب بنفسه إلى قسم الأزبكية لمحاولة الحصول على رقم المحضر المحرر باسمى بدون توقيعى، لكنهم عاملوه هناك معاملة غير عادية أرغمتهم على التراجع، وإنه لابد فى هذا الموضوع أن يذهب إليهم محام معروف كالهلالى أو اثنتان من المحامين الشبان! وبعد هذه الواقعة ضاعفت التوسل والإلحاح على الهلالى وزميله فى المكتب فتحنى حارس عبده فضل. وبعد عدة أسابيع،

استجاب فتحى لالمحاضى واتصل فى شهر ديسمبر اتصالا تليفونيا أمامى بقريب له يعمل فى الشرطة، فوعده بتسهيل موضوع الحصول على رقم المحضر من قسم الأزيكية. لكنه استمر يماطلنى بعد ذلك، بدون أن يقيدنى عن سبب عدم وصوله هو أو قريبه إلى رقم المحضر! ومن ناحية أخرى، فمن المؤسف أن صحف المعارضة المتنافقة- الوفد والأحالي والشعب والأحرار- لم يرفضوا فقط مثل صحف الحكومة نشر أى إشارة عن أى واقعة من وقائع هذه المشكلة، بل إنهم رفضوا أيضا حتى نشر إعلان تجارى صغير جدا طلبت نشره تجاريا عن هذا الموضوع وأوردت نصه فى البيان الخاص بذلك؛ فقط صحيفة «الوطن» الكريمية أشارت أخيرا إلى هذا الموضوع فى خبر مختصر ومشوه يوم ٢٨ ديسمبر ١٩٨٩.

ومنذ أواخر ديسمبر ١٩٨٩، فقدت الأمل فى أى تصرف قانونى أو إنسانى من المحامى الهلالى ومكتبه، فبدأت أستعد لقطع علاقتى به. ثم من حسن الحظ أنه حدث فى تلك الفترة أننى حصلت يوم الاثنين أول يناير ١٩٩٠ على رقم محضر قسم الأزيكية، عن طريق محامية إنسانة فى مكتب آخر تصرفت بتلقائية كريمة، وأسماها أسماء البلهقى. فأسرعت فى اليوم التالى الثلاثاء الثانى من يناير إلى نيابة الأزيكية للاطلاع على المحضر، لكن الموظف المختص كان غير موجود. وفى يوم السبت التالى السادس من يناير ١٩٩٠، ذهبت إلى نيابة الأزيكية وقابلت الموظف المختص للاطلاع على المحضر رقم ١٩٨٩/٤٥٤٤ إدارى الأزيكية. وعند السماح لى بالاطلاع عليه، لاحظت أن بعض عباراته (بل وربما خط كتابته) تختلف عن بعض عبارات المحضر السابق الذى رفضت التوقيع عليه، وأنه لم يقتصر على تحوير أو إسقاط الوقائع المطلوب طمسها، لكنه أضاف أيضا عدة كلمات سريعة كاذبة على لسان مدير المطبعة! ومعنى ذلك أنهم استخدموا مدير المطبعة فى تأكيد عملية التلفيق وتكذيب أو إسقاط الوقائع الهامة فيما حرووه على لسانى!

ولما كانت مثل هذه التلفيقات والتكذيبات- سواء وضعت على لسانى أو على لسان الآخرين- ترتبط بمحاولات حرمانى من النشر ومحاولات منعى من طبع كتبه المتأولية، كما ترتبط بتزويرات إسقاط أهليتى واتهامى بالمرض العقلى، ومن ثم يمكن أن تستخدم فى تبرير أى اعتداءات جديدة ضدى وضد مصالحى، لهذا كان من الضرورى أن أقدم إلى النيابة المختصة بلاغا بخصوص ذلك- ولو للتسجيل للمستقبل. وقد اضطرت إلى الانتظار فترة حتى لمجئ فى توكيل محام جديد، ثم انتظرت حتى استطاع المحامى الجديد أن يستخرج لى صورة رسمية من المحضر، ثم قيل لى إن من الأنسب الانتظار إلى مابعد شهر رمضان. ولهذا تأخر بلاغى.

#### ملاحظات عن المحضر المحفوظ بالنيابة

يمكن أن أخص فيما يلى أبرز ملاحظاتي عن المحضر المشكو ضده رقم ١٩٨٩/٤٥٤٤ إدارى الأزيكية، ٢٥١ نقطة الحازندار بتاريخ الثانى من أكتوبر ١٩٨٩:

- ١- أن المحضر لم يذكر عملية اقتيادنا إلى قسم الأزيكية ثم رجوعنا من القسم، ولم يذكر موعد سؤال مدير المطبعة الذى حدث فى وقت لاحق بعد صرفى من نقطة الحازندار. بل إن المحضر يذكر أنه بدأ وانتهى فى نفس الساعة (وهى مكتوبة خطأ بحيث تقرأ ١١م)، مع أننى دخلت النقطة قبيل الثانية عشرة ظهرا، وصرفونى منها فى حوالى الثالثة عصرا. ولا أعرف متى حرووا الأقوال المسبوبة إلى مدير المطبعة.
- ٢- أن المحضر لم يذكر أى إشارة عن وقائع وأسباب رفضى التوقيع على المحضر، وتأكيداتى ومناقشاتى عن أنه لا يعبر عن أقوالى.
- ٣- أن أمين الشرطة الذى حرر أمامى المحضر المرفوض يوم الثانى من أكتوبر وأخذنى من



والى قسم الأنكيكية، أفهمنى أن اسمه الأمين فخري، وأجرى اتصالا تليفونيا أمامى بهذا الاسم الذى أوردته في بيانى الموزع بخصوص ذلك. أما المحضر الذى حصلت على صورته، فهو منسوب إلى الأمين محمد مصيلحى. ولا أعرف حقيقة اختلاف هذين الاسمين، وهل الاسم الذى سمعته غير صحيح، أم أن المحضر تولا بعد ذلك شخص آخر. لكننى أعرف طبعاً الشخص الذى تعامل معى إذ ذاك.

٤- أن المحضر أسقط تماماً أى إشارة إلى الوقائع التى كررتها في أقوالى وفي البلاغ المكتوب بخط يدي عن أن المطبعة كانت قد بدأت تنفيذ العقد بالفعل وجمعت عدة ملازم صححت بروفاتها، وأنها أوقفت بعد ذلك عن جمع الكتاب قبل ثم بعد استيلاء الولد على المخطوطة. بل إنه يدعى على لسانى أن المشكلة كلها حدثت عند استيلاء الولد على المخطوطة، بينما يدعى على لسان مدير المطبعة أن شيئاً من ذلك لم يحدث!! وبذلك وحلقوا المشكلة إلى شخص لم يسأل فى المحضر، وإلى واقعة حاولوا إنكارها!

٥- أن المحضر الذى أورد على لسان مدير المطبعة أن العملية التى ارتكبها ابنى لم تحدث، وأن المطبعة مستعدة لطبع الكتاب ومستعدة أيضاً لاعادة المخطوطة والعربون، لم يسأله عن سبب الشكوى إذن طالما أن المطبعة مستعدة لأى شئ ولم يحدث أى شئ من أى أحد!! إن هذا يعنى فى الحقيقة أننى أقدم بلاغات أوشكاوى وهمية، وأنشر بيانات عن أحداث وهمية!! ومن ناحية أخرى، لم يسأله المحضر عما إذا كانت المطبعة قد بدأت أو لم تبدأ عملية طبع الكتاب التى ينص العقد المرفق للشرطة على استكمالها فى مدة شهر (أى أنه كان المفروض أن يكونوا قد انتهوا من طبع الكتاب بعد تحرير المحضر بأربعة أيام على الأكثر!!)، ولم يسأله عن سبب توقف المطبعة إذا كانت قد بدأت وعن سبب عدم التنفيذ إذا لم تكن قد بدأت بعد!!

٦- أن المحضر أسقط تماماً أى إشارة إلى ما أوردته في بلاغى المكتوب بخط يدي وإلى أقوالى الشفاهية وأقوال مدير المطبعة لأمين الشرطة أمامى، عن ضغوط وتهديدات ضباط ومخبري المباحث للشرطة وتكرار تردددهم عليها بل وتفتيشها ليلاً. وهذا فضلاً عن أن المحضر لم يشر طبعاً إلى دور الشرطة فى عملية استيلاء الولد على المخطوطة والعربون.

٧- أن المحضر أشار إلى سؤال مدير المطبعة كما لو أنه لم يكن حاضراً أثناء سؤالى وأثناء الادلاء بأقوالى فى نقطة الحازندار ثم قسم الأنكيكية. وفي نفس الوقت، لم يحاول مواجهتى به أو بأقواله أثناء أو بعد الادلاء بهذه الأقوال لمناقشتى فيها.

٨- أن المحضر لم يتابع الموضوع بعد ذلك ليعرف ماذا حدث بينى وبين المطبعة يوم الخميس التالى المشار إليه فى المحضر، ولماذا تنازلت المطبعة عن حقها فى تكاليف جمع أربع ملازم (وهي ماتنا جنيد) وأعادت لى العربون كاملاً ولم يحاول أن يسمع أقوال صاحب المطبعة المتعاقدين معه بعد رجوعه من السفر الهوىي وظهوره يوم الخميس المذكور. ولم يحاول مناقشتى أو مناقشة شهودى أو سماع أقوال أى شخص آخر- بما فى ذلك ابنى الشكوى ضدها بل أغلق المحضر بناء على هذه الكلمات الملعونة فقط التى فرضت فرضاً على المذكور عاطف شوقى!

\*\*\*

بناء على هذا كله، أكتب هذا البلاغ لتصحيح وتسجيل الوقائع. وأكرر هنا أن ما حدث بعد ذلك فى المطابع الأخرى (بل وماحدث بعد ذلك أيضاً ضد محاولات التوزيع) يؤكد استمرار هذه الاعتداءات السرية على الحقوق القانونية والإنسانية وحقوق الرأى، رغم أن مقامرى المباحث العامة والشرطة تعلموا من درس الأحداث فى تلك المطبعة الأولى أن قدراتهم لم تعد مطلقة وأن قراراتهم الإراهية لم تعد مضمونة التنفيذ، ومن ثم لم يتصرفوا بعد ذلك بالطريقة التى تتيح لى أن أواجه وقائع واضحة أستطيع الإبلاغ عنها.

.....

١١ أبريل ١٩٩٠

## دفاع عن الفلسفة والتخصص الفكري

(رد على من لا يستحق الرد)

الخميس ٢٦ أبريل ١٩٩٩

في النقوش والكتابات الفرعونية وما بعدها، كانوا يرفضون رفضاً مطلقاً ذكر أسماء أعدائهم مهما كانوا كباراً، ويرفضون رفضاً مطلقاً الإشارة إلى أفكار الآخرين مهما كانت ومهما كانوا - حتى في اتجاه الهجوم واللمن والادانة لماذا؟! لأن «الكلمة» في زعمهم (حتى لو كانت لعنة) تصنع «الخلود»، وهم لا يريدون أن يصنعوا الخلود إلا للفرعونية ولنظامها الكهنوتي الرسمي، وكان المقصود بذلك في الحقيقة، هو إلغاء وقائع التاريخ وإلغاء وجود الأفكار المخالفة ووجود الاتجاهات الأخرى بل ووجود الشعوب الأخرى - كما هو واضح في الآثار والتسجيلات الفرعونية!!

وفي هذا التقليد، كانوا يعبرون عن قدرات حقيقية للتحكم بدرجة كبيرة في الواقع داخل وخارج مصر، وعن قدرات حقيقية على إلغاء أي آثار أو تسجيلات تاريخية أخرى في أي مكان - غير الآثار والتسجيلات الرسمية التي تسمح بها أجهزة الكهنة - وذلك خلال آلاف السنين السابقة على القرون الأخيرة قبل الميلاد، عندما أصبح من المستحيل إلغاء انتشارات شعلة بروميسوس، فأصبحوا يركزون على قطع التواصل الجغرافي والتاريخي، وعلى ممارسة التحكم الشامل الدقيق في تحديد ما يمكن وما لا يمكن السماح له أصلاً بالبقاء والانتقال عبر

(١) هذا الموضوع يتعلق بما أوردته في الكتابين السابقين عن الهيكلية الماركسية.

والشخص المشار إليه في الرد، هو كاتب تستخدمه وزارة الثقافة في مجلاتها «الثقافية» المضادة للثقافة، بل وفي أعمالها «الثقافية» المزعومة، وتنفخ في اسمه بعد أن نفتحت الهرمونات والمقاتلير الذهبية في جسمه. (ولاحظ أنه يخفي الفترة التي قضاها في مستشفيات المجانين الخاصة، خضوعاً للسلطات وبدون أي احتجاج أو اعتراض)، ويشارك في عملية نفخه حزب التجمع ومطبوعاته الفوغائية وشبكاته اليسارية التابعة للجنح الناصري المتمركز في السلطة وفي العسكرية المصرية - التي تستخدم اليسار المتمركز كما تستخدم التعصب الديني والقموي في تغطية وترسيخ قواعد اللاعقل والتجهيل والتعمية، باعتبارها الأساس الضروري لاستمرار نظام القهر السري والتحكم الذهني الأعلى.

اسمه إبراهيم فتحي، شقيق المشار إليه من قبل صلاح فتحي قصوره صهر رجل المخابرات الناصري المعروف اللواء حسن صبري الحزولي. وإبراهيم طالب طب فاشل منذ أو آخر الأربعينات وأوائل الخمسينات قبل بداية الارهاب الناصري (حيث وصل إذ ذاك إلى السنة الأولى ونام فيها!!). ولكنه يتوهم (وتدعم السلطات وعملاء السلطات توهماته مالياً وإدارياً، وبوسائل وزارة الثقافة وغيرها) أنه أصبحعضلاًة البروليتارية وبعضلات شقيقه العسكرية وعنصبه غير المستحق كرئيس لقسم الفلسفة بجامعة الزقازيق (وهو غير متخصص في الفلسفة!) - يتوهم أنه أصبح من أساطير دكاكين الفكر والثقافة، بل والفلسفة أيضاً!! وبهذه التوهومات، لم يقتصر على إفراز نغاباته في مجال الفلسفة (بما في ذلك ترجمة الأعمال الفلسفية الدقيقة المتخصصة) لكنه أيضاً هاجمنا «شقايا» هجوماً شديداً بل وليدنياً، بحجة أنه يدافع عن ماركس وإنجلز، لأنني نشرت في كتبي أن الأول فيلسوف مزعوم غير متخصص ولم يصدر عن الفلسفة إلا صفحات معدودة من المغالطات الهيكلية، بينما الثاني الذي لم يتخرج من الجامعة أصلاً أصدر رغم ذلك مئات الصفحات عن الفلسفة!! ولهذا، اضطرت إلى الرد هنا - بالطريقة التي تتألف الجوانب الفكرية العامة للموضوع، وليس طبعاً بالانسياق وراء اختراعاته أو الخوض في معجاناته الطينية!

البلدان أو عبر الأجيال من أسماء ومسميات وأفكار واتجاهات، أو أيّ منقولات أو روايات أو كتابات أخرى.

لكن مسألة قدرات التحكم الشامل فيما يُسمح وما لا يُسمح له بالوصول إلى التاريخ المكتوب أو المسجل، كانت مجرد وسيلة تخدم هدفاً معيناً، هو التعمية والتجهيل ومكافحة العقلانية والتفكير، وفرض اللاعقل والتخريف والغيبيّة والتعبيد الكهنوتي. ومعنى ذلك منطقياً أن أعداء العقلانية هم فقط الذين يستخدمون ضدنا وضد أسماننا هذه التقاليد الكهنوتية القديمة، بينما العقلانيون لا يمكن أن يأخذوا بها أو يستخدموها ضد أعدائهم. وهذا واضح في أنني أذكر في كتاباتي كل من أدبهم أو أختلف معهم مهما كانت قيمتهم الحقيقية، بينما يتخذون هم إزائى موقف التجاهل والتجهيل - حتى في أوراقتهم الصفراء الحكومية أو شبه الحكومية التي تطفح بالقت والفناء.

صحيح أن هناك أشخاصاً لا يستحقون أن تُخطّ أسماؤهم حتى بالقلم العادي، وصحيح أن هناك مغالطات وسفسطات وحماقات ذهنية لا تستحق أن يبذل في تناولها الوقت والاهتمام. لكن لا حيلة لنا في ذلك حين تضطرنا الضرورات. وأهم هذه الضرورات، هو التوضيح والتعديد، ومكافحة الخلط والتخليط والسفسطة والتوهمات الذهنية، ومكافحة التجهيلية كالتجاهل وكوهميّة، وفضح أدوات التجهيلية عموماً من خلال هيئات نمطية من الأفراد أو من خلال فرد نمطي. فهذا واجب موضوعي من واجبات الفلسفة والفكر العقلاني، يشكل غاية في حد ذاته، ويرتبط في نفس الوقت بواجبات تبصير من يهتمون بالتبصير وتحديد الأسماء والمسميات.

## معنى التخصص

بعض الأشخاص المنخفضي التفكير، يتصورون أن كلمة «التخصص» تعبر عن التكريم أو المدح، مع أنها مجرد كلمة تحديد أو تقرير وقائمي، قد يستحق المدح والاحترام وقد يستحق اللوم والاحتقار. وحتى الكلاب، توجد منها كلاب متخصصة في الصيد مثلاً، وكلاب متخصصة في الأعمال البوليسية - بل وفي فروع معينة من الأعمال البوليسية. فالتخصص يعني ببساطة الاجادة المحكمة لأي فن عملي أو نظري خاص، نتيجة التدريب والتعود عليه بدرجة تتيح ممارسته بتلقائية كافية. ونظام «التلمذة الصناعية» أو «صبيان الحرف»، هو نظام تقليدي قديم ومعروف للتخصص في الفنون الحرفية والصناعية. وقد كان الحكماء القدماء المشتغلون بالفلسفة وأيضاً بالطب، يركزون كثيراً على أهمية التخصص أو التعليم المتخصص منذ أصغر سن ممكنة، للوصول إلى الاجادة والإحكام والتمكّن أو التمكن في المهنة المطلوبة، سواء كانت عملية أو نظرية، عملاً بالمثل القائل إن التعلم في الصغر كالنقش على الحجر، والتعلم في الكبر كالنقش على الماء.

وفي مقدمة ابن خلدون - التي أشار فيها كثيراً إلى الكتب العقلانية اليونانية القديمة عن العلوم والفنون وقوانين الادراك والتفكير والاكتساب الذهني - يكرر ابن خلدون الكثير من الحقائق المعروفة في التراث القديم عن ضرورة وفوائد التدريب أو التعليم المتخصص منذ الصغر، وكيف أن هذا التخصص المبكر في أي صناعة حرفية أو كالحياطة أو التجارة أو البناء، وفي أي صناعة «علمية» مثل صناعات «الشعر والنثر والفقه»، الخ، وحتى في «اللغة أو اللسان»، هو الذي يتيح للذهن أن يكتسب «الملكة» (بفتح الميم واللام) اللازمة للاجادة والإحكام، إلى درجة أن محاولة التخصص في فن معين بعد اكتساب «ملكة» التخصص في فن سابق لا تتيح للذهن الوصول إلى نفس الدرجة من الاجادة والإحكام.

وكلمات ابن خلدون عن هذه الحقائق العملية والعلمية القديمة (المدعمة بالمجازات العلوم الذهبية الحديثة)، نجدتها مثلاً في الفصل ٢٢، وعنوانه «فيمن حصلت له ملكة في صناعة عقل أن يجيد معها ملكة أخرى» (الباب الخامس من الصناعات ووسائل الرزق). كذلك نجدتها في فصول عديدة أخرى من الباب التالي: عن الأعاجم واللسان العربي، وأن «اللفظة ملكة صناعية»، وكيفية «الحصول للملكة اللسانية»، وعدم اجتماع ملكة الاجادة في «فنى النظم والنثر»، الخ (الباب السادس من العلوم والفنون). يقول مثلاً: «ومن كان على الفطرة، كان أسهل لقبول الملكات وأحسن استعداداً لحصولها». و«الصنائع وملكاتها لا تزدهم. فمن سهبت له إجادة في صناعة، قلل أن يجيد أخرى». و«أهل العلم الذين ملكتهم فكرة، هم بهذه المثابة. ومن حصل منهم على ملكة علم من العلوم وأجادها، قلل أن يجيد ملكة علم آخر بنفس النسبة»<sup>(١)</sup>.

ولاحظ أن كلمة «ملكة» في اللغة العربية المؤهلة بالعلوم اليونانية في العصور الوسطى، تعبر عن التملك أو التمكن أو التحكم / الاحكام في الفن. وهي تقابل الكلمة الأوروبية اللاتينية Facultas، للتعبير عن معنى التعليم المتخصص في مستوى الفنون الفكرية الراقية أيضاً. ولهذا، فإن كلمة «ملكة» Faculty (وترجمتها حالياً استعداد ذهني)، إنما تعني بدقة: «مجموعة العادات والميكانيزمات الذهنية المتخصصة».

### الفلسفة بين العلم والبغفة

هذا المعنى للتخصص، باعتباره اكتساباً ميكراً للعادات والميكانيزمات الذهنية التي تحكم التصرف أو النظر في مجال خاص معين، لا يكابر ولا يمارى فيه أحد إذا تحدثنا مثلاً عن فن (أو فرع من فروع فن) الطب البشري أو الطب الحيواني، أو إذا تحدثنا مثلاً عن فنون (أو فروع) الهندسة المعمارية أو الميكانيكية. الخ. فأنت لا تستطيع أن تسلم جسمك المريض أو جسم جاموستك المريضة إلى شخص غير متخصص، ولا تستطيع تسليم جهاز من جهازاتك المنزلية (كالتليفزيون أو الثلاجة) إلى شخص غير متخصص. ثم إنك لا تستطيع أن تستخدم في فن الأكروبات / البهلوان أو رقص الباليه أو ما شاكل ذلك، أشخاصاً غير متخصصين. وحتى فنون النشل والجرام الفني وفنون الرقص الجنسى والإثارة الجنسية، تحتاج إلى «ملكات» ذهنية وسلوكية متخصصة تضاف إلى الموصفات الجسدية الخاصة. ومع ذلك، فإن الجهلة والتجهيليين وسواط المدارس أو الكليات والقاصرين عن المهن المتخصصة، لا يطبقون هذه الحقيقة على العمل الثقافي والفكر النظري، ولا على الفلسفة علم العلوم!

إن أي شخص منخفض التفكير أو أي شخص من هؤلاء السواط والفرامل والقواصر، يستطيع أن يقرض الشعر أو أن يؤلف قصة أو رواية مسرحية، ويستطيع أن يفرض لنفسه مهنة «النقد الأدبي» لممارسة أي كلام فارغ عن أي كلام فارغ! ليكن! فالأدب ساحة واسعة لم تتحدد لها بعد حدود جامعة مانعة، مما جعلها مباحة لكل من هب ودب من ذوات الاثنين أو من ذوات الأربع، ومن ثم أصبح ما يسمى «النقد الأدبي» بالتمهية مباحاً لكل دابة تدب بدورها حول دابة من دواب «الأدب» المزعوم! ليكن! فلا توجد بعد معايير موضوعية لتمييز الفارغ أو المخلوط في هذا الزكام العمائى المسمى بالأدب أو بتقد الأدب.

لكن الفلسفة ليست فرعاً من فروع الحظرفة الكلامية في الأدب أو عن الأدب! إن الفلسفة أقدم العلوم البشرية، وهي أم العلوم التي ولدت كل العلوم الراقية علماً بعد علم. صحيح أنها منذ العصور القديمة (في فترات السماح لها أصلاً بالوجود) تعرضت لاحتقانات وتخليطات

(١) انظر مثلاً الصفحات ٣٦٤ و ٥٢٢ و ٥٣٠ و ٥٣٤ و ٥٤٠ و ٥٤٢، طبعة دار الشعب.

اللاهوت والفسفة، وتعرضت من أعدائها المكشوفين والمنافقين للدرس والتزييف والتحويل والتسفييل، الخ. لكن ذلك لم يستطع أن يلغى أو أن يطمس جوهرها المحدد وإطارها الواضح لكل ذى عينين- بل إنه كان يرجع إلى ويتسبب عن ذلك الجوهر والإطار المطلوب إلغاؤها أو طمسها بدرجة أو بأخرى- لأن الفلسفة كعلم كانت ولا تزال هي فن استخدام العقل والمنطق والتفكير فى صناعة العلم الجديد أو المعرفة العقلانية الجديدة فى أى مجال.

فهى علم أو فن التوليد المنطقى للمبادئ والتركيبات العقلانية الشاملة، وللعلوم أو المعارف العقلانية فى الموضوعات أو المجالات التى لم تحسمها العلوم الفرعية. وإذا كان العلم بالمعنى العقلانى العام هو البحث عن الحقيقة، وإذا كانت العلوم الفرعية قد تكونت وتطورت من رحم الفلسفة كالتحيزات فرعية فى ميدان البحث العام عن الحقيقة، فقد بقيت لعلم الفلسفة من هذه الوظيفة القديمة مهمة استكشاف فروع جديدة فى مجرى البحث عن الحقيقة، ومهمة توحيد الفروع السابقة تكاملياً وتحديد مبادئها الشاملة، ومهمة توجيهها وتنظيمها واستكمالها.

وهذه مهام صعبة دقيقة تدخل فى أرقى أنواع النشاط الفكرى. ولهذا، نجد أنه إذا كان اكتساب الملكات المتخصصة أو العادات والميكانيزمات الذهنية الخاصة المبكرة لازماً للتعرف والصناعات اليدوية والميكانيكية والفنون السلوكية، ولازماً بدرجة أكبر للعلوم الرياضية والعلوم الدقيقة والعلوم المتخصصة الأخرى، فهو أكثر لزوماً للفلسفة: علم العلوم، أى علم منطق الوجود ومنطق العلوم، أو علم التوليد المنطقى الشامل. كل ما فى الأمر أن علم الفلسفة يحكم وظيفته المذكورة، هو أكثر العلوم حاجة إلى الشمول الموسع والتكامل التوحيدى للعلوم. لكن هذا لا يعنى إلا على أساس درجة كافية من التخصص الفلسفى المنطقى المتعمق. إن من الضرورى فى أى علم، إلغاء الانغلاق باسم التخصص، وإلغاء الحواجز التى تقطع الاتصال المنطقى والترابط المنطقى والاتصال الواسع بين تخصصات العلوم والمعارف. لكن الشمول والتكامل والوحدة بين العلوم لا تنطلق إلا من أعماق التخصص، ولاستطيع أن تنطوى الحدود المتخصصة إلا بقوة رصيدها التخصص. وهذا ينطبق على علم الفلسفة أكثر مما ينطبق على غيرها من العلوم، لأن الفلسفة المتخصصة هى صانعة المبادئ والأصول الأولى لكل العلوم، وصانعة «الأورجانون» أو الأداة المنهجية المنطقية القاعدية لكل العلوم.

فى ضوء ذلك كله، لا يمكن أن نتوقع مثلاً من فردريك إنجلز الذى لم يتخرج من الجامعة والذى تربى فى ظل التعصب اللاهوتى الصوفى اللاعقلى للبروتستانتية الألمانية المعادية للمقدّم (حيث أن البروتستانتية تعتبر من حركات التحطيم اللاعقلى التى تسمى تاريخياً باسم حركات تحطيم الأيقونات iconoclasm)- لا يمكن أن نتوقع منه إنجازات مفيدة فى مئات الصفحات التى كتبها عن الفلسفة، وأشهرها كتب «لودفيغ فيورباخ» و «ضد دورينج» و «جدل الطبيعة» (الذى لم يطبع إلا فى موسكو عام ١٩٢٥ بعد تنقيح مخطوطته غير المستكملة). وإلى جانب هذا الركام «الفلسفى»، ترك كارل ماركس أيضاً صفحات قليلة أخرى فى الفلسفة. لكن المهم أنه- باستثناء بعض الأفكار المأخوذة أو المسروقة من فلسفة سابقين أو من باحثين مشتغلين بالفلسفة المتخصصة من ذوى الأسماء المظروسة أو المجهولة- يستطيع أى غير بالفلسفة أن يدرك من بعض الأمثلة النمطية فى كتابات هذا أو ذاك، أنها يقتحمان الفلسفة اقتحاما إنكارياً غير متخصص، بل ولا يصلان حتى إلى السفسة الفلسفية الواعية (من النوع الذى نجد مثلاً فى كتاب أبى حامد الغزالى «تهافت الفلاسفة»). إنها ببساطة لا يفهمان «أصول» الفلسفة، لأنهما لم يتعلماها بالطريقة وبالدرجة التى

تتيح لهما أن يتشربا أصولها وميكانيزماتها، وأن يكتسبا بذلك ما يمكن تسميته «الملكة الفلسفية».

## اللاهوت وفروعه اللاعقلية ضد الفلسفة

العجز الفلسفي مفهوم طبعاً بالنسبة لقرديك إنجلز في كتاباته الكثيرة. لكن انظر في بعض الأمثلة من الكتابات الفلسفية القليلة جداً عند كارل ماركس الذي يقول أعداؤه أيضاً إنه «فيلسوف» و«دكتور في الفلسفة»!

تأمل مثلاً هجماته البهوانية المكررة ضد «الفلسفة»، وأن «الفلسفة شكل من أشكال الدين» (١١)، وأن «الفلسفة تؤكد اللاهوت»، الخ؛ ذلك أن الفلسفة كانت ولا تزال منذ العصور القديمة هي البديل العلماني الوحيد للدين واللاهوت—رغم أنها تعرضت طبعاً ولا تزال للاقتحام والاحتواء والتفريغ والتزييف والتشويه أو الركوب والاستخدام العكسي من الدين واللاهوت. وهذه حقيقة لا يستطيع أن يدركها جيداً إلا الحبيب بالصنعة، الذي يستطيع أن يميز بين العملة الضخيمة والعملة الزائفة، أو بين السلعة الصحية والسلعة المغشوشة، أو بين الذهب الحقيقي والذهب المخلوط والمزيف. مثل هذا الشخص الحبيب بالصنعة، يحاول دائماً أن يستخلص الصحيح ويستبعد الزائف والمغشوش. ونحن نعرف مثلاً أن الصائغ يحاول أن يستخلص أقل القليل من الذهب، حتى من كتاسة تراب محل الصياغة الذي يكتسه لهذا الغرض بانتظام؛ أما الشخص غير المتخصص أو الدخيل على الصنعة، فهو يقع بالضرورة في متزلق من متزلقين؛ إما أن يأخذ الزائف والمغشوش على أنه صحيح، وإما أن يرفض كل شيء لأن بعضه زائف أو مغشوش!!

وماركس وإنجلز لم يلتقطا معلوماتهما الفلسفية الأساسية إلا من اللاهوتي هيجل وغيره من اللاهوتيين والتصوف الألمان، أو من أسلافهم أصحاب الفلسفة اللاهوتية المدرسية في العصور الوسطى الذين استمروا يسيطرون على تاريخ الفلسفة في ألمانيا حتى عصر هيجل. فكيف كان يمكن أن يميزا بين الفلسفة كعلم للعقل والعقلية وبين الدين واللاهوت؟

وهكذا أيضاً فعل السفسطائي الأمريكي وليام جيمس (١٨٤٢-١٩٢٠)، أكبر آباء ما يسمى بالفلسفة البرجماتية/مذهب الذرائع العملية—بل وباستخدام نفس كليشيهات ماركس ضد لاهوتية الفلسفة ضد أفكار «الجوهر» و«الحقيقة» وما إلى ذلك؛ لماذا؟ لأن وليام جيمس كان عالم فسيولوجيا، ثم انتقل إلى علم النفس، ثم قفز إلى الفلسفة—بل وتولى مسئولية تدريس الفلسفة في الجامعة لانتقاد الفلسفة من اللاهوت التقليدي؛

كيف؟

بالغاء الفلسفة وتراث الفلسفة، والاكتفاء بعلم النفس اللاعقلي مع منهج الذرائع العملية أو مبادئ التفعية الأداتية التي يشبهها ماركس «التطبيق الحسي»!

من أجل ماذا؟

هنا كان وليام جيمس أكثر صراحة من ماركس. فقد أعلن بوضوح أنه يريد أن ينقذ الدين من جموده وعجز الفلسفة التقليدية واللاهوت التقليدي، اللذين أصبحا فاشلين في الدفاع عن الدين أو تبريره أمام تقدم العلم الحديث والعقلانية المادية الحديثة؛ (وهذا هو نفس موقف السفسطائي الاسلامى القديم أبى حامد الغزالي في كتابه «تهافت الفلاسفة»، الذي يعلن أنه موجه بالتحديد ضد ما يسمى «الفلسفة الإلهية» أو «العلم الإلهي» في الفلسفة القديمة، لأنها تخدم الدهرية والاتحاد عكسياً). ذلك أن وليام جيمس لم يكن فقط دخيلاً على الفلسفة—رغم أنه حاول التخصص فيها في أواخر حياته—لكنه أيضاً كان ابن لاهوتي معروف من رجال

**الكنيسة الأمريكية، هو وليام جيمس الكبير!!** فتش عن اللاهوت!! فكما يقولون في ميدان الحوادث الجنائية: فتش عن المرأة، نقول في ميدان الجرائم ضد الفلسفة: **فتش عن اللاهوت!** ثم إن هذه البرجماتية المعادية للفلسفة والمعادية للعقلانية، هي التي انتشرت بعد ذلك لدى أغلبية العلماء التجريبيين غير المتخصصين في الفلسفة، بل وهي التي تبتتها بعد ذلك ودعمتها بالروايات الفلسفية الألمانى الأمريكى «حلقة فيينا» ذات الرصيد الكنسى المتساوى القديم الذى انتقل إلى **الأجهزة الأجهل أمريكية المعادية للعقلانية وللصوفية**، والتي اشتهرت من فروعها الأمريكية حركة الوضعية المحدثنة التي تنتمص صفة المنطق وعملها في مصر رجل الأمريكان السابق و«فقيه» الاتجاه الاسلامى العصرى زكى نجيب محمود، أحد منظرى شعار «العلم والامان» أو «العقل والقلب»!

والحقيقة أن موقف زكى نجيب محمود من الفلسفة، يشبه كثيرا موقف وليام جيمس الذى يتبنى المجاهد- بما يوضح حقيقة هذه الظاهرة المنطقية، فهو مثله لم يتخصص في الفلسفة إلا متأخرا. ذلك أنه تخصص في تدريس الانجليزية من مدرسة المعلمين، واشتغل في المدارس واتصل بالصحافة والأدب، وتعلم على القراء العشوائى الاسلامى عباس العقاد (الذى استمر يعتبره قدوة ومثلا أعلى). ثم بدأ منذ الأربعينات يتصل بجامعة لندن، ثم حصل من هناك على ليسانس الفلسفة وبعده على الدكتوراه. وفي لندن، وقع في السفسطة «التجريبية» مثل جيمس، وقال إنه «اكتشف أن الفلسفة التقليدية» لا قيمة لها، وأنه «لا توجد مسائل فلسفية ولا موضوع للفلسفة»، وإن «الفلاسفة أفتوا جهودهم في بحث عقولهم عن أشياء في الفهم»! ورغم تربيته الرفيعة الدينية حتى الشباب في مصر والسودان، فقد أعلن الحرب السفسطانية على الفلسفة وعلى التراث الفلسفى بحجة رفض الاتجاه الدينى الميتافيزيقى للفلسفة باسم الوضعية البرجماتية! ثم مثل أستاذه جيمس أيضا، لم يلبث أن استخدم الروايات الفلسفية في الدفاع عن الاتجاه الدينى وعن التزاوج بين الدين والعلم<sup>(١)</sup>.

وننتقل الآن إلى الوجودية التي تكمل الثلاث الاعلى المعاصرة: **البيطانية الماركسية، والبرجماتية، والوجودية.** ثلاثة فروع متكاملة ذات أصول سفسطائية قديمة، اشتهرت حديثا بتحريك ودعم ونحت لحكم الترسانة الايديولوجية الأجهل أمريكية والغربية المعادية للعقل والعقلانية والفلسفة الحقيقية. ما هو جوهر تكاملها وتشابهها وراء تنوعاتها الفرعية والشكلية الواسعة؟! هو العداء العام للتراث الفلسفى، ولللسطة كعلم العلوم، ولتنطق الهويات كأساس لموضوعية الحق والتعديد والغموض، والعداء بشكل خاص للحركة التنويرية العقلانية والمادية التي انتشرت في فرنسا وغيرها منذ القرنين السابع عشر والثامن عشر.

(١) بنفس الطريقة، يرجع الصدى من خارج الميدان أيضا؛ فأتانا - مثل هذه السطور للطبع، جاء نفس المؤلف النبطى على لسان شخص نمطى من نوع آخر- من حيث أنه يجمع بين الاتجاه الأجهل أمريكى والتعريس الناصرى، لكنه لا يربط بالتقافة والفكر (ناهيك عن الفلسفة)، وإنما يعتمد في ثقافته على العمل الصحفى والكتابات الصحفية. ذلك هو محمد هيكى، المستول الاعلامى والدعاية الرسمى للصيق لعهد العسكرى الأسود! فقد أشار في سلسله الكور في أول مايو إلى الفلسفة، ليس فقط باعتبارها قرينة الكينون، لكن باعتبارها أيضا قرينة السحرا ويبدو أنه يقصد سحر وفلسفة العسكرى الأسود!! وفي نفس اتجاه التخليط السطحى رأيت مقالا في الصحيفة الأسبوعية التجهيلية لحزب التجمع الغروائى عن الثعالي- الذى ارتبط اسمه بظهور وإهدار المحاولة الأولى والأخيرة في الفكر العربى لتحليل الفولكلوريات للفرقة التقليدية كنوع من أبحاث فقه اللغة (أو فلسفة اللغة). وهذه أدق وأصعب محاولات الفلسفة- فمن الذى كتب عن الثعالي؟! كتب عنه «أديب الملايين» خريج مدرسة الصنائع جمال الغيطانى المذكور في الملحق رقم (١٩)!

فالهيجلية الماركسية والبرجماتية والوجودية- ثم التفرعات والامتدادات التالية لكل منها- تنتمي إذن إلى الحركة الحديثة لتحطيم القديم في الفلسفة وإلغاء التراث الفلسفي icono-clasm in philosophy. وكلها أخذت من واعتمدت على السفسطائية اللاهوتية القديمة ثم على هيوم وهيجل حديثا، كما استفادت من وتكاملت مع ماركس وكبير كجورد (وهو لاهوتي أيضا ويعتبر أبا الوجودية). ومن هذا الثالث اللاهوتي اللاعقلي المأفوق والمموء، ظهر أستاذ الفلسفة الألماني النازي الوجودي هايدجر الذي تولى تدريس الفلسفة وفق إطار النظام الهتلري النازي، كما ظهر رجل الفلسفة والأدب الفرنسي جان بول سارتر الذي كشف اللبنة حين أعلن بصراحة (بل وهنا في مصر أيضا) أنه وجودي هيجلي ماركسي- حيث البرجماتية متضمنة في النسبوية الذاتية للوجودية وللهجلية الماركسية؛ ذلك أن الوجودية تقوم على نفس الأساس المشترك، وهو إنكار منتهج الحق العقلاني الموضوعي؛ باسم التركيز على الذاتية وعلى نسبية المبادئ والوجود الشخصي وعلى الأحوال النفسية للفرد (وهذا يرجع إلى التقاليد الصوفية القديمة عن «إدراك الأحوال» في مقابل «إدراك العلوم»!).

### الاستاذ لاوهوتي والتلميذ غير متخصص في الفلسفة

نرجع إلى بعض الأمثلة النمطية الأخرى عند ماركس. تأمل مثلا هجومه البهاوي المكرر ضد «التأمل» Contemplation<sup>11</sup> فالتأمل يعني النظر المتخصص أو التفكير الشديد. والفلسفة هي علم التأمل أو التفكير العقلاني الباحث عن الحقيقة. ولا توجد فلسفة بدون تأمل، ولا يوجد شخص تخصص في الفلسفة وتشرب تراثها وميكانيزماتها يرفض التأمل ويعدى التأمل- إلا إذا كان منافقا سفسطائيا يستخدم وسائل الفلسفة والمنطق ضد جوهر وأهداف الفلسفة والمنطق. فمن الممكن أن ترفض نتائج هذا التأمل أو هذا التفكير أو ذاك، لكن ليس من الممكن لباحث فلسفي أن يرفض ويهاجم التأمل أو التفكير نفسه!

وتأمل مثلا الثلاث صفحات التي كتبها ماركس بعنوان «قضايا فيوريباخ»<sup>12</sup> إنه يرفض فيها «تصور الموضوع» Object الذي يتجه إليه إدراك «الذات» Subject، ويرى أن «الشئ الواقع يجب أن ينظر إليه كنشاط حسي أو كتطبيق» وليس من حيث إدراك الذات! هذا تخطيط وسفسطة عمياء لا يقع فيها باحث فلسفي أمين، خصوصا إذا كان يدعى أنه مادي علمي! مقولة أو ثنائية الذات والموضوع هي القاعدة الأولى لأي إحساس أو إدراك أو تفكير أو تأمل، لأنها لا تعنى أكثر من ضرورة التمييز (وليس القطع أو الفصل الحاجز) بين الحاس والمحسوس، والمدرک والمدرک (يكسر الراء ثم يفتحها) أو الناظر الفكري والمنظور إليه فكريا. هذا ينطبق على أي شئ وعلى كل شئ داخل أو خارج الذهن، وفي التجريد والنظرية أو فيما يسميه «النشاط الحسي والتطبيقي»- الذي يكرر الإشارة إليه كثيرا كما لو كان يقنى عن العقل والمنطق والتفكير ولا يخدمه ويتحدد به!

ثم تأمل أيضا هجومه التخيلطي المكرر ضد مقولة أو ثنائية «الجمهور» و «التنوع غير الجوهرى» Unessential diversity في المحسوسات مثلا. هذه من أهم مبادئ التراث الفلسفي المنطقي منذ أرسطو، وتستطيع أن تفهم معناها الصحيح حتى عند بعض رجال الفلسفة المدرسية في العصور الوسطى. لكن ماركس- وهكذا أيضا أبو البرجماتية وليام جيمس، بل وبكلمات متشابهة جدا- يكرران الهجوم والسخرية والاستنكار الساذج ضد هذه المقولة، مثلها مثل غيرها من العدميين الإنكاريين ومحطى الأيقونات والآثار الفكرية؛ هؤلاء الذين زادت واتسعت حملاتهم ضد الفلسفة والتراث الفلسفي، كره فعل ضد ظهور



المادة العقلانية الفرنسية في القرن الثامن عشر، وكرة فعل ضد التقدم الذي كان متطراً بالضرورة في المادة العقلانية ترتيباً على ومحاولاً مع تقدم العلم الحديث والتكنولوجيا الحديثة.

يتناول ماركس مثلاً موضوع الفواكه والفاكهة (انظر مايسيه «سر التركيب التأملی» في كتاب «العائلة المقدسة» الذي يحمل اسمه واسم إنجلترا). يقول إن الفيلسوف «التأملی» يستنتج من الفواكه «الراقعية» - كالتفاح والكمثرى والفراولة - والمعنى العام «General idea/notion» الذي هو معنى أو فكرة «الفاكهة»، وأنه يسميها «باللغة التأملية» باسم «الجوهر»، ومن ثم يعتبر وجود وتنوع التفاح والكمثرى والفراولة «غير جوهری»، بل ويعتبرها «لاشئ» بالنسبة للفاكهة كجوهر! ثم يزعم أيضاً أن التأمل الفلسفي يضطر من أجل تفسير العلاقة بين الفواكه والفاكهة إلى أن يتصور أن «الفاكهة» هي الوجود الحقيقي الواحد الحی، وأن «التفاح والكمثرى والفراولة» هي مجرد «تجلیات مختلفة» لذلك الأصل الواحد! وهذا تزييف وتخريف ضد الفلسفة، حتى لو وجدنا بنوراً لمثل هذه المغالطات عند هيجل وغيره من اللاهوتيين المكشوفين أو الموهين. فأى باحث فلسفي مبتدئ، يعرف أن من إنجازات التراث المنطقي الفلسفي القديم، تحديد العلاقة بين المحسوسات والمعاني أو العقولات أو العلاقة بين الجزئيات والكلية، والتدرج بين الأخص والأعم، وكيف يبدأ التجريد من المحسوسات ثم ينتقل إلى المعاني المشتركة بين المدركات، ويتصاعد في المعاني الأعم حتى يصل إلى المعاني الكلية الأعلى (= الأجناس الأعلى). وكان هذا يسمى - حتى في العصور الوسطى - قانون العقل أو قانون المنطق؛ هذه البرقالة المحسوسة أو تلك الهالترتال والتفاح، الخ - الفاكهة والخضروات، الخ - النبات... الخ. لكن ماركس ووليام جيمس وأمثالهما، انطلقوا كالثيران يحطمون خزان التراث المنطقي الفلسفي، لأنهم لم يفهموا معنى الجوهر الكلي والعرض الجزئي (بفتح الراء)، وأن العلم لا يتم إلا بالتحديد المنطقي أو التصنيف المنطقي الذي يعنى بالضرورة تمييز الجوهری أو الرئيسی من العرضی أو غیر الجوهری أو الثانوی، وتحديد الكلي والجزئي والأعم والأخص، الخ.

وهنا ننظر إلى التساؤل: ما حكاية دكتوراه الفلسفة إذن التي حصل عليها ماركس، إذا كان يبرطع ويخبط بهذه الطريقة في أفكار المنطق والفلسفة خبط عشواء؟ لو كان ماركس قد ظهر في القرن العشرين (وخصوصاً في النصف الثاني من القرن العشرين)، لقلنا إنه - إن لم يكن واحداً ممن يحصلون على الشهادات العليا المزيفة أو غير المستحقة - فإنه لابد واحد ممن يدرسون الفلسفة على أيدي أعداء الفلسفة والتجهيليين اللاعقلين الذين يهدرون الفلسفة والتراث الفلسفي باسم العصرية والتحديث، مثل «الأساتذة» البرجوازيين والوضعيين المحدثين والوجوديين (والماركسيين أو الماركسيين)، الخ! لكن ماركس حصل على الدكتوراه المذكورة عام ١٨٤١، قبل أن يعم التدهور ويتشر أعداء الفلسفة وبغيفانات الفلسفة في كراسي الفلسفة. فكيف كان ذلك؟

كان ذلك بأن ماركس تخصص أصلاً في القانون، فدخل كلية الحقوق في جامعة بون، ثم انتقل منها إلى كلية الحقوق بجامعة برلين التي حصل منها على الليسانس في علم القانون أو التشريع jurisprudence. وبطريقة ما - نتيجة العدا والاحقاد الألماني القديم للفلسفة ومخططات التفرغ والتشويه والتسفيه الفلسفي في ظل سيطرة اللاهوت الألماني - استطاع ماركس بعد ذلك أن يقفز إلى إحدى الجامعات الإقليمية (واسمها جامعة بينا) فحصل منها على ما يسمى الدكتوراه في الفلسفة مقابل بحث صغير بعنوان «الاختلاف بين فلسفة

ديمقريطس الطبيعية وفلسفة أبيقور الطبيعية<sup>(١)</sup>

وهكذا نجد أن ماركس لم يحصل فقط على شهادة في الفلسفة بدون تخصص سابق في الفلسفة، بل إن البحث الصغير الذى حصل به على تلك الشهادة يدخل فى تاريخ العلم الطبيعى أكثر مما يدخل فى تاريخ الفلسفة، لأن ديمقريطس لم يترك للفلسفة إلا فكرة الذرية الطبيعية التى أخذها عنه أبيقور؛ وكلاهما لم يترك لنا نصوصا فلسفية، فضلا عن أن أهم أفكار أبيقور الفلسفية التى وصلتنا عن طريق الشاعر الرومانى لو قريطس وغيره هى تلك الخاصة بفلسفة الأخلاق؛ ولهذا، كان من المنطوق أن يكون ماركس على نفس درجة العجز الفيلسوف الذى يجده عند صديقه إنجلز الذى أخرج لنا مئات الصفحات فى الفلسفة بدون أن يتخصص فى الفلسفة أو فى غير الفلسفة!

وقد قلت إن أبا البرجماتية وليام جيمس، كان ابن قسيس لاهوتى من رجال الكنيسة الأمريكية، وأنه فى نفس الوقت كان متخصصا فى الفسيولوجيا ثم فى علم النفس قبل أن يفتقر إلى اقتحام الفلسفة ومطعمهم أيقوناتهما. وهنا ينطبق على ماركس وإنجلز أيضا، لأنهما رزعا للفلسفة من أبيهما الروحى هيجل ومدرسته، فأخذوا منه بشكل مباشر جوهر فلسفته اللاهوتية المسماة بالجدلية، وأخذوا منه بشكل غير مباشر - بطريقة رد الفعل العكسى المخاطرج - المادية الشيئية المأروية. بل إن وليام جيمس كان يحكم تخصصه الفسيولوجى والنفسانى، ثم يحكم اشتغاله بعد ذلك بالفلسفة ومحاولة التخصص فيها، أقرب منهما إلى الفلسفة التى حاول هدمها، بينما استغرق ماركس بقية حياته فى إفراز المغالطات والتخيلات فى السياسة وفى الاقتصاد، وترك الفلسفة لصديقه «الجرى» إنجلز!

### السفسطة واجتماع النقيضين

أفلاطون كاد يتعرض للاعدام مثل أستاذه سقراط. لكنه - بخلاف سقراط الذى قرر أن يلقى دمه على الديمقراطية أو الليبرالية الدهمائية فى أثينا - رأى أن يفر بجلده فترة، حيث قادته شبكات التحكم الكهنوتى القديم إلى وكر الأفعى المصرية القديمة التى تركت سمومها وأسارها اللاعقلية الغنوصية فى كثير من كتاباته وأفكاره. ومع ذلك، تستطيع أن تجد فى التراب الأفلاطونى كثيرا من التبر العقلاى القديم، الذى ترجع أصوله إلى ماثورات وفولكلوريات المدن العقلاية «البحراوية» التى ظهرت فى شمال مصر ثم فى الشام واليونان وغيرها من الألف الرابع قبل الميلاد. ومن أهم هذه الحكم الفولكلورية، أن تدهور الفلسفة وانتشار السفسطة والمغالطة والتخليط الفكرى، هو النتيجة التى تحدث بالضرورة حين «يشتغل بالفلسفة ذور الأذهان الرضيمية غير المجدبرين بالتفلسف». ولهذا، كان القدماء يضيفون إلى شرط التخصص شرط الاستعداد الفطرى، ويقولون إنه بدون ذلك تصبح العملية مثل محاولة تعليم الابصار للأعمى!

وهذا صحيح، وتؤكد الحقائق (المحجوبة أو غير المعلنة) للعلوم الذهنية الحديثة. فإذا كان من الضرورى أن تتوفر الاستعدادات الفطرية المطلوبة لدى الأطفال الذين يتلقون التعليم المتخصص فى مجال ألعاب الكروبات أو رقص البالية أو الغناء، الخ، فكيف لا يكون ذلك

(١) هذه المعلومات البسيطة المعروفة، توجد مثلا فى مقال دائرة المعارف السوفييتية عن كارل ماركس للباحثة السوفييتية آ. ستيبانوفا؛ وهذا المقال قديم (ربما من قبل الخمسينيات)، أى قبل مرحلة التحرر السوفييتى من الماركسية، كما أننى ترجمته ونشر عام ١٩٥٧ - قبل أن يتصلنى للدفاع عن ماركس والماركسية (دوريا قبل أن يسكروا القلم أسلا) هؤلاء الذين يهاجمونى اليوم فى دكاكين البهيفة والمجمعة والجهالة! الطبعة السوفييتية للترجمة العربية المذكورة ص ٣-٤.

ضروريا بالنسبة لمن يتخصصون في العلوم الدقيقة وفي الفلسفة علم العلوم؟  
 لكن يدهي أن أجهزة التحكم السري الشامل التي تركز على مكافحة العقائدية ومكافحة  
 الفلسفة، تتصرف ضد ذلك. فهي لا تتصرف فقط لتضع أعمال الفلسفة في أيدي غير  
 المتخصصين في الفلسفة الذين تدفعهم إلى مراكز الصدارة وكراسي الجامعة، لكنها تتصرف  
 أيضا لتعطى هذه المهام للمتخصصين شكلا ولذرى الدرجات العليا الشكلية، الذين هم عاجزون  
 وقاصرون في الفلسفة موضوعاً. وهذا بالإضافة إلى الانتهازين المرتزقة عديمي الضمائر وعديمي  
 المبادئ، ممن يستمتعون في خدمة أى شيء ضد أى شيء، وبغض النظر عن أى اعتبارات. عدم  
 التخصص، وعدم الأهلية أو انخفاض القدرة الشخصية، وعدم الضمير أو الاعتزازية. تعددت  
 الأسباب بالنتيجة واحدة!

فمثلا المتفلسف البريطاني **دافيد هيوم** (١٧١١-١٧٧٦)، رائد الهيجلية البرجماتية  
 الوضعية، الذي أرسى قواعد السفسطة الحديثة ضد الفلسفة التقليدية وضد الأساس الفلسفي  
 للعلوم، كان انتهازيا معروفا استخدمته الأجهزة البريطانية في مكافحة الفلاسفة العقلانيين  
 القرنيين وفي محاولة تحديهم من العقلانية اللادينية (قبل استخدام الثورة الدهمانية في  
 ضرب الانطلاق العقلاني في فرنسا). كما قام مثلاً باستصدار مرتب شهري من التاج  
 البريطاني لرييب الكنيسة جان جاك روسو لمساعدته على التصدي للفلاسفة العقلانيين  
 الفرنسيين! وفي ضوء ذلك، لا يهم كثيراً أن نلاحظ أيضاً أن هيوم لم يتخرج من الجامعة في  
 بريطانيا، وأنه كان موزعاً بين الأدب والفلسفة والقانون والتجارة، ثم قضى عاماً أو عامين في  
 إحدى كليات الجزويت في فرنسا، تعلم فيها من أحد القساوسة، واعتمد عليه (ثم على  
 القسيس البريطاني بطلو في بريطانيا) في إصدار كتابه الفلسفي الأول قبل أن يبلغ سن  
 الخامسة والعشرين! وبعد أن رفضوا السماح له بالتدريس في الجامعة، عمل فترة سكرتيراً  
 للسفارة البريطانية في باريس (في مرحلة تكون متفجرات الثورة الفرنسية).

أما **هيجل** (١٧٧٠-١٨٣٠) الذي تعتبر فلسفته نسخة ألمانية أشد غلظة وأوضح في  
 اللاهوتية من سفسطة هيوم، فقد درس الفلسفة من خلال الدراسات الكنسية في معهد ديني  
 يشبه الدير اسمه معهد تزينج أو توينجن، حصل منه على «دبلوم اللاهوت» عام ١٧٩٣.  
 واستمر بعد ذلك فترة طويلة يقصر كتاباته على الموضوعات الدينية وعلى حياة المسيح، الخ،  
 حتى بدأوا استخدامه مدرسا للفلسفة، ثم أستاذاً للفلسفة ثم عميداً في جامعة برلين عام  
 ١٨٩٢، فالتجّه إلى السفسطة المناقفة واللاهوت الموه. وكان من أعداء حركة التنوير والعقلانية  
 في فرنسا، ومن أنصار عسكرية نابليون المتصالحة مع الكنيسة (الدرجة أنه أطلق على نابليون  
 اسم الروح الإلهي للعالم!). ووصل في مقالاته السفسطائية إلى جريمة لم يصل إليها أى  
 شخص يحمل اسم الفلسفة من قبل - رغم أنها كانت متوارثة طبعاً في تقاليد اللاهوت  
 الصوفي القديم وفي العصور الوسطى ثم في اللاهوت الصوفي الألماني حتى عصر هيجل. تلك  
 هي جريمة إنكار حتمية مبادئ الهرمية (أ=١)، والقول باجتماع التعضي (أ=ب=٢)!

وهذه إحدى المغالطات الانطقية الكبرى التي أدخلها ماركس وإنجلز عن هيجل، والتي لم  
 تنتبه في سن الشباب إلى خطورتها - ليس فقط بسبب الموقوفة التي يفرضها تبني دولة كبرى  
 للهيجلية الماركسية إذ ذلك، وليس فقط لأننا لم ندرس هيجل دراسة خاصة إيماناً، بل  
 وأيضاً لأن تلك الجريمة المغالطية الكبرى كانت تقدم لنا في صورة قهوية مشكّلة، هي صورة  
 اقتران - وليس وحدة أو تساوي أو ثنائي - التعضي! من ذلك مثلاً اقتران وجه العملة بظرفها،  
 أو اقتران وجود أصحاب الأعمال بوجود العمال. فهذا الإقتران يدخل فيما يسمى في المنطق

التقليدى «علاقة التضاد» القائمة على مبادئ الهوية وعدم التناقض، كالعلاقة بين الأم والابن، أو الضعف والنصف، الخ. ولم تقتنه جيدا إلى أن هيجل وماركس وإنجلز يقولون إنه بناء على ما يسمى مبدأ اجتماع التقيضين يمكن أن يكون الشيء موجودا ولا موجودا فى نفس الوقت نفس المكان، وأنه يمكن أن تحكم على قضية منطقية بالحكم «لا» وبالحكم «نعم» معا، والعكس بالعكس (أى أن يكون الشيء لاهو موجود ولاهو غير موجود، وأن يكون الحكم لاهو «لا» ولاهو «نعم»). فهذا هو التخليط المتناقض بالمعنى الحرفي للكلمة! وتؤكد علوم الابدائيات والعلوم الذهبية، أن مثل هذا التخليط المباشر لا يمكن أن يوجد إلا فى الذهنية البدائية وفى الأذهان المتخلفة أو الضعيفة التفكير والمنخفضة فى الاحساس المنطقى، وكذلك فى ظاهرة الأذهان المقسمة إلى شقين محببزية (فيما يسمى - mental Compartmentalisa- tion) أو الأذهان المقسمة انقساميا بطريقة أخرى.

## الدواب الغليظة والأعمال الدقيقة

توجد إذن- كما أوضحت- ثلاثة أنواع من السفسطة والاهدار للفلسفة وللعقلانية. فبالإضافة إلى السفسطائى الاتتهازى الراعى والسفسطائى الأعلى الذى يقع فى المغالطات نتيجة عدم تخصصه فى الفلسفة والمنطق، يوجد أيضا السفسطائى الوضع الذهن (بتميز أفلاطون) أى الغليظ التفكير- حتى لو كان قد تخصص شكلا فى الفلسفة والمنطق. فإذا اجتمعت هذه الأثاني الثلاث، كانت طامة كبرى!

وعلى غرار وضع الرجل غير المناسب فى المكان غير المناسب ليتحول فيه إلى أداة هدم وتدهور، واستخدام الأعشى أو الأعمش فى الأعمال التى تحتاج إلى دقة البصر ليضرب فيها خط عشواء، واستخدام الشخص الغشيم الغليظ اليدين فى تشغيل أو إصلاح الأجهزة والساعات الدقيقة ليفسدها رغم إرادته، تنصرف أجهزة مكافحة العقلائية والفلسفة والثقافة الفكرية بطريقة مشابهة. وفى مصر مثلا، وضعوا إبراهيم الفلسفة فى يد شيخ مشايخ الطرق الصوفية أهرى الوفا التفازائى الذى جعله مدير جامعة القاهرة. وألقوا به فى هذه العملية التدهورية المعادية للفلسفة، أستاذًا قبطيا من أصحاب المصالح الخاصة، ضعيف التخصص فى الفلسفة (لأنه لم يشتغل بها إلا من خلال مجال التربية والمعلمين) ضحل المعلومات مختلط الأفكار، يرتبط خطابيا بما يسمى الفلسفة الأفروآسيوية المزعومة وباليسار الغوغائى، اسمه مراد وهبة. وفى ظل الظروف التى فرضت هذين الشخصين، يمكن طبعًا تصور نوعية القائمين حالياً على مقابها أو أطلال الفلسفة فى إبراهيم القانونية العامة والكلليات. لكن لأنكى أنهم بدأوا يستخدمون أيضا فى الأعمال الفلسفية أشخاصا غير متخصصين فى الفلسفة، بل وبعضهم لم يتخرج من الجامعة أصلا! من هؤلاء مثلا، طالب طب فاشل اسمه إبراهيم فتحى، هو الذى كتبت هذا التوضيح ردا على نقاباته التشويهية السفسطائية ضد مناقشتى لمغالطات هيجل وماركس وإنجلز فى الكتابين السابقين.

هذا الشخص فرضوه فى ساحة الأدب المباحة كناقذ أدبى، تدعمه وسائل وزارة الثقافة وبعض مسئوليهها، كما تدعمه مطبوعات حزب التجميع وجوقات الجمعية والجهالة فيه، مع بعض الجهات الأخرى السرية أو العلنية التى تحركه كما تحرك هؤلاء وأولئك. ولهذا اشترك فى عملية الدعم كالمعتاد، الأديب القرعونى الإسلامى المعروف كاتب التقارير الخاصة بمجهم محفوظ، الذى «نطق» بمباراة تكريم له تعليقا على كتاب أصدره هذا عنه، فتداولت السيارة «نطقه» السامى وساحة الأدب تتسع كما قلت لأى كلام، يتولد عنه بالتالى أى كلام من نفس النوعية أو أدنى، فيسمى نقدا أدبيا. لكن ماذهب الفلسفة فى ذلك؟!!

إن عملية نفع الشخص المذكور جعلته يقرر أيضا إلى الكتابة عن الفلسفة والثقافة الفكرية. واتضح أنه وصل إلى درجة ترجمة كتاب عن هيجل لأحد أبنائك الأيديولوجية الغربية المعادية للسوفييت، هو الألماني الأمريكي الجنسية هيرت ماركوز (أو ماركوس الجديد). ويعترف المذكور بأن هذا المتفلسف ذا المظهر المعارض أو اليساري، هو من العملاء أو الأدوات المرتبطين بالمخابرات الأمريكية. لكنه لا يحاول أن يستنتج من ذلك شيئا بخصوص كتابه عن هيجل، الذي كان رسالة دكتوراه قدمها إلى الوجودي النازي هايدجر في ألمانيا. وطبع ترجمة الكتاب في بيروت منذ حوالي خمس سنوات. وبعد خروجه من وراء الأسوار، فشلت في الحصول على أي نسخة منه بأي طريقة شخصية. فقد كان يخفي ماعنده من الطهعة السابقة للكتاب كما لو كان عورة لا يريد أن يراها من يستطيع الحكم عليها!

وكان المحركون قد حركوا سمير سرعان رئيس هيئة الكتاب، فقرر منذ سنوات إعادة طبع ترجمة الكتاب في مصر، وصرف على الفور مبلغ ألف جنيه (= الحد الأقصى!) للمترجم غير المتخصص بل وغير الجامعي - الذي يزعم أن هذا الدعم ناتج عن علاقته الشخصية برئيس هيئة الكتاب! لكن لم يصدر الكتاب بعد هذه السنوات. ويبدو أنهم لازالوا يحاولون إصلاح بعض عاهاته وعوراته. فترجمة الفلسفة عموما هي عملية صعبة دقيقة تحتاج إلى درجة كبيرة جدا من الاستيعاب والتعمق للفكر الفلسفي بل والمشاركة فيه. فما بالك بفلسفة هيجل المعادية للفلسفة؟!

إن هذه تخلق بين الفلسفة والصوفية واللاهوت، وتلعب على حبال اللاعقل الصوفي والرصيد الكنسي اللاهوتي وعلى حبال المصطلحات الفلسفية والمنطقية الخاصة بالصور الوسطى، وتخفي «أسرارها» الدينية وثقافتها وقفزاتها غير المنطقية بالتحديد الشديد وباستخدام الألفاظ المزدوجة المعنى أو المفرغة من المعنى وبالتفاف الشديد الذي لا يقيد شيئا، وذلك على أساس الادعاء بأن اللاعقل الصوفي هو العقل الحقيقي وأن اللامنطق اللاهوتي هو المنطق الحقيقي وأن اجتماع التقيضين وثقافة الهوية هو المبدأ الحقيقي للهوية، الخ الخ! فهل يمكن أن تعطى مثلا جهاز تليفزيون مخلوط الأسلاك والأنابيب لصبي ميكانيكي لا يستطيع بالكاد إلا أن يستخدم المفتاح الانجليزي في معالجة الصواميل الغليظة لعجلات السيارات؟! هذا مستحيل طبعاً! ومع ذلك، فهذا ما يفعلونه اليوم في الفلسفة، باسم الماركسية أو باسم الوجودية أو باسم البرجماتية والوضعية أو باسم الاتهامات الإسلامية والدينية، أو باسم هذه جميعا أو بعضها معا!

### طه حسين والعقاد

في الجيلين السابقين علينا، كانوا حتى الأربعينات والخمسينات يستخدمون العقاد كمثال خادع مضلل، للإيهام بأن أي شخص يستطيع أن يكتسب ثقافة كبيرة بالاستغناء عن التعليم وعن الجامعة وفي ذلك الماضي - خصوصا قبل إنشاء الجامعة في العشرين سنة الأولى من هذا القرن - كانت المعاهد أو المدارس العليا معدودة، لدرجة أن أي شخص كان يستطيع مثلا الاشتغال بالمحاماة بدون دراسة متخصصة للقانون والحقوق، ولكن بمجرد إثبات نجاحه في البيعة والصياح والخطابة (ولاحظ أن السفسطائيين في أثينا القديمة كانوا يحصلون على رزقهم الميسر من مهنة المحاماة الاجتهادية، وتعليم الناس وسائل الخطابة مع المغالطة والتلاعب بالألفاظ والمعاني أمام القضاة!). ومع ذلك، لم يكن يمكن في تلك الظروف أن يظهر مثقف «عصامي» لم يتخصص دراسيا، إلا بالاعتماد على الثقافة العامة المتخصصة الأوروبية، لأن التعليم الابتدائي والمتوسط في مصر كان يعطيهم الوسيلة إلى ذلك، وهي اللغة

## الانجليزية أو الفرنسية.

وهذه الطريقة، ظهر في مصر أمثال العقاد وغيره من حملة الثقافة الأوروبية. ولم يكن هؤلاء يستطيعون إدراك قيمة الثقافة الأوروبية التي يحملونها، ومن ثم لم يكونوا يشعرون بالعرفان بالجميل إزاءها. وكان بعضهم طبعاً «كالحمار يحمل أسفارا». لكن حتى هذا النوع، كان رغم ذلك مفيداً للثقافة المصرية. أما اليوم، فلم يعد هذا يمكنه قوسيلة اللغات الأجنبية تدهورت أو تلاشت في مصر، حتى بالنسبة للجامعيين فما بالك بمن لم يصلوا إلى الجامعة؟! ثم إن الثقافة الأوروبية نفسها تدهورت تدهوراً جلياً شديداً، وفقدت اتجاهاتها العقلانية واعتماطاتها الفكرية العلمية. وبالإضافة إلى ذلك، أغلقت أبواب ونوافذ مصر في وجه الثقافة الأوروبية منذ قيام النظام العسكري الناصري خوفاً من تسرب أي فلتات أو استثناءات عقلانية متحررة!، ثم لم تفتح بعض النوافذ في السنوات الأخيرة إلا بعد أن انتهت تماماً بقايا رياح العقلانية والثقافة الفكرية الأوروبية، وبعد أن زاد الغمر وقاض الطرفان بحيث لم يعد يمكن التمييز بين ما يقرأ وما لا يقرأ - إن أمكن أصلاً - تحمل الأثمان الباهظة للكتب اليوم. ولذلك، نجد أن ظاهرة «الحمار الذي يحمل أسفارا» في الجيلين السابقين علميتا، اختلفت في الأجيال التالية، وحلت محلها ظاهرة الحمار الذي لا يحمل شيئاً. وواضح طبعاً أن هذا النوع يضر ولا ينفع في مجال الثقافة. فإذا كان من الممكن أن تتجفع في تعجب وفسات وتخليطات أو مقالات الحمار من النوع الأول، ثم أن تتجفع في الوصول إلى بعض الأسفار المفيدة التي يحملها، ثم أن تتجفع في التقاط أهم الأفكار المفيدة في تلك الأسفار، فالوقف مختلف بالنسبة للنوع الثاني.

ومن ناحية أخرى، ورغم أن المفكر العقلاني يستطيع أن يلتقط الفائدة الفكرية حتى من بعض أكرام التفانيات المرتبطة بمصادر ثقافية مناسبة، فيجب ألا ننسى أن رجل الثقافة الذي لم يتخصص في التعليم العالي في الأجيال السابقة كانت أضراره الثقافية بالنسبة للعامة أكثر من فوائده. فالتنازير لا تلتقط الأشياء الثمينة من أكرام المنقولات، ولكن تلتقط أخس وأحط الأشياء.

وفي السنوات الأخيرة بشكل خاص، يحاولون كثيراً الجمع بين طه حسين والعقاد والربط بينهما لأنهما كانا معاصرين، بل ويزعم البعض أن العقاد قام بدور مماثل لدور طه حسين في حركة التنوير التي انتشرت في مصر منذ بداية هذا القرن! لكن هذا رأى تجهيلي مغالط. فطه حسين كان صاحب فكر شبه عقلاني. وطه حسين - بتشجيع أحمد لطفي السيد ومجموعته - هو الذي أقام أول قسم فلسفة علماني في تاريخ الشرق للفرعوني على نظام قسم الفلسفة في السوربون، هو قسم الفلسفة بأداب القاهرة (قبل مسخه وتصفيته منذ بداية الخمسينات). أما العقاد، فكان من مؤسسي الاتجاه الإسلامي الجديد الذي بدأت صناعته في الشرق بعد الثورة السوفييتية، وكان لاعتقالي معادياً للفكر الفلسفي والعقلانية بل وللعلمانية. وهكذا، فإن اعتباره من رواد التنوير العقلاني في مصر، يشبه اعتبار أبي حامد الغزالي عدو الفلسفة فيلسوفاً (كما تزعم مطبوعات الكويت وغيرها من المراكز الإسلامية المرتبطة بالغرب!).

وهذه المقارنة بين طه حسين وعباس العقاد، هي في الحقيقة مقارنته نمطية مفيدة، لأنها توضح أن الأقرب إلى التخصص الأكاديمي (قبل عصر الاهدار الشامل الذي أصاب حتى تقاليد الثقافة الأكاديمية البرجوازية منذ انتقال قيادة الغرب في فترة الحرب العالمية الثانية إلى الأجهزة الأمريكية) يكون أبعد عن الأخطاء الجذرية أو الصارخة في المنهج وفي المبادئ، مهما كانت أخطاؤه في الاتجاهات وفي الجزئيات، بينما الشخص الذي لم يتأسس ثم يتخصص

تعليميا يمكن أن يرتكب أى أخطاء ومغالطات فى المنهج وفى المبادئ والأصول وليس فقط فى الاتجاهات والجزئيات.

وفضلا عما سبق ذكره من اكتساب «الملئكة» المتخصصة، وما يرتبط بذلك من الاختلاف المذكور فى نوعية الأخطاء، نجد أن التأسيس المنهجي والتخصص الفكرى المبكر - الذى يعيق بالضرورة إمكانات هضم المعلومات والأفكار واعتصامها فى أعماق العقل - يردى بالتالى إلى إطلاق الميكانيزمات العقلية لتطویرها واستكمالها (لا شعوريا وليس فقط شعوريا) وتوليد إضافات الجبروت إليها.

ولهذه الأسباب، كانت أجهزة مكافحة العقلانية (الكنسية ثم الأنجلو أمريكية) تهتم بأن تصنع وتضع فى مراكز الصدارة الثقافية، بل وفى كراسي الجامعات أحيانا، أشخاصا غير مؤسسين وغير متخصصين تعليميا، حتى لو ارتفعت أكوام الأسفار التى يحملونها على ظهورهم. خذ فى ذلك مثلا، ربيب المعاهد الكنسية جان جاك روسو، أب الرومانتيكية اللاعقلية الحديثة الذى استخدموه ضد معاصريه الفلاسفة التنويريين العقلانيين الفرنسيين (رغم أن التجهيليين والمزيفين يضعونه معهم كما يضعون العقاد مع طه حسين). وخذ مثلا الأديب السياسى الألماني الحاصل على جائزة نوبل عام ١٩٤٦ هورمان هيسه، أحد أباء الدعوة إلى البديل الشرقى (الأفروآسيوى) للحضارة الأوروبية، التى استمدحا من تربيته الكنسية غير المستكملة فى المعاهد اللاهوتية (حيث يتعلمون منذ السنوات الأولى أن المشرق هو موطن السحر ومهبط الأديان).

ثم خذ أيضا المفكر الذى اعتبروه أبرز فيلسوف إيطالى وصنعوا له الشهرة كالمعتاد، بنيتديتو كروتشه (١٨٦٦-١٩٥٧). فهو لم يبدأ فقط تعليمه فى مدرسة دينية كاثوليكية، لكنه أيضا لم يستكمل تعليمه الجامعى. ومع ذلك، انطلق يفرز المجلدات الضخمة فى الفلسفة والمنطق، بل وفى فلسفة التاريخ أيضا فى اتجاه شبه هييجلى، بل وجعلوه وزيرا للتعليم عام ١٩٢٠. فلما خضعت إيطاليا لموسولونى والنظام الفاشستى، هاجم الفاشستين فى البداية، فهاجموه طبعاً. لكنهم تركوه يفرز مقالاته فى الفلسفة وفى التاريخ؛ ويبرر البعض ذلك بأن «موسولونى لم يجرؤ على منعه من النشر لأنه فيلسوف كبير»؛ وهذا كلام مضحك؛ فالفاشية والنازية لم تكونا تعترفان بحرية الرأى والحقوق الليبرالية أو سيادة القانون، ولم تكونا تسمحان بأى اتجاه فكرى أو فلسفى مفيد. ولكن موسولونى ترك «العصامي» شبه الهييجلى كروتشه كما ترك هتلر «الدكتور» الوجودى هايدجر لأنهما يخدمان العناء للفلسفة والعناء للعقلانية. وبهذا الهدف أيضا، تولى كروتشه المناصب الوزارية بعد موسولونى، وأنشأ أول معهد للدراسات التاريخية فى إيطاليا، الخ. وفى نفس الوقت، نجد مثلا أن معاصر كروتشه وهايدجر، المفكر الانجليزى روبرت جورج كولنجورود (١٨٨٩-١٩٤٣) الذى كان أستاذاً متمعقاً للفلسفة وصاحب نظرية جديدة حقا ومفيدة فى فلسفة التاريخ، لم يكذب ولا يكاد يسمع عنه أحداً.

لكنهم اليوم لم يعدوا فى الغالب يستخدمون هذا النوع غير المتخصص من المفكرين الذين يحملون أسفارا، ليس فقط لأن الأسفار المتاحة حالياً - كما ذكرت - لم تعد ذات قيمة ثقافية تعطى الجواز الترميمى المطلوب (ولم تعد حتى متوفرة ورقيا)، بل أيضا وأساسا لأن الترسنة الايديولوجية البرجوازية المعادية للعقلانية أصبحت محتوية على وفرة كبيرة وهائلة من أفراد النوع الذى يحمل على ظهره شهادات ودرجات عليا بدون قدرات متاسبة، ربما أيضا بدون تخصص حقيقى، فضلا عن هؤلاء المتخصصين تخصصا ناجحاً - لكن فى اتجاه عكسى هو

العناء للفلسفة والعقلانية ذلك أنه إذا كان من الممكن تدريب كلاب بوليسية متخصصة على اكتشاف المخدرات المخبوءة مثلاً واصطحاب مروجي المخدرات، فإن جهاز المخابرات يدربون كلابهم عسكرياً على استشعار حركة أى شخص يهدد أركانهم.

وقد رأينا كيف أن هايدجر كان يقوم فى ظل هتلر بنفس الدور الذى كان يقوم به كروتشه فى ظل موسوليني. وهكذا فى بلادنا اليوم، يقوم أساتذة دكاترة أكاديميون (مثل أبو الوفا التفازانى وجوقة الاسلاميين المتفرنسين) بنفس الدور الذى كان يقوم به عباس العقاد وأمثاله. وتتكامل مع هؤلاء فئة من المسيحيين المتكرسين تلتقطهم الأجهزة الفرنسية من غير المتفوقين فى دراسة الفلسفة (بل وأحدهم وهو أنور عبدالمالك لم يبدأ التخصص فى الفلسفة إلا وهو فى سن الأربعين تقريباً)، ثم تعطيهم الألقاب والوسائل التى تتيج لهم أن يقولوا أى شئ عن أى شئ. لكن يبدو أن الأجهزة المصرية لمكافحة العقليات والثقافة الفكرية، لازالت كالعتاد متأخرة عن مراكزها الأنجلو أمريكية والفرنسية فى تخليص ميدان الثقافة فى مصر من بقية الفصيلة التى لم تستكمل تعليمها الضرورى.

### معجزة الطين فى الأذهان الوضعية

قال بمنهجية من لا يمكن أن يدرك قيمة نفسه: كيف تقول عن «الفيلسوف الكبير» هيجل إنه لاهوتى؟! (ولم يخطر على ذهنه أن المسائل الفلسفية والفكرية لاتتحد بالصبغ أو بالتصويت، ولا تتحد بالدعم السرى والعلى أو بالدعم الاعلامى والفوغائى من اليسار أو من اليمين!).

قلت له إنى لا «أقول»، ولكن تاريخ الفلسفة وتاريخ هيجل هو الذى يقول إنه تخرج من معهد دينى وحصل منه على ما يسمى «دبلوم اللاهوت» وليس «دبلوم الفلسفة»، وبالنسبة لأفكاره، نجد أنه حتى معاصره الأديب جوته كان يأخذ عليه إقحام الدين فى الفلسفة، بينما معظم المتأخرين بالأمانة المهنية فى الفلسفة يؤكدون أنه «لاهوتى يجمع بين الدين والفلسفة». قال: وكيف تقول إن إنجلز ليس فيلسوفاً لأنه لم يتخرج من الجامعة، بينما تلاميذه وتلاميذ تلاميذه أساتذة فلسفة كبار فى جامعات العالم؟

قلت هذا من تكبد الدنيا. ذلك أنه من مغارات التاريخ التدهورى فعلاً، أن مثال هؤلاء من أنصاف المتعلمين- بل وأحياناً من الأميين فى عصور سابقة- كانوا يستخدمون كؤوسيين للمناهج وحركات أو اتجاهات واسعة تنتسب إليهم وتعتبرهم معلمين أوائل لكن هذا لن يستمر فى المستقبل، بعد أن انطلقت شرارة العقلانية اللادينية فى الاتحاد السوفييتى.

قال: إن ما أقوله أنا فى الفلسفة هو الصحيح، وما تقوله أنت هو الخطأ، وأسأل فى ذلك الدكتور فلان والدكتور فلان والدكتور فلان.

فقلت له: لماذا إذن لم تكتبوا ذلك حتى نصل إلى مناقشته موضوعياً؟! إن مسألة الصواب والخطأ ليست مسألة تصويت، وليست مسألة شطارة فى السفسطة والمكابرة، ولكنها مسألة منطق موضوعى.

قال: فمن الذى يقرر هذا المنطق الموضوعى؟

قلت إن المنطق الموضوعى والحق الموضوعى يقرره كل من يملك الفكر العقلانى العلمى السليم. فإن لم يوجد عدد كاف من هؤلاء اليوم، فسوف يوجد غداً. فمن حسن الحظ أن القوى المسيطرة على العالم قد انتقلت من واشنطن ولندن وباريس إلى موسكو. لكن لو كانت هذه الملاحظة غير صحيحة كما تقول، فلا أمل على الإطلاق فى جسم الخلاف بين الصواب والخطأ أو بين المنطق الموضوعى والسفسطة وعلى المرء فى هذه الحالة أن يقول مايرضى ضميره إن



وجدنا

قال: كيف تتحدث عن التخصص الفلسفى وأنت لم تصل إلى درجة الدكتوراه فى الفلسفة؟

قلت له هذه مخالطة وسفسطة، لأن موضوع التخصص يختلف عن موضوع الدرجات العليا. فالتخصص ينطبق حتى على الجبرانات، وينطبق على الأطفال وصبيان الصناعات والفنون. لكن لأن العلوم الراقية- ومنها الفلسفة- تحتاج إلى مركبات تعليمية وثقافية عامة كافية، كان من الضروري أن يتم التخصص فيها فى الجامعة أو المعاهد العليا وليس فى المدارس المتوسطة مثل بعض الصناعات والفنون.

ومن ناحية أخرى، فأنا لست مثل ثعلب لا قوتين أبغض قيمة ما أعجز عن الحصول عليه. فقد حاولت كثيرا وكنت أتمنى أن أحصل على الدكتوراه. لكن هؤلاء الذين يصنعون المسرح الثقافى ويتحكمون فى الأسماء والأشخاص المسموح لهم بالظهور على خشبة المسرح، كانوا يمنعونى فى كل مرة حدث هذا عندما منعونى من السفر إلى السوربون ثم قهضوا على عام ١٩٥٤ حرمانى من الحصول على البعثة الفرنسية التى كنت قد حصلت عليها باعتبارى أول دفعته الوحيد الحاصل فيها على درجة قسم الامتياز. ويجدر أن خرجت من المعتقل عام ١٩٥٦، حصلت على تمهيدى الماجستير (رغم أن الليسانس الذى يتضمن مواد الامتياز الإضافية يعتبر فى الجامعات الأوروبية الكبيرة بمثابة درجة ماجستير). ثم سجلت رسالتى مع المحرم الدكتور أحمد فؤاد الأهوانى. لكن بعد شهر، بدأوا منذ عام ١٩٥٨ ثم عام ١٩٥٩ حملات الاعتقال والسجون ويجبر خروجى من الواحات عام ١٩٦٤، حاولت استئناف العمل فى الرسالة. ثم انتهزت فرصة حرمانى من العمل الصحفى وإبعادى من البلاد، فحصلت تحت موافقة جاك بيرك فى باريس عام ١٩٦٨ على استكمال نفس تلك الرسالة عن العقلانية تحت إشرافه. لكن بعد يومين فقط من موافقته الرسمية، أرغمونى على مغادرة باريس، ولم يسمحوا لى بالانتقال إلى برلين الشرقية، بل طلبوا من الحكومة الألمانية إعادةى «إداريا» إلى مصر

وهكذا تجد أن عدم حصولى على الدكتوراه، هو إدانة للنظام العسكرية الناصرى وليس تقصيرا منى، بدليل أننى لم أضيع- ولا أضيع- لحظة واحدة بين جدران منزلى أو على مقاعد دور الكتب أو وراء أسوار السجون والمعتقلات ومستشفيات المجانين، بدون مواصلة دراساتى أو كتاباتى المتخصصة أو لتى تخدم تخصصى فى الفلسفة العقلانية، وذلك بالارتكاز على والاستفادة من تخصصى الجامعى الذى لم يكن يمكن بدونه أن أبدأ وأواصل هذا الانقياد، باقعداءى لى أترك للأخريين هدهده رجعت.

ولو كنت قد تأخرت قليلا عن جامعة ما قبل الناصرية، لما كانوا قد تركونى أستكمل تخصصى الجامعى، أو على الأقل لكنت قد تعلمت الفلسفة وفق برنامج مفرغ من مضمون مضاد للفلسفة والعقلانية، وعلى أبهى «أساتذة» مجوفين لا يفيدون إلا أعداء الفلسفة. وفى كلا الحالتين، لم يكن العلل أو التبرير سيجدى شيئا. فالتعليل أو التعليل لا يعنى التبرير أو تبرير المفقود. فالشخص الذى يقع فى الجريمة مثلا، قد يكون مضطرا ومعدورا من حيث التعليل، لكنه لا يعتبر من حيث التحديد الموضوعى برئنا. وهكذا الأمر فى التخصص وعدم التخصص.

قال: إن الآلاف يتخرجون من الجامعة بل ويحصلون على أعلى الدرجات بدون أن تصل معرفتهم الفلسفية إلى درجة كافية.

قلت إن هذه أيضا مغالطة وسفسطة. وفي دروس المنطق في المدرسة الثانوية القديمة، كانوا يعلموننا أن كل مصري أفريقي لكن ليس كل أفريقي مصرياً. فإذا قلنا إن تعليم الأبجدية لابد منه لتعلم الكتابة الراقية، فليس معنى ذلك أن كل من يتعلم الأبجدية ينتج بالضرورة في الكتابة الراقية، لكن معناه أن من المستحيل أن يصل الانسان إلى قدرة الكتابة الجيدة بدون التمكن من استخدام الأبجدية.

إن الذهن غير المتخصص مبكراً في الفلسفة، مثله مثل الذهن الوضعي الفليط المتخصص شكلاً في الفلسفة، إذا مارس التفكير في أي مشكلة فلسفية أو فكرية دقيقة، لابد أن يقع في المغالطة والسفسطة والتخليط، مثل الدبابة التي تخط وتطن وتزن على سطح الزجاج لأنها لا تدرك الفرق بين الشفافية والفراغ؛ فهذه نتائج حتمية لاشتغال هذه الأنواع من الأذهان في مجال الأفكار الدقيقة والعنيفة، تماماً كما يحدث عندما يحاول المفكر أو رجل الفلسفة اقتحام الآلات الداخلية لساعة دقيقة أو جهاز تكنولوجي دقيق.

والمحصلة أو الثمرة التدميرية لهذا الطريق، هي التخلف والتدهور. فالفلاسفة هم الذين استخدموا قدراتهم العقلانية الدقيقة في إنشاء العلوم الجديدة منذ عصور اليونان. هم الذين أنشأوا علوم الهندسة والطب والطبيعة، وأنشأوا منذ القرن السابع عشر أكاديميات العلوم الطبيعية والاجتماعية في لندن وباريس وبرلين وغيرها، وأنشأوا علم الاقتصاد الحديث (آدم سميث وبيسونسوندي وجيرمي بنتام وجون ستوارت ميل) وعلم الاجتماع وعلوم النفس، الخ. لكن طبعاً بعد إنشاء كل علم جديد، كان يظهر بذلك نوع جديد من التخصص لا يصلح فيه التخصص الفلسفي (إلا من حيث الأصول المنهجية والأيديولوجية والمبادئ الأعلى والأعم). ولهذا، كان الدور الفلسفي الرائد يختفي مع كل تقدم علمي جديد، بحيث لا يذكر ولا يذكره إلا البارسون لتاريخ العقل البشري.

وإذا أردت أن تلخص عبادة واحدة سبب تخلف وتدهور الشرق الفروني - حتى في عصور تضخم عضلاته ودهبته العالي - قلل إن السبب هو عداوة للفلسفة وحطه للفلسفة، لأن هذا يعني العداوة للعقل والمنطق والتفكير العلمي. هذا الموقف واضح في العصور الفرعونية والبطمية. ثم واضح في المهن التي أصابت المتفلسفين الاسلاميين القلائل، رغم أنهم كانوا يحاولون التوفيق بين الغيبيات الدينية والروحانيات اللاعقلية وبين الفلسفة؛ وهو واضح في الشعائر الاسلامي (الموروث من العصور القديمة): «من تطلق فقد تزندق» (١)، وفي قول إمام الفقه المعروف محمد الشافعي مثلاً: «إذا سمعت الرجل يقول إن الاسم شهر المسمى [أي إذا بدأ يهتف لتعديلات المنطقية] فاشهد لها بالزندقة».

## القديم والجديد

قال: إذا كان التخصص الجامعي شرطاً مهنياً ضرورياً كما تقول، فكيف أصبح سقراط وأمثاله فلاسفة قبل ظهور الجامعات؟

قلت إن هذه أيضاً سفسطة وتخليط، ودفاع جاهل عن التجهيلية من شخص يعتبر الدفاع عن التجهيلية دفاعاً عن نفسه. فقد كان سقراط وأمثاله منذ العصور القديمة يتخصصون في الفكر الفلسفي أو غيره من أنواع الفكر بمسائلهم الخاصة القديمة، تماماً مثل صبيان الحرف الصناعية الذين كانوا يتخصصون حرفياً في الدكاكين والورش قبل إنشاء المدارس والمعاهد الصناعية. بعضهم يتلمذ شخصياً على فيلسوف أو مفكر سابق، أو على معلم شخصي متخصص. وبعضهم كان يتخصص في مدارس صغيرة، مثل مدرسة «الأكاديمية» التي أنشأها أفلاطون، ومدرسة «الليسيوم» التي أنشأها أرسطو (الليسيوم).

وحتى في مجاهل الجزيرة العربية قبل الاسلام، كانت توجد مداوٍص صفوية (مثل مدرسة اليهود في يثرب)، وكان يوجد الرواة الشخصيون من «القرآنيين» أى حفظة القولكلوريات القديمة وأساطير الأولين وشعراء الرابطة (= شعراء الأرباب بطريقة هوميروس وهزود). وفي التصوص التي وصلتنا عن حياة ابن سينا مثلا، اتضح أن الشمرعيين (= الأحميين) ذوى الميول الفارسية المنحرفة، كانوا يعتمدون على شبكة من المعلمين المحصوصين لكتب الرياضيات والمتعلق والفلسفة والطب، هم الذين تلقى ابن سينا تعليمه منزليا على أيديهم منذ بداية شبابه. أما المتنبى مثلا، فقد تلقى التعليم ودروس اللغة والحكمة والمنطق في مدرسة شيعية خاصة في الشام. ولهذا كانت الحركة الباطنية (= الحركة السرية) الشعبية الشيعية، تسمى أيضا باسم «الحركة التعليمية». وهذا هو نفس الأصل القديم لاسم «المدرسية» Scholasticism، التي تدهور اتجاهها فانتقلت إلى معنى التعاليم اللاهوتية للعصور الوسطى.

وفي كل هذه الأحوال، لم تكن تلك الدروس المحصوصية أو المدارس الخاصة تشبه ما نعرفه حاليا عن التقسيمات المدرسية المتأخرة أو نظام «الكتائب» البدائية. لكنها كانت تعطى المتلقى كمية وفيرة من التخصص في الفكر والثقافة والعلوم القديمة، بالقدر المتاح لهم إذ ذاك. وحتى فيما يسمى «العلوم الدينية»، كانوا يشتركون مع المشتغلين بما يسمى «العلوم العقلية» في إدانة هؤلاء، الذين «يبدأون» بالاعتماد على أنفسهم في قراءة الكتب والتصوص القديمة بدون معلم خاص أو مدرسة خاصة. كانوا يسمون من يفعل ذلك باسم «الصعافى» (١١)؛ ليس فقط لأنه يحاول التعلم بالاعتماد على الصحائف والأوراق وليس على المعلمين، ولكن أيضا لأن هؤلاء كانوا يقعون بالضرورة فيما يسمى «التصحيح»، أى عدم الترابط في الكتب والصفحات ومن ثم في العلوم والمعلومات، مع ابتسارات وأخطاء واختلاطات عمليات النسخ وأشهرها الخلط في تشكيل الكلمات التي بدون تشكيل، والخلط بين الحروف قبل الأخذ بنظام تنقيط الحروف!

وبالنسبة للفلسفة والعلوم العقلية والثقافة الفكرية- في المناطق وفي العهود التي كانت تسمح لها بالتواجد السرى أو العلنى- كانوا يهتمون بالأصول والمبادئ والكتليات، أكثر مما يهتمون بالجزئيات والتفاصيل. ولهذا كانت عدة سنوات- من الطفولة إلى السادسة عشرة مثلا- تكفى لتزويدهم بالتخصص الفكرى المطلوب. وقد ساعدهم على ذلك، أن الظروف في العصور القديمة والوسطى لم تكن تسمح لهم أصلا بتطوير العلوم الفرعية ومن ثم تطوير وإطلاق فيضان الجزئيات والتفاصيل والتطبيقات، الخ.

كانوا متعلمين كثيرا في الجزئيات ووسائل القوة والحياة، لكنهم كانوا معتمدين جدا في الأصول والمبادئ والكتليات التي كانوا يعتناقلون ويعتارون بعضها منذ أقدم العصور. ولهذا كانت عقولهم أكبر، وعضلاتهم أصغر. أما اليوم، فقد حدث العكس؛ لقد فقد المتعلمون اتجاههم في متاهات العلوم الفرعية وفروع العلوم الفرعية، وغرقوا في طوفان الجزئيات والتفاصيل والتطبيقات، وضاعت عنهم الأصول والمبادئ والكتليات. ولذلك تضخمت عضلاتهم التكنولوجية الموهولة، وضمرت عقولهم النظرية الهزيلة، وأنطقت أو عميت عيونهم الفلسفية والمنطقية ففسدت وانهارت حياتهم، وخسروا النفس والعالم معا!

ولا يوجد سوى حل واحد للخروج من هذا الطوفان اللاعقل، هو الفلسفة العقلانية المتخصصة، القدرة على التكامل مع العلوم والفنون العقلانية المفيدة، لتوجيه البشرية سلوكيا وتفكيريا في الاتجاهات العقلانية العلمى السليم. وهذه مهمة لا تتأفى ظروفها إلا عندما تلك أمور البشرية أجهزة عقلانية، تصنع سلطات عقلانية، تطلق العقل والمنطق والعلم.



# فهرس الكتاب

الصفحة

٣

\* تنويه

٤

\* محتويات الكتاب

## خلاصة المقدمة العامة

### عن الايديولوجية وأجهزة السلطة

- كلمة إيديولوجية ص ٥ - المعنى المعاصر للإيديولوجية ص ٦ - أجهزة السلطة وأنواع الفكر ص ٧ - الموقف اللاعقلي المتوارث ضد الفكر العقلاني ص ٩.

١٢

هذا الكتاب

## (١) الفصول التقديمية للكتاب

### علم الاقتصاد والاشتراكية

١٧

#### الفصل الأول- علم الاقتصاد :

أصل الكلمة ص ١٧ - تعريفات علم الاقتصاد ص ١٨ - التصور الاقتصادي عند أرسطو ص ٢١ - تطور التصورات الاقتصادية ص ٢٤ - الاقتصاد كما يجب أن يكون ص ٢٦ - المنتج بالمعنى السوقي ص ٢٩ - المنفعة والمنافع ص ٣١ - منهجية علم الاقتصاد ص ٣٥ - الرد على الاقتصاديين البرجوازيين ص ٣٧.

٤٢

#### الفصل الثاني- الاتجاهات التي أسست علم الاقتصاد :

١- اتجاه صناعة الثروة الحكومية ص ٤٢.  
٢- الاتجاه الزراعي أو الفيزيوقراطي ص ٤٤.  
٣- الاتجاه التقليدي السابق ص ٤٦.  
٤- الاشتراكيون الأوائل ص ٤٩ :  
الاشتراكية والبشوعية ص ٤٩ - الطبيعة العقلانية والمشاعية البدائية ص ٥١ - الاتجاه الاشتراكي قبل ماركس ص ٥٤ - ثالوث الاشتراكيين الأوائل (سان سيمون وشارل فوريه وروبرت أوبن) ص ٥٦.

٥- الاقتصاديون الراديكاليون (بنتام وبسموندى، الخ) ص ٥٨ - أكبر الاقتصاديين الراديكاليين (جون ستوارت ميل) ص ٦٠.

#### الفصل الثالث- الاقتصاد الرأسمالي والاشتراكي :

٦٤  
٦- الاتجاه العام لماركس ص ٦٤ - التصورات القديمة عن العمل والقيمة ص ٦٧ - مصادر الموقف الماركسي ص ٧٠ - التصورات البرجوازية عن القيمة الاقتصادية ص ٧٢ - التصور الماركسي عن القيمة الاقتصادية ص ٧٥ - تناقضات لا يمكن حلها ص ٧٩ - معادلة القيمة الاقتصادية ص ٨١ - النظام الاقتصادي يحدد نوعية التقييم الاقتصادي ص ٨٤ - الرأسمالية والاشتراكية ص ٨٨.

## (٢) الفصول الأصلية للكتاب الاشتراكية والاستثمارات الخاصة

الصفحة

٩٥ **الفصل الأول- صناعة الحتميات الاقتصادية :**  
ثلاث قوى أثرت الحضارة الحديثة ص ٩٥ - صناعة الميكانيزمات ص ٩٦ - الحافز الفردى ص ٩٨.

١٠٠ **الفصل الثانى- «فائض القيمة» بدون «قيمة» :**  
- حقوق الاستثمار الخاص ص ١٠٠ - أسطورة «فائض القيمة» ص ١٠٢ - إنكار القيمة السلمية ص ١٠٤.

١٠٧ **الفصل الثالث- تصور جديد للقيمة الاقتصادية :**  
معادلة القيمة الاقتصادية ص ١٠٧ - تعريفات: القيم الاقتصادية ص ١٠٨ - مادة الانتاج الاقتصادي ص ١٠٨ - العمل المبذول أو المقتدر ص ١٠٩ - السلعة ص ١١٠ - الطلب الاقتصادي ص ١١١.

١١٣ **الفصل الرابع- الاستغلال الرأسمالى والاتسلاخ الاقتصادى :**  
الطبيعى وغير الطبيعى ص ١١٣ - الاتساق الرأسمالى ص ١١٤ - أرباح القهر الاجتماعى ص ١١٥ - الانتاج الحقيقى ص ١١٦ - قوة الطلب والاتسلاخ التدهورى ص ١١٧ - الميزان الاجتماعى للمشتريات والمبيعات ص ١١٩.

١٢٣ **الفصل الخامس- لا اقتصاد بدون سوق :**  
السرق والقيم الاقتصادية ص ١٢٣ - ماهر المطلوب من السوق ص ١٢٤ - الاقتصاد كفرع تطبيقى لعلوم الانسان ص ١٢٧ - التجديد العلمى للأمثل الممكن ص ١٢٨ - ثورات الطلب الاجتماعى ص ١٣٠.

١٣٢ **الفصل السادس- الميكانيزمات الاشتراكية للمصلحة الخاصة :**  
التحكم فى حوافز المصلحة الخاصة ص ١٣٢ - التقييم الاقتصادى للأفكار الاستثمارية ص ١٣٤ - الاستثمار الخاص والاقتصاد الاشتراكى ص ١٣٥ - حاشية عن الاقتصاد السرى ص ١٣٨ - «المصلحة» فى القطاعين العام والخاص ص ١٣٩.

١٤١ **الفصل السابع- الاتفاق الانتاجى والاتفاق غير الانتاجى :**  
الاستهلاك الانتاجى ص ١٤١ - الاستخدام العينى للنقد ص ١٤٢ - الانتاجية المادية والمنوية ص ١٤٣ - التقييم الانتاجى ص ١٤٤ - حاشية عن السياحة غير الانتاجية ص ١٤٧ - جدوى الاعتبارات الاخلاقية والذهنية ص ١٤٧.

١٥٠ **الفصل الثامن- نوعان من الملكية الخاصة للأموال :**  
الاستثمار والاستهلاك ص ١٥٠ - النظام الضريبي المطلوب ص ١٥٠ - الاستثمار الخاص الاشتراكى ص ١٥٢.

١٥٥ **الفصل التاسع- النظم الاقتصادية :**  
المنهجية العلمية وفلسفة العلوم ص ١٥٥ - حمايات العصور التاريخية المزعومة ص ١٥٧ - نظم العقل واللاعقل ص ١٥٨ - النظم الاقتصادية ص ١٦١ - خلاصة ص ١٦٣.

### (٣) تذييل اقتصادى

الصفحة

#### (عن معالم خط التدهور البشرى)

- إمساكية أرقام ووقائع غطية ص ١٦٦.

#### (١) أحجام القيمة الاقتصادية تاريخيا :

١٦٧ وحدات النقود فى مصر الفرعونية ص ١٦٧ ● وحدات النقود القديمة خارج مصر : إسرائيل ص ١٦٨ - اليونان ص ١٦٨ - الرومان ص ١٦٩ - عهد الاسلام ص ١٦٩ ● النقود الأوروبية منذ العصور الوسطى ص ١٧٠ ● أهم النقود الدولية فى العصر الحاضر ص ١٧١.

#### (٢) المعالم البارزة للتدهور البشرى الحديث :

١٧٢ الانفجار السكانى المتخلف ص ١٧٢ - الحياة الفاشمة فى العالم الثالث ص ١٧٣ - الغرب والتدهور اللاعقلى الشامل ص ١٧٥ - البيئة وانتحار الشربة ص ١٧٧.

#### (٣) مصر المحروسة / المتكوية :

١٧٨ اشتعال الأسعار ص ١٧٨ - الأجور والدخول وأغنياء البركة ص ١٨٢ - السكان والتخلف : الجاهل عدو نفسه ص ١٨٤ - فاقد الشيء لا يعطيه ص ١٨٩.

### (٤) ملحقات ديمقراطية أخرى

#### (عن شمول الاهدار والعداء للثقافة)

- ١- هيئة إهدار الكتاب ص ٢٠١ .
  - ٢- المذير الأسود للثقافى ص ٢٠٣ .
  - ٣ - النقباهات الصفراء فى خدمة الشعب ص ٢٠٥ .
  - ٤ - اللهو فى العاجلة والهول فى الآجلة ص ٢١٢ .
  - ٥ - لا إنسان فى جوقات حقوق الانسان ص ٢١٣ .
  - ٦- الماركسية المحلولة فى خدمة العسكرية المصرية ص ٢١٥ .
  - ٧- قضية مستشفى المجانين ص ٢١٨ .
  - ٨- قضية الاعتقال والسجن ص ٢٢٢ .
  - ٩- الكل باطل وقبض الريح ص ٢٢٦ .
  - ١٠ - الشرطة فى خدمة الشعب ... والمعارضة أيضا ص ٢٣٦ .
  - ١١- دفاع عن الفلسفة والتخصص الفكرى ص ٢٤٤ .
- \* عن المؤلف.





## تحت الطبع ، الكتاب التالي

عن الايديولوجية الجديدة:

### «نظرية في فلسفة التاريخ»

\*\*\*\*\*

❖ **الفصول التقديمية (تاريخ ما وراء التاريخ) :** عن النظريات المعروفة في فلسفة التاريخ، وعن موضوع ومنهج علم التاريخ، وعن الرد على مؤرخي الأجهزة المناقفة منذ العصور القديمة، مع مناقشة حقيقة الناصرية ومخططات الحرب العالمية الثالثة وسفسطات محمد هيكمل مؤرخ الوثائق المختارة لأجهزة المخابرات الأنجلو أمريكية.

❖ **١- «نسى» و «حسن» التاريخ ٢- الفرصونية وصناعة التدهور ودورات التدهور ٣- الناصرية ومخطط الحرب العالمية الثالثة.**

❖ **الفصول الأصلية للكتاب ( المستوى النومي للتاريخ ولعلم التاريخ) :** عن نوعية المستوى التاريخي، وعن الكهنوت الفرعوني والشفرة السرية للتاريخ وتقاليد تزيف التاريخ وصناعة التاريخ التدهوري ضد العقلانية ولقوى التاريخ الارتقائي، وعن ميكانيزمات التدهور واستخدام الطباع التدهورية أو صناعة التطعيم التدهوري، وميكانيزمات الارتقاء ودور القطرة الطبيعية الانسانية والعقلانية في تاريخ البشرية.

❖ **١- المستوى النومي للتاريخ ٢- معنى المصادفة وأرضية المصادفة ٣- منطق التعليل ومنهجية البحث في التاريخ ٤- ميكانيزمات الحركة التاريخية.**

## بنود الكتاب السابق عن «عننى الديمقراطية»

المقدمة العامة للفلائية.

الفصول التقديمية للكتاب بعنوان الديمقراطية والدياجوجية :

الفصل الأول - الديمقراطية واللاعقل الذهائى. الفصل الثانى - صفقة الليبرالية القاصرة فى مصر.

الفصل الثالث - تجربة شخصية وراء الأسوار الصغيرة والأسوار الكبيرة.  
الفصول الأصلية:

الفصل الأول - ديمقراطية أثينا وأوستقراطية اسبرطه. الفصل الثانى - التناقض بين المساواة والارتقاء. الفصل الثالث - العقل صانع التاريخ والاقتصاد مادة التاريخ. الفصل الرابع - الديمقراطية وحرية الفرد. الفصل الخامس - الديمقراطية والأرستقراطية وتطور المجتمع. الفصل السادس - الليبرالية البرجوازية ونزيق الديمقراطية. الفصل السابع - إشمولية والدولة. الفصل الثامن - الديمقراطية والطبقية والصراع الطبقي. الفصل التاسع - ملاحظات عامة.

ملحقات عن شمولى الاحدار والعداء للثقافة:

أولاً- مقالات أو موضوعات تشبه المقالات : رواية جولدنچ عن الغيبيات- ابن خلدون واكتشاف أمريكا - الحركة الماركسية المصرية حركة ديدالية - هيرمان هيمس والبدل الشرقى - قوانين مستشفيات المجانين - التحكم الذهنى والتلقين الذهنى وصناعة اللاعقل - أوهام أصدقاء الغرب - ماذا يحدث فى المعسكر الاشتراكى؟- الشر وحب الحياة... الخ.  
ثانياً- خطابات. وقائع شخصية : أمر الابداع فى مستشفى المجانين - نقيب المعامين، وجمعيات حقوق الانسان، الخ. الجمعية الفلسفية. الوفد ومصطفى شردى وسراج الدين وأراجوزات التجمع. الكويت. الحرمان من المستحقات ومن العمل، وموقف المجلس الأعلى للصحافة ونقابة الصحفيين الصغراء، الخ. عملية الاستيلاء على مخطوطة الكتاب ومحاولات منع طبعه. إذا رأى أحدكم منكراً فليسجله.

بنود الكتاب السابق (الذى صدر فى أول يولييه ١٩٨٩)

## المبادئ الفلسفية الجديدة،

\* الفصول التقييمية - هيجل والفلسفة الماركسية:  
الأب لاهوتى والابن غير متخصص فى الفلسفة. لاعتقالية هيجل. جريمة اجتماع النقيضين.  
ثنائية الفكر والمادة. الأخلاق والتاريخ.

\* هذا الكتاب .

## \* الفصول الأصلية :

### القسم الأول - فلسفة التناقض :

أولاً - موضوع التناقض والمنطق :

ثانياً - التناقض والطريق الثالث :

الفصل الأول، توضيح عن معنى التناقض. الفصل الثانى، أساليب إهدار التحديد  
التناقضى. الفصل الثالث، الثالث اللامنتطقى والثالث الممكن. الفصل الرابع، تدرجات الكم  
وانفصالات الكيف. الفصل الخامس، لا ثالث بين الارتقاء والتدهور.

### القسم الثانى - المبادئ الفلسفية الأخرى :

أولاً - المادة والمادة.

ثانياً - مبادئ الأساس الفلسفى للعلوم :

١- مبدأ الاحتمال الشامل لكل ما هو موجود ٢- مبدأ الحتمية الشاملة ٣- مبدأ أدنى  
تغير ممكن ٤- الملاء الشامل ٥- مبدأ الغائية فى بعض التكوينات غير العاقلة ٦- مبدأ  
الأساس الحركى الفيزيائى للوجود ٧- مبدأ الضرورة الانتهائية للأساس الحركى الفيزيائى  
للوجود ٨- مبدأ علاقاتية (بدلاً من نسبية) المكان والزمان ٩- مبدأ الالتزام بمنطق الهويات  
فى كل المجالات القابلة للتحقيق المنطقى.

### \* خاتمة عامة - الفلسفة هى جوهر الثقافة :

الفلسفة والمعرفة. العقلانية والثقافة المصرية. معنى الثقافة والمثقفين. الثقافة الفكرية.  
العصور الوسطى المسيحية. العصور الوسطى الاسلامية. القوة والعقل. الجوهر اللاثقافى.



## عن المؤلف

\* كتب مترجمة عن الانجليزية والفرنسية مع تعليقات ودراسات تقديمية؛ صدرت طبعاتها الأولى كما يلي: المبادئ الأساسية للفلسفة (١٩٥٧). كارل ماركس (١٩٥٧). المادة والثالثية (١٩٥٨). المجانين (١٩٦٧). الاخوة الأعداء (١٩٦٧). جرائم الحرب الأمريكية في فيتنام (١٩٦٧).

\* دراسة فلسفية مع آخرين: بعنوان «سارتر مفكرا» (١٩٦٧). وهذا فضلا عن عدد كبير من المقالات الثقافية والفكرية والدراسات في الفلسفة وعلم النفس والفكر الاسلامي، الخ، في صحف ومجلات المساء والجمهورية والكاتب والمجلة والفكر المعاصر والآداب البيروتية وغيرها (في فترتي الخروج من وراء الأسوار في ١٩٥٦-١٩٥٨ و ١٩٦٤-١٩٦٨).  
\* كتاب «المبادئ الفلسفية الجديدة» (فلسفة التناقض والأساس الفلسفي للعلم)؛ يوليه ١٩٨٩.

\* كتاب «معنى الديمقراطية» (وهو الكتاب الأول في ثلاثية الايديولوجية الجديدة قبل هذا الكتاب الاقتصادي)؛ يناير ١٩٩٠.

\* \* \*

\* تحت الطبع: الكتاب الثالث في هذه الثلاثية عن الايديولوجية الجديدة، بعنوان: «نظرية في فلسفة التاريخ».

\* تحت التجهيز: «دراسات تصوعية عن مقدمة ابن خلدون» (كتبت أصولها الأولى وأرسلت متسخرات فصولها المتوالية إلى رجال الثقافة عبر أسوار مستشفى العباسية في الفترة من سبتمبر ١٩٨٥ إلى مارس ١٩٨٦).

\* دراسات مخطوطة في عدة آلاف من الصفحات في اتجاه عقلاني جدي في فلسفة اللغة وفلسفة الأديان (كتبت وأرسلت فصولها المتوالية من مستشفى العباسية منذ عام ١٩٧٨). وتتكون من الموضوعات التالية: المشكلة اليهودية في تاريخ الأديان. دراسات فلسفية وفيلولوجية «حرة» في النصوص الفرنسية والانجليزية والعربية (المصرية والبيروتية) الكاملة لأسفار العهد القديم ثم لأسفار العهد الجديد. ثم دراسات فلسفية وفيلولوجية «حرة» في النصوص الكاملة للقرآن والحديث (البخاري) والسيرة (ابن هشام). وهذا فضلا عن الدراسات النصوعية لكتاب «تهافت الفلاسفة» للقرظي مع كتاب «تهافت التهافت» لابن رشد، الخ.

\* مقالات ومناقشات لمختلف الموضوعات: في السياسة والفكر والفلسفة والعلم. وعن حقائق وجرائم الطب الذهني ومستشفيات المجانين. وأهمها، تلك التي بدأت كتابتها وإرسالها كل شهر بانتظام - منذ عام ١٩٨٢ - في خطابات ضخمة بعنوان «دراسات شخصية وثقافية من مستشفى المجانين». ومنها دراسات نقدية لعديد من الكتب (مثل كتاب هونكه عن الحضارة الاسلامية)، ودراسات تصوعية مقارنة لكتاب «كليلة ودمنة» و «الأسفار الخمسة» الهندي (مع تقديم عن الأصل اليوناني القديم للفولكلوريات العقلانية في آسيا).

رقم الايداع في دار الكتب : ٤٨١٩ / ١٩٩٠

---



## علم الاقتصاد واشتراكية الاستثمارات الخاصة

● الاتجاه المادي العقلاني الصحيح في فلسفة العلوم ومناهج البحث ، يؤكد على موضوعية وشمول الحقائق والقوانين في العلوم الفيزيائية وفي العلوم الاجتماعية كليهما معاً ، ويرفض سفسطات النسبية الذاتية للعلوم الاجتماعية ، أو طبقة أو محدودية الحقائق في ذلك المجال . فالفرق بين قوانين الرأسمالية وقوانين الاشتراكية الصحيحة ، لا يختلف عن الفرق بين قوانين المرض وقوانين الصحة ، أو بين قوانين الغرق والسقوط وقوانين الطفو والطيران .

● انحراف علم الاقتصاد من وظيفة « تدبير مصالح الحياة السارة » ( إيكونوميا ) ، إلى وظيفة « اصطناع الثروة » ( كريما تستيك ) . الاتجاهات التي أسست علم الاقتصاد المعروف : الاتجاه السلبي / التجاري ، والاتجاه الزراعي / الفيزيوقراطي ، وآدم سميث ( مبدأ المصلحة الخاصة ) ، والأشتركيون الأوائل ، والراديكاليون ( أي دعاة التغيير الجذري ) . الفرق بين الاشتراكية المستنيرة والمشاغبة الدهمانية قبل ماركس . الأصول الدينية للمشاغبة وتقاليدها للعداء للملكية الخاصة باسم العمل البلوي . لماذا صُنعت الماركسية في لندن ؟!

● مغالطات الماركسية عن القيمة والعمل والأجر والملكية الاستثمارية . الميكانيزمات الرأسمالية ( أي عملياتها الخفية ) والميكانيزمات الاشتراكية للمصلحة الخاصة . نظرية عن القيمة الاقتصادية . وتفنيد خرافة « فائض القيمة » . لا يوجد اقتصاد بلا سوق . الدولة كقيادة لجيش الاستثمار الخاص الاشتراكي . ص الاتجاهات اللاعقلية للطلب الاجتماعي كجزء من عمليات التنمية . النظم الاقتصادية بين العقل واللاعقل .

● تذليل اقتصادي وأرقام عامة عن مصر والعالم . ثم ملحقات ديمقراطية .

